

**بنائية الجملة في الصحيفة السجادية**  
**د. عماد جبار كاظم**

تقديم

د. علي الأعرجي

رئيس تحرير مجلة المصباح القرآنية - العتبة الحسينية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ  
فَلَيْسَ تَجِيئُوا لِي وَلَيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ . سورة البقرة، الآية:

[١٨٦]

﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي  
سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَآخِرِينَ﴾ . سورة غافر، الآية: ٦٠.

صدق الله العلي العظيم

## الإهداء

إهداء .. الى سيدی ومولای علی بن الحسین بن علی السجاد (عليه السلام ) حين تحلقُ الروحُ ، حمامَةً بلا هدی تقلبُها ریاحُ الفكرِ والأسئلةِ وعواصفِ الحياةِ العاتيةِ .. لا تجُدُ في أقصاچها من دان سوی واحةٍ علمَ الوارفةِ تتفیأً ظلالَها وتنعم بالسکينةِ والرضا .. إلى أفیائک سیدی ، جهد خادمک الفقیر .. طاعة ومحبة ..

## التقديم

بِقَلْمِ أَدْ دُ عَلَيِّ الْأَعْرَجِي  
رَئِيسُ تَحْرِيرِ مَجَلَّةِ الْمَصَابِحِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِذَاً أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا أَتَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيَّءْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ الْكَهْفُ / ١٠.

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ، وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ....

وَبَعْدُ...

فَلَا رِيبَ أَنَّ أَمَّةَ الْإِسْلَامِ هِيَ أَمَّةُ النَّصِّ الْكَرِيمِ، الَّذِي تَلَقَاهُ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيِ الْمُبِينِ؛ وَجَعَلَ هَذَا النَّصِّ هُوَ الْمَعْجَزَةُ وَالْتَّشْرِيعُ - بِخَلَافِ الشَّرَائِعِ الْأُخْرَى فَالنَّصِّ يَبَانُ الْمَعْجَزَةَ - يَنْطَوِي عَلَى نَكْتَةٍ تَعْلَقُ بِالنَّصِّ تَارَةً، وَأُخْرَى بِمَتَّلِقِيهِ (مَطْلُقِ الْمُتَّلِقِينَ)؛ فَأَمَّا أَهْمَّ مَا فِي النَّصِّ الْمَقْدَسِ؛ فَهُوَ:

- صَادِرٌ عَنِ الْمَطْلُقِ؛ فَهُوَ سَيْكُونُ مَطْلُقاً فِي كُلِّ شَيْءٍ.  
- مَوْضِعُ لِجَائِلِ كُلِّ فَتَّةٍ، وَكُلِّ مُنْظَلِقٍ؛ فَاللَّهُ لَمْ يُفَرِّطْ فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ.  
- الْأَثْرُ الَّذِي يَتَرَكُهُ فِي سَدِّنَتِهِ، وَشَارِحِيَهُ؛ لِأَنَّهُ يَصْغِيُ إِلَى نُطْقِهِ.  
وَمِنِ التَّ الثَّانِيَةِ أَنْطَلَقَ إِلَى مُسْلِمَةِ مِنْ مُسْلِمَاتِ الْفَكْرِ؛ لِأَنْطَلَقَ إِلَى خَصُوصِيَّتِهِ؛ وَهُمُ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْهِ فَيَتَبَعُونَ أَحْسَنَهُ، وَعُمُومَ الْمُتَّلِقِينَ مِنْ غَيْرِ الْفَتَّةِ الْأُولَى.

فَأَمَّا الْفَتَّةُ الْأُولَى فَهُمْ أَهْلُ بَيْتِ الْعَصْمَةِ الَّذِينَ أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وَطَهَّرَهُمْ تَطْهِيرًا، سَدِّنَةُ الْعِلْمِ، وَحُرَّاسُ الْفَكْرِ؛ خُلُقُهُمُ الْقُرْآنُ الَّذِينَ هُمْ مِنْهُ، وَإِلَيْهِ؛ كَيْفَ لَا يَكُونُونَ كَذَلِكَ وَقَدْ أَنْزَلَ عَلَى جَذْهُمُ الْمُصَطَّفَى، وَهُمْ شَارِحُوهُ، وَمُوضِّحُوهُ.

من هنا فاصل ذلك الأثر؛ ثم فاصل؛ فبان عندنا الأثر الحديثي، والدعائي، واستبان في طريقين:

**الأول: الخطب، والرسائل، والأدعية، والزيارات.**

**الثاني: الأحاديث في ما يخص التكاليف الشرعية.**

وحيثنا في الأول موضوع بحثنا - دون الثاني؛ لأن الثاني لا تجد الأثر الكبير بالقياس مع الأول؛ فمعظم الأحاديث هي أحاديث تكليف؛ ومع وجود تلكم الآثار إلا أنها قليلة.

والطريق الأول يمثله كل أهل البيت(عليه السلام) إلا أن حديثنا مع الكتاب المسمى عند العلماء، وهما(نهج البلاغة، والصحيفة السجادية)، وكفانا الأول الدكتور عباس الفحام في كتابه(الأثر القرآني في نهج البلاغة)، وأمّا الثاني فهو مجمل حديثنا.

**الصحيفة السجادية في الأدعية، والمناجاة، وكل ما ربط العبد بخالقه، وهي ذات بعدٍ روحيٍ لكلٍ متلقٍ، منصفٍ، وقد وردت حادثة في إحدى المؤتمرات مصداقاً لذلك حين كان المؤتمر يتحدث عن البلاغة، وتطبيقاتها في النصوص الدبية العالية، فكلٍ من قام، واختار، وحلَّ، لم يلتفت نظر الحاضرين، حتى قام أحد الباحثين، وقرأ نصًّ دعاء الإمام السجاد(يا من تحل به عقد المكاره، ويَا من يفتأ به حد الشدائِد، ويَا من يلتمس منه المخرج إلى روح الفرج...)، أعجب الحاضرون بالنصّ؛ فسألوه فقال لهم: إنه لإمام الشيعة الإمام السجاد علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب... وهكذا فالقوم لا يمكنه إخفاء الشمس بغربال!!.**

في الصحيفة أثرٌ قرآنِي يتضح ذلك في:

**أ- الأثر اللفظي، وفيه:**

- ١- المفردات (الألفاظ).
- ٢- الجمل.
- ٣- الاقتباس والتضمين.
- ٤- الأساليب.

**ب - الأثر المعنوي**

- ١- المعاني المباشرة.
- ٢- المعاني غير المباشرة.
- ٣- المعاني التأويلية (القريبة والبعيدة).

كلّ هذا جعل من الصحيفة السجادية (إنجيل أهل البيت، أو زبور آل محمد)، وهي قد تكون في بعض مواضعها نصّاً واصفاً لكلام الله المجيد. وهناك ميزة تفرّدت بها الصحيفة السجادية، وهي احتوايتها على لغةٍ خاصة في التعبير النحوي؛ فبعض الأساليب رفضها النحويون، والإمام (عليه السلام) استعملها في صحفته، مع تذكيرنا أنه (عليه السلام) داخل في القيدين (الزمني، والمكاني) – وقد أوضحت ذلك في كتابي (المباحث اللغوية في رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين لابن معصوم المدّني ت ١١٢٠هـ)، وهي يسيرة، ولكن جديرة بالتأمّل، وإعادة النظر في كلّ المنظومة الفكرية للنحو العربي:

- ١- قال ابن معصوم (١٢٤-١٢٥) (وها في قوله (عليه السلام)): «هاهي» للتنبيه، وإذا كانت له فهي تدخل على واحد من أربعة: أحدها: اسم الإشارة غير المختصة بالبعيد نحو: هذا، بخلاف ثمّ ونحوه. الثاني: ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة نحو: هؤلاء.

الثالث: نعت أَيْ في النّداء نحو : يا أَيّها الرّجل، وهي في هذا واجبة للتنبيه على أَنَّه المقصود بالنداء .

الرابع: اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف نحو : ها الله ، بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع إثبات ألف «ها»، وحذفها. وحکى الزّمخشري في المفصل: أَنَّه يقال: ها إِنَّ زيداً منطلق وها افعل كذا. قيل: ولا شاهد له.

٢- ابن معصوم(٤/١٦٤-١٦٥) (قلت: وفي عبارة الدعاء من ضياء الحق ما يصدع ظلام الشك، فكفى بها شاهدا على وقوع كافة مضافة في الفصيح، فإنَّه عليه السلام أفصح العرب في زمانه، فليتخطَّ الزمخشري رقاب من خطأه، وبحقِّ ما قيل: إنَّ عبارته كروايته، وما العجب إلا من الرضي رضي الله عنه، حيث لم يقف على عبارة الصحفة الشريفة مع مكانته في المذهب، وزعم أن وقوعها مضافة غير حال إنما يقع في كلام المؤخرين ومن لا يوثق بعربيته، والله يقول الحقُّ ويهدى السبيل).

٣- ابن معصوم(٥/٤٥) (وقول العمادي: «لكن لم يستعمل فيه الأصل كما استعمل في نظائره» مردود بعبارة الدعاء، وكفى بها شاهدا).  
قلت: قد وقع في دعاء الصحفة: «ها نحن عبادك بين يديك»، وكفى به شاهدا).

٤- قال ابن معصوم: ٥/٢٣٦ - ٢٣٧ (وكلا المعنين يشمله قوله تعالى ، وهو أصدق القائلين : « وما قدروا الله حقَّ قدره » .

فإن قلت: كيف يحمل الفضل على معنى الكمال في عبارة الدعاء ، وقد نصَّ بعضهم على أن الفضل إنما يستعمل للكمال في حقِّ غير الله تعالى ؟  
قلت : لا نسلم ذلك ، فقد تقدَّم في دعاء التحميد ، وهو الدعاء الأول قوله عليه السلام « حمداً يفضلسائر الحمد كفضل ربنا على خلقه » وكفى به شاهدا.

وقد ورد في بعض الأدعية أيضاً وصفه تعالى بالفاضل. والله أعلم .

٥- ابن معصوم(٦ / ٢٤٠) (قلت: المسألة ليس مجمعاً عليها فقد ذهب بعض النحويين إلى جواز حذفه لقرينة اختياراً كما حکاه العلامة السيوطي في جمع الجوامع وشرحه، فتكون عبارة الدعاء شاهداً لصحة هذا المذهب وكفى به شاهداً وعلى هذا المذهب).

٦- ابن معصوم(٧ / ٤٦) (ولو لم يرد ذلك إلا في عبارة الدعاء المذكورة لكفى به شاهداً كيف وهو في نشرهم ونظمهم أكثر من أن يحصى).  
وغيره مما يفوق حدّ العدّ.

يثبت ما نحن بصدده إثباته في أنَّ النحويين لم يستقرُوا كتب الاستنباط جميعاً.

### هذا الكتاب

للدكتور الفاضل، والباحث الفذ عmad جبار كاظم الهاشمي الذي أمضى أجمل سنِّ حياته في مرحلة الماجستير للكتابة في موضوع مهمٍ، وهو (الجملة في الصحفة السجادية)؛ فقد بلغ الغاية، والنهاية في استكناه الدلالات الجميلة، والعبارات الجَزلة في بنائيته التأليفية، استقصى البناء المفاهيمي، والفكري للجملة حتى أني أقولها بملء في: إنه أغلق الباب في البحث الدلالي - النحوي في الصحفة السجادية، وقد غدا مرجعاً للباحثين من درسوا الجملة بعده، وقد رأيتم صنفين: صنف يعترف بالفضل فيشير إليه، وصنف يسطو على كتابه من دون الإشارة، فكرةً، ونقلًا.

أتمنى له التوفيق والسداد، ونظرة من إليه مرجع العباد، وقطب عالم الإمكان.  
والحمد لله رب العالمين.

## المُقدِّمةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل الدعاء مفتاح الفلاح، ومصباح النجاح، وعدة الإقبال وذخيرة الأعمال، وسلاماً على الأعداء، وصلاحاً للمعاد والمبدأ، وزاداً للمسافرين، وكفزاً للحاضرين، وأماناً من الأخطار، وتهذيباً لأهل الاستبصر، وكافياً في الوسائل، وواقياً في المسائل، وسبباً في الهداية وسلماء للنهاية. والصلة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين، مصابيح الدهى والعروة الوثقى، والحجّة على أهل الدنيا الذين أوضحتوا معالم دينه وبينوا مراسمه، صلاةً وسلاماً لا يفنيهما زمانٌ، ولا يحييهما مكانٌ.

وبعد:

**فالصحيفة السجادية** مجموعة من الأدعية المأثورة عن الإمام زين العابدين علي بن الحسين (عليهما السلام)، وهي من أنفس المعادن الإلهية والكنوز الربانية، وحسبنا من ذلك إحرازها شهادات أهل العرفان، والبلاغة والبيان، فبلغة بيانها وبراعة تبيانها تسجد عندها سحرة الكلام، وتذعن بالعجز مداره الأعلام، وتعترف بأنّ النبوة غير الكهانة، ولا يستوي الحق والباطل في المكانة؛ إنّ هذه الصحيفة الشريفة عليها مسحة من العلم الإلهي، وفيها عبة من الكلام النبوي، كيف لا وهي قبس من نور مشكاة الرسالة ونفحة من شم رياض الإمامة، حتى قال بعض العارفين: إنّها تجريجرى التنزيلات السماوية، وتسير مسيرة الصحف اللوحية والعرشية، لما اشتغلت عليه من أنوار حقائق المعرفة وثمار حدائق الحكمة<sup>(١)</sup>.

وقد كان العلماء والجهابذة القدماء يلقبونها بألقاب كثيرة، منها: (زبور آل محمد) (صلى الله عليه وآلـه وسلم)، وإنجيل أهل البيت (عليهم

---

١ - ينظر: رياض السالكين؛ علي خان المداني: ٥٢-٥١ / ١

السلام)، وقيل في حقها أيضاً: إنّها أخت القرآن<sup>(١)</sup>.

وهي من الشّهرة بمكان ما جعلها تتناول بالشرح والتدريس والترجمة، فقد شرحت في تسعه وستين شرحاً<sup>(٢)</sup>. وترجمت إلى لغات خمس: (الفارسية، والتركية، والإنجليزية، والألمانية، والفرنسية)<sup>(٣)</sup>، وعلاوة على ذلك أنّها تنتهي إلى عصر الفصاحة والاستشهاد<sup>(٤)</sup>، إذ إن الإمام علي بن أبي طالب قد أتحق بالرفيق الأعلى سنة ٩٥ خمس وتسعين من الهجرة على أشهر الروايات<sup>(٥)</sup>.

ولأهمية هذا الأثر القدسي ارتأيت أن أدرس فيه موضوعاً، فكان واقع الانتخاب على (الجملة في الصحيفة السجادية - دراسة دلالية).

ولما كانت دلالة الجملة تقوم على أساس النّظر في المعنى التي يمثّلها نحو المعاني، أو معاني النّحو، أي: النّحو الدّلالي القائم على أساس حسن

١- ينظر: المصدر نفسه: ١/٥١؛ ومعالم العلماء؛ ابن شهر آشوب: ٢.

٢- (٢) أورد صاحب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) قائمة بشروحها، مشيراً إلى اللغات التي كُتبت بها، وهي بين مخطوط وطبوع، مع أماكن وجودها في العالم الإسلامي حتى بلغت عنده نيفاً وستين شرحاً وتعليقـا. ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة؛ آغا بزرگ الطهراني: ١٣/٤٥-٣٥٩. على حين أنها تجاوزت تسعه وستين شرحاً، كما يوجد جدول تفصيلي يبيّن تلك الشروح والحوالى والتعليقـات، ومفـضـم بحسب القرون الهجرية، ابتداءً من القرن السادس إلى القرن الرابع عشر الهجري؛ ينظر: مجلة البلاغ؛ (الصحيفة السجادية)، ١- أدب الدعاء؛ حسين علي محفوظ، العدد: ٦، سنة: ١٩٦٦م، صفحة: ٥٦، وما بعدها. و: العدد: ١٠، سنة: ١٩٦٧م، صفحة: ٥٥، وما بعدها.

٣- ينظر: أدب الدعاء؛ العدد: ٦، سنة: ١٩٦٦م: ٥٦، والصحيفة السجادية؛ مقدمة الشيخ باقر شريف القرشي.

٤- (٢) حدد النحويون نهاية عصر الاستشهاد إلى منتصف القرن الثاني الهجري، قال عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ): (ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجـج)، ابن هرمة (توفي ١٦٧هـ)، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ١/٨؛ ورواية والاستشهاد باللغة؛ محمد عيد: ١٤٩-١٥٠.

٥- (٣) ينظر: ترجمة الإمام علي بن أبي طالب؛ الإرشاد؛ الشيخ المفيد: ١٧٨، وإعلام الورى في أعلام الهدى؛ الطبرسي: ٢٥٦، وما بعدها، ووفيات الأعيان؛ ابن خلكان: ٢/٢٦٦-٢٦٩، وكشف الغمة في معرفة الأئمة؛ ابن أبي الفتح الأربلي: ٢/٢٨٥-٣٢٨، وسير أعلام النبلاء؛ شمس الدين الذهبي: ٤/٣٩٩، والحصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة؛ ابن الصباغ: ١٩٤-١٩٥، وبحار الأنوار؛ محمد باقر المجلسـي: ٤٦/٥ وما بعدها، وسيرة الأئمة الاثني عشر؛ هاشم معروف الحسـني: ٢/١١١، وما بعدـها؛ وحياة الإمام زين العابدين، دراسة تحليلـة؛ باقر شريف القرشي؛ الأجزاء: الأول والثـاني، وبحوث في الصحـيفة السـجـادية؛ صالح الطـائي: ١/٨ وما بعـدهـا.

التّحْرِير في علمي النَّحو والمعاني في البلاغة، كنت مستنداً في الدراسة إلى ما قاله النَّحويون والبلاغيون، مستشهاداً ببعض الأمثلة التي استشهدوا بها، ثمَّ الانتقال إلى **الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ**؛ لاستخراج الشَّواهد التَّطبيقيَّة على ذلك مع بذل حُمادى الجهد لاستكناه دلالاتها التَّركيبية ومعانيها النَّظمية والسيَّاقية. ومن ثُمَّ كانت مصادر الدراسة متَّنوَّعة، وهي: القرآن الكريم، وكتب النَّحو والبلاغة القديمة والحديثة، وبعض الرسائل الجامعية، وكلَّ ما كان يمتدُّ إلى هذين العلمين (النَّحو، والبلاغة) بسبب، فضلاً عن مسائل الدَّلالة، مع الاستعانة بأهمٍ شرح **لِلصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ**، وهو شرح (رياض السَّالكين) للسَّيِّد علي خان المدِّني، دون غيرها؛ لأنَّها لا تمتُّ إلى الموضوع بطرف.

والجدير بالإيماء أنَّ **الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ** لم تدرس دراسة أكاديمية علميَّة خلا دراسة واحدة وهي (دراسة أسلوبية)<sup>(١)</sup>، ولما كانت هذه الدراسة قد عُنِيت بنسبة **الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ**، وردَّ ما أثيرَ حولها من طعن وشكوك، مستندة إلى مصادر عديدة في ذلك، فضلاً على دراسة حياة الإمام السَّجاد عليه السلام، اكتفيت بذلك، وهو الأمر الذي دفعني إلى الانكباب على النَّصّ نفسه (نصوص **الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ**)، معأخذ (أدعية الأيام، والمناجاة) التي أهملتها الدراسة المتقدمة من دون مسوغ أو عذر يُذكر.

وقد اعتمدت في بحثي لدلالات الجملة وترابكيتها في **الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ** على الطَّبعة المتوافرة في المكتبات، مع أخرى طُبعت في بيروت سنة (١٩٩٠م)، وما يميَّز الأولى من الثانية أنَّها أقرب إلى التَّحقيق، أمَّا الثانية، فقد تميَّزت بتقديمها العلمي، فضلاً عن احتواها على أدعية المناجاة التي خلت منها الأولى. وللتَّمييز بين الطبعتين رمزت إلى الثانية بـ(أ)، على حين جرَّدت الأولى من العلامة.

---

١ - وهي دراسة الباحث: حسن غانم فضالة، المعونة بـ(**الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ** - دراسة أسلوبية)، المقَدَّمة لمجلس كلية الآداب، جامعة القادسية، بإشراف الدكتور: رياض شنته جبر، لنيل درجة الماجستير، سنة (٢٠٠٢هـ - ١٤٢٣م).

وقد بنيت الرسالة على: مقدمة، وتمهيد، وخمسة فصول، وخاتمة.

**ففي التمهيد:** تعرضت لبيان مفهومي الجملة والكلام عند القدماء والمحدثين، وتأليف الجملة وعنصرها ومكوناتها الرئيسية وغيرها، ونظرة الدرس الدلالي إلى تلكم المكونات، ثم أقسام الجملة عند البصريين والковيين، ومن واقفهم من الباحثين المحدثين.

وفي الفصل الأول: تناولت ظاهرة التقديم أو (العدول عن الأصل)، في أجزاء الجملة، فوقفت عند تقديم المسند إليه (الفاعل، والمبتدأ)، في سياقات عده، كالاستفهام، والتَّفْيِي، والإثبات، وتقديم ضمير الشأن، وتقديم المسند (الخبر، والفعل)، في سياقي التَّفْيِي والإثبات. وتقديم متعلقات الإسناد (الجملة)، كتقديم المفعول به على الإسناد، وتقديمه على المسند إليه. وتقديم الظرف أو الجار والجرور على الجملة في سياقي الاستفهام والإثبات، وتقديمه على الفاعل أو نائبه، وتقديمه على المفعول أو المفعول به الثاني، وتقديمه على المسند الاسمي (الخبر)، ودللات كل ذلك، إذ ذكرت دلالات تلك المظاهر العدولية عند علماء العربية ثم انتقلت إلى ما جاء منها في **الصحيفة السجادية**، وبيان دلالتها مع نظرة تحليلية لكل دلالة من دلالتها.

وفي الفصل الثاني: تناولت ظاهرة الذكر والحذف، فبيَّنت ذكر المسند إليه وذكرت المسند، ووقفت عند تعدد الأخبار بعاطف أو بغيره، والإخبار بالمصدر، وذكر متعلقات الإسناد (مقيَّدات الجملة ومكمَّلاتها)، ذكر المفعول المطلق، والمفعول لأجله، والحال. ثم وقفت عند حذف المسند إليه إذا كان مبتدأً وحذفه إذا كان فاعلاً، وحذف المسند إذا كان فعلًا أو اسمًا، وحذف الإسناد (الجملة). وبعد، عند حذف متعلقات الإسناد (إطلاق الجملة)، كحذف المفعول به، وحذف الجار والجرور،

فذكرت دلالات كُل ذلك عند علماء العربية (نحوين وبلغيين)، ثم ذكرت ما ورد من هذه الدلالات في **الصحيفة السجادية** مع التّحليل والتطبيق. وفي الفصل الثالث: تعرّضت للتّعرّيف والتّنکير في أجزاء الجملة، فوقفت عند تعريف المسند إليه، تعريفه بأنواع التّعرّيف، وهي تعريفه بالإضمار: ضمير المتكلّم، والمخاطب والغيبة، وتعريفه بالعلمية، وباسم الإشارة، وتعريفه بـ(أَل)، وبالإضافة، وتعريفه بالموصولية. ثم وقفت عند تنکير المسند إليه، وكذا فعلت مع المسند، فوقفت عند تنکيره وتعريفه بـ(أَل) الجنسية، وبالاسم الموصول، والإشارة، والإضافة. ثم وقفت عند تعريف متعلّق الإسناد (المفعول به)، وكذا، تعريفه بـ(أَل)، والإضافة، والموصولية، فذكرت ما ذكره نحويو العربية وبلغيّوها من دلالات وأمثلة، ثم بيّنت ما ورد منها، ودلالاتها مع تحليلها في **الصحيفة السجادية**.

وفي الفصل الرابع: تناولت ظاهرة الفصل والوصل بين الجمل، فذكرت مواضع الفصل والوصل، وحددت موضوع الدرس فيه، بعد تناول آراء العلماء في ذلك، ثم تعرّضت لمواضع الفصل والوصل، وظاهرة اقتران الجملة الحالية بـ(الواو)، وعدم اقترانها ومزايا ذلك ثم ذكرت ما قاله البلاغيون والنّحويون في ذلك، وبعد انتقاله إلى ما وجدته من شواهد دلالات في **الصحيفة السجادية** على ذلك.

وفي الفصل الخامس: تناولت فكرة دلالة الجملة على الزّمن والتّجدد والثّبوت، فذكرت ما قاله النّحويون واللغويون في دلالات (فَعَلَ)، و(يَفْعَلُ)، و(أَفْعَلَ) الزّمنيّة، وهي الدلالة على الزّمن الماضي، والحاضر، والمستقبل، والزّمن المطلق، ثم ما ورد من تلك الشّواهد في **الصحيفة السجادية**. وفي دلالة الجملة على التّجدد والثّبوت بيّنت معنى الثّبوت، والتّجدد في اللغة والاصطلاح، ورأى البلاغيين القدماء والمحدثين في ذلك، ثم انتقلت

إلى الصحيفة السجادية لاكتناه مدى إمكان توظيف ذلك البُعد الدلالي في الجملة، فذكرت مواطن استخدام الجملة الاسمية، ودلالتها على الاستقرار والثبوت، ومظاهر استعمال البنية الفعلية عند الإسناد الفعلي؛ للدلالة على التجدد والحدوث. ثمَّ بيان قدرة الأداء الدلالي عند المقارنة بين دلالتي الثبوت والتَّجدد في مدلول الجملة في الصحيفة السجادية.

أما الخاتمة، ففيها أهم النتائج التي تمُّ خوض عنها الدرس والبحث. وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تتفاوت فصول الرسالة في عدد كبير من صفحات فصولها، وبعد، فإنِّي لم أذكر (الدلالة الهمشية، أو الإضافية للجملة) بفصل مستقل لأمرتين؛ الأولى: إنِّي ذكرتها في تضاعيف الفصول عند مواطن التحليل. والثانية: لطبيعة الميدان العبادي الذي تحمله نصوص الصحيفة السجادية.

وقد كانت من أهم المشكلات التي واجهتها في هذه الدراسة هي عدم وجود تحقيق علمي للصحيفة السجادية يسند إلى أصول التحقيق، من إخراج أو مقابلة بين النسخ، عدا إشارات في مقدمات من ادعى تحقيقها. وعدم وجود فهرسة لألفاظها وتراكيبيها، كحال (القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، ونهج البلاغة)، تلك التي تُعد مفاتيح تيسير البحث، وهو الأمر الذي اضطرني إلى وضع فهرسة لتراكيبيها وجملها وظواهر أجزائها. ولعلَّ من أهم المشكلات التي واجهتها في الرسالة أيضاً، طبيعة الموضوع (الدُّعاء، والدلالة/ نحو المعنى)؛ ذلك أنَّ الدعاء جنس عبادي، وهذا له خطه الأفقي والعمودي، فال濂قي: مع الإنسان من أجل الإنسان في أفقيات الوجود، والعمودي: الإنسان من أجل نفسه مع خلقه، سبحانه، سبحانه، والمنحي الأخير من الصعوبة بمكان إدراك واقع دلالة جملته، ولاسيما أنَّ الداعي إمام معصوم عن الخطأ والسلهو والنسوان في أصالة الفكر والمعتقد. ومن

الصّعوبات أيضًا، طول الموضوع وتشعّب أبحاثه؛ ذلك أنَّ الجملة ودلالتها تشغل حيزِ النَّحو والبلاغة، ناهيك بمباحثٍ آخر لا يمكن إدراك وقعها الإجرائي بدراسة فحسب.

وأقول: هذه دراستي اليسيرة، أقدمُها جهاداً متواضعاً، راجياً التوفيق والسداد منه تبارك وتعالى. وأآخر دعونا أنَّ الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيد الخلق أجمعين محمد المصطفى وآلـه الطيبين الطاهرين.

## التمهيد

### الجملة مفهوماً وبناءً

### الكلام والجملة:

الكلام والجملة من المصطلحات الشائعة التي دارت حولهما الآراء وتعددت فيها وجهات النظر في الدرس النحوّي، قديماً وحديثاً. وبغية البيان والبحث يُطرح السؤال القائل: ما الفرق بين الكلام والجملة؟. وهل مما على سمت واحد - أعني متراوفين - أو أنّهما متباینان؟.

يبدو أنَّ سيبويه (ت ١٨٠ هـ) لم يستعمل لفظ الجملة بمدوله الاصطلاحي<sup>(١)</sup>، بيد أنَّه استعمله في مجالِ اللغوّي<sup>(٢)</sup>، وكان يستعمل الكلام ويعوّل عليه في الدلالة، والإعراب<sup>(٣)</sup>، والمقاييس التوجيهية، كما فعل - مثلاً -

- ينظر: في بناء الجملة العربية؛ محمد حماسة عبد الطيف: ٢٦، والجملة النحوّية؛ عبد الفتاح الدجني: ١٩، والنحو العربي والدرس الحديث؛ عبده الراجحي: ١٠١، فقد تناول الباحثون ظهور مصطلح الجملة والكلام، وتطورهما على مر العصور.

- يقول أحدُ الباحثين: تقريرُ كتاب سيبويه بحثاً عن الكلمة (الجملة) سواء بالمعنى الاصطلاحي أم بالمعنى اللغوي فلم اهتم إليها فقط، وقال في الصفحة نفسها - في المتن: (ولم أتعثر على كلمة (الجملة) في كتابه إلا مرة واحدة جاءت بصيغة الجمع) في بناء الجملة العربية: ٢٦. على حين أنَّ بعض الباحثين قام بالاستقراء نفسه، فوجد أنَّ سيبويه قد (استعمل... لفظة الجملة في سبعة مواضع واستعمل لفظة الجمل جمعاً في موضع واحد فيكون المجموع ثمانية مواضع) مفهوم الجملة عند سيبويه؛ حسن عبد الغني الأستدي؛ رسالة دكتوراه: ١٨. وللتوكيد مما قيل، ينظر: كتاب سيبويه: ١/٣٢، و١١٩، و٢١٧، و٢٠٨/٣، و٤/١٦، و٤/٢٠، و٤/٤، و٤/١٥٢.

ولو عدنا إلى معجمات اللغة؛ لاكتناء دلالة الجملة اللغوية لوجدنا أنَّ الخليل (ت ١٧٥ هـ) كان قد قال: (الجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره. وأجملت له الحساب والكلام من الجملة...) كذا في المجمع، مادة (جمل): ٦/٤٢، وقال ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ): (جمل الميم واللام: أصلان: أحدهما: تجمّع وعظم الخلق، والأخر: حُسْنٌ: فالأول (وهو المراد) قوله تعالى: أَجْمَلَتِ الشَّيْءَ، وهذه جملة الشيء وأجملته: حَصَّلَتِه: مجمع مقاييس اللغة، مادة (جمل): ١/٤٨١. وينظر: لسان العرب، مادة (جمل): ٣/١٢١. وفي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كُلَّكَ لِتُنْتَبَ بِهِ فُوَادِكَ وَرَتَنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ سورة الفرقان: ٣٢. أي: كله مجموعاً غير مفرق كننزل التوراة والإنجيل، ينظر: التفسير الكبير؛ الرازى: ١٤/٧٨، والجامع لأحكام القرآن؛ القرطبي: ١٣/٢٨-٢٩، فالجملة، إذن، في الاستعمال اللغوي: تعني الشيء الجامع لأفراده الضام لها ونُسْتَعمل، أيضاً، في معنى الإجمال المقابل للتفصيل، ينظر: مفردات غريب القرآن؛ الراغب الأصفهاني، مادة (جمل): ٩٧.

- ينظر: في أصول اللغة والنحو؛ فؤاد ترزي: ١٩٤-١٩٥، ومنهج كتاب سيبويه في التقويم النحوّي؛ محمد كاظم البكاء: ٢٢١.

في (باب الاستقامة من الكلام والإحالات)<sup>(١)</sup> بمعناه الاصطلاحي الذي عُرف فيما بعد بـ(اللفظ المفيد فائدة يحسن السّكوت عليها)<sup>(٢)</sup>، ولكنَّ هذا الأمر لا يعني انعدام مفهوم الجملة في فكر سيبويه، ولا يعني أيضًا وجود إشكال فيه؛ ذلك أنَّ (عدم استعمال المصطلح لا يعني انعدام مفهومه؛ على أنَّ في مصطلح الكلام ما يقوم مقام الجملة بالمعنى الاصطلاحي...)<sup>(٣)</sup> وزيادة على ذلك<sup>(٤)</sup>. ويعُدُّ المبرّد (ت٢٨٥هـ) أولَ من استعمل الجملة مصطلحًا على وفق مفهوم قد رسمه سيبويه قبله<sup>(٥)</sup>، فقد قال المبرّد: (وإِنَّما كَانَ الْفَاعِلَ رَفِعًا لَأَنَّهُ هُوَ الْفَعْلُ جَمْلَةً يَحْسَنُ عَلَيْهَا السُّكُوتُ)، وتجب بها الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل، بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك (القائم زيد)<sup>(٦)</sup>. فللفائدة التي يقوم عليها الكلام أثرٌ بينَ في تفسير الجملة، وبيان حسن السّكوت المتوكّى من تركيبها.

وعلى الرّغم من ذلك فإنَّ مصطلح (الجملة) لم يتغلّب على مصطلح الكلام فيما بعد، وترددًا معاً يزاوج بينهما بعض النحوين ويفرق آخرون<sup>(٧)</sup>. فقد ذهب أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) إلى التسوية بين الكلام والجملة<sup>(٨)</sup>، وأفرد أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) في كتابه العسكريات باباً خاصًا لدراسة الجملة عُدّ به أولَ عمل في ذلك<sup>(٩)</sup>، مشيرًا فيه إلى ترادف الكلام والجملة، وهو

١- كتاب سيبويه: ٢٥-٢٦ /١.

٢- شرح ابن عقيل: ١٤ /١. وينظر: شرح ابن النّاظم: ٢٠، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنباري: ١١ /١، وشرح الأشموني: ١ /١.

٣- مفهوم الجملة عند سيبويه: ١٩.

٤- (\*) كما سنبين في قابل البحث، إن شاء الله تعالى.

٥- ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ١٧، وما بعدها.

٦- المقتبس: ٨ /١ . وينظر: علل النحو؛ ابن الوراق: ٢١١.

٧- ينظر: في بناء الجملة العربية؛ محمد عبد اللطيف: ٢٩، والجملة العربية؛ دراسة لغوية نحوية، محمد إبراهيم عبادة: ٢٧.

٨- ينظر: الأصول في النحو: ٤٤ /١.

٩- ينظر: المسائل العسكرية في النحو العربي؛ (مقدمة المحقق)؛ علي جابر المنصوري: ٣٦-٣٧.

مذهب أهل العربية - يعني النَّحويُّين - بعد أن عرض أقسام الكلم، فقال: (هذا باب ما اختلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل)<sup>(١)</sup>، وتبعه في ذلك ابن جني (ت ٤٣٩ هـ) وعرف الكلام، قال: (أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النَّحويُّين الجمل، نحو زيدُ أخوك، وقام محمد، وفي الدار أبوه، وصِّ... فكل لفظ استقل بنفسه، وجنت منه ثمرة معناه فهو كلام)<sup>(٢)</sup>، وهو (في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برأوها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل، على اختلاف تراكيبيها...)<sup>(٣)</sup>، وهو (جنس للجمل التوأم: مفردها، ومثناتها، ومجموعها؛ كما أنَّ القيام جنس للقومات: مفردها ومثناتها ومجموعها. فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام)<sup>(٤)</sup> فابن جني يجعل الجملة الوحدة الصُّغرى للكلام، والكلام جنس لها يشمل وحدات أكثر، ومن المعلوم أنَّ الجنس لا يساوي النوع المفرد، بل هو أعمُ منه<sup>(٥)</sup>، وأوسع، والجامع المشترك بينهما هو الدلالة والفائدة التامة.

وقد فهم بعض الدارسين<sup>(٦)</sup> كلام ابن جني على أنَّه وحد بين الكلام والجملة على حين أنَّ قوله ذلك جاء في سياق الفرق بين القول والكلام، إذ جعل هنالك باباً خاصاً فرق فيه بين الكلام والقول<sup>(٧)</sup>، مما يدل على أنَّ الجملة والكلام لم يمثلَا مشكلاً عندَه. وقد كان ذلك أثراً من آثار سيبويه

١- المسائل العسكرية في النحو العربي: ٨١. وينظر: الإيضاح؛ العضدي: ١/٩.

٢- الخصائص: ١/١٧-١٨. وينظر: اللمح: ٨١، والمتابع في شرح اللمح؛ أبو البقاء العكيري: ١/٢٣١.

٣- الخصائص: ١/٣٢.

٤- المصدر نفسه: ١/٢٨-٢٨. وينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١/٢١.

٥- ينظر: المنطق؛ محمد رضا المظفر: ١/٨٥.

٦- ينظر: في بناء الجملة العربية: ٢٩، والجملة العربية، أقسامها وتأليفيها؛ فاضل صالح السامرائي: ٤-٣.

٧- الخصائص: ٥/١ وما بعدها.

عندما نقله، قال: (قال سيبويه اعلم أنَّ (قلت) في كلام العرب إنَّما وقعت على أن يُحكى بها، وإنَّما يُحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قوله) ففرق بين الكلام والقول... ثمَّ قال في التمثيل: (نحو قلت: زيد منطلق) ألا ترى أنه يحسن أن نقول زيد منطلق) وتمثيله بهذا يُعلمُ منه أنَّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، مستقلاً بمعناه وأنَّ القول عنده بخلاف ذلك إذ لو قلت كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أنَّ الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، والعناية عن غيرها...).<sup>(١)</sup>

وعرَّف عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) الكلام بحدِّ الجملة قال: (وإنَّما يُسمَّى كلاماً ما كان جملة مفيدة نحو: زيد منطلق، وخرج عمرو)<sup>(٢)</sup>، وذهب إلى ذلك الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) فالكلام عنده: (هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الآخر، وذلك لا يتأتَّي إلَّا في اسمين كقولك: زيدُ أخوك، وبشر صاحبك، أو من فعل واسم نحو قولك ضرب زيدُ، وانطلق بكر، وتُسمَّى الجملة)<sup>(٣)</sup>، فالجملة والكلام لا يتحقَّقان في رأي الجرجاني والزمخشري إلَّا بالتركيب المفيد، فهما متزادفان.

ثمَّ تؤَخذُ مقولة التزادف على أنها قول جمهور النحوين، قال أبو البقاء العكبي (ت ٦٦٦هـ): (والجملة عند النحوين هي القول الذي يحسن السكوت عليه، وهو حدِّ الكلام أيضاً...).<sup>(٤)</sup>

وذهب ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) مذهب القائلين بالتزادف، فقد أشار في شرحه على المفصل إلى: (أنَّ الكلام عند النحوين عبارة عن كُلُّ لفظ مستقلٌ بنفسه مفيد لمعناه ويُسمَّى الجملة)<sup>(٥)</sup>، وهو (جنس لها فُكُلٌ واحدة من

١- المصدر نفسه: ١٩-٢٠.

٢- المقتضى في شرح الإيضاح: ١/٦٨. وينظر: الجمل: ٤٠.

٣- المفصل: ٦.

٤- المتابع في شرح اللمع: ١/٢٢١. وينظر: حاشية الشنوانى على شرح مقدمة الإعراب: ١/٤٩.

٥- شرح المفصل: ١/٢١.

الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها<sup>(١)</sup>. وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) أيضاً<sup>(٢)</sup>.

ونذهب نحوّيون آخرون إلى أنّهما - الكلام والجملة - غير متزادفين، فهذا ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) يُعرّف الكلام، ويشرط في حدّه شروطاً عدّمت منها التّعرّيفات السّابقة، فالكلام عنده ليس هو المركب المفيد فحسب بل (ما تضمّن من الكلم إسناداً مفيدةً مقصوداً لذاته)<sup>(٣)</sup>، وظفّق يبين أسوار التّعرّيف، فيدخل فيه ما كان منه ويخرج منه ما ليس فيه، معتمداً على فهمه لأقوال النّحوّيين السّابقين، وهو يرى أنّ سيبويه صرّح (في مواضع كثيرة من كتابه بما يدلّ على أنّ الكلام لا يطلق حقيقة إلاّ على الجمل المفيدة...)<sup>(٤)</sup>. ثمّ هو يرى في نصّ سيبويه الذي نقله ابن جني ما لا يراه الأخير<sup>(٥)</sup>; ذلك أنّ القول يُطلق أيضاً على الجمل، والقول، كما هو معلوم، لا يُطلق على المفردات فحسب؛ لأنّ إطلاقه على الجمل سائع باتفاق<sup>(٦)</sup>.

فالجملة، إذن، أوسع من الكلام، فهي قد تكون قولاً، ومنه غير المفيد. قال ابن مالك: (وقد صرّح سيبويه وغيره من أئمة النّحوّيين بأنّ ما لم يفده ليس بكلام مفرداً كان كزير، أو مركباً دون إسناد كعبدك، وخير منك، أو مركباً بإسناد مقصود لغيره نحو: إنْ قمت، أو مركباً بإسناد مقصود لا لغيره لكنه مما لا يجهله أحد نحو: النّار حارة. فيلزم من تعرّض لحدّ الكلام أن يحتذر من ذلك كله بإيجاز)<sup>(٧)</sup>. ثمّ قال لذلك أحترز: (بأن قيل: (مقصود لذاته) من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها، فإنه إسناد لم يقصد هو ولا

١- المصدر نفسه: ٢١/١.

٢- ينظر: الإيضاح في شرح المفصل؛ ابن الحاجب: ٦١/١، وشرح الواقفية؛ ابن الحاجب: ١٢٥.

٣- شرح التسهيل: ٣/١.

٤- المصدر نفسه: ٤-٣/١.

٥- ينظر: الخصائص: ٢٠-١٩/١.

٦- شرح التسهيل: ٤/١.

٧- المصدر نفسه: ٥/١.

ما تضمنه لذاته بل قصده لغيره، فليس كلاماً بل هو جزء كلام، وذلك نحو: قاموا، من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاما<sup>(١)</sup>). فالكلام يدخل في حيزية الإفادة المقصودة لذاتها، وهذه قد تكون جملة، وقد لا تكون. أي: قد تكون كلاماً بعمومية الجملة الشاملة له، فالجملة أعمّ من الكلام، والأخير أخصّ منها. لقد كان هذا الاتجاه قد أخذ مساراً أعمق في التّحديد عند رضي الدين الاسترآبادي (ت ٦٨٦هـ) حين أخذ على ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) تعريفه للكلام<sup>(٢)</sup>، قال (كان على المصنف أن يقول بالإسناد الأصلي المقصود ما ترکب به لذاته ليخرج بالأصلي إسناد المصدر وأسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فإنّها مع ما أسندت إليه ليست بكلام...، وليخرج بقوله المقصود ما ترکب به لذاته الإسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل، وفي الصفة والحال والمضاف إليه إذا كانت كلّها جملة والإسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لأنّها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لأنّها قيد في الجزاء. فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الشرطية والقسمية)<sup>(٣)</sup> ثم ينتهي إلى القول: (والفرق بين الجملة والكلام أنَّ الجملة ما تتضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا ... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته: فكلّ كلام جملة ولا ينعكس)<sup>(٤)</sup>.

وهذا هو ما تمخّض عن ابن هشام الأنباري (ت ٧٦١هـ) وغيره من المتأخرين، إذ ذهب إلى أنَّ (الكلام هو اللفظ المفيد بالقصد، والمراد بالمفید ما

١- المصدر نفسه: ٦/١.

٢- عرف ابن الحاجب الكلام بقوله: (الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتّأتم ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم) شرح الكافية في النحو: ١/٧. وينظر: شرح الوافية: ١٢٦-١٢٥.

٣- عَدَ الرَّضِيُّ جملة (جواب الشرط، وجواب القسم) كلاماً. و(جواب القسم كلام بلا نزاع وأمّا جواب الشرط ففيه بحثٌ والحقُّ أنَّ الكلام هو المجموع المركب من جملة الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لأنَّ الصدق والكذب إنما يعلقاً بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء...) شرح الكافية في النحو: ١/٨-٧. وينظر: حاشية الشنوانى على شرح مقدمة الإعراب: ١/٥٠.

٤- شرح الكافية في النحو؛ الرَّضِيُّ: ١/٨. وينظر: حاشية محمد الأمير على مغني الليبب: ٢/٤٠-٤١.

دلّ على معنى يحسن السُّكوت عليه)<sup>(١)</sup> وأمّا الجملة فهي: (عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيد) والمبتدأ وخبره كـ (زيد قائم) وما كان بمنزلة إداهما نحو: (ضرب اللص)، و (قائم الزَّيدان) وكان زيد قائماً وظننته قائماً... وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين كما يتوهّمه كثير من النّاس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمى جملة، والصّواب إنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا نسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة وكلّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام)<sup>(٢)</sup>.

ونقل السّيوطي رأياً طريفاً عن بعضهم في الموضوع، وهو أنّ: (الفرق بين الكلام والجملة أنّ الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالإسناد بين كلمتين ويسمى الهيئة الاجتماعية، وصورة التركيب. وأنّ الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء التي يقع فيها التركيب، لأنّ لكلّ تركيب اعتبارين: الكثرة والوحدة، فالكثرة باعتبار أجزائه، والوحدة باعتبار هيأته الحاصلة في تلك الكثرة، والأجزاء تسمى مادة، والهيئة الاجتماعية تسمى صورة)<sup>(٣)</sup>. وكأنّ المراد، أنّ مدار التّفرير بين الكلام والجملة، ليس الفائدة وعدتها<sup>(٤)</sup>، وإنّما هو المادة المكونة لحجم التركيب وصغره، فالكلام هنا هو المركب الأوّلي الناتج بالإسناد، أمّا الجملة فهي التركيب النهائي الذي يتكون من أكثر من مركب أوّلي<sup>(٥)</sup> حتى كأنّها عبارة أو نصّ.

ولأمر ما دأب النّحويّون المتأخرون على تعريف الكلام في بداية كتبهم، وأوّل مسائلهم النّحوية، باللفظ المركب المفيد فائدة يحسن السُّكوت عليها)<sup>(٦)</sup>،

١- مغني الليبي: ٢/٢٧٤. وينظر: شرح شذور الذهب: ٢٧١، وشرح قطر الندى: ٤٣-٤٤.

٢- مغني الليبي: ٢/٣٧٤. وينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ٦٠-٦١، وشرح مقدمة الإعراب: الأزهري: ٣٧. وما بعدها، والتّعرفيّات: الشّريف الجرجاني: ٤٨، وشرح الحدود النّحوية، الفاكهي: ٣٢-٣٤، والمشكاة الفتحية على الشّمعة المضيّة: الممياطي: ٥٢.

٣- الأشباء والنّظائر: ٢/١٦١.

٤- ينظر: في التركيب اللّغوّي للشّعر العراقيّ المعاصر؛ مالك المطلي: ٢٦.

٥- ينظر: المصدر نفسه: ٢٦ و الجملة الفعلية ودلائلها في آيات الآخرة؛ مجید طارش: (رسالة ماجستير): ٤٠.

٦- ينظر: شرح جمل الزّجاجي؛ ابن عصفور: ١/٨٧، وتسهيل القواعد النّحوية في شرح متن

فقلما نجد كتاباً من كتب النحو يُعد من (تعريف الكلام في بدايته، مشعراً أنَّ ما يدور من مباحث هو شرح للعناصر التي يتَّألف منها)<sup>(١)</sup>، فالكلام هو المقصود بالذات، وهو الذي يقع به التَّفَاهُم (وهذا هو غاية الدراسة النَّحويَّة)<sup>(٢)</sup>، فلم يكن النَّحويُّون، إذن، على غفلة من مادَّتهم - على زعم بعضهم - باعتبار أنَّهم أهملوا النَّظر في الجملة وتركبِّها<sup>(٣)</sup>، فهذا إجحاف في حقِّهم؛ ذلك أنَّ في مصطلح الكلام رأياً من الوجاهة ما فيه، إذ إنَّه - الكلام (يُقصد به النَّشاط الحيِّ والتَّنفيذ الواقعيِّ للنَّظام اللَّغويِّ المخزون في ذهن الجماعة اللَّغويَّة)، فكأنَّهم أرادوا أن يقولوا إنَّ التَّقْعِيد لا يكون إلا للمنطق الفعليِّ الذي يؤدي فائدة يحسن السُّكوت عليها...)<sup>(٤)</sup>، وهذا ما وجده في الكلام بوصفه مركباً يحسن عليه السُّكوت وتجب به الفائدة<sup>(٥)</sup>، والجملة قد تكون تركيباً داخلاً في بنية الكلام وتكونه، أي: قد تكون مركباً مفيداً وقد لا تكون كذلك؛ لأنَّ عدم الفائدة المشروطة في حدِّ الكلام<sup>(٦)</sup>.

لقد شاع مصطلح الجملة في العصر الحديث، وأهتمَّ المحدثون بها اهتماماً كبيراً، ومرجع اهتمامهم بالجملة كونها (الوحدة التي تمثل أهمَّ خصائص اللغة)<sup>(٧)</sup>، وباعتبارها (وحدة الكلام الأساسية وفهم نظامها وطرق تأليفها... هذا كُلُّه يساعد على فهم الخصائص اللغوية لغة المدرستة)<sup>(٨)</sup>.

الأجرامية؛ عبد العليم السعدي: ٥.

١- في بناء الجملة العربية: ٣٨ . وينظر: العلامة الإعرابية؛ محمد حماسة عبد اللطيف: ١٩.

٢- في بناء الجملة العربية: ٣٨ .

٣- ينظر: في النَّحو العربيِّ، نقد وتوبيخ؛ مهدي المخزومي: ١٤ وما بعدها.

٤- في بناء الجملة العربية: ٣٨ ، واللغة العربية، معناها ومبناها: ٣٢ .

٥- ينظر: المقتضب: ٨/١ .

٦- ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام الأنصارى: ١١/١ ، وشرح التَّصرِيح: الأزهري: ١٩/١ . وذهب بعضهم إلى أنَّ اشتراط الفائدة في الكلام اصطلاح لا دليل عليه. ينظر: سر الفصاحه؛ ابن سنان الخفاجي: ٢٨ ، والمطالع السعيدة؛ السيوطي: ٨٨/١ .

٧- العلامة الإعرابية؛ محمد حماسة عبد اللطيف: ٤١ .

٨- المصدر نفسه: ٥٨؛ ينظر: الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر الغوي عند العرب، تمام حسان: ٣١٧ .

وعلى الرغم من ذلك نجد العلاقة بين الكلام والجملة عند المحدثين كما كانت عند النحوين القدماء والتأخرين، فهناك من سُوى بينهما<sup>(١)</sup>، وهناك مَنْ فرَقَ<sup>(٢)</sup>، ومنهم من أخذ بالحدين<sup>(٣)</sup>، ومنهم من ذهب إلى صعوبة وضع تعريف دقيق للجملة<sup>(٤)</sup> باعتبارها غاية الدراسة الوصفية.

وقد حاولت هذه الإسهامات - وإن كانت لا تخرج عن دائرة الفهم القديم - وصف تراكيب الجملة، وبيان الدلالات التي فيها في ضوء مرجعية المعنى. فالدكتور خليل عمايرة يذهب إلى التسوية بين الكلام والجملة، ويرتضى مذهب ابن جني، والزمخشري، وابن يعيش، ويقول: (فنرى أن الجملة ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مفيداً لمعنى يحسن السكوت عليه فقام زيد، جملة، وزيد مجتهد، جملة، وصه، جملة، وأف، جملة، ... لأن كل مجموعة مما سبق تؤدي بلبناتها كلها معنى يحسن السكوت عليه، ولو نقصت لبنة واحدة لاختل المعنى)<sup>(٥)</sup>، فهي إذن، (الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه...)<sup>(٦)</sup>. أمّا الكلام، فهو ما (تألف من عدد من الجمل للوصول إلى معنى أعمّ مما في الجملة وأشمل، وعلى ذلك، فقد كان القرآن كلام الله، والشعر والنثر كلام العرب...)<sup>(٧)</sup>.

١- ينظر: چامِ الدُّرُوسُ الْعَرَبِيَّةُ؛ مصطفى الغلايني: ١٢/١، والنحو الوافي؛ عباس حسن: ١٥/١. وفي نحو اللغة وتراكيبيها: ٧٧، والعامل النحو؛ خليل أحمد عمايرة: ٢٥، والتقطيع النحو؛ عبد الرحجي: ٧٧ وفي أصول اللغة والنحو؛ فؤاد ترزي: ١٩٦، والأنسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)؛ ميشال زكرياء: ٤٤، والجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية؛ نعمة رحيم العزاوي: ١٤٩، والإسناد والتركيب عند الجواري؛ مجلة كلية المعلمين؛ العدد: ١٤؛ السنة: ١٩٩٨م: ٢٩١، والجملة الوصفية في النحو العربي، ليث أسعد؛ (رسالة ماجستير): ٥.

٢- ينظر: في النحو العربي، قواعد وتدريبات؛ عبد الحميد مصطفى السيد: ١/١٥٢، والأساليب الإنسانية في النحو العربي؛ عبد السلام محمد هارون: ١٨، والجملة العربية تأليفها وأقسامها؛ فاضل السامرائي: ١٦.

٣- ينظر: المحيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها؛ محمد الأنطاكي: ٢/٣٥ وما بعدها.

٤- ينظر: العربية وعلم اللغة البنوي؛ حلمي خليل: ٧٥.

٥- في نحو اللغة وتراكيبيها: ٧٧.

٦- المصدر نفسه: ٨٧.

٧- المصدر نفسه: ٧٨.

وعلى هذا يكون أكثر الكلام جملاً<sup>(١)</sup>، إذ إنَّه: (يصلح لأنْ يطلق على جملة واحدة، كما يصلح لأنْ يطلق كذلك على عدد لا حصر له من الجمل)<sup>(٢)</sup>، أمَّا الجملة فهي (الوحدة الصُّغرى)<sup>(٣)</sup>، وحدة كلامية (مستقلة يمكن لحظها عبر السُّكوت الذي يحدُّها...)<sup>(٤)</sup>، إذن، يمكن القول على ذلك إنَّ الجملة هي المكون الأصغر الذي يدلُّ على معنى، وأمَّا الكلام فهو المجموع الكُلُّي من هذه الجمل.

ويرى الدكتور عبد الرحمن أيوب أنَّ الجملة عند النَّحوين هي (الحدث اللغوي) الذي تمثله النَّماذج التَّركيبية، أمَّا الكلام فهو الأمثلة الواقعية لها - للجملة، وهي وحدتها التي تدلُّ معانٍ تفيد فائدة تامة ثمَّ يميِّز بين النَّموذج التَّركيبي والحدث اللغوي بغية بيان الرأي، فيقول: (ومن المسلم به أنَّ النَّموذج، (اسم مسند إليه + مسند) لا يفي فائدة لغوية، كما تفيد عبارة محمد قائم) التي هي تطبيق لهذا النَّموذج<sup>(٥)</sup>.

ويذهب آخر إلى القول: (والحق أنَّ الجملة قد تكون كلاماً وقد لا تكون والكلام يكون جملة وأكثر من جملة مثل عبارة الشرط فشرط الكلام الفائدة ولا يشترط في الجملة غير العلاقة الإسنادية إذن فليس الكلام مساواياً للجملة مطلقاً)<sup>(٦)</sup> وهذا ما ذهب إليه الأستاذ عبد السلام محمد هارون<sup>(٧)</sup>، وهذا رأي القدماء كما تقدَّم.

ومهما يكن من أمر؛ فإنَّ النَّحوين - قدماء ومحدثين - عرروا مفهومي الجملة والكلام، وجعلوا لكلٍ شروطاً وقيوداً رسمت لكلٍ واحدٍ منها معالله المصطلحية والإجرائية. فقد عرَّفَ الكلام بأنه: (اللُّفْظ المفيد

١- ينظر: التطور النَّحووي للغة العربية؛ برجس تراسر: ١٢٥.

٢- دراسات نقدية في النَّحو العربي؛ عبد الرحمن أيوب: ١٢٥.

٣- في النَّحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي: ٣١.

٤- الألسنية التَّوليدية والتَّحويلية: ٢٤.

٥- دراسات نقدية في النَّحو العربي: ١٢٦-١٢٥.

٦- ظاهرة الزيادة في الجملة العربية؛ محمد جواد الطَّريحي: (رسالة دكتوراه): ٢٣٠.

٧- ينظر: الأساليب الإنسانية في النَّحو العربي: ١٨.

فائدة يحسن السُّكُون عليها)<sup>(١)</sup> واشترط فيه، أمران: أحدهما: اللفظ المركب، والآخر الإفادة التامة.<sup>(٢)</sup> وتقرَّر في سياق ذلك أنَّه لا يكون كلام بغير هذين الشرطين<sup>(٣)</sup>. أمّا الجملة، فقد كانت متداخلة مع مصطلح الكلام، مرَّةً ترادفه وأُخرى لا ترادفه على أنَّ المرادفة وعدمها مرجعها شرط الفائدة وتمام المعنى إذ إنَّ الجملة هي القول المركب الذي يتراوح بين الإفادة التامة، فتكون كلاماً، وعدتها، ف تكون جملة.

و دائرة الفهم الحديث في مصطلح الجملة قد بُنيت على ما تقدَّم، وأهمُّ ما فيه هو القول بإفادة الجملة<sup>(٤)</sup>، وصغرى بنيتها<sup>(٥)</sup>، وتمثلها الحدث اللغوي<sup>(٦)</sup>، باعتبارها الوحدة الأساسية للكلام<sup>(٧)</sup>.

وبعد، اشتراط النحويين المحدثين الفائدة في الجملة مهما كان تركيبها<sup>(٨)</sup> على عكس القدماء الذين جعلوا لها حدوداً معينة في التحقيق. والذِي نرتضيه هو مذهبُ وسط بين القوم: قدماء ومحدثين، يقوم على عدمية الترافُف بين الكلام والجملة، وعلى عمومية الأخير - الجملة - على الأول - الكلام - في الإفادة وعدمها، فضلاً عن تركيبها المكون من المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل وغيرها من العناصر، باحتسابها الوحدة الأساسية/النظامية للحدث اللغوي الكلامي.

١- شرح ابن عقيل: ٤ / ١ . وينظر: شرح ابن الناظم: ٥ ، وشرح الأشموني: ١ / ٢٠ .

٢- ينظر: أوضح المسالك: ١١ / ١ وشرح التصريح؛ الأزهرى: ١٩ / ١ .

٣- ينظر أوضح المسالك: ١١ / ١ ، وحاشية ياسين العليمي على شرح الأزهرى: ١٩ / ١ .

٤- ينظر: أصول النحو العربي؛ محمد عيد: ٢٠٢ .

٥- ينظر: في النحو العربي، نقد وتجبيه؛ مهدي المخزومي: ٣٣ .

٦- ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي؛ عبد الرحمن أيوب: ١٢٥ .

٧- ينظر: العلامة الإعرابية؛ محمد حماسة: ٤١ .

٨- ينظر: في أسرار اللغة؛ إبراهيم أنيس: ٧٧ ، وأصول النحو العربي؛ محمد عيد: ٢٠١ . علم الدلالة؛

بالمير: ٤٧ ، ومنهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث؛ علي زوين: ٧٢ .

## عناصر الجملة وتأليفها:

تتألف الجملة من مجموعة من العناصر، التي يشكل مجموعها النّظام اللّغوّيّ العام لها - الجملة - ويسهم تكوينه الكُلّي في إبراز المعنى. ويمكن لحظ هذا النّظام من ناحيتي التّركيب والدّلالة، والتّفاعل الوظيفيّ القائم بينهما. ذلك أنَّ تأليف الجملة (في كُلّ لغة) يجري على نظام خاص بها، لا العبارات مفهمة، ولا مصورة لما يُراد حتّى تجري عليه، ولا تزيغ عنه، والقوانين التي تمثل هذا النّظام وتحده تستقر في نفوس المتكلمين وملكاتهم، وعنها يصدر الكلام، فإذا كُشفتْ ودونتْ فهي علم النّحو. ولو عرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها وبيّنت لك مفرداتها كلمة كلمة ما كان ذلك كافياً في فهمك معنى الجملة وإحاطتك بمدلولها حتّى تعرف نظام هذه اللّغة في تأليف كلماتها وبناء جملها<sup>(١)</sup>.

من أجل ذلك قيل: (إنَّ معنى الجملة يعتمد جزئياً على معنى الكلمات التي تتكون منها تلك الجملة، والعامل الآخر ولا شكَّ تركيبها النّحوّيّ...)<sup>(٢)</sup>. وقد نظر علماء اللغة العربيّة - نحوّيون وبلغيون - إلى الجملة كما نظر إليها المناطقة، على أنَّها فعل إسناديّ، يتم بعنصريه الأصليين<sup>(٣)</sup>: المسند والمسند إليه. ولا يمكن أن تتألف الجملة من غيرهما؛ لأنَّهما الوازن فيها والعمد التي لا تخلو منها<sup>(٤)</sup> إذ إنَّ أقلَّ قدر في التّركيب الجملي لا يكون بغير الإسناد وطرفيه، فهما (الحد الأدنى الذي تتعقد به الجملة... ويكتمل المعنى)<sup>(٥)</sup>، وإذا ما (حُذِف منها أحد هذين الرُّكنين،

١- إحياء النّحو؛ إبراهيم مصطفى: ٢.

٢- اللغة والمعنى والسيّاق؛ جون لانيز: ٢٤.

٣- ينظر: شرح الكافية في النّحو؛ الرّاضي: ١/٧-٨ والجملة العربية في ضوء الدراسات اللّغوّية الحديثة، نعمة رحيم العزاوي: ١٤٩، ومدخل إلى علم المنطق؛ مهدي فضل الله: ٩٠ وما بعدها.

٤- ينظر: شرح المفصل؛ ابن بعيسى: ١/٧٤.

٥- في بناء الجملة العربية؛ محمد حماسة: ٤٥.

(المسند والمسند إليه) فإن النّحاة يلْجأون إلى التّقدير ليس تقييم الكلام<sup>(١)</sup>. وقد عَبَر سيبويه (ت ١٨٠ هـ) عن ذلك التّأليف والتّلازم في أداء المعنى بين المسند والمسند إليه، قال: (وهما ما لا يغني واحداً منها عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّاً). فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قوله عبد الله أخوك: وهذا أخوك ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء. وما يكون بمنزلة الابتداء قوله: كان عبد الله منطلقًا، ولَيْتَ زيداً منطلق؛ لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده<sup>(٢)</sup>.

ويزيد المبرّد (ت ٢٨٥ هـ) قول سيبويه، الأنف الذكر، بياناً، بقوله: (وهما ما لا يستغنى كُلّ واحد من صاحبه فمن ذلك: قام زيدٌ، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو (كان) و(إن) وأفعال الشّك والعلم والمجازة، فالابتداء نحو قوله: زيد فإذا ذكرته فإنّما تذكرة للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه فإذا قلت (منطلق) أو ما أشبهه صحّ معنى الكلام وكانت الفائدة للسامع في الخبر لأنّه قد كان يعرف زيداً كما تعرفه ولو لا ذلك لم تقل له زيد ولكنّه قائلاً له: رجل يقال له زيد، فلما كان يعرف زيداً ويجهل ما تخبره به عنه أفادته الخبر فصحّ الكلام لأنّ اللّفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنتهما بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام<sup>(٣)</sup>، وحدوث المعنى واستغناء الكلام وتكون الفائدة التي يحسن عليها السّكوت لا يكون إلا من الوظائف النّحوية التي تؤديها أنواع الكلم المختلفة: الاسم، والفعل، والحرف. في التركيب النّحوي للجملة.

والإفادة المتواخدة في الجملة أو الكلام من التركيب أو التّأليف أو التعليق

١ - أساليب بلاغية؛ أحمد مطلوب: ١٣٢.

٢ - كتاب سيبويه: ٢٣/١.

٣ - المقتصب: ١٢٦/٤.

لا تكون إلا من اسمين، نحو: الله ربنا، محمد نبينا. أو من فعل واسم، نحو: قام زين العابدين، انطلق على؛ لأنَّ الاسم كما يكون مخبراً عنه يكون مخبراً به، والفعل لا يكون إلا مخبراً به. أمَّا الحرف فلا يكون له شيءٌ من ذيئنك. قال رضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ) إنَّ: (التركيب الفعلى الثنائي بين الثلاثة الأشياء أعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة أقسام الاسمان والاسم مع الفعل أو الحرف والفعل مع الفعل أو الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاماً لكون أحدهما مسندًا والأخر مسند إليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندًا والاسم مسند إليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً إذ لو جعلته مسندًا إليه فلا مسند وأمَّا نحو يا زيد فلسدياء مسد دعوت الإنسائي والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه وأمَّا الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه...).<sup>(١)</sup>

فمدار الأمر، إذن، على الإسناد؛ (وذلك لأنَّ أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة ولا بدُّ له من طرفيين مسند ومسند إليه...)<sup>(٢)</sup>، إذ إنَّ الإسناد عملية ذهنية تتم في ذهن المتكلِّم قبل أن ينطق بالمسند أو المسند إليه، وهو الأساس أو الأصل في بناء الجملة<sup>(٣)</sup>. وعن طريق ذلك التالف الذهني الذي يحصل بين المسند والمسند إليه، يتم نقل الإفادة على الوجه الذي يفيد المخاطب ما ليس عنده<sup>(٤)</sup>، ويعلم السامع مع ذلك شيئاً جديداً<sup>(٥)</sup>. ونتيجة لذلك التصور قال السيوطي (ت ٩١١هـ): (الحاصل أنَّ الكلام لا يتأتَّى إلا من اسمين أو من اسم و فعل فلا يتَّأتَّى من فعلين ولا من حرفين

١- شرح الكافية: الرضي: ١/٨-٩. وينظر: الموجز في النحو؛ أبو بكر بن السراج: ٢٧، وحاشية السجاعي على شرح قطر الندى؛ السجاعي: ٢١.

٢- شرح الكافية: ١/٨. وينظر: همع الهوامع؛ السيوطي: ١١/١.

٣- ينظر: في النحو العربي نقد وتجيئ؛ مهدي المخزومي: ٣١.

٤- ينظر: شرح الواقفية؛ ابن الحاجب: ١٢٥.

٥- ينظر: الإسناد والتركيب عند الجواري؛ ليث أسعد: ٢٩١.

ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة (إلاً مع التَّقدِير) لأنَّ الإفادة إنما تحصل بالإسناد وهو لا بدَّ له من طرفيين مسند ومسند إليه والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندًا ومسندًا إليه، والفعل لكونه مسندًا لا مسندًا إليه والحرف لا يصلح لأحدهما<sup>(١)</sup>.

ولا يعني أنَّ الإسناد عبارة عن رابطة بين المسند والمسند إليه أنَّ الأمر فيه مجرد كلمات تصلح له مرصوصة ينطوي بعضها في إثر بعض، وإنما المعنى يكمن في تعليق بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، وهذا التَّعلُّق أو الرِّبط يكون بين معاني الكلمات لا بين ذواتها<sup>(٢)</sup>، ومن هنا قال بعض النَّحوين: (فإنَّ مَنْ عَرَفَ مَسْمِيَ قَائِمًا وَسَمِعَ زِيدَ قَائِمًا بِإِعْرَابِهِ الْمُخْصُوصِ فَهُمْ بِالضَّرُورَةِ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ وَهُوَ نَسْبَةُ الْقِيَامِ)<sup>(٣)</sup>.

فالمسند والمسند إليه، إذن: هما الكلمتان المنطوقتان اللتان يعبرُ بهما المتكلّم عن حصول عملية ذهنية في فكره، وهذه العملية هي فكرة الإسناد بين معاني الكلمات<sup>(٤)</sup>. والمسند إليه هو المتحدث عنه<sup>(٥)</sup>، أو المُخبر عنه<sup>(٦)</sup>، أو المحكوم عليه<sup>(٧)</sup>، أو ما يُطلق عليه عند المناطقة بال موضوع<sup>(٨)</sup>، وهو لا بدَّ من أن يكون اسمًا؛ لأنَّه يصلح لطرفي النَّسبة أو الإسناد، فيكون مسندًا إليه ومسندًا<sup>(٩)</sup>، وهذا الاسم لا تخلو منه جملة، ولا ينعدم منه تركيب، بل لا يكونان إلا به. وهو ما يتّخذ وظيفة الابتداء: (المبتدأ)، في الجملة الاسمية، أو وظيفة الفاعلية: (الفاعل)، أو ما ينوب عنه في الجملة الفعلية.

١- همع الهوامع: ١١/١. وينظر: شرح الكافية في النَّحو: الرضي: ١/٨-٩.

٢- ينظر: دلائل الإعجاز: ٣٥٩، والجملة العربية، دراسة لغوية نحوية؛ محمد إبراهيم عبادة: ١٣.

٣- شرح التصريح على التَّوضيح: الأزهري: ١/٢٢.

٤- ينظر: نظام الجملة العربية: سناء البياتي: ٦٣.

٥- ينظر: المقتضب: ٤/١٢٦.

٦- ينظر: الموجز في النَّحو: ابن السَّراج: ٢٧.

٧- ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ١/٢٠.

٨- ينظر: مدخل إلى علم المنطق؛ مهدي فضل الله: ٩١.

٩- ينظر: شرح الكافية في النَّحو: ١/٨.

أما المسند؛ فهو: المُتَحدَّث به، أو المخبر به أو المحكوم به، وهو ما يقابل المحمول عند المناطقة<sup>(١)</sup>، وهذا - المسند - قد يكون اسمًا، وقد يكون فعلًا؛ لأنَّ الآخر مختص بكونه مسندًا ليس غير ذلك<sup>(٢)</sup>. وهو: الخبر؛ أي: خبر المبتدأ في الجملة الاسمية، والفعل الذي يليه فاعل أو نائب في الجملة الفعلية.

لقد عَدَ النَّحويُونَ المسند والمُسند إِلَيْهِ عَمْدَتِيَّ الجملة، ولا يتحقق قوام الجملة نحوياً من دونهما وما خلالهما من التَّوابع والمقيمات، زيادةً أو فضلة يمكن الاستغناء عنها عند بناء الجملة وتأليفها. ذلك أنَّ أَقْلَ قدر من (الكلام المفيد) يتم بعناصرِ الإسناد، وما سواهما من التَّوابع والمقيمات، وتمثيلها وظائف نحوية مختلفة، تُسمى (الفضلة)<sup>(٣)</sup>، أو (التكلمة)<sup>(٤)</sup> تخدم طرفي الإسناد: الاسم، والفعل، أو بعبارة أخرى أدق تخصص الحكم - الإسناد - وتجعله مقيدياً في جهة معينة<sup>(٥)</sup> كالمفاعيل، والحال والتَّمييز والتَّوابع وغيرها.

وليس كونها فضلة أنَّ يمكن الاستغناء عنها، أو أنَّها لا فائدة ترجى من ورائها كما يشعر مدلولها اللغوي بذلك<sup>(٦)</sup>، بل إنَّ (الفضلة) قد يتوقف عليها معنى الكلام فتكون واجبة الذكر دون الحذف<sup>(٧)</sup>، نحو قوله تعالى: [وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَا عِبْدَنِ]<sup>(٨)</sup> فسياق نفي الآية ودلالتها متوقف على فضلة (لا عبدين)، الحال المنفي، على الرَّغم من اكتمال عناصر جملة تركيبها الأساسية: المسند والمُسند إِلَيْهِ (ال فعل والفاعل)، وكذلك

١- ينظر: مدخل إلى علم المنطق: ٩٢.

٢- وينظر: شرح الكافية في النحو: ١/٨-٩.

٣- في بناء الجملة العربية؛ محمد حماسة: ٤٥-٤٦.

٤- ينظر: في النحو العربي (نظام الجملة الفعلية ومكملاها): ٢/١٠٧، وما بعدها، والمحيط؛ محمد الأنطاكي: ٢/٩١.

٥- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها؛ تمام حسان: ١٩٤، وما بعدها.

٦- ينظر: في بناء الجملة العربية: ٤٥.

٧- ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها؛ فاضل السامرائي: ٧.

٨- سورة الدخان: ٣٨.

قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾<sup>(١)</sup>; لذلك جاء قول الأشموني (ت ٩٢٩هـ): (والمراد بالفضلة ما يُستغنى عنه من حيث هو هو)<sup>(٢)\*</sup>, وقد يجب ذكره لعارض كونه سادًّا مسندًّا عمدة كـ (ضربي العبد مسيئاً) أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيرًا  
كَاسِفًا بِالْهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ<sup>(٣)</sup>

فالملصود؛ إذن، بالفضلة عند النحوين، هو: (ما زاد على ركني الإسناد،...)<sup>(٤)</sup>، أو ما وقع بعد تمام الجملة، لا ما يصح الاستغناء<sup>(٥)</sup> عنه من حيث الدلالة، وأنه بالإمكان (أن يتآلف الكلام بدونها بخلاف العمدة فإنه ليس من الممكن أن يتآلف كلام بدونها إذ كل كلام لا بد أن يكون فيه عمدة مذكورة أو مقدرة بخلاف الفضلة فإنّه يمكن أن يتآلف كلام بدونها)<sup>(٦)</sup>، وقد كانت عبارة الصّيّان (ت ١٢٠٥هـ) في غاية الدقة حين قال: إن الفضلة ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوّي<sup>(٧)</sup>. لأنّ : (أكثر الفوائد إنّما تجني من الإلحاد والفضلات).<sup>(٨)</sup>.

لقد كان عمل النحوين هذا متّائلاً من واقع التحليل القائم على مرجعية قوامها التركيب الذي تنهض به الجملة، والانعقاد التام الذي يحصل بين عناصر الإسناد الأساسية: المسند والمسند إليه؛ بغية تحديد (البنية الأساسية في النّظام اللّغوّي التّجريدي الثابت لتصوّر تركيب الجملة...)<sup>(٩)</sup>

١- سورة الإسراء: ٣٧. وكذا سورة لقمان: ١٨.

٢- (\*) (أي من حيث كون لفظ الفضلة مفعولاً به أو حالاً أو تميّزاً إلى آخر الفضلات لا من حيث توقف المعنى عليه) في بناء الجملة العربية: ٤٦.

٣- شرح الأشموني: ٢ / ١٦٩ - ١٧٠.

٤- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ؛ ابن مالك: ٣٠٧.

٥- ينظر: المغني في النحو؛ أبو منصور اليماني: ٢ / ١٢٥، وشرح قطر الندى؛ ابن هشام الأنصاري: ٢٣٥.

٦- معاني النحو: فاضل السامرائي: ١ / ١٤ - ١٥.

٧- حاشية الصّيّان: ٢ / ١٦٩.

٨- المحتسب: ١ / ١٥٠.

٩- ينظر: في بناء الجملة العربية: ٢١٧.

وبنائها الذي يعد تنفيذاً حياً واقعياً له<sup>(١)</sup>; إذ إنها بؤرة التحليل النحووي<sup>(٢)</sup>، وأساس التفرير بين الظواهر التعبيرية والخصائص التركيبية<sup>(٣)</sup>. ونتيجة لذلك حدد النّظام النحووي العناصر الأساسية التي تتكون منها الجملة والعناصر غير الأساسية التي تُعد زادات أو فضلات، خارجة عن حقيقة تكوين الكلام وتأليف الجملة.

هذا من الناحية اللغوية النحووية، أمّا من الناحية الدلالية، فإن العناصر المكونة للجملة يسهم مجموعها الكلي في جلاء الحدث اللغوي، فليس فيها عنصر أساس وآخر غير أساس (بل إن جميع الألفاظ الازمة لحمل...) المعنى هي أركان رئيسة في الجملة ولا يجوز لأي ركن منها أن يستقلّ بمعنى الجملة، ولا تسميتها جملة، وإذا كان المعنى هو الهدف الذي يسعى إليه المتكلّم لتوضيحه ونقله إلى السّامع، فإن للسامع أن يأخذه من أيسر طريق الطريقة التي على المثل اللغوي أن يسلكها...)<sup>(٤)</sup>.

والجملة في سياق ذلك (نسيج محكم متشابك، وهي تمثل خلية حية في جسم (اللغة)، ولذلك تتمثل فيها جميع العناصر التي يتتألف منها النّظام اللغوي، فتحليل الجملة تحليلاً دقيقاً يستطيع استعراض جميع الأنظمة التي تكون في مجموعها (منظمة عرفية رمزية) ترمز إلى نشاط المجتمع، وتوجد لتجاربه الكلمات الدالة على هذه التجارب كما توجد الأنظمة التي تنسق العلاقات بين الكلمات حين تنظمها الجمل)<sup>(٥)</sup>.

إنَّ معنى الجملة ودلالتها، مقسّم على جميع الأنظمة اللغوية، الصوتية

١- ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي؛ عبد الرحمن أيوب: ١٢٥ - ١٢٦.

٢- ينظر: في بناء الجملة العربية: ٣١٨، ١٥.

٣- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٩٣، وإشكاليات القراءة وآليات التأويل؛ نصر حامد أبو زيد: ١٦٥.

٤- في نحو اللغة وتراتيبيها؛ خليل أحمد عمادرة: ٧٩. وينظر: علم الدلالة؛ بالمر: ٤٨ - ٤٩.

٥- القرائن النحوية؛ تمام حسان؛ مجلة اللسان العربي؛ مج: ١١، ج: ١، ١١. وينظر: العلامة الإعرابية: ١١١.

والصَّرْفِيَّةُ والنَّحْوِيَّةُ مُتَمَثَّلَةً بِمَسْتَوَاهَا الوظيفيِّ (ثُمَّ يَأْتِي مَعْنَى الْكَلْمَةِ الْمُفَرِّدَةِ (الْمَعْنَى الْعَجْمِيِّ) وَمَا يَكُونُ لِجَمْعِهِ هَذِينَ الْمَعْنَيَيْنِ مُضَافًا إِلَيْهِمَا الْقَرِينَةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ الْكَبْرِيِّ... (الْمَقَامُ) وَكُلُّ ذَلِكَ يَصْنَعُ الْمَعْنَى الدَّلَالِيَّ<sup>(١)</sup>) الَّذِي تَمَثِّلُهُ الْجَمْلَةُ وَتَكُونُهُ عَنَاصِرُهَا التَّالِيفِيَّةُ.

وَمِنْ ثَمَّ يَمْكُنُ النَّظرُ إِلَى عَنَاصِرِ الْجَمْلَةِ الْمُؤَلَّفَةِ لَهَا مِنْ نَاحِيَتَيْنِ: النَّاحِيَةُ التَّرْكِيَّيَّةُ وَهَذِهِ يَتَكَفَّلُ بِبَيَانِهَا النَّظَامُ الْلُّغُوِيُّ النَّحْوِيُّ، وَتَتَكَوَّنُ الْجَمْلَةُ فِيهِ مِنْ عَنَاصِرِ رَئِيسَةٍ وَأُخْرَى لَيْسَ كَذَلِكَ، فَأَمَّا الْأَوَّلُ، الْعَنَاصِرُ الرَّئِيسَةُ، فَهِيَ:

١- **الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ**، وَقَدْ تَقْدِمُ أَنَّهُ هُوَ الْمَتَحدُ عَنْهُ، أَوْ الْمُخْبَرُ عَنْهُ، وَيَقْبَلُ الْمَوْضِعَ عَنْدَ الْمَنَاطِقَةِ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَنْطَقِيَّةِ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا - **الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ** - لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا؛ لَأَنَّ الْآخِرَ يَكُونُ مُبْتَدَأً فِي الْجَمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ، وَفَاعِلًا، أَوْ نَائِبًا عَنْهُ فِي الْجَمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ.

٢- **الْمَسْنَدُ**: وَهُوَ الْمَتَحدُ بِهِ أَوْ الْمُخْبَرُ بِهِ، وَيَقْبَلُ الْمَحْمُولَ عَنْدَ الْمَنَاطِقَةِ، وَقَدْ يَكُونُ اسْمًا أَوْ فَعْلًا؛ لَأَنَّ الْاسْمَ كَمَا يَكُونُ مَسْنَدًا إِلَيْهِ يَمْكُنُ أَنْ يَكُونَ مَسْنَدًا أَيْضًا. أَمَّا الْفَعْلُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَسْنَدًا فَحَسْبَ<sup>(٣)</sup>، وَالْجَمْلَةُ عَلَى هَذَا لَا تَخْلُو مِنْ اسْمٍ، إِذْ إِنَّهُ مَرْكَزُ النَّسْبَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ.

٣- **الْإِسْنَادُ**: وَتَقْدِمُ أَنَّهُ (عَمَلِيَّةٌ ذَهَنِيَّةٌ) تَعْمَلُ عَلَى شَدِّ الْمَسْنَدِ وَرَبْطِهِ بِالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ وَمِنْ هَنَا سُمِّيَ عَنْدَ الْمَنَاطِقَةِ بِالرَّابِطَةِ، أَوِ النَّسْبَةِ، أَوِ الْحُكْمِ<sup>(٤)</sup>. وَعَنْ طَرِيقِ الْإِسْنَادِ الْقَائِمِ بَيْنَ عَنْصَرَيْهِ نَحْصُلُ عَلَى الْفَائِدَةِ الَّتِي تَكُونُ مَلَازِمَةً لَهُ<sup>(٥)</sup>، فِي أَغْلِبِ الْأَحْيَانِ.

١- اللغة العربية معناها وبناؤها: ١٨٢. وينظر: اللسانيات؛ عبد السلام المساوي: ٥٥-٥٦، والتَّطَوُّرُ الدَّلَالِيُّ بَيْنَ لِغَةِ الشِّعْرِ وِلِغَةِ الْقُرْآنِ: عودة خليل عودة: ٧٣.

٢- ينظر: نقد الآراء المنطقية وحل مشكلاتها؛ هادي كاشف الغطاء: ٣٢٧، والمدخل إلى علم المنطق: ٨٩.

٣- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ٨/١، وهو مع الهوامش: ١١/١.

٤- ينظر: مدخل إلى علم المنطق: ٩٢، وما بعدها.

٥- ينظر: الإسناد والتركيب عند الجواري: ٢٩١.

إنَّ الإسناد أَهْمَّ عنصر فكريٍّ في اللُّغَةِ، وَلَا يَمْكُنُ لِلْمُتَكَلِّمِ النُّطُقُ بِأَيَّةٍ جَمْلَةٌ لَمْ تَكُنْ مَشْتَمَلَةٌ عَلَى عَلَاقَةِ الإسنادِ، ذَلِكَ أَنَّ مَعَانِي الْكَلَامِ (كُلُّهَا مَعَانٍ لَا تُتَصَوَّرُ إِلَّا فِيمَا بَيْنِ شَيْئَيْنِ...)<sup>(١)</sup> وَحَوْلِ هَذِهِ الْعَلَاقَةِ تَطُوفُ جَهَاتُ التَّخْصِيصِ وَمَعَانِي النَّحْوِ، وَلَا يَمْكُنُ الْوُصُولُ إِلَى أَيِّ جَهَةٍ تَخْصِصَيْهِ لِعَلَاقَةِ الإسنادِ إِلَّا بِالْآخِيرِ.

وَأَمَّا العِنَاصِرُ غَيْرُ رَئِيسَةِ الَّتِي تَتَأَلَّفُ الْجَمْلَةُ مِنْ دُونِهَا، فَهِيَ قِيَودُهَا وَمَكْمَلَاتُهَا، وَهِيَ:

أـ. **المفاعيلُ الْخَمْسَةُ:** وَهَذِهِ كُلُّهَا تَخْدِمُ الْفَعْلَ أَوْ مَا يَعْمَلُ عَمَلَهُ مِنْ الْمَصَادِرِ وَالْمَشَتَقَاتِ فِي كَثِيرٍ مِنَ النَّوَاحِيِّ، فَمِنْهَا مَا يُؤكِّدُهُ، وَيُبَيِّنُ نَوْعَهُ، أَوْ يُشَيرُ إِلَى عَدْدِ مَرَاتِ حَدُوثِهِ، أَوْ مَا يَنْبُوِبُ عَنْهُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، وَهَذِهِ هِيَ وَظِيفَةُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ. وَمِنْهَا مَا يُبَيِّنُ الْجَهَةَ الَّتِي تُنْفَذُ فِيهَا، وَهَذِهِ هِيَ وَظِيفَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ. وَمِنْهَا مَا يَحْدِدُ زَمْنَهُ، وَمَكَانَهُ وَهِيَ وَظِيفَةُ الْمَفْعُولِ فِيهِ. وَمِنْهَا مَا يُبَيِّنُ سَبَبَهُ وَعَلَّةَ وَقْوَعَهُ وَتِلْكَ وَظِيفَةُ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ؛ وَمِنْهَا مَا يُبَيِّنُ وَقْوَعَ الْحَدِيثِ مَعَ الْمَصَاحِبَةِ وَهِيَ مَهْمَّةُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ. يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فَهُوَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَتَعْلِقٍ يَوْضُحُهُ وَيَوْصِلُهُ إِلَيْهِ، وَهِيَ خَدْمَةُ مِنْ خَدْمَاتِ الْمَفْعُولَاتِ أَيْضًاً وَلَكِنْ بِوَسَاطَةِ الْحَرْفِ الْجَارِ وَيُسَمَّى بِذَلِكَ الْمَفْعُولِ غَيْرَ الْمَبَاشِرِ<sup>(٢)</sup>. وَقَدْ كَانَ أَسَاسُ التَّصْوِيرِ لِتَلْكَ الْعَلَاقَاتِ التَّخْصِصِيَّةِ لِلإِسْنَادِ هُوَ النَّاتِجُ لِفَكْرَةِ أَنَّ الْمَسْنَدَ (الْفَعْلَ) هُوَ مَحْوُرُ الْجَمْلَةِ، وَمَرْكَزُ التَّرْكِيبِ فِيهَا، وَالْمُتَحَكِّمُ فِي عِنَاصِرِهَا، وَالْعَقْدَةُ الْمُرْكَبَةُ فِي شَجَرَةِ تَرْكِيَّبِهَا<sup>(٣)</sup>.

١ـ دلائل الإعجاز: ٤١٧.

٢ـ ينظر: المحيط؛ محمد الأنطاكي: ٩١ / ٢، وَاللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ مَعْنَاهَا وَمَبْنَاهَا: ١٢٠٤ - ٢٠١، وَفِي الْفَكِّ الْلُّغُوِيِّ؛ محمد فتيح: ١٩١٦، وَمَا بَعْدَهَا، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ مجيد الماشطة؛ مجلة آفاق عربية؛ بغداد: العدد: ٩٨؛ السنة: ٤؛ ٢: م ١٩٧٩، وَمَا بَعْدَهَا.

٣ـ ينظر: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية: ٤٢ وَمَا بَعْدَهَا. ، وَمَدْخَلٌ إِلَى دراسةِ الْجَمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ محمد أحمد نحلة: ٦٤ ، وَالْمَفْهُومُ التَّكَوينِيُّ لِلْعَالِمِ النَّحْوِيِّ عِنْدَ سَبِيُّوِيَّهُ حَسَنِ عَبْدِ الغَنِيِّ مجلَّةُ آفاق عَربِيَّةٍ؛ العددُ الثَّالِثُ: ١٩٩٩: ١٩.

**ب - التَّوَابِعُ الْأَرْبَعَةُ وَالحَالُ وَالتَّمِيزُ...**: وهذه تخدم الاسم في كثير من النَّوَاحِي، والَّذِي يُحْتَاجُ إِلَيْهِ الاسمُ هو تحديده وتعيينه إنْ كَانَ نَكْرَةً، وَتَلَكَ وظيفة المضاف، أو أنْ يُضَيِّقَ مِنْ دَائِرَةِ تَنْكِيرِهِ بِبَعْضِ التَّضْييقِ، وَتَلَكَ وظيفة يُشَتَّرُكُ فِيهَا النَّعْتُ وَالْمضافُ إِلَيْهِ، أو أنْ يُبَيِّنَ وَصْفُ مِنْ أوصافِهِ الْمَلَازِمَ لَهُ، وَتَلَكَ وظيفة النَّعْتُ وَحْدَهَا، أو أنْ تُبَيِّنَ حَالَتِهِ أَثْنَاءَ وَقْوَعِ الْحَدِيثِ وَتَلَكَ وظيفة الْحَالِ، أو أنْ يُبَيِّنَ نَوْعَ ذَاتِهِ إِنْ كَانَ غَامِضَ الذَّاتِ، وَتَلَكَ وظيفة التَّمِيزِ، أو أنْ يَزَادَ فِي تَوْضِيْحِهِ إِنْ كَانَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْغَمْوُضِ لِدِيِ السَّامِعِ، وَتَلَكَ وظيفة مشتركة بين البدل وَعَطْفِ الْبَيَانِ<sup>(١)</sup>.

**ج - الأدوات وحروف المعاني**: وهذه كثيرة، فضلاً عن تنوعها، كـ(إنَّ وأخواتها)، وحروف الجزم والنَّصب والجر والعطف وأدوات الشرط والاستفهام... وغيرها من الأدوات والحروف الَّتِي لَهَا أثْرٌ فِي تَكُونِيْنَ بَعْدِ دَلَالِيِّ مَتَوْخِيَّ فِي قَصْدِ الْمَعْنَى الَّذِي تَعْبِرُ عَنْهُ الْجَمْلَةُ، وَيَلْحِقُ بِهَا أَيْضًا الْلَّوَاصِقُ: السَّوَابِقُ وَاللَّوَاحِقُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْإِسْمِ أَوِ الْفَعْلِ لِتَدْلِيَ عَلَى وظائف معنية<sup>(٢)</sup>.

هذا من النَّاحِيَةِ التَّرْكِيبِيَّةِ (العناصر الرئيسيَّةُ وَغَيْرُهَا)، وهو ما أشار إليه عبد القاهر (ت ٤٧٤هـ) حين جعل الأمر - المعاني النَّحوَيَّةَ - على النَّظم ومدار التعليق الحاصل بين أنواع الكلِمِ ثُمَّ انتهى إلى تركيب الجملة قال: (ومختصر كُلُّ الأمر: أَنَّه لا يَكُونُ كلامٌ مِنْ جَزِءٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّه لَا بُدَّ مِنْ مَسْنَدٍ وَمَسْنَدٍ إِلَيْهِ...)<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ: (وَجَمْلَةُ الْأَمْرِ: أَنَّه لَا يَكُونُ كلامٌ مِنْ حَرْفٍ وَفَعْلٍ أَصْلًا، وَلَا مِنْ حَرْفٍ وَاسْمٍ إِلَّا فِي النَّدَاءِ نَحْوَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ. وَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا حَقَّ الْأَمْرُ كَانَ كلامًا بِتَقْدِيرِ الْفَعْلِ الْمَضْمُرِ الَّذِي هُوَ: أَعْنِي وَأَرِيدُ وَأَدْعُو، وَ(يَا)

١ - ينظر: المحيط؛ محمد الأنطاكي: ١٥٦/٢.

٢ - ينظر: نشأة دراسة حروف المعاني: هادي عطيه: ٤٣ وما بعدها، ودراسات في الأدوات النَّحوَيَّة: جعفر النَّحاس: ١١ وما بعدها، ومدخل إلى دراسة الصرف العربي؛ مصطفى النَّحاس: ٤٧.

٣ - دلائل الأعجاز: (مدخل الكتاب، صفحة: ش).

دليل عليه وعلى قيام معناه في النفس<sup>(١)</sup>.

أمّا من النّاحية الدلاليّة والمعنوية فيُضاف على كُلّ ما تقدّم ما يأتي:

١- معنى المفردة (المعنى العجمي) للكلمة على وجه العموم؛ ذلك لأنَّ كُلَّ جملة لا بدَّ من أن تتألّف من كلمات<sup>(٢)</sup>؛ باعتبارها الوحدة المكونة لها<sup>(٣)</sup>.

٢- بنية الكلمة أو الصيغة الصرفية؛ إذ إنَّ من المعلوم أنَّ لـكُلِّ صيغة صرفية دلالة خاصة تختلف عن الصيغة الآخر كاسمي الفاعل والمفعول والصّفة المشبهة وأبنية المبالغة<sup>(٤)</sup>، ... وغير ذلك مما له أثر دلاليٌ يستمد إشعاعه المعنوي من النّظام الصرف.

٣- تأليف الجملة وتركيبها وترتيب مكوناتها، وما يطرأ عليها من عوارض وتحولات، لأنَّ لـكُلِّ تركيب جمليٍّ معناه ودلالته<sup>(٥)</sup>. وما يميّز جملة من جنسها في الخطاب الأدبيّ الفنّي المكونة له هو كيفية تنظيم أو تركيب وحداتها اللغوية<sup>(٦)</sup> في نظامها العام.

ومن التّحولات والعارضات التي تطرأ على تركيب الجملة ما يأخذ خطًا أو شكل حركة أفقية ينتقل فيها الدال من موضعه الأصلي إلى موضع طارئ. وهو (التّقديم والتّأخير)، ومنها ما يأخذ خطًا، أو حركة رأسية تتمثل بين الأصل والعدول، وهو (الذكر والحذف)، ومنها ما يأخذ الخط الوضعي

١- المصدر نفسه: وينظر: المفرد والمؤلف؛ الزمخشري: ٣١.

٢- ينظر: معاني النحو: ١١ / ١ ، والعربىة معناها ومبناها: ١٨٢ ، والبلاغة والأسلوبية: محمد عبد المطلب: ٢٢٨.

٣- ينظر: التّحوُّل المصفي؛ محمد عيد: ١٨.

٤- ينظر: معاني الأبنية في العربية: فاضل السّامرائي: ٦ وما بعدها، والإعجاز الصرف في القرآن الكريم: ٣١ وما بعدها، والخصائص الدلاليّة للتعبير القرآني في تصوير الحج؛ كاصد الرّيّدي؛ مجلة دراسات إسلامية؛ العدد: ٩؛ السنة: ٣؛ ٢٠٠٢: ١٧.

٥- ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٢٧؛ ومعاني التّحوُّل: ١١ / ١ ، وعلم اللغة بين التراث والناهج الحديثة؛ محمود فهمي حجازي: ٦٦-٦٧، ووصف اللغة العربية دلاليًّا؛ محمد محمد يونس علي: ٢٧١.

٦- ينظر: أثر اللسانيات في النقد العربي؛ توفيق الرّيّدي: ٧٣، ودفاع عن فن القول؛ عبد الكريم غلاب: ٣٦، والأسلوب؛ أحمد الشايب: ٧٣، ١٨٦، وما بعدها.

في سياقه وهو (**التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ**)، ومنها ما يأخذ الحركة الرَّأْسِيَّةُ أو العموديَّةُ وهو (**الفصلُ وَالوصلُ**)<sup>(١)</sup>.

ومن المؤكَّد أنَّ هذه التَّحْوُلَاتُ الَّتِي تطرأً على تركيب الجملة لا تحصل اعتباطاً في هيكلية الجملة وإنما لغرض معنويٍّ ومقصد دلاليٍّ<sup>(٢)</sup>.

**٤- النَّفْمَةُ الصَّوْتِيَّةُ:** وهي الإطار الصَّوْتِيُّ الَّذِي تكون فيه الجملة، ومن خلاله يتضح معناها في وصفها إخباراً، أو تعجبًا، أو استفهاماً<sup>(٣)</sup>...

وعلى الرَّغم مما تقدم لا بُدَّ من القول إنَّ حصر مكونات المعنى الدَّلاليِّ للجملة متعرِّضٌ في أغلب الأحيان؛ إنَّه متعدد ومتشعب في جهات دلالية كثيرة، ويبقى الأمر فيه تبعاً إلى القول: إنَّ ما يمتنع إلَى المعنى الَّذِي تؤديه الجملة يدخل في إطارها الدَّلاليِّ العام.

وعلى أساس طبيعة ذلك التَّصُور سنقوم بدراسة دلالة الجملة في الصحيفة السَّجَاجِيَّةِ على أن نأخذ بنظرية علماء العربية - النحوين والبلاغيين - التَّحْلِيلِيَّة لهيكل الجملة وتركيبها القائم على: عنصر لفظيٍّ في المسند والممسند إليه، وأخر: دلاليٌّ في علاقة الإسناد ودلالته المعنوية.

### - أَقْسَامُ الْجُمْلَةِ وَضُرُوبُ الْإِسْنَادِ:

اختلاف النَّحويين في أنواع الجملة، و اختلفوا أيضاً في المنطلقات التي اعتدوا بها في التقسيم<sup>(٤)</sup>، وعلى الرَّغم من ذلك، فقد كان الشائع عندهم أنَّ

١- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ١٠٧، ٢٢٦ وما بعدها، وجدلية الإفراد والتركيب؛ محمد عبد المطلب: ١٥٣، ١٦١.

٢- ينظر: ابن جني وعلم الدلالة؛ نوال كريم زرزور: (رسالة ماجستير): ٢٥٧.

٣- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٢٦، ومعاني النحو: ١١/١، وإلى الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٢٨، ودراسات في علم اللغة النفسي؛ داود عبده: ١١، والتنعيم اللغوي في القرآن الكريم؛ سمير إبراهيم وحيد العزاوي: ٢٧.

٤- اتَّخذ النَّحويون واللغويون في تقسيم الجملة، معايير ومناهج عدة، منها: التركيب، قسمت الجملة في ضوءه قسمين: اسمية، فعلية، ثم وصفوها من داخل التركيب (التحليل الداخلي لها)، بالكثير: وهي الجملة التي خبرها جملة اسمية كانت أم فعلية، وبالصغرى: وهي جملة الخبر البنية على المبدأ. ومنها: الموقعي: فكانت جمل لها محل من الإعراب وأخر ليس كذلك، كجملة الصفة،

الجملة نوعان: جملة اسمية، وجملة فعلية<sup>(١)</sup>. ثم اختلفوا أيضاً فيما ونوع كلّ منها، على أنَّ محط الاختلاف كان الجملة الفعلية، وبالتحديد فيه مسألة تقديم الفاعل على الفعل، ونوعية المسند عند الإسناد في الجملة، فالجملة إذا لم تكن فعلية فهي اسمية. وسار هذا الخلاف فيما بعد إلى الباحثين المحدثين<sup>(٢)</sup>. لقد اتّخذ نحويو البصرة مقوله أساس الموقعيّة، سمة شكليّة ومعياراً في التَّفَرِيق بين الجملتين: الاسميّة والفعلية. فالاسميّة عندهم هي: ما بدأت باسم. والفعلية: ما بدأت بفعل هكذا. قال ابن هشام الأنباري (ت ٧٦١هـ): (فالاسميّة، هي التي صدرها اسم، كزيد قائم... والفعلية هي: التي صدرها فعل، كـقام زيد، وُضُربَ اللصُّ...)<sup>(٣)</sup>.

ونبَّه على أنَّ المراد من قوله (التي صدرها اسم... والتِّي صدرها فعل)، قال: (مرادنا بصدر الجملة المسند والممسندة إليه، فلا عبرة بما تقدَّم

والحال، والمفعول به، والصلة... وهكذا. ومنها: المعنوي البلاغي: وفي إطاره قسمت الجملة على قسمين: الجملة الخبرية (الإخبارية): وهي التي تحتمل الصدق أو الكذب بالنسبة إلى الواقع الخارج. والجملة الإنسانية: وهي التي لا تحتمل الصدق أو الكذب في نسبتها إلى الإسنادية: لأنَّه ليس لها واقع خارج بل لها واقع إيقاعي إنساني. وقد أضاف قسم من الباحثين إليها الجملة الإقصاحية، وهذه تقوم على الحالات الانفعالية. ينظر في ذلك مثلاً: مغني الليبب: ٣٧٦/٢ وما بعدها، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٢/١، والبلاغة العربية: أحمد مطلوب: ٧٧، وما بعدها، واللغة العربية معناها ومبناها: ١١٣، والمدخل إلى دراسة النحو العربي؛ عبد المجيد عابدين: ٦٢، والأصول، دراسة استمولوجية في الفكر اللغوي؛ تمام حسان: ٣٤٨. وقد استحدثت تقسيمات آخر للجملة، بيد أنَّ البحث في غنى عنها، ينظر: مثلاً الألسنية العربية؛ ريمون الطحان: ١٧١/١، والجملة العربية دراسة لغوية نحوية: ٥٣-١٦٢، ودراسات نقدية في النحو العربي؛ عبد الرحمن أبوب: ١٢٩ وما بعدها. ونظم الجملة العربية؛ سناء البياتي: ٦٨ وما بعدها، وتيسير النحو؛ شوقي ضيف: ١٩٥، والوظيفة اللغوية في الدراسات الحديثة؛ لمي فائق جميل؛ رسالة دكتوراه: ٩٥.

- ١ - ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/١، والمقتضى في شرح الإيضاح: ١/٩٢، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ١/٨٨-٨٩، والإيضاح في شرح المفصل؛ ابن الحاجب: ١/١٨٧، وشرح جمل الزجاجي: ١/٣٤٥، والمقرب: ١/٨٩، وتسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد؛ ابن مالك: ٤٨، وشرح الكافية في النحو؛ الرضي: ١/٦١، ومغني الليبب: ٢/٣٧٣، والإعراب عن قواعد الإعراب: ٦٠ وما بعدها.
- ٢ - ينظر: في النحو العربي نقد وتجويه: ٤١ وما بعدها، والفعل زمانه وأبنيته: ٢٠١ وما بعدها، وفي بناء الجملة العربية: ٤٨ وما بعدها، ونظام الجملة العربية: ٦٦ وما بعدها، ونحو نظرية لسانية عربية حديثة؛ مازن الوعر: ٢٧ وما بعدها.
- ٣ - مغني الليبب: ٢/٣٧٦.

عليها من الحروف، فالجملة من (أَقَامَ الْزِيَادَانَ، وَأَزِيدَ أَخُوكَ، وَلَعَلَّ أَبَاكَ مُنْطَلِقَ، وَمَا زَيْدٌ قَائِمًا) اسمية، ومن نحو (أَقَامَ زَيْدٌ، وَإِنْ قَامَ زَيْدٌ وَقَدْ قَامَ زَيْدٌ، وَهَلَا قَمَتْ فَعْلَيْهِ). والمُعْتَبَرُ أَيْضًا مَا هُوَ صَدَرُ فِي الْأَصْلِ، فَالجملة مِنْ نَحْوِ (كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ) وَمِنْ نَحْوِ (فَأَيَّ آيَاتُ اللَّهِ تُنَكِّرُونَ) <sup>(١)</sup>، وَمِنْ نَحْوِ (فَفَرِيقًا كَذَبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ) <sup>(٢)</sup>، وَ (خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) <sup>(٣)</sup>. فَعَلَيَّةِ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِي نَيَّةِ التَّأْخِيرِ) <sup>(٤)</sup>.

والاعتدادُ هَذَا - وَإِنْ كَانَ قَائِمًا عَلَى مُبْدَأٍ مِنْ نَظَرِيَّةٍ وَهِيَ (نظَرِيَّةُ الْعَالِمِ) لَهَا أَبْعَادُهَا فِي الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ وَمُعْتَمِدًا عَلَى أَسَاسٍ مِنَ التَّجَرِيدِ لِتَصُورِ بُنْيَةِ الْجَمْلَةِ التَّرْكِيَّيَّةِ الْمُتَكَامِلَةِ (يَقُولُ عَلَى أَسَاسٍ مِنَ التَّفَرِيقِ الْلُّفْظِيِّ) <sup>(٥)</sup>، أَسَاسٌ شَكِيليٌّ لَا عَلَاقَةَ لَهُ بِالْمَدْلُولِ التَّرْكِيَّيِّ <sup>(٦)</sup>. الَّذِي تَنْهَضُ بِهِ الْجَمْلَةُ وَتَمْثِيلُ مَحْتَوَاهُ الدَّلَائِلِيَّ، وَالْقَائِمُ عَلَى مُبْدَأِ الإِسْنَادِ وَفَكْرَةِ تَكْوينِهِ الْمَعْنَوِيِّ. فَالْجَمْلَةُ الْمَصْدَرَةُ بِاسْمِ اسْمِيَّةِ، وَالْمَصْدَرَةُ بِفَعْلِ فَعْلَيَّةِ، هَكُذا كَانَ يَرَى الْبَصْرِيُّونَ. وَمِنْهُمْ ذَهَبُوا إِلَى عَدَمِ جُوازِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ عَلَى الْفَعْلِ فِي نَحْوِ قَوْلَنَا: زَيْنُ الْعَابِدِينَ يَصْلِي. بِيَدِ أَنَّ الْكَوْفَيْنَ أَجَازُوا ذَلِكَ.

وَعَلَى ذَلِكَ الْخَلَافِ وَمَرْجِعِهِ الْمُتَقَدِّمِ احْتَدَمَ الْجَدْلُ وَالنَّاقِشُ فَمَذَهِّبُ الْبَصْرِيِّينَ ذَلِكَ يَقُولُ عَلَى حِجَّجِهِ:

١. مَسَأَةُ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ: إِذْ ذَهَبَ النَّحْوَيُونَ أَنَّ الْمُبْدَأَ وَاجِبَ التَّعْرِيفِ، أَمَّا الْفَاعِلُ فَلَا يُشَرِّطُ فِيهِ ذَلِكُ؛ لِذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (رَجُلٌ جَاءَ) عَلَى أَنَّهُ يَصِحُّ (جَاءَ رَجُلٌ)، وَلَوْ كَانَ الْجَمْلَتَانِ فَعْلَيْتَيْنِ، لَمَّا عُرِفَ وَجْهُ لَا شَرْطَاطِ كَوْنِ

١- سورة غافر: ٨١.

٢- سورة البقرة: ٨٧.

٣- سورة القمر: ٧.

٤- مَغْنِيُّ الْلَّبِيبِ: ٣٧٦/٢.

٥- فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ نَقْدٌ وَتَوْجِيهٌ: ٣٩.

٦- يَنْظَرُ: الْبَحْثُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ الْأَصْوَلِيَّينَ؛ مُصْطَفَى جَمَالُ الدِّينِ: ٢٤٨.

الفاعل معرفة في حالة تقدّمه، ورفع اليد عن هذا الشرط في حالة تأخره<sup>(١)</sup>. وهذه المسألة فيها نظر، فقد نفى ابن الدّهان (ت ٥٦٩هـ) هذا الشرط في وجوب تعريف المبتدأ وتخصيصه دون الفاعل وهو ما استحسنه الرّاضي (ت ٦٨٦هـ) إذ قال: (وقال ابن الدّهان، وما أحسن ما قال، إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، ذلك لأنَّ الغرض من الكلام إفاداة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء، أو لا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرين مختصين بوجه أو نكرين غير مختصين بشيء، واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد، مثلاً، فقلت: زيد قائم، عُدَّ لغوًا، ولو لم يُعلم كون رجل من رجال قائمًا في الدار جاز لك أنْ تقول: رجل في الدار وإن لم تتحصص النكرة...)<sup>(٢)</sup>، وإذا انعدم (هذا الفارق بين المبتدأ والخبر وأصبح المسوغ لتنكيرهما معاً هو حصول الفائدة، أنهem الأساس الذي ابتنى عليه التّفريقي بين الجملة الاسمية والفعلية وذلك لأنَّ جملة (رجل جاء) كجملة (جاء رجل) إنْ حصلت بهما الفائدة صَحَّت الجملة، وإن لم تحصل لم تصَحْ سواء كانت الجملتان فعليتين، أم كانت الأولى اسمية والثانية فعلية)<sup>(٣)</sup>.

**٢. مسألة المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع، وفي التأنيث والتذكير**  
بين أطراف الجملة في المبتدأ والخبر وعدم ذلك في أجزاء الجملة الفعلية الفعل والفاعل، نقول: ذهب أخواك. وقام الزَّيدون وطلع الشَّمس. ونقول: أخواك ذهبا، والزَّيدون قاما. والشَّمس طلعت، ولو كانت هذه الجمل فعلية لما اختلف حال الفعل بدخول (ألف) الاثنين و (واو) الجماعة و (باء) التأنيث فيها عن الجمل المتقدمة<sup>(٤)</sup>.

١- ينظر: المقتضب: ٤/١٢٨، وفي بناء الجملة العربية: ٥٣-٥٢، والبحث النحوّي عند الأصوليين: ٢٥٢.

٢- شرح الكافية في النحو؛ الرّاضي: ١/٨٨-٨٩.

٣- البحث النحوّي عند الأصوليين: ٢٥٤.

٤- ينظر: المقتضب: ٤/١٢٨، والمرتجل: ١١٧، وأسرار العربية: ٨٣-٨٤.

وهذه المسألة فيها نظر أيضاً. فقد ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى رأي، بعد استقراء أساليب العرب، رأى فيه أنَّ المطابقة وعدمها تابعة - في الأكثر - لتقدير المسند إليه وتأخيره، لا لكون الجملة اسمية، أو فعلية (فالمسند إليه إذا تقدَّم وجوب أن يكون في المبتدأ إشارة إليه تطابقه في العدد، وإذا تأخر كان المسند مفرداً في كل حال)<sup>(١)</sup>، فنقول: (الشهداء فازوا، الشهداء يفوزون، الشهداء فائزون)، ونقول: (فاز الشهداء، ويفوز الشهداء، فائز الشهداء. فالمطابقة موجودة في تقديم المسند إليه سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية<sup>(٢)</sup>.

ومن ثمَّ تكون جملة (النَّاسُ ذهباً) كجملة (ذهب النَّاس) كلاهما جملة فعلية، و(الواو) في الأولى علامة جمع جيء بها لمطابقة المسند (الفعل) مع المسند إليه (الفاعل) ليس غير<sup>(٣)</sup>. يؤيد ذلك وجودها. أعني: علاميَّة لواحق الأفعال (ألف) الاثنين و(واو) الجماعة في الأفعال عند تأخير المسند إليه على الفعل في بعض القبائل العربية كقبيلة طيٌّ وقبيلة بالحارث بن كعب وقبيلة أزد شنوة<sup>(٤)</sup>. والمعروفة عند النَّحويِّين بـ(لغة أكلوني البراغيث)<sup>(٥)</sup>، أو لغة (يتاقبون فيكم)<sup>(٦)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَسْرَرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٧)</sup>، وقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ عَمِّوَا وَصَمِّوَا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾<sup>(٨)</sup>. وقول الشاعر<sup>(٩)</sup>:  
 يُلْمُونَنِي فِي أَشْتِرَاءِ النَّخِيْـ لِ أَهْلِي وَكُلُّهُمْ أَلَوْمُ

(بيت مدور)

١- إحياء النحو: ٥٦.

٢- المصدر نفسه: ٥٦.

٣- ينظر: البحث النحوِي عند الأصوليين: ٢٥٤.

٤- ينظر: الاشتقاد: ابن دريد: ٣٦١، والجني الداني في حروف المعاني؛ المرادي: ١٩٨، وبصائر ذوي التمييز: ١٤٩/٥.

٥- كتاب سيبويه: ٥١/١.

٦- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٣/٨٧، وشرح جمل الزجاجي؛ ابن عصفور: ١/١٦٧ وما بعدها، والمغني في النحو؛ اليمني: ٢/١٤٢ وما بعدها.

٧- سورة الأنبياء: ٣.

٨- سورة المائدة: ٧١.

٩- ينظر: شواهد ذلك مثلًا: معاني القرآن، الفراء: ١/٣٦، وتفسیر القرطبي: ٦/٣٤٨، ومجمع البيان: ٢/٢٢٦.

وهذه الظاهرة موجودة في اللغات الجزرية، كالعبرية، والآرامية، والحبشية، أخوات العربية، أما العربية فقد تخلصت من هذه الظاهرة رويداً رويداً إلا بقايا في القبائل التي ذكرت سابقاً<sup>(١)</sup>.

٣. (إنَّ الفاعل لا يجوز أن يتقدّم على الفعل)<sup>(٢)</sup>; لذلك كانت الجملة الفعلية تبدأ بفعل. وعدمية الجواز متأتية من أنَّهم - أعني البصريين - يرون الفعل والفاعل ككلمة الواحدة، وعلى وفق أدلة منها: أنَّ الإعراب في الأمثلة الخمسة يقع بعد الفاعل. وأنَّ (لام) الفعل عند اتصاله بالضمير تسكن نحو: (ضربت، وذهبت); لئلا يجتمع في كلامهم أربع حركات متواлиات في كلمة واحدة<sup>(٣)</sup>. وهذا فيه نظر أيضاً، ذلك أنَّ (الواو والألف والياء) في الأمثلة الخمسة علامات في التوجيه الحديث - كما تقدّم - ليس غير، تشير إلى الجمع أو غيره<sup>(٤)</sup>; أما مسألة تسكين (لام) الفعل عند اتصاله بالضمير فهي مسألة صوتية تدخل في بنية الكلمة (الصرف) لا في تركيبها (النحو). ثم إنَّ هناك من يرى أنَّ (باء) الفاعل هي علامة تدلُّ عليه (الفاعل) متكلماً أكان أم مخاطباً، وهي تماثل (باء) التأنيث الساكنة، أما الفاعل فهو ضميرُ مستتر يدلُّ عليه المقام<sup>(٥)</sup>.

**هذه بعض من أدلة النحويين في تحديد الجملة الاسمية والفعلية**  
**أما الكوفيون - وكما تقدّم - فقد ذهبوا إلى جواز تقديم الفاعل على**

١- ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي؛ رمضان عبد التواب: ٣٠١-٣٠٠.

٢- المتبع في شرح اللمع: ٢٤٣/١. وينظر الموضح في شرح الكافية؛ الخبيصي: ٤٣.

قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): (فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمها على رافعه) الخصائص: ٢٨٧/٢.

٣- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف؛ أبو بركات الأنباري؛ مسألة (١١): ٨٠-٧٧٨/١، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٧٥/١، وشرح الأشموني: ٤٦/١، والأشباه والنظائر: ٢٧٨/١.

٤- ينظر: الرد على النحاة؛ ابن مضاء: ٩٤، والمشتقات؛ محمد صادق التبرizi: ٥٢، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ١٦٨، وموروث النحو الكوفي ومحاولات التيسير الحديثة؛ عبد الكاظم محسن الياسري؛ مجلة اللغة العربية وأدابها، جامعة الكوفة، العدد الأول: السنة الأولى: ٢٠٠١: ١٣٦ وما بعدها.

٥- ينظر: المشتقات: ٥٢.

الفعل مع عدم القدح بفاعليته<sup>(١)</sup>، وإلى هذا ذهب، أيضاً، الأخفش (ت ٢١٥هـ) من البصريين<sup>(٢)</sup> فالجملة في نظرهم تحدد وتقسم على أساس من (نوع السند) لا على ما تبدأ به ويتصدرها من كلام، ذلك لأنَّ أهميَّة الخبر أو الحديث، إنَّما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة أو على ما للمسند إليه من دلالة<sup>(٣)</sup>.

ومن ثُمَّة يكون تقسيم الجملة عندهم قائماً على أساس من طبيعة الإسناد ونوع المسند، فإذا كان المسند اسمًا كانت الجملة اسمية، وإن كان فعلاً كانت فعلية سواء تقدم الفاعل أم تأخر<sup>(٤)</sup>.

وقد احتاج الكوفيون لرأيهم هذا بقول الشاعرة الزباء<sup>(٥)</sup>:

مَا لِجِبَالٍ مَشْيِهَا وَئِيدَاً أَجَذَّلَا يَحْمِلُنَّ أَمْ حَدِيدَاً

فقد تقدم الفاعل (مشيها) على عامله (وئيداً) إذ إنَّ أصل الجملة هو (وئيداً مشيها) ومن هنا سوَّغ الكوفيون تقديم الفاعل على عامله، على حين أنَّ البصريين أولوه بتقدير خبر مذوق: (يكون أو يوجد وئيداً)<sup>(٦)</sup>.

ولقد سرى هذا الخلاف إلى الدارسين المحدثين، فكما نجد من ذهب إلى رأي البصريين في تحديد الجملة وتقسيمها على: اسمية وفعلية، على وفق الموقعيَّة الشَّكَلِيَّة والصَّدَارَة<sup>(٧)</sup>. نجد مجموعة منهم، موازنة - إذا لم نقل الأغلب منهم - أخذوا مذهب الكوفيين، القائم في تحديد الجملة

١- ينظر: شرح الأشموني: ١٠٥/٢، وهو مع الهوامع: ١٥٩/١.

٢- ينظر: أوضح المسالك؛ ابن هشام الأنباري: ٢٣٨/١.

٣- ينظر: في النحو العربي نقد وتطبيق: ٨٦.

٤- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤٧.

٥- ينظر: شواهد التوضيح؛ ابن مالك: ١٧١.

٦- ينظر: تذكرة النحاة؛ أبو حيان الأندلسبي: ٣٠٥، ٦٩٤، ما بعدها، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنباري: ٣٣٨/١ وما بعدها، وشرح الأشموني: ١٠٨/٢.

٧- ينظر: أسرار اللسان العربي؛ جعفر دك الباب: ٨٠٤-٨٠٧، ودراسات نقدية في النحو العربي؛ عبد الرحمن أبوب: ٣٣، وفي بناء الجملة العربية: ٥٠، وما بعدها، والعلامة الإعرابية؛ محمد حماسة:

٥٦، والجملة العربية؛ تأليفها وأقسامها: ١٨١، والتَّطْبِيقُ النَّحْوِيُّ؛ عبد الرَّاجحِي: ٧٧.

وتقسمها على طبيعة الإسناد ونوعية المسند فيها<sup>(١)</sup>.

فمن تابع البصريين المحدثين استند إلى معايرهم في توجيه الاسمية والفعلية يقول الدكتور فاضل السامرائي: (والراجح فيما أرى أنَّ نحو (محمد يحضر) جملة اسمية لا فعلية وذلك لجواز دخول النواسخ عليها وهي لا تدخل إلَّا على الجملة الاسمية نحو (إنَّ محمدًا يحضر) ولو كانت الجملة فعلية لم تدخل عليها النواسخ... فلو كان قولنا (محمد يحضر) جملة فعلية كما أَنَّ قولنا (محمدًا أكرمت) جملة فعلية لامتنع إدخال النواسخ عليها كما امتنع في جملة المفعول... ثُمَّ إنَّه لا يتأنى ما قاله صاحب (التطور النحوي)<sup>(٢)</sup> في نحو قولنا (محمدًا حضر أخوه) فإنَّ جملة (حضر أخوه) فعلية وأمَّا الجملة الكبرى فهي اسمية وليس فعلية لأنَّه مسندها جملة وليس فعلًا، فإنَّ الفعل مسند إلى الأخ وليس مسندًا إلى (محمد)<sup>(٣)</sup>.

أمَّا من تابع الكوفيين من المحدثين فقد كانت له مراجعات عِدة تقوم على واقع وصف اللغة والنَّظرة في طبيعتها المعنوية، فهؤلاء المحدثون كانوا

١- ينظر: اللغة، فندريلس: ١٦٢، والتَّطور النَّحوي؛ برجستراسر: ١٢٥، وإحياء النَّحو: ٥٥ وما بعدها، والمدخل إلى دراسة النَّحو العربي؛ عبد المجيد عابدين: ٦٣ وما بعدها، وفي النَّحو العربي نقد وتجويم: ٤، وفي النَّحو العربي نقد وتطبيق: ٨٦، و نحو الفعل: ٢١-٢٠، و نحو التَّيسير؛ عبد السَّtar الجواري: ١٢٣، والإسناد والتَّركيب عند الجواري: ٢٩٩، ودراسات في اللغة؛ إبراهيم السامرائي: ٥٥، والفعل زمانه وأبنيته: ٢٠٣ وما بعدها، والجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة؛ نعمة رحيم العزاوي: ١٥١، وما بعدها، والبحث النَّحوي عند الأصوليين؛ مصطفى جمال الدين: ٢٤٨ وما بعدها، وفي نحو اللغة وتركيبها: ٨١، ورأي في بعض أنماط التركيب الجمي في اللغة العربية: ٦٤، والعامل النَّحوي؛ خليل أحمد عمارة: ٤-٤٠، والدلالة الزَّمنية في الجملة العربية؛ علي جابر المنصوري: ٣٤، وأثر المعنى في الدراسات النَّحوية حتَّى نهاية القرن الرابع الهجري؛ كريم حسين ناصح (رسالة دكتوراه): ٣٢٢، والاتجاهات الحديثة في النَّحو العربي، مجموعة محاضرات؛ عبد الفتاح شلبي: ٨٥، ونظام الجملة العربية؛ سناء البياتي: ٦٥ وما بعدها، ودلالة الجملة الاسمية في القرآن الكريم؛ شكر محمود عبد الله؛ (رسالة دكتوراه): ٢٠ وما بعدها.

٢- يقول برجستراسر: (والجملة مركبة من مسند ومسند إليه، فإنَّ كانت كلاهما اسمًا أو بمنزلة الاسم فالجملة اسمية وإنْ كان المسند فعلًا أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية) التَّطور النَّحوي: ١٢٥. وينظر: اللغة؛ فندريلس: ١٦٣.

٣- الجملة العربية، تأليفها وأقسامها: ١٨١-١٨٢.

ينظرون إلى الجملة على أنها إسناد ولما كان الأخير - كما تقدم في عناصر الجملة - عملية ربط ذهني بين مكونيه: المسند والمسند إليه، والأصل في بنائها، كان تحديد الجملة يقوم عليه - أعني الإسناد - وهو الأمر الذي قسموه على قسمين: إسناد اسميّ: وهو ما كان المسند فيه اسمًا. وإسناد فعليّ: وهو ما كان المسند فيه فعلًا تقدم أم تأخر<sup>(١)</sup>. والجملة التي تشتمل على الإسناد الاسميّ اسمية، وعلى الإسناد الفعليّ فعلية<sup>(٢)</sup>.

وأخذوا على النحوين البصريين أموراً هي: عدم تمييزهم بين نوعين من الجمل وهم: الجمل البسيطة: التي كان المسند فيها فعلًا، نحو: (سافر أخوك)، أو اسمًا نحو: (أخوك مسافر). والجمل المعقّدة: التي كان المسند فيها (عبارة إسناديّة)<sup>(٣)</sup>، وهي التي سمّاها ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) (بالجملة المركبة)<sup>(٤)</sup>، وبعض الأصوليين بالمزدوجة<sup>(٥)</sup>، واهتمامهم بالجملة الاسميّة<sup>(٦)</sup> على واقع نظرية العامل من أن العامل لا يتقدّم على معموله<sup>(٧)</sup>. الأمر الذي أنكره هؤلاء المحدثون<sup>(٨)</sup>.

إن رأي الكوفيّين ومن تابعهم من المحدثين - وإن بدا فيه بعض التحفظ<sup>(٩)</sup> - ينسجم وطبيعة اللغة الدلالية<sup>(١٠)</sup>; إن تقديم المسند إليه على المسند لا يغيّر

١- ينظر: في النحو العربي، نقد وتجييه: ٤٧، ونحو الفعل: ١٨ وما بعدها، ونحو نظرية لسانية عربية حديثة: ٢٧، ونظام الجملة العربية: ٦٩-٦٨، والوظيفة اللغوية في الدراسات العربية الحديثة: ٨١.

٢- ينظر: المصادر السابقة.

٣- ينظر: نظام الجملة العربية: ٦٩.

٤- ينظر: مغني اللبيب: ٢٧٩ / ٢.

٥- ينظر: مباحث الدليل اللغوي؛ محمود الهاشمي: ١/٢٩٧، والبحث النحوّي عند الأصوليين: ٢٥١.

٦- ينظر: نحو الفعل: ٢١.

٧- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١/٧٤.

٨- ينظر: نظام الجملة العربية: ٦٩.

٩- إن (نظرية العامل) من أبدع ما أنتجه الفكر العربي في الميدان النحوّي، وهو ما بينه البحث اللغويّ الأحدث عندما اعتمدها على أساس القراءن والعلاقات، المفسّرة منذ القديم بنظرية العامل. ينظر: دلائل الإعجاز: (مدخل الكتاب، صفحة ١) وما بعدها، واللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٦، ونظرية النّظم؛ حاتم الصامن: ٤٧.

١٠- ينظر: في النحو العربي نقد وتجييه: ٤٣، وفي النحو العربي نقد وتطبيق: ٨٦.

من طبيعة الإسناد ونوع الجملة؛ لأنَّ تقديم أحد طرفيه ما هو إلَّا لاهتمام المتكلِّم بالطرف المتقدِّم، وهذا الغرض لا يغيِّر الإسناد ولا يحول الجملة إلى نوع آخر، حاله حال أي تقديم يطرأ على أجزاء الجملة كتقديم المفعول به مثلاً، نحو: الضيف أكرمتُ، وهكذا.

وما يؤيِّد بقاء مثل جملة (البدر طلع) فعلية هو أنَّ الحكم باسمية الجملة أو فعليتها يعتمد على الإسناد، وفهم الإسناد لا يتم إلَّا بعد أن يُذكَر طرافاه، فإذا ما ذكر الطرفان وجدنا أنَّ الفرق إنما يتمثل في المسند فهو إما اسماءً أو فعلاءً، فإذا كان اسماءً فالإسناد اسمياً والجملة المشتملة على ذلك الإسناد اسمية، وإذا كان فعلاءً فالإسناد فعلياً والجملة المشتملة على ذلك الإسناد فعلية<sup>(١)</sup>.

وهذه النَّظرة في الدرس الدَّلالي قد أخذ بها حتَّى من ذهب مذهب البصريين في تحديد نوعية الجملة، يقول الدكتور فاضل السامرائي بعد أن عرض بعض أدلة البصريين المتقدمة، يقول: (وهذا خلاف في الأمور الاصطلاحية، وفيما أرى كان ينبغي أن تبحث هذه المسألة على غير هذه الشَّاكلة وهو أنْ يبحث في الخلاف المعنوي بين هذين التَّعبيرين فيقال مثلاً: تقول العرب: حَضَر سعد وسعد حَضَر فما الفرق بين هذين التَّعبيرين؟...)<sup>(٢)</sup>.

لقد اتَّخذ الرَّأي الحديث من توجيهه الكوفييْن ذلك، حلَّ مشكل مجيء الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، نحو قوله تعالى: [إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ]<sup>(٣)</sup> بعد أنْ ذهب البصرييْن إلى أنَّ الجملة بعد أداة الشرط يجب أن تكون فعلية<sup>(٤)</sup>، عدا الأخفش الَّذِي جوَّز وقوع الاسميَّة الَّتِي خبرها فعل بعد أداة الشرط<sup>(٥)</sup>.

١- ينظر: نحو الفعل: ٢١، وفي النَّحو العربي نقد وتوجيه: ٤٣.

٢- معاني النَّحو: ٤٦٥/٢-٤٦٦.

٣- الانشقاق: ١.

٤- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٣٧٠.

٥- ينظر: شرح الكافية في النَّحو؛ الرَّضي: ١/٧٦.

فأعربوا الاسم الواقع بعد أداة الشرط فاعلاً لفعل محذوف يدل عليه ما بعده، على حين أنَّ (اللغة العربية) ودارسوها في غنى عن هذه العمليات الذهنية المعقّدة التي لم توضّح معنّى ولا فسّرت أسلوباً<sup>(١)</sup>.

فالدرس الحديث، إذن، قد اعتمد في تحديد نوعية الجملة: الاسمية والفعلية على أمرين؛ الأول: دلالي قائم على أساس تصور الإسناد وطبعيته المعنوية، والثاني: لفظي: ينهض به معرفة الاسم والفعل. وعلى هذا فجملة (زين العابدين يصلّي، ويصلّي زين العابدين) كلاهما فعلية، أمّا جملة (زين العابدين راكع ساجد) فاسمية لاشتمال الأولى على إسناد فعلية، والثانية على إسناد اسمي. وفي هذا من التّقريب بين الدلالة النحوية والعقلية ما يقوم على واقع الطبيعة اللغوية والدلالة المعنوية.

وهذا الإدراك المعنوي لنوعية الجملة، سنتعتمده في دراسة فصول الرّسالة. مع الأخذ بمصطلح البلاغيين في تمثيل مصطلحي الإسناد: المسند والمسند إليه، كما تقدّم في تأليف الجملة وعناصرها.

وثمّة في العربيّة نوعان آخران من الجمل؛ وهما: الجملة الظرفية، والجملة الشرطية.

### - الجملة الظرفية:

وحدها ابن هشام الأنباري (ت ٧٦١هـ) بقوله: (والظرفية، هي: المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعنك زيد، وأفي بالدار زيد، إذا قدرت زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مُخبراً عنه بهما ومثل الزمخشري لذلك بـ (في الدار) من قوله (زيد في الدار) وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه)<sup>(٢)</sup>.

١- في النحو العربي نقد وتجييه: ٤٣.

٢- مغني الليبي: ٣٧٦/٢

وهذا يعني أنَّ الجمل عند ابن هشام الأنباري ثلاث: اسمية، وفعلية، وظرفية. والأخيرة مبنية على أساس أنَّ يكون الظرف أو الجارُ والجرور طرفاً في الإسناد، مُتقدماً على المسند إليه، معتمداً على نفيٍ، أو استفهام أو غيرهما<sup>(١)</sup>، رافعاً له على أنَّه فاعل به<sup>(٢)</sup>، ليس غير (ومؤدي هذا أنَّ الظرف أو الجارُ والجرور إذا تأخر عن المسند إليه، نحو: (زيد عندنا) كانت عنده اسمية، وأنَّه إذا لم يعتمد على نفي أو استفهام - كما دلَّ عليه تمثيله - لم يصح جعل المرفوع فاعلاً به، وإنَّما يعرب مبتدأ مؤخراً<sup>(٣)</sup>).

وفيما تقدم نظر، فقد ذهب المحدثون إلى أنَّ الجملة الظرفية هي من قبيل الاسمية على مرجع توجيهات البصريين في تحديد نوعية الجملة في الاسمية والفعلية، قال الدكتور فاضل السامرائي: (والقول بالجملة الظرفية فيه نظر فيما يبدو لي، فإنه على ما ذهب إليه صاحب المغني أنَّ الاسم المرفوع فاعل بالظرف أو الجارُ والجرور في نحو (أعندك زيد؟). ويبدو لي أنَّ هذا القول فيه نظرٌ ذلك أنَّ (زيداً) مبتدأ مؤخر لا فاعل بدليل أنَّه يصح أنَّ تدخل عليه النواسخ فنقول (أإنَّ عندك زيداً؟) ولو كان فاعلاً لم يصح دخول (إنَّ) عليه ولا انتسابه... فبُطلَ هذا القول)<sup>(٤)</sup>.

### على حين أنَّ الكوفيين ومن وافقهم من المحدثين وجّهوا المسألة على

١- موصول، أو موصوف، أو صاحب خبر، أو حال. ينظر: المصدر نفسه: ٤٤٣/٢.

٢- ذكر ابن هشام الأنباري أنَّ للنحوين ثلاثة مذاهب في إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف والجرور، وهي: (أحددهما: أنَّ الأرجح كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو الجرور، ويجوز كونه فاعلاً. والثاني: أنَّ الأرجح كونه فاعلاً، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير. والثالث: أنَّه يجب كونه فاعلاً. نقله ابن هشام عن الأكثرين) مغني اللبيب: ٤٤٣/٢. وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف؛ أبو بركات الأنباري: (المسألة السادسة): ٥٥-٥١/١. هذا إذا اعتمد على نفي أو استفهام أما إذا لم يعتمد (فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والковيون يجزيون الوجهين، لأنَّ الاعتماد عندهم ليس شرطاً، ولذا يجزيون في نحو (قائم زيد) أنَّ يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلاً...) مغني اللبيب: ٤٤٤/٢. (ابن هشام) المتقدّم في النص: هو ابن هشام الخضراوي صاحب كتاب الإنصاف في فوائد الإيضاح، أخذ عن ابن عصفور، توفي سنة ٦٤٦هـ. ينظر: بغية الوعاء: ٢٦٧/٢. في النحو العربي نقد وتوجيه: ٥٠.

٤- الجملة العربية، تأليفها وأقسامها: ١٨٢.

غير ذلك، على رؤية أنَّ النفي والاستفهام من خصائص الأفعال، وإذا كان الأمر كذلك صلحاً أنْ ينوباً عن الفعل، فيكون الاسم المرفوع بعدهما فاعلاً. وهذا ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي<sup>(١)</sup>، قال: (ولنا فيما قاله (يعني ابن هشام) رأي آخر، لا نقرُّه فيما ذهب إليه، لأنَّ الجملة الظرفية التي عدّها قسماً ثالثاً إنْ كان الظرف معتمداً فجدير بها أنْ تكون من قبيل الجملة الفعلية، وإنْ لم يكن معتمداً فهي من الجملة الاسمية فلا حاجة لنا بتكثير الأقسام)<sup>(٢)</sup>، والأخير هو أقرب إلى وصف اللغة وطبيعتها الدلالية.

### - الجملة الشرطية:

وهي عبارة عن جملتين ارتبطت إحداهما بالأخرى بوساطة أداة (اسم أو حرف شرط)، وأصبحت إحداهما متوقفة حصولاً على حدوث الأخرى، والأولى تسمى (جملة الشرط)، والثانية تسمى (جملة جواب الشرط أو الجزاء)<sup>(٣)</sup>، نحو: مُحَمَّدٌ إِنْ يَقُمْ مَعَهُ وَنَحْوُ قَوْلِه تَعَالَى: وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالَحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا<sup>(٤)</sup>.

وقد ذهب قسم من النحوين إلى القول بها قسماً للجملة الاسمية والفعلية<sup>(٥)</sup>، وتبعهم في ذلك بعض الباحثين المحدثين<sup>(٦)</sup>، على مرجع الدراسة المعنوية والإلتفات إلى ركني الشرط. وذهب آخر إلى ترجيحها بين الاسمية والفعلية؛ فهي اسمية إذا بدأت باسم وفعلية إذا لم تكن كذلك<sup>(٧)</sup>.

١- في النحو العربي نقد وتجييه: ٥١-٥٢، والجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (دراسات في اللغة): ١٥٣-١٥٤.

٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣-٣٥/٢، والمقتضى في شرح الإيضاح: ١/٢٧٧-٢٧٨.

٣- سورة النساء: ١٢٤.

٤- ينظر: الأصول في النحو: ٢٠٠/٢، والمسائل العسكرية في النحو العربي: ٣٧، والحل في إصلاح الخل من كتاب الجمل؛ البطليوسى: ١٤٤، والمفصل؛ الزمخشري: ٣٤، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٣٥٢/٢.

٥- ينظر: نحو المعاني؛ أَحْمَدُ بْنُ السَّتَّارِ الْجَوَارِيِّ: ١١٦، والبحث النحوى عند الأصوليين؛ ٢٥٦، واعراب الجمل وأشباه الجمل؛ فخر الدين قباوة: ٢٠.

٦- ينظر: الجملة العربية، تأليفها وأقسامها: ١٨٢-١٨٤.

بِيَدِ أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ جَمْهُرَةُ النَّحْوَيْنِ أَنَّهَا مِنْ قَبْلِ الْفَعْلِيَّةِ، قَالَ ابْنُ هَشَامُ الْأَنْصَارِيُّ (ت٧٦١هـ): (وَزَادَ الزَّمْخَشْرِيُّ وَغَيْرُهُ الْجَمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ وَالصَّوَابُ أَنَّهَا مِنْ قَبْلِ الْفَعْلِيَّةِ)<sup>(١)</sup>; ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْجَمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ أَنْ يَسْتَقِلُّ الْفَعْلُ بِفَاعْلِهِ إِلَّا أَنَّهَا لَمَّا دَخَلْتُ هَذَا حَرْفُ شَرْطٍ رَبَطَ كُلَّ جَمْلَةٍ مِنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ بِالْأُخْرَى حَتَّى صَارَتَا كَالْكَلْمَةِ الْوَاحِدَةِ نَحْوَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ فَكَمَا أَنَّ الْمُبْتَدَأَ لَا يَسْتَقِلُّ إِلَّا بِذِكْرِ الْخَبْرِ فَكَذَلِكَ الْشَّرْطُ لَا يَسْتَقِلُّ إِلَّا بِذِكْرِ الْجَزَاءِ...)<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ إِنَّ الشَّرْطَ (لَا يَكُونُ إِلَّا فَعْلًا وَلَا يَلِيهِ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ فَلَا تَقُولُ: (إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَقْمٌ) وَقَدْ يَجُوزُ فِي الْاسْتِفْهَامِ أَنْ تَقُولَ أَزِيدٌ قَائِمٌ؟ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ حِرْفَ الْجَزَاءِ أَلْزَمَ لِلْفَعْلِ مِنْ حِرْفَ الْاسْتِفْهَامِ<sup>(٣)</sup>.

وَعَلَى هَذَا يَكُونُ (الشَّرْطُ مَعْنَى مِنَ الْمَعْانِي الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْجَمْلَةِ كَالنَّفِيِّ، وَالتَّوْكِيدِ، وَالْاسْتِفْهَامِ، وَإِذَا مَا وُجِدَ مَا يُسَمَّى بِالْجَمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ قَسِيمًا لِلأَسْمَيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ كَانَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ تَوْجِدُ جَمْلَةً تَأكِيدِيَّةً، وَنَفِيَّةً، وَاسْتِفْهَامِيَّةً فِي شَرْكَةِ مَعَ الْفَعْلِيَّةِ وَالْأَسْمَيَّةِ وَهَذَا مَا لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِهِ)<sup>(٤)</sup>. يَتَّبِعُ مِمَّا تَقَدَّمُ أَنَّ عَمَلَ النَّحْوَيْنِ قَدْ اتَّكَأَ فِي تَقْسِيمِ الْجَمْلَةِ عَلَى مُبْدَأَيْنِ: نَوْعَ الْكَلْمَةِ الْمُصَدِّرَةِ، وَدُورِهَا فِي الْإِسْنَادِ<sup>(٥)</sup>، وَطَبِيعَةِ الْعَلَاقَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ الْقَائِمَةِ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْكَلْمِ الْثَّلَاثِ: الْأَسْمَاءُ، وَالْفَعْلُ، وَالْحَرْفُ وَلَمَّا كَانَ الْحَرْفُ لَا يَكُونُ مَحْطَّا لِلْإِسْنَادِ لِكَوْنِهِ لَا مَسْنَدًا وَلَا مَسْنَدًا إِلَيْهِ كَالْأَسْمَاءِ أَوَّلَ الْفَعْلِ<sup>(٦)</sup>، خَرَجَ عَنْ دَائِرَةِ التَّقْسِيمِ فَلَيْسَ هَذَا جَمْلَةٌ حَرْفِيَّةٌ، وَهُنَّ تِلْكَ الَّتِي تَعْتمَدُ عَلَى حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ أَوِ النَّفِيِّ، لَمْ تَسْمَّ جَمْلَةٌ حَرْفِيَّةٌ، بَلْ سُمِّيَتْ ظَرْفِيَّةً<sup>(٧)</sup>، وَقَدْ تَقَدَّمَ

١- مَغْنِيُ الْلَّبِيبُ: ٢/٣٧٦.

٢- شَرْحُ المَفْصِلِ؛ ابْنُ يَعْيَشٍ: ١/٨٩.

٣- الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ: ١/٩٠.

٤- الْعَالَمَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ فِي الْجَمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ: ٢٥.

٥- يَنْظُرُ: فِي بَنَاءِ الْجَمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ: ٤٨-٤٩، وَالْعَالَمَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ: ٣٠.

٦- يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَّةِ فِي النَّحْوِ؛ الرَّضِيُّ: ١/٧-٨.

٧- يَنْظُرُ: مَغْنِيُ الْلَّبِيبُ: ٢/٣٧٦، وَالْعَالَمَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ: ٣٠.

كيف ردت إلى النوعين الشائعين (الاسمية والفعلية)، ولا تسلم قسماً إلا بعد أن تجتاز تقديرات محتملة<sup>(١)</sup>. أمّا الجملة الشرطية فهي أقرب إلى طبيعة الأسلوب منها إلى نوعية الجملة؛ إذ إنّها فعلية ولكن في إطار شرطي ليس غير. وعلى هذا يلاحظ أنَّ أساس التّقسيم، وإنْ اختلفت إلا أنَّها لا تخرج على تقسيم الجملة وحصرها في اثنتين؛ هما: الاسمية، والفعلية (وهو تقسيم صحيح يقرّه الواقع اللغوي<sup>(٢)</sup>)، والمنطقى لطبيعة اللغة العربية من حيث النّشأة والتّكوين<sup>(٣)</sup>، (وكلّ محاولة أخرى لإيجاد نوع ثالث أو رابع في داخل هذا الإطار نفسه لا تكون إلا تفريعاً يمكن رده في سهولة إلى أحد هذين النوعين، كما ردت الجملة الظرفية إلى الاسمية أو الفعلية بحسب التّقدير، وكما ردت الجملة الشرطية إلى الجملة الفعلية<sup>(٤)</sup>).

قال أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): (وأمّا الجملة ... فعل أربعة أضرب: الأول: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني: أن تكون مركبة من ابتداء وخبر. والثالث: أن تكون شرطاً وجزاءه. والرابع أن تكون ظرفاً<sup>(٥)</sup>، وقد ردَّ هذا التّقسيم عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) قال: (فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل وهي في الأصل اثنان: الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر)<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن يعيش: (ت ٤٧٤هـ) قال: (اعلم أنَّه قسم (يعني الزّمخشري) الجملة إلى أربعة أقسام<sup>(٧)</sup>: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وهذه قسمة

١- ينظر: في النحو العربي نقد وتجهيز: ٢٨٥ وما بعدها، والعلامة الإعرابية: ٣٠.

٢- في النحو العربي نقد وتجهيز: ٣٩.

٣- ينظر: الجملة النحوية، نشأة وتطوراً وإعراباً؛ عبد الفتاح الدجني: ٨١.

٤- العلامة الإعرابية: ٣٠.

٥- المقتضى في شرح الإيضاح: ١/٢٧٣. وينظر: المسائل العسكرية في النحو العربي: ٣٧.

٦- المقتضى في شرح الإيضاح: ١/٢٧٧.

٧- قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) (قوله (الجملة على أربعة أضرب) قال: وإنما هي على ضربين كما تقدم في أول الكتاب (يعني المفصل)، ولكنه قسم الفعلية، فالمجردة عن الشرط والجزاء سمّاها فعلية، والمتضمنة للشرط سمّاها شرطية والمتضمنة للظرف سمّاها ظرفية والأكثر على أنَّ المتعلق المذوف

أبِي عَلَىٰ وَهِيَ قَسْمَةٌ لِفَظْيَّةٍ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ ضُرْبَانٌ: فَعُلَيَّةٌ وَاسْمَيَّةٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْطِيَّةَ فِي التَّحْقِيقِ مُرْكَبَةٌ مِنْ جَمْلَتَيْنِ فَعْلَيْتِينِ الشَّرْطِ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ وَالْجَزَاءُ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ وَالظَّرْفُ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْخَبَرِ الَّذِي هُوَ اسْتَقْرَرٌ وَهُوَ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ،...<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ ثُمَّ لَا يَخْلُو الْكَلَامُ مِنْ جَمْلَتَيْنِ؛ إِحْدَاهُمَا: اسْمَيَّةٌ، نَحْوُ: زَيْدُ أَخْوَكَ، وَتُسَمَّى جَمْلَةً مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَالثَّانِيَةُ: فَعُلَيَّةٌ، نَحْوُ: خَرَجَ مُحَمَّدٌ، وَتُسَمَّى جَمْلَةً مِنَ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ<sup>(٢)</sup>. وَهَذَا مَا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ الدَّرْسُ الْلُّغُوِيُّ الْحَدِيثُ<sup>(٣)</sup> وَقُرِرَ شَيْوِعَهُ فِي الْلُّغَاتِ جَمِيعًا<sup>(٤)</sup>.

وَفِي ضَوْءِ ذَلِكَ سَنَقُومُ بِدِرَاسَةِ الْجَمْلَةِ وَدِلَالَتَهَا فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ عَلَى أَنْ نَأْخُذَ بِنَظَرِ الْقَدْمَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ فِي الإِسْنَادِ وَنَوْعِيْتِهِ الْدَّلَالِيَّةِ الَّتِي تَمَثِّلُهَا مَقْوِلَةُ: الْمَسْنَدُ وَالْمَسْنَدُ إِلَيْهِ، وَمَا يَتَّصِلُ فِيهِمَا وَفِي الإِسْنَادِ مِنْ مَتَّعِلَّقَاتٍ أَوْ مَكْمَلَاتٍ تَرْكِيبِيَّةٍ وَنَصِّيَّةٍ.

فِي الظَّرْفِ فَعْلٌ كَمَا اخْتَارَهُ، وَالتَّقْدِيرُ اسْتَقْرَرَ فِيهَا، لِأَنَّ أَصْلَ الْتَّعْلِقِ لِلْأَفْعَالِ إِذَا وَجَبَ التَّقْدِيرُ فَالْأَصْلُ أَقْرَبُ) الإِيْضَاحُ فِي شَرْحِ المَفْصِلِ: ١٨٧-١٨٨ / ١. وَالْمَفْهُومُ مِنْهُ أَنَّهَا قَسْمَةٌ أَقْرَبُ إِلَى النَّظَرَةِ الْأَسْلُوبِيَّةِ مِنْهَا إِلَى النَّوْعِيَّةِ الْكَامِنَةِ فِي التَّقْسِيمِ.

١- شَرْحُ المَفْصِلِ؛ ابْنُ يَعْيَشٍ: ١/٨٨.

٢- يَنْظَرُ: الْمَقْتَدِدُ فِي شَرْحِ الإِيْضَاحِ: ١/٩٣، وَشَرْحُ جَمْلِ الزَّاجِيِّ؛ ابْنُ عَصْفُورٍ: ١/٢٤٥.

٣- يَنْظَرُ: التَّطَوُّرُ النَّحْوِيُّ: ١٢٣، وَالْلُّغَةُ: (فَنْدَرِيس): ١٦٣.

٤- يَنْظَرُ: أَصْوَاءُ الدراساتِ الْلُّغُوِيَّةِ الْمُعاصرَةِ؛ نَایِفُ خَرْمَا: ٢٨٤.



## الفصل الأول

### التَّقْدِيمُ فِي أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ

تَخْصُّ كُلَّ لُغَةً لِنَظَامٍ معيَّنٍ فِي تَرْتِيبِ كَلْمَاتِهَا، وَتَلْتَزِمُ بِهِ وَلَا تَحِيدُ عَنْهُ فِي تَرْكِيبِ الْجَمْلَةِ، وَتَكْوِينِ الْعَبَاراتِ، إِذَا اخْتَلَ هَذَا النَّظَامُ لَمْ يَحْقُّ الْكَلَامُ الْغَرْضُ مِنْهُ، وَهُوَ الإِفْهَامُ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ مَيَّزَ الْبَاحِثُونَ بَيْنَ نَوْعَيْنِ مِنَ الْلُّغَاتِ، نَظَرًا لِلْحَرِيَّةِ الْحَرَكَةِ بَيْنَ كَلْمَاتِهَا وَتَرْتِيبِهَا فِي الْجَمْلَةِ: الْلُّغَاتُ الَّتِي تَتَمَتَّعُ بِالْكَلْمَةِ فِيهَا بِقَدْرِ مِنَ الْحَرِيَّةِ، فَلَا تَتَقَيَّدُ بِمَوْقِعٍ مُحَدَّدٍ؛ لَأَنَّ مَوْقِعَ الْكَلْمَةِ لَا يُحدِّدُ صَفَّتَهَا وَعَلَاقَتَهَا النَّحْوِيَّةَ، كَالْإِغْرِيقِيَّةِ، وَالْلَّاتِينِيَّةِ الْقَدِيمَتَيْنِ؛ إِذْ إِنَّهُمَا لَا يَكَادَا يَخْضُعَانَ لِنَظَامٍ معيَّنٍ فِي تَرْتِيبِ الْكَلْمَاتِ. وَالْلُّغَاتُ الَّتِي تَقْدِي الْكَلْمَةَ فِيهَا بِمَوْقِعٍ مُحَدَّدٍ؛ لَأَنَّ الْمَوْقِعَ يُحدِّدُ صَفَّتَهَا النَّحْوِيَّةَ، فَيَخْتَلُ التَّرْكِيبُ وَيَنْهَا مِنْ نُظمَةِ الْأَلْفَاظِ بِدُونِ مَرَاعَاةِ قَوَاعِدِ (الْمَوْقِعَيَّةِ)<sup>(٢)</sup>. فَالْلُّغَاتُ الْأُورْبِيَّةُ كَالْفَرَنْسِيَّةِ وَالْإِنْجِلِيزِيَّةِ فِي نَظَرِ الدَّارِسِينَ يَسْتَقِرُّ فِيهَا نَظَامُ الْجَمْلَةِ اسْتِقْرَارًا يَكَادُ يَقْرُبُ مِنَ الْجَمْودِ، وَلَيْسَ (لِلْمُتَكَلِّمِ) بِإِحْدَى هَاتِيْنِ الْلُّغَتَيْنِ أَنْ يَنْتَقِلَ بِالْكَلْمَةِ مِنْ مَكَانِهَا الْمَعْنَى فِي الْجَمْلَةِ<sup>(٣)</sup>، إِلَّا فِي حَدُودِ ضَيْقَةٍ<sup>(٤)</sup>. أَمَّا الْلُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ فَالْكَلْمَةُ فِيهَا تَتَمَتَّعُ بِقَدْرٍ وَافِرٍ مِنْ حَرِيَّةِ الْحَرَكَةِ دَاخِلَّ إِطَارِ الْجَمْلَةِ، وَمَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ فِيهَا إِلَّا أَصْلُ مِنْ أَصْوَلِ عَرَبِيَّتِهَا<sup>(٥)</sup>، وَلَوْنُ مِنْ أَلوَانِ حَرِيَّتِهَا، وَخَصِيَّّةُ مِنْ خَصَائِصِهَا<sup>(٦)</sup>. وَمَرْجَعُ حَرِيَّةِ النَّظَمِ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ الْكَلْمَةَ تَحْمِلُ مَعْنَى عَلَمَةٍ تَسْاعِدُ عَلَى مَعْرِفَةِ وَظِيفَتِهَا النَّحْوِيَّةِ فِي الْهَيْكِلِ التَّنْظِيمِيِّ لِلْجَمْلَةِ. بَلْ إِنَّ نَظَامَ الْجَمْلَةِ

١- يَنْظُرُ: مِنْ أَسْرَارِ الْلُّغَةِ؛ إِبْرَاهِيمُ أَنَّيسٌ: ٢٩٥ .

٢- يَنْظُرُ: الْأَلْسُنَةُ الْعَرَبِيَّةُ؛ رِيمُونْ طَهَانٌ: ١١ ، وَمِنْ أَسْرَارِ الْلُّغَةِ: ٢٩٧؛ وَمَا بَعْدُهَا .

٣- مِنْ أَسْرَارِ الْلُّغَةِ: ٢٩٨ .

٤- يَنْظُرُ: نَحْوُ مَنهَجٍ جَدِيدٍ فِي الْبَلَاغَةِ وَالنَّقْدِ: ٤١ ، وَالْبَنَاءُ الْفَنِيُّ لِشِعْرِ الْحُبِّ الْعَذْرَى؛ سَنَاءُ حَمِيدُ الْبَيَاتِيِّ؛ (دَكْتُورَاهُ): ٢١ .

٥- يَنْظُرُ: إِحْيَاءُ النَّحْوِ؛ إِبْرَاهِيمُ مَصْطَفِيٌّ: ٥٦ .

٦- يَنْظُرُ: بَحْثٌ لُغَوِيٌّ؛ أَحْمَدُ مَطْلُوبٌ: ٤٠-٤١ .

له من القرائن المعنوية واللفظية كالأعراب والرتب ما تعمل على تحديد وظيفة كلّ كلمة في الجملة<sup>(١)</sup>. ومن هناك تعددت أشكال الجملة العربية من ناحية موقع كلّ جزء منها<sup>(٢)</sup>. قال الدكتور مهدي المخزومي: (للعربية سمة تميّزها عن اللغات الأخرى تلك هي أنّ الكلمة في أثناء الجملة تحمل معها ما يدلّ على صفتها الإعرابية، وما دام للكلمة مثل هذه الصفة فلها من الحرّية في التّنقل في أثناء الجملة، ما لم يكن لغيرها من الكلمات في غير العربية، والقيمة النّحوية للكلمة الأجنبية إنّما تتحدد بموضعها المخصص لها في الجملة، فإذا زحّرت عن مكانها خرجت عن صفتها واتخذت لها صفة أخرى يحدّدها موضعها الجديد)<sup>(٣)</sup>.

وليس هذا يعني أنّ النّظم اعتباطي، وإنّما يعني (أنّ الكلمة في العربية تبقى محافظة على علاقتها المعنوية بالكلمات الآخريات وإنّ تغيير موقعها في الجملة)<sup>(٤)</sup>، أما النّظم الاعتباطي فهو مثل ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) حين قال: (إِنْ أَرِدْتَ أَنْ ترَى ذَلِكَ عِيَانًا فَأُعْمَدْ إِلَى أَيِّ كَلَامٍ شَئْتَ وَأَزْلَ أَجْزَاءَهُ عَنْ مَوَاضِعِهَا وَضَعَهَا وَضَعًا يَمْتَنِعُ مَعَهُ دُخُولُ شَيْءٍ مِّنْ مَعَانِي النَّحْوِ فِيهَا فَقُلْ فِي (قَفَا نِبَكْ مِنْ ذَكْرِ حَبِيبٍ وَمِنْزِلْ) (مِنْ نِبَكْ قَفَا حَبِيبٌ ذَكْرِي مِنْزِلْ) ثُمَّ انْظُرْ هَلْ يَتَعَلَّقُ مِنْكَ فَكُرْ بِمَعْنَى كَلْمَةِ مِنْهَا)<sup>(٥)</sup>. لقد جعلت مرونة النّظام اللّغوي في العربية للجملة في تقديم أو تأخير بعض عناصرها على وفق مرجعيتها الفنية والصّاغية مستوىين من الأداء (يشيع أحدهما في لغة التّخاطب والكلام حيث تتنّظم الكلمات بترتيب مألوف شائع يقترب من الأوضاع التي عدّت أصلًا في المنطق النّحوي، فيتقدّم المسند إليه على

١- ينظر: اللّغة العربية، معناها ومبناها؛ تمام حسان: ١٩٢ وما بعدها.

٢- ينظر: التّطوير اللّغوي؛ رمضان عبد التّواب: ١٢٥، وفلسفة اللّغة العربية؛ عثمان أمين: ٥٢ وما بعدها.

٣- النّحو العربي، نقد وتطبيق؛ ٨٧. وينظر: نحو وعي لغوي؛ مازن المبارك: ٧٣ وما بعدها.

٤- نحو منهج جديد في البلاغة والنقد؛ ٤٢.

٥- دلائل الإعجاز؛ ٣٢١. وينظر: أسرار البلاغة؛ عبد القاهر الجرجاني؛ ٢.

المسند في الجملة الاسمية... ويتقدم المسند على المسند إليه في الجملة الفعلية...، ويتقدم الفعل والفاعل على المفعول... وهذا التنظيم للكلمات يحقق الغاية من اللغة وهي الإفهام وإيصال الأفكار إلى الآخرين بطريقة يسيرة واضحة، وقد يتجاوز المبدع هذا المستوى إلى مستوى آخر من التنظيم لأنّ الغاية من اللغة الفنية أن تجمع مع الإفهام الإثارة وخلق الصور وحالات التخييل والمفاجأة والتنقيم الذي يشير شتى الأحساس عند المتلقّي،...).<sup>(١)</sup>

فالتجاوز والعدول عن هذه الرتب في النّظام الطبيعي لتركيب الجملة يمثل نوعاً من الخروج عن اللغة التّفعية إلى اللغة الإبداعية، على وفق نظرية عميقة تقوم على عنصرين قائمين في الصياغة هما: الثابت والمتحير، يتمثل الثابت في وجود أطراف الإسناد وما يتصل بها من متعلقات تكونُ الخلفية الوهيمية وراء الصياغة الفنية التي تكسر عملية العدول. أمّا المتحير فيتمثل في تحريك بعض هذه الأطراف تقدیماً أو تأخيراً من أماكنها الأصلية التي اكتسبها من النّظام اللغوي إلى أماكن جديدة ليست لها<sup>(٢)</sup> في الأصل. وهذا العدول (لا بدّ أن يكون هادفاً إلى دلالة غير ما يؤديه التركيب في التسلسل المعياري لترتيب أجزائه، وإن ذلك يكون هذا العدول مفيداً تغيير دلالة إلى أخرى تستدعي في النّص فضيلة ومزية).<sup>(٣)</sup>

ومن هذا المنطلق يرى عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ) أنه (من الخطأ أن يُقسّم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض. وأن يعلل تارة بالعنایة وأخرى بأنه توسيعة على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه. ذاك لأنّ من بعيد أن يكون في جملة النّظم ما يدلّ تارة ولا يدلّ أخرى).<sup>(٤)</sup>.

١- نحو منهج جديد في البلاغة والنقد: ٤٢ - ٤٣.

٢- ينظر: البلاغة والأسلوبية؛ محمد عبد المطلب: ٢٥٣، ٢٠٠.

٣- أسلوبية النّظم البلاغي في ضوء الدراسات اللّغوية الحديثة؛ نجود هاشم شكري: (أطروحة دكتوراه): ١٣١.

٤- دلائل الإعجاز: ٨٦ - ٨٧.

فُكُلٌّ ما ينتاب الجملة، إذن، وما يطرأ على أجزائها في تقديم بعضها أو تأخير بعضها الآخر على وفق معطيات نظامها اللغوي في النّظم والتّأليف - أعني: معاني النّحو - يؤثّر في المعنى تأثيراً بالغاً بحيث أنّ أيّ تغيير في النّظام التّركيبّي للجملة يتّبع عليه بالضرورة تغيير الدّلالة وانتقالها من مستوى إلى مستوى آخر<sup>(١)</sup>.

والباعث على ذلك الانتقال والتّغيير الدّلالي طبيعة التّحول - في التقديم والتّأخير - الذهنية التي تقوم على حركة الفكر من ناحية، وطبيعة المقام من ناحية أخرى<sup>(٢)</sup> في الصّياغة الإبداعية للجملة<sup>(٣)</sup>. فذهن المتكلّم، وهو يفكّر في تكوين جملة، يكون متلبّساً (ببعض الأفكار أكثر من بعضها الآخر، وال فكرة الأهم هي التي تشغّل ذهن المتكلّم أولاً) فيكون التعبير عنها بكلمات تنطلق أولاً أيضاً لأنّ الجملة صورة لما يتسلّل في ذهن المتكلّم، الأهم فالمهم،...)<sup>(٤)</sup>، والمعنى إذا وجب (أن يكون أولاً في النّفس، وجب اللفظ الدّال عليه أن يكون مثله أولاً في النّطق)<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا فالتقديم والتّأخير تبعاً لمقتضاه السّيادي المعين يكسب الكلام جمالاً وتؤثّر؛ لأنّه سبيل إلى نقل المعاني في الفاظها إلى المخاطبين كما هي مرتبة في ذهن المتكلّم بحسب أهميتها عنده، فتكون الجملة صورة ناطقة صادقة معبرة عن إحساسه وأفكاره ومشاعره<sup>(٦)</sup>.

لقد منحت عملية العدول في التقديم والتّأخير لأجزاء الجملة (منحت الأديب أفقاً رحباً وميادين فسيحة في عملية الإبداع، وذلك عندما هيأت

١- ينظر: البلاغة والأسلوبية؛ محمد عبد المطلب: ٢٥٠ .

٢- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٣٦ - ٢٣٧ .

٣- ينظر: البلاغة والأسلوبية: ٢٥٤ .

٤- نظام الجملة العربية؛ سناء البياتي: ٤١ . وينظر: اللغة؛ فندريس: ١٨٨، ١٩٢، ١٩٥ .

٥- دلائل الإعجاز: ٩٦ .

٦- ينظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن؛ عبد الفتاح لاشين: ١٩٦ .

اللغة له طرائق متعددة للتعبير عن المعنى، يختار منها ما يشاء لتحقيق أغراضه الفنية في الوزن والإيقاع والثقافية، كما يجد السبيل مفتوحة أمام فنه لتحقيق أغراضه المعنوية، ويجتمع للفنان المبدع في نظم معين يختاره تحقيق ارتباط عضوي بين الموسيقى والمعنى فيكون النظم المختار أحد أسباب الإبداع في أسلوبه<sup>(١)</sup>، وهو ما ينحو به نحو الاستقلالية والإنفراد بسميزات خاصة<sup>(٢)</sup>.

وفي الصحيفة السجادية نجد الإمام زين العابدين عليه السلام في أدبه الخطابي، وهو يدعو الله سبحانه، نجده قد اعتمد اعتماداً كبيراً فيه على ذلك العدول في تقديم بعض أجزاء تركيب الجملة<sup>(٣)\*</sup> على بعض؛ لإنشاء ما يبتغيه من دلالات معنوية وموسيقية في آن واحد. ولذا ستكون دراسة هذه التحولات في نظم الجملة في الصحيفة السجادية خير سبيل لمعرفة الأبعاد النفسية والشعرية في تقديم مكونات الجملة بعضها على بعض، تبعاً لسياقات معينة في ذلك المقام الروحاني المشحون بأنوار القدسية، فضلاً عن معرفة الطريقة التركيبية لجملة الأدب السجادي في الدعاء؛ للنسج على منواله في تلك العبادة - الدعاء - وللوصول إلى أعلى مقامات التوجه والانقطاع لله، سبحانه.

### تقديم المسند إليه على المسند

تقدّم بنا في مبحث التمهيد أنَّ الجملة فعل إسناديٌ يتكون من مسند ومسند إليه، وهما الأصل في بنائها<sup>(٤)</sup>، فلا ريب إذن، في أنَّ تحديد موضع

١- نحو منهج جديد في البلاغة والنقد؛ سناء البياتي: ٤٣ .

٢- ينظر: أثر اللسانيات في النقد العربي: ٨٣، والأسلوب؛ أحمد الشايب: ١٨٦ وما بعدها.

٣- (\*) اكتفيت، هنا، بالتقديم بدون التأكيد؛ ذلك لأنَّ إحدى الظاهرتين نتيجة للأخرى مفهوماً، فكل تقديم في جزء من أجزاء الجملة لا بدّ من أنْ يصبحه تأخير في جزء آخر منها، وهو ما عليه نحو الاستلزم بين الأجزاء التي تقضي بها نظم التركيب - الجملة.

٤- ينظر: شرح الكافية في التحوُّل؛ الرّاضي: ١ / ٨.

المُسند إليه في جملة من الجمل يترتب عليه التزاماً تحديد موضع المُسند؛ إذ إنَّ تقديم أحدهما يقتضي تأخير الآخر والعكس بالعكس<sup>(١)</sup>. فليس من الممكن النطق بهما دفعةً واحدة<sup>(٢)</sup>.

والأصل في الجملة الاسمية ذات الإسناد الاسمي أن يتقدم المُسند إليه (المبتدأ) على المُسند (الخبر) لأنَّ مدلول المبتدأ هو الذي يخطر في الذهن أولاً؛ إنَّه محكوم عليه، متحدث عنه، والمحكوم عليه سابق للحكم طبعاً فاستحقَ التقديم وضعاً<sup>(٣)</sup>. ولا يتقدم المُسند (الخبر) إلا لداع يتطلبه السياق<sup>(٤)</sup>.

والأصل في الجملة الفعلية ذات الإسناد الفعلي أنَّ يتاخر المُسند إليه (الفاعل) على المُسند (ال فعل)؛ لأنَّ مرتبة المعمول التأخر عن العامل<sup>(٥)</sup> ولا يتقدم المُسند إليه إلا لغرض يستدعيه المقام<sup>(٦)</sup>.

وكون المُسند إليه في الجملة الاسمية الأصل فيه التقديم<sup>(٧)</sup> لا يعني أنه لا فائدة من تقديمها، ولا يعني عدم وجود نكتة بلاغية تقضيه، أو أنه مقدم في اللُّفظ دون المعنى فحسب<sup>(٨)</sup>، وإنما على خلاف ذلك كله.

وقد ذكر البلاغيون أنَّ لتقديم المُسند إليه بلحاظ ضربى الإسناد في الجملة فوائد شتى، وفي سياقات مختلفة:

١- في سياق النفي: يفيد تقديم المُسند إليه على الفعل في الجملة الفعلية نفي الحدث في علاقة الإسناد عن المُسند إليه (الفاعل)، وإثباته لغيره، فإنك:

١- ينظر: من أسرار اللغة: ٣٠٦.

٢- ينظر: علم المعاني؛ (عтик): ١٤٨، والتقديم والتأخير في القرآن الكريم؛ حميد أحمد: ٥٩ وما بعدها.

٣- ينظر: شروح التلخيص: ١ / ٣٨٩ وما بعدها، وجواهر البلاغة؛ أحمد الهاشمي: ١٣٨ وما بعدها.

٤- ينظر: معاني النحو: ٦ / ٦.

٥- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١ / ٧٥، وشرح ابن عقيل: ١ / ٤٨٤.

٦- ينظر: معاني النحو: ٦ / ٦.

٧- ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٦٢، وشروح التلخيص: ١ / ٣٨٩؛ وما بعدها.

٨- ينظر: مواهب الفتاح؛ أبو أيوب المغربي: ١ / ٣٨٩؛ وحاشية الدسوقي على شرح التفتازاني (ضمن شروح التلخيص): ١ / ٣٨٩.

(إِنَّا قَلْتُ مَا فَعَلْتُ. كُنْتُ نَفِيتُ عَنْكَ فَعْلًا لَمْ يُثْبِتْ أَنَّهُ مَفْعُولٌ وَإِنَّا قَلْتُ مَا أَنَا فَعَلْتُ. كُنْتُ نَفِيتُ عَنْكَ فَعْلًا ثَبَتْ أَنَّهُ مَفْعُولٌ)<sup>(١)</sup>، فِي الْجَمْلَةِ الْأُولَى كَانَتْ أَدَاءَ النَّفِيِّ مُسْلَطَةً عَلَى الْفَعْلِ فَكَانَتِ الدَّلَالَةُ هِيَ نَفِيُّ الْحَدِيثِ فِي الإِسْنَادِ، مِنْ دُونِ تَعْرُضِ لِعْمُومِيَّةِ مَعْنَاهُ أَوْ خَصْوَصِيَّتِهِ، أَمَّا فِي الْجَمْلَةِ الثَّانِيَةِ فَقَدْ كَانَتْ أَدَاءَ النَّفِيِّ مُسْلَطَةً عَلَى الْإِسْمِ (الضَّمِيرِ) فَكَانَتِ الدَّلَالَةُ هِيَ نَفِيُّ مَعْنَى الْحَدِيثِ الَّذِي فِي عَلَاقَةِ الإِسْنَادِ عَنِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ (الْفَاعِلِ)، وَإِثْبَاتِهِ لِغَيْرِهِ مَفْهُومًا.

كَذَلِكَ الْحَالُ فِي تَقْدِيمِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى الْمَسْنَدِ فِي الْجَمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ، يَفِيدُ نَفِيُّ اتِّصَافِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ بِالْمَسْنَدِ، وَإِثْبَاتِهِ لِغَيْرِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: [قَالُوا يَا شُعَيْبَ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعْزِيْزٍ]<sup>(٢)</sup>، فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: [وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعْزِيْزٍ]، أَفَادَ نَفِيُّ الْعَزَّةِ عَنِ النَّبِيِّ شَعَيْبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَاتِّصَافُهَا فِي ادْعَاءِ الْكَافِرِينَ لِقَوْمِهِ<sup>(٣)</sup>. فَالنَّفِيُّ فِي كُلِّ قَدْ عَرَضَ عَلَى بَنَاءِ الْجَمْلَةِ، وَأَفَادَ عَدْمِيَّةِ اتِّصَافِ نَسْبَةِ الْمَسْنَدِ بِالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ أَوْ ثَبُوتِهَا، مُتَجَّهًا فِي حَقِيقَتِهِ إِلَى الْمَسْنَدِ، أَمَّا الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ فَلَا يُنْفِي<sup>(٤)</sup>.

٢- فِي سِيَاقِ الْاسْتِفْهَامِ: يَفِيدُ تَقْدِيمِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى الْفَعْلِ فِي الإِسْنَادِ الْفَعْلِيِّ، الْاسْتِفْهَامُ عَنِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ (الْفَاعِلِ)، سَوَاءً أَكَانَ الْاسْتِفْهَامُ حَقِيقِيًّا، أَمْ إِنْكَارِيًّا، أَمْ تَقْرِيرِيًّا<sup>(٥)</sup>. إِنَّا قَلْتُ: أَعْطَاكَ مُحَمَّدًا الْكِتَابَ؟، كَانَتْ أَدَاءَ الْاسْتِفْهَامِ (الْهَمْزَةُ) مُسْلَطَةً عَلَى مَعْنَى الْحَدِيثِ، وَمِنْ هُنَاكَ تَكُونُ الدَّلَالَةُ هِيَ الْاسْتِفْهَامُ عَنْ وَقْوَعِ الْحَدِيثِ سَلْبًا أَوْ إِيجَابًا، أَمَّا إِنَّا قَلْتُ: أَ مُحَمَّدٌ أَعْطَاكَ

١- دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ: ٩٦، وَيَنْظَرُ: نِهايَةُ الْإِيجَازِ؛ الرَّازِيُّ: ١٥٥-١٥٤، وَأَصْوَلُ الْبَلَاغَةِ؛ ابْنُ مِيثَمَ الْبَحْرَانِيُّ: ٩٥، وَحَسْنُ الْمُتَوَسِّلِ إِلَى صَنَاعَةِ التَّرْسِلِ؛ شَهَابُ الدِّينِ الْحَلَبِيُّ: ١٥٢ وَمَا بَعْدُهَا.  
٢- هُود: ٩٢-٩١.

٣- يَنْظَرُ: دراسات بلاغية؛ بسيوني عبد الفتاح: ٦٦.

٤- يَنْظَرُ: في بناء الجملة العربية؛ محمد حماسة عبد اللطيف: ٣٧٥.

٥- يَنْظَرُ: دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ: ٨٧ وَمَا بَعْدُهَا، وَمَفْتَاحُ الْعِلُومِ؛ السَّكَاكِيُّ: ١١١ وَمَا بَعْدُهَا، وَأَصْوَلُ الْبَلَاغَةِ، ٩٤، وَالْإِتقَانُ فِي عِلُومِ الْقُرْآنِ؛ السَّيُوطِيُّ: ٣ / ٥، وَدَلَالَاتُ التَّرَاكِيبِ: ١٩٧ وَمَا بَعْدُهَا.

الكتاب؟ كان الحدث حاصلاً، والمتكلّم يعلم بذلك، وأداة الاستفهام مسلطة على المسند إليه لتعيينه<sup>(١)</sup>.

وهكذا الأمر في تقديم المسند إليه على المسند في الإسناد الاسمي في سياق ذلك العارض (الاستفهام).

٣- في سياق الإثبات: أمّا في هذا السياق، فإنَّ تقديم المسند إليه على المسند في عموم الإسناد في الجملة - يفيد أغراضًا متعددة، منها: الدلالة على كونه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه<sup>(٢)</sup>: إنَّ المسند إليه محكوم عليه فيكون مقدماً في الذهن على المحكوم به<sup>(٣)</sup>، إنَّه معتمد الفائدة، والمسند محل الفائدة<sup>(٤)</sup>، فيأتي تقديمها في النطق نتيجة لذلك، إذ إنَّ: (ترتيب الألفاظ في النطق لا يكون إلا بترتيب المعاني في الذهن، وأنَّ مزية الألفاظ ليست لك حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك)<sup>(٥)</sup>، فتقديم المسند إليه يأتي قبل الحكم عليه، وهذا، فيه، من الدلالة على أصل الصياغة الأدائية، إرادة العناية والاهتمام، أيضًا.

القصر والتخصيص<sup>(٦)</sup>: أي قصر المسند إليه على المسند، وتخصيصه به، فإذا قلت: علىٌ سعى في حاجتي، فقد خصّت المسند إليه (علي) بالإسناد الفعليّ وقصرته عليه؛ وذلك إذا كان المخاطب يظنُّ أنَّ غيره سعى فيها<sup>(٧)</sup>.

١- ينظر: دلائل الإعجاز: ٨٧ وما بعدها، ومعاني النحو؛ فاضل السامرائي: ٢٤٦٩ / ٢ وما بعدها.

٢- ينظر: مفتاح العلوم: ٩٣، والإيضاح في علوم البلاغة؛ القزويني: ١/٥٢، ودللات التراكيب: ٤٩ وما بعدها.

٣- ينظر: عروس الأفراح؛ السبكي (ضمن شرح التلخيص): ١/٢٨٩.

٤- ينظر: المتبع في شرح اللمع؛ العكربى: ١/٩٤، والطراز؛ العلوى: ٢/٥٦.

٥- المعاني الثانية في الأسلوب القرآني: ١١٧.

٦- يمكن أن يكون التخصيص أيضًا في ما تقدم من سياق النفي؛ ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/٥٤. والجدير بالإشارة أنَّ هناك فرقاً بين التخصيص والحصر، فهما من دائرة العلوم والخصوص من وجه؛ فالتلخصيص فيه لحاظ الخارج من دون تعرض للحصر. أمّا الأخير، فالعكس.

ينظر: عروس الأفراح (ضمن شرح التلخيص)؛ السبكي: ٢/١٥٦.

٧- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/٥٥، ومعاني النحو؛ فاضل السامرائي: ٢/٤٦٦.

ومنه قوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(١)</sup>.  
 تقوية معنى الحكم وتأكيداته: (كتقولك: هو يغيث الملهوف) لمن يظن  
 أنه لا يعقل ذلك فأنت لا تزيد أن تصر إغاثة الملهوف عليه وتحصرها فيه  
 ولكنك أردت أن تزيل الشك من ذهن السامع<sup>(٢)</sup>. ويكثر هذا في مواطن  
 المدح والافتخار، والوعود والضممان، والتعجب، وأيضاً بعد (واو) الحال،  
 كقولك: جئتُهُ وهو يركب<sup>(٣)</sup>.

الدَّلَالة على أنَّ المسند إليه لا يزول عن الخاطر<sup>(٤)</sup>: وهذا الغرض يتعلق  
 بالبعد النفسي للمتكلم أكثر منه بالمتلقي<sup>(٥)</sup>، فهو بالنسبة إلى خاطر المتكلم  
 كاللازم إلى الملزوم؛ لكونه مطلوباً والمطلوب لا يفارق تصوّره الذهن<sup>(٦)</sup>،  
 فيختاره المتكلّم من بين قدر هائل من الألفاظ المحتشدة في ذهنه، ويصدر به  
 جملته لذَّة بِه<sup>(٧)</sup>، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٨)</sup> ونحوه: اللهُ  
 ربِّي. ومن الدَّلالات أيضًا، إظهار تعظيم المسند إليه، والتَّنبيه عليه، كقوله  
 تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمْدُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾<sup>(٩)</sup>، أو تحقيره،  
 كقولنا: (رجلٌ بخييل رحل عَنَّا)<sup>(١٠)</sup>، أو لتعجيز المسرة أو المسأة<sup>(١١)</sup>، وهو  
 غرض يتعلّق بنفس المتلقي<sup>(١٢)</sup>، فالأول، كقولنا: (زين العابدين عندك)، لما

١- الحجر: ٩.

٢- معاني النحو: ١٧١/١، وفي البنية والدلالة: سعد أبو رضا: ١٤١، ومختصر البلاغة؛ عبد الهادي الفضلي: ٢٨

٣- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٠٢، ومعاني النحو: ٢/٤٦٨، وعلم المعاني؛ بسيوني: ١٢٨ وما بعدها.

٤- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/٥٢، وأساليب بلاغية؛ أحمد مطلوب: ١٧٠.

٥- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٣٩.

٦- مواهب الفتاح: (ضمن شروح التخلص): ١/٣٩٤.

٧- ينظر: خصائص التراكيب؛ محمد أبو موسى: ١٨١.

٨- النور: ٣٥.

٩- البقرة: ١٥.

١٠- ينظر: في البنية والدلالة: ١٤١، ومعاني النحو: ١/٤٦٧، وعلم المعاني؛ دروش الجندي: ٨٤.

١١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/٥٣، وشرح التخلص: ١/٣٩٣ وما بعدها، وعلم المعاني؛ (طبل): ١١٥.

١٢- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٣٩.

في اسم (زين العابدين) من مسرة وتفاؤل والثاني؛ نحو: (السّفاح في دار صديق). أو تمكين الخبر في ذهن المخاطب؛ لأنَّ في المسند إليه تشويقاً إلى معرفته أو التّلذذ، أو كالتعجب<sup>(١)</sup> وغيرها من الأغراض التي تعرف من السّياغ الذي ترد فيه الجملة، وتبعاً لمقتضيات النفس وموجبات الشّعور وعلى وفق مجريات القول والخطاب.

وما يعنيها من ذلك هو وجود هذه الظاهرة التركيبية في الصحيفة السّجاديَّة. ويمكن عند استقراء نصوص أدعية الصحيفة السّجاديَّة تتبع أنماط التّقديم والكشف عن دلالاتها مع ملاحظ نوعي الإسناد: الاسمي، والفعلي.

#### تقديم المسند إليه على المسند:

قدُّم المسند إليه على المسند في الصحيفة السّجاديَّة في مواضع كثيرة، وفي سياقات متباعدة:

##### أ. تقديمها في سياق النَّفي:

وقد كان ذلك في عموم الجملة، اسمية أكانت أم فعلية، في (٣١) واحد وثلاثين موضعاً<sup>(٢)</sup>، كما في دُعائِه عَلَيْكُمْ:

- (مَا أَنَا بِأَعْصَى مِنْ عَصَاكَ فَغَفَرْتَ لَهُ. وَمَا أَنَا بِالْوَمِ مِنْ اعْتَذَرَ إِلَيْكَ فَقَبِلْتَ مِنْهُ. وَمَا أَنَا بِأَظْلَمَ مِنْ تَابَ إِلَيْكَ فَعُدْتَ عَلَيْهِ...)<sup>(٣)</sup>.

- (لَا شَفِيعٌ يَشْفَعُ لِي إِلَيْكَ. وَلَا خَفِيرٌ يُؤْمِنُنِي عَلَيْكَ. وَلَا حِصْنٌ يَحْجُبُنِي عَنْكَ. وَلَا مَلَازِمَ الْجَاءُ إِلَيْهِ مِنْكَ...)<sup>(٤)</sup>.

- (فَلَا أَبْصَارٌ تَثْبُتُ لِرُؤْيَتِهِ. وَلَا أَوْهَامٌ تَبْلُغُ كُنْهَ عَظَمَتِهِ...)<sup>(٥)</sup>.

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٥٢/١ وما بعدها، وشرح التخليص: ٣٨٩/١ وما بعدها، وعلم المعاني (عتيق): ١٤٩، وما بعدها، وجواهر البلاغة: أحمد الهاشمي: ١٣٨ وما بعدها، ومعاني الحُـو: ١٧٠ وما بعدها، ومعجم المصطلحات البلاغية: ٣٢٥/٢ وما بعدها.

٢- ينظر: الصحيفة السّجاديَّة: ٣٤، ٣٨، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ١٦١، ١٦٧، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٥٦، ٢٣٤، وما بعدها.

٣- المصدر نفسه: ٣٤.

٤- المصدر نفسه: ٨٧.

٥- المصدر نفسه: ١٦٧.

ففي المثال الأول أفاد تقديم المسند إليه (أنا) الضمير المنفصل في الجملة على المسند تسليط النَّفْي عليه ومن ثمَّ كان الناتج الدلالي هو نفي معنى اتصاف المسند بالمسند إليه واحتراصه بخبره مفهوماً بشهادة أفعال التفضيل فضلاً عن توكيده بحرف (الباء) إثباتاً.

أمّا في المثالين: الثاني، والثالث، فقد أفاد تقديم المسند إليه على المسند في الإسناد الفعلي في الجمل جمِيعاً أفاد توكيده نفي اتصاف المسند بالمسند إليه، والسياق الدعائي برهان ذلك. فالمراد نفي القدرة عن نفسه وبيان عجزه عليه وهو يخاطب البارئ سبحانه، وليس المراد تخصيص الإسناد بغيره بالنَّفْي عن نفسه. والمثال الثالث، الدلالة فيه تتجه إلى توكيده نفي الرؤية للخالق تعالى، وعدمية بلوغ الأوهام لعظمته (جلَّ قدرته)، والله سبحانه العالم.

وإذا كان الأمر، في السياق هذا: ملاحظة تقديم النَّفْي على المسند إليه، فإنَّ هناك في الصحيفة السجادية طريقة ثانية في هذا السياق، وهي تقديم المسند إليه على أدلة النَّفْي، كما في دُعائِه عليه عليهما:

- (فَإِنْ قُوَّتِي لَا تَسْتَقْلُ بِنَقْمَتِكَ). وإنَّ طاقتَي لَا تَنْهُضُ بِسُخْطَكَ...<sup>(١)</sup>.
- (فَإِنْ فَضْلَكَ لَا يَغِيِّضُ). وإنَّ حَزَائِنَكَ لَا تَنْقُصُ بِلْ تَفِيِضُ. وإنَّ مَعَادِنَ إِحْسَانِكَ لَا تَفْنِي. وإنَّ عَطَاءَكَ الْعَطَاءُ الْمُهَنَّا...<sup>(٢)</sup>.
- (فَإِنَّى لَمْ آتِكَ ثَقَةً مِنِّي بِعَمَلِ صَالِحٍ قَدَّمْتُهُ). ولا شفاعة مخلوق رجوتُه. إلا شفاعة محمد وأهله بيته عليه وعليهم سلامك...<sup>(٣)</sup>.

ففي المثال الأول كان تقديم المسند إليه (قوتي)، (طاقتَي) في الجملتين - ذات الإسناد الفعلي - مفيداً لتوكييد الإقرار النفسي عنده عليهما في النَّفْي

١- المصدر نفسه: ١٠١.

٢- المصدر نفسه: ١٢٤.

٣- المصدر نفسه: ١٤٨. وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ٣٣، ١٢٦، ١٣٧، ٦٥، ١٣٨، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦.

وتقوية عدمية مضمون الجملة في شعوره، وما تصدر الجملتين بالحرف المؤكد (إنَّ) إلا آية على ما يريد عليه إسلام. وقد كان عليه إسلام بإمكانه التعبير عن خلجان نفسه تلك بغير العدول عن تنظيم الجملة الأصلي، فيقول: لا تستقل قوتي بنقmetك، ولا تنهض طاقتِي بسخطك، ولكنه عليه إسلام لم يفعل، وهو يخاطب الله سبحانه فأفاد بالتقديم ما لم يكن بغيره ما يقصده عليه إسلام.

ثم إنَّ في الجملتين نسقاً صوتياً وتناغماً موسيقياً يطرب النفس ويمتع الآذان الخاسعة. وكذلك الحال في المثالين الثاني، والثالث ففي الأخير قد أفاد تقديم المسند إليه (الضمير) اسم الحرف الناسخ (إنَّ) توكيده معنى نفي الإسناد؛ زيادةً في طلب الرحمة والعطف.

ومن فوائد تقديم المسند إليه على المسند في سياق النفي في الصحيفة السجادية ما جاء على صورة فائدة اصطلاح عليها البلاغيون بفائدة (سلب العموم)<sup>(١)</sup>، وهي ليست كذلك، كما في دعائه عليه إسلام:

- (فَمَا كُلُّ مَا نَطَقْتُ بِهِ عَنْ جَهْلٍ مِّنِي بِسُوءِ إِثْرِي، وَلَا نِسْيَانٍ لِمَا سَبَقَ مِنْ ذَمِيمٍ فِعْلِي...).<sup>(٢)</sup>

فالمفهوم من تركيب الجملة وتنظيمها في تقديم أداة النفي على لفظ العموم (كلَّ) يفيد نفي الشمول لأفراد المسند إليه فيكون بعض تلك الإفراد واقعاً عن جهله ونسيانه عليه إسلام حاشاه - وهو يخاطب الله سبحانه، ولكن هذا لا يكون في حقه عليه إسلام؛ لأنه عالم بكل ما نطق به وأظهره في دعائه في سياق ما تقدم هذه الجملة من الندم والإنبابة والتوبة. وعلى هذا تكون ((ما)) موصفة بالجملة بعدها، ويحتمل أن تكون موصولة، لأنَّ المراد بها الكلام وهو كالنكرة في المعنى، فتفيد عموم الجزئيات لا الأجزاء<sup>(٣)</sup>.

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٦٦ / ١ وما بعدها، والمعاني في ضوء أساليب القرآن؛ عبد الفتاح لاشين: ٢٠٧.

٢- الصحيفة السجادية: ٨٤.

٣- رياض السالكين: ٤٦٣ / ٤.

### ب. تقديمها في سياق الاستفهام:

وفيه قدّم المسند إليه على المسند في (٤) أربع جمل، كما في دعائه عليه السلام:

- (هَلْ أَنْتَ يَا إِلَهِي رَاحِمٌ مَنْ دَعَاكَ فَأُبْلِغَ فِي الدُّعَاءِ أَمْ أَنْتَ غَافِرٌ لِمَنْ بَكَاكَ. فَأَسْرِعْ فِي الْبُكَاءِ. أَمْ أَنْتَ مُتَجَاوِزٌ عَمَّا عَفَرَ لَكَ وَجْهُهُ تَذَلِّلًا أَمْ أَنْتَ مُغْنٌ مَنْ شَكَى إِلَيْكَ فَقَرَهُ تَوْكِلاً...)<sup>(١)</sup>.

ففي هذه الجمل الأربع فرع الاستفهام من دلالته الاعتيادية الوضعية الظلبية الحقيقة، إذ إنّ (أم) هنا عاطفة منقطعة تتضمن الاستفهام المتقدم، بمعنى: أم هل أنت... في البقية من الجمل دون الإضراب وإن كان في معناها؛ لأنّ الإضراب هو عدول من الأول إلى الثاني إثباتاً<sup>(٢)</sup>. وخرج ذلك الاستفهام إلى تقرير الحقيقة وتوكيده تحقيقها كما يعرب عن ذلك السياق. فالمراد إثبات رحمة الله سبحانه عن طريق الاستفهام لتحقيق أمر الإسناد الإنسائي واقعاً، والمعنى: أنت يا إلهي راحم من دعاك وأنا موقن بذلك فسأسرع في الدعاء؛ لأنك كذلك، إن الاستفهام هنا كأنه خرج من شعوره عليه السلام إلى واقعه الفعليّ، فصادف أن وجد الواقع محققاً لا محالة، فاستقرّ في نفسه، وأقام عليه حكم جملته، تحقيقاً، وتوكيداً، وكذلك بقية الجمل.

### ج. تقديمها في سياق الإثبات:

أمّا تقديم المسند إليه في تضاعيف الصحيفة السجادية في هذا السياق، فقد جاء في جمل كثيرة<sup>(٣)</sup>، وكانت له نتائج دلالية متعددة منها:

**- الدلالة على الاختصاص:**

وهذه الدلالة لتقديم المسند إليه على المسند كثيرة في الصحيفة السجادية سواء أكانت في الإسناد الفعليّ أم في الإسناد الاسميّ، كما في دعائه عليه السلام:

١- الصحيفة السجادية: ٤٢، ٦٨، وأ: ٦٨.

٢- ينظر: معنى اللبيب: ٢٤٩ / ٢، ومعنى النحو: ٣ / ٢٤٠.

٣- ينظر: الصحيفة السجادية: (مثلاً) ٢٦، ٢٧، ٣١، ٤٢، ٣٣، ٦٧، ٥٨، ٥٦، ٤٤، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٧٧، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٧، ١٤٥، ١٢٤، ١٢١، ١١٥، ١٠١، ٩٢، ٩٠.

- (أَنْتَ الْمَدْعُو لِلْمُهَمَّاتِ. وَأَنْتَ الْمَفْرُزُ فِي الْمُلْمَاتِ...).<sup>(١)</sup>
- (اللَّهُمَّ وَإِنَّكَ مِنَ الْضَّعْفِ خَلَقْنَا وَعَلَى الْوَهْنِ بَنَيْتَنَا وَمِنْ مَاءِ مَهِينٍ أَبْتَدَأْنَا...).<sup>(٢)</sup>
- (اللَّهُمَّ أَنْتَ عُذْتِي إِنْ حَزَنْتُ. وَأَنْتَ مُنْتَجِعِي إِنْ حُرِمْتُ...).<sup>(٣)</sup>
- (فَإِنَّكَ خَلَقْنَا وَأَمْرَنَا وَنَهَيْنَا...).<sup>(٤)</sup>
- (فَإِنَّ الْغَنِيَّ مِنْ أَغْنَيَتْ. وَإِنَّ السَّالِمَ مِنْ وَقَيَّتْ...).<sup>(٥)</sup>
- (تَشْكُرُ مَنْ شَكَرَكَ وَأَنْتَ أَهْمَتُهُ شُكْرُكَ. وَتُكَافِئُ مَنْ حَمَدَكَ وَأَنْتَ عَلَمْتُهُ حَمْدَكَ...).<sup>(٦)</sup>
- (كَيْفَ يَخْفَى عَلَيْكَ يَا إِلَهِي مَا أَنْتَ خَلَقْتَهُ. وَكَيْفَ لَا تُحْصِي مَا أَنْتَ صَنَعْتَهُ. وَكَيْفَ يَغِيبُ عَنْكَ مَا أَنْتَ تُدْبِرُهُ...).<sup>(٧)</sup>

ففي هذه الأمثلة أفاد تقديم المسند إليه على المسند سواء أكان الإسناد اسماً أم فعلياً. أفاد قصر المسند عليه وشخصه به من دون اعتبار غيره بدليل الحس والعقل فضلاً عن سياق الدعاء. حتى تلك الجمل وهي في المثال السادس (الجمل الحالية).

وإذا كان دليل السياق في هذا يفصح عن دلالة الاختصاص فإن هناك قرائن لفظية تساعد في ذلك أيضاً، كما في دعائه عيسلا:

- (فَأَنْتَ لَا غَيْرُكَ مُرَادِي،...).<sup>(٨)</sup>

**فجملة الاعتراض (لا غيرك) التي بين جزأي الجملة (أنت مرادي)**

- 
- ١- الصحيفة السجادية: ٢٧.
  - ٢- المصدر نفسه: ٣٠.
  - ٣- المصدر نفسه: ٥٥.
  - ٤- المصدر نفسه: ٦٩.
  - ٥- المصدر نفسه: ٩٥.
  - ٦- المصدر نفسه: ١١٧.
  - ٧- المصدر نفسه: ١٦٠.
  - ٨- المصدر نفسه: ٢٤٤؛ وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ٣٣، ٢٦، ٤٢، ٥٦، ٦٧، ٧٧، ٨٣، ١٥٩، ١٢٤، ١٠١، ٩٠.

قد تسلطت دلاليًا على الخطاب (أنت) وخلصته من كُلّ ما عداه في شعوره وأبعاد قلبه عليه السلام خلصته إخلاصاً وجعلته بؤرة التعبير لقصد الاختصاص في مراده عليه السلام.

فكأنّ جملة الاعتراض تلك النافية للفظ العموم (غير) المضاف إلى كاف الخطاب (الله) سبحانه الواقعة بين المسند إليه (أنت)، والمسند (مرادي) قد عبرت عن عمق نفسه عليه السلام في نفي ما سواه، سبحانه، فاستقرت في داخل المسند (مرادي)، وأسندتها إلى المسند إليه (أنت)، (الله) ثم إنّ في المسند إليه من اللذة، والعشق النفسي بقرينة الحال الخطابي ما فيه على أي ناطق، فكيف، وهو زين العابدين؟!.

### - الدلالة على تقوية الحكم وتوكيده:

وهذه الدلالة، أيضاً، تشيع في تضاعيف الصحيفة السجادية، كما في

دعايه عليه السلام:

- (وَأَنَا أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنْ أَنْ اسْتَكْبَرَ...).<sup>(١)</sup>

- (فَمَا أَنَا بِأَوْلَ رَاغِبٍ إِلَيْكَ فَأَعْطَيْتُهُ وَهُوَ يَسْتَحْقُ الْمَنْعَ وَلَا بِأَوْلِ سَائِلٍ سَأَلَكَ فَأَفْضَلَتَ عَلَيْهِ. وَهُوَ يَسْتَوْجِبُ الْحَرْمَانَ...).<sup>(٢)</sup>

- (اللَّهُمَّ إِنِّي أَخْلَصْتُ بِأَنْقَطَاعِي إِلَيْكَ وَأَقْبَلْتُ بِكُلِّي عَلَيْكَ...).<sup>(٣)</sup>

- (اللَّهُمَّ أَيُّمَا عَبْدَ تَابَ إِلَيْكَ وَهُوَ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ فَاسِخُ لِتَوْبَتِهِ وَعَادِدُ فِي ذَنْبِهِ وَخَطِيئَتِهِ فَإِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَكُونَ كَذَلِكَ...).<sup>(٤)</sup>

- (فَشُكْرُ عِبَادِكَ عَاجِزٌ عَنْ شُكْرِكَ. وَأَعْبُدُهُمْ مُؤْسِرٌ عَنْ طَاعَتِكَ).<sup>(٥)</sup>

ففي المثال الأول قدم المسند إليه على المسند الفعلي للدلالة على توكيده

١- المصدر نفسه: ٣٥.

٢- المصدر نفسه: ٣٧.

٣- المصدر نفسه: ٧٧.

٤- المصدر نفسه: ٨٣.

٥- المصدر نفسه: ٩٦.

معنى الإسناد وتقوية حكمه. وفي المثال الثاني كذلك، إذ إن تقديم الضمير المنفصل (هو) على المسند (الفعل) في الجملتين الحاليتين قد أفاد تقوية الحكم وتأكيد دلالته، وفي المثال الثالث وهو سياق لإظهار الرغبة والتوجّه لله سبحانه، قدّم عَلَيْهِ ياءً نفسه (التكلّم) اسم الحرف النّاسخ (إنّ) على المسند الفعلي؛ لتأكيد معنى الجملة وتقوية مضمون حكمها. وفي المثالين: الرابع والخامس، يمكن القول فيهما بما تقدّم.

### - الدلالة على الاهتمام وتركيز الدلالة عليه:

من ذلك دُعاؤه عَلَيْهِ إِيمان:

- (فَالْهَالُكُ مَنَا مَنْ هَلَكَ عَلَيْهِ وَالسَّعِيدُ مِنَا مَنْ رَغَبَ إِلَيْهِ...).<sup>(١)</sup>
- (فَضْلُكَ آنَسِيٌّ وَإِحْسَانُكَ دَلْنِي...).<sup>(٢)</sup>
- (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ نَارٍ... وَمِنْ نَارٍ نُورُهَا ظُلْمَةٌ وَهَيْنَهَا أَلِيمٌ وَبَعِيْدُهَا قَرِيبٌ...).<sup>(٣)</sup>
- (عَمَلِي أَهْلَكَنِي وَهَوَايِ أَرْدَانِي وَشَهَوَاتِي حَرَمَتِني...).<sup>(٤)</sup>
- (فَإِنَّ رَجَائِي قَدْ أَشْعَرَنِي بِالآمِنِ مِنْ نَقْمَتِكَ...).<sup>(٥)</sup>
- (لِقَاؤُكَ قُرْرَةُ عَيْنِي، وَوَصْلُكَ مُنْيَ نَفْسِي، ... وَرِضاكَ بُغْيَتِي، وَرُؤَيْتِكَ حَاجَتِي، وجوارُكَ طَلَبِي، وَقُرْبُكَ غَايَةُ سُؤْلِي...).<sup>(٦)</sup>
- (اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنْ دَأْبِهِمُ الْأَرْتِيَاحُ إِلَيْكَ، وَالْحَنِينُ، ... جَبَاهُمُ سَاجِدَةً لَعَظَمَتِكَ، وَعُيُونُهُمْ سَاهِرَةٌ فِي خَدْمَتِكَ، وَدُمُوعُهُمْ سَائِلَةٌ مِنْ خَشْيَتِكَ وَقُلُوبُهُمْ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحَبَّتِكَ، وَأَفْئِدُهُمْ مُنْخَلِعَةٌ مِنْ مَهَابِتِكَ...).<sup>(٧)</sup>

١- المصدر نفسه: ١٥.

٢- المصدر نفسه: ٣٨.

٣- المصدر نفسه: ٩٠.

٤- المصدر نفسه: ١٦٠.

٥- المصدر نفسه: أ: ٢٢٨.

٦- المصدر نفسه: أ: ٢٤٤.

٧- المصدر نفسه: أ: ٢٤٦.

ففي المثالين الأول والثاني قدم المسانيد إليها في الجمل الأربع (الهالك، السعيد، فضلك، وإحسانك) على المسند الاسمي في الأول، والفعلي في الثاني؛ لتركيز المعنى عليه ولفت الانتباه إليه؛ لتمكن الخبر منه.

وفي المثال الثالث وهو سياق رهبة من النار والتعود منها ذكرها عليه السلام ثم عطف على تفصيل صفاتها فقدم المسند إليه للاهتمام به ولتركيز الدلالة عليه لإسناد ضده إليه ليتم الحكم ويتمكن الخبر من النفس خير تمكن.

وفي المثالين الرابع والخامس أفاد تقديم المسند إليه في الجمل عموماً زيادةً على تقوية الحكم وتوكيده مضمون الجملة، أفاد جذب الانتباه إليه وتركيز الدلالة عليه في التحذير منه والابتعاد عن مساوئه في المثال الرابع، زيادة في التقرير وإظهار التذلل.

وما قيل في الأمثلة المتقدمة يمكن أن يقال في المثالين الآخرين.

### - الدلالة على التعظيم:

وهذه الدلالة في تقديم المسند إليه على المسند في الصحيفة السجادية يمكن أن نفيدها من دعائه عليه السلام:

- (الحمد لله رضا بحكم الله. شهدت أن الله قسم معايش عباده بالعدل...).<sup>(١)</sup>

إذ قدم عليه السلام المسند إليه (الله) لفظ الجلالة اسم الحرف الناسخ (أن) على المسند الفعلي فضلاً عن التقرير وتمكن الخير، قدمه لتعظيمه في نفسه بدلاله الفعل (شهد) المأخذ من الشهادة وهي باطنية نفسية إيمانية، وخارجية عينية، والأخرية قطعاً بعيد عن ذاته سبحانه إلا في أثاره - جلت قدرته - وبقيت الإيمانية، لما في هذا الاسم العظيم من معاني الإجلال والإكبار في نفسه عليه السلام.

ثُمَّ إِنَّكَ قد تجد فيه - المثال - دلالة كون المسند إليه لا يزول عن الخاطر، فهو من ذهنه عَيْلَم كاللازم بالنسبة للملزوم، فقدّمه عَيْلَم; لذَّه بِهِ وانتعاشًا لنفسه، ولو أخر المسند إليه عن موضعه الطارئ إلى أصله لما أفاد تلك الدلالات.

**دلالة تقديم ضمير الشأن:**

يتقدّم على الجملة الاسمية أو الفعلية ضمير يكون كناية عنها ورمزاً لها مشعرًا بأهميتها وتعظيم أمرها وتفخيم شأنها، وتكون الجملة بعده مفسرة له وموضحة لغموصه وإبهامه، يُسمى ضمير الشأن<sup>(١)</sup>، أو القصة، أو الأمر<sup>(٢)</sup>. قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): (اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدّمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيراً له ويوحدون الضمير لأنّهم يريدون الأمر والحديث لأنَّ كُلَّ جملة شأن وحديث ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتّعظيم وذلك قوله (هو زيد قائم) فهو ضمير لم يتقدمه ظاهر إنما هو ضمير الشأن والحديث وفسره ما بعده من الخبر وهو (زيد قائم) ولم يأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ لأنّها هو في المعنى ولذلك كانت مفسرة له ويسمى الكوفيون الضمير المجهول لأنّه لم يتقدمه ما يعود إليه... ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ وخبره نحو إن وأخواتها وكان وأخواتها...<sup>(٣)</sup>.

وضمير الشأن كأنه في الحقيقة راجع إلى المسؤول عنه بسؤال مقدر تقول مثلاً: (هو الأمير مقبل) كأنه سمع ضوضاء وجبلة فاستفهم الأمر فسأل ما

١- (\*) ضمير الشأن تسمية بصرية، وهي أشهر التسميات، وسمّاه بعض النحوين بضمير القصة، أو الأمر، أو الحكاية. وهذا الضمير ليس لمعنى، وليس ضميراً شخصياً، أعني: متكلماً أو مخاطباً أو غائباً - وإنما يدل على الجملة التي بعده، وتكون هي مدلوله الدال عليه.

٢- ينظر: معاني النحو: ٦٢/١، والنحو الوافي؛ عباس حسن: ١/٥٠ وما بعدها.

٣- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٣/١٤، وشرح الكافية في النحو؛ الرضي: ٢/٢٧، وشرح التصريح؛ الأزهري: ١/١٦٢.

الشأن والأمر؟ فقلت: (هو الأمير مقبل)، أي: الشأن والقصة هذه، والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر وتفخيم الشأن<sup>(١)</sup>; لأن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان ذلك أفحى له من أن يذكر من غير تقدمه إضمار<sup>(٢)</sup>، ذلك لأن (السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي متظراً لعقبي الكلام كيف تكون فيتمكن المسموع بعده فضل تكمن في ذهنه وهو السر في التزام تقدمه)<sup>(٣)</sup>.

ونتيجة لذلك اشترطوا في الجملة التي تليه أن تكون دالة على أمر، وخبر ذي بال. قال الرضي (ت ٦٨٦هـ): (فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعنى به فلا يقال مثلاً (هو الذباب يطير)<sup>(٤)</sup>. وذهب بعض البلاغيين إلى أن ضمير الشأن برهان على زيادة تمكين المعنى في نفس المخاطب وتثبيته فضلاً عن دلالته الرئيسية على التفخيم والتعظيم<sup>(٥)</sup>. ومن أمثلته في القرآن، قوله سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحَسَنَ مَثُوايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالَمُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورَكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٨)</sup> يا موسى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ<sup>(٩)</sup>.

ودلاله تقديم ضمير الشأن واضحه في الآيات المتقدمة و(السر) البلاغي لذلك: هو التفصيل بعد الإجمال، والبيان بعد الإبهام، وذلك لأن الضمير يدل على معناه دلالة يشوبها الإبهام والإجمال، والجملة التي تلي الضمير- وهي جملة الحال والشأن- تدل على هذا المعنى بوضوح وبيان، والبيان بعد الإبهام أوقع في النفس، وأليق بمكان المدح والذم، وذلك لأنّ

١- شرح الكافية في النحو: ٢٧/٢.

٢- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٠٢، والطراز: العلوى: ١٤٢/٢.

٣- مفتاح العلوم: ٩٣.

٤- شرح الكافية في النحو: ٢٧/٢.

٥- ينظر: إرشاد العقل السليم: أبو مسعود العمادي: ١١٩/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: الأنباري: ١/٣١٣.

٦- الإخلاص: ١.

٧- يوسف: ٢٣.

٨- النحل: ٩-٨.

السَّامِعُ مُتى لَمْ يَفْهَمْ مِنَ الضَّمِيرِ مَعْنَى، بَقِيَ مُنْتَظِرًا لِعُقُبِ الْكَلَامِ... فَيُتَمَكَّنُ الْمُسْمَوْعُ بَعْدِهِ فَضْلًا تَمْكِنَ، وَبِذَلِكَ يَتَسَنَّى ذِكْرُ مَدْلُولِ الضَّمِيرِ مَرَتَيْنِ، مَرَةً عَلَى سَبِيلِ الإِبَهَامِ، وَأُخْرَى عَلَى سَبِيلِ التَّوْضِيحِ، وَذَلِكَ مَمَّا يَحْقِقُ الْمَصْوَدُ، وَهُوَ التَّقْرِيرُ وَالتَّمْكِينُ<sup>(١)</sup>.

وَفِي الصَّحِيفَةِ السَّاجَادِيَّةِ نَجَدُ ضَمِيرَ الشَّأنِ بَدْلَاتِهِ قَدْ جَاءَ فِي (٨)<sup>(٢)</sup> ثَانِيَةً مَوْاضِعَ، وَكَانَ هَذَا الْحَضُورُ يَمْثُلُهُ بَعْدَانَ، الْأَوَّلُ: فِي شَأنِ الْخَطَابِ. وَالثَّانِي: فِي شَأنِ الْعَبْدِ الدَّاعِيِّ. الْمُرْتَبِطُ بِالْبُعْدِ الْعَبَادِيِّ الْأَوَّلِ، وَهُوَ يَخَاطِبُ اللَّهَ سَبَحَانَهُ، وَيَنْاجِيهُ. مِنْ ذَلِكَ دُعَاؤُهُ عَلَيْسَ إِلَّا:

- (فَإِنَّهُ لَا طَاقَةَ لَنَا بَعْدَكَ، وَلَا نَجَاهَةَ لِإِحَدٍ مِنَّا دُونَ عَفْوِكَ...<sup>(٣)</sup>).
- (إِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِي بِالْتَّوْبَةِ إِلَّا بِعِصْمَتِكَ وَلَا اسْتِمْسَاكَ بِي عَنِ الْخَطَايَا إِلَّا عَنْ قُوْتِكَ...<sup>(٤)</sup>).

- (إِنَّهُ لَا يُجِيرِنِي مِنْكَ مُجِيرٌ وَلَا يَمْنَعِنِي مِنْكَ مَانِعٌ<sup>(٥)</sup>).  
- (إِنَّهُ لَيْسَ فِي حُكْمِكَ ظُلْمٌ وَلَا فِي نَقْمَتِكَ عَجَلَةً...<sup>(٦)</sup>).  
- (إِنَّهُ لَا تَنْقُصُكَ الْمَغْفِرَةُ وَلَا تَضْرُكَ الْمَوْهَبَةُ...<sup>(٧)</sup>).  
- (اللَّهُمَّ إِنَّهُ يَحْجُبُنِي عَنْ مَسَأَلَتِكَ خَلَالَ ثَلَاثٍ وَتَحْدُونِي عَلَيْهَا خَلَةٌ وَاحِدَةٌ. يَحْجُبُنِي أَمْرٌ أَمْرَتَ بِهِ فَأَبْطَأْتُ عَنْهُ. وَنَهَيْتُ نَهْيَتِنِي عَنْهُ فَأَسْرَعْتُ إِلَيْهِ. وَنِعْمَةٌ أَنْعَمْتَ بِهَا عَلَيَّ فَقَصَرْتُ فِي شُكْرِهَا. وَيَحْدُونِي عَلَى مَسَأَلَتِكَ تَفَضُّلَكَ عَلَى مَنْ أَقْبَلَ بِوْجْهِهِ إِلَيْكَ وَوَفَدَ بِحُسْنِ ظَنِّهِ إِلَيْكَ...<sup>(٨)</sup>).

١- المعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢٢٦-٢٢٥.

٢- ينظر: الصَّحِيفَةِ السَّاجَادِيَّةِ: ٨٣، ١٣٨، ١٥٠، ١٥٤، ١٧٦، ٣٠، ٣٣، ٨٣.

٣- المصدر نفسه: ٣٠.

٤- المصدر نفسه: ٨٣.

٥- المصدر نفسه: ١٣٧.

٦- المصدر نفسه: ١٥٠.

٧- المصدر نفسه: ١٧٦.

٨- المصدر نفسه: ٣٣.

فالجمل عموماً صُدرت بضمير شأن؛ للإيذان بفخامة مضمونها وتعظيم شأنها على ما فيه من زيادة التحقيق والتقرير، فالمعنى في كلّ أنَّ الشَّأن أو القصة أو الحكاية أو الأمر هذا.

فكأنَّه عليه السلام شعر بعظمة مضمون الجملة في نفسه بدءاً، فعبر عنها بالضمير؛ إنَّه ضمير الشَّأن، وهو أمر مبهم، وفسرَه بالجملة التي بعده وهي مدلوله الدَّال عليه فتمكن الأمر بعد الإجمال بالتفصيل؛ ذلك أنَّ الضمير يدلُّ على معناه دلالة يشوبها الإجمال والإبهام وجملة الحال أو الشَّأن تدلُّ عليه بوضوح وبيان، والبيان بعد الإبهام أوقع في النفس وأليق؛ إذا إنَّ الكلام متى تقدمه إبهام صار الأمر فيه إلى الانتظار لعقباه في التفسير والإيضاح وبذلك يتسمى ذكر مدلول الجملة مرتين، الأولى في الإبهام توطئة للثانية، وهي التوضيح، مما يحقق الدلالة والمقصود، وهو التحقيق والتمكين والتقرير<sup>(١)</sup>.  
 بل إنَّك على ما تقدم تجد في الضمير على خفائه شعوراً مفعماً بالحال الواقعية التي في الجملة، متلبساً بشأن التعظيم والتغريم الكُلِّي الدال عليه ضمير الشَّأن ثمَّ الخروج من هذا الكُلِّي الغامض إلى آخر نوري واضح لذلك الخفاء، وهو الجملة المفسرة له الموضحة لمضمونه ودلالته، وهذا هو سر تقديمِه عليه السلام لضمير الشَّأن (المسند إليه) على الجملة في الأمثلة جميعاً، فضلاً عن سياق الدعاء، والله سبحانه العالم.

---

١ - ينظر: مفتاح العلوم: ٩٣، المعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢٢٥.

## تقديم المسند في الجملة

### تقديم المسند:

تقديم بنا أنَّ المسند<sup>(١)</sup> اسماً أكان أم فعلاً أحد ركني الجملة، فلا يقوم بإسناد إلَّا به، لأنَّ محاكموم به، متحدث به، وبه تتمُّ الفائدة<sup>(٢)</sup>. وقد قسَّم النحويون المسند (الخبر) على نوعين: مفرد وجملة<sup>(٣)</sup>، وتبينوا في شبه الجملة: الظرف والجار والمجرور<sup>(٤)</sup>، فلا بدُّ فيما من متعلق محدود يتعلقان به، وهو الخبر. هل هي-شبه الجملة- من حيز المفردات أو من حيز الجمل؟<sup>(٥)</sup>: فذهب قسم إلى أنها من الجمل، والتقدير في المحدود المتعلّق فعل: (كان أو استقر)؛ لأنَّه الأصل في العمل. وذهب آخرون إلى أنها من المفردات، والتقدير في المحدود: (كائن أو مستقر)، أي: اسم؛ لأنَّ الأصل في الأخبار الإفراد<sup>(٦)</sup>، ومنهم من جعل الأمر على مدار التقدير<sup>(٧)</sup>، وتبعه بعض الباحثين المحدثين<sup>(٨)</sup>، والحق أنَّه من قبيل المفردات.

ثم ذهب النحويون إلى أنَّ الأصل في رتبة المسند (الاسمي) التأخر عن المسند إليه في الجملة الاسمية بالاتفاق، بيد أنَّهم اختلفوا في جواز التقديم، فقد ذكر أبو بركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ): أنَّ الكوفيين منعوا ذلك أمّا البصريّون فأجازوا ذلك<sup>(٩)</sup>. والصحيح هو الأخير ومعنى ذلك: أنَّ رتبة

-١- سأقتصر - هنا - على بيان تقديم المسند (الخبر) في الجملة الاسمية، وأترك الفعل؛ لأنَّه جار على الأصل هذا من ناحية، ومن أخرى أنه يدلُّ على الزَّمن والحدث، وهذا ما سأتناوله في (الفصل الخامس) إن شاء الله تعالى.

-٢- كشف المشكل في النحو؛ اليماني: ١/٣١٦.

-٣- ينظر: اللمع؛ ابن جنِي: ٨٠، والمتابع شرح اللمع؛ العكري: ١/٢٢٤ وما بعدها، والإيضاح في شرح المفصل؛ ابن الحاجب: ١/١٨٧ وما بعدها، والمقرّب؛ ابن عصفور: ١/٨٩.

-٤- ينظر: شرح جمل الزجاجي؛ ابن عصفور: ١/٣٤٤، وشرح التصريح؛ الأزهري: ١/٦٦.

-٥- ينظر: شرح جمل الزجاجي؛ ١/٣٤٤.

-٦- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١/٩٠؛ وأوضح المسالك؛ ابن هشام: ١/١٤٢، وشرح ابن عقيل: ١/٢١١.

-٧- ينظر: معنوي اللبيبي: ٢/٤٤٨.

-٨- ينظر: معانٰي النحو: ١/٢٠٤.

-٩- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف؛ أبو بركات الأنباري: المسالة (٢٩): ١/٢٤٥.

الخبر رتبة غير محفوظة إذ إنّه يتقدم أو يتأخر على المسند إليه. وقد ذكر النّحويّون أنّ له ثلاث أحوال<sup>(١)</sup>:

**فالأولى:** وجوب التّأخير: البقاء على الأصل كأن يكون من الألفاظ التي لها صدر الكلام كالاستفهام، أو يكون محصوراً بـ(إنّما)، أو بالنّفي والاستثناء. أو كونه متّبساً بالمبتدأ بوصفه معرفة أو نكرة تصلح لكلّ منهما. أو دخلت على المبتدأ (لام) الابتداء.

**والحالة الثانية:** وجوب تقديمها، فقد أقرّ النّظام اللّغوي ذلك في مواضع: كون المبتدأ نكرة ولا مسوغ من التّقديم إلّا الخبر، أو لأنّ الخبر من الألفاظ التي لها التّصدر بالكلام كالاستفهام، أو كون المبتدأ محصوراً بـ(إنّما)، أو بالنّفي والاستثناء.

**أمّا الحالة الأخيرة:** فهي جواز الأمرين مع عدم المانع مما تقدّم.

وهذه الحالة الأخيرة (الجواز) تُعدّ نوعاً من العدول المقصود بالنّظام التّركيبي للجملة الذي يستلزم تغيّراً في الدّلالة بما يوجب المزية والفضل<sup>(٢)</sup>; ذلك أنّ لـكُلّ تركيب دلالة<sup>(٣)</sup>، كما تقدّم، يتميّز كُلّ لون منها - التّراكيب - بما يتعيّن من خلال العلاقات المتّرابطة بين الكلم<sup>(٤)</sup>، ومقدرة المبدع الفنية تتأتى من خلال الوجوه التي تتصل بما يطرأ على الجملة من عدول أو انحراف، تبعاً لطاقته الاختياريّة؛ لأنّ ذلك العدول يتبعه تغيّر في النّاتج الدّلالي<sup>(٥)</sup>.

١- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش؛ ٩٢ / ١ وما بعدها، والمغني في النحو؛ أبو الخير منصور اليمني؛ ١ / ٣٢١ وما بعدها، وشرح ابن الناظم؛ ١١٤ وما بعدها؛ وأوضح المسالك؛ ١٤٥ / ١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل؛ ٢٢٢ / ١ وما بعدها.

٢- ينظر: البلاغة والأسلوبية؛ ٢٥٠.

٣- ينظر: التّراكيب النّحوية من الجهة البلاغية عند عبد القاهر؛ عبد الفتاح لاشين؛ ٨٥، وعلم اللغة بين التّراث والمناهج الحديثة؛ محمود فهمي حجاز؛ ٦٦ - ٦٧.

٤- ينظر: الدّلالة الزمنية في الجملة العربية؛ ٢٥.

٥- ينظر: البلاغة العربيّة قراءة أخرى؛ ٥٩.

وقد ذكر البلاغيون أنّ لتقديم المسند (الخبر) على المسند إليه أغراضًا متعددة في سياق النفي والإثبات.

١. في سياق النفي: إذ يفيد تقديمه على المسند إليه فيه، النفي عن المذكورة وإثباته لغيره، نحو قولنا: لا ضرر عليك، ولا عليك ضرر. ففي الأولى تسلّط أدلة النفي على المسند إليه فكان الناتج نفي الضّرر عموماً من دون الإثبات لغيره. وفي الثانية في تقديم المسند وإيلائه حرف النفي كانت أدلة النفي مسلطة على المسند (الجار والمجرور) فكانت الدلالة هي نفي الضّرر عنه وإثباته لغيره، كأننا قلنا: لا عليك ضرر إنما على غيرك<sup>(١)</sup>. ومنه قوله سبحانه: ﴿لَا رَبِّ بِفِيهِ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

٢. في سياق الإثبات: تکاد سياقات تقديم المسند على المسند إليه تكون قريبة من الآخر، كالحصر والتخصيص، وهو أهمّ أغراضه، نحو قوله سبحانه: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِي دِينِ﴾<sup>(٤)</sup>، أو التنبية من أول الأمر على أنه خبر لأنّ نعمت<sup>(٥)</sup>، كقول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

لَهُ هِمْمٌ لَا مُنْتَهٰى لِكِبَارِهَا  
وَهَمَّتُهُ الصَّغْرَى أَجْلٌ مِنْ الدَّهْرِ  
بِيدِ أَنَّ بَعْضَ الْبَاحِثِينَ لَمْ يَرْضَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ خاصٌّ بِمَسَائلِ التَّوْجِيهِ  
الْإِعْرَابِيِّ، وَعَلَى هَذَا يَحِيدُ عَنْ لُغَتِهِ الْإِبْدَاعِيَّةِ. بَلْ يَكُونُ الْفَرْضُ فِيهِ  
التَّخْصِيصُ<sup>(٧)</sup>، وَمِنَ الْأَغْرَاضِ أَيْضًا تَعْجِيلُ الْمُسْرَةِ، أَوِ التَّشْوِيقِ إِلَى ذِكْرِ  
الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ مِنْ خَلَالِ تَطْوِيلِ الْمَسْنَدِ، أَوِ مَرَاعَاةِ الْفَاصلَةِ<sup>(٨)</sup>، وَغَيْرِهَا مِنَ الْفَوَائِدِ

١- ينظر: المثل السائر: ٢٤/٢، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ١١٤/٢، ومفتاح العلوم: ١١٢.

٢- البقرة: ٢.

٣- الصافات: ٤٧.

٤- الكافرون: ٥.

٥- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٠١-١٠٢ و: علم المعاني؛ درويش الجندي: ٨٧ وما بعدها، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٤٣، وأساليب بلاغية: ١٧١.

٦- ينظر البيت في كتاب الصناعتين؛ أبو هلال العسكري: ٧٥، وشرح التلخيص: ١١٥.

٧- ينظر: علم المعاني (طبل): ١١٦.

٨- ينظر: مفتاح العلوم: ١٠٥ و: الطراز العلوي: ٧٠-٧١/٢.

والأغراض التي يفصح عنها السياق الذي ترد فيه الجملة تبعاً لمقتضياته. وما يعنيها من هذا هو وجود هذه الظاهرة - تقديم المسند على المسند إليه - في الصحيفة السجادية، وما تؤديه من أبعاد ونتائج دلالية. فقد قدم المسند (الخبر) على المسند إليه في الصحيفة السجادية في (١٠١)<sup>(١)</sup> واحد ومائة موضع، وقد كان الواجب فيها (٩) تسعة، كانت (٦) ستة منها لكون المسند شبه جملة، والمسند إليه (المبتدأ) نكرة غير مخصوصة أو مضافة، من ذلك دعاؤه عليه السلام:

- (وعِنْدَكَ مِمَّا فَاتَ حَلْفٌ وَمَا فَسَدَ صَلَاحٌ وَفِيمَا أَنْكَرْتَ تَغْيِيرٍ...). وقد قدم المسند على المسند إليه، لكون الخبر واقع في أسلوب قصر بالنفي والاستثناء (بِإِلَّا) في ثلاثة مواضع، منها دعاؤه عليه السلام:

- (لَيْسَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ إِلَّا مَا قَضَيْتَ وَلَا مِنَ الْخَيْرِ إِلَّا مَا أَعْطَيْتَ...). ومن المعلوم أن التقديم في هذه الموضع، وإن كان له دلالة تركيبية خاصة تتعلق بهيئة الجملة، وتكونيتها الأسلوبية إلا أنه واجب لم يكن نتيجة خروج أو عدول، ومن ثم ينطوي على دلالته الأسلوبية الأصلية من دون الإضافية لدلالة البنية الأصل؛ لذا سأترك الدرس فيه، وانتقل إلى الموضع التي قدم فيها المسند على المسند إليه جوازاً في سياقي النفي والإثبات.

## ١. في سياق النفي:

وفيه قدم المسند على المسند إليه في الصحيفة السجادية في (١٤)<sup>(٤)</sup> أربعة عشر موضعاً، ومن ذلك دعاؤه عليه السلام:

١- ينظر: الصحيفة السجادية: ١٩، ٢٠، ٣٥، ٤٣، ٤٩، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦٤، ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٩٠، ٩٦، ١٠٢، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٦، ١٣٠، ١٤٦، ١٤٧، ٢٢٢، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٠.

٢- المصدر نفسه: ٥٥.

٣- المصدر نفسه: ٢٥.

٤- المصدر نفسه: ٣٥، ٥٤، ٩٦، ١٢٦، ١٧٣.

- (ولَيْسَ عِنْدِي مَا يُوجَبُ لِي مَغْفِرَتِكَ. وَلَا فِي عَمَلِي مَا أَسْتَحْقُ بِهِ عَفْوَكَ.  
وَمَا لِي بَعْدَ أَنْ حَكَمْتُ عَلَى نَفْسِي إِلَّا فَضْلَكَ...).<sup>(١)</sup>

- (مَا عِنْدَ أَحَدٍ دُونَكَ دِفاعٌ. وَلَا بِأَحَدٍ عَنْ سَطْوَتِكَ امْتِنَاعٌ، تَحْكُمُ بِمَا  
شُئْتَ...).<sup>(٢)</sup>

- (وَقَدْ عَلِمْتُ يَا إِلَهِي أَنْ لَيْسَ فِي حُكْمِكَ ظُلْمٌ. وَلَا فِي نَقْمَنَتِكَ عَجَلَةٌ وَإِنَّمَا  
يَعْجَلُ مَنْ يَخَافُ الْفَوْتَ. وَيَحْتَاجُ إِلَى الظَّلْمِ الْضَّعِيفِ وَقَدْ تَعَالَيَتْ عَلَى ذَلِكَ  
يَا سَيِّدِي عُلُواً كَبِيرًا...).<sup>(٣)</sup>

وفي المثال الأول كان القصد من تقديم المسند (متعلق الخبر)، (عنه)،  
في الجملة الأولى، (وفي عملي) في الثانية، وإيلائه حرف النفي وتسويقه  
عليه هو نفي أن يكون عنده وفي عمله عليه شيء يستحق ويسأل به  
المغفرة والعفو الإلهي. والقصد بعد، إثباته. لغيره وهو الله (سبحانه) فهو  
الذِي يغفر ويعفو من دون أن تستفهم هل يستحق الإنسان الداعي العفو  
ويستوجب المغفرة؟ أو أن ذلك يكون بفضل الرحمن ومنته الرحيم تعالى ...  
(وما لي بعد أن حكمت على نفسي إلَّا فضلك).

وفي المثال الثاني كان الأمر كذلك إذ إنَّ تسلیط النفي بـ (ما، لا) على  
متعلق المسند (عند) في الجملة الأولى المتقدم على المسند إليه (دفاع)، وكذا  
الثانية أفاد توكييد نفي المسند المذكور وإثباته اختصاصاً بغيره وهو البارئ  
سبحانه، وقرينة (دونك)، (عن سطوتك) في الجملتين فضلاً عن سياق  
الدُّعاء برها نَذِلَكَ وآيته الكبرى.

وقد يقول القائل: إنَّ المسند إليه في الجملتين (دفاع، وامتناع)  
نكرة فيكون التَّقديم - هنا - واجباً، وهذا لا يكون من باب التَّصرُّف في بناء

١- المصدر نفسه: ٥٤.

٢- المصدر نفسه: ٩٥-٩٦.

٣- المصدر نفسه: ١٧٣.

الجملة أو تركيبها، وإنّما هو على طبيعة القانون التحويّ لها. فالقول على ذلك بالجواب: إنَّ السِّيَاق - النَّفْي - هو المسوّغ لذلك والداعي له؛ لأنَّ النُّكرا تتقدّم فيه، فنقول - افتراضًا - ما دفاعٌ لأحد دونك... وهكذا.

وفي المثال الثالث، إنَّه يعلم عَلَيْكُم علم اليقين أنَّ المدعو وهو الله سبحانه عادل وحكيماً، فمن ذَلِكَ عندما خاطبه ودعاه عَلَيْكُم قَدْمَ المسند - متعلّقه - (في حكمك) في الجملة الأولى، و(في نقمتك) في الثانية، وسلّط عليهم أداة النَّفْي (ليس، لا)، ووَكَّد نفي الظُّلم، والعجلة عنه، سبحانه، وجعله مختصاً بغير الكامل المطلق، وهو الإنسان أو الخلق عموماً من ذَلِكَ نعرف علة قصره في الجملة التالية للسياق الأوّل، وهو التَّنْزِيه لله سبحانه (إنَّما يعجل من يخاف الفوت، ويحتاج إلى الظُّلم الضعيف)، بل كذلك قصره بـ (إنَّما) من دون غيرها من الأدوات يدلُّ فيه أنَّ الجملة التي بعد هذه الأداة واضحة معروفة عند الخلق جميعاً ناهيك بالعليم الخبر - وهذا فحسب شهادة على ذَلِكَ النَّفْي والإثبات المفهوم من تقديم المسند إليه في سياقه.

## ٢. في سياق الإثبات:

أمّا تقديم المسند على المسند إليه في الصحيفة السجادية، فقد جاء في (٧٦)<sup>(١)</sup> ستة وسبعين موضعًا، وكان أغلبه للاختصاص والحصر، فضلاً عن

مراجعة الفاصلة والتناسب بين القرائين، كما في دُعَائِه عَلَيْكُم:

- (فَإِنِّي عَبْدُكَ... مَاضٍ فِي حُكْمِكَ. عَدْلٌ فِي قَضَاؤُكَ...).<sup>(٢)</sup>

- (أَكَ يَا إِلَهِي وَحْدَانِيَّ العَدْدِ وَمَلَكَةُ الْقُدْرَةِ الصَّمَدِ...).<sup>(٣)</sup>

- (فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا وَقَيْتَنَا مِنَ الْبَلَاءِ وَلَكَ الشُّكْرُ عَلَى مَا حَوْلَتْنَا مِنَ النَّعْمَاءِ...).<sup>(٤)</sup>

١- ينظر: الصفحة: (٥٠) هامش (٦) من الرسالة.

٢- المصدر نفسه: ٥٨.

٣- المصدر نفسه: ٧٨.

٤- المصدر نفسه: ٨٦.

- (اللَّهُمَّ فَلَكَ الْحَمْدُ إِقْرَارًا بِالإِسَاءَةِ وَاعْتِرَافًا بِالإِضَاعَةِ. وَلَكَ مِنْ قُلُوبِنَا عُقْدُ النَّدَمِ وَمِنْ السِّنَّتِنَا صُدُقُ الْأَعْتَدَارِ...)<sup>(١)</sup>.
- (وَإِلَيْكَ مَفَرُّ الْمُسِيءِ وَمَفْرَعُ الْمُضِيِّعِ لَحَظَ نَفْسِهِ. الْمُلْتَجَئُ...<sup>(٢)</sup>).
- (فَكُلَّمَا قُلْتُ لَكَ الْحَمْدُ وَجَبَ عَلَيَّ لِذَلِكَ أَنْ أَقُولَ لَكَ الْحَمْدُ...<sup>(٣)</sup>).
- (لَكَ لَا لِسُواكَ سَهْرِي وَسَهَادِي... وَإِلَيْكَ شَوْقِي وَفِي مَحْبَبِكَ وَلَهِي، وَإِلَى هَوَاكَ صَبَابَتِي...، وَفِي مُنَاجَاتِكَ رُوحِي وَرَاحَتِي، وَعِنْدَكَ دَوَاءُ عَلَيِّ وَشِفَاءُ غُلَّتِي، وَبَرْدُ لَوْعَتِي، وَكَشْفُ كُرْبَتِي...<sup>(٤)</sup>).
- (يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، لَكَ تَخَضُّعِي وَسُؤَالِي وَإِلَيْكَ تَضْرِيعِي وَابْتَهَالِي،...<sup>(٥)</sup>).
- (وَمَا عَسَى أَنْ يَبْلُغَ مَقْدَارِي، حَتَّى أَجْعَلَ مَحَلًا لِتَقْدِيسِكَ، وَمِنْ أَعْظَمِ النَّعَمِ عَلَيْنَا، جَرَيَانُ ذِكْرِكَ عَلَى أَسْنَتِنَا وَأَذْنُكَ لَنَا بِدُعَائِكَ، وَتَنْزِيهَكَ وَتَسْبِيحَكَ)<sup>(٦)</sup>.

ففي المثال الأول قدّم عَلَيْكَ المسند (ماضٍ في، عَدْلٌ في) في الجملتين على المسند إليه (حكمٌ وقضاءٌ)، لمراعاة الفاصلة، ولانسجام التوافق الصوتي بين الفقرتين، ولا يعني هذا أنه لم يكن هناك غرضٌ من ذلك العدول أو عدم وجود معنى من ذلك الانحراف، حسب، الانسجام الإيقاعي، والتناغم الموسيقي، فمن المعلوم أن لكل ترتيب معنى، وتركيب دلالة ومن ثم يكون التقديم هنا للاهتمام إذا لم يكن للاختصاص من دون التعرض للنفي الخارجي وهو أقرب للاهتمام.

وفي المثال الثالث نجد تقديم المسند - متعلقه - (لك) في الجملتين

- 
- ١- المصدر نفسه: ١٢٢.
  - ٢- المصدر نفسه: ١٥٢.
  - ٣- المصدر نفسه: ٢٤١: أ.
  - ٤- المصدر نفسه: ٢٤٥-٢٤٤: أ.
  - ٥- المصدر نفسه: ٢٥٠: أ.
  - ٦- المصدر نفسه: ٢٥٣: أ.

قد أفاد التّخصيص مع عدم ملاحظة العدم الخارجيّة المفهومة من الحصر، وسياق الدّعاء يُفصح عن ذلك، فالداعي يقبل بكل شعوره ووجدان نفسه على المدعو، فيخصّه بالحمد والشّكر، والمتأمل في متعلق المسند (لك) وما يؤدّيه حرف (اللام) من معنى الاستحقاق والاختصاص بل حتّى الملك<sup>(١)</sup>. لسكن نفسها، واطمأن قلباً للاختصاصه، سبحانه، بكل جزئيات ذلك، والسيّاق آية القصد.

وكذلك المثال الثّاني يمكن أن يقال فيه ما قيل في الثالث المتقدّم.

ثُمَّ إنَّ في المثال الثّالث على ما تقدم من دلالته فيه توافق نغميّ وروعه موسيقية جميلة في اتفاق كلمه واتساق وجداه الصوتية. ثُمَّ قل ذلك في نهاية الفاصلة المنتهية بالهمزة بعد ألف المد، ولو أخر المسند - متعلّقه - الجار والمجرور، لما أفاد تلك الدلالة وذلك الانسجام الموسيقي اللطيف الذي يؤنس النّفس ويُطرب القلب، ويمتلك الوجдан.

وكذلك الحال في المثال الرّابع فقد أفاد تقديم المسند (لك) الجار والمجرور على المسند إليه في الجملتين (عقد التّدم، وصدق الاعتذار) أفاد دلالة الاختصاص، فضلاً عن التّشويق النفسي والتّطلع لمعرفة المسند إليه لما في المسند من تطويل (لك من قلوبنا، ومن ألسنتنا...).

والحال كذلك في المثال الخامس، إذ إنَّ تقديم المسند (إليك) ببنيته (جار والمجرور) مع ذلك انحرافه إلى التقديم من دون التّأخير فيه من الاختصاص من دون مراعاة الأوجه والنّفي الخارجي في الحصر ما فيه، والشاهد على ذلك استعمال الحرف (إلى)، فهو إلى انتهاء الغاية الزمنية والمكانية<sup>(٢)</sup>، وهذا كله بيده جلت قدرته.

وكذلك الحال في المثال السادس بل إنَّ فيه أيضاً الدلالة على توكييد الاختصاص المتقدّم فضلاً عن مراعاة الفاصلة والانتهاء بذلك الصوت

- ١- ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي: ١٤٣ -

- ٢- ينظر: المصدر نفسه: ٣٧٣

الانفجاري (الدّال) الّذِي يوحى باستحقاق الأمر واحتصاص الحال في الله سبحانه (لَكَ الْحَمْدُ).

وفي المثال السّابع زاد الاعتراض في جملة (لا لسواك) من توکيد الإخلاص في الاختصاص في تقديم المسند (متعلّقه، الجارّ وال مجرور) (لك)، وكذلك في (إليك شوقي، وفي محبتك ولهي) بَلْ إِنَّ فِيهِمَا مِنَ التَّوَافُقِ الْمُوسِيقِيِّ ما لا يخفى على عاشق، فهو ﷺ، ونحن نقرأ ما يدعوه به (ولإليك شوقي، وفي محبتك ولهي، والى هواك صبابتى، وفي مناجاتك روحي وراحتي، وعندك دواء علتي وشفاء غلتى، وبرد لوعتي، وكشف كربتي...) نجده ﷺ كأنّ هنالك عاشقاً روحانياً ربانياً تكاد نفسه لا تستقرّ في جسده؛ شوقاً إلى لقاء المحبوب (الله) سبحانه، كأنّه يعزف على أوتار قلبه، أنغاماً من الحب والوله، وموسيقى من المشاعر والأحساس الروحانية؛ رغبةً ولهفة له سبحانه.

وكذا الأمر في المثال الثامن، ففيه من الإيقاع الدّاخليّ، و اختيار الحروف النّاسجة لكلماته ما يُعرب عن نفسه ﷺ، فهو ﷺ يقدم المسند (لك، عليك) على المسند إليه؛ زيادةً على الاختصاص المختص في الله ، سبحانه، في الجملتين ليشيع بذلك العدول جوّاً من النّعم العباديّ والإيقاع الوجданّي في توافق القراءن.

أمّا في المثال الأخير نجد التقديم فيه أفاد مع ذلك الاختصاص الملحوظ في جنس الدّعاء، أفاد التشويق في معرفة المسند إليه؛ لأنّ المسند فيه من الكلم ما طوله (ومن أعظم النّعم علينا).

## تقديم متعلقات الإسناد

### تقديم المفعول به على الإسناد (الفعل والفاعل):

قد يختص الإسناد - الجملة - ويقيد في جهة معينة - المفعولية مثلاً - تبعاً لأهمية دلالة الجملة؛ فكما أن الجملة لا تبني إلا على الإسناد؛ فإن بعض الجمل لا يكتمل معناها ولا تحدد دلالة حسن السّكوت عليها إلا بذلك التّخصيص أو ذكر المفعول به<sup>(١)</sup>، ومن هنا تتساوى مهمة مكونات الجملة، وتكون عناصرها الإسناديّة وغير الإسناديّة (المفاعيل)<sup>(٢)</sup> على خط دلالي واحد، فتكون أهميّة المفعول كأهمية الفاعل ما دام الغرض من الجملة التّعبير عن فكرة تامة قد تتجاوز الحد الأدنى لبنائها<sup>(٣)</sup>.

وقد أقرَّ النّظام اللّغوِيُّ أنَّ رتبة المفعول به في الجملة العربيّة هي التّأخّر عن الفعل والفاعل (الإسناد)، (فالأصل في الكلام أنْ يأتي العامل (الفعل)، ويليه المعمول (الفاعل) لأنَّه كالجزء من الفعل، ثُمَّ يأتي المفعول به لأنَّه أجنبٍ بالنّسبة لل فعل)<sup>(٤)</sup>، بيد أنَّ هذه الرّتبة غير محفوظة فقد يتقدم المفعول على الفعل أو الفاعل، وقد يتأخر عن الفعل، ويتقدم الفاعل، وقد يتأخر عنهما. وعلى هذا فإنَّ له مع الفعل ثلاث حالات كما ذكر النّحويون، وهي وجوب التّقديم، والامتناع، وجواز الأمرين<sup>(٥)</sup>. فيقدم وجوباً - مثلاً - إذا كان من الألفاظ التي لها صدر الكلام كأسماء الاستفهام والشرط<sup>(٦)</sup>; نحو قوله تعالى: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنكِرُون﴾<sup>(٧)</sup>، قوله سبحانه: ﴿أَيَّ مَا تَدْعُونَ فَلَهُ

١- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها؛ تمام حسان: ١٩٤، ونظام الجملة العربية، سناء البياتي: ٩٨.

٢- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٤٤.

٣- نظام الجملة: ٩٨ وما بعدها.

٤- لغة الإعراب، بدیر متولی حمید، ۲۲۷. وينظر: شرح ابن عقیل: ٢/٩٦.

٥- ينظر: الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل؛ البطليوسی: ٩٧، وشرح المفصل: ١/٧٦، وشرح ابن الناظم: ٢٢٧، وشرح التّصريح؛ الأزهري: ١/٢٨١ و ما بعدها.

٦- ينظر: شرح ابن عقیل: ٢/٩٧، والجملة الفعلية بسيطة موسعة: ٤١٩.

٧- غافر: ٨١٠.

الأسماء الحُسْنَى<sup>(١)</sup>، وكذا إنَّا وقع معمولاً لفعل وقع بعد فاءِ الجزاء؛ ليس معمولاً غيره<sup>(٢)</sup>، نحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَرَبُكَ فَكَبْرٌ وَثِيَابُكَ فَطَهْرٌ وَالرِّجَزٌ فَاهْجُرْ﴾<sup>(٣)</sup>، أو يكون (كم) الخبرية.

وبما أنَّ امتناع تقديمه لا يعني لفقرة البحث غير معرفة موجبه، فضلاً عن صياغتها في تركيب الجملة، لذا سأتركها إلى مواضع الفاعل الآتية، إن شاء الله تعالى.

أمّا حالته الأخيرة فهي جواز تقديمه، أو تأخيره، وذلك عند عدم الموجب<sup>(٤)</sup>، وهو إذ ذَلِك يتقدم على الفعل ويتأخر نحو قوله تعالى شأنه: ﴿فَفِرِيقًا كَذَّبُتُمْ وَفَرِيقًا قَتَّلُونَ﴾<sup>(٥)</sup>. والحالة هذه -الجواز- هي من باب التَّصرف في العبارة، من تقديم ما حقَّه التَّأخير.

لقد أدرك البلاغيون أنَّ التَّحرِّك الأفقي - أعني: التَّقديم بين المكوّنات - الذي يصيب متعلقات الإسناد - المفعول به - والعدول به عن موضعه يكسبه طابعاً مكانياً طارئاً يؤدّي إلى تغيير النَّاتج الدَّلائِليّ<sup>(٦)</sup>، والأصل في ذَلِك هو حركة الذهن في ترتيب المعاني والأفكار؛ إذ إنَّ التَّفكير في التَّخصيص وقرائنه - أعني: متعلقات الإسناد - غالباً ما يأتي بعد التَّفكير بالجملة (الإسناد وعنصريه): لأنَّه الأصل في بنائها، والتَّخصيص قيد لها ومتعلق بها وموضح لجهتها<sup>(٧)</sup>، فإذا ما قُدِّمَ على الإسناد تسلّط الفاعلية الإدراكيَّة عليه بوصفه نقطة الارتكاز الدَّلائِليّ التي يتفجر منها المعنى<sup>(٨)</sup>، ويقوم عليها.

١- الإسراء: ١١٠.

٢- ينظر : لغة الإعراب: ٢٣٣.

٣- المدثر: ٥-٣.

٤- ينظر: المقرب؛ ابن عصفور: ١/٥٧، وجامع الدروس العربية: ٣/١٠.

٥- ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٢٧.

٦- ينظر: البلاغة العربيَّة قراءة أخرى: ٢٤٤ وما بعدها.

٧- ينظر: العربية معناها ومبناها: ١٩٤، ونظام الجملة، سناء البياتي: ٩٨.

٨- ينظر: البلاغة العربيَّة قراءة أخرى: ٢٤٥ وما بعدها.

وقد ذكر علماء العربية - مفسّرون، ونحويون، وبلاغيون - أن تقديم المفعول به على الفعل يفيد الاختصاص والحصر، وهو أهم<sup>(١)</sup> أغراضه، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينَ﴾<sup>(٢)</sup>. وجعل ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) سياق ذلك التقديم (من أجل المشاكلة لرؤوس الآي ومراعاة حسن الانتظام واتفاق أعيجاز الكلم السجعية)<sup>(٣)</sup>، وذهب العلوي (ت ٧٤٩هـ) إلى الأخذ بالدلائلتين قال: (عندنا إنّه لا منافاة بين الأمرين فيجوز أن يكون التقديم من أجل الاختصاص والتّشاكّل، فيكون في التقديم مراعاة لجانب اللّفظ والمعنى جميـعاً<sup>(٤)</sup>). ومنها العناية والاهتمام، كقولك: وجه الحبيب أتمنى، ومنها رد الخطأ إلى التّعيين نحو: علياً أكرم محمدًـ. من أعتقد خلاف ذلك. ومنها المدح والثناء<sup>(٥)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلَّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلِ﴾<sup>(٦)</sup>، ومنها التّعجب كقولك: ديناراً أعطى خالداً، إذا استغرب الأمر فكان مثـاراً للتعجب وغيرها من الأغراض كالتعظيم والتوجيه والإرشاد والتبرك والتلذذ والتحذير<sup>(٧)</sup>... التي تأتي لاستجابة الدافع النفسي، أو لظرف القول والـسـيـاقـ. الذي ترد فيه الجملة.

والـذـيـ يعنيـناـ منـ ذـلـكـ تقديمـ المـفعـولـ بـهـ عـلـىـ الجـمـلـةـ - الإـسـنـادـ فيـ الصـحـيـفـةـ السـجـادـيـةـ،ـ وماـ يـؤـديـهـ ذـلـكـ العـدـولـ مـنـ نـتـائـجـ دـلـالـيـةـ وـفـوـائـدـ

١- ينظر: دلائل الإعجاز: ٩٨، والجامع الكبير: ابن الأثير: ١٠٩، ومفتاح العلوم: ١١٣، وشرح الكافية في التـحوـ: الرـضـيـ: ٢/١٩٣، والإيضاح في عـلـومـ الـبـلـاغـةـ: ١١١/١، ومعانـيـ التـحوـ: ٢/٥٠٩ـ وـمـاـ بـعـدـهـ.

٢- الفاتحة: ٥.

٣- الطراز؛ العلوي: ٢/٦٧.

٤- المصدر نفسه: ٢/٦٧.

٥- ينظر: مفتاح العلوم: ١١٣، والإيضاح في عـلـومـ الـبـلـاغـةـ: ١/١١١-١١٠، وعلم المعاني؛ (عتيق): ١٣٧ـ،ـ ومعـانـيـ التـحوـ: ٢/٥٠٩ـ وـمـاـ بـعـدـهـ.

٦- الأنعام: ٨٤.

٧- ينظر: الإيضاح في عـلـومـ الـبـلـاغـةـ: ١/١١٠ـ وـمـاـ بـعـدـهـ،ـ وـشـرـوحـ التـلـخـيـصـ: ٢/١٢٠ـ،ـ ومعـانـيـ التـحوـ: ٢/٥١٢ـ.

معنوية. فعند استقراء النصوص السجادية نجد أن المتعلق (المفعول به) قد قدم على الفعل في (١٦)<sup>(١)</sup> ستة عشر موضعًا. وقد كان وجوب التقديم في خمسة مواضع، ثلاثة منها؛ لأن المفعول به جاء اسم شرط، كما في دعائهما عليهما السلام:

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ مَنْ وَالَّيْتَ لَمْ يُضْرِبْهُ خِذْلَانُ الْخَادِلِينَ، وَمَنْ أَعْطَيْتَ لَمْ يَنْقُصْهُ مَنْعُ الْمَانِعِينَ، وَمَنْ هَدَيْتَ لَمْ يُغُوهِ إِضْلَالُ الْمُضَلِّينَ...).<sup>(٢)</sup>

وقدم المفعول به؛ لأنّه (كم الخبرية) في الصحيفة السجادية في مواضعين،

كما في دعائهما عليهما السلام:

- (فَكَمْ قَدْ رَأَيْتُ يَا إِلَهِي مِنْ أَنَّاسٍ طَلَبُوا الْعِزَّةَ بِغَيْرِكَ فَذَلَّوا...).<sup>(٣)</sup>

- (إِلَهِي فَكِمْ مِنْ بَلَاءٍ جَاهَدَ قَدْ صَرَفْتَ عَنِّي...).<sup>(٤)</sup>

ومن المعلوم أن سياق هذا التقديم في هاتيك الجمل لم يتأت عن حرية في النظم أو تصرف في التركيب، وإنما هو التعبير الطبيعي لأسلوب الشرط و(كم) الخبرية، وعلى هذا لا يمثل التعامل بتلك الصياغة اللغوية المقررة من النظام اللغوي بعداً - اللَّهُمَّ إِلَّا في صياغته التعبيرية - دلاليًا يضاف إلى بنائه الاعتيادي في طبيعة الجملة؛ لذلك سأتركه إلى ما كان العدول أو الانزياح فيه متأتياً من قدر في الحرية والتصرف لأسلوب تركيب الجملة؛ لاكتناه ما يحتويه من دلالات أو أغراض معنوية.

قدم المفعول به في الصحيفة السجادية جوازاً في (٩)<sup>(٥)</sup> تسعة مواضع؛ لغرض أساس في الدعاء، وهو التخصيص والحصر، وأيضاً، للاهتمام والعنابة به، وكذلك لرعاية الفاصلة.

١- الصحيفة السجادية: ٢٣، ٧٧، ١٥٧، ١٦٢، ١٧٤، أ: ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٥١.

٢- المصدر نفسه: ٢٣.

٣- المصدر نفسه: ٧٧.

٤- المصدر نفسه: ١٥٧.

٥- ينظر: المصدر نفسه: ١٦٢، ١٧٤، أ: ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٥١.

### - الدلالة على التخصيص:

من ذلك دعاؤه عليهما السلام:

- (إِيَّاكَ أَرْجُو... وَإِيَّاكَ أَسْتَعِينُ...).<sup>(١)</sup>

- (إِيَّاكَ أَسْتَرْشُدُ لِمَا فِيهِ الصَّلَاحُ وَالإِصْلَاحُ. وَإِيَّاكَ أَرْغَبُ فِي لِبَاسِ الْعَافِيَةِ وَتَمَامِهَا وَشُمُولِ السَّلَامَةِ وَدَوَامِهَا...).<sup>(٢)</sup>

ففي هذين المثالين قدّم عليهما المفعول به (إِيَّاك) في الجمل الأربع للتخصيص، من دون الحصر في النفي والإثبات؛ لأنّه عليهما السلام، وهو يدعوه ويقبل على الله، سبحانه، بقلبه ونفسه لا يفكّر سوى بالمدعوه، جل شأنه، ولا يعرض على صفة ذهنه أحد غيره، عزّ وجلّ، في تجلياته الرّبانية؛ لذلك قدّمه في لفظه ولسانه كما هو في فكره وذهنه، فتوافق اللّفظ اللّساني مع الوجودان القلبي والانفعال النفسيّ وهو في حضرة قدسه، جلّ قدرته وتعالى شأنه، لتخصيصه من جهة خصوص الإسناد في الرجاء والاستعانت... ثم إن التقديم في الجملة الرابعة، في المثال الثاني، قد أسهم في توافق سجعها وتناغم فاصلتها.

### - الاختصاص مع مراعاة التناسب السجعي:

وهذه تتجلّي في دعائيه عليهما السلام:

- (يَا مَنْ كُلُّ هَارِبٍ إِلَيْهِ يَلْتَجُءُ، وَكُلُّ طَالِبٍ إِيَّاهُ يَرْتَجِي...).<sup>(٣)</sup>

- (وَالْحَقْنَا بِعِبَادِكَ الَّذِينَ هُمْ بِالْبَدَارِ إِلَيْكَ يُسَارِعُونَ، وَبِبَابِكَ عَلَى الدَّوَامِ يَطْرُقُونَ، وَإِيَّاكَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ يَعْبُدُونَ...).<sup>(٤)</sup>

ففي المثال الأول أفاد تقديم المفعول به الضمير المنفصل (إِيَّاك) كما تقدم، أفاد تخصيص الله سبحانه، برجائه وتقديم لفظ العموم (كُلّ) يدلّ

١- المصدر نفسه: ١٦٢.

٢- المصدر نفسه: ١٧٤.

٣- المصدر نفسه: أ: ٢٣٧.

٤- المصدر نفسه: أ: ٢٤٤.

على تخصيص الاستغراب واستيعابه، زيادةً في التّضرع والابتهاج في النداء. وثمة ملاحظة تركيبية، وهي أنَّ الضمير المنفصل في هذا المثال وغيره من الأمثلة المتقدمة، كانت الصياغة اللغوية لتركيب الجملة التي تقوم على فكرة التّخصيص - هي الدافع إلى فصل الضمير عن اتصاله بالفعل فلو أخر، هنا، المفعول به لكان القول في الافتراض (يرتخيك)، ولتقدِّم الإسناد - الجملة، ( فعلها وفاعلها) - عليه على السواء، لما أمكن أن يتوسط كذلك بين المسند والمسند إليه؛ لأنَّ الأخير ضمير مستتر.

وقد ساعد ذلك في تكوين إيقاع صوتيٍّ ونغميٍّ موسيقيٍّ جميل في التّوافق الصّوتيٍّ في وزن الفاصلة؛ إنَّها على نسق وزن صوتيٍّ واحد (يُفتعل)، فضلاً عن صوت الياء المدية الفاصلة.

وفي المثال الثاني يتضح الانسجام الصّوتيٍّ والتناغم الموسيقيٍّ الجميل الذي يُفصح عن بعد شعوريٍّ عميق في تقديم المفعول به (بابك، إياك) في الجملتين (يطرقون، يعبدون) أكثر من ذي قبل في الأمثلة المتقدمة، ولو آخر عُيُسِّلِ المفعول به هنا، لفقد ذلك التّناسب ولضاعت تلك الفاصلة في نهاية الجملة التي كانَّها نسق صوتيٌّ قرآنِيٌّ. وقد يقول القائل: إنَّ تقديم المفعول، هنا، (بابك) ليس للاختصاص وإنما للاهتمام. فالقول بالجواب: إنَّ تقديم الجار والمجرور (على الدّوام) ما فيه كفاية على تلك الدلالة.

أما ما صدق في الدلالة على العناية والاهتمام وقد يكون للتخصيص أيضاً، ففي دعائِه عُيُسِّلِه:

- (فَهُمْ إِلَى أَوْكَارِ الأَفْكَارِ يَأْوِونَ وَفِي رِيَاضِ الْقُرْبِ وَالْمُكَاشَفَةِ يَرْتَعُونَ، وَمِنْ حِيَاضِ الْمَحَبَّةِ بِكَأسِ الْمُلَاطَفَةِ يَكْرَعُونَ، وَشَرَاعِيْمُ الصَّافَاتِ يَرْدُونَ...)(١). ففي الجملة الأخيرة (شارع المصافات يردون) قدم المفعول به (شارع

المصافات) على الإسناد (يردون) الجملة للاهتمام به والعناية بشأنه، وقد يكون للّتّخصيص على أنَّ سياق الدّعاء وعنوانه (مناجاة العارفين)، ثُمَّ إنَّ فيه من التَّوافق الصَّوتِيِّ ورعاية الفاصلة ما يغنى القراءة والإشعار التَّأملي عن الحديث عنه.

### تقديم المفعول به على المسند إليه (الفاعل):

تقديم أنَّ رتبة المفعول به غير محفوظة، إنَّه يتقدم على الفعل، يتأخر وجوباً وجوازاً. وقد مضى ذكر ذلك. فقد يتقدم المفعول به على الفاعل فيتوسط الإسناد (الفعل والفاعل)، وقد يتَّأخر عنه، وهذا ما نحن بصدّ الحديث عنه، والكشف عن دلالته.

وقد ذكر النَّحويون أنَّ لرتبته مع الفاعل ثلات أحوال هي:

الأولى: وجوب تأخيره والبقاء في مرتبته الأصلية، وذلك إذا خيف الْبس بعدم ظهور الإعراب مع فقدان القرينة اللفظية أو المعنوية، نحو: ضرب موسى عيسى. فإن وُجدت تلك القرينة جاز التقديم. أو أن يُحصر المفعول بـ (إنما)<sup>(١)</sup>، نحو: إنما أكرم محمدٌ علياً. أو أن يُحصر المفعول بـ (إلا)، ومنهم من أجاز تقديم كالكسائي (ت ١٨٩هـ) بشرط أن يتقدَّم مع الفاعل (إلا)<sup>(٢)</sup>. نحو قول الشاعر<sup>(٣)</sup>.

ولم يَسْلُ عَنْ لِيَ بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ  
وَلَّا أَبَى إِلَّا جُمَاحًا فُؤَادُهُ  
أو إِذَا كَانَ الْفَاعلُ خَمِيرًا مَتَّصِلًا وَالْمَفْعُولُ كَذَلِكَ أَو اسْمًا ظَاهِرًا<sup>(٤)</sup> نحو  
كتبتُها، كتبتُ الرسالة.

١- ينظر: علل النحو، ابن الوراق: ٢١٢، وشرح ابن الناظم: ٢٢٧ وما بعدها، وأوضح المسالك: ٣٦١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ٩٩/٢ وما بعدها، وشرح التصريح: الأزهرى: ٢٨١/١، وما بعدها، وهمع الهوامع: ١٦١/١.

٢- شرح ابن الناظم: ٢٢٨، وأوضح المسالك: ٣٦٢/١.

٣- البيت في الأمالي لأبي علي القالي: ٢١٣/١.

٤- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ١/٧٣، والنحو الوافي: ٢/٨٧.

**الحالة الثانية:** وجوب تقديمه على الفاعل. وذلك إذا كان الفاعل محصوراً بـ (إنما)<sup>(١)</sup> كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾<sup>(٢)</sup>، أو محصوراً بـ (إلا) على الأرجح<sup>(٣)</sup>، نحو: ما كافأ زين العابدين إلا محمد. أو إذا كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول به فيلزم تقديم المفعول لئلا يعود الضمير على متاخر لفظاً<sup>(٤)</sup> ورتبة كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ابْتَلَ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾<sup>(٥)</sup>، بيد أن الأخفش (ت ٢١٣هـ)، وابن جني (ت ٢٩٣هـ)، وابن الطوال، وابن مالك (ت ٦٧٩هـ) أجازوا ذلك بما ورد عن العرب شرعاً<sup>(٦)</sup>. أو إذا كان المفعول به ضميراً غير محصور، وقد اتصل بالفعل والفاعل اسمياً ظاهراً، نحو: كافأني زين العابدين، فلا يتقدم الفاعل؛ لئلا يلزم عليه فصل الضمير - المفعول به - مع إمكان اتصاله<sup>(٧)</sup>.

**أمّا الحالة الثالثة:** فهي جواز التقديم والتأخير<sup>(٨)</sup> على الفاعل، وهذه الحالة من ضروب الحرية الوافرة في نظم الجملة وتركيبها الذي يستلزم تباعيناً في الأهداف الدلالية، وهي الأجرد بالعنابة والنظر، وقد ذكر البلاغيونفائدة هذا التقديم وفسروه بالعنابة والاهتمام: (كما إذا خرج رجل على السلطان، وعاش في البلاد، وكثُر منه الأذى، فُقْتِلَ، وأردت أن تُخبر بقتله فتقول: (قتلُ الْخَارِجيُّ فَلَانُ ) بتقديم (الخارجي); إذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله وإنما الذي يريدون علمه؛ هو وقوع القتل به، ليخلصوا من

١- ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٢٨، وأوضح المسالك: ٣٦٧ / ١.

٢- فاطر: ٢٨.

٣- ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٢٨.

٤- ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ١ / ٣٦٦، وشرح قطر الندى: ١٨٥.

٥- البقرة: ١٣٢.

٦- ينظر: شرح المفصل: ١ / ٧٦، وأوضح المسالك: ١ / ٣٦٦، وشرح ابن عقيل: ٢ / ١٠٤.

٧- ينظر: شرح الكافية في النحو: ١ / ٧٣، وجامع الدروس العربية: ٣ / ٨.

٨- ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٢٧، وشرح قطر الندى: ١٨٥، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٩٨، وشرح التصريح: ١ / ٢٨١.

شرّه<sup>(١)</sup>). قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ): (واعلم إنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: لأنّهم يقدمون الذّي بيّانه أهّم لهم وهم بشأنه أعنى وإن كان جميّعاً يهمانهم ويعنيانهم<sup>(٢)</sup>).

وفي الصحيفة السجادية نجد أن المفعول به قدم على الفاعل في  
 (٢١٢) مائتين واثنتي عشر موضعاً، وقد كان وجوب التقديم فيها في  
 (٢٠٠) مائتي موضع وكان أغلبه لكون المفعول به ضميراً متصلةً والفاعل  
 اسماً ظاهراً، كما في دعائه عَسَّالاً:

- (اللَّهُمَّ هَذِهِ رَقْبَتِي قَدْ أَرَقْتَهَا الذُّنُوبُ، وَهَذَا ظَهْرِي قَدْ أَثْلَقَتُهُ  
الخَطَايَا...). (٤).

- (فَهَلْ يَنْفَعُنِي يَا إِلَهِي إِقْرَارِي عِنْدَكَ بِسْوَءِ مَا اكْتَسَبْتُ وَهَلْ يُنْجِنِي  
مِنْكَ اعْتَرَافِي بِقَبِيحِ مَا ارْتَكَبْتُ...).<sup>(٥)</sup>

- وقد جاءتني الذنوب إلى التثبت بأذىال عفوك، وأحوجتني الخطايا إلى استفتاح أبواب صفحك، ودعنتني الإساءة إلى الإنارة بفناء عزك، وحملتني المخافة من نقمتك على التمسك بعروة عطفك،...).<sup>(٦)</sup>

وَقَدْمُ المَفْعُولِ بِهِ عَلَى الْفَاعِلِ وَجُوبًا أَيْضًا لِكَوْنِ الْفَاعِلِ مُحَسُورًا  
بِ(إِلَّا)، وَذَلِكَ فِي (٣٢) اثْنَيْنِ وَثَلَاثَتِينِ مَوْضِعًا مِنْهَا دُعَاؤُهُ عَلَيْكُمْ

## ١- الإيضاح في علوم البلاغة: ١١٣/١

٢ - لائل الاعجاز: ٨٤

٤- المصد، نفسه: ٤

٥ - المصادر نفسية:

٦- المصدر نفسه: أ: ٢٥٥-٢٥٦

- (اللَّهُمَّ لَيْسَ يَرُدُّ غَضَبَكَ إِلَّا حَلْمُكَ وَلَا يَرُدُّ سَخْطَكَ إِلَّا عَفْوُكَ...)<sup>(١)</sup>.
- (وَهَلْ يَرِحُّمُ الْعَبْدَ إِلَّا الْمَوْلَى... وَهَلْ يَرِحُّمُ الدَّلِيلَ إِلَّا الْعَزِيزُ... وَهَلْ يَرِحُّ الْمَخْلُوقَ إِلَّا الْخَالِقُ...)<sup>(٢)</sup>.

إن التَّقْدِيم في هذه الجمل واجب في تركيبها وانعدامه يحدث خللاً في صياغة الجملة. فليس ثمة عدولٌ أو انحراف يضفي دلالة أخرى على دلالة البنية الأصل، لذلك سنتقتصر على الموضع التي قُدِّم فيها المفعول به على الفاعل جوازاً. قُدِّم المفعول به على الفاعل جوازاً في الصحيفة السَّجَادِيَّة في (١٢)<sup>(٣)</sup> اثني عشر موضعاً. وكان أغلب هذا التَّقْدِيم للعنایة والاهتمام، فضلاً عن ملحوظ الاختصاص في سياق النَّفَيِّ، ومراعاة التَّنَاسُب بين القراءن.

### - التَّقْدِيم للاهتمام والاعتناء بشأنه:

- وهو الأكثر في تضاعيف الصَّحِيفَة السَّجَادِيَّة كما في دُعائِه عَلَيْهِ السَّلَام:
- (لَا يَزِيدَ مَنْ نَقَصَ مِنْهُمْ زَايدٌ وَلَا يَنْقُصَ مَنْ زَادَهُ نَاقصٌ...)<sup>(٤)</sup>.
- (يَا مَنْ لَا تَفْنِي خَرَائِنَهُ الْمَسَائِلُ، وَيَا مَنْ لَا تُبْدِلُ حِكْمَتَهُ الْوَسَائِلُ...)<sup>(٥)</sup>.
- (حَمْدًا يَكْمُلُ لَدِيكَ ثَوَابُهُ وَيَسْتَغْرِقُ كُلَّ جَزَاءٍ جَزَاؤُهُ...)<sup>(٦)</sup>.
- (وَجَلَّنِي التَّبَاعُدُ مِنْكَ لِبَاسَ مَسْكَنَتِي، وَأَمَاتَ قَلْبِي عَظِيمُ جِنَائِي، فَأَحْيِه بِتَوْبَةٍ مِنْكَ يَا أَمَلي وَبُغْيَتِي...)<sup>(٧)</sup>.
- (وَإِنْ أَوْحَشَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ فَرْطُ الْعِصَيَانِ وَالْطُّغْيَانِ، فَقَدْ آنَسَنِي بُشْرَى الْغُفْرَانِ وَالرَّضْوانِ,...)<sup>(٨)</sup>.

١- المصدر نفسه: ١٤٩.

٢- المصدر نفسه: ١٦٨.

٣- ينظر: المصدر نفسه: ١٢،٣٦، ١٤٧، ١٣٢، ٩١، ١٧٦، ١٦٠، أ: ٢٣٩، ٢٢٨، ٢٣١.

٤- المصدر نفسه: ١٢.

٥- المصدر نفسه: ٣٦.

٦- المصدر نفسه: ١٣٢.

٧- المصدر نفسه: أ: ٢٣١.

٨- المصدر نفسه: أ: ٢٣٩-٢٢٨.

ففي المثال الأول قُدِّم المفعول به الاسم الموصول (منْ) مع صلته في الجملتين على الفاعل (زيَّدُ) في الأولى، و(ناقص) في الثانية؛ للدلالة على العناية والاهتمام إذ إنَّ هاتين الجملتين جاءت في سياق تفصيل وبيان شؤون الخلق في دُعائِه عَسَلَةً لحمده والثناء عليه سبحانه. ولما كان الأمر هو بيان قدرة الخالق وبيان حكمته وتدبره سبحانه، قدّم المفعول: الاسم الموصول مع صلته. الدَّال على الجنس، قدّمه على الفاعل؛ للدلالة على الاهتمام بأمره والعناية بشأنه، ولراغبة الموازنة في نهاية الجملتين، إذ إنَّهما على وزان واحد، وهو اسم الفاعل (زيَّد، ناقص)، على (فاعل).

وفي المثال الثاني عَدَلَ عَسَلَةً عن بناء الجملة الأصلية بتقديم ما حقَّه التأخير فقدم المفعول به (خزائنه) في الجملة الأولى على الفاعل (المسائل)، وفي الثانية (حكمته) على الفاعل (الوسائل)؛ ليدلَّ بذلك العدول -التَّقديم- على العناية والاهتمام، والسَّياق برهان القصد، فلما كان عنوان الدُّعاء هو طلب الحاجات، كانت منه الأولوية في تقديم (خزائنه، حكمته) المفعول به على (المسائل والوسائل) الفاعل؛ للدلالة على الاهتمام والعناية.

وتصدير الجملة بالنداء وكذا الثانية مع إمكان الاستغناء عنه بقريئة الأولى، يفصح عن نفسه وتضرعه عَسَلَةً، وهو في مقامه العباديّ، بترتيب وجوده الذهنيّ وتنسيق أفكاره، فيقدم في ذهنه ويشعر في بنفسه ما يلفظه بلسانه فتأتي جملته، وهو في مخاطبة المعبود القادر على كلِّ شيءٍ صورة صادقة، لما في خلجلاته ووجدانه عَسَلَةً، في تقديم ما يراه واجباً في سياقه من تقديم، ويؤخِّر ما هو كذلك، مفيداً من القرائن اللغوية ونظام الإعراب. هذا ما يوحى سياق الجملة به، ويدلُّ مستواها السطحيًّا عليه. بيد أنَّ نظرة في المستوى الدلالي العميق للجملة، وتأملًا في سياقها الداخليّ، يُظهر على ما تقدِّم دلالة أخرى، فصلة الجمل النَّدائية جاءت في سياق نفي، وتقديم المفعول به

على الفاعل في الجملة المنفيّة يقود إلى نفي وقوع الفعل على المفعول به، من دون الفاعل، فيكون المفعول مختصاً بذلك النفي الحدثيّ.

فهو ﷺ لم يقل - افتراضًا - لا تُفني المسائل خزائنه،... ولا تبدل الوسائل حكمته؛ لئلا يكون النفي مختصاً بالفاعل من دون المفعول به فيكون المعنى: أنَّ خزائنه وحكمته، قد تُفني وتُبدل من قبل غير المسائل والوسائل، ولكنَّه ﷺ في طلب الحاجات قدّم المفعول على الفاعل وسلط نفي الحدث عليه، فكان ذلك النفي الحدثيّ مختصاً بالمفعول به، أمّا غيره، أي: غير خزائن الله سبحانه، وحكمته، فإنَّها بالمسائل والوسائل تُفني وتُبدل. وعلى ما تقدّم نستطيع القول: إنَّ تقديم المفعول به قد أفاد، على دلالة العناية والاهتمام، الدلالة على تخصيص نفي الحدث الفعليّ عنه وإثباته لغيره. ثمَّ إنَّ تقديم المفعول به هنا أفاد دلالة أخرى وهي مراعاة التَّناسب بين القرائن والتَّوافق الصَّوتيّ بين وحدات الجملة، ولو أُخر لانتفى ذلك الانسجام الصَّوتيّ والتَّوافق الإيقاعيّ بين نهاية الجملتين ولأنعدمت الفاصلة، فلما قدّم المفعول في الجملتين كان ذلك التَّناغم النفسيّ الموسيقيّ الذي يدخل الآذان فيُطربها، ويستقر في القلب فيؤنسه ويطمئن إلى دلالته.

وكذلك الحال في المثال الثالث، إذ أفاد تقديم المفعول به (كُلُّ جزاء) على الفاعل (جزاؤه) للعناية والاهتمام في استيعاب الاستغراف فضلاً عن تصحيح الفاصلة السَّجعية في نهاية الجملة الموافقة للجملة الأولى.

ويمكن أن يقال ذلك أيضًا في المثال الرابع، فهو ﷺ يركز على نقطة الإيمان ومرتكز قيمة الإنسان، وهو (قلبه)، فيقدمه للعناية به وللاهتمام بشأنه على الفاعل (عظيم جنائي): لأنَّه محظوظ نظر المحبوب ومكانه المجازي. ثمَّ لا يخفى لما ذلك التقديم أيضًا من فائدة صوتية في التَّوافق مع الجمل التي قبلها والتي بعدها.

وفي المثال الخامس تتجلّى تلك الفائدة أكثر فيقدم المفعول به الاسم الموصول (ما بيني وبينك) على الفاعل (فرط العصيان والطغيان) للعنابة والاهتمام، فهو عندما يدعو عليه السلام الله سبحانه لا يعني بشيء إلا بذلك الدّعاء وهو ما بينه وبين الله سبحانه؛ من ذلك قدّم المفعول به للاهتمام به، ثم إنّ ذلك التّقديم قد أفاد دلالة لفظيّة أخرى وهي مراعاة المناسبة بين القرائن والتوافق الصوتي الإيقاعي بين (الألف والنون) في المضاف إليه ومعطوفه، فلتتأمل إيقاع: (فرط العصيان والطغيان، بشرى الغفران والرضوان)، فإنّها على إيقاع واحد (فعلان)، (فعلان)، ولو آخر ذلك المفعول وجيء به في موضعه الأصلي وهو هنا جائز لضاعت تلك النّغمة الموسيقية والتّوافق السّمعي الأخاذ والانسجام الإيقاعي الجميل.

#### - تقديمـه لكثرة الألفاظ المتعلقة بالفاعل:

وي يمكن أن نفيدها من دعائـه عليه السلام:

- (سبـحانـك لا ينـقصـ سـلطـانـك مـنـ أـشـركـ بـكـ وـكـذـبـ رـسـلـكـ ...)<sup>(١)</sup>.

تقديم المفعول به، هنا، (سلطانك) على الفاعل (الاسم الموصول وصلته الطويلة)، قد أفاد -فضلاً عن دلالته المعنوـية في العنابة والاهتمام، والدّعاء شاهد على ذلك ثـمـ أيضـاً- تخصيص نفي الحـدـثـ الفـعـلـيـ عليهـ، فـضـلاـ عن ذلك كلـهـ أـفـادـ تقديمـهـ تركـيزـ الدـلـالـةـ عـلـيـهـ وـتـمـيـزـهـ أـكـمـلـ تمـيـزـ؛ـ لكـثـرـةـ الأـلـفـاظـ المـتـعـلـقـةـ بـالـفـاعـلـ (المـوـصـولـ وـصـلـتـهـ الطـوـيلـةـ).

ولولا ذلك العدول في تركيب الجملة وتقديم قرينه المفعول به على الفاعلية لما كانت الصياغة جميلة ولكن هناك مشقة في تعين المفعول به في الأداء التعبيري للجملة.

## تقديم الظرف والجار والجرور:

إنّ الأصل الدّاعي لاستعمال الظرف أو الجار والجرور أمران؛ الأول: إفاده الجملة معنى فرعياً جديداً لا يكون بانعدامه، نحو: حَضَرَ عَلَيْهِ. وهذه جملة حكمها الإسنادي مطلق، وفيها نوع من النّقص المعنوي، لعمومية إسنادها، فإذا قلت: من المسجد أو من المكتبة... أي حضر على من المسجد فقد قيدت إسناد، ونسبته إلى معنى فرعياً جديداً سبب وجوده (من) الحرف الجار؛ لأنّها بينت أنّ ابتداء الحضور هو المسجد. ولم يوجد هذا المعنى إلا بوجود الجار (من)، فهي تفيد دلالة (الابتداء)، وقد ظهر هذا المعنى الفرعياً على الجرور بها<sup>(١)</sup>.

والثّاني، تعليق هذا المعنى الفرعياً الجديد المؤدّى من معنى الحرف في الاسم الجرور بالإسناد، ونسبته إليه، وإلحاقه به<sup>(٢)</sup>، بما يؤدّي في الجملة من دلالة؛ ذلك أنّ المعنى الدّلالي الجديد ليس مستقلّاً بنفسه، وإنّما هو تكملة فرعية لمعنى الفعل أو شبهه في تلك الجملة. وعلى ذلك، فالتعليق بوساطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في جوهره إيجاد علاقة نسبية مستمدّة من معاني الحروف بين الجرور ومعنى الحدث الذي في علاقة الإسناد<sup>(٣)</sup>. وعلى هذا فهم قول النّحويين إنّ حروف الجر: (تضييف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها)<sup>(٤)</sup>.

ولما كان الظرف والجار والجرور من متعلقات الإسناد كانت مرتبتها عند النّحويين والبلغيين هي التّأخر عن الإسناد ومكونيه: المسند

١- ينظر: النّحو الوافي: ٢/٤٣٤ وما بعدها.

٢- ينظر: نفسه: ٢/٤٣٤ وما بعدها.

٣- ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها: ٢١ وما بعدها، ومعاني النّحو: ٣/٨٠ و ٣/١٠٨ وما بعدها، في الفكر اللّغوّي؛ د. محمد فتحي: ١٩١، وما بعدها؛ والجار والجرور في اللّغة العربيّة؛ مجید الماشطة: ١١٤.

٤- شرح المفصل ابن يعيش: ٨/٧ وما بعدها. وينظر: سرّ صناعة الإعراب، ابن جني: ١/١٥.

والمُسند إليه<sup>(١)</sup>، ولكن في بعض الأحيان قد يعرض ما يجعل بنية الجار والجرور واجبة التقديم كما إذا اتصل الجار والجرور والظرف باسم استفهام وعلى الرَّغم من ذلك فإن رتبة الجار والجرور رتبة غير محفوظة في النَّظام اللُّغوي، ولها من التَّحرُك الأفقي ما تكون متقدمة على الجملة - الفعل والفاعل أو نائبه - وكذا المفعول به، والمفعول الثاني، أو الخبر في الجملة الاسميَّة أو متاخرة عن ذلك كله.

ولا ريب في أنَّ ذلك العدول - التَّقديم - الذي يأتي على الظرف أو الجار والجرور له دلالات مختلفة تبعاً لسياق القول، وهي في حقيقتها لا تخرج عن دلالات تقديم المفعول به كما يُفهم من أقوال البلاغيين وتمثيلهم<sup>(٢)</sup>. لقد اقتصرت سياقات تقديم الجار والجرور وفوائدها الدلاليَّة في التَّقديم والتَّأخير عند البلاغيين على الجانب الحركي لتلك البنية (الجار والجرور)، وأهملت الدلالة المعنويَّة التي تحملها حروف المعاني أو الإضافة كما يسميها الكوفيون<sup>(٣)</sup>، فمن المعلوم أنَّ لكل حرف في سياقه دلالة<sup>(٤)</sup>. وأنَّ أدراك التَّفاعل الوظيفي بين دلالة حروف الجر أو الإضافة وحركتها مع الاسم المجرور في التَّقديم أو التَّأخير في تركيب الجملة يثمر ناتجاً معنويًّا متميِّزاً.

ولذلك سأذكر - معتمداً على فكرة تلك المفاعلة - ما وجدته من تقديم الظرف أو الجار والجرور في الصحيفة السجادية.

١- ينظر: المقتضب: ٤ / ١٠٢، والمثل السائر: ٢ / ٢٤٦.

٢- ينظر: دلائل الإعجاز: ٨٤ وما بعدها، ومفتاح العلوم: ١١٢ و: الإيضاح في علوم البلاغة: ١١٢ / ١ وشرح التلخيص: ١٤٥ / ٢.

٣- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٨ / ٧ وما بعدها، وحروف الإضافة في الأساليب العربية، يوسف نمر ذياب: ١١، ونشأة دراسة حروف المعاني: هادي عطية مطر: ٤٣، ومعاني النحو: ٣ / ٥ وما بعدها.

٤- ينظر: مثلاً: حروف المعاني؛ الزجاج، ومعاني الحروف؛ الرماني، ورصف المبني في شرح حروف المعاني؛ المالقي، والجني الداني في حروف المعاني؛ المرادي، ومغني الليبي؛ ابن هشام الأنصارى.

### التَّقْدِيمُ عَلَى الإِسْنَادِ (الجملة):

وذلك التَّقدِيمُ يَكُونُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ وَالاسْتِفْهَامِ وَالإِثْبَاتِ.

فِي سِيَاقِ النَّفْيِ: يَفِيدُ تَقْدِيمَ الظَّرْفِ أَوِ الْجَارِ وَالْمُجْرُورِ نَفْيَ مَعْنَى الْحَدِيثِ الَّذِي فِي عَلَاقَةٍ بِالإِسْنَادِ عَنِ الظَّرْفِ أَوِ الْجَارِ وَالْمُجْرُورِ وَإِثْبَاتِهِ لِغَيْرِهِ<sup>(١)</sup>. نَحْوُ قَوْلَنَا: مَا إِلَى السُّوقِ ذَهَبَ مُحَمْدٌ. فَتَقْدِيمُ الْجَارِ وَالْمُجْرُورِ - هُنَا - قَدْ أَفَادَ نَفْيَ الدَّهَابِ إِلَيْهِ مَعَ إِثْبَاتِهِ لِغَيْرِهِ، بِخَلْفِ مَا لَوْ قَلْنَا: مَا ذَهَبَ مُحَمْدٌ إِلَى السُّوقِ، لِأَنَّهُ نَفَى لِأَصْلِ مَعْنَى الْفَعْلِ فِي الإِسْنَادِ.

وَفِي سِيَاقِ الْاسْتِفْهَامِ: يَكُونُ التَّقْيِيدُ النَّسْبِيُّ - الظَّرْفُ أَوِ الْجَارُ وَالْمُجْرُورُ - مَحْلُّ الْاسْتِفْهَامِ حَقِيقِيًّا أَمْ إِنْكَارِيًّا أَمْ تَقْرِيرًا نَحْوُ قَوْلَكَ: (أَ بَعْدَ طَوْلِ التَّجْرِبَةِ تَنْخَدِعُ بِمَوَاعِيدهِ)، وَنَحْوُ (أَفِي الشَّرِّ تَسْعِ) فَأَنْتَ لَمْ تَنْكِرْ عَلَيْهِ الْانْخَدَاعَ وَإِنَّمَا تُنْكِرْ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ الْانْخَدَاعُ بَعْدَ طَوْلِ تَجْرِبَةِ، كَمَا لَمْ تَنْكِرْ عَلَيْهِ سَعْيَهِ، وَإِنَّمَا سَعْيَهِ فِي الشَّرِّ...<sup>(٢)</sup>، فَلَوْ أَخْرَى الظَّرْفِ أَوِ الْجَارِ وَالْمُجْرُورِ لَتَسْلِطَتِ الْإِنْكَارُ عَلَى الْفَعْلِ لَا عَلَى الظَّرْفِ أَوِ الْجَارِ وَالْمُجْرُورِ، وَلَا خَتَّلَفَ النَّاتِجُ الدَّلَائِلِيُّ.

أَمَّا التَّقدِيمُ فِي سِيَاقِ الإِثْبَاتِ: فَقَدْ ذُكِرَ الْبَيَانِيُّونَ أَنَّهُ يَفِيدُ التَّخْصِيصَ وَالْحَصْرَ. جَاءَ فِي الْإِتْقَانِ: (كَادَ أَهْلُ الْبَيَانِ يَطْبَقُونَ عَلَى أَنَّ تَقْدِيمَ الْمُعْمُولِ يَفِيدُ الْحَصْرَ سَوَاءً كَانَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا...)<sup>(٣)</sup>، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأَمْوَرُ﴾<sup>(٤)</sup>، فَالْمَعْنَى: (أَنَّ اللَّهَ مُخْتَصٌ بِصِرْوَرَةِ الْأَمْوَرِ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ)<sup>(٥)</sup>. وَقَدْ يَكُونُ التَّقدِيمُ لِلْإِهْتِمَامِ بِهِ وَالْعُنْيَةِ بِشَأنِهِ، أَوْ لِرَدِّ الْخَطَا إِلَى التَّعْيِينِ. نَحْوُ: إِلَى الْمَكْتَبَةِ ذَهَبَتْ. لَمْ ظَنَّ غَيْرَ ذَلِكَ، أَوْ

١- يَنْظَرُ: دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ: ٩٨، وَالْطَّرَازُ: ٢ / ٧٢، وَمَعْنَى النَّحْوِ: ٤ / ٥٩٨ وَمَا بَعْدُهَا.

٢- فِي الْبَنِيةِ وَالدَّلَالَةِ: ١٤٧، وَالْتَّفَسِيرُ الْبِلَاغِيُّ لِلْاسْتِفْهَامِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ عَبْدُ الْعَظِيمِ إِبْرَاهِيمَ: ١ / ٥٩.

٣- الْإِتْقَانُ فِي عِلُومِ الْقُرْآنِ: ٢ / ٥١، وَالْجَامِعُ الْكَبِيرُ: ١١٠.

٤- الشُّورِيُّ: ٥٣.

٥- الْطَّرَازُ: ٢ / ٧١. وَيَنْظَرُ: الْإِتْقَانُ فِي عِلُومِ الْقُرْآنِ: ٢ / ٥١، وَالْتَّعْبِيرُ الْقُرَآنيُّ: فَاضِلُّ السَّامِرَائِيُّ: ٤٩.

للابحث عن الخلل في بيان المراد، أو يكون التّقديم لرعاة التّناسب السّجعّي ومشاكله رؤوس الآي في القرآن الكريم، وقد يكون مع تلك الدّلالة اللفظيّة الصّوتية دلالة معنوّيّة<sup>(١)</sup> بحسب مقتضيات السّياق الذي يُستعمل فيه تركيب الجملة.

وما يعنيها هو وجود هذه الخصائص التّركيبية في الجملة في الصحيفة السّجاديّة وما يُؤديه تقديم الظرف أو الجار والجرور - تلك الخصيصة الشائعة البارزة في تضاعيفها - من دلالات، فعند استقراء نصوص الصحيفة السّجاديّة نجد أنّ تقديم الظرف أو الجار والجرور قد قدم على الإسناد - الفعل والفاعل - في (٨٨)<sup>(٢)</sup> ثمانية وثمانين موضعًا، وقد كان الواجب من ذلك التّقديم في خمس جمل منها لكون الجار متصلًا باسم استفهام، كما في مناجاته عليه السلام:

- (فَإِنْ طَرَدْتَنِي مِنْ بَابِكَ فِيمَنْ أَلَوْدُ، وَإِنْ رَدَدْتَنِي عَنْ جَنَابِكَ فِيمَنْ أَعُوذُ فَوَا أَسْفَاهُ مِنْ خَجْلِتِي وَفَتْضَاحِي،...).<sup>(٣)</sup>

وقدّم الظرف لأنّه استفهام على الإسناد - الجملة - في الصحيفة السّجاديّة في أربعة مواضع، منها دعاوه عليه السلام:

- (فَكَيْفَ نَطِيقُ حَمْدَهُ، أَمْ مَتَى نُؤَدِّي شُكْرَهُ، لَا مَتَى...).<sup>(٤)</sup>  
أمّا التّقديم الجائز، فقد قدم منه الظرف والجار والجرور في (٨٠)<sup>(٥)</sup>

ثمانين جملةً، وكانت له دلالاته، في سياقي الاستفهام والإثبات.

١- ينظر: مفتاح العلوم: ١١٢، والطراز: ٢ / ٧١، والإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ١١٢، ومعاني النحو: ١٠١ / ٣، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٤٨ وما بعدها، وعلم المعاني درويش الجندي: ٨٨ وما بعدها؛ علم المعاني؛ (بسيلوني): ١ / ٢٢٠.

٢- ينظر: الصحيفة السّجاديّة: ١٩، ٢٠، ٢٨، ٤١، ٣٠، ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٥٤، ٨٢، ٦١، ٩٧، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٦٢، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣١، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٧.

٣- المصدر نفسه: ٢٢١.

٤- المصدر نفسه: ١٤.

٥- ينظر هامش: (٥).

### أ. التقديم في سياق الاستفهام:

وقدّم فيه الظرف على الإسناد -الجملة- في أربعة مواضع، والجار

والجرور في ثلاثة كما في دعائه عليه السلام:

- (إِلَهِي أَتْرَاكَ بَعْدَ إِيمَانِكَ تُعَذِّبُنِي، أَمْ بَعْدَ حُبِّي إِيَّاكَ تُبَعِّدُنِي، أَمْ مَعَ رَجَائِي لِرَحْمَتِكَ وَصَفْحَكَ تَحْرُمُنِي أَمْ مَعَ اسْتِجَارَتِي بِعَفْوِكَ تُسْلِمُنِي، حَاشَا لِوْجَهِكَ الْكَرِيمِ أَنْ تُخَيِّبَنِي، لَيْتَ شِعْرِي، اللَّشْقَاءَ وَلَدَنِي أُمِّي، أَمْ لِلْعَنَاءِ رَبَّنِي، فَلَيْتَهَا لَمْ تَلِدْنِي وَلَمْ تُرْبِّنِي، وَلَيْتَنِي عَلِمْتُ أَمْنَ أَهْلَ السَّعَادَةِ جَعَلْتَنِي، وَبِقُرْبِكَ وَجْوارِكَ خَصَّتَنِي، فَتَقَرَّ بِذَلِكَ عَيْنِي وَتَطَمَّئِنَ لَهُ نَفْسي...)<sup>(١)</sup>.

ففي الجمل الأول الأربع كان سياق الاستفهام الحقيقي المشوب بالتعجب التذللي، والنفي قد تسلط على القيد النسبي للإسناد، تسلط على الظرف فكان هو محل ذلك الاستفهام، فهو عليه السلام في حواره الرقيق مع الخالق سبحانه يسأله، وهو في حالة تذلل وتعجب مشبوب بالنفي من العذاب بعد الإيمان، والابتعاد مع الحب، والرجاء مع الحرمان، والاستجارة بالعفو مع التسليم، لا من العذاب أو الابتعاد أو الحرمان، أو التسليم، أحداث الأفعال في علاقة الإسناد أنفسها؛ لذلك جاء الجواب منه في اطمئنان نفسي، وتذلل قلبي، وخشوع رباني، لرحمته سبحانه، قال: (حاشا لوجهك الكريم أَنْ تُخَيِّبَنِي...)، كُلَّ ذَلِكَ كَانَ نَتْيَاجَةُ الْعَدُولِ بِالظَّرْفِ مِنْ مَكَانِهِ الْأَصْلِيِّ إِلَى مَكَانِهِ -هَاهَا- الطَّارِئِ، وَتَسْلِيْطُ ذَلِكَ الْاسْتِفَهَامِ الْطَّلَبِيِّ عَلَيْهِ وَلَوْ أَخْرَ الظَّرْفِ فِي هَذِهِ الْجَمْلَةِ لَا خَلَفَتِ الدَّلَالَةُ، وَكَانَ الْاسْتِفَهَامُ عَلَى الْفَعْلِ لَا عَلَى قِيَدِ النَّسْبِيِّ (الظَّرْفِ). وقد ساعد ذلك التقديم أيضاً على توازن الجمل مع مراعاة الفاصلة في نهاية العبارات، وتكوين نسق إيقاعي وانسجام صوتي وتناغم موسيقي جميل.

أمّا في الجمل **الثلاث الباقيّة** فقد فُرع الاستفهام من دلالته الوضعيّة الأصلية، وملئ بدلالة بديلة جديدة هي التقرير والتحقيق وسلط على القيد (**الجار والمجرور**) المتقدم على الجملة، فكان محل التقرير والتحقيق فهو **عليّكم** لا يستفهم حقيقة عن ولادته وتربيته، وإنما يقرر حقيقة تلك الولادة في ذلك القيد النسبي المرتبط في الحدث الفعلي في علاقة الإسناد، يقرر حقيقة أنَّه للشقاء ولد، وللعنايَة ربِّي. وفيه من الشكوى والتّعب من الدُّنيا ما فيه، وهو زين العابدين، وسيد المحبين لرب العالمين، ودليل ذلك تصدير الجملة وانتهائها بالتمني مما يظهر الرغبة في لقاء المحبوب (الله) سبحانه والخروج من الدُّنيا الدُّنيَّة.

وكذلك التقديم الجاري في الجملة الأخيرة من المثال، فقد قدَّم **عليّكم الجار والمجرور وسلط عليه الاستفهام الحقيقي**، فكان محله ومحط فكره الإنساني وطلبه الوجداني، فهو لا يستفهم من جعل الله - سبحانه - له وشخصيه من أهل السعادة وبقربه سبحانه وجواره وإنما يطلب إدراك محله ومكانه هل هو من أهل السعادة؟، وهل هو بقربه وجواره القدسي سبحانه أو ليس كذلك؟. ولو أخر ذلك القيد وسلط الاستفهام على الفعل لتغير الناتج الدلالي. وقد ساعد التقديم أيضاً هنا، على مراعاة التّناسب بين القراء، وإدراك الدلالة اللفظيَّة الصوتية في نهاية الجمل.

### ب. التقديم في سياق الإثبات:

أمّا في هذا السياق، فقد قدَّم القيد، **الجار والمجرور على الإسناد في (٧٣) ثلاثة وسبعين موضعًا**، أمّا تقديم الظرف فيه، فلم يرد في الصحيفة السجاديَّة. وقد كانت لهذا التقديم نتائج معنوية تباهى ما بين التخصيص والعنابة والاهتمام ومراعاة الانسجام الموسيقي في فواصل الجمل.

---

١- ينظر: هامش: (٥) من صفحة: (٦٧) من الرسالة.

### - تقديم للتحصيص أو الحصر:

كما في دعائه عليه السلام:

- (يَامَنْ بِرَحْمَتِهِ يَسْتَغِيثُ الْمُذْنِبُونَ، وَيَامَنْ إِلَى ذِكْرِ إِحْسَانِهِ يَفْرَغُ  
الْمُضْطَرُونَ، وَيَامَنْ لِخِيفَتِهِ يَنْتَحِبُ الْخَاطِئُونَ...).<sup>(١)</sup>
- (اللَّهُمَّ إِلَيْكَ تَعَمَّدُ بِحَاجَتِي، وَبِكَأَنْزَلْتُ الْيَوْمَ فَقْرِي وَفَاقْتِي...).<sup>(٢)</sup>
- (فَإِلَيْكَ أَفْرُّ وَمِنْكَ أَخَافُ وَبِكَأَسْتَغِيثُ... وَلَكَأَدْعُ وَإِلَيْكَ أَجَا وَبِكَ  
أَثْقُ... وَعَلَيْكَ أَتَوَكُّلُ وَعَلَى جُودِكَ وَكَرْمِكَ أَتَكِلُ.).<sup>(٣)</sup>
- (بِكَ بِكَ اسْتَرْتُ يَا اللَّهُ...).<sup>(٤)</sup>
- (إِلَهِي إِلَيْكَ أَشْكُو نَفْسًا بِالسُّوءِ أَمَارَةً...، إِلَهِي إِلَيْكَ أَشْكُو قَلْبًا قَاسِيًا  
مَعَ الْوُسُوسِ مُتَقَلِّبًا...).<sup>(٥)</sup>

ففي هذه الأمثلة وفي عموم الجمل قدم القيد النسبي (الجار والجرور) على الإسناد (الجملة)؛ لإفاده الاختصاص والحصر، بمعنى تحصيص حدث فعل الإسناد من دون غيره، فمثلاً لو أخذنا المثال الثالث من هذه الأمثلة نجده عليه السلام يؤثر تقديم علاقة القيد الجزئي النسبي المفهومة من الجار والجرور من حرف الجر (إلى) المفيد لانتهاء الغاية الزمانية والمكانية المجازية في حقه، سبحانه، في (كاف) الخطاب (الله) جل شأنه على علاقة الإسناد وحكم الجملة، في (فَإِلَيْكَ أَفْرُّ... إِلَيْكَ أَجَا...)، وكذلك بقية الجمل (منك أخاف. وبك أستغيث. ولك أدعوه. وبك أثق). وعليك أتوكل. وعلى جودك وكرمك أتكل؛ ليدل بذلك التحول على تحصيص قراره ولجوئه، ... إليه سبحانه، من دون غيره.

١- الصَّحِيفَةُ السَّجَادِيَّةُ: ٤٢-٤١.

٢- المُصْدَرُ نَفْسَهُ: ١٤٧.

٣- المُصْدَرُ نَفْسَهُ: ١٦٢.

٤- المُصْدَرُ نَفْسَهُ: ١٧٣.

٥- المُصْدَرُ نَفْسَهُ: أ: ٢٢٣.

فهو عليه السلام يسلط الفاعلية الإدراكية على المعمول لترسيخ ثباته وتمكينه أولاً ثم يأتي بما يريد أن يحكم به عليه ويعلقه بالحكم المقاد من الجملة، إذ إن تلك العلاقة المفهومة من الجار والجرور لا تستقر في فلات، وإنما لا بد لها مما تعلق به، وهو معنى الحدث الفعلي الذي في علاقة الإسناد وحكم الجملة، ولو أخر ذلك القيد (الجار والجرور) على الجملة لفقد ذلك المعنى الدلالي الذي أفاده التقديم وهو التخصيص والحصر.

ثم إن في بعض الأمثلة المتقدمة نسج صوتي وإيقاع موسيقي ساعد على تلحينه تقديم الجار والجرور كما هو الحال في المثالين الأول والثاني. فضلاً عن مراعاة الفواصل بين الجمل، كما أن تكرير القيد في المثال الرابع قد دل به على توكييد تلك الحالة التخصيصية منه عليه السلام في حكمه للجملة في الله سبحانه على ما فيه من توتر نفسي وانبعاث روحي متحقق بذلك التقديم المترافق.

#### - التقديم للعناية والاهتمام به:

كما في دعائه عليه السلام:

- (اللهُمَّ إِنَّكَ مِنْ الْمَوْفِدِينَ خَلَقْتَنَا. وَعَلَى الْوَهْنِ بَنَيْتَنَا وَمِنْ مَاءٍ مَهِينٍ  
أَبْتَدَأْتَنَا...).<sup>(١)</sup>

- (اللهُمَّ إِلَى مَغْفِرَتِكَ، وَفَدْتُ إِلَى عَفْوِكَ قَصَدْتُ وَإِلَى تَجَاوِرِكَ اشْتَقْتُ،  
وَبِفَضْلِكَ وَثَقْتُ...).<sup>(٢)</sup>

- (وبك أؤمِّنْ وَعَلَيْكَ أَتَوَكُّ...).<sup>(٣)</sup>

- (اللهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْ خَلَقْتَ فَسَوَّيْتَ... وَعَلَى العَرْشِ اسْتَوَيْتَ وَعَلَى  
الْمُلْكِ احْتَوَيْتَ...).<sup>(٤)</sup>

ففي المثال الأول قدم قيد الإسناد (الجار والجرور) على الجمل

١- المصدر نفسه: ٣٠.

٢- المصدر نفسه: ٥٤.

٣- المصدر نفسه: ١٦٢.

٤- المصدر نفسه: ١٧٨.

الثلاث، للعناية والاهتمام بشأنه، والسياق يوضح ذلك إذ جاء الدعاء في عنوان (الاشتياق إلى طلب المغفرة والتّوبّة) وهذا يقتضي إظهار معالم الضعف والوهن والتحقيق الإنساني وهو في مقامه العبادي في دعائِه إلى الله - سبحانه - لطلب تلك المغفرة ولنيل رضاه تعالى.

فالقيد لم يقدم للتخصيص بمعنى: أنَّ الله، سبحانه، قد خلقنا من الضعف من دون شيء آخر. وهكذا البقية... وإنما يضاف إلى ذلك ما هو الله، سبحانه، وادعه في الإنسان. ثُمَّ إنَّ دلالة حرف الجر في (من الضعف) الابتدائية، وكذلك (ومن ماء مهين)، و(على) الاستعلاء المجازي في (على الوهن) فيه من بيان تلك الأهميَّة والعناية بأمور الداعي البدائية - لإظهار ذلك - ما لا يخفى لا على ذي بصيرة وإيمان.

ولقد ساعد ذلك التقديم أيضاً على ما تقدم من دلالة العناية والاهتمام إضافة دلالة أخرى وهي دلالة لفظية صوتية إذ إنَّ الجملة تنتهي بـ (نا) المتكلمين، وأيضاً لا يخفى ما يُوحى به ذلك المد في نهاية الفاصلة من الاستغراق والعموم الشامل لبني الإنسان.

إنَّ في الجملة ضمنيناً قرآنِياً، فهو عليه السلام غالباً ما يضمّن جملته شيئاً من ألفاظ القرآن الكريم وتراثيه، ففي هذه الجملة إشارة إلى قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفاً﴾<sup>(١)</sup>. وقوله ﷺ: ﴿وَبَدَا خَلْقُ الْإِنْسَانَ مِنْ طِينٍ. ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ﴾<sup>(٢)</sup>. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ﴾<sup>(٣)</sup>. وقوله جل شأنه: ﴿الَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْءَةَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾<sup>(٤)</sup>.

١- النساء: ٢٨.

٢- السجدة: ٧، ٨.

٣- المرسلات: ٢٠.

٤- الروم: ٥٤.

وهو بذلك يُلْمِع قوله، ويقوّي جملته<sup>(١)</sup>. وما قيل في ما تقدّم يمكن أن يُقال فيما تأخر من الأمثلة.

**تقديم الظرف أو الجار و المجرور على الفاعل أو نائبـه:**

يذكر البيانيون أنَّ تقديم الظرف أو الجارِ والجرور على الفاعل أو نائبه يفيد أغراضًا متباعدة، منها الاختصاص، أو العناية والاهتمام، أو الاحتراس من توهُّم إرادة غير المراد<sup>(٢)</sup>، كما في قوله جلَّ قدسه: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمَ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ، اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهَتَّدُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، فقد قُدِّمَ الجارِ والجرور هنا لضرب من العناية والاهتمام لتبيكيت أولئك القوم وتوبيقهم<sup>(٤)</sup>. وقد يُقدِّمُ الظرف أو الجارِ والجرور أيضًا لراعاة الانسجام الصوتي والتَّوافُق السَّجعيّ وغيرها من الأغراض والفوائد الدَّلالية، كالالتذذ، أو التَّعظيم، أو تعجيل المسيرة<sup>(٥)</sup>... وهكذا. وما يعنينا هو تقديم الظرف، أو الجارِ والجرور على الفاعل أو نائبه، وما يؤديه هذا التقديم من دلالات ومعانٍ في تركيب الجملة في الصحيفة السَّجاديَّة. فعند استقراء مواضع ذَلِك النَّصِّ: مواضع (الصحيفة السَّجاديَّة)، نجد أنَّ تقديم الجارِ والجرور على الفاعل كان في (١٨٨)<sup>(٦)</sup> ثمانية وثمانين

١- ينظر: أثر القرآن في الصحيفة السجادية؛ كاصد ياسرالزیدی؛ (مجلة الاسلام)، العدد: (١، ٢)، سنة: ١٩٧١م: ٤٣ - ٤٤، وعلم البدع؛ (يسونى)؛ ٢٦٨ - ٢٧٠.

٢- ينظر: مفتاح العلوم: ١١٢ وما بعدها، والإيضاح في علوم البلاغة: ١١١ وما بعدها، والمعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢١١ وما بعدها، ومعاني التّنْوِي: ٣٠٣ / ٣٠٣ وما بعدها.

٤- ينظر : علم المعانٰ (سيون) : ١ / ٢٢١.

<sup>٥</sup>- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٤٩ وما بعدها، وعلم المعاني؛ (بسيلوني): ١/٢٢١ وما بعدها.

٦- ينظر: **الصحيفة السّجّادية:** ١٢، ١٣، ١٥، ٢٠، ٢٢، ٢١، ١٨، ١٧، ١٥، ١٣، ٢١، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٢، ٢١، ١٨، ١٧، ١٥، ١٣، ١٢، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٤٠، ٤٦، ٥٤، ٥٥، ٥٥، ٧٦، ٧٦، ٧٧، ٧٧، ٨٣، ٨١، ٨٠، ٨٠، ٨٧، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٣٧، ١٣٥، ١٣١، ١٢٩، ١٢٧، ١٢٦، ١٢١، ١٢٠، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١٠٨، ١٠٥، ١٠٢، ١٠١، ٩٨، ١٧٨، ١٧٣، ١٧٢، ١٦٤، ١٦٣، ١٦١، ١٦٠، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٣، ١٥٢، ١٥٠، ١٤٣، ١٤١

. ۲۰۶، ۲۰۲، ۲۴۸، ۲۴۴، ۲۴۰، ۲۳۷، ۲۳۵، ۲۳۱ : ۱۸.

ومائة موضع، وتقديم الظرف على الفاعل في (١٨)<sup>(١)</sup> ثمانية عشر موضعاً. أمّا الجار والجرور على نائب الفاعل فقد كان في (١١)<sup>(٢)</sup> أحد عشر موضعاً، بيد أنّ الظرف لم يقدّم على نائب الفاعل. وقد كانت لهذا العدول في تنظيم الجملة وتركيبها دلالات متباعدة، وأغراض معنوية منها:

### - التقديم للدلالة على الاختصاص:

كما في دعائِه عليه السلام:

- (الَّذِي قَصْرَتْ عَنْ رُؤْيَتِهِ أَبْصَارُ النَّاظِرِينَ، وَعَجَزَتْ عَنْ نَعْتِهِ أَوْهَامُ الْوَاصِفِينَ...).<sup>(٣)</sup>

- (ذَلَّتْ لِقُدْرَتِكَ الصُّعَابُ، وَتَسَبَّبَتْ بِلُطْفِكَ الْأَسْبَابُ. وَجَرَى بِقُدْرَتِكَ الْقَضَاءُ وَمَضَتْ عَلَى إِرَادَتِكَ الْأَشْيَاءُ...).<sup>(٤)</sup>

- (يَا مَنْ لَا تَنْقَطِعُ عَنْهُ حَوَاجِجُ الْمُحْتَاجِينَ...).<sup>(٥)</sup>

- (يَا مَنْ لَا تَخْفِي عَلَيْهِ أَنْبَاءُ الْمُتَظَلِّمِينَ...).<sup>(٦)</sup>

- (لَا تَنْطَوِي عَنْكَ دَقَائِقُ الْأَمْوَرِ وَلَا تَعْزِبْ عَنْكَ غَيَّبَاتُ السَّرَّائِرِ...).<sup>(٧)</sup>

- (يَا مَنْ وَضَعَتْ لَهُ الْمَلُوكُ نَيْرَ الْمَذَلَّةِ عَلَى أَعْتَاقِهَا...).<sup>(٨)</sup>

ومن أمثلة تقديم الجار والجرور على نائب الفاعل مصداقاً على

الدلالة دعاؤه عليه السلام:

- (يَامَنْ تُحَلِّ بِهِ عُقْدُ الْمَكَارِهِ. وَيَا مَنْ يُفْتَأِبِهِ حَدُّ الشَّدَائِدِ. وَيَامَنْ يُلْتَمِسُ مِنْهُ الْمَخْرَجَ إِلَى رُوحِ الْفَرَاجِ...).<sup>(٩)</sup>

١- المصدر نفسه: ١٧، ١٧، ٢٢، ٢٧، ٣٦، ٣٣، ٢٧، ٤٥، ٤٥، ٨٦، ٧٦، ٧٤، ١٣٢، ١٣٠، ١٢٦، ١٤٣، ١٤٣، ٢٤١، ٢٤٤.

٢- المصدر نفسه: ٢٧، ٣٢، ٢٧، ٧٤، ١٣٢، ١٣٠، ١٢٥، ١٤٣.

٣- المصدر نفسه: ١٢.

٤- المصدر نفسه: ٢٧.

٥- المصدر نفسه: ٣٦.

٦- المصدر نفسه: ٣٨.

٧- المصدر نفسه: ٨٧.

٨- المصدر نفسه: ١٥٨.

٩- المصدر نفسه: ٢٧.

ففي هذه الأمثلة المنتقاة نجد أنَّ القيد (الجارُ والمجرور) قد قُدِّمَ على الفاعل في عموم الأمثلة من دون الأخير؛ لأنَّه كان التَّقديم فيه على نائب الفاعل، سواءً أكان ذلك التَّقديم في سياق الإثبات أم في سياق النَّفي في المثالين الثاني والثالث، وقد كان ذلك التَّقديم للاختصاص أو الحصر، علاوةً على مراعاة التَّناسب بين الفوائل في نهاية الجمل. ولتوسيع ذلك القصد نأخذ المثال الأوَّل، وقد جاء في سياقه والثاني؛ لأنَّه في سياق النَّفي.

ففي المثال الأوَّل يتحول المنشىء من تركيب الجملة الأصليِّ في تقديم ما حَقَّه التَّأخير متعلِّق بالإسناد: (الجارُ والمجرور)، (عن رؤيته)، في الجملة الأولى على الفاعل (أبصار النَّاظرين)، والجارُ والمجرور (عن نعته)، في الثانية على الفاعل (أوهام الواصلين)؛ للدلالة على التَّخصيص والحصر، أي: اختصاص قصر البصر وعجز الوهم عن رؤيته ونعته جَلَّ شأنه من دون غيره سبحانه وقد كان ذلك المعنى بلحاظ بناء الجملة الخارجيِّ في إبداء الجملة بالحكم المحتاج إلى الصادر عنه، وهو الفاعل، وتوسيط ذلك البناء والحكم بالقيِّد: الجارُ والمجرور. هذا ما يُوحِي به السُّياق الخارجيِّ للجملة مع الإفادة من قرائين الجملة المعنوية في إسنادها وعلاقة الجارُ والمجرور بها. إنَّ نظرة تأملية في وحدات الجملة وترتيب أجزائها كُلَّ ذلك يعلو بصوت الدَّلالة وهي الاختصاص والحصر؛ فالجملة في مستواها العميق توحِي بالنَّفي وبمستواها السُّطحيِّ تُوحِي بالإثبات من خلال الاختيار الدقيق وانتخاب الكلم المؤديَّة للمقصد، فهو عليه يصدر الجملة بالفعل (قصْر) في الأولى، و(عَجَزٌ) في الثانية وكلاهما يومئان بعدم القدرة، ثُمَّ يأتي بحرف الجر (عن) الَّذِي يدلُّ على معنى المجازة والتحوُّل<sup>(١)</sup> فينشأ بذلك علاقة التجاوز بين (رؤيته) الاسم المجرور، وكذلك (نعته) ويضافُها إلى

---

١ - ينظر: الجني الداني في حروف المعاني: ٢٦١ - ٢٦٢.

حكم العجز والقصر ثُمَّ يسند ذَلِكَ التَّقْاعِلَ الدَّلَالِيَّ إلى البصر ويضيف الأخير إلى صاحبه وهو العين النَّاظِرَةُ (النَّاظِرِينَ)، وكذلك الوهم (الواصِفِينَ) فيقيم حكم الإسناد - الجملة.

ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ التَّقْدِيمَ - تقديم الجار والمجرور - على الفاعل قد أدى إلى تسلیط القصر والعجز على الجار والمجرور ولو أُخْرَ ذَلِكَ القيد لكان القول في الافتراض (قصرت أبصار النَّاظِرِينَ عن رؤيتها) لكان معنى إثبات ذَلِكَ الأمر لغير الفاعلين (أبصار النَّاظِرِينَ)، وهذا ما دفعه دُعَاؤُهُ عَلَيْسَ لِمَ عَنْدَمَا قال: (وَعَجَزَتْ عَنْ نَعْتِهِ أَوْهَامُ الْوَاصِفِينَ)، أي: أَنَّهُ عَلَيْسَ لِمَ أَثْبَتَ فِي سطح الجملة قصر العين المجردة عن الإحاطة به سبحانه اللامحدود، هذا في المادَّة والحسَّ العضويِّ وعجز الوهم التَّخيليِّ عن وصفِهِ ونعتِهِ، جَلَّ شَانِهِ، بقوَّةِ العقل وطاقةِ التَّخَيُّلِ، وهذا شيءٌ داخليٌّ معنويٌّ، أمَّا مستوَاهُ العميق فهو (لم تره عيون النَّاظِرِينَ، ولم تصفهُ أوهامُ الْوَاصِفِينَ) بالنَّفي على إطلاقه.

وقد أضاف ذَلِكَ التَّقْدِيمَ - تقديم الجار والمجرور - على إشاعة روح من النَّغْمَ الموسيقيِّ والإيقاع النفسيِّ والانسجام الصَّوْتِيِّ، إذ إنَّ الجملتين على توافقٍ واحدٍ في الوزن، أعني: أنَّهما متوازيان، فال فعل (قصَرَتْ)، (عَجَزَتْ) على وزن (فَعَلَ)، وهما ماضيان، و(عن رؤيتها)، (عن نعته) متهدان في استعمال معنى حرف الجرِّ، ثُمَّ (أبصار، أوهام) على (أفعال) المضافة إلى أصحابها (النَّاظِرِينَ، الْوَاصِفِينَ) ثُمَّ لا يخفى ما لحرف المد من امتداد الصَّوتِ وكذلك الحرف (الياء) و(النُّون) من تناسبٍ إيقاعيٍّ ونغميٍّ جميل، ولو أُخْرَ ذَلِكَ القيد الجار والمجرور لذهب كُلُّ ذَلِكَ - الدَّلَالَاتَانَ - التَّخَصِيصَ، والفائدة الصَّوْتِيَّةَ.

أمَّا في المثال الثاني: يمكن القول فيه بمثل القول المتقدم، في دلالة التَّخَصِيصَ والفائدة اللفظية الصَّوْتِيَّةَ، ولكنَّ الأمر فيه كونه في سياق النَّفي.

وهذا النَّفَيُ الفعْلِيُّ قد سَلَطَ عَلَى الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ (عَنْهُ، عَلَيْهِ) فِي الْجَمْلَتَيْنِ مِنْ دُونِ الْفَاعِلِ وَإِثْبَاتِ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ سَبْحَانَهُ.

أَمَّا أَمْثَلَةُ تَقْدِيمِ الظَّرْفِ عَلَى الْفَاعِلِ لِإِفَادَةِ تِلْكَ الدَّلَالَةِ فَدُعَاؤُهُ عَلَيْسَلَامُ:

- (يَا مَنْ تَنْقَطِعُ دُونَ رُؤْيَتِهِ الْأَبْصَارُ... وَيَا مَنْ تَصْغَرُ عِنْدَ خَطْرِهِ الْأَخْطَارُ... وَيَا مَنْ تَظْهَرُ عِنْدَهُ بَوَاطِنُ الْأَخْبَارُ...).<sup>(١)</sup>

- (ضَلَّتْ فِيْكَ الصِّفَاتُ وَتَفَسَّخَتْ دُونَكَ النُّعُوتُ...).<sup>(٢)</sup>

- (يَا مَنْ لَا يَضِيعُ لَدِيهِ أَجْرُ الْمُحْسِنِينَ...).<sup>(٣)</sup>

فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ: قَدَّمَ عَلَيْسَلَامُ الظَّرْفَ عَلَى الْفَاعِلِ فِي ثَلَاثَ جُمْلَ (دُونَ رُؤْيَتِهِ) عَلَى الْفَاعِلِ (الْأَبْصَارِ)، وَ(عِنْدَ خَطْرِهِ) عَلَى (الْأَخْطَارِ)، وَ(عِنْدَهُ) عَلَى (بَوَاطِنِ الْأَخْبَارِ); لِدَلَالَةِ عَلَيْسَلَامِ يُكَرِّسُ اهْتِمَامَهُ عَلَى الْمَخَاطِبِ - سَبْحَانَهُ - لِذَلِكَ فَهُوَ فِي دُعَائِهِ عَلَيْسَلَامُ يَقْدِمُ كُلَّ مَا يَرْتَبِطُ بِهِ عَلَى الْفَاعِلِينَ مِنَ الْبَشَرِ؛ لِتَخْصِيصِ الْكَمَالِ بِهِ سَبْحَانَهُ وَصَرْفِهِ عَنْ غَيْرِهِ تَعَالَى، رَغْبَةً فِي الْمَدْحِ أَوِ التَّنَاءِ أَوْ طَلْبِ الْمَغْفِرَةِ، بَلْ لِلْجَمْلَةِ نَفْسَهَا مِنَ الدُّعَاءِ وَالْوَلَهِ بِذَلِكِ الْإِرْتِبَاطِ الرُّوحِيِّ (خِيطِ الدُّعَاءِ).

وَقَدْ سَاعَدَ ذَلِكَ التَّقْدِيمَ - لِلظَّرْفِ فِي الْجَمْلَ الثَّلَاثِ - عَلَى التَّوَافُقِ الإِيقَاعِيِّ وَالتَّنَاغُمِ الْمُوسِيقِيِّ وَالْإِنْسَجَامِ الصَّوْتِيِّ فِي نِهَايَةِ الْجَمْلَ الَّتِي تَنْتَهِي بِأَلْفِ الْمَدِّ مَعَ الْفَاصِلَةِ (الرَّاءِ).

**- التَّقْدِيمُ لِلدلَالَةِ عَلَى الْإِهْتِمَامِ وَالْعَنَيْةِ بِهِ:**

كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْسَلَامُ:

- (حَمْدًا تَقَرُّ بِهِ عُيُونُنَا إِذَا بَرِقَتِ الْأَبْصَارُ وَتَبَيَّضَ بِهِ وُجُوهُنَا إِذَا اسْوَدَتِ الْأَبْشَارُ...).<sup>(٤)</sup>

١- الصَّحِيفَةُ السَّجَاجِدِيَّةُ: ٢٢.

٢- المَصْدَرُ نَفْسَهُ: ٨٦.

٣- المَصْدَرُ نَفْسَهُ: ٧٤.

٤- المَصْدَرُ نَفْسَهُ: ١٣.

- (وَقَدْ نَزَلَ بِي يَا رَبِّي مَا قَدْ تَكَادُنِي ثِقْلُهُ، وَأَلَمْ بِي مَا قَدْ بَهَظَنِي حَمْلُهُ...)<sup>(١)</sup>.
- (وَلَا تُبْقِي لَنَا سَيِّئَةً نَسْتَوْجِبُ بِهَا عَقَابَ...)<sup>(٢)</sup>.
- (وَلَا شَفِيعٌ إِلَيْ إِلَيْكَ فَلَنْ يُشْفَعَ لِي فَضْلُكَ...)<sup>(٣)</sup>.
- (وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنِّي مَا قَدْ عَلِمْتَهُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي...)<sup>(٤)</sup>.

ومن أمثلة تقديم الجار والجرور على نائب الفاعل في عنوان الدلالة

**دُعَاؤُهُ عَلَيْكَ:**

- (وَصَلَّ عَلَيْهِ وَآلِهِ... صَلَاتٌ يُسْتَجَابُ لَهَا دُعَاؤُنَا...)<sup>(٥)</sup>.

- (حَمْدًا يُسْتَدَامُ بِهِ الْأَوَّلُ وَيُسْتَدَعِي بِهِ دَوَامُ الْآخِرِ...)<sup>(٦)</sup>.

ففي هذه الأمثلة قدم الجار والجرور على العناية بالجار والجرور والاهتمام وكان الغرض عموماً لإفاده الدلالة على العناية بالجار والجرور والاهتمام بشأنه فضلاً عن مراعاة الجانب السجعي في بعض الجمل.

ففي المثال الثاني: - مثلاً- قدم الجار والجرور (بي) في الجملتين على الفاعل (الاسم الموصول وصلته); للدلالة على إظهار العناية به والاهتمام بأمره، فلما كان الداعي للداعي نفسه وشكواه من ذنبه وإظهار ضعفه لذلك، وعدم قدرته على شيء لنيل رحمة الله سبحانه وتعالى وفضله وكان الفاعل خارجاً عن ذلك ، وسبب دعائه وشكواه كان الأولى بالداعي تقديم الجار والجرور؛ لأنّ فيه (بي) الاسم المجرور (ضميره) الذي يعود على الداعي نفسه. فلما كان الحال كذلك قدم علَيْكَ<sup>هـ</sup> الجار والجرور على الفاعل للدلالة على أهميته والعناية بحاله.

- 
- ١- المصدر نفسه: ٢٧.
  - ٢- المصدر نفسه: ٣٠.
  - ٣- المصدر نفسه: ١٥٥.
  - ٤- المصدر نفسه: ١٥٥.
  - ٥- المصدر نفسه: ١٢٥.
  - ٦- المصدر نفسه: ١٣٤.

وفي المثال دلالة أخرى وهي كثرة الألفاظ المتعلقة بالفاعل، لأنّه طويل في كلمه، إنّه موصول وصلة، وهذا يجعل الجار والجرور بعيدين في نسبتهما إلى علاقة الإسناد مما يؤدي إلى ضياع جمال الصياغة ونظم الجملة فضلاً عن دلالتها. وقد ساعد ذلك التقديم أيضاً على إفاده دلالة صوتية وهي مراعاة التّناسب بين كلام الجملتين؛ إنّهما في التوازي والإيقاع الموسيقي ما لا يخفى. ومن أمثلة تقديم الظرف على الفاعل لذلك المعنى الدلالي دعاؤه عليه عليهما: - (قلَّ عِنْدِي مَا أَعْتَدَّ بِهِ مِنْ طَاعَتِكَ، وَكَثُرَ عَلَيَّ مَا أَبْوُّ بِهِ مِنْ مَعْصِيَتِكَ...).<sup>(١)</sup> - (فَلَا يَضِيقُنَّ عَنِّي فَضْلُكَ وَلَا يَقْصُرُنَّ دُونِي عَفْوُكَ...).<sup>(٢)</sup> - (وَلَا يُوازِيهِ لَدَيْكَ مَلْكٌ مُّقَرَّبٌ...).<sup>(٣)</sup>

ففي المثال الأول قدم عليهما الظرف (عند) على الفاعل (ما أعتد به من طاعتك) الاسم الموصول وصلته؛ لإفاده الدلالة على الاهتمام والعنابة به. فالإنسان المؤمن يعتقد أنّ ما يعمل من الصالحات من الفروض والمستحبات، انه قدّم شيئاً لنفسه، وهو بذلك الأمر يجعل له رصيداً في الآخرة وعلى هذا فإنّ ما عند الإنسان في جنب الله سبحانه يُعدّ مهمّاً وذا شأن. وعلى هذا نجده عليهما يقدم الظرف (عند)؛ للدلالة على أهميته والعنابة بأمره على الفاعل ويقلل منه؛ لأنّه سبحانه لا يعمال له حقّ العمل ولا يعبد حقّ العبادة سبحانه اللهم وتعاليت. ثم إن ذلك التقديم قد ساعد على إقامة إيقاع جميلٍ في الجملتين ونسج صوتٍ آخر.

وأيضاً إنّ تقديم الظرف هنا، قد جعل نظم الجملة جميلاً وتركيبها بيتاً، وذلك من عدم خفائه وراء ذلك الفاعل الاسم الموصول وصلته، المطول في وحداته.

١- المصدر نفسه: ٨٦ .

٢- المصدر نفسه: ٨٧ .

٣- المصدر نفسه: ١٧ .

وما بقي من أمثلة يمكن أن يقال فيه كذلك.

**تقديم الظرف أو الجار و المجرور على المفعول به أو المفعول به الثاني:**  
كما أنّ لتقديم مكونات الجملة الإسنادية بعضها على بعض فوائد معنوية، فإن لتقديم متعلقات الإسناد وعناصر الجملة غير الإسنادية - أغراضًا دلاليةً، أيضًا.

فقد ذكر البلاغيون أنّ لتقديم الظرف أو الجار و المجرور على المفعول به أغراضًا معنوية، وهي في حقيقتها لا تعدو تلك الأغراض المتقدمة كالعنابة والاهتمام<sup>(١)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِي إِلَيْكَ لَأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، فقد (قدم الجار والمجرور (إلي) للعنابة به؛ لأن جُلّ هُمُّه قتل أخيه، لا مطلق القتل -وقتل أخي مظلوم أشنع- فقدم توبيقاً له لعله أن يرتدع وأخر في الثانية (إليك) لأنّه ليس مهمًا له ذلك، بل ليس من يصدر عنه القتل مطلقاً، وإنما ذكر (إليك) بعده لبيان الواقع، وأنّه لو صدر عنه لكان للدفع عن نفسه)<sup>(٣)</sup>.

وقد يتقدم الجار و المجرور على المفعول به الثاني لإفاده الاختصاص<sup>(٤)</sup> كما في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾<sup>(٥)</sup>، فتقديم الجار و المجرور (للناس) على المفعول به الثاني (رسولاً) دُلّ به على اختصاص رسالة النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) بشمولها الناس كافة<sup>(٦)</sup>. وقد يكون التقديم لمراعاة التوافق الموسيقي والفاصلة في نهاية الجمل<sup>(٧)</sup>، وغيرها من الأغراض التي يُوحى بها سياق القول.

١- ينظر: مفتاح العلوم: ١١٢، ١١٢/١، والإيضاح: ١١٢، وشرح التلخيص؛ البابرتى: ٣١٥.

٢- المائدة: ٦٨.

٣- المعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢١٣.

٤- ينظر: المعاني؛ (بسيلونى): ٢٢١/١.

٥- النساء: ٧٩.

٦- ينظر: علم المعاني؛ (بسيلونى): ٢٢١/١.

٧- ينظر: المصدر نفسه: ٢٢١/١ وما بعدها.

وَمَا يُعِينُنَا هُوَ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ أَوِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورُ عَلَى الْمَفْعُولِ أَوِ  
الْمَفْعُولُ بِهِ الثَّانِي فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ، فَقَدْ جَاءَ تَقْدِيمُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورُ فِي  
(٤٨٤) (١) أَرْبَعَ مائَةً وَأَرْبَعَةَ وَثَمَانِينَ مَوْضِعًا، وَقُدْمُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورُ عَلَى  
الْمَفْعُولِ بِهِ الثَّانِي فِي (٦٨) (٢) ثَمَانِيَّةَ وَسَتِينَ مَوْضِعًا، أَمَّا الظَّرْفُ فَقَدْ كَانَ  
التَّقْدِيمُ فِيهِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ فِي (١٤) (٣) أَرْبَعَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا، وَعَلَى الْمَفْعُولِ  
بِهِ الثَّانِي، فِي (٦) (٤) سَيِّرَةَ مُواضِعٍ.

وقد كانت له دلالاته الخاصة، التي منها:

## - التَّقْدِيمُ لِلَّدَلَلَةِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ:

كما في دعائے علیسَلَام:

- (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَخْتَارَ لَنَا مَحَاسِنَ الْخَلْقِ... وَجَعَلَ لَنَا الْفَضْلَةَ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَغْلَقَ عَنَّا بَابَ الْحَاجَةِ إِلَّا إِلَيْهِ...)<sup>(٥)</sup>.
- (اللَّهُمَّ فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ أَمِينٍ عَلَى وَحْيِكَ... كَمَا نَصَبَ لَأَمْرِكَ نَفْسَهُ. وَعَرَضَ فِينِكَ لِلْمُكْرُوِّهِ بَدْنَهُ. وَكَاشَفَ فِي الدُّعَاءِ حَامَتَهُ. وَحَارَبَ فِي رِضَاكَ أُسْرَتَهُ.
- (وَقَطَعَ فِي إِحْيَاءِ دِينِكَ رَحْمَهُ. وَعَادَى فِينِكَ الْأَقْرَبَيْنَ. وَوَالَّى فِينِكَ الْأَبْعَدَيْنَ...)<sup>(٦)</sup>.

٢- ينظر: المصدر نفسه، ٢٥٠، ٢٧، ٣٨، ٤٦، ٣٩، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٦، ٦٩.

<sup>٣</sup>- ينظر: المصدر نفسه: ٦٥، ٧٥، ١٠٣، ١٠٩، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٧، ١٥٨.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ١٠٤، ١٤٥، ١٠٩، ١٨١، أ: ٢٣٣.

١٤ - المصدر نفسه:

٦- المصدر نفسه:

- (أَمْ أَنْتَ مُتَجَاهِزٌ عَمَّا عَفَرَ لَكَ وَجْهُهُ تَذَللاً. أَمْ أَنْتَ مُغْنٌ مِنْ شَكِّي  
إِلَيْكَ فَقْرَهُ تَوَكِّلاً...)<sup>(١)</sup>

- (وَأَخْلَصُ لَكَ دُعَائِيَ تَعَرِّضًا لِلِّإِجَابَةِ...<sup>(٢)</sup>).

ففي الأمثلة عموماً نلحظ تقديم بعض متعلقات الإسناد على بعض -تقديم الجار والمجرور على المفعول به - وهذا التقديم في الجمل جميعاً قد دُلِّل به على الاختصاص.

ففي المثال الأول قدّم الجار والمجرور (لنا)، (عنّا) في الجمل الثلاث على المفعول به للدلالة على اختصاص المنشئ عليهما وأهله، وبرهان ذلك سياق الحمد والثناء. وقد يكون المعنى أبعد من ذلك، فيكون الاختصاص لبني آدم جميماً. وكذلك المثال الثاني، فالنبي الكريم (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) جعل عمله كله خالصاً لوجهه، سبحانه، من ذلك راعي عليهما تقديم الجار والمجرور على جميع المفاعيل في عموم الجمل؛ للدلالة على الاختصاص.

ثم لا يخفى ما لذلك التقديم من تكوين تلك النغمة الموسيقية والإيقاع الصوتي في نهاية بعض مقاطع الجمل، فضلاً عن مراعاة الفاصلة. والتقديم في الجملتين الأخيرتين لا يخرج عن ذلك المعنى الدلالي المتقدم.

#### - التقديم للعناية والاهتمام:

ومن ذلك دُعَاؤُه عليهما:

- (اللَّهُمَّ أَخْتَمْ بِعَفْوِكَ أَجَلِي. وَحَقُّكِ فِي رَجَاءِ رَحْمَتِكَ أَمَلي. وَسَهَّلْ إِلَى  
بُلوغِ رِضَاكَ سُبُّلِي. وَحَسَّنْ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِي عَمَلي...<sup>(٣)</sup>).

- (اللَّهُمَّ حَفِّظْ لَهُمَا صَوْتِي، وَاطِّبْ لَهُمَا كَلَامِي، وَأَلِّنْ لَهُمَا عَرِيكَتِي.  
وَاعْطُفْ عَلَيْهِمَا قَلْبِي... اللَّهُمَّ أَشْكُرْ لَهُمَا تَرْبِيَتِي. وَأَثْبِهِمَا عَلَى تَكْرِيمَتِي.

١- المصدر نفسه: ١٧٤.

٢- المصدر نفسه: ٤٢.

٣- المصدر نفسه: ٥٦.

وَاحْفَظْ لَهُمَا مَا حَفَظَاهُ مِنِّي. فِي صُغْرِي. وَأَغْفِرْ لَهُمَا بِإِرْهَمَا بِي مَغْفِرَةً  
حَتْمًا. وَارْضَ عَنْهُمَا بِشَفَاعَتِي لَهُمَا رَضَا عَزْمًا...)(١).

- (وَهُوَنْ بِالْقُرْآنِ عِنْدَ الْمَوْتِ عَلَى أَنفُسَنَا كَرْبَ السِّيَاقِ...)(٢).

وَمِنْ أَمْثَالِ التَّقْدِيمِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الثَّانِي دُعَاؤُهُ عَلَيْكُمْ سَلَامٌ:

- (اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ ظَلَهُ عَلَيْنَا حُسُومًاٌ وَلَا تَجْعَلْ بَرْدَهُ عَلَيْنَا مَسْمُومًاٌ وَلَا تَجْعَلْ صَوْبَهُ عَلَيْنَا رُجُومًاٌ وَلَا تَجْعَلْ مَاءَهُ عَلَيْنَا أَجَاجًاٌ...).<sup>(٣)</sup>

- (ولَا ترْفَعْنِي فِي النَّاسِ دَرَجَةً إِلَّا أَحْطَلْتُنِي عَنْدَ نَفْسِي بِقَدْرِهَا...)(٤).

- (وَاجْعَلِ الْقُرْآنَ لَنَا فِي ظَلَمِ الْلَّيَالِي مُؤْنِسًا) . وَمِنْ نَزَغَاتِ الشَّيْطَانِ

وَخَطَرَاتُ الْوَسْأَوْسَ حَارِسًا...<sup>(٥)</sup>

- (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَوْهُبُكَ يَا إِلَهِي مَا لَا يُنْقُصُكَ بَذَلْهُ。 وَأَسْتَحْمِلُكَ مَا لَا يُبَهْظُكَ حَمْلُهُ。 أَسْتَوْهُبُكَ يَا إِلَهِي نَفْسِي الَّتِي لَمْ تَخْلُقْهَا لِتَمْتَنَعَ بَهَا مِنْ سُوءٍ<sup>(١)</sup> أَوْ لَتَطْرَقَ بَهَا إِلَى نَفْعٍ。 وَلَكِنْ أَنْشَأَتْهَا إِثْبَاتًا لِقُدْرَتِكَ عَلَى مِثْلِهَا。 وَأَحْتَاجَاجًا  
بَهَا عَلَى شَكْلِهَا。 وَأَسْتَحْمِلُكَ مِنْ ذُنُوبِي مَا قَدْ بَهَظْنِي حَمْلُهُ...).

فتقدِيم الجار والمجرور في هذه الأمثلة جميعاً سواء أكان التقدِيم على المفعول الأول أم المفعول الثاني قد أفاد الدلالة على العناية به والاهتمام بشأنه وكل في سياقه.

فمثلاً، في المثال الأول يطلب عيسى أن يختم أجله بأي شيء بالعفو، فلا يجد إلا أن يقدم ما يرغب فيه عيسى، فيقدم الجار والمرور على المفعول به، وكذلك بقية الجمل. والتَّقدِيمُ ذلكَ أَيْضًا ساعد على مراعاة الفاصلة في نهاية الفقرات عموماً.

٦٦-٦٨ - المصدر نفسه:

٢- المصدر نفسه:

٣- المصدر نفسه: ٥٠

٤- المصدر، نفسه: ٥٠

٥ - الصدر نفسه: ١٠٧

٦- المصدر نفسه: ١٠١، وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ٢٧، ٣٩، ٤٦، ٤٧، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٣، ٩٣، ١١٤، ١١٢، ١٠٠، ١٣٥، ١٣٦، ١٦٥، ١٨١.

وفي المثال الثاني ليس له شأن غير شأن أبويه (عليهما السلام) لذلك يقدم الجار والجرور (لهمَا) في كل جمل الدّعاء؛ للعنابة بهما والاهتمام بشأنهما (عليهما السلام).

أمّا الثالث من الأمثلة فهو يقدم الجار والجرور (بالقرآن) على الظَّرف (عند الموت) وكذلك على المفعول به (كرب السّيّاق)، فكأنّ ترتيب الكلمات عند عيسَى عليه السلام ترتيب ذهني فيقدم ما هو مقدم في ذهنه عيسَى عليه السلام فيأتي لفظه عيسَى عليه السلام، وتركيب جملته نسخة صادقةً لمشاعره وأحاسيسه، إِنَّه يُقدِّم الأهم فالأهم، وإن كان البناء الجملي كُلُّه يعنيه ويهمه.

وما قيل في تقديم الجار والجرور على المفعول به في الأمثلة المتقدمة وما ماثلها في الصَّحيفة السَّجَادِيَّة يمكن أيضًا أن يقال في تقديمِه على المفعول به الثَّانِي في الأمثلة الأخيرة.

تقديم الظَّرف أو الجار والجرور على المسند (الخبر) في الإسناد الاسميّ: إنّ لتقديم الظَّرف أو الجار والجرور في الصَّحيفة السَّجَادِيَّة على الخبر في الجملة الاسميّة نمط تركيبيّ وحضور دلاليّ متميّز، وقد جاءت منه دلالات متعددة منها:

### - الدلالة على الاختصاص:

كما في دعائه عيسَى عليه السلام:

- (إِنَّا إِلَيْكَ رَاغِبُونَ. وَمِنَ الذُّنُوبِ تَائِبُونَ...).<sup>(١)</sup>

- (فَإِنِّي لَكَ مُسْلِمٌ...).<sup>(٢)</sup>

- (وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا أَوْتُوا وَقُلُوبُهُمْ وَجْلَةٌ إِنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ...).<sup>(٣)</sup>

- (إِنْ تَعْذِبْ فَإِنِّي لَذِلَّكَ أَهْلُ. وَهُوَ يَا رَبِّي مِنْكَ عَدْلٌ...).<sup>(٤)</sup>

١- المصدر نفسه: ٩٤.

٢- المصدر نفسه: ١٤٢.

٣- المصدر نفسه: ١١٦.

٤- المصدر نفسه: ١٥٦.

- (يَا مَنْ وَضَعْتُ لَهُ الْمُلُوكُ نَيْرَ الْمَذَلَةِ عَلَى أَعْتَاقِهَا. فَهُمْ مِنْ سَطْوِهِ خَائِفُونَ...)<sup>(١)</sup>.

- (يَا مَنْ هُوَ عَلَى الْمُقْبِلِينَ مُقْبِلُ. وَبِالْعَطْفِ عَلَيْهِمْ عَائِدٌ مُفْضِلٌ...)<sup>(٢)</sup>.  
ففي المثال الأول قدّم متعلق المسند (خبر الجملة الاسمية) عليه وتوسط بين ركني الإسناد (إليك ومن الذنب)؛ لإفاده معنى التخصيص، فرغبة <sup>عليك</sup> لا تكون إلا إليه سبحانه ولذلك قدّم الخطاب في (إليك) على ذلك الحكم؛ لإفاده التخصيص.

فالمتلقّي، وهو يسمع المسند إليه (إنّا) يتربّب بعد ذلك الحكم (المسند)، ولكنه يتفاجأ في تقديم متعلقة - الجار وال مجرور- (إليك)، فإذا به يفهم انتهاء الغاية إلى المخاطب وتخصيص ذلك به سبحانه، ثم يتمكّن الأمر بعد، خير تمكّن، ويستقرّ أفضل استقرار في المسند (راغبون، تائدون). وقد ساعد أيضاً ذلك التقديم على مراعاة التوازن السجعي في نهاية الجملة. ويمكن أن يقال مثل ذلك فيما تقدّم من الأمثلة المتبقّية.

١- المصدر نفسه: ١٥٨.

٢- المصدر نفسه، أ: ٢٤٤. وللمزيد من الأمثلة ينظر: ١٦١، أ: ٢٣٢، ٢٥٠، ٢٤٤.



## الفصل الثاني

### الذكر والحذف في أجزاء الجملة في الصحيفة السجادية

تمتاز الجملة العربية - بلاحظ أركانها في النّظام اللّغوّي - بمستويين من الأداء التّركيبي، المنطوق: الذّكر، وغير المنطوق: الحذف<sup>(١)</sup>، وكما يستشف العطاء الدلالي الفنّي بالذّكر في التّركيب من ألفاظه المنطقية وظواهره التّعبيريّة، فإنّه كذلك يكون في الحذف، بما يوحي به تصميم التّركيب<sup>(٢)</sup> والطريقة البنائيّة للجملة، بل إنّ في الأخير - الحذف - غايات من الدلالة ومقداد من البلاغة ما قد يعجز عنّه الذّكر والإفصاح فضلاً عنّ تجلية خصائص اللغة العربيّة في الإيجاز تبعاً لواقع حالة المتكلّم النفسيّة، وعلى وفق مقتضيات السّياق ومتطلبات الدلالة<sup>(٣)</sup>. وبقدر تقدّم النّصّ واتضاح جوانب الموضوع بسبب دلالة بعض المذكور على بعض المذوق<sup>(٤)</sup>.

وقد يشكّل الحذف في بعض السّيارات التي يستحسن فيها رافداً من روافد الإثراء الدلالي ووسيلة من وسائل الإبداع، من خلال تنظيم الجملة؛ ذلك إن الجملة تشمل على أجزاء تعبّر عنّ الفكرة، وإذا ما كان المتكلّم في اللغة الاعتيادية غالباً ما يستوفي أجزاء الجملة كافة من أجل إيصال فكرته مفهومه إلى الآخرين فإن المبدع كثيراً ما يحذف بعض هذه الأجزاء سواء وكانت أحد أجزاء الإسناد (المسند والمسند إليه) أم بعض مكمّلات الجملة للإيجاز والتّلميح بأقصر عبارة ممكّنة<sup>(٥)</sup>.

وقد أحسّ عبد القاهر الجرجاني<sup>(٦)</sup> (ت ٤٧٤ هـ) أهميّة الحذف، رافداً

١- ينظر: النحو والدلالة: ١٣٢ وما بعدها.

٢- ينظر: علم المعاني (طبل): ٩٢.

٣- ينظر: البحث الدلالي في الميزان؛ مشكور كاظم العوادي، (رسالة دكتوراه): ١٨٤، وقطوف لغوية: عبد الفتاح المصري: ٤٥.

٤- ينظر: البلاغة العربيّة قراءة أخرى: ٣٠٢ - ٣٠٣.

٥- ينظر: نحو منهج جديد في البلاغة والنقد: ٥٥، والبناء الفني لشعر الحب العذري: ٣٤.

من روافد الناتج الدلالي. قال : (هو باب دقيق المسلوك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فانك ترى فيه ترك الذكر، أفسح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك انطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن،... )<sup>(١)</sup>، فما من (اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصبح به موضعه وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وتري إضماره في النفس أولى وأنس من التطرق به)<sup>(٢)</sup>. ولا ريب في أن ما قيل في الحذف يقال عن الذكر إذ إن وراءه (واقعاً نفسياً، ومغزاً يحرص المتكلم عليه، فالذكر يحقق قيمة معنوية في الأسلوب، وفوائد هذه القيمة عيب في الكلام، واحلال بالمطابقة، وقد يكون الكلام مع الذكر مبنياً على غاية الإيجاز، فليس الذكر الذي نتكلم فيه هو ما يتحدد به الأسلوب حتى يقبض عن المعنى، فيصير التعبير فارغاً في بعض جوانبه وإنما هو الذكر الموجز البليغ)<sup>(٣)</sup>. وكل من الذكر والحذف يسهم (في إجاده التعبير وفخامة المعنى والإبانة بما في خلد المتكلمين من المعاني مرّة بالتصريح لإقرارها في النّفوس وتمكينها من الإفهام، وأخرى بالحذف لتعمل الأذواق في التقاط جواهر دلالتها، ومعرفة أسرار جمالها، وعلة خفائها)<sup>(٤)</sup>.

لقد تناول النّحويون موضوع الذكر والحذف، ونظروا فيه، بيد أن نظرهم كان مقتضاً على ما اقتضته الأصول العامة والصناعة النحوية<sup>(٥)</sup>، كأن يجدوا خبراً من دون مبتدأ أو العكس، أو شرطاً من دون جزاء أو العكس، أو معطوفاً من دون معطوف عليه أو عموماً من دون عامل<sup>(٦)</sup>...

١- دلائل الإعجاز: ١١٢.

٢- المصدر نفسه: ١١٧.

٣- خصائص التراكيب: ١٣٥.

٤- أسلوب الدّعاء في القرآن الكريم؛ محمد محمود عبد (رسالة ماجستير): ١٦٨.

٥- ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي؛ طاهر سلمان حمودة: ١٣٩.

٦- ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٨٥٣.

معلّلين ذلك بشروط منها: وجود دليل حالي، أو مقالٍ. وألا يكون ما يُحذف كالجزء مثل الفاعل أو نائبه، وألا يكون مؤكداً، وإنما يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، وألا يكون عاملاً ضعيفاً، أو عوضاً من شيءٍ، أو يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي<sup>(١)</sup>. ولم يشيروا إلى الجواز من ذلك إلا إشارة عابرة، وهو الأولى بالرعاية والأجرد بالاهتمام، لأن فيه تتضح الأساليب التعبيرية للتراكيب، وتظهر المواهب ورفاهة الحس في الاستعمال، وهو دليل على قوة النفس وقدرة البيان وصحة الذكاء وحسن الفطرة<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر البلاغيون أن الحذف (أغراضه التي لا يعني الذكر غناه فيها، وأن للذكر أغراضه التي لا يعني الحذف غناه فيها، وان البلاغة مراعاة المقامات والأحوال، فالذكر في موطنه بلية مطابق، والذف في موطنه بلية مطابق)<sup>(٣)</sup>، إذ هما -الذكر والذف- (مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالواقع النفسي والشعوري للمتكلم خصوصاً في الدعاء... فضلاً عن اتصالهما المباشر وتعلقهما الكبير بالجانب الموسيقي وتناسقه المرتب في ومضات أصواته داخل النفس الإنسانية إذ إن أي إخلال في تقدير ما هو ممحوف، أو حذف ما هو مذكور نراه شذوذنا في التعبير وبعداً عن التلامح الصوتى المعبر عن معانٍ خاصة لا يمكن لمسها من تعابير أخرى على تنوعها)<sup>(٤)</sup>.

وما يعنيه من ذلك الذكر والذف في الصحيفة السجادية سواء أكان الاسقط الناتج عن دليل مقالٍ أم حالي في طرق الإسناد - المسند والمسند إليه - أم في بعض متعلقات الجملة كالمفعول. ومن هنا يمكن أن نقسم هذا الفصل على مباحث. تتعلق بذكر المسند إليه وحذفه، ثم المسند وبعد، متعلقات الإسناد.

١- المصدر نفسه: ٢ / ٧٨٦ - ٧٩٥.

٢- ينظر: أساليب بلاغية: ١٥٩، ودللات التراكيب: ١٢٢ - ١٢٦.

٣- خصائص التراكيب: ١٣٥.

٤- أسلوب الدعاء في القرآن الكريم: ١٧٠.

## دلالة ذكر المُسند إليه:

يُذكر المُسند إلىه ليُبني على الكلام<sup>(١)</sup>، فهو الطريق إلى معرفة الخبر<sup>(٢)</sup>؛ لذا فالأصل فيه الذكر في الجملة؛ لأنَّه عنصر أساس في تكوينها، بل هو الرَّكن الأعظم، لأنَّه عبارة عن الذات، والمُسند كالوصف، والذات أقوى في التَّبيُّن من الوصف. وإذا كانت الإفادة، تفتقر إلى كليهما فإن افتقارها وحاجتها إلى الدال منها على الذات الثابتة أشد في الحاجة عند قصد الإفادة من الدال على الوصف العارض<sup>(٣)</sup>. ومن هنا كان ذكره - على ما تقدَّم - أصلًا، ولا مقتضى للعدول عن تأدية المعنى المراد<sup>(٤)</sup>، ولتكوين الصياغة الدلالية في التَّعبير الطبيعي أو لعدم وجود قرينة لفظية أو حالية تدل عليه، ويُعتمد عليها في فهم المعنى عند حذفه<sup>(٥)</sup>. أمَّا إذا وجدت تلك القرينة، ودللت عليه فحينئذ يجوز حذفه وذكره على السواء<sup>(٦)</sup>.

وعلى هذا يكون الذكر بالنسبة للمُسند إلىه كالعارض ليس بالأصل الموجب؛ لتوفر القرائن الدلالية على حذفه ومع ذلك لا يُحذف، فقد يعمد المنشئ إلى ذكره - المُسند إليه - لنَّيَّةِ جماليَّة<sup>(٧)</sup>، ولهدف دلاليٍّ وسرًّ معنوًّي لا يكون مع حذفه، بل على جواز خلافه.

وقد ذكر البلاغيون دواعي وأغراضًا ترجح ذكر المُسند إلىه على حذفه مع التَّمكُّن من ذلك؛ لعدم وجود المانع من الحذف من أهمَّها:

١- ينظر: كتاب سيبويه: ٢٧٨/١.

٢- ينظر: الطراز: ١٧٨/٢.

٣- ينظر: مواهب الفتاح: ( ضمن شرح التلخيص): ٢٧٤/١، وعلم المعاني؛ (عتيق): ١٣٣-١٣٢.

٤- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٣/١، وجواهر البلاغة: ١١٧.

٥- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٢٤. وما بعدها، ومختصر البلاغة؛ (الفضلي): ٢٤.

٦- ينظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن: ١٨١، وخصائص التراكيب: ١١١، ودللات التراكيب: ١٢٢-١٢٦.

٧- ينظر: البلاغة والأسلوبية: ٢٤٦.

**زيادة التّقرير والإيضاح<sup>(١)</sup>:** إِذْ يذَكُرُ المَسْنَدُ إِلَيْهِ لِتَقْدِيرِ (بعض المعاني التي تكون أشد علقة بالنفس فيحرص المتكلم على إبرازها وإشاعتها في جو كلامه)<sup>(٢)</sup>، كقوله تعالى: ﴿أَوْلَئِكَ عَلَى هُدًىٰ مِّن رَّبِّهِمْ وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، ففي تكرير اسم الاشارة زيادة ايضاح وتقرير لتمييزهم من غيرهم<sup>(٤)</sup>.

**٢. بسط الكلام** عندما يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم<sup>(٥)</sup> ومحبوباً له لجلالة مكانه أو لقربه من قلبه، كما في قوله تعالى حكاية عن النبي موسى عليه السلام: ﴿قَالَ هِيَ عَصَایِ﴾<sup>(٦)</sup> وكان يكفي الجواب أن يقول: (هي عصا)، لكنه عليه السلام ذكر المسند إليه، وهو الضمير في قوله: (هي عصا)، حباً في إطالة الكلام، ورغبة منه في مطاولة المحادثة والمراجعة، وربما لهذا لم يكتف عليه السلام بذكر المسند بل أعقب ذلك أوصافاً لم يسأل عنها<sup>(٧)</sup> قوله: [أَتَوْكُأُ عَلَيْهَا وَأَهْشُ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِي فِيهَا مَارِبُ أُخْرَى﴾<sup>(٨)</sup>.

**٣. دلالة قصد التّعظيم<sup>(٩)</sup>:** وهذا السّياغ يتعلّق بالمتكلّم<sup>(١٠)</sup> وحضوره النّفسيّ، مثل: (القهار يصون عباده)؛ لعظمته هذا الاسم<sup>(١١)</sup>.

**٤. التّبرُّك** بذكره<sup>(١٢)</sup>، نحو: محمد رسول الله خير الخلق، ونحو: القرآن خير ما يحمله المسلم دائمًا في جواب: ما خير ما يحمله المسلم دائمًا<sup>(١٣)</sup>.

١- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٥، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/٣٣، وشرح التلخيص: ٢٨٢/١.

٢- خصائص التراكيب: ١٣٦.

٣- البقرة: ٥.

٤- ينظر: الكشاف: ٤٥/١، والبحر المحيط: ٤٣/١، وعلم المعاني؛ (الجندى): ٧٣١.

٥- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/٣٣، وعلم المعاني؛ (الجندى): ٧٣.

٦- طه: ١٧.

٧- ينظر: البلاغة والأسلوبية: ٢٤٦-٢٤٧، وعلم المعاني؛ (بسيلوني): ١/٩٤-٩٥. طه: ١٧-١٨.

٩- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٥، والطراز: ٢٥٩/٢، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/٣٣، وشرح التلخيص؛ البابرتى: ١٩٦.

١٠- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٢٦.

١١- ينظر: أساليب بلاغية: ١٥٩.

١٢- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/٣٣، وشرح التلخيص: ١/٢٨٤.

١٣- ينظر: علم المعاني؛ (عتيق): ١٤٦.

٥. الاستاذ ذكره<sup>(١)</sup>: فَإِذَا قيل: هل حضر الحبيب فلان؟ كانت الإجابة  
لذكره هي: الحبيب فلان حاضر<sup>(٢)</sup>.

وهناك أغراض اخر، منها التّعجب<sup>(٣)</sup>، والإهانة والتحقير<sup>(٤)</sup>، والتعریض  
بغباوة السّامع<sup>(٥)</sup>، والتّسجيل علیه لدفع الإنكار<sup>(٦)</sup>، والتّنبيه علی فضل المُسند  
إلیه ومتزنته<sup>(٧)</sup>، والاحتياط من ضعف قرينة السّياق<sup>(٨)</sup>، وتخصيص المُسند  
بالمُسند إلیه لكونه عاماً ولكونه لا يكون إلّا له<sup>(٩)</sup>. وغيرها التي ترجح لواقف  
الحال ومقتضى السّياق الذي يرد فيه ذكر المُسند إلیه في الجملة.

وما يعنينا من ذلك ذكر المُسند إلیه في الجملة في الصحيفة السّجادية وما  
يؤديه ويؤديه به من دلالات ومعان، إذ إنّ ذكره في الصحيفة السّجادية يشكل  
ظاهرة تركيبية تنظيمية تعرب عن قدرة الأداء التّعبيري عند المنشئ، وترمز  
إلى أبعاد روحية يكتنفها ذكر المُسند إلیه ودلالته في الجملة، ومن هذه الدلالات:  
- الدّالة على تفادى الضمير الراهن للجملة بالكلام السابق لغرض

الاستقلال:

إذ يتضح بذكر المُسند إلیه، مع إمكان إحلال الضمير محله في  
التعويض الدّلالي (تفاديًا من ذكر الضمير الذي يربط الجملة بالكلام السابق  
لأنّ القصد إلى استقلالها لتصير كأنّها مثل...)<sup>(١٠)</sup>، غالباً ما يكون ذلك في

١- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٥، والإيضاح في علوم البلاغة: ٣٣/١.

٢- ينظر: مواهب الفتاح؛ (ضمن شروح التّلخيص: ١/٢٨٤، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٢٦).

٣- ينظر: جواهر البلاغة: ١١٩.

٤- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/٣٣، وعلم المعاني؛ (الجندى): ٧٤.

٥- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٥، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/٣٣.

٦- مواهب الفتاح (ضمن شروح التّلخيص): ١/٢٨٥، وجواهر البلاغة: ١١٨.

٧- ينظر: الطراز: ٢/٥٩.

٨- الإيضاح في علوم البلاغة: ١/٣٣.

٩- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٥، وعروض الأفراح (ضمن شروح التّلخيص): ١/٢٨٦، وعلم المعاني؛  
(عنيق): ١٤٤.

١٠- ينظر: خصائص التركيب: ١٤٤.

الجمل المستأنفة بلاغيًا. ويمكن أن نفدي هذه الدلالة من دعائه عليه السلام: - (وَأَعُوذُ بِهِ مِنْ شَرِّ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لِمَارَةٍ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي...).<sup>(١)</sup> فقد ذكر عليه السلام المسند إليه (النفس) وصرّح به مع إمكان إضماره وربط الجملة بالكلام السابق، ولكنه عليه السلام آثر استقلالها على ترابطهما الدلالي لقصد الاستقلال المعنوي في الجملة الثانية. التي هي جملة قرائية: لتأكيد معناها، وتقرير دلالتها في نفسه عليه السلام.

- الدلالة على كونه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه (الحذف): ذلك لأن المسند إليه الأصل فيه الذكر؛ ليبني عليه الكلام، ولا يكون كلام من دونه بل لا يمكن تصوره، وعلى ذلك يفضي حذفه من غير قرينة دالة عليه ومشيرة إليه، إلى الإخلال في التركيب الدلالي.

ويمكن أن تكون هذه الدلالة الاقتضائية، أي: مورد الدلالة المعنونة بحسب الاقتضاء التخاطبي في الجملة<sup>(٢)</sup>، في جميع موارد ذكر المسند إليه التي لم تأت لغرض معنوي. منها في الصحيفة السجادية دعاؤه عليه السلام: - (إِنَّ كَثِيرًا مَا أَسْأَلْكَ يَسُرُّ فِي وَجْدَكَ. وَإِنَّ خَطِيرًا مَا أَسْتَوْهُ بِكَ حَقِيرٌ فِي وَسْعِكَ. وَإِنَّ كَرَمَكَ لَا يَنْصِقُ عَنْ سُؤَالِ أَحَدٍ. وَإِنَّ يَدَكَ بِالْعَطَاءِ أَعْلَى مِنْ كُلِّ يَدٍ...).<sup>(٣)</sup>

- (أَخْشَى خَلَقَكَ لَكَ أَعْلَمُهُمْ بَكَ. وَأَخْضَعُهُمْ لَكَ أَعْلَمُهُمْ بِطَاعَتِكَ وَأَهُونُهُمْ عَلَيْكَ مَنْ أَنْتَ تَرْزُقُهُ وَهُوَ يَعْبُدُ غَيْرَكَ...).<sup>(٤)</sup>

ذكر المسند إليه هنا في المثالين على كثرة الجمل أصل؛ لأنّه عمدة البيان، ومناط الدلالة التي يريد إبرازها المنشئ عليه السلام، ولا مقتضي لحذفه. وإذا ما حذف ضاق الجانب الدلالي، واحتفى معلم الدلالة في نظم الجملة

١- الصحيفة السجادية: ١٧٧.

٢- ينظر: الاقتضاء في التداول اللساني؛ عادل فاخوري: (عالم الفكر) – الألسنية: ١٤٤ وما بعدها.

٣- الصحيفة السجادية: ٣٧.

٤- المصدر نفسه: ١٦٠.

وتركيبيها، فضلًا عن نظامها الصوتي وتنغيمها الإيقاعي المنسجم في الفقرات بين الجمل.

ومن مظاهر هذه الدلالة تترشح دلالة ثانية هي:

### - تخصيص المُسند بمعنى:

وذلك كون المُسند عام النسبة مطلق الدلالة صالحًا لكل مسند إليه؛ ذلك يذكر المُسند إليه لتخصيص المُسند وتعيينه بمعنى<sup>(١)</sup>، ويمكن أن نتلمس هذه الدلالة في دعائه عليه السلام:

- (فَأَنْتَ لَا غَيْرُكَ مُرَادِي... وَلِقَاؤُكَ قُرْءَانِي وَوَصْلُكَ مُنْيٌّ نَفْسِي... وَرِضَاكَ بُغْيَتِي وَرُؤْيَاكَ حَاجَتِي. وَجِوَارُكَ طَلَبِي وَقُرْبُكَ غَايَةُ سُؤْلِي...).<sup>(٢)</sup> فالمُسند على عمومه قد تخصص وتعيين بالمُسند إليه. ولم يكن أن يتحقق الغرض إلا في ذكر المُسند إليه، ولو لم يذكر عليه السلام لكان المُسند في دائرة العموم الدلالي. ثم إن المُسند إليه هنا يشكل على ذكره طريق البيان. ومعتمد الحكم الذي يرتکز عليه المنشئ؛ إذ إن ذكره هنا وإن كان على الأصل، فيه من الأداء الدلالي والبلاغي ما يكون منه نقطة الانطلاق في الإنسان.

إن ذكر المُسند إليه، هنا، في مجموع الجمل السبع، ساعد على دلالته: على تكوين نسق صوتي رائع منوط بتوالي صواته وصواته في البنية المكونة له.

### - ذكره للدلالة على زيادة تقريره وايضاحه:

وهذه الدلالة من أكثر دلالات ذكر المُسند إليه في الصحيفة السجادية، ويمكن أن نلمسها في ادعية كثيرة من الصحيفة، كما في دعائه عليه السلام:

- (أَنْتَ الَّذِي وَسَعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا. وَأَنْتَ الَّذِي جَعَلْتَ لِكُلِّ مَخْلُوقٍ سَهْمًا. وَأَنْتَ الَّذِي عَفُوهُ أَعْلَى مِنْ عِقَابِه. وَأَنْتَ الَّذِي تَسْعَى رَحْمَتُه

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/٣٤.

٢- الصحيفة السجادية: أ: ٢٤٤-٢٤٥.

أَمَامَ غَضَبِهِ. وَأَنْتَ الَّذِي عَطَاوْهُ أَكْثَرُ مِنْ مَنْعِهِ. وَأَنْتَ الَّذِي اتَّسَعَ الْخَلَائِقُ كُلُّهُمْ فِي وُسْعِهِ. وَأَنْتَ الَّذِي لَا يَرْغَبُ فِي جَزَاءِ مِنْ أَعْطَاهُ. وَأَنْتَ الَّذِي لَا يُفْرِطُ فِي عَقَابِ مِنْ عَصَاهُ. وَأَنَا يَا إِلَهِي عَبْدُكَ الَّذِي أَمْرَتُهُ بِالدُّعَاءِ فَقَالَ لِبَنَيَ وَسَعَدِيَ هَا أَنَّذَا يَا رَبِّ مَطْرُوحٌ بَيْنَ يَدِيكَ. أَنَا الَّذِي أَوْقَرَتِ الْخَطَايَا ظَهْرَهُ. وَأَنَا الَّذِي أَفْنَتِ الذُّنُوبَ عُمُرَهُ. وَأَنَا الَّذِي بِجَهْلِهِ عَصَاكَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا مِنْهُ لِذَاكَ...<sup>(١)</sup>.

في هذا النَّصْ مجموعة من الدَّلالات تكمن في ذكر المُسَنَّدِ إِلَيْهِ ضمير المخاطب (أنت) وضمير المتكلم (أنا)، تتصدرها الدَّلالة عَلَى زيادة التَّقرير والإيضاح، إذ إنه عَلَيْهِ ذكر المُسَنَّدِ إِلَيْهِ (أنت، أنا) في ثلات عشرة جملة، وكان بالإمكان الاستغناء عنْهُ بالذكر الأوَّل في بداية الكلام والاكتفاء بالذي يليه دلالة الأوَّل عَلَيْهِ ورغم ذلك أعاد عَلَيْهِ ذكره غير مرّة؛ لزيادة الإيضاح ولتقرير المعاني الدَّلالية الكامنة في الأخبار المنسوبة إلى المُسَنَّدِ إِلَيْهِ فضلاً عنْ حقيقة أحقيّة الاستقرار فيها، من كونها، أعني الأخبار، مرتبطة بالمسند إِلَيْهِ ارتباطاً وثيقاً لا تنفك عنْهُ بحال من الأحوال، فجاء ذكر المُسَنَّدِ إِلَيْهِ مع كلّ خبر أسنده عَلَيْهِ للمسند إِلَيْهِ ليستقرّ معنى الجُملة في نفسه ويجمع أطرافها في الفؤاد؛ زيادةً لمعنى الإيضاح والتَّقرير. فضلاً عنْ ذلك نجد ذكر المُسَنَّدِ إِلَيْهِ عَلَى توفر القرائن القائمة عَلَى حذفه، قد ساعد عَلَى إعطاء النَّصْ تناسقاً موسيقياً يشع في فضائه، وما ذلك إلا لوجود المُسَنَّدِ إِلَيْهِ - تكرير ذكره - ولو حُذِفَ المُسَنَّدِ إِلَيْهِ وهو جائز - هنا - لفقد ذلك التناسق الموسيقي. الذي إقامه ذكر المُسَنَّدِ إِلَيْهِ.

وفي النَّصْ أيضاً دلالتان، علاوة عَلَى ما تقدم، الأوَّل: يمكن القول فيها إنَّ ضمير المخاطب (أنت) قد أوحى ذكره المتكرر عَلَى إشاعة العظمة والكبرياء في نص الدعاء في نفس الداعي عَلَيْهِ شعوره الكامل بذلك عَلَيْهِ واسعه كلّ

- ١- المصدر نفسه: ٤٢. وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ١٣، ١٥، ١٨، ٢٣، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٥٥، ٦٠، ٩٦، ٩٧، ١٥٤، ١٦٧.

التصاغر والتواضع في ضمير المتكلّم (أنا) المضاف إلى أخباره وصفاته المنسوبة إليه. والدلالة الثانية: يمكن القول فيها أيضاً إنَّ ذكر المُسْنَد إِلَيْهِ مرة بعد مرّة يؤدّي إلى إطالة الكلام وبسطه، والداعي عليه يعلم علم اليقين أنَّه أمام مخاطب خاصٌ يقبل على كُلّ من يدعوه، فأدّى هذا إلى طلب الإمام عليه، وحُجَّه في الدّعاء لله سبحانه أن يطيل الكلام معه، ويُسْطِح حديثه له، حباً فيه سبحانه وتعالى.

### - الدّلالة على التَّعظيم :

ويمكن نتلمّس هذه الدّلالة من دُعائِه عليه:

- (الْحَمْدُ لِلَّهِ رِضَا بِحُكْمِ اللَّهِ. شَهِدتُّ أَنَّ اللَّهَ قَسَّ مَعَايِشَ عِبَادِهِ  
بِالْعَدْلِ...).<sup>(١)</sup>

- (اللَّهُمَّ إِنِّي وَجَدْتُ فِيهَا أَنْزَلْتَ مِنْ كِتَابِكَ وَبَشَّرْتَ بِهِ عِبَادَكَ أَنْ قُولَتْ  
يَا عِبَادِي الَّذِينَ اسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ  
الذُّنُوبَ جَمِيعاً...).<sup>(٢)</sup>

في المثال الأول ذكر عليه المُسْنَد إِلَيْهِ (الله) سبحانه وتعالى على الرّغم من توفر القرائن، لغرض الدّلالة على تعظيمه وتجلّيه سبحانه، لما يدلّ عليه هذا الاسم العظيم من دلالات الإجلال والإكبار.

وفي المثال الثاني استشهد عليه بآية قرآنية. وكثيراً ما فعل - اقتباساً

في تصاعيف الصحيفة السجادية؛ لتدعم معناه الدّلالي وتنقّية كلامه عليه، وقد أعاد ذكر المُسْنَد إِلَيْهِ (الله) جلَّ جلالُه على وفق تنظيم الجملة القرآنية بحسب ما اقتضته علائقية التّضمين المشتركة بين بنية التركيب القرآني، وبنية تركيب جملة دُعائِه عليه؛ لغرض تعظيمه سبحانه وإعلائه، واستحضار إكباره في نفسه عليه لما يظهر اسم الجليل (الله) سبحانه من معانٍ عند لا يمكن تصوّرها أو الإحاطة بها، سبحان الله رب العرش عما يصفون.

١- المصدر نفسه: ٩٤.

٢- المصدر نفسه: ١٥٥.

### - ذكره للدلالة على بيان فعله:

ولقد ذكر المُسند إليه في الصحيفة السجادية؛ لغرض إسناد فعله إليه علاوةً على ما في اسمه من دلالة كما في دعائه عليهما:

- (ولَوْلَا أَنَّ الشَّيْطَانَ يَخْتَدِعُهُمْ مَا عَصَاكَ عَاصِ...<sup>(١)</sup>).

- (إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ شَمَتْ بِنَا إِذْ شَايَعْنَاهُ عَلَى مَعْصِيَتِكَ...<sup>(٢)</sup>).

فذكر المُسند إليه هنا، (الشيطان، لعنة الله عليه) قد أفاد على اقتضائه الدلالي بياني فعله، فضلًا عن مَا يوحى به؛ لما يحمله هذا الاسم المشؤم من أذية وكيد للإنسان المؤمن؛ لذلك آثر ذكره على حذفه.

### دلالة ذكر المسند:

أقرَ النَّحْوِيُونَ أَنَّ المُسَنَّدَ<sup>(٣)</sup> اسْمًا أَكَانْ أَمْ فَعْلًا مَحْلُ الْفَائِدَةِ، وَالْجَزْءُ الْمَكْمُلُ لَهَا<sup>(٤)</sup>. التَّيْ يُسْتَفِيدهَا السَّامِعُ، وَيُصِيرُ مَعَ الْمُبْتَدَأِ أَوَ الْفَاعِلِ كَلَامًا تَامًا. وَالَّذِي يَدْلِي عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ مَعْقُدُ التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ<sup>(٥)</sup>، فَالْمُسَنَّدُ إِلَيْهِ عَمَدةُ الْبَيَانِ، وَالْمُسَنَّدُ عَمَدةُ الْفَائِدَةِ وَمَنَاطُ الدَّلَالَةِ<sup>(٦)</sup>، وَالْغَرْضُ مِنْهُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ - أَفَادَةُ السَّامِعِ مَا لَا يَعْرِفُهُ<sup>(٧)</sup>.

وعلى هذا فإن ذكره هو الأصل ولا يعدل عنْهُ الا لقرينة لفظية أو حالية<sup>(٨)</sup>. وقد يتهيأ ذلك من خلال السياق ولكن رغم ذلك قد يترجح ذكره على حذفه، فيكون ذكره عدولًا عن الأصل بعد أن كان واجباً. وقد ذكر البلاغيون الأسباب التي ترجح ذكره على حذفه في الجملة، وهي لا

١- المصدر نفسه: ٩٧.

٢- المصدر نفسه: ٣١.

٣- (\*) لَمْ أَذْكُرْ المُسَنَّدَ فِي كُوْنِهِ فَعْلًا أَوْ اسْمًا، وَدَلَالَةُ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَاضَافِيَّةٌ عِنْدِ الإِسْنَادِ (الْفَعْلِيُّ أَوِ الْاَسْمِيُّ) فِي التَّرْكِيبِ؛ لِأَنِّي سَأَذْكُرُ ذَلِكَ فِي الْفَصْلِ الْخَامِسِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٤- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٠١/١.

٥- ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ٨٧/١.

٦- ينظر: الطراز: ٢٥٢/٣.

٧- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/٨٦، وعلم المعاني؛ (عتيق): ١٤٧.

٨- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/٨٦.

تختلف في الحقيقة عن سياقات ذكر المُسند إليه وأغراضه، كزيادة الإيضاح والتقرير<sup>(١)</sup>، أو لأنَّه منشأ البيان<sup>(٢)</sup>، أو التَّعْجِب<sup>(٣)</sup>، أو للرِّد على المخاطب<sup>(٤)</sup>. أو لضعف التَّعويم عَلَى القرينة أو للتعظيم أو الاستذان، والتبرك<sup>(٥)</sup>.

وفي الصحيفة السجادية، لذكر المُسند إليه. نمط تركيبي ومعنى دلالي ناتج عن وجوده وذكره لا يتوفَّر ما لو حذف. ومن أهم دلالات ذكره فيها:

- الدلالة عَلَى أَنَّهُ أَصْلُ الْكَلَامِ وَلَا مُوجَبٌ لِلْعَدُولِ عَنْهُ:

إِنَّ هَذِهِ الدَّلَالَةَ تَتَاتِي مِنْ كُونِ الْمُسْنَدِ عَمَدةَ الْفَائِدَةِ فِي النَّاتِجِ الدَّلَالِيِّ، الَّذِي يَرِيدُ الْمُتَكَلِّمُ إِيْصَالَهُ إِلَى الْمُتَلَقِّيِّ، وَمِنَاطِ الْبَيَانِ الْحَكْمِيِّ فِي تَرْكِيبِ الْجَمْلَةِ، مِنْ ذَلِكَ كَانَ ذَكْرُهُ حَقًّا فِي تَحْقِيقِ النِّسْبَةِ الَّتِي فِي الْإِسْنَادِ، وَلَا مُوجَبٌ لِلْعَدُولِ عَنْهُ. وَيُمْكِنُ أَنْ نَتَلَمَسْ ذَلِكَ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَاجِيَّةِ فِي الْأَخْبَارِ (الْفَعْلُ، وَالْخَبْرُ) الَّتِي ذَكَرْتُ مِنْ غَيْرِ غَرْضٍ دَلَالِيًّا لَلَّهُمَّ إِلَّا كُونُهَا - وَحْسِبُنَا مِنْهُ - أَصْلَ الْبَيَانِ وَمَعْقَدِ الْفَائِدَةِ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِمْ:

- (فَإِنَّ قُوَّتِي لَا تَسْتَقِلُّ بِنَقْمَتِكَ. وَإِنَّ طَافَتِي لَا تَنْهَضُ بِسُخْطَكَ...).<sup>(٦)</sup>

- (وَلَكِنَّ سُلْطَانَكَ اللَّهُمَّ أَعْظَمُ. وَمُلْكَكَ أَدَوْمُ مِنْ أَنْ تَزِيدَ فِيهِ طَاعَةً الْمُطْعِينَ...).<sup>(٧)</sup>

فالجملة قد تحققَتْ بذكر المُسند في المثال الأول (لا تستقل بنقمة)، و(لا تنْهَض بسُخْطَك)، وفي المثال الثاني (أعظم)، و(أدوْم) وكمل معناها بإسناده إلى المُسند إليه، ولو لا ذكره ذاك لما توفَّر البيان، ولما وضح معنى حكم الجُملة المزعَّم إيصاله وإظهاره؛ لعدم وجود ما يدعُو إلى خلافه -

١- ينظر: مفتاح العلوم: ٩٩.

٢- ينظر: الطراز: ٢٧٥ / ٢.

٣- ينظر: جواهر البلاغة: ١٤٨.

٤- ينظر: علم المعاني؛ (الجندى): ٧٥.

٥- ينظر: مفتاح العلوم: ٩٩، والإيضاح في علوم البلاغة: ٨٦ / ١، وعلم المعاني؛ (بسيلوني): ٦٢ / ١.

٦- المصدر نفسه: ١٠١.

٧- المصدر نفسه: ١٥٦.

الحذف. ثُمَّ إِنَّ ذِكْرَ الْمُسْنَدِ - هُنَا - أَعْطَى مِنَ النَّغْمَ الْمُوسِيقِيِّ مَعَ التَّوَافِقِ فِي  
نِهايَةِ الْفَاصِلَةِ فِي الْجُمْلَةِ مَا لَا يَكُونُ بَعْدَهُ.

- الدَّلَالَةُ عَلَى التَّعْظِيمِ:

وَيُمْكِنُ أَنْ تَفَادَ هَذِهِ الدَّلَالَةَ مِنْ دُعَائِهِ عَلَيْسِلَامُ:

- (أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْأَحَدُ الْمُتَوَحِّدُ الْفَرْدُ الْمُتَفَرِّدُ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ  
إِلَّا أَنْتَ الْكَرِيمُ الْمُتَكَبِّرُ الْعَظِيمُ الْمُتَعَظِّمُ الْكَبِيرُ الْمُتَكَبِّرُ وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ  
الْعَلِيُّ الْمُتَعَالُ الشَّدِيدُ الْمَحَالُ...).<sup>(١)</sup>

فَفِي هَذَا الْمَثَالِ عَمَدَ عَلَيْسِلَامُ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْنَدِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَوْفِيرِ الْقَرَائِنِ  
الَّتِي تَمْكِنُ مِنْ حَذْفِهِ. أَعْدَادُ ذِكْرِ عَلَيْسِلَامُ لِقَصْدِ تَعْظِيمِهِ سَبْحَانَهُ وَإِعْلَاءُ شَانِهِ  
لِمَا فِي هَذَا الْاسْمِ الْعَظِيمِ مِنَ الْمَعْنَى الْإِلَاهِيَّةِ الْجَلَالِيَّةِ الْجَمَالِيَّةِ. وَفِي هَذَا النَّصِّ  
عَلَى طَولِهِ دَلَالَةُ أُخْرَى، وَهِيَ:

- الدَّلَالَةُ عَلَى التَّلَذُّذِ بِذِكْرِهِ:

إِذْ إِنَّهُ عَلَيْسِلَامُ بِتَكْرِيرِ الْلَّفْظِ الْجَلِيلِ (اللَّهُ) الْمُسْنَدُ يَتَلَذَّذُ بِهِ، وَتَطْبِيبُ لَهُ  
نَفْسَهُ، وَيَطْمَئِنُ لَهُ قَلْبَهُ لِمَا فِي هَذَا الْمُسْنَدِ مِنَ الْمَعْنَى الَّتِي أَعْرَبَ عَنْهَا النَّصِّ  
السَّجَادِيُّ، وَمَا يَشْعُرُ بِهِ مِنْ شُغْفٍ وَهُوَ يَجْرِيُهُ عَلَى لِسَانِهِ عَلَيْسِلَامُ.

- ذِكْرُهُ لِدَلَالَةِ زِيَادَةِ الإِيْضَاحِ وَالْتَّقْرِيرِ:

وَذَلِكَ فِي دُعَائِهِ عَلَيْسِلَامُ:

- (وَنَعُوذُ بِكَ أَنَّ نَنْطُويَ عَلَى غِشٍّ أَحَدٍ. وَأَنْ نُعْجَبَ بِأَعْمَالِنَا. وَنَمُدُّ فِي  
أَمَالِنَا. وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ سُوءِ السَّرِيرَةِ وَاحْتِقَارِ الصَّفَرِيَّةِ... وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ  
تَنَاؤلِ الْإِسْرَافِ. وَمِنْ فَقْدَانِ الْكَفَافِ وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ...).<sup>(٢)</sup>  
(وَاجْعَلْ تَقْوَاكَ مِنَ الدَّنَيَا زَادِي وَإِلَى رَحْمَتِكَ رَحْلَتِي وَرَاحَتِي وَفِي  
مَرَضَاتِكَ مَدْخَلِي وَاجْعَلْ فِي جَنَّتِكَ مَثَوَّايِ...).<sup>(٣)</sup>

١- المَصْدَرُ نَفْسَهُ: ١٢٩.

٢- المَصْدَرُ نَفْسَهُ: ٢٩.

٣- المَصْدَرُ نَفْسَهُ: ٥٩.

- (فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا وَقَيْتَنَا مِنَ الْبَلَاءِ وَلَكَ الشَّكْرُ عَلَى مَا خَوَّلْتَنَا مِنِ  
النَّعْمَاءِ...).<sup>(١)</sup>

ففي المثال الأول ذكر عيسٰ المُسَنَّد (نعود) في أربع جمل وكلها مثلثانِي (أجعل) في جملتين، وكان يمكن الاستغناء عنه؛ لدلالة الاكتفاء بالأول، ولفهم معنى الجملة من غيره بالحذف، ولكنه عيسٰ أثر التعبير بذكره؛ زيادةً وإيضاحه، وتقرير معناه، وإظهار دلالته، ورغبةً في حصوله.

في المثال الثالث أعاد عيسٰ التصريح بذكر المسند (لك) - متعلقه - على الرغم من توفر القريئة اللغوية لحذفه في بداية الجملة الأولى، والغرض من ذلك تقريره وإيضاحه وإبراز معناه، ولو حذفه عيسٰ والحذف هنا جائز لتوفر القرائن ودلالة الاكتفاء به بالأول عنْه لما أفاد ذلك الغرض ولما أشعر بتقريره وتوضيحه المقصود.

ثم إن ذكر دليل المُسند (لك) - أعني: متعلق المسند - هنا، قد ساعد على تواافق الجملتين في التكوين الإيقاعي لها، والتناسب بين وحداتها الدلالية.

وفي المثال الأخير فضلًا عن مَا تقدم دلالة أخرى وهي:

- الدلالة على توكيد تخصيص المُسند إليه بالمسند:

ويمكن أن نفيد هذه الدلالة أيضاً من دعائه عليه السلام:

- (وَأَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ رِبَنَا بَانَ لَكَ الْمُلْكَ وَلَكَ الْحَمْدُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ...)(٢).

فكان باستطاعته أن يحذف (لك) المسند- متعلقه - في الجملة الثانية، ويكتفى بالمسند (لك) الأول الذي ذكره في بداية الجملة الأولى وبنى عليه كلامه، ولكنه لم يفعل ذلك ليتوخّي توكييد التخصيص و يجعله مقرراً واضحاً في المسند إلىه من دون غيره، وما تصدر الجملة بالحرف

٩٦ - المصدر نفسه:

٢- المصدر نفسه: ١٤٦

المُوكد (أنَّ) لضمونها إِلَّا دليل عَلَى ذلك، وإِشارة إِلَى ما أَرَادَ بِيَانِهِ وَقَصْدِ إِيْضَاحِهِ، وَهُوَ فِي رِحَابِ الْحَضْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ فِي دُعَائِهِ عَلَيْكُمْ.  
دلالة تعدد الأخبار بعاطف أو بغير عاطف:

قَدْ يُسَنَّدُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ الْوَاحِدِ أَكْثَرَ مِنْ خَبَرٍ، كَالنَّعْتِ. لَأَنَّ الْخَبَرَ حَكْمٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَحْكُمَ عَلَى الشَّيْءِ الْوَاحِدِ بِحَكْمَيْنِ فَأَكْثَرَ<sup>(١)</sup>... وَلَكِنَ النَّحْوَيْنِ مُخْتَلِفُونَ فِي جَوازِ ذَلِكَ، إِذْ ذَهَبَ ابْنُ عَصْفُورٍ (ت ٦٦٩هـ) إِلَى مَنْعِ ذَلِكَ إِلَّا بِعَطْفٍ نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ رَاكِبٌ وَضَاحِكٌ. أَوْ بِشَرْطِ اتِّحَادِ الْمَعْنَى فِي الْخَبَرِ: (تَرِيدُ أَنَّ الْخَبَرَ مُجْمَعَهُمَا لَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى اِنْفَرَادِهِ فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِكَ: زَيْدٌ ضَاحِكٌ رَاكِبٌ)، جَامِعٌ لِلضَّحْكِ وَالرَّكُوبِ فِي حِينٍ وَاحِدٍ، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى عَطْفٍ لِأَنَّهُمَا خَبَرَانِ فِي الْلَفْظِ وَبِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى خَبَرٌ وَاحِدٌ، ... أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ حَلْوٌ حَامِضٌ، نَائِبٌ مَنَابٌ مُزْكَانٌ قَلْتَ: هَذَا مَرْ<sup>(٢)</sup>، وَإِذَا جَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِغَيْرِ عَطْفٍ عُدَّ خَبَرًا مُبْتَدَأً مَحْذُوفًا أَوْ نَعْتَأً<sup>(٣)</sup>. عَلَى حِينٍ يَذَهِبُ الْجَمْهُورُ إِلَى جَوازِ ذَلِكَ أَكَانَ بِعَطْفٍ أَمْ بِغَيْرِهِ<sup>(٤)</sup> وَهُوَ الصَّحِيفُ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾<sup>(٥)</sup>، وَنَحْوَ قَوْلِنَا: عَلَيْهِ عَالَمٌ وَأَدِيبٌ وَفَقِيهٌ ...

وَذَكَرُوا أَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ الْمُتَعَدِّدَةَ مِنْ جَهَةِ عَطْفِهَا أَوْ عَدْمِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ<sup>(٦)</sup>: الْأَوَّلُ: يَجْبُ فِيهِ ذِكْرُ (الْوَاوِ): وَهُوَ أَنْ يَتَعَدَّ الْخَبَرُ بِتَعْدِيدِ مَا هُوَ لَهُ بِمَعْنَى أَنْ تَكُونَ الْأَخْبَارُ مُتَعَدِّدَةً لِتَعْدِيدِ الْخَبَرِ عَنْهُمْ: إِمَّا حَقِيقَةً،

١- يَنْظَرُ: شَرْحُ التَّصْرِيفِ: ١٨٢/١، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ١/٢٢.

٢- شَرْحُ جَمْلِ الزَّجَاجِيِّ: ١/٣٥٩. وَيَنْظَرُ: الْمُقْرَبُ: ٩٣-٩٢، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ: ١/١٨٢.

٣- يَنْظَرُ: شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ: ١/٢٥٧، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ: ١/١٨٢، وَحَاشِيَةُ يَاسِينِ الْعَلَمِيِّ: ١/١٨٢.

٤- يَنْظَرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ؛ ابْنِ يَعْيَشٍ: ٩٩/١، وَشَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَّةِ: ١/١٠١-١٠٠، وَالْأَمَالِيِّ الْشَّجَرِيَّةِ؛ ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٢/٥٥، وَتَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ؛ ابْنِ مَالِكٍ: ٥٠، وَشَرْحُ ابْنِ النَّاظِمِ: ١٢٥، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ: ١/١٨٢، وَهَمْمُ الْهَوَامِعِ: ٢/٥٧، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ١/٢٢١ وَمَا بَعْدُهَا، وَحَاشِيَةُ الصِّبَانِ: ١/٢٢١. وَمَا بَعْدُهَا.

٥- الْبَرْوَجُ: ١٤-١٦.

٦- شَرْحُ ابْنِ النَّاظِمِ: ١٢٥، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ١/٢٢٣-٢٢١ وَمَا بَعْدُهَا.

نحو: بنوك كاتب وصائغٌ وفقية، أي: بعضهم كاتب وبعضهم صائغ... لا عَلَى أَنْ كُلَا مِنْهُمْ مُتَصَفٌ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ بَلْ اخْتَصَ كُلُّ بِوْصَفٍ. بِذَكِّ تَعْدُدِ الْخَبَرِ، وَتَرْكِ الْعَطْفِ. أَوْ حَكَمًا<sup>(١)</sup>، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعْبٌ وَلَهُوَ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ، وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾<sup>(٢)</sup>، وَالْقَسْمُ الثَّانِي: يَجِبُ فِيهِ تَرْكُ الْعَطْفِ: وَهُوَ (مَا تَعْدُ فِي الْلُّفْظِ، دُونَ الْمَعْنَى، وَضَابِطُهُ أَلَا يَصِدِّقُ إِلَّا خَبَارٌ بِبَعْضِهِ عَنِ الْمُبْتَدَأِ، كَوْلُهُمْ: الرُّمَانُ: حَلُوٌّ، حَامِضٌ، بِمَعْنَى: مُزَّ، وَزِيدٌ، أَعْسَرٌ، أَيْسَرٌ، بِمَعْنَى: أَضْبَطٌ)<sup>(٣)</sup>، فَالْخَبَرُ مُجْمُوعُ الْكَلْمَتَيْنِ، وَلَا يَصِحُّ الْاِكْتِفَاءُ بِوَاحِدَةٍ مِنْ دُونِ الْأُخْرَى<sup>(٤)</sup>، وَالْعَطْفُ يَقْتَضِي الْمُغَايِرَةَ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَطْفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ<sup>(٥)</sup>، وَجُوزَ أَبُو عَلِيِّ الْفَارَسِيِّ (ت١٣٧٧هـ) ذَلِكَ كَفِيرُهُ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَعَدِّدَةِ<sup>(٦)</sup>.

وَأَمَّا الْقَسْمُ الْآخِرُ، فَهُوَ مَا يَجُوزُ فِيهِ الْعَطْفُ بِ(وَوْ) أَوْ تَرْكُهُ، وَهُوَ مَا تَعْدُ فِي الْلُّفْظِ وَالْمَعْنَى<sup>(٧)</sup> لِقَوْلِنَا: مُحَمَّدٌ كَرِيمٌ، شَجَاعٌ، عَالَمٌ... وَمُحَمَّدٌ شَجَاعٌ، عَالَمٌ، وَفَاضِلٌ...

وَإِذَا كَانَ الْقَسْمَانِ الْأَوَّلَانِ خَاضِعَيْنِ لِطَبِيعَةِ الصِّيَاغَةِ التَّعْبِيرِيَّةِ فِي الْكَلَامِ عَلَى وَفَقِّ مَعْطِيَاتِهِ التَّرْكِيَّيَّةِ، فَإِنَّ الْآخِرَ - الْثَّالِثَ - هُوَ مَا يَعْنِي بِهِ وَيَهْتَمُ، وَتَجَدُّرُ الإِشَارَةِ إِلَيْهِ، لِإِشْكَالِ أَمْرِهِ، وَانْطَوَائِهِ عَلَى أَسْرَارِ مَعْنَوِيَّةِ دَفِينَةٍ تَفَصَّحُ عَنْهَا قَرَائِنُ السِّيَاقِ. وَذَلِكَ أَنَّ الْاقْتِرَانَ وَالْعَطْفَ بِ(وَوْ) بَيْنَ الْأَخْبَارِ أَوْ عَدْمِهِ لَا يَكُونُ عَبْثًا أَوْ مِنْ دُونِ مَغْزِيٍّ دَلَالِيًّا مَقْصُودٍ.

١- يَنْظَرُ: شَرْحُ ابنِ النَّاظِمِ: ١٢٥.

٢- الْحَدِيدُ: ٢٠.

٣- شَرْحُ ابنِ النَّاظِمِ: ١٢٦.

٤- يَنْظَرُ: شَرْحُ التَّصْرِيفِ: ١٨٣-١٨٢، وَمَعَانِي النَّحْوِ: ١/٢١٨.

٥- يَنْظَرُ: الطَّرَازُ: ٢/٣٤، وَالْبَرَهَانُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ: ٢/١٧٦.

٦- يَنْظَرُ: شَرْحُ ابنِ النَّاظِمِ: ١٢٦، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ: ١/١٨٢.

٧- يَنْظَرُ: شَرْحُ الْكَافِيَّةِ فِي النَّحْوِ؛ الرَّضِيُّ: ١/١٠١، وَشَرْحُ ابنِ النَّاظِمِ: ١٢٦، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ١/٢٢٢.

وقد أشار البلاغيون إلى تلك الدلالات من متابعة رصد دلالات النوع المتعاطفة؛ لما بين الأخبار والنعوت من وجه في التشابه مع عدم إغفال الفارق الدلالي والوظيفي لكل منها. جاء في البرهان في تعدد الصفات: (١) ومقتضاه إلا بعطف بعضها على بعض لاتحاد محلها ولجريها مجرى الوصف في الصدق على ما صدق ولذلك يقل عطف بعض صفات الله على بعض في التنزيل، وذلك كقوله: [الله لا إله إلا هو الحي القيوم] (١)...، وقوله: [الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار] (٢). وإنما عطف قوله: **﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالبَاطِنُ﴾** (٣)؛ لأنها أسماء متضادة المعاني في موصوفها؛ فوقع الوهم بالعطف عنم يستبعد ذلك في ذات واحدة؛ لأن الشيء الواحد لا يكون ظاهراً باطناً من وجه، وكان العطف فيه أحسن ولذلك عطف (الناهون) على (الأمرؤن) من قوله: [التألبون العابدون الحامدون السائرون الراكعون الساجدون الأمرون بالمعروف، والناؤون عن المنكر والحافظون لحدود الله] (٤) فجاء العطف؛ لأن لا يمكن اجتماعهما في محل واحد بخلاف ما قبله (٥).

وقد يُؤتى بعطف؛ للإفادة إلى قصد كمال اتصاف الموصوفين بكل صفة على حدة كما في قوله تعالى: [الصابرين والصادقين والقانتين] (٦) فـ(الواو) وقد دلت على كمالهم في كل صفة من هذه الصفات أمّا إذا ترك (الواو) وتأتي الأخبار متتالية فإنّها تفيد دلالة كمال اجتماعها في الذات. كما تقدم في قوله تعالى: **﴿التألبون العابدون﴾** (٧).

-١- البقرة: ٢٥٥.

-٢- الحشر: ٢٣.

-٣- الحديد: ٣.

-٤- الحديد: ١١٢.

-٥- البرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٤٧٥/٣. وينظر: الطراز: ٣٥/٢.

-٦- آل عمران: ١٦، ١٧.

-٧- ينظر: الكشاف؛ الزمخشري: ١/٢٦٣، ٢٦٣/٢، وعلم المعاني؛ (بسيوني): ١٣٧/٢.

ومن الدلّالات أيضًا، تحقيق الوصف وتقريره، وذلك إذا قلت لرجل مثلاً: (هو عالم وجoad وشجاع وغني وكان المخاطب لا يعلم ذلك أو لا يقرّ به ويعجب من اجتماع هذه الصفات في رجل فإذا قلت: (زيد عالم) وكان ذهنه استبعد ذلك فنقول (وجoad) أي وهو مع ذلك جoad فإذا قدرت استبعاده لذلك قلت (وشجاع) أي وهو مع ذلك شجاع وغني فيكون في العطف مزيد تقرير وتوكيد لا يحصل بدونه تدراً به توهم الإنكار<sup>(١)</sup>. وعلى ذلك تكون (الواو) دالة على الاهتمام بين الأخبار أو الصّفات المتبااعدة.

وفي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ مواضعُ كثيرةٍ لِتَعْدُدِ الْأَخْبَارِ (الْمَسْنَد) بِالْعُطْفِ أَوْ بِغَيْرِهِ. فَمِنْ مَصَادِيقِ التَّعْدُدِ الْخَبْرِيِّ بِغَيْرِ عَاطِفٍ مَا وَرَدَ لِغَرْضِهِ:  
- الدَّلَالَةُ عَلَى كَمَالِ اجْتِمَاعِهَا وَتَخَصِّصُهَا بِالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ (الْمَوْصُوفُ):

كما في دعائه عليه السلام:

- إِنَّكَ قَرِيبٌ. مُحِبٌ سَمِيعٌ. عَلِيمٌ غَفُورٌ. رَّؤوفٌ. رَّحِيمٌ... )ۖ

- (فَإِنِّي أَعْبُدُكَ. الْمَسْكِينَ الْمُسْتَكِينُ. الْضَّعِيفَ الظَّرِيرَ. الْحَقِيرَ الْمَهِينَ.  
الْفَقِيرَ الْحَائِفَ الْمُسْتَجِيرَ...).<sup>(٣)</sup>

- (وَمَنْ سِوَاكَ مَرْحُومٌ فِي عُمْرِهِ. مَغْلُوبٌ عَلَى أَمْرِهِ. مَقْهُورٌ عَلَى شَأْنِهِ.  
مُخْتَلِفُ الْحَالَاتِ. مُتَنَقِّلٌ فِي الصِّفَاتِ...)(٤).

- (فَإِنَّهَا الْمُهْلِكَةُ طَلَبَهَا، الْمُتَلِّفَةُ حُلَّاهَا، الْمَحْشُوَةُ بِالآفَاتِ الْمَشْحُونَةُ  
بِالنَّكَبَاتِ ...). <sup>(٥)</sup>

في المثال الأول أُسند عَلَيْهِ الْمَرْءَةُ مجموعة من الأخبار للبارئ عَزَّ وَجَلَّ،

١- بدائع الفوائد؛ ابن قيم الجوزية: ١٩١ / ١. وينظر: معاني النحو: ١ / ٢٢٠. أقول: للدكتور فاضل السامرائي رأي طريف في الموضوع مفاده أنَّ (الواو) العاطفة للأخبار تدلُّ على الاهتمام وتحقيق الأمر. وهو رأي نابع من إدراكه وقراءته للمرورث القديم. ينظر: معاني النحو: ١ / ٢٢٠.

٢- الصُّحِيفَةُ السَّجَادِيَّةُ:

٣- المصدر نفسه:

٤- المصدر نفسه: ٧٨.

٥- المصدر نفسه: ٢٥٧، وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ١٧، ٢٦، ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٣٦.

وأسقط منها حرف العطف (الواو); وذلك لكمال اجتماعها في الذات المترفة، ولا تحد الوصف بمدلولها، إذ المراد منها الوصف دفعه واحدة، وتخصصها بالمسند إليه، زيادةً في التَّعْظِيم والتَّبْجيْل.

وفي المثال الثاني ذكر عَلَيْهِ الْمَسْكُونَ الصِّفَاتُ الْأَخْبَارِيَّةُ الْمُنْسُوبَةُ إِلَيْهِ. (أو الانسان) في تصدير ذاته الانسانية من دون عاطف؛ وذلك لاتحادها في موصوفها وكمال اجتماعها فيه مع تخصصها به؛ ولجريانهاجرى الوصف الواحد في الصدق على ما صدق، زيادةً في الاسترحام والاستعطاف. كذلك المثال الثالث وهو يصف ويخبر عن الإنسان المرحوم في عمره المغلوب على أمره ... إلى آخر الأخبار، وترك العطف بينها؛ لأنَّها مجتمعة في أصحابها، كاملة في موصوفها وكأنَّها صفة واحدة.

وفي المثال الرابع ترك عَلَيْهِ الْمَسْكُونَ العطف بين مجموعة الأخبار التي أسندتها إلى (هاء الضمير الغائب)، وهي الدنيا وسبكها سبكاً واحداً؛ لكمال اجتماعها في الوصف، واتحادها في المدلول، زيادةً في الذم والتحقير.

ومن أمثلة تعدد الخبر مقتربنا بعاطف في الصحيفة السَّجَادِيَّةِ ما جاء:

- للدَّلَالَةِ عَلَى كَمَالِ اتِّصَافِ الْمَوْصُوفِ فِي كُلِّ صَفَةٍ عَلَى حَدَّهُ:

ويمكن ان نتلمس هَذِهِ الدَّلَالَةِ فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ:

- (وَأَنْتَ أَوَّلَى مَنْ وُتِقَّ بِهِ وَأَعْطَى مَنْ رُغِبَ إِلَيْهِ. وَأَرَءَفْ مَنْ أَسْتُرِحَمْ ...).<sup>(١)</sup>

- (أَنْتَ الْمُسَبِّحُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَالْمَعْبُودُ فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَالْمَوْجُودُ فِي كُلِّ آوَانٍ، وَالْمَدْعُوُ فِي كُلِّ لِسَانٍ وَالْمَعْظَمُ فِي كُلِّ جَنَانٍ ...).<sup>(٢)</sup>

فقد ذكر عَلَيْهِ في المثال الأول مجموعة من الاخبار معطوفة بعضها على بعض على الرغم من أنها غير متضادة. للدلالة على اطلاق كمال الموصوف

١- الصحيفة السَّجَادِيَّةِ: ٨٩.

٢- المصدر نفسه: أ: ٢٥٤؛ وللمزيد من الأمثلة: ينظر: المصدر نفسه: ٢٦، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٢، ٤٣، ١١٤، ١١٥، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٧، ١٧٠، ٨٢، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٨، ٩٢، ١٠٣، ١١٠، ١١٤، ١١٥، ١٢٨، ١٣٥، ١٤٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٧، ١٧٠.

أ: ٢٤٣، ٢٥٤، ٢٥٦.

في كُلّ خبر منسوب إِلَيْهِ سبحانه، وموصوف به تعالى. لما في (الواو) من معنى المغايرة، والدلالة على التعدد والاشتراك، فضلاً عن الإطلاق الجمعي لها. وكذلك يُقال في المثال الثاني، إذ إنَّ (الواو) العاطفة للأخبار قد أعطت من الدلالة على اتصاف الموصوف بكلٍّ خبر على حدة ما لا يخفى. وفي المثالين يشيع ضوء العظمة والجلال والتقديس والإكثار لله عزوجل، وما ذاك الأمر إلا لوجود التعدد الخبري المقربون بحرف العطف (الواو)، وحسن تخييره في السياق.

#### - الدلالة على الاهتمام والتقرير النفسي في الوصف:

وهذه الدلالة في الصحيفة السجادية تکثر في مواضع الاعتراف بالذنب والتحسر والندم وغيرها من المعاني الدلالية، ويمكن أن نتلمسها في دعائِه عليه السلام:

- (وَأَنَا بَعْدُ، أَقْلُ الْأَقْلِينَ. وَأَذَلُّ الْأَذْلِينَ. وَمِثْلُ الذَّرَّةِ أَوْ دُونَهَا...<sup>(١)</sup>). ففي هذه الجملة من دعائِه عليه السلام تلمح نقطة التحول من خبر إلى خبر من طريق ظهور (الواو) العاطفة بينهما؛ للدلالة على الاهتمام والتقرير، وكأنها (الواو) مركبات سلم هبوط يتخذها عليه السلام لإظهار التواضع والتصاغر أمام الفيض الأقدس (الله) عزوجل في سلم النزول بـ(الواو) مع الاهتمام بالخبر وتقرير معنى: (هل أنا كذلك أو أقل...؟)، وصولاً إلى الذرة أو اللاشيء في التناهي.

#### - دلالة الإخبار بالمصدر:

تقسم المدونة النحوية الاسم الموصوف الدال على الحقيقة قسمين: اسم الذات: وهو ما دل على ذات الشيء محسوساً أم ملماساً، وقام بنفسه، ويسمى: اسم العين، نحو: رجل، فرس، كتاب. واسم المعنى (الحدث): وهو ما دل على معنى في الذهن، وصار بغيره، وهذا على نوعين: وجودي، وعدمي،

وكلاهما متعلق: الأول، نحو: شجاعة، وعدل. والثاني؛ نحو: جبن، بخل، ظلم<sup>(١)</sup>. والاسم الموصوف هذا بنوعيه هو الذي يُحمل عليه ويُسند إليه. واسم المعنى (المصدر) - عند النحوين - (لفظ واسع الدلالة كثير تداوله في الكلام، لأن فيه من الاسم والفعل خصائص ومعانٍ عدّة، ... وهو أيضاً اسم ذو علاقة بأسماء الذوات ثم تطورت دلالته حتى أصبح يدل على المعنى أو ما يقال له ... معنى الحدث لأن الأصل في الفاظ اللغة أنها توضع للمحسوس ثم تحول عنه إلى المدرك بالعقل)<sup>(٢)</sup>.

وهو في عرفهم: الحدث المجرد من مدلول الزمن<sup>(٣)</sup>. وعلى الرغم من شيوعه واتساع استعماله في كلام العرب، ووقوعه خبراً على سبيل الإسناد إلى جانب مجبيه نعتاً وحالاً، كما هو الحال وواقع التنزيل، كقوله تعالى: ﴿يَا نُوحٌ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾<sup>(٤)</sup>. وفي الشعر أيضاً، كقول النساء<sup>(٥)</sup>:

تَرْتَعُ مَا رَتَعْتُ حَتَّى إِذَا ادْكَرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

ونذهب أغلب النحوين إلى أن عدم جواز الإخبار بالمصدر عن اسم العين لجموده، ولعدم دلالته على الذات، على خلاف المشتق الذي يدل على اسم المعنى (الحدث) وصاحبها<sup>(٦)</sup>. (فلا يصح أن تقول (زيد انطلاق، و(محمد ركض) ... لأن زيداً ليس انطلاقاً ومحمدًا ليس ركضاً)<sup>(٧)</sup>.

١- ينظر: جامع الدروس العربية: ١/٩٧، والمحيط؛ الانطاكي: ١/١٨٩.

٢- نحو القرآن؛ الجواري: ٦٨، وينظر: الوصف بالمصدر: مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد: ٣٧، ٣٠؛ نحو التجديد في دراسات الجواري؛ محمد حسين الصغير: ١٦٥ وما بعدها.

٣- ينظر: أوضح المسالك: ٢/٢٠١.

٤- البقرة: ٢١٦. وهود: ٤٦.

٥- ديوان النساء: ٥٥.

٦- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢٠١، وشرح الأشموني: ٣/٦٦.

٧- معاني النحو: ١/٢٠٨.

وقد ذهب علماء العربية - نحويون<sup>(١)</sup>، وبلاغيون<sup>(٢)</sup>، ومفسرون<sup>(٣)</sup> - إلى أنَّ ما ورد من ذلك يُؤْوَل بواحد من التأويلات الآتية: التأويل بالمشتق أو لقصد المبالغة أو التَّوسيع على حذف المضاف<sup>(٤)</sup>، وهو الذي يُعرَف بالمجاز العقلي عند البلاغيين.

ويبدو أنَّ غرض المبالغة أشيعَ هذِه التأويلات، قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): مفسراً أمراً الإخبار بالمصدر: (إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنَّه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل وذلك لكثره تعاطيه له واعتياده إياه ويدلُّ على أنَّ هذَا لهم ومتصورُ في نفوسهم... وأصل هذَا الباب عندي قول الله عزَّ وجلَّ - ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾<sup>(٥)</sup>... وقولك رجل دَنَفْ أقوى معنىًّا، لما ذكرناه: من كونه كأنَّه مخلوق من ذلك الفعل. وهذا معنى لا تجده، ولا تتمكن منه مع الصفة الصريرة)<sup>(٦)</sup>، وقال في موضع آخر: (فإذا قيل: رجل عدل فكأنَّه وصف بجميع الجنس مبالغة، كما تقول: استوى على الفصل، وحاز جميع الرئاسة والنبل، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود، ونحو ذلك. فوصف بالجنس أجمع، تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً... وأقوى التأويلين في قولها (يعني الخنساء) فإنَّما هي إقبال وإدبار. أن يكون من هذا، أي كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار، لا على أن يكون من باب حذف المضاف، أي ذات إقبال وذات أدبار. ويكيفيك من هذَا كله قوله عزَّ

١- ينظر: مشكل إعراب القرآن؛ القيسى: ١/٢١٨، ٢/٥٧٣، والتبيان في إعراب القرآن؛ العكبري: ١/١٤٣، ٢/١٤٣، وشرح جمل الزجاجي؛ ابن عصفور: ١/١٩٨، وشرح الشافية في الصرف؛ الرضي: ١/١٧٥.

٢- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٣٤.

٣- (٣) ينظر: الكشاف: ٢/٣٩٩، ومجمع البيان؛ الطبرسي: مج١: ج: ٢٧: ص: ١٦، والتفسير الكبير: ٣/١٦٧، والبحر المحيط: ٢/٦٤.

٤- ينظر: إعراب القرآن؛ النحاس: ٢/٢٦٢، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٣/٥٠، وشرح جمل الزجاجي؛ ابن عصفور: ١/١٩٨، وحاشية الصبان: ٣/٦٦.

٥- الأنبياء: ٣٧.

٦- الخصائص: ٣/٢٦٢-٢٦٣.

**وَجْلٌ:** خُلُقُ الْإِنْسَانِ مِنْ عَجَلٍ<sup>(١)</sup> وذلك لكثره فعله إِيَّاه، واعتباره له<sup>(٢)</sup>. وهذا ما ذهب إِلَيْهِ الدَّكْتُورُ فاضلُ السَّامِرَائِيُّ، قَالَ: (والراجح أَنَّ هَذَا الضَّرْبُ فِيمَا أَرَى لِيْسُ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمَضَافِ وَلَا مِنْ بَابِ تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ بِالْوَصْفِ وَإِنَّمَا هُوَ ضَرْبٌ آخَرُ مِنَ الْكَلَامِ وَاقْتَنَانُ فِيهِ بِقَدْسِ الْمُبَالَغَةِ)<sup>(٣)</sup>.  
 بِيدِ أَنَّ الدَّكْتُورَ الْجَوَارِيَ يَرَى أَنَّ الْوَصْفَ بِالْمَصْدَرِ حَقِيقَةٌ مِنْ حَقَائِقِ التَّرْكِيبِ فِي الْلِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، وَأَنَّ شَيْوَعَ هَذَا الْاسْتِعْمَالِ وَوَفْرَتِهِ يَشْعُرُانِ بِأَنَّ التَّأْوِيلَ وَالتَّقْدِيرَ وَصَرْفَ الْمَعْنَى إِلَى الْمَجازِ وَالْمُبَالَغَةِ أَمْوَارٌ لَا ضَرُورةٌ لَهَا وَلَا سَبَبٌ، بَلْ إِنَّهَا قَدْ تَخْرُجُ الْعِبَارَةَ عَنِ الْمَعْنَى الَّذِي قُصِّدَتْ إِلَيْهِ...)<sup>(٤)</sup>.  
 وَالَّذِي يَبْدُو أَنَّ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ مَحْكُومٌ بِجَهَةِ الْخُطَابِ فَإِذَا كَانَ الْكَلَامُ مَتَّجِهًـا إِلَى اللَّهِ سَبَحَانَهُ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْحَقَائِقِ. أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَالْقَصْدُ بِهِ الْمُبَالَغَةُ أَوْ مَا فِي مَدَارِ التَّأْوِيلِ.  
 وَلِجِيءُ الْإِخْبَارِ بِالْمَصْدَرِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ، أَوْ الْإِخْبَارِ عَنْهُ مَسَاحَةٌ مُتَرَامِيَّةٌ الْأَطْرَافُ، جَلِيلَةُ الْمَعْانِي عَلَى قَلْلَةِ الْمَبَانِيِّ، يَكْشُفُ سَبَرَ أَغْوَارِهَا دَقَّةً  
 التَّعْبِيرِ وَلَطَافَةُ التَّرْكِيبِ الْكَامِنِينِ فِي تَخْيِيرِ الْأَلْفَاظِ وَانتِقَاءِ الْأَبْنِيَّةِ فِي أَدْبِ الْخُطَابِ، لَنِيلِ أَعْلَى مَسْتَوَيَاتِ الدَّلَالَةِ وَالْإِيحَاءِ النَّفْسِيِّ وَالْوَجْدَانِيِّ. وَمِنْ أَهْمَّ دَلَالَةِ الْإِخْبَارِ بِالْمَصْدَرِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ:

- **الدَّلَالَةُ عَلَى تَقْرِيرِ الْحَقِيقَةِ وَاتِّساعِهَا عَلَى جَهَتِهَا الْخَاصَّةِ بِالْإِخْبَارِ:**

أَيْ: تَقْرِيرُ الْحَقِيقَةِ وَاتِّساعِهَا عَلَى جَهَتِهَا الْخَاصَّةِ بِالْإِخْبَارِ لِإِطْلَاقِ

كَمَالِ الْمُبَالَغَةِ فِي إِطْلَاقِ الْكَمَالِ، كَمَّا فِي دُعَائِهِ عَلَيْسِ إِلَّا:

- (إِنِّي أَشْهُدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ قَائِمٌ بِالْقِسْطِ عَدْلٌ

فِي الْحُكْمِ....)<sup>(٥)</sup>.

١- الانبياء: ٣٧.

٢- الخصائص: ٢٠٤-٢٠٥، وينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ١٠٣/١.

٣- معاني النحو: ١/٢١٢.

٤- نحو القرآن: ٧٠ - ٧١.

٥- الصحيفة السجادية: ٢٦.

- (إِذْ جَمِيعُ إِحْسَانِكَ تَفَضُّلُ. وَإِذْ كُلُّ نِعَمَكَ ابْتِدَاءُ...<sup>(١)</sup>).
- (ذَلِكَ أَنَّ سُنْتَكَ الْإِفْضَالُ وَعَادَتْكَ الْإِحْسَانُ. وَسَبِيلُكَ الْعَفْوُ...<sup>(٢)</sup>).
- (مِنْتَكَ ابْتِدَاءُ، وَعَفْوُكَ تَفَضُّلُ، وَعُقُوبَتُكَ عَدْلٌ، وَقَضَاؤُكَ خَيْرٌ...<sup>(٣)</sup>).
- (سَبِيلُكَ جَدُّ. وَأَمْرُكَ رَشَدٌ. وَأَنْتَ حَيٌّ صَمَدٌ. سُبْحَانَكَ، قَوْلُكَ حُكْمٌ. وَقَضَاؤُكَ حَتْمٌ. وَإِرَادَتُكَ عَزْمٌ...<sup>(٤)</sup>).

ففي الأمثلة الخمسة اختار عليهما المُسند اسم المعنى (المصدر)، (عدل، تفضل، ابتداء، الإفضال، الإحسان، العفو، ابتداء، تفضل، عدل، خيرة، جدد، رشد، حكم، حتم، عزم) وأأسنده إلى المُسند إليه في الأربع عشرة جملة المضاف إلى مالكه (كاف) الخطاب (الله) سبحانه؛ للدلالة على تقرير حقيقة المصدر في عين المُسند إليه واتساعها في جنسها الخاص به لإطلاق كمال المبالغة في إطلاق الكمال فضلاً عن تسليط الدلالة على الأحداث (المصادر) وليس على جهة المبالغة التي تقع في المحادث والمحاورات بين الأشخاص؛ إنه عليهما يدعوا الله سبحانه وإنما على المبالغة - الحقيقة التقريرية - على كمال غاية منتهى ومبغى الكمال المطلق غير المتناهي والتفرد والتخصيص بذلك الإخبار في أسماء معاينته (المصادر) ذلك أن المبالغة (بالنسبة إلى الذات الأقدس الربوبيّ - الذي هو فوق ما لا يتناولها بما لا يتناولها بالنسبة إلى الفوقية - لا يمكن تصوّرها وكذا جميع صفاته الجلالية والجمالية...)<sup>(٥)</sup>، فالمبالغة ليست هي المبالغة المعهودة لدينا نحن - الإنسان الاعتيادي - بل الحقيقة التقريرية لها، وهي المعنى المراد منه والمقصود من لدن وجدانه عليهما في مبالغة غاياتها،

١- المصدر نفسه: ٣٣.

٢- المصدر نفسه: ٩٧.

٣- المصدر نفسه: ١١٧.

٤- المصدر نفسه: ١٣١. وللمزيد من الأمثلة؛ ينظر: المصدر نفسه: ٣١، ٣٦، ٣٢، ٤٤، ٤٩، ٨٠، ٨٥، ٩٧، ١٢٢، ٩٩، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٥٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٨، ١٧٨، ٢٤٥، ٢٥٦.

٥- مواهب الرحمن في تفسير القرآن؛ عبد الأعلى السبزواري: ١٣٠ / ٣، وما بعدها.

زيادة في الثناء والمدح والتعظيم، وطلب الاسترحام والاستعطاف منه – سبحانه - وهو أهل لذلك تعالى شأنه.

وبعد، فإن المتصادر المسانيد أسماء الأحداث المتقدمة ورد بعضها، وهو (عدل في حكمه)، مقيداً بالجار والمجرور على أن هذا التقييد مطلق في بابه بشهادة تعريف الحكم بـ(أ) الجنسية، وأمّا الآخر، فهي مطلقة وفيه – جميعاً – من دلالة الإطلاق ما لا يختص بمورد من دون آخر ولا يقع على أحد من دون أحد بل هي – الأحداث – عامة في عمومها مطلقة في إطلاقها متعددة في اتساع دلالتها في ما لا يعلمه إلا علام الغيوب – جل شأنه – وهذا هو ما يدعو إلى ضرورة الإسناد بالمصدر إذ إن المسند إليه أيضاً مصدر (اسم حديث) مضارف إلى صاحبه إضافة تخصيصية ملكية ليس كمثله شيء، فاقتضى السياق لذلك وتحتم الأمر والحال في المخاطبة والدعاء الإتيان ببنية مناسبة في الإسناد بخبرها فجاء عليه عين اسم الحديث (المصدر) ونسبها إليه سبحانه على ماهي له؛ لأن علاقة التخصص التي في الإضافة (المسند إليه) هي عين الحديث حقيقة وفعلاً، ونفس المصدر واقعاً وعملاً، وهو هي... ثم إن الاختيار الواقع على المصادر في الإسناد في الجمل الأربع عشرة قد قاد إلى اختيار بنية منه ثلاثة (عدل، جدد، رشد، حكم، حتم، عزم) وأيضاً رباعية: (تفضل، خيرة)، وخمسية (الإفضال، الإحسان)، وسداسية: (ابتداء) على الرغم من أن بعض التوجيهات تذهب إلى أن (أكثر ما يرد للوصف هو المصدر الثلاثي لأنَّه أوضح صور الألفاظ وأيسرها نطقاً، أما مصادر الأفعال غير الثلاثية فلم يرد الوصف بها في المؤثر من الكلام).<sup>(١)</sup>. وإن في بعض الأمثلة - المثال الخامس - وهو ما أفضى إليه استعمال المسند اسم المعنى إيقاعاً صوتياً متلاحقاً في صوامتها وصواتتها. لِنَتَأمِلَ مثلاً:

١- نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري؛ محمد حسين الصغير: ١٦٦.

(سبيلك جددُ. وأمرك رشدُ) عَلَى وزن واحد وإيقاع مقطعي واحد (فَعَلُّ). و(قولك حُكْمٌ وقضاؤك حَتْمٌ . وإرادتك عَزْمٌ)، فهذه البنى الثلاثية عَلَى تناغم صَوْتِيٍّ وإيقاع واحد عَلَى (فَعُلُّ فَعُلُّ)، فَضْلًا عَنْ تناسب الفقرات في نهاية الجمل جميعها. وفي هَذَا من الحسِّ الموسيقيِّ والتناغم الإيقاعيِّ ما يُفصح عَنْهُ استعماله الأدائي في الهيمنة عَلَى الشُّعور الوجданِيِّ.

لقد أعرَبَ استعمال الإمام عليه السلام للمصدر عَنْ دَقَّةِ الانتقاء للحروف الصّوامِت في المثال الأخير - مثلاً - فهو عليه السلام يصطفي من الحروف أكثرها إِيحاً وأشدُها قوَّةً في تجسيد الحدث والمصدر ففي حرف الحاء وتكرير الدال في (جَدَدُ)، وثُمَّ إِباء (رَشَدُ) الكلمة بتكرير الراء وانتشار الشين وسطها، وانقطاعها بالدال في كُلِّ من الكلمتين (جدد، رشد)، ثُمَّ إِتباع ذَلِكَ بِغُنْتِ التَّنْوين فيه تمكين لمعنىهما وتقرير لحقيقة إسناديهما.

وكذلك القول في انتباه حروف المصادر: (حكم، حتم، عزم) ففي صوت الحاء الجوفي الحلقي مع الكاف الحنكي، واطباقي ذلك بإغفال الفم باليميم، وكذا في (حتم) و(عزم) عَلَى ما في العين من قوَّة. فيه احياء بالسيطرة والقوَّة والمنعة الَّتِي لا تكون إِلَّا لِللهِ سُبْحَانَهُ.

لقد كان عليه السلام بإمكانه التعبير عَنْ ذَلِكَ بالمشتق، أو الاضافة فيقول فرضًا: عادل في الحكم أو ذو عدل... ومتفضل أو ذو فضل... وهكذا... ولكنَّه عليه السلام لم يفعل والا لاختلت الصياغة فقد المعنى المنشود وانكسر الإسناد ودلالته الَّتِي في التركيب فَضْلًا عَنْ ضياع ذاك النسق الصوتي والانسجام الإيقاعي والتناغم المقطعي الموسيقي الجذاب.

**دلالة ذكر متعلقات الإسناد (تقيد الجملة):**

قد تقدَّم بنا القول إنَّ الجملة في أيسير صورها حكم إسنادي يتالف من

مكوّنيه الأساسين: **المُسند إِلَيْهِ** وال**المسند**<sup>(١)</sup>). وإن تحليل التراكيب ومعرفة نظمها يتم على وفقها - بوصفها البنية الأساسية<sup>(٢)</sup>، للجملة - من رصد ما يتولد عنها من أشكال نحوية متنوعة، بتغيرات وعوارض تمد فيها، وما يضاف إليها أيضاً من وظائف نحوية وعناصر إضافية تغتني عنها - بنية الجملة الأساس - في تركيبها.

وقد سمى النحويون ما يضاف إلى تلك البنية الاعتمادية (الفضلات)، أو (المكمّلات)<sup>(٣)</sup>. إذ تضيف معاني فرعية، تكميلية لعمدي الإسناد، على حين أنَّ البلاغيين آثروا تسميتها بـ(المتعلقات)<sup>(٤)</sup>؛ لتعلقها بالمسند (ال فعل) مركز الجملة في الإسناد الفعلي من ناحية، ولتخصيص الإسناد وتقيده في جهة مخصوصة<sup>(٥)</sup> من ناحية أخرى. وهذه المتعلقات أو المقيدات هي: المفاعيل الخمسة، والتّوابع، والحال، والتمييز، والجار والمجرور ...

ومن طريق هذه الم المتعلقات تستطيل الجملة وتقتصر، ويوصف الحكم فيها بـ(الإطلاق) إذاً ما اجتزأت بركتنيها: **المُسند** وال**المسند** إليه؛ لعدم تعلق غرض، أو لا سبيل منه إليه. وبـ(القييد) إذاً ما زيد عليهما شيء مما تقدم من متعلقات أو بأحدهما: لفرض زيادة الفائدة وتكثيرها وتقويتها عند السامع، فمن المعلوم أنَّ الحكم كلما كثُرت قيوده أزداد إيضاحاً وتحصيناً، وكانت فائدته أتم وأكمل<sup>(٦)</sup>، وكل في سياق أدائه التعبيري.

إنَّ ذكر قيود الإسناد وتعليق الجملة بجهاتها المعينة، ليس يأتي من

١- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ٨-٧/١.

٢- ينظر: في النحو العربي؛ عبد الحميد السعید: ١٠٧/٢.

٣- ينظر: شرح المفصل: ١/٧٤، والمحيط؛ الانطاكي: ٢/٩١، والنحو المصفى: ٣٤٥.

٤- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٠٢، وشرح التخيس: ٢/١١٩.

٥- ينظر: العربية معناها ومبناها: ١٩٤. وما بعدها.

٦- ينظر: جوهر البلاغة: ١٥٧، وعلم المعاني (بسيوني): ١/١٩٦.

غير غرض دلالي بل يكمن وراءه كثير من المزايا والدّقائق البلاغية<sup>(١)</sup> التي يقتضيها السياق ويستدعيها المقام.

ومن هنا وأهميّة هذه القيود في ذكر، ولغرض معرفة البعد المعنوي لتصنيف الإسناد بالجهات الدلالية المقتضية رأيت أن أبين بعضًا من دلالات ذكرها على أن أقتصر في البحث على بعض القيود كالمفعول المطلق والمفعول لأجله والحال المفردة. لأمرتين؛ الأولى: إن ذكر قيود تركيب الجملة في الصحيفة السجادية يتعدّر إحصاؤه... وبيان دلالاته كُلُّها. والثانية: أهميّة هذه القيود المزمع دراستها مع بيان دلالتها في الجملة في الصحيفة السجادية.

### دلالة ذكر المفعول المطلق:

سبق أن ذكرنا أن المفاعيل كلُّها مقيدات للفعل، مخصصة له مبينة لجهة وقوعه<sup>(٢)</sup>، والمفعول المطلق - وهو المفعول الحقيقى على خلاف أنواعه<sup>(٣)</sup> - يعمل على تخصيص الإسناد وتقييده على وجه التوكيد، وذلك بتعزيز معنى الحديث الذي يقيده المُسند (الفعل)<sup>(٤)</sup>، وإزالة احتمالية الشك والجاز في الإسناد. وذلك التخصيص يفيده ذكر المفعول المطلق بأنواعه كافةً سواءً أكان على جهة التوكيد المحسن المجرد وذلك بإيراده - المصدر - مفرداً غير مختص؛ أي: منهم. نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَمُ اللَّهِ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(٥)</sup> أم التوكيد المقترب ببيان عدد مرات الحديث نحو: قرأت الكتاب قراءتين. أم المقترب ببيان نوع الحديث الذي في علاقة الإسناد؛ وذلك بإيراده مختصاً: أي مضافاً، نحو (سرت سير ذي رشد)<sup>(٦)</sup>، أم موصوفاً نحو: ﴿إذْكُرُوا اللَّهَ ذُكْرًا كَثِيرًا﴾<sup>(٧)</sup>، أم محلّ بـ(ال)،

١- ينظر: البلاغة فنونها وفنانها: ١٩٢-١٩٣ / ١.

٢- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٤ وما بعدها، وفي النحو العربي؛ عبد المجيد السعيد: ٢ / ١٦٧.

٣- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١١٠ / ١، وشرح ابن عقيل: ١٦٩ / ٢.

٤- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٤، والنحو الواقي: ٢٠٧ / ٢.

٥- النساء: ١٦٤.

٦- ينظر: شرح ابن عقيل: ١٧٠ / ١.

٧- الأحزاب: ٤١.

نحو (سرت السّير). المعهود بيني وبين السّامع<sup>(١)</sup>; لذلك عُرف المفعول المطلق بأنّه: (المصدر، المنتصب: توكيداً لعامله، أو مبيناً لنوعه، أو عدده...)<sup>(٢)</sup>.

وفي الصحيفة السّجاجيّة لذكر المفعول المطلق وتصييص الجملة (الإسناد) به على أنواعه المتعددة مساحةً واسعة وقد جاء لدلائل متباعدة، منها:

### - الدّلالة على توكييد الحدث المحسّ:

وذلك في دُعائِه عليه السلام:

- (ابْتَدَأْ بِقُدْرَتِهِ الْخَلْقَ ابْتِدَاعًا。 وَاخْتَرَعُهُمْ عَلَى مَشِيقَتِهِ اخْتَرَاعًا...)<sup>(٣)</sup>.
- (وَانْصَبَ الْمَوْتَ بَيْنَ أَيْدِيهَا نَصْبًا。 وَلَا تَجْعَلْ ذِكْرَنَا لَهُ غَبَّاً...)<sup>(٤)</sup>.
- (أَنْتَ الَّذِي قَدَرْتَ كُلَّ شَيْءٍ تَقْدِيرًا وَسَيْرَتَ كُلَّ شَيْءٍ تَسْرِيرًا وَدَبَّرْتَ مَا دُونَكَ تَدْبِيرًا...)<sup>(٥)</sup>.

- (وَكِتَابًا فَصَلَتْهُ لِعِبَادِكَ تَفْصِيلًا وَوَحْيًا أَنْزَلْتَهُ عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدَ صَلَواتُكَ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَنْزِيلًا...)<sup>(٦)</sup>.

في المثال الأوّل ذكر عليه السلام المفعول المطلق (ابتداعاً) في نهاية الجملة الأولى، (واختراعاً) في نهاية الجملة الثانية، وخصص بهما الإسناد (ابتداع الخلق)، و(اختراعه): للدلالة على توكييد الحدث، الذي يقيده المُسند (ال فعل)، (ابتداع)، و(اختراع)، وإزالة أيّة بادرة شك أو مجاز في حكم الجملة، ولتأكيد الفعل الإلهي - فيض العطاء - في الوجود العالمي المطلق.

ذكر المفعول المطلق هنا في نهاية الجملتين ساعد على تكوين نمط من الحسّ الموسيقي والإيقاعي في بنية كلّ من المصادرتين (ابتداعاً، واحتراعاً): كونها على وزن

١- ينظر: النّحو الواقي: ٢٠٧/٢. وما بعدها.

٢- شرح ابن عقيل: ١/٥٥٧.

٣- الصحيفة السّجاجيّة: ١٢.

٤- المصدر نفسه: ١٠٣.

٥- المصدر نفسه: ١٣٠.

٦- المصدر نفسه: ١٠٥؛

واحد. (افتعالاً)، مع ملاحظة التناوب الصّوتي ودقة اختيار الحروف الانفجارية كالعين-مثلاً-وما يعطيه هذا الصوت من قوة وعظمة زيادة على ما فيه وما يوحى وجود حرف الألف، والذي يكون مداً صاعداً يعقبه صوت جوفي قوي. يوحى بالإيجاد والانشاد والفتق، مع مراعاة الفاصلة أيضاً في نهاية كل من الجملتين. وفي المثال الثاني قيد عليه الإسناد بالمفعول المطلق (نصباً) لتأكيد معنى الحدث الذي في علاقته (الإسناد)، وإزالة الشك والوهم المجازي في كل نفس وكل فؤاد؛ وإظهار كمال العناية والرغبة في جعل الموت منصباً بين الأيدي وكأنه مدرك بالعين على مفهومه؛ لزيادة الردع والذجر من طلب الدنيا، وللتّرقيب في عمل الآخرة والسيّاق يدعو لذلك التأكيد والجملة هنا مقوله في عنوانه (إذا نُعِي إلَيْهِ ميت أو ذُكِرَ الموت)<sup>(١)</sup>.

وكذلك المثالان: الثالث والرابع مما قيل في المثالين المتقدمين يمكن أن يقال في الآخرين.

ومن أغراض ذكر المفعول المطلق في الصحيفة السجادية أيضاً:

- الدلالة على بيان صفة الحدث مع توكيد دلالته:

وهذه الدلالة في الصحيفة السجادية أعم دلالات ذكر المفعول المطلق وأكثرها وروداً في تضاعيفها من ذلك دعاؤه عليه عليه:

- (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَاحْفَظْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِنَا. وَمِنْ خَلْفِنَا وَعَنْ أَيْمَانِنَا. وَشَمَائِلِنَا. وَمِنْ جَمِيعِ نَوَاحِينَا حِفْظاً عَاصِماً مِنْ مَغْصِبَتِكَ هَادِيًّا إِلَيْكَ طَاعَتْكَ مُسْتَعْمِلًا لَحَبَّتِكَ...)<sup>(٢)</sup>

- (اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي أَهَابُهُمَا هَبْيَةَ السُّلْطَانِ الْعَسُوفِ وَأَبْرُهُمَا بَرَّ الْأَمْرِ الرَّوُوفِ...).<sup>(٣)</sup>

١- المصدر نفسه: ١٠٣.

٢- المصدر نفسه: ٢٦.

٣- المصدر نفسه: ٦٦.

- (وَعَزَّ سُلْطَانُكَ عَزًّا لَا حَدَّ لَهُ بِأَوَّلَيَّةٍ. وَلَا مُنْتَهَى لَهُ بِآخِرَيَّةٍ. وَاسْتَعْلَى مُلْكَكَ عُلُوًّا سَقَطَتْ الأَشْيَاءُ دُونَ بُلُوغِ أَمْدَهِ...)<sup>(١)</sup>.

- (تَحْمُدُكَ نَفْسِي وَلِسَانِي. وَعَقْلِي حَمْدًا يَبْلُغُ الْوَفَاءَ. وَحَقِيقَةُ الشَّكْرِ حَمْدًا يَكُونُ مَبْلَغَ رَضَاكَ عَنِّي...)<sup>(٢)</sup>.

- (أَدْعُوكَ دُعَاءَ مَنْ ضَعُفتْ وَسَيْلَتُهُ. وَانْقَطَعَتْ حِيلَتُهُ وَاقْتَرَبَ أَجْلُهُ وَتَدَانَى فِي الدُّنْيَا أَمْهُ وَاشْتَدَتْ إِلَى رَحْمَتِكَ فَاقْتُهُ. وَعَظُمتْ لِتَفْرِيظِهِ حَسْرَتُهُ. وَكَثُرَتْ زَلَّتُهُ وَعَثْرَتُهُ وُخْلَصَتْ لَوْجَهَكَ تَوْبَتُهُ...)<sup>(٣)</sup>.

في المثال الأول ذكر عيسى عليه الجملة الأمرية (احفظنا)، وقيد إسنادها بالمفعول المطلق: (احفظنا عاصماً... هادياً... مستعملاً)، وجعله موصوفاً بصفات عدة تجري فيه مجرى الاخبار وذلك للدلالة على بيان صفة الحدث (الحفظ) - المصدر- المقترن بتوكيد دلالته من خلال اشتغال المصدر على حروف المُسند (ال فعل)، فتوكيده من لفظه بلحاظ مادته. وبيان صفتة من خارج لفظه باعتبار اختصاصه بالوصف المتعدد الدال على زيادة معنوية مجتمعة في مدلوله.

وفي المثال الثاني قيد عيسى حكم الإسناد الذي في الجملة بذكر المفعول المطلق (هيبة السلطان العسوف) في التركيب الأول و(بر الام الرووف) في التركيب الثاني. على جهة توكيده للإسناد؛ لغرض بيان صفة الحدث وتوضيحها (أهابهما)، و(أبرهما) الذي يرغب فيه عيسى، وقد توصل إلى ذلك من خلال اضافة المصدر إلى ما بعده فضلاً عن وصف المضاف إليه (السلطان العسوف)، و(الام الرووف)؛ للوصول إلى أعلى درجات البيان والإيضاح في الهيبة التي يريدها من والديه عيسى والذى زول إلى أقصى غايات الكمال في الرأفة والتحنن الذي يبغيه عيسى لهما.

وفي المثال الثالث أراد عيسى بيان صفة العزة السلطانية والعلو

١- المصدر نفسه: ٨٦.

٢- المصدر نفسه: ١٥٨.

٣- المصدر نفسه: ١٧٨.

الملكي لله سبحانه. فما أن نطق بالجملة (عَزَّ سُلْطَانُك)، و(استعلى ملوك) حتى قادته الرّهبة والعظمة الإلهية إلى تخصيص الحكم وتقييده على وجه التوكيد الحقيقى ضرورة بذكر المفعول المطلق (عَزَّ لَا حَدَّ لَهُ بِأَوْلَىٰ)، واسم المصدر (علوًّا سقطت الأشياء دون بلوغ أمده)، وجعله مختصاً غير مبهم بالصّفة، وهي الجملة الاسمية (لَا حَدَّ لَهُ بِأَوْلَىٰ)، والفعلية (سقطت الأشياء دون بلوغ أمده)، فهو عَلَيْكُمْ لَمْ يُرِيدْ إِزَالَةَ الشَّكْ أَوْ الاعتبار المجازي في الجملة، وإنما زيادة على حقيقة كمال ذلك أراد أن يظهر بيان صفة (الحدث) الذي في الاسناد: بيان كمالية صفة العزة. في الاحدود وعلو الملك في عدم البلوغ. وهنا، أيضاً إيحاء صوتي بين ذلك؛ إذ إنَّ استعمال حرف العين والزّاي في بداية الجملة (عَزَّ)، فيه من القوة والعظمة والحركة المستمرة المتكررة فيه إشعار وإعلام في صفة الامحود في المفعوليّة المطلقة. وما قيل في الأمثلة المتقدمة يمكن أن يقال في المثالين المتبقين: الرابع والخامس.

### دلالة ذكر المفعول لأجله:

المفعول لأجله، ويسمى أيضاً المفعول له، أو من أجله<sup>(١)</sup>: (هو المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل نحو: (قمت إجلالاً لك)<sup>(٢)</sup>). والمهمة الدلالية التي تقع على عاتق المفعول لأجله هي تخصيص الإسناد وتقييده بعلة وغاية تفسره لم وقع، ولائي سبب كان<sup>(٣)</sup>. فمن يقول مثلاً: قرأت حباً في القراءة. (يسند إلى نفسه القراءة ويقييدها بسبب خاص وهي الغاية من الإسناد، أو الباعث عليه)<sup>(٤)</sup>. إذ إنَّ الإسناد بدون سبب أعمَّ

١- ينظر: شرح المفصل؛ ابن عييش: ٢/٥٢، وشرح شذور الذهب: ١٢٧، وجامع الدروس العربية: ٣/٠٤..

٢- شرح شذور الذهب: ٢٢٦-٢٢٧.

٣- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٥.

٤- نظام الجملة العربية: ١٠٣.

مُنْهُ وَهُوَ حَاصِلٌ بِسَبِّبِ<sup>(١)</sup> يَتَعْلَقُ بِهِ وَيَبْيَّنُ عَلَّةَ إِسْنَادِهِ.

وَالْعَلَّةُ الَّتِي يَفِيدُهَا ذِكْرُ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى قَسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا:

عَلَّةٌ يُرَادُ تَحْصِيلَهَا، بِمَعْنَى أَنَّهَا غَيْرُ مُوجَودَةِ فِي أَثْنَاءِ الْفَعْلِ وَإِنَّمَا هِيَ غَايَةٌ مَرَادَةٌ مَتَأْخِرَةٌ عَنْ وُجُودِهِ نَحْوَ: جَئْتَكِ إِصْلَاحًا لِحَالِكَ، أَيْ: مِنْ أَجْلِ الإِصْلَاحِ.

وَهُوَ عَلَّةٌ حَامِلَةٌ عَلَى الْفَعْلِ وَهِيَ غَيْرُ مُوجَودَةِ فِي أَثْنَائِهِ وَإِنَّمَا هِيَ غَايَةٌ يُرَادُ تَحْصِيلَهَا<sup>(٢)</sup>; (وَذَلِكَ لِأَنَّ الْغَرْضَ الْمَتَأْخِرُ وُجُودُهُ عَلَّةٌ غَائِيَةٌ حَامِلَةٌ عَلَى الْفَعْلِ...).

فَهِيَ مَتَقْدِمَةٌ مِنْ حِيثِ التَّصْوِيرِ وَإِنْ كَانَتْ مَتَأْخِرَةً مِنْ حِيثِ الْوُجُودِ<sup>(٣)</sup>.

وَالْعَلَّةُ الثَّانِيَةُ: هِيَ عَلَّةٌ مُوجَودَةٌ مَتَقْدِمَةٌ عَلَى وُجُودِ الْفَعْلِ وَهِيَ السَّبِبُ فِي دُفَعِ الْفَاعِلِ إِلَى الْفَعْلِ، إِذْ إِنَّهَا حَاصِلَةٌ قَبْلَ وَقْوَعِ الْفَعْلِ، لِذَلِكَ لَا يُرَادُ تَحْصِيلَهَا. نَحْوَ:

قَوْلُهُمْ: قَعَدْتَ جِبَنًا، فَالْجِبَنُ هُوَ السَّبِبُ فِي الْقَعْدَةِ وَهُوَ حَاصِلٌ قَبْلَ وَجُودِ الْفَعْلِ<sup>(٤)</sup>.

وَيُمْكِنُ أَنْ نَفِيدَ مِنْ وَظِيفَةِ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ وَدَلَالَتِهِ فِي بَيَانِ أَغْرَاضِ ذَكْرِهِ فِي الْجُمْلَةِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ، فَفِيهَا جَمْلَةُ غَيْرِ قَلِيلَةٍ جَاءَتْ مَقِيدَةً بِذَكْرِ السَّبِبِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ وَقَعَ الإِسْنَادُ وَالْغَايَةُ الْبَاعِثَةُ عَلَيْهِ، وَمِنْ هَذِهِ الدَّلَالَاتِ:

- الدَّلَالَةُ عَلَى بَيَانِ غَايَةِ الإِسْنَادِ (مَضْمُونُ الْجُمْلَةِ الْمُتَحَقِّقِ):

وَذَلِكَ فِي دُعَائِهِ عَلَيْسَلَامٌ:

- (لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَأُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى، عَدْلًا مِنْهُ تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ...)<sup>(٥)</sup>.
- (وَلَمْ يُعَاجِلْنَا بِنَقْمَتِهِ بَلْ تَأَذَّنَاهُ بِرَحْمَتِهِ تَكْرُمًا. وَأَنْتَظِرْ مُرَاجِعَتَنَا بِرَأْفَتِهِ حُلْمًا...)<sup>(٦)</sup>.

١- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٥-١٩٦ وما بعدها.

٢- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ١٩٢/١، ومعاني النحو: ٦٥٧/٢.

٣- شرح الكافية في النحو: ١٩٢/١.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ١٩٢/١، ومعاني النحو: ٦٥٧/٢.

٥- الصحيفة السجادية: ١٢.

٦- المصدر نفسه: ١٤.

- (فَقَرَرَ عَمَّى أَمْرَتْ بِهِ تَفْرِيظًا وَتَعَاطَى مَا نَهَيْتَ عَنْهُ تَغْرِيرًا...  
وَوَجَّهَ رَغْبَتَهُ إِلَيْكَ ثَقَةً بِكَ فَأَمَّكَ بِطَمَعِهِ يَقِينًا، وَقَصَدَكَ بِخَوْفِهِ إِخْلَاصًا...  
وَأَبَيَّثَكَ مِنْ سُرْهِ مَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُ خُضُوعًا. وَعَدَدَ مِنْ ذُنُوبِهِ مَا أَنْتَ أَحْصَى  
لَهَا خُشُوعًا...)<sup>(١)</sup>.

في المثال الأول عمد على إسلام إلى ذكر المفعول له في الجملة (عدلاً منه) وتخصيص الإسناد به لدلالة على بيان سبب الحدث وعلة وقوع الإسناد وغايته وهو العدل الالهي وللاشعار أن علة الإسناد واقعة ومتتحققة بل وقوع الفعل وجوده في الجملة المتقدمة في نص الدعاء. (خلق الخلق وتقسيم الارزاق وانقطاع الآجال والمجازاة إن خيراً فخير وإن شرراً فشر)، كُلُّ ذلك واقع بسبب عدل الله سبحانه لذلك جعل الجملة مقيدة بسببه، وهو الغاية من تكوين مضمونها.

وفي المثال الثاني خصص على إسلام الجملة الأولى بذكر السبب (تكرماً) المفعول لأجله. الذي كان علة الإسناد وسبباً متقدماً على وجود الفعل ووقوعه، في مضمون الجملة؛ للدلالة على بيان غاية الإسناد، وكأن المفعول لأجله (السبب) كان الباعث على ايجاد مضمون الحكم الإسنادي وعلة لإنشائه، فعدم المعاجلة بذنب العباد والثاني في ذلك هو عين التكريم وغايته. كذلك الحال في الجملة الثانية في المثال نفسه إذ أنه ذكر المفعول لأجله (حلماً) لبيان سبب وغاية مضمون الجملة، وعلة إسنادها. وأعلم أن الإسناد يقوم عليه ويتحقق بسببه؛ لإظهار كرم الله سبحانه وحلمه تعالى على الخلق جميعاً. وفي النَّصّ أيضاً نجد أن ذكر المفعول لأجله ساعد على التَّناسب بين القراءن وفي مراعاة الفاصلة في نهاية الجملتين.  
وما قيل في المثالين يمكن أن يقال في المثال الأخير.

ومن دلالات ذكر المفعول لأجله أيضاً في الصحيفة السجادية:

### - الدلالة على بيان العلة المراده من الإسناد:

وذلك في دعائه عليه السلام:

- (وَهَا جَرَى بِلَادَ الْغُرْبَةِ وَمَحَلَ النَّأيِ عَنْ مَوْطِنِ رَحْلَهِ... إِرَادَةً مِنْهُ لِإِعْزَازِ دِينِكَ وَاسْتِنْصَارًا عَلَى أَهْلِ الْكُفْرِ بِكَ...).<sup>(١)</sup>
- (إِلَيْكَ أَخْلَصَ الْمُسْتَهْلِونَ رَهْبَةً لَكَ وَرَجَاءً لِعَفْوِكَ...).<sup>(٢)</sup>
- (وَتَصَدَّقُوا لَكَ طَلَبًا لِمَزِيدِكَ...).<sup>(٣)</sup>

في المثال الأول جعل عليه السلام الإسناد مخصصاً بذكر المفعول لأجله -(إرادة منه) وهو الغاية من وقوعه إذ إن الإرادة سابقة لمضمون الجملة هجرة الرسول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) وسببها لوجود الفعل ووقوع الإسناد؛ لأنها تعني (العزم على الفعل أو الترك بعد تصوره وتصور الغاية المترتبة عليه من خير أو نفع أو لذة أو نحو ذلك)<sup>(٤)</sup>، ثم عطف عليه بتخصيص آخر وتقييد جديد، زيادة على التقييد المتقدم، وذلك بذكر المفعول لأجله ( واستنصاراً)؛ للدلالة على بيان الغاية المراده من وقوع الإسناد، وتحقيق مضمون الجملة (هجرة الرسول الكريم (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، الغاية المتواترة من حكم الإسناد، (الهجرة) نصرة دين الله واعتزاز كلمته سبحانه وهي الغاية المراده، والسبب المنشود، وذلك غير كائن قبل الهجرة، لذا ذكره عليه السلام؛ للدلالة على العلة الغائية من الإسناد، وببيان السبب المراد من وقوعه. وكذلك المثال الثاني إذ بنى عليه ت تحقيق مضمون الإسناد على العلة من وجوده وهي (رهبة) المفعول لأجله؛ ولأن الرهبة هي السبب في الاخلاص، والغاية الاخيرة منه أيضاً، ثم ذكر عليه المفعول له (رجاء

١- المصدر نفسه: ١٦.

٢- المصدر نفسه: ١٦٨.

٣- المصدر نفسه: ١٦٠.

٤- رياض السالكين: ٤٧٨/١.

لعفوك)؛ للدلالة على بيان الغاية التي يراد تحصيلها، لأنّها غير موجودة في أثناء وقوع الحدث الذي في مضمون الإسناد بل هي متاخرة عنه وسبب في حمل الفعل وتكوين تركيب الجملة باعتبار آخر؛ إنّ الغاية المقصودة (العلة الغائية) كانت السبب من ذكر الجملة وأساس في تكوين فكرتها ومضمونها؛ للحصول على البغية: (رجاء عفو الله سبحانه، فهي وإن كانت متاخرة في التّحقيق وجوداً إلا أنها متعلقة متصرّراً عقلاً). وما قيل في المثالين المتقدّمين يمكن أن يُقال في المثال الأخير.

### دلالة ذكر الحال:

الحال<sup>(١)\*</sup> وصف منصوب فضلاً مسوق لبيان هيأة صاحبه من فاعل، أو مفعول، أو غيرهما عند وقوع الفعل<sup>(٢)</sup>. فهو قيد لما دخل في حيز الإسناد وتخصيص للفاعل، أو المفعول، أو غيرها بهيأة خاصة مرتبطة بالفعل ووقوعه. فإذا قلت جاء زيد ضاحكاً ولقيت علياً مبتسمًا كان معنى قوله: جاء زيد بهذه الحال ولقيت علياً ملابساً هذه الحال<sup>(٣)</sup>. وهذه هي وظيفة الحال المعنوية - الدلالية.

وتُقسّم الحال باحتساب فائدتها على أنواع كثيرة متعددة، منها: الحال المبيّنة: وهي الحال المؤسسة معنى جديداً في الجملة<sup>(٤)</sup>، كما تقدم في تعريفها. والحال المؤكدة وهذه لا تفيد إلا توكييد مضمون الجملة<sup>(٥)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْتُمْ مُذْبِرِينَ﴾<sup>(٦)</sup> فمعنى (مذبرين) مستفاد من المُسند

١- (\*) ساقتصر هنا، على دلالة ذكر الحال المفردة. وأنترك الحال الجملة. إلى الفصل الرابع (الفصل والوصل)؛ لأنّها أدخل فيه، إن شاء الله تعالى.

٢- ينظر: كتاب سيبويه: ١٤٦ / ١ وما بعدها، والمقتضب: ٢٢٨ / ٣. وما بعدها، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٥٥ / ٢، وشرح الكافية في النحو؛ الرّضي: ١٩٨ / ١، وما بعدها، وشرح قطر الندى: ٢٣٤، وشرح ابن عقيل: ٢٤٣ / ٢.

٣- ينظر: شرح المفصل: ٥٥ / ٢، واللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٨، ونظام الجملة العربية: ١١٥.

٤- ينظر: النحو العربي: ٢٤٣ / ٢، والنحو الواقي: ٣٩١ / ٢.

٥- ينظر: النحو الواقي: ٢ / ٣٩١.

٦- التوبة: ٢٥.

في (وليتم)<sup>(١)</sup>. ومن تقسيمها أيضاً باعتبار العدد ما تسمى متراافة على واحدة، أو أكثر إذ إن الحال قد تعدد إلى غير واحدة<sup>(٢)</sup>، نحو: رأيت زين العابدين قائماً راكعاً ساجداً داعياً لله سبحانه.

وليس البحث - هنا - بقصد بيان كل أنواع الحال وتقسيماتها وشروطها وما قيل فيها؛ لأن ذلك موكول إلى مظانه.

والذي يخصنا من ذلك ذكر هذا القيد (الحال) في الجملة ودلالته في الصحيفة السجادية، لكثرته فيها، ومن دلالات ذكر الحال في الصحيفة السجادية منها:

#### - تعلق دلالة الجملة بهيأة خاصة:

وذلك عندما تتعلق الدلالة ببيان هيأة خاصة، كما في دعائه عليه السلام :

- (تَغْمَدْنِي فِي يَوْمِي هَذَا بِمَا تَتَعَمَّدُ بِهِ مَنْ جَارَ إِلَيْكَ مُتَنَصِّلاً. وَعَاذَ بِاسْتِغْفَارِكَ تَائِبًا...)<sup>(٣)</sup>.

- (وَبَلَغْنِي مَبَالِغَ مَنْ عُنِيتَ بِهِ. وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ. وَرَضِيْتَ عَنْهُ فَاعْشَتُ حَمِيدًا. وَتَوَفَّيْتَهُ سَعِيدًا...)<sup>(٤)</sup>.

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ خَلَقْتَنِي سَوِيًّا. وَرَبِّيْتَنِي صَغِيرًا. وَرَزَقْتَنِي مَكْفِيًّا...)<sup>(٥)</sup>.

- (فَأَضْحَرَنِي لِغَضَبِكَ فَرِيدًا وَأَخْرَجَنِي إِلَى فَنَاءِ نَقْمَتِكَ طَرِيدًا...)<sup>(٦)</sup>.

في المثال الأول جعل عليه السلام الجملة الأولى والثانية مقيدة بذكر الحال (متناصلاً) في الأولى و(تائباً) في الثانية وخصص الفاعل المستتر في (جار)، و(عاذ) بهيأة خاصة هي الحال (متناصلاً)، (تائباً) وقيد الإسناد بهذه الدلالة المفادة من معنى الحال؛ لتعلق معنى الجملة بها.

١- ينظر: النحو الوافي: ٢/٧٠٨.

٢- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢٧٤، والتحو الوافي: ٢/٣٨٥.

٣- الصحيفة السجادية: ١٣٩.

٤- المصدر نفسه: ١٤١.

٥- المصدر نفسه: ١٥٥.

٦- المصدر نفسه: ٨٧.

وفي المثال الثاني ذكر عليه السلام الحال (حميداً) في الجملة الأولى، و(سعيداً) في الجملة الثانية للدلالة على تعلق معنى الجملة بهذه الهيئة الخاصة التي تلبّس بها المفعول به (وهو الضمير المتصل الذي في (اعشته)، و (توفيته)، وتقيد الإسناد بها عند حدوث الفعل الذي في علاقته. ولو لم يذكر هذه الحال (سعيداً)، و(حميداً) ل كانت الجملة خالية من هذه الهيئة التي حققتها ذكر الحال.

وفي المثال الثالث بين عليه السلام هيئة المفعول به - الضمير - (ياء المتكلم) بذكر الحال، وهي (سوياً)، وهيئة المفعول به في (رببيتي) في الجملة الثانية. بذكر هيئة وهي (صغيراً) وكذا الأمر في الجملة الثالثة وهي (رزقتي) وهيئة مفعولها - ضمير المتكلم - (مكفياً) لتعلق معنى الجملة ودلالتها على هذه الهيئة، التي خصصت الإسناد وجعلته مقيدة في أثناء وقوع الفعل بها. وكذلك الحال في المثال الرابع؛ إذ أنه عليه السلام جعل الجملة الأولى (أصحرني) والثانية (أخرجني) مقيدة بـهيئة خاصة دلّ عليها ذكر الحال وهي (طريداً) في الأولى و(فريداً) في الثانية. لتعلق معنى الجملة على هذه الصورة والهيئة.

#### - تركيز الدلالة على هيئة صاحب الحال والعناية به:

وي يمكن أن نفيد هذه الدلالة بوسيلة تعدد الحال إلى اثنتين أو أكثر، كما في دعائه عليه السلام:

- (فَأَقْدَمْ عَلَيْهِ. عَارِفًا بِوَعِيدِكَ. رَاجِيًّا لِعَفْوِكَ وَاثِقًا بِتَجَاوِزِكَ وَكَانَ أَحَقَّ عِبَادِكَ مَعَ مَا مَنَنتَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ. وَهَا أَنَّا بَيْنَ يَدِيكَ. صَاغِرًا نَلِيلًا خَاصِّاً خَائِفًا مُعْتَرِفًا. بَعَظِيمٌ مِنَ الذُّنُوبِ تَحْمِلُهُ. وَجَلِيلٌ مِنَ الْخَطَايَا اجْتَرَحْتُهُ. مُسْتَجِيرًا بَصَفْحِكَ لِائِذًا بِرَحْمَتِكَ. مُؤْقَنًا أَنَّهُ لَا يُجِيرُنِي مِنْكَ مُجِيرٍ...<sup>(١)</sup>). - (إِلَهِي أَتَيْتُكَ طَامِعًا فِي إِحْسَانِكَ، رَاغِبًا فِي امْتِنَانِكَ، مُسْتَسْقِيًّا وَابِلًا

طَوْلَكَ، مُسْتَمْطِرًا غَمَامَ فَضْلَكَ، طَالِبًا مَرَضَاتَكَ، قَاصِدًا جَنَابَكَ، وَارِدًا شَرِيعَةَ رَفْدَكَ، مُلْتَمِسًا سَنِيَّ الْخَيْرَاتِ مِنْ عَنْدَكَ، وَافِدًا إِلَى حَضْرَةِ جَمَالِكَ، مُرِيدًا وَجْهَكَ، طَارِقًا بَابَكَ، مُسْتَكِينًا لَعَظَمَتِكَ وَجَلَالِكِ...<sup>(١)</sup>.

في المثال الأول صور <sup>عليكِم</sup> هيأة صاحب الحال الفاعل - الضمير الذي في الجملة (فأقدم) بألوان متعددة، ورسم صورته بفرشاة الفاظه الطاهر، لتكوين لوحة من الجمال والروعة تجسد الفاعل (أنا - الإنسان) وتحدد معالمه النفسية والروحية وهو يدعوه ربّه، فقيد الإسناد بهذه الأحوال، وشخص صاحبها بهذه الهيئات: (عارفاً، راجياً، واثقاً، صاغراً، ذليلاً، خاضعاً، خاشعاً، خائفاً، معترفاً، مستجيرًا، لائذاً، موقناً)؛ لتركيز الدلالة عليه من خلال هذا التعدد الذي يصب في بوتقة واحدة؛ لإنشاء لوحة فريدة من نوعها في التذلل والخصوص والانقطاع.

وكذلك الحال في المثال الثاني، إذ إنه <sup>عليكِم</sup> جعل الإسناد مقيداً بمجموعة من الأحوال تعبر كلّ واحدة منها عن هيأة خاصّة متفردة بدلالة مادتها اللفظية عن صاحبها الفاعل - الضمير - وذلك لتسليط ضوء الدلالة على هيأة صاحب الحال (الضمير - الإنسان) في الجملة (أتيتك) والعناية به، عند وقوع الحدث (أتيان) إلى البارئ - جل شأنه.

ثم إنّ الحال هنا، مركبة بمعنى أن لها مجموعة من الم العلاقات، منها الجار والمجرور ومنها المفعول به. سواء في المثال الأول أم في المثال الثاني، وهذا يعطي لها من التمييز والوضوح في رسم لوحتها وبيان صاحبها ما لا يكون بغير ذلك القيد، مفعولاً أكان أم جاراً و مجروراً. وهذا يؤدي إلى تضافر القيود في بيان هيئات الفاعل، ويزيد من قوة الأسلوب وجمال تركيبه ورعة بيانه وتراكم دلالته.

ثُمَّ إِنَّ فِي ذَلِكَ تَنَاغِمًا صُوتِيًّا عَجِيبًا فِي بَابِ صُورَةِ الْأَحْوَالِ، وَتَأْطِيرِهَا بِهِ، كُونِ بَعْضِ كَلِمَاهَا قَدْ جَاءَتْ عَلَى وَزْنٍ وَاحِدٍ (فَاعِلٌ).

### - التَّوْسُعُ فِي الدَّلَالَةِ:

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ نَسْتَطِيعُ أَن نَتَلَمَّسَهَا مِنْ مَجِيءِ الْحَالِ وَوَقْوَعِهَا مَوْقِعُ

الْمَصْدَرِ، كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْسَلَامُ:

- (وَوَجَّهَ رَغْبَتَهُ إِلَيْكَ ثَقَةً بِكَ،...).<sup>(١)</sup>

- (فَاضْصُمْنِي إِلَى كَنْفِ رَحْمَتِكَ تَطْوِلاً، وَاسْتُرْنِي بِسْتِرٍ عَافِيَّتِكَ تَفْضِلًا...).<sup>(٢)</sup>

فَقَدْ قَيِّدَ عَلَيْسَلَامُ الْإِسْنَادَ فِي الْجَمْلِ الْثَّلَاثِ بِذِكْرِ الْمَصْدَرِ (ثَقَةً، تَطْوِلاً، تَفْضِلًا)؛ لِلْدَّلَالَةِ بِهَا الْقَيْدُ عَلَى التَّوْسُعِ فِي الدَّلَالَةِ إِذْ إِنَّ كُلَّا مِنْهَا (ثَقَةً، تَطْوِلاً، تَفْضِلًا) يَحْتَمِلُ الْحَالِيَّةَ وَالْمَفْعُولَ لِأَجْلِهِ وَالْمَفْعُولِيَّةَ الْمُطْلَقَةَ فَلَوْ عَبَرَ عَلَيْسَلَامُ عَنْ ذَلِكَ الْقَيْدِ بِالْحَالِيَّةِ الصَّرِيقَةِ فَقَالَ: (وَاثِقًا، مَتَطْوِلاً، مَتَفْضِلًا)، لَدَلِيلِهِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ وَهِيَ هِيَّا صَاحِبُ الْحَالِ، وَلَكِنَّهُ عَلَيْسَلَامُ بِعَدُولِهِ إِلَى الْمَصْدَرِ أَتْسَعُ الْمَعْنَى وَاصْبَحَ يَؤْدِي ثَلَاثَ مَعَانٍ فِي آنِ وَاحِدٍ هِيَ: الْحَالِيَّةُ، وَالْمَصْدِرِيَّةُ (الْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ)، أَوِ الْمَفْعُولِيَّةُ الْمُطْلَقَةُ وَالْمَعْنَى<sup>(٣)</sup> عَلَى الْعُمُومِ (وَوْجَهَ رَغْبَتَهُ إِلَيْكَ وَاثِقًا بِكَ، ثَقَةً بِكَ، لِأَجْلِ الثَّقَةِ بِكَ، وَكَذَا... مَتَطْوِلاً، وَتَطْوِلاً، وَلِأَجْلِ التَّطْوِلِ،... وَمَتَفْضِلًا، وَتَفْضِلًا، وَلِأَجْلِ التَّفْضِلِ). وَكُلُّهَا مَرَادَةٌ وَمَطْلُوبَةٌ. فِي الْعُدُولِ مِنَ الْوُصْفِ إِلَى الْمَصْدَرِ دَلِيلٌ عَلَى تَلْكَ الْمَعْانِي وَزَادَ مِنْ دَلَالَةِ التَّرْكِيبِ وَوَسَعَ مِنْ دَائِرَةِ فَحْواهُ. فَضْلًا عَنِ الْمَحَافَظَةِ عَلَى تَنَاسُقِهِ الْمُوسِيقِيِّ وَتَوَافُقِهِ السَّجَعِيِّ فِي نَهَايَةِ الْجَمْلِ.

١- الصَّحِيفَةُ السَّجَاجِدِيَّةُ: ٨١.

٢- الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ٨٩.

٣- يَنْظَرُ: مَعَانِي النَّحُو: ٧٢٢/٢.

### دلالة حذف المُسند إليه:

تقدّم بنا القول إنَّ المُسند إِلَيْهِ عنصر أساس في تركيب الجملة ومنه تلتزم الفائدة؛ لأنَّه طريق الحكم وعمدة البيان، لذا كان ذكره واجباً، مبتدأً أكان في الجملة الاسمية - الإسناد الاسمي - أم فاعلاً في الجملة الفعلية - الإسناد الفعلي - ولا يعد من سياق الجملة إلا لدليل مقالٍ أو لقرينة حالية. يدلان عَلَيْهِ ويشاران إِلَيْهِ مَعَ سر بلاغيٍّ ومرميٍّ دلاليٍّ مقصود يرجح حذفه عَلَى ذكره وإِلَّا كان نصاً في التّركيب وعيهاً في الفائدة<sup>(١)</sup>.

ولما كان مصطلح المُسند إليه - كما تقدّم - جامعاً لكُلِّ من وظيفة الابتدائية في الجملة الاسمية ووظيفة الفاعلية في الجملة الفعلية. رأيت أن دراسة كُلِّ منها عَلَى حدة أيسراً، طلباً للتوضيح وبغية لاستيفاء أجزاء - المبحث - (حذف المُسند إليه) في الجملة في الصحيفة السجادية.

### حذف المُسند إليه إذا كان مبتدأً:

تناول النَّحويون حذف المبتدأ في باب (المبتدأ والخبر)، وذهبوا إلى أن حذفه عَلَى نوعين: جائز، وواجب. فمن الواجب ما حذف للإخبار عَنْهُ بـنعت مقطوع عَنْ متبوعه إلى الرفع، نحو: الحمد لله العظيم. أو أخبر عَنْهُ بمصدر جيء به بدلاً من فعله، نحو قولهم (سمع وطاعة)، أو بمخصوص بـ(نعم أو بئس) مؤخر عنهما نحو: نعم الرجل على. أو في جملة القسم نحو: في ذمتِي لأفعلَّ: أي: ميثاق أو عهد<sup>(٢)</sup>.

### أمّا الجائز فما سوى ذلك كما إذا دلَّ عَلَيْهِ دليل<sup>(٣)</sup>. نحو: قوله

١- ينظر: كشف المشكل النحو؛ علي اليمني: ٣٢٢/١، وشرح ابن يعيش: ٩٤/١، والطراز: ٢٥٢/٢، وعلم المعاني؛ (عتيق): ١٣٣.

٢- ينظر: كتاب سبيويه: ١٦٢، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٩٤/١، وعمدة اللافظ وعده الحافظ؛ ابن مالك: ٧٩، وشرح ابن الناظم: ١٢١-١٢٠، والمغني في النحو: ٣٤١/٢ وما بعدها، والمبتدأ والخبر في القرآن الكريم؛ أحمد الحموز: ٢٢٤.

٣- ينظر: شرح ابن الناظم: ١٢١-١٢٠، وشرح ابن عقيل: ٢٥٤/١، وشرح التصريح: ١٧٦/١ وما بعدها.

تعالى: [مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا] <sup>(١)</sup>; أي: فعمله لنفسه، وإساءته عليها <sup>(٢)</sup>، وقولك: دنف. جواباً لمن قال: كيف زيد؟، أي: هو دنف <sup>(٣)</sup>. والنّوع الآخر من أنواع الحذف بالنسبة للمبتدأ هو الأولى بالعنابة والأجرد بالاعتبار؛ لأنّه ناشئ عن حرّيّة في الأداء الدلاليّ، وقائم على أساس من التّحّير في التّعبير الدلاليّ التابع للذوق ورفاهة الحسّ.

وقد ذكر البلاغيون أغراضاً كثيرة لحذف المُسند إلىه إذا كان مبتدأ منها:

الاحتراز عن السّأم والعبث <sup>(٤)</sup>: وذلك إذا قامت قرينة تدلّ عليه وتظهره عند المخاطب، فذكره يعد عبثاً وتقليلياً من بلاغية الجملة. لإتيانه بما يستغني عن ذكره لظهوره <sup>(٥)</sup> ويكثر ذلك في مواضع <sup>(٦)</sup>:

إذا وقع المُسند إلىه المبتدأ في جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِي ۚ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ <sup>(٧)</sup>، أي: هي نار حامية. وفيه بعد اسراع إلى ذكر النار بعد إثارة الشّوّق بالسؤال <sup>(٨)</sup>. ومنه أيضاً قوله سبحانه: ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطْمَةِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطْمَةُ ۖ نَارُ اللَّهِ الْمُوْقَدَة﴾ <sup>(٩)</sup>. أي: هي نار الله الموددة.

إذا وقع بعد الفاء المقتنة بجواب الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿لَا

١- فصلت: ٤٦.

٢- أساليب بلاغية: ١٦١.

٣- ينظر: شرح التصريح: ١٧٦/١.

٤- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٤، والإيضاح في علوم البلاغة: ٣١/١.

٥- ينظر: مواهب الفتاح: المغربي ( ضمن شروح التلخيص): ١/٢٧٥، وعلم المعاني؛ (الجندي): ٧٥.

٦- ينظر: أساليب بلاغية: ١٦١ وما بعدها، وعلم المعاني؛ (عتيق): ١٢٣، والبلاغة فنونها وأفنانها: ٢٠١-١٩٩/١.

٧- القارعة: ١١.

٨- ينظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن: ١٨٨.

٩- الهمزة: ٦-٤.

يَسَّأْمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُ فَيَؤْسُ قَنُوطٌ<sup>(١)</sup>، أي: فهو يؤُس قنوط، ومنه أيضاً قوله تعالى: [مَنْ عَمَلَ صَالِحًا فَلَنْفَسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهِ]<sup>(٢)</sup>، أي: عمله لنفسه واسأاته عليها<sup>(٣)</sup>.

إذا وقع بعد القول وما اشتق منه نحو قوله سبحانه حكاية عن زوج سيدنا إبراهيم عليه السلام: فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ<sup>(٤)</sup>، أي: أنا عجوز، فحذف المُسْنَد إِلَيْهِ (المبتدأ): لأنّها لما سمعت بشاراة الملائكة لها بغلام عجبت من أمرهم، واستعدت أن تلد بعد بلوغها حدّ اليأس<sup>(٥)</sup>.

ضيق المقام عن إطالة الكلام إما لتوّج كقول الشاعر:

قَالَتْ لِي كَيْفَ: أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ، وَحُزْنٌ طَوِيلٌ<sup>(٦)</sup>  
أي: أنا عليل. والمقام يقتضي عدم ذكر المُسْنَد إِلَيْهِ (المبتدأ) لشدة ألم الشّاعر، وهذه السّيّاق يصلح أن يكون للّذى قبله في (ت)، أو للخوف من فوات الفرصة<sup>(٧)</sup>، كقولك: للصّياد: غزال. أي: هذا غزال.

تعيّن المُسْنَد إِلَيْهِ (المبتدأ) لدى المخاطب، بمعنى أن المُسْنَد لا يصلح إلا له، حقيقة أم دعاء<sup>(٨)</sup>، كقوله تعالى: عَالَمُ الْغَيْبَ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالُ<sup>(٩)</sup>، فالسرّ في طي المُسْنَد إِلَيْهِ (المبتدأ)، هذا كون المُسْنَد لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى، فهو هنا متعيّن حقيقة. ولا يكون إلا له بقرينة العقل والحضور<sup>(١٠)</sup>.

١ - فصل: ٤٩.

٢ - فصل: ٤٦.

٣ - ينظر: شرح التّصريج: ١٧٥ / ١ - ١٧٦.

٤ - الذاريات: ٢٩.

٥ - ينظر: علم المعاني؛ (طبل): ١٩٤، والمعاني في ضوء أساليب القرآن: ١٨٩.

٦ - ينظر: مفتاح العلوم: ٨٤، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٢١، وعلم المعاني: (بسينوني): ١ / ٨٨.

٧ - ينظر: علم المعاني؛ (عتيق): ١٣٥، وختصر البلاغة: ٢٧.

٨ - ينظر: مفتاح العلوم: ٨٤، والإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ٣١، وشرح التلخيص: ١ / ٢٧٧ وما بعدها، والبحث البلاغي عند العرب ١٦٣ وما بعدها، وعلم المعاني (طبل): ٩٧.

٩ - الرعد: ٩.

١٠ - ينظر: علم المعاني (بسينوني): ١ / ٨٩، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٢١.

تعجّيل المسرّة<sup>(١)</sup>، وذلك إذا كان المُسندًّاً أمراً محبوباًً تتوّقه النفس وتتوق إلىه، كقولك لصديقك بعد ظهور النتيجة: ناجح، أو: الأول، أي: أنت ناجح، أنت الأول. فتحذف المُسند إلَيْهِ ليتبادر بالبشرى والمسرة<sup>(٢)</sup>.

وهناك أغراض آخر منها: إنشاء المدح، أو الذمّ، أو التّرحّم، أو لغرض التّعجّب، أو اقتضاء الحاجة إلى الإنكار<sup>(٣)</sup>... وغيرها من الدلالات والأغراض الفنّية الأخرى التي تقتضي حذف المُسند إلَيْهِ (المبتدأ) وطيّه من الجملة. وما يعنيها من ذلك حذف المُسند إلَيْهِ (المبتدأ) في الجملة في الصحيفة السجادية، وما يؤديه من دلالات ومعانٍ، فقد حذف المبتدأ في (٢٢)<sup>(٤)</sup> اثنين وعشرين موضعاً؛ لأسباب وأغراض معنوّية كثيرة، منها:

- للدلالة على تعين المُسند إلَيْهِ على وجه التّجلّي الحقيقّي:

حذف المُسند إلَيْهِ (المبتدأ) في الصحيفة السجادية: للدلالة على أنه ظاهر متّعين على الحقيقة وانحساره بالمسند، لحضوره، كما في دعائِه عليه السلام:

- (سُبْحَانَكَ مَوْضِعُ كُلِّ شَكْوَى. سُبْحَانَكَ حَاضِرٌ كُلُّ مَلَأ. سُبْحَانَكَ عَظِيمُ الرَّجَاءِ...).<sup>(٥)</sup>

- (خَالِقُ لَا نَظِيرٌ لَهُ، وَاحِدٌ لَا نِدَّ لَهُ... وَالْأَوَّلُ بِلَا زَوَالٍ، وَالدَّائِمُ بِلَا فَنَاءٍ، وَالْقَائِمُ بِلَا عَنَاءِ...).<sup>(٦)</sup>

وفي المثالين - في الجمل جميّعاً - عمد عليه السلام إلى طيّ المُسند إلَيْهِ من الجمل جميّعاً لدلالة السّياق وتقديره على الجملة في المثال الأوّل (أنت)، بقرينة (كاف) الخطاب، في (سبحانك)، وفي الثاني (هو)، أو

١- تنظر مفتاح العلوم: ٨٤، وحاشية الدسوقي على مختصر البلاغة؛ التفتازاني؛ (ضمن شروح التلخيص): ١/٢٨١ وما بعدها، والبحث البلاغي عند العرب: ١٦٢-١٦٣.

٢- ينظر: علم المعاني (طبل): ٩٧، وعلم المعاني (الجندى): ٧٧.

٣- مفتاح العلوم: ٨٤، والإيضاح في علوم البلاغة: ٣١/١ وما بعدها، وشرح التلخيص: ١/٢٧٥ وما بعدها، والبلاغة فنونها وأفنانها: ٩٩/١ وما بعدها، وأساليب بلاغية: ١٦٣.

٤- الصحيفة السجادية: ١٢، ١٦، ٢٠، ٢٤، ٨٣، ٧٨، ٥٧، ٢٤، ١٢٦، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٧٤، ١٧٧، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٠.

٥- المصدر نفسه: ٢٠٩: أ.

٦- المصدر نفسه: ٢١١: أ.

(أنت)، وذلك للدلالة على تعينه حاضراً على الحقيقة المتجليّة في أعماق نفسه عليه السلام بشهادة العقل، وبدليل الحضور الدعائي فالمراد منه عليه السلام إظهاره من جهة الحذف فكان أجي وأظهر، والنطق به من جهة الصّمت فكان أحلى وأفصح وأنطق. ذلك أنَّ المُسند لا يكون إلا له، ببرهان أوصافه التَّبُوتِيَّة والسلبيَّة بالنفي.

ولعل في هذا الحذف المتعين للمسند إليه فائدة دلالة أخرى، وهي:

#### - الدلالة على تركيز الدلالة في المسند:

إذ إنَّ حذف المُسند إليه (المبتدأ) قد أدى إلى إجلاء المُسند الظاهر (الأخبار) وتقريره في النفس من طريق تسليط ضوء الدلالة عليه من خلال اكتفاء تركيب الجملة وقيامها به وارتكاز معناها عليه، زيادة في المدح والثناء. وقد ساعد الحذف ذلك أيضاً على تكوين جنس صوتيٍ وإيقاع توافقٍ في (خالق لا نظير له واحد لا ند له)، فهما على وزان صوتيٍ تناغميٍ واحد، وكذلك (وال دائم بلا قضاء، والقائم بلا عناء).

#### - حذفه للدلالة بناءً على الظاهر بحذف ما لا ضرورة له:

وذلك بتوفّر ما يغنى عن ذكره لظهوره احترازاً عن العبث في بناء الجملة ومحافظةً على بلاغية التركيب كما إذا وقع المُسند إليه بعد (الفاء) المقترنة بجواب الشرط كما في دعائه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ إِنْ تَشَاءْ تَعْفُوْ عَنَّا فِي بَخْضَلَكَ، وَإِنْ تَشَاءْ تُعَذِّبْنَا فَبَعْدَكَ...).<sup>(١)</sup>

- (فَمَنْ غَرِّتْ لَهُ فِي بَطْوَلِكَ، وَمَنْ رَضَيْتَ عَنْهُ فِي بَخْضَلِكَ...).<sup>(٢)</sup>

فقد حذف عليه المبتدأ الواقع بعد (الفاء) في جواب الشرط في الجمل الأربع في المثالين؛ للمحافظة على نسق الصياغة الفنية للكلام؛ وذلك لتتوفر ما يدل عليه في الشرط، والتقدير: (إن تشاء تعفو عن فالعفو عننا بفضلك وإن

١- المصدر نفسه: ٣١.

٢- المصدر نفسه: ٩٦.

تشاء تعذينا فالعذاب بعذلك)، (فمن غفرت له فالغفران بطولك ومن رضيت عنه فالرضا بفضلك).

إنَّ الحذف هنا من أجل الكلام وبلاعاته التّركيبية نفسها، ولا سبيل إلى غرض المتكلم<sup>(١)</sup> سوى الاحتراز عن العبث بناءً على الظّاهر، استغناً بحذف ما لا ضرورة لذكره من أجل اكتساب الكلام قوّة وروعة وجمالاً، فضلاً عن القيمة البلاغيَّة للجملة بحذف ما لا داعي له.

ثمَّ إنَّ الاكتفاء بمقيدِ المُسندِ (الجار والمجرور)، وحذف المُسندِ إلَيْهِ فيه من سرعة التّتحقق والرغبة ما لا يخفى حتَّى كأنَّه عليه السلام عندما ينطق بالفعل الشرطيِّ، وكأنَّ قيده متحقق لا محالة.

### - الدلالة على الاختصار:

كما في دعائِه عليه السلام:

- (سلام دائم البركة إلى طلوع الفجر...)<sup>(٢)</sup>.

فقد حذف عليه السلام المُسندِ إلَيْهِ وتقديره: (هي) تبعاً لاستعمال القرآن الكريم: «سلام هي حتَّى مطلع الفجر»<sup>(٣)</sup>، حذفه لقرينة النَّصِّ عَلَيْهِ المغنية عن ذكره. ابتعاد الاختصار.

### حذف المُسندِ إلَيْهِ إذا كان فاعلاً:

ذكر النَّحويونَ أنَّ حذف الفاعل يطرد في مواضع، فقد ذكر الأزهرى (ت ٨٠٥هـ) إجازة الكسائي لحذفه إذا دلَّ عَلَيْهِ دليل ومتابعة السَّهيلي له. ثمَّ ذكر أنَّ حذفه - الفاعل - يكون: (في أربعة مواضع في باب نائب الفاعل نحو:] قُضِيَ الأمْرُ<sup>(٤)</sup> أو في الاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا هند وفي أفعال بكسر

١- ينظر: أسرار البلاغة؛ الجرجاني: ٣٦٧-٣٧٨.

٢- الصحيفة السجادية: ١١٣.

٣- الفجر: ٥.

٤- هو: ٤٤.

العين في التعجب إذا دلَّ عَلَيْهِ متقدم مثله نحو: **﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِر﴾**<sup>(١)</sup> وفي المصدر نحو: **﴿أَوْ إِطْعَامُ فِي يَوْمِ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾**<sup>(٢)</sup>، وقال الزرقاني بقي عَلَيْهِ موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكَد بالنَّون<sup>(٣)</sup>. وقال الشَّيخ ياسين العلمي بقي سادس (وذلك إذا قام مقامه حالان نحو فتقفها رجل رجل والأصل فتقفها النَّاس رجلاً رجلاً فَحُذف الفاعل وأُقِيم الحالن مقامه وصارا كالشَّيء الواحد... وسابع وهو نحو ما قام وقعد إلا زيد لأنَّه من الحذف لا من التنازع لأنَّ الإضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عَنْهُ وإنما هو منفي عن غيره مثبت له)<sup>(٤)</sup>.

وما يَعْنِينَا من ذَلِكَ هو باب نائب الفاعل، فقد ذهب النَّحويُّون إلى أنَّ الفاعل قد يُحذف من الجُملة الفعلية بعد أن تتحول بنية الفعل الدَّاخليَّة. فيكون الفعل مبنياً للمجهول بعد أن كان مبنياً للمعلوم، ويقوم مقام الفاعل المذوق المفعول به، إذا كان الفعل متعدياً أو الظَّرف أو الجار والجرور أو المصدر إذا كان الفعل لازماً ويأخذ جميع أحكامه النَّحوية ويسمى الاسم المرفوع بـ(نائب الفاعل)، أو المفعول الذي لم يسمَّ فاعله<sup>(٥)</sup>.

بيد أنَّ مسألة نيابة الفاعل لم تأخذ مجرياتها النَّحوية تلك عند قسم من الباحثين المحدثين كالدكتور أحمد الجواري<sup>(٦)</sup>، والدكتور مهدي المخزومي<sup>(٧)</sup>، والدكتور إبراهيم السَّامرائي<sup>(٨)</sup>.

١- مريم: ٣٨.

٢- البلد: ١٥-١٤.

٣- شرح التصريح عَلَى التوضيح: ١/٢٧٢. وينظر: البرهان في علوم القرآن؛ الزَّركشي: ٣/١٤٣ وما بعدها.

٤- حاشية ياسين العلمي: ١/٢٧٢. وينظر: التَّأویل النَّحوی في القرآن: ١/٢٢٢ وما بعدها.

٥- الأصول في النَّحو: ١/٧٦-٧٧، والمرتجل: ١١٩، وشرح شذور الذهب: ١٦٠-١٦٤، وفي النَّحو العربي، نقد وتجهيز: ٤٥-٤٩.

٦- ينظر: نحو الفعل: ٨٨-٩١.

٧- ينظر: في النَّحو العربي نقد وتجهيز: ٤٥-٤٩.

٨- ينظر: النَّحو العربي نقد وبناء: ٩٠-٩١، والفعل زمانه وأبنيته: ٩٣ وما بعدها.

فالأستاذ الجواري يرى أنَّ (قضية النيابة عن الفاعل قضية مصطنعة، متکلفة، توقع الدارسين في تعقيد لا موجب له، وتحمّلهم على تصوّر حال لم يقصد إليها منشئ الكلام<sup>(١)</sup>، والأستاذ المخزومي يذهب إلى التسوية بين الفاعل ونائبه، ويدعو إلى التخلص من باب نائب الفاعل قال: إذا (انتهينا إلى أنَّ المُسند إليه في الجملة يُسمى فاعلاً سواء كان الفعل مبنياً للمعلوم... أم مبنياً للمجهول، تخلصنا من إفراد باب مستقل لما يسمونه النائب عن الفاعل؛ فالنائب عن الفاعل في رأينا فاعل أيضاً، وهو لم يصدر عنه الفعل بل تلبّس به تلبساً، وهو فاعل لغويًا يتربّ عليه كلّ ما يتربّ على الفاعل...)<sup>(٢)</sup>.

أمّا السامرائي فيذهب إلى القول: (وعندي أن النائب عن الفاعل مادة واحدة وكلاهما مسند إليه وليس الفعل الذي اسموه بـ(المبني للمجهول) إلا بناءً من أبنية الفعل، وأنت لن تستطيع أن تجد فرقاً بين (كسر) و(انكسر)<sup>(٣)</sup>. وقد اعتمدوا في ذلك على أساس أن الفعل المبني للمجهول يتتساوى مع الفعل المطابع، إذ إن: (بناء ( فعل) و ( انفعل) واحد في أداء المعنى)<sup>(٤)</sup>. فإذا قلنا: (انكسر الزجاج،... وكسر الزجاج)، ظهر لنا أنَّ المُسند إليه في كلّ منها فاعل، فلم نجد نحْس بالفرق بينهما، وكلاهما مما لا إرادة له ولا اختبار، وكلاهما مما قام بالفعل قياماً اضطرارياً، وكلاهما من وجهة نظر المنطق قد وقع عليه الفعل، ولكنهم مع ذلك يسمونه المُسند إليه في الجملة الأولى فاعلاً، ويسمون في الجملة الثانية نائباً عن الفاعل، وهي تسمية فرضها المنهج العقلي عليهم فرضاً، أمّا المنهج (اللغوي) فيسوّي بينهما، لأنَّ كُلّاً منها مسند إليه)<sup>(٥)</sup>.

١- نحو الفعل: ٨٩.

٢- في النحو العربي نقد وتجبيه: ٤٦-٤٧.

٣- النحو العربي نقد وبناء: ٩١.

٤- المصدر نفسه: ٩١.

٥- في النحو العربي نقد وتجبيه: ٧، والباحث اللغوي في العراق؛ مصطفى جواد: ١٧-١٨.

والحقيقة أن ثمة فرقاً بين الفاعل ونائبه، صحيح أنها مسند إلى من الناحية اللغوية في طبيعة تركيب الجملة الفعلية باعتبارهما أحد ركنيها، مع تحول المفعول إلى موقعية الفاعل وحلوله محله واتخاذه وصف العمدة بعد أن كان فضلاً، ولكنها من الناحية المعنوية والدلالية مفترقان، فإن المسند إليه في الجملة المبنية للمجهول، (الفاعل) فيها ممحوظ فهي معدومة الفاعل وليس معدومة الإسناد وركنه المسند إليه<sup>(١)</sup>، ثم أيضاً، الاختلاف الحقيقي بين صيغتي الفعل وبنيته التحولية الداخلية، من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول، وكذلك أن الفعل الذي لم يسم فاعله يتباين مع الفعل المطاوع دلاليًا (فبينما تتضمن صيغة الفعل المبني للمجهول معنى الفاعلية لا تتضمن مثل هذا المعنى صيغة الفعل العاكس ففي جملة (كسر الكأس) مثلاً يستفاد أن هناك فاعلاً معنوياً (أي كاسر في هذه الحالة) خارجاً عن نطاق الجملة. أما في جملة (أنكسر الكأس) مثلاً فلا يستفاد أن هناك مثل هذا الفاعل المعنوّي والدليل على هذا أن جملة مثل (أنكسر الكأس بنفسه) يمكن قبولها أكثر مما يمكن قبول جملة مثل (كسر الكأس بنفسه)<sup>(٢)</sup> فهناك إذن: فرق بين صيغة ( فعل ) التي يستفاد منها دافع خارجي وبين صيغة ( إنفعل ) المطاوع الذي يبدو فيه الأمر إن الفعل كانه حصل ذاتياً<sup>(٣)</sup>.

إن حذف الفاعل ونقل الجملة إلى ما لا يسمى فاعله هو الأصل في اللغات السامية بخلاف اللغات الهندية والإيرانية والغربية<sup>(٤)</sup>. (والعربية تميل إلى التخصص فلا تجعل صيغتين بمعنى واحدة كما هو واضح في استعمالاتها وقد خصت كل صيغة باستعمال ومعنى. لا ترى أنه يمكن أن يكتفى بالفعل اللازم المبني للمجهول والجار والجرور فيقال: (جلس في

١- ينظر: التطور النحوی؛ برجستاسر: ١٤٠.

٢- دراسة التعديّة والسيببية والبناء للمجهول؛ جورج نعمة سعد: ١٢-١٣.

٣- ينظر: معاني النحو: ٢/٥٠٤.

٤- ينظر: التطور النحوی؛ برجستاسر: ١٤١.

الحديقة) و (ذهب إلى خالد) ولا يمكن أن يستعمل نحو هذا الاستعمال في (ان فعل) مما يدل على اختلاف بينهما<sup>(١)</sup> يعقبه ناتج الاختلاف الظاهر بين الفاعل ونائبه.

وقد ذكر علماء العربية - نحويون وبلغيون - أن الأسباب التي تدعو المتكلّم إلى حذف الفاعل، وبناء الفعل للمجهول كثيرة متعدّدة، ولكنها على ذلك لا تخلو إما أن تكون لسبب لفظي، أو معنوي.

فمن الأسباب اللفظية<sup>(٢)</sup>: المحافظة على السجع في الكلام المنثور، نحو قولهم: (من طابت سريرته حُمِّدت سيرته)، أو لإقامة النّظم وتصحيح الوزن، كقول الأعشى<sup>(٣)</sup>.

عَلَقْتُهَا عَرَضاً وَعَلَقْتُ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ  
غَيْرِي وَعَلَقَ أُخْرَى رَجُلاً

أو لقصد الإيجاز والاختصار في العبارة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ﴾<sup>(٤)</sup>، أي: بمثل ما عاقبكم المعندي به، ولما كان في الكلام قرينة تدل على الفاعل، فقد اقتضت البلاغة حذفه مراعاة للإيجاز<sup>(٥)</sup>. أما الأسباب المعنوية فهي كثيرة، كالعلم به<sup>(٦)</sup>، نحو قوله جلت قدرته: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾<sup>(٧)</sup>، أي: خلق الله الإنسان. أو للجهل به كـ(سرق المتع)<sup>(٨)</sup>، إذا لم تعلم فاعله ولم تستطع تعينه، أو لقصد تعظيمه

١- معاني النحو: ٥٠٥ / ٢.

٢- ينظر: شرح المفصل: ٦٩ / ٧، وشرح قطر الندى: ١٨٧، وشرح التصريح: ١ / ٢٨٦، وشرح الاشموني: ٦١ / ٢، وحاشية الصبان: ٦١ / ٢، وحاشية الخضرى: ١ / ١٦٧.

٣- ديوان الأعشى: ٥٧.

٤- النحل: ١٢٦.

٥- ينظر: علم المعاني؛ (عتيق): ١٣٧.

٦- ينظر: شرح بن الناظم: ٢٣١، وشرح شذور الذهب: ١٦٠، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٣ / ١٤٤، وهمع الهوامع: ١ / ١١٦.

٧- النساء: ٢٨.

٨- ينظر: أسرار العربية: ٨٨، والمرجل: ١١٩، وشرح قطر الندى: ١٨٧.

فيُصَانُ اسْمَهُ عَنْ أَنْ يَقْتَرِنَ بِالْمَفْعُولِ بِهِ فِي الذِّكْرِ نَحْوَ: (خُلُقُ الْخَنْزِيرِ)<sup>(١)</sup>، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَيْلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءَ اقْلَعِي وَغَيْضَ المَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾<sup>(٢)</sup>، (فَإِنَّ فِي سُترِهِ تَعْظِيمًا لِلْفَاعِلِ الَّذِي يَأْمُرُ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ)<sup>(٣)</sup>، أَوْ لِتَحْقِيرِهِ بِصُونِ لِسَانِهِ عَنْ أَنْ يَجْرِي بِذِكْرِهِ وَيَقْرَنَهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (أَذِي فَلَانَ)، إِذْ عَظِيمٌ وَحَقِيرٌ مِنْ آذَاهُ<sup>(٤)</sup>، أَوْ لِلْخُوفِ مِنْهُ أَوْ عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: (كُسَّرَ الْبَابُ)، إِذْ عَرَفْتَ الْفَاعِلَ وَلَمْ تَذَكُرْهُ خَوْفًا مِنْهُ أَوْ خَوْفًا عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>. أَوْ لِقَصْدِ اسْهَامِهِ بِأَنَّ لَا يَتَعَلَّقُ غَرْضُ الْمُتَكَلِّمِ بِذِكْرِهِ بِعِينِهِ<sup>(٦)</sup>، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجَلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلْيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾<sup>(٧)</sup>، وَقَوْلِهِ سَبَّاحَةَ: ﴿وَإِذَا حُبِيْتُمْ بِتَحْمِيَةٍ فَحَبَّيْوَا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾<sup>(٨)</sup>، فَقَدْ حُذِفَ الْفَاعِلُ فِي هَاتِينِ الْآيَتَيْنِ وَتَفَيدَ الْأَفْعَالُ (ذِكْرُ، وَتُلْيَتْ، حُبِيْتُمْ) لِلْمُجَهُولِ لِعدَمِ تَعْلُقِ الْغَرْضِ بِذِكْرِهِ. وَلَوْ ذَكَرَتْ لَتوهُمْ أَنَّ هَذَا الْحُكْمُ مُخْتَصٌ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ<sup>(٩)</sup>. وَمِنْ قَوْلِ الْفَرَزَدقِ<sup>(١٠)</sup> فِي مَدْحِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسِينِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ.

فِي بَنَى الْفَعْلَيْنِ (يُغْضِي، وَيُكَلِّمُ) لِلْمُجَهُولِ وَحْذِفَ الْفَاعِلَ لِعدَمِ تَعْلُقِ مَرَادِ

١- يَنْظَرُ: مَفْتَاحُ الْعِلُومِ: ٨٤، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ؛ ابْنُ يَعْيَشَ: ٦٩/٧، وَهُمْعُ الْهَوَامِعَ: ١٦١/١، وَعِلْمُ الْمَعَانِي؛ عَتْيقَ: ١٢٨، وَجَامِعُ الدُّرُوسِ الْعَرَبِيَّةَ: ٢٥١/٢.

٢- هُودٌ: ٤٤.

٣- مَعْنَى النَّحْوِ: ٤٩٣/٢. وَيَنْظَرُ: الْبَرْهَانُ فِي عِلُومِ الْقُرْآنِ؛ الزُّرْكَشِيُّ: ٣/٤٤.

٤- يَنْظَرُ: شَرْحُ الْمَفْصِلِ؛ ابْنُ يَعْيَشَ: ٧/٧٠، وَفِي الْبَنِيةِ وَالدَّلَالَةِ: ١٢٤، وَالنَّحْوُ الْوَافِي: ٩٧/٢.

٥- يَنْظَرُ: هُمْعُ الْهَوَامِعَ: ١٦١/١، وَمَعْنَى النَّحْوِ: ٢/٤٩٣، وَفِي الْبَنِيةِ وَالدَّلَالَةِ: ١٢٢، وَعِلْمُ الْمَعَانِي؛ (عَتْيقَ): ١٣٩.

٦- يَنْظَرُ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى: ١٨٨، وَهُمْعُ الْهَوَامِعَ: ١٦١/١، وَمَعْنَى النَّحْوِ: ٤٩٢/٢، وَعِلْمُ الْمَعَانِي؛ (الْجَنْدِيَّ): ٧٨.

٧- الْأَنْفَالُ: ٢.

٨- النِّسَاءُ: ٨٦.

٩- يَنْظَرُ: مَعْنَى النَّحْوِ: ٤٩٢/٢، وَالْبَلَاغَةُ فَنُونُهَا وَأَفْنَانُهَا: ١/٢٠٣.

١٠- دِيْوَانُ الْفَرَزَدقِ: ١٧٨/١٧٩.

المتكلّم بذكره؛ لأنَّ معرفة ذات المغضي، فضلاً عن تعظيمه لا تعني السّامِع<sup>(١)</sup>. ومن الأسباب المهمّة لحذف الفاعل، أيضًا تركيز انتباه المتكلّمي على الحدث بغض النّظر عمن تلبّس به أو صدر منه (محدثه)<sup>(٢)</sup>، وقد تنبهت على هذه السّمة الدلالية والفائدة المعنويّة التي تعطيها هذه الظاهرة (حذف الفاعل) الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) أثناء معالجتها بعض وجوه الإعجاز البياني للقرآن الكريم، إذ لفت انتباهها - وهي تستقرئ الآيات الكريمة التي تتحدث عن يوم القيمة ومشاهدها - أنَّها جميعًا قد استغنت عن ذكر الفاعل؛ إما ببناء الفعل للمجهول، أو بإسناده إلى غير فاعله مطابعةً أو مجازًا<sup>(٣)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً وَحُمِّلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾<sup>(٤)</sup>، فالآياتتان الكريمتان قد استغنتا عن ذكر الفاعل ببناء الفعل للمجهول في (نُفِخَ، حُمِّلت، دُكِّتا) من أجل تركيز الدلالة على الأحداث الواقعة والعناء بها من دون سواها<sup>(٥)</sup>. وغيرها من الأغراض التي تماثل ما ذكرته في حذف المسند إليه (المبدأ) تبعاً لمقتضيات السياق.

وما يُعنينا من ذلك حذف الفاعل في الجملة في الصحيفة السجاديّة ولدالته الخاصة في سياقة، فقد حُذف الفاعل في النص السجاديّ وبني الفعل فيه للمجهول في (١٢٦)<sup>(٦)</sup> ستة وعشرين ومئة موضع. وكان ذلك الحذف منتجًا أهدافاً دلالية متعددة، منها:

- 
- ١ ينظر: علم المعاني؛ (عتيق): ١٣٩، وعلم المعاني (الجندى): ٧٨.
  - ٢ ينظر: الإعجاز البياني للقرآن، عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ): ٢٢٤-٢٢٢.
  - ٣ ينظر: المصدر نفسه. والأسس النفسيّة لأساليب البلاغة العربية: ١٣٧.
  - ٤ الحالة: ١٣.
  - ٥ ينظر: الإعجاز البياني للقرآن: ٢٢٤، والأسس النفسيّة لأساليب البلاغة العربية: ١٣٧، والبلاغة فنونها وفنانها: ٢٠٣/١.
  - ٦ الصحيفة السجاديّة: ٩٩، ٩٧، ٩١، ٨٩، ٧٦، ٧٤، ٦٧، ٦١، ٥٤، ٥١، ٤٢، ٣٩، ٢٧، ١٣، ١٢، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٢، ١٢١، ١٣٠، ١٢٩، ١١٩، ١١٨، ١١٣، ١٠٦، ١٠٤ . ٢٥٦، ٢٥٣، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٢٩، ٢٢١: ١٧٥، ١٧١، ١٦١، ١٧٠، ١٥٤، ١٥٣

### - الدلالة على عدم اقتضاء غرض لذكره:

وتحذف الفاعل في الصحيفة السجادية؛ لعدم تعلق غرض بذكره، كثيراً في دعائِه عليه السلام:

- (فَلَكَ الْحَمْدُ مَا وُجِدَ فِي حَمْدِكَ مَذْهَبُ، وَمَا يَقِي لِلَّهَمْدِ لَفْظُ تُحْمَدُ بِهِ).<sup>(١)</sup>

- (إِنَّكَ أَكْرَمُ مَنْ رُغِبَ إِلَيْهِ وَأَكْفَى مَنْ تُوَكَّلَ عَلَيْهِ وَأَعْطَى مَنْ سُئِلَ مِنْ فَضْلِهِ...).<sup>(٢)</sup>

- (وَعُرِفَتِ الْهِدَايَةُ مِنْ عِنْدِكِ...).<sup>(٣)</sup>

ففي المثال الأول حذف الفاعل عليه السلام في جملتين (ما وجد... تحمد به) لعدم تعلق اقتضاء يستدعي ذكر الفاعل؛ لذلك عدل عن الإفصاح به، لئلا يكون الفعل مختصاً بالفعل من دون سواه فأشعر بذلك إطلاقه وعدم انحصاره بمن أوجد المذهب وبمن حمده سبحانه وتعالى. والذي يعني به هنا عليه السلام قصد الحمد والثناء مدة وجود المذهب ومدة وجود لفظ الحمد. ولذلك حذف الفاعل وبني فعله للمفعول وجعل المفعول متصفاً بالحدث؛ لعدم تعلق غرض يدعو لذكره.

وكذلك الأمر في المثالين الآخرين. فقد حذف الفاعل في المثال الثاني في ثلاث جمل (رُغِبَ إِلَيْهِ، وَتُوَكَّلَ عَلَيْهِ، وَسُئِلَ)، وفي المثال الرابع (عُرِفَتْ)، لعدم تعلق غرض يستلزم ذكره، أي: الفاعل، فالقصد - هنا - إطلاق الفاعل وتعيميه لا تقييده وتحديده بمعنى معلوم؛ حتى لا يكون الفعل واقعاً منه متصفاً به من دون غيره؛ لأنَّ الغرض المقصود بيان حقيقة كرم البارئ - عزَّ وجَلَّ - بـ(أفعال) التفضيل على رغبة من رغب إليه الراغبون وكفايته

١- المصدر نفسه: ١١٩.

٢- المصدر نفسه: ١٢٥.

٣- المصدر نفسه: ١٣١.

للتوكل على توكل من توكل عليه. وعطائه للسؤال. وفي المثال الثالث القصد منه معرفة الهدایة لا من عرفها لئلا تكون الهدایة معروفة من قبله حسب من دون غيره. فحذف الفاعل وحول فعله لما لم يسم فاعله لعدم تعلق غرض لذكره ومحظوظ بالإعراب عنه.

### - حذف (المسندي) الفاعل للدلالة على تركيز العناية في الحدث:

حذف الفاعل (المسندي) في الصحيفة السجادية لتركيز الاهتمام في الحدث بقطع النظر عن تلبّس به أو صدر عنه، وهذه الدلالة هي الأغلب في نصوص الصحيفة السجادية كما في دعائه عليه السلام في يوم عرفة:

- (أَنْتَ الَّذِي لَا تُحَدُّ فَتَكُونَ مَحْدُودًا。 وَلَمْ تُمَثِّلْ فَتَكُونَ مَوْجُودًا...)  
سُبْحَانَكَ لَا تُحَسُّ。 وَلَا تُجْسِّسُ。 وَلَا تُمَسُّ。 وَلَا تُكَادُ。 وَلَا تُمَاطُ. وَلَا تُنَازِعُ. وَلَا تُجَازِي. وَلَا تُمَارِي. وَلَا تُخَادِعُ. وَلَا تُمَاكِرُ...).<sup>(١)</sup>

- (لَمْ يُشَارِكْ فِي الإِلَهِيَّةِ。 وَلَمْ يُظَاهِرْ فِي الْوَحْدَانِيَّةِ...).<sup>(٢)</sup>

- (أَنْتَ الْوَاحِدُ بِلَا شَرِيكَ。 وَالْمَلِكُ بِلَا تَمَلِّكَ。 لَا تُضَادُ فِي حُكْمِكَ。 وَلَا تَنَازَعُ فِي مُلْكِكَ...).<sup>(٣)</sup>

في المثال الأول حذف عليه الفاعل في اثنين عشرة جملة، وحول بنية الفعل فيها إلى المجهول؛ لتركيز الدلالة في الحدث ونفيه، والخطاب متوجه للبارئ جل شأنه، فهو عليه السلام لا علقة له بالفاعل بله التفكير به وفي غيره؛ لأن هذه الأحداث (الأفعال) لا تصلح أن تنسب لأصحابها في مقابل الحضرة الإلهية. فضلًا عن الاستطاعة في الإتيان بها، وإذا كان الأمر كذلك فالآخر طي الفاعل وإبعاده عن حدثه، لتركيز العناية الدلالية في الحدث وإطلاق نفيه عنه - سبحانه - ولو ذكر فرضاً الفاعل ولم يبين الفعل للمجهول؛

١- المصدر نفسه: ١٣١.

٢- المصدر نفسه: ٢٢١: أ.

٣- المصدر نفسه: ٢٢٩: أ. ولمزيد من الأمثلة ينظر: ١٢٨، ١٣٠، ١٤٥، ١٤٨، ١٧٥.

لأشعر أن هذه الأحداث تجوز عَلَيْهِ - سبحانه - حاشاه، فهو ليس كمثه شيء، ولخرج عنْ سياقه، وهو سياق توحيد وتنزية.

وكذلك الأمر في المثالين: الثاني والثالث، إذ حذف عليهما الفاعل وبني الفعل للمجهول، لأن جُلَّ اهتمامه عليهما تركيز العناية في الحدث ونفيه - دون فاعله - في نفي حدث المشاركة والمظايرة والمضادة والمنازعة له - سبحانه - في الإلهية والوحدانية وفي الحكم والملك، لا من يشاركه في الإلهية ويظاهره في الوحدانية ويصاده في حكمه وينازعه في ملكه سبحانه؛ لأن ذلك مستحيل عَلَى أي خلق، فكان الغرض من ذلك هو تركيز الدلالة عَلَى الحدث مَعَ نفيه من دون اعتبار عنْ سواه. وقد ساعد أيضاً هذا الحذف في إقامة التّناسب الإيقاعي بين الجمل كما في (لا تضاد في حكمك ولا تنازع في ملكك)، فكُلُّ منها متساوية في عدد الحروف والأصوات مع إضفاء طابع الدلالة، والغرض تركيز الدلالة عَلَى الحدث ومعناه.

### - حذفه للدلالة على تعظيمه:

وتحذف الفاعل في الصحيفة السجادية؛ للدلالة عَلَى تعظيمه، وذلك

بصون الذّكر عنْ أن تسند إلَيْهِ الأفعال كما في دُعائِه عليهما:

- (يَوَمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ...).<sup>(١)</sup>

- (السَّلَامُ عَلَيْكَ وَعَلَى فَضْلِكَ الَّذِي حُرْمَنَاهُ، وَعَلَى مَاضٍ مِنْ بَرَكَاتِكَ سُلِّبَنَا...).<sup>(٢)</sup>

- (يَا أَكْرَمَ مَدْعُوٍّ، وَيَامَنْ لَا يُرَدُّ سَائِلُهُ، وَلَا يُخَيِّبُ آمِلُهُ، يَامَنْ بَابُه مفتوح لِدَاعِيهِ...).<sup>(٣)</sup>

- (وَمَا حَقٌّ مَنْ اعْتَصَمَ بِحَبْلِكَ أَنْ يُخْذَلَ، وَلَا يَلِيقُ بِمَنْ اسْتَجَارَ بِغَيْرِكَ أَنْ يُسْلَمَ أَوْ يُهْمَلَ...).<sup>(٤)</sup>

١- المصدر نفسه: ١٣.

٢- المصدر نفسه: ١٢٢.

٣- المصدر نفسه: ٢٣٧.

٤- المصدر نفسه: ٢٥٦.

ففي المثال الأول استبعد عَلَيْكُم عنْ ان يسند فعل الظلم للعدل - جل شأنه - فحذف الفاعل تنويهاً وبنى الفعل للمجهول؛ تعظيمًا لفاعله، وجعل الفعل المتعدي (يظلم) فعلاً لازماً والمفعول به متصفًا بـعدم الحدث، أي: عدم الظلم، وكذا الأمر في المثال الثاني فقد حذف عَلَيْكُم الفاعل في جملتين (حرمناه... وسلبناه) كرهاً منه عَلَيْكُم من أن يسندها إلى فاعلها. تعظيمًا له لأن الله سبحانه هو الذي يعطي ولا يحرم وهو الذي يمنح ولا يسلب، فاقتضى الأدب السجادي في الدعاء أن يحذف الفاعل من هذه الأحداث تعظيمًا له، وتنتزيعها لشأنه سبحانه.

ويمكن قول ذلك أيضًا في المثالين الآخرين، إذ إنَّه عَلَيْكُم يعلم علم اليقين أنَّ الله سبحانه لا يرد سائله، ولا يخييه ولا يخذه، ولا يسلمه ويهمله، فاستلزم الأمر من ذلك حذف الفاعل تعظيمًا من أن يتصرف بهذه الأحداث ودلائلها. بدليل أنَّه عَلَيْكُم في الدعاء الثالث.بدأ ذكر النداء بـ(أفعل) التفضيل، وختم بنداء مختص بالله سبحانه وتعالى في فتح باب الدعاء. (يا من بابه مفتوح لداعيه) فحذف الفاعل تعظيمًا له وبنى الفعل للمفعول؛ لأنَّ المنشئ كره أن تسند معاني أحداث الأفعال له - سبحانه.

ويمكن القول أيضًا إنَّ حذف الفاعل وبناء الفعل للمفعول قد ساعد على تكوين نسق صوتيٍّ وتكافؤ إيقاعيٍّ في الأمثلة: الثاني والثالث والرابع، مع مراعاة الفاصلة في نهاية الجمل.

#### - حذفه للعلم به:

حذف الفاعل في الصحيفة السجادية للعلم به، كما في دُعائِه عَلَيْكُم:

- (واجْعَلُ الْقَرآنَ وَسِيَّلَةً لَنَا إِلَى أَشْرَفِ مَنَازِلِ الْكَرَامَةِ... وَسَبَّبَا نُجُزَى بِهِ النَّجَادَةِ فِي عَرَصَةِ الْقِيَامَةِ...).<sup>(١)</sup>

- (وَيُسْتَجَابُ لَهَا دُعَاؤُنَا...).<sup>(١)</sup>
- (وَوَفِيتُ كُلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ...).<sup>(٢)</sup>
- (وَمَا عَسَى أَنْ يَلْعَجَ مَقْدَارِي حَتَّى أَجْعَلَ مَحَلًا لِتَقْدِيسِكَ...).<sup>(٣)</sup>
- (قَدْ كُشِّفَ الغَطَاءُ عَنْ أَبْصَارِهِمْ...).<sup>(٤)</sup>
- (إِلَهِي بِكَ هَامَتِ الْقُلُوبُ الْوَالِهَةُ، وَعَلَى مَعْرِفَتِكَ جُمِعَتِ الْعُقُولُ  
الْمُتَبَايِنَةُ...).<sup>(٥)</sup>

ففي المثال الأول جعل عليهما الجملة التي وصف القرآن الكريم سبباً مبنية للمجهول بعد أن حذف الفاعل منها لأنّ الجزء في يوم القيمة لا يكون إلا من الله - سبحانه وتعالى. ولما كان النّص السّجادي - هو الدّعاء - أي: الكلام إلى الله سبحانه، فقد حذف الفاعل وبنى الفعل للمجهول للعلم به؛ ولأنّه لا يكون من غيره عزّ وجلّ.

وكذا الأمر في المثال الثاني فقد حذف عليهما الفاعل وبنى الفعل المضارع للمجهول (يُستجاب)؛ للعلم به، فالله سبحانه هو الذي يستجيب الدّعاء، ولما كان الخطاب متوجهاً إليه سبحانه - حذف الفاعل للعلم به قال تعالى: [أدعوني استجب لكم]<sup>(٦)</sup>، وبني الفعل للمجهول. ثم إنّ في المثال علاوة على دلالته - حذفه للعلم به - دلالة أخرى هي العناية بالمحظوظ، إذ إنّ تحويل المفعول به إلى موقعيّة الفاعل وحذف ما لا حاجة له، فيه عناية بالشيء المذكور من دون المحذوف.

وكذلك في المثال الثالث، فإن الله سبحانه هو الذي يوفي الأنفس بما

- 
- ١- المصدر نفسه: ١٢٥.
  - ٢- المصدر نفسه: ٢٣٦: أ.
  - ٣- المصدر نفسه: ٢٥٣: أ.
  - ٤- المصدر نفسه: ٢٥١: أ.
  - ٥- المصدر نفسه: ١٦١.
  - ٦- المؤمن: ٦٠.

تكتسبه إن خيراً فخير وإن شراً فهو الغفور الرحيم، ولما كان ذلك الأمر لا يكون من سواه والإمام في هيئة الدعاء حذف الفاعل للعلم به، وبني الفعل لما لم يسم فاعله.

وفي الأمثلة الأخيرة عدل الإمام عيسى عليه السلام في التركيب عن بنائهما للمعلوم، إلى حذف الفاعل وتحويل بنية الفعل فيها إلى المبني للمجهول؛ للعلم بالفاعل، إذ إن العمل التكليفي للإنسان هو فعل وأمر إلهي، ولما كان الإمام عيسى عليه السلام يدعوه - سبحانه وتعالى - حذف الفاعل للعلم به وحول الفعل إلى أن يتحدث بطبيعته التعبيرية عن المتحمل له والعلق به وهو المفعول به، وكذلك كشف الغطاء عن الأبصار، وجمع القلوب المتباينة، فهذه كلّها أفعال ربانية؛ لذلك حذف الفاعل عيسى عليه السلام؛ لأنَّه معلوم وجعل المفعول متصفاً بالحدث للتعبير عنه.

#### - حذفه لمراعاة التناسب السجعية (الصوتية):

ومن الأسباب التي حذف الفاعل لأجلها وبني فعله للمفعول في الصحيفة السجادية مراعاة التناسب الصوتية بين الفواصل في العبارات كما في دعائِه عيسى عليه السلام:

- (فَصَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَمَتَعَنَا بِثَرْوَةٍ لَا تَنْفُدُ وَأَيْدَنَا بِعِزٍّ لَا يُفْقَدُ وَأَسْرِحْنَا فِي مُلْكِ الْأَبَدِ...).<sup>(١)</sup>

فقد ساعد طيّ الفاعل هنا وتحويل بنية فعله (لا يفقد) للمفعول ساعد على انسجام الفواصل بين الجمل ولو ذكر لانعدام ذلك التناسب. ومن ذلك أيضاً قوله عيسى عليه السلام:

- (صَلَادَةٌ لَا يَنْقَطِطُ مَدْدُهَا. وَلَا يُخْصِي عَدَدُهَا).<sup>(٢)</sup>

بل فيهما فضلاً عن الدلالة الصوتية في مراعاة فاصلة الجملة فيهما دلالة على تركيز المعنى والدلالة على الحدث.

١- الصحيفة السجادية: ١٣٠.

٢- المصدر نفسه: ١٣٠.

### - حذف لقصد الاختصار:

**وَحْذِفُ الْفَاعِلُ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ لِقَصْدِ الإِيْجَازِ وَالْأَخْتَصَارِ كَمَا  
فِي دُعَائِهِ عَلَيْسَلَامُ:**

- (وَكُنْتُ فِي الْمَنْسِيَّنَ كَمَنْ قَدْ نُسِيَ . مَوْلَايٰ ...)<sup>(١)</sup>.

فقد اكتفى عَلَيْسَلَامُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ بِبَنَاءِ الْفَعْلِ لِلْمَجْهُولِ، بَعْدِ الْعَدُولِ عَنْ ذِكْرِ الْفَاعِلِ إِلَى حَذْفِهِ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ؛ قَصْدُ الْأَخْتَصَارِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ عَلَيْسَلَامُ بِيَانِ كَوْنِ الدَّاعِيِّ مِنَ الْمَنْسِيَّنَ عِنْدِ الْمَوْتِ وَبَعْدِهِ، فَلَمَّا تَقْدَمَ ذَلِكَ الْأَمْرُ أَرْدَفَهُ بِفَعْلٍ مُسْتَغْنٍ عَنِ الْفَاعِلِ وَحَوَّلَ بَنْيَتَهُ لِلْمَبْنَىِ الْمَفْعُولِ إِرَادَةً لِلْإِيْجَازِ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ اسْتَعْطَافٍ وَإِظْهَارِ تَأْلُمٍ وَاسْتِرْحَامٍ.

### دلالة حذف المسند:

**الْمُسْنَدُ خَبَرًا أَكَانَ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ أَمْ فَعْلًا فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ عَمْدَةٌ فِي تَرْكِيَّبِهَا، وَالْمَحْصُلُ لِلْمُتَحدَّثِ فَائِدَةٌ لَمْ تَكُنْ عَنْدَهُ<sup>(٢)</sup> فِي إِثْبَاتِ شَيْءٍ لِشَيْءٍ، أَوْ نَفِيَّهُ عَنْهُ، لَذَا كَانَ ذِكْرُهُ أَصْلًا فِي الْكَلَامِ لِاقْتِضَائِهِ مَثَبَّتًا وَمَثَبَّتًا لَهُ، أَوْ مَنْفِيًّا وَمَنْفِيًّا عَنْهُ<sup>(٣)</sup>.**

فَالْمُسْنَدُ - خَبَرًا، أَمْ فَعْلًا - لَا يُحَذَّفُ فِي السِّيَاقِ إِلَّا لِوْجُودِ قَرِينَةِ لَفْظِيَّةِ أَوْ حَالَيَّةٍ مَعَ غَرْضٍ بِلَاغِيٍّ وَنَكْتَةِ دَلَالَيَّةٍ تَسْتَدِعِيِ الْعَدُولَ عَنِ ذِكْرِهِ وَتَرْجِحُ حَذْفَهُ<sup>(٤)</sup>.

### حذف المُسْنَدِ إِذَا كَانَ خَبَرًا:

ذَكْرُ النَّحْوَيْوَنَ أَنَّ حَذْفَ الْخَبَرِ يَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحدهُمَا وَاجِبٌ وَهُوَ تَقْضِيَهُ الصَّنَاعَةُ النَّحْوِيَّةُ فِي صِيَاغَةِ الْجُمْلَةِ وَتَرْكِيَّبِهَا. كَانَ يَكُونُ الْخَبَرُ

١- المُصْدَرُ نَفْسَهُ:

٢- يَنْظَرُ: الْمُتَبَعُ فِي شَرْحِ الْلَّمْعِ: ١/٢٢٤، ٢٢٤/١، وَالْطَّرَازُ: ٢/١٧٨.

٣- نَهَايَةُ الإِيْجَازِ فِي درَايَةِ الإِعْجَازِ: ٧٢.

٤- يَنْظَرُ: كَشْفُ الشَّكْلِ فِي النَّحْوِ: ١/٣٢٢-٣٢٣، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: أَبْنَى يَعِيشُ: ١/٩٤، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ١/١٦٠، وَعِلْمُ الْمَعَانِي (بِسِيُونِي): ١/١٧٨.

كوناً عاماً<sup>(١)</sup> والمبدأ بعد لولا الامتناعية<sup>(٢)</sup>، قوله تعالى: [لولا أنتُمْ لَكُنَا مُؤْمِنِينَ]<sup>(٣)</sup>، أي: لولا أنتُم صدّتمونا عن الهدى<sup>(٤)</sup>، أو أن يكون المبدأ نصاً في القسم<sup>(٥)</sup>، قوله سبحانه: [لَعْمَرَكَ إِنَّهُمْ فِي سُكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ]<sup>(٦)</sup>، أي: لعمرك قسم<sup>(٧)</sup>. أو يكون الخبر بعد معطوف بـ(واو) هي نص في المعينة<sup>(٨)</sup>، نحو: كُلُّ طالب وكتابه. أي: مقتنان. أو أن يكون المبدأ مصدراً وبعده حال لا تصلح أن تكون خبراً وإنما تصلح أن تسد مسد الخبر في الدلالة عليه<sup>(٩)</sup>، نحو: (تأديبي الغلام مسيئاً)<sup>(١٠)</sup>.

أما الضرب الثاني من حذف الخبر فهو الجواز، أي: جواز الحذف وعدمه بدليل لفظي، أو حال يشير إليه<sup>(١١)</sup>، وذلك مثلاً عندما يقال لك: مَنْ عندك؟، فتقول: زين العابدين، فزين العابدين، مبدأ وخبره محذوف جوازاً بدلالة خبر مِنْ عَلَيْهِ، أي: عندي<sup>(١٢)</sup>.

وقد ذكر علماء العربية - نحويون وبلغيون - مواطن الحذف الجائز بعد أن ذكروا فوائده، وهي تماثل فوائد حذف المُسند إِلَيْهِ فاعلاً أكان أَمْ مبتدأً وقد كان من أهمها:

### قصد الاختصار والاحتراز عن العبث<sup>(١٣)</sup>: وذلك بعدم ذكر ما لا ضرورة

- المراد بالكون الوجود المطلق، عدم التقيد بأمر زائد على الوجود... شرح التصريح: ١٧٨/١.
- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٩٥/١، وشرح ابن الناظم: ١٢١.
- سبأ: ٢١.
- وينظر: شرح قطر الندى: ١٢٦.
- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٥٢/١، وشرح التصريح: ١٧٦/١.
- الحجر: ٧٢.
- ينظر: شرح قطر الندى: ١٢٦.
- ينظر: شرح بن الناظم: ١٢٣، وشرح بن عقيل: ٢٥٣/١، وشرح التصريح: ١٨٠/١.
- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٩٦/١، وشرح ابن الناظم: ١٢٣، وشرح ابن عقيل: ٢٥٣/١.
- ينظر: شرح قطر الندى: ١٢٦.
- ينظر: كشف المشكل في النحو: ٣٢٢/١، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٩٤/١، وعدة الحافظ وعدة اللافظ: ٧٩، ومعنى اللبيب: ٦٣٠/٢.
- ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٧٨/١.
- ينظر: مفتاح العلوم: ٩٩، والإيضاح في علوم البلاغة: ٨١-٨٠/١، وشرح التلخيص: ٣٠٢/٢.

لذكره، إما لضيق المقام أو لإقامة الوزن، أو التّحسر<sup>(١)</sup>. وهذا من شأنه أن يكسب الأسلوب قوة ويفضي عَلَيْهِ رونقاً وجمالاً دلاليّاً، ويكثر الحذف لهذا الدّاعي إِذَا ما جاءت الجُملة المحدوفة الخبر:

جواباً لاستفهام علم مِنْهُ الخبر<sup>(٢)</sup>، كأن يسألك سائل: مَنْ حبيب الله؟  
فتجيب: محمد (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ).

أَو واقعة بعْد (إذا) الفجائية - عَلَى رأي - من بعدها حرف، وكان الخبر المحدوف يدل عَلَى معنى عام يفهم من سياق الكلام<sup>(٣)</sup>، نحو: خرجت من المكتبة فَإِذَا عَلَى. أي: حاضر لأنّ (إذا) تشعر بالحضور<sup>(٤)</sup>.  
أَو معطوفة عَلَى جملة اسمية أَو معطوفاً عليها اسمية والمبتدان

مشتركان في الحكم<sup>(٥)</sup>.

نحو: قوله تعالى: [أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا]<sup>(٦)</sup>; أي: وظلها دائم<sup>(٧)</sup>. ونحو قول الشّاعر<sup>(٨)</sup>:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَرَأْيٌ مُخْتَلِفٌ  
فقد حذف الخبر الأول لدلالة الثاني عليه. والتقدير: نحن راضون بما  
عندنا؛ وذلك لسبب ضيق المقام الذي أصاب الشّاعر من جراء هذا الخلاف وعدم  
استعداد المخاطب لقبول الكلام في الصلح<sup>(٩)</sup>.

١- ينظر: علم المعاني (الجندى): ٧٩، وعلم المعاني؛ (عتيق): ١٤٠.

٢- ينظر: شرح المفصل: ٩٤ / ١، وشرح التوضيح: ١٧٨ / ١، والبلاغة فنونها وفنانها: ١ / ٢٠٤.

٣- ينظر: شرح التصريح: ١٧٨ / ١، والبلاغة فنونها وفنانها: ١ / ٢٠٥، وعلم المعاني (عتيق): ١٤٠، وعلم المعاني؛ قصي سالم علوان: ١٣١.

٤- ينظر شرح التصريح: ١٧٨ / ١.

٥- ينظر: شروح التلخيص: ٣ / ٢.

٦- الرعد: ٣٥.

٧- ينظر: البرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ١٣٩ / ١. وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١١٩.

٨- البيت في المقاصد النحوية (شواهد العيني): ٢ / ٥٥٧.

٩- ينظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن: ١٩٠، وعلم المعاني؛ (عتيق): ١٤١.

بـ. لـتـرـبـيـةـ الـفـائـدـةـ وـتـكـثـيرـهـاـ<sup>(١)</sup>. وـمـثـلـواـ لـهـذـاـ الغـرـضـ بـقـوـلـهـ تـعـالـىـ:]  
 فـصـبـرـجـمـيـلـ<sup>(٢)</sup>، عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ الـاحـتمـالـيـةـ التـيـ فـيـهـ، وـالـتـقـدـيرـ: فـصـبـرـ جـمـيـلـ  
 أـحـمـلـ<sup>(٣)</sup>.

وفي الصّحيفَةِ السَّجَادِيَّةِ حذفُ الْمُسْنَدِ (الْخَبَرِ) فِي عَشَرِينَ (٢٠) (٤) مُوضِعًاً، وَكَانَ ذَلِكَ الْحَذْفُ لِأَغْرَاضِ وَدَلَالَاتِ كَانَ مِنْهَا:

- حَذْفُ الدَّلَالَةِ عَلَى كُونِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لَا يَصْلَحُ إِلَّا لَهُ : وَحْذْفُ الْمُسْنَدِ (الْخَبْرِ) فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ؛ لِلدلالةِ عَلَى أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ لِغَيْرِهِ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْسِلَامٍ :

- (لَكَ يَا إِلَهِي وَحْدَانِيَّةُ الْعَدَدِ. وَمَلَكَةُ الْقُدْرَةِ الصَّمَدِ. وَفَضْيَلَةُ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ. وَدَرَجَةُ الْعُلُوِّ وَالرُّفْعَةِ... )<sup>(٥)</sup>.

– (فَلَكَ الْعُلُوُّ الْأَعُلَى فَوْقَ كُلِّ عَالٍ. وَالْجَلَلُ الْأَمْجَدُ فَوْقَ كُلِّ جَلَلٍ...)<sup>(٦)</sup>.  
 ففي المثال الأول ذكر عليهما المسند إليه وعيته بالمسند (الخبر) لكونه مختصاً بهذا الشأن ثم حذف المسند من الجملة التي تلت الجملة الأولى بالاعطاف ذلك أن المسند إليه لا يكون لغير الله سبحانه وتعالى، والسياق يقتضي ذلك، إذ إنه عليهما في هذا الدعاء يدعوه متفرعاً وخائفاً منه جل شأنه، ومن ثم ملكة القدرة الصمد، وفضيلة الحول والقوة، ودرجة العلو والرقة لا تكون لسواه عز وجل، فاقتضى الأمر حذف المسند؛ لأنَّه مختص بالمسند الله، ولكون المسند لا يصلح إلا له ولا ينطليه لغيره.

وكذا الحال في المثال الثاني، فقد حذف عَلَيْهِ الْمُسْنَد (لك)؛ لأنَّ الحال الأحمد

<sup>٨٣</sup> - ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : (١)

٢- يوسف:

٣- ينظر: الإيضاح في علم البلاغة: ١/٨٣، وشروح التخلص: ٢/١٠.

٤- الصحفة السّجّادية: ١٩، ٥٧، ٥٥، ٥٨، ٧٨، ٦٤، ١٢٠، ١١٠، ٨٣، ١٢٦، ١٤٣، ١٥٢، ١٤٦، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٥، ١٨١، ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٥٣.

٥ - المصد، نفسه:

٦- المصدر نفسه: ١٦٦

مَعَ اضمحلال كُلّ جلال تحته لا يصير نسبته لغير صاحبه هو (الله) سبحانه لذلك استغنى بالمسند إليه. عَنْ الْمُسْنَدِ (الخبر): لأنَّه متقدم في الذكر متعين في الحال مع عدم صحة إضافة المُسْنَدِ إِلَيْهِ إِلَّا لِلَّهِ سَبَّحَنَهُ؛ لأنَّه سبحانه مختص به.

### - حذفه للدلالة على توكيده التقرير:

كما في قوله عليه السلام:

- (لا خُلَفَ لِقَوْلِكَ وَلَا تَبْدِيلَ...).<sup>(١)</sup>

فقد عمد عليه السلام لحذف المُسند من الجملة الثانية المعطوفة على الأولى في سياقها -الثفي- (ولا تبديل...)، أي: (لك) الجار والجرور معمول المُسند المذوق خبر (لا) النافية للجنس، حذفه عليه السلام زيادة على الاختصار لدلالة الجملة الأولى عليه؛ للدلالة على توكيده الأمر وتحقيق تقريره.

### - حذفه لقصد الاختصار والإيجاز:

وَحُذِفَ الْمُسْنَدُ (الخبر) في الصحيفة السجادية؛ لقصد الإيجاز كما في

دُعَائِهِ عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ وَعَلَيَّ تَبَعَاتُ قَدْ حَفِظْتُهُنَّ وَتَبَعَاتُ قَدْ نَسِيَتُهُنَّ وَكُلُّهُنَّ بِعَيْنِكَ الَّتِي لَا تَنَامُ...).<sup>(٢)</sup>

- (وَعِنْدَكَ دَوَاءُ عِلْتِي. وَشِفَاءُ عُلْتِي، وَبَرْدُ لَوْعَتِي وَكَشْفُ كُرْبَتِي...).<sup>(٣)</sup>

- (وَإِلَيْكَ الْمَفْرُ وَالْمَهْرَبُ...).<sup>(٤)</sup>

ففي المثال الأول حذف عليه السلام المُسند (علي) في الجملة لدلالة لفظية وهي ذكره في الجملة الأولى، فلما عطف عليه السلام الجملة التي تلت الأولى اكتفى بالمسند إليه وحذف المُسند (علي) متعلق الخبر؛ لدلالة ما قبله عليه بغية الاختصار في صياغة العبارة وتركيب الجملة.

١- المصدر نفسه: ١٨١.

٢- مصدر نفسه: ٨٣.

٣- المصدر نفسه: أ: ٢٤٥.

٤- المصدر نفسه: ٥٧.

وكذلك الحال في المثاليين الآخرين، فقد استغنى عَنِ الْمُسْنَدِ (وعندك)، في المثال الثانِي (وإليك) في المثال الثالِث - متعلّق الخبر - في الجملة التي تلت الجملة الاسمية الأولى التي ذكر فيها المسند، حذفه لقصد الإيجاز لوجوده قرينة لفظية تدلّ عَلَيْهِ وتشير إِلَيْهِ. ولتعديل الصياغة التَّرْكيبية في الجملة إذ إنَّه لو ذكره لانتفى الإيجاز وأصبحت العبارة ممَّلة ساذجة، فلما حذفه زاد من التَّرْكيب قوَّةً ومن الصياغة رونقاً وجمالاً.

### حذف جملة جواب الشرط أو جزائه :

ذكرنا في مبحث التمهيد أنَّ الجملة الشرطية - وكما عرفها النحويون - عبارة عن جملتين أرتبطت إحداهما بالأخرى بآداة شرط، وصارتا جملة واحدة تعبر عن مضمون الجملتين<sup>(١)</sup>، تسمى الأولى منهما ( فعل الشرط )، أمّا الثانية فتسمي جواب الشرط أو جزاءه<sup>(٢)</sup>، نحو: إِنْ جاءَ مُحَمَّدٌ جَئْتُ.

وقد ذكر النحويون أنَّ كلاً من جملتي الشرط وجزائهما تحذف بشروط، وفي موضع معينة وكما تُحذف جملة فعل الشرط وحدها كذلك تُحذف جملة جَزَاءُ الشَّرْطِ وحدها، وقد تُحذف كلتا الجملتين معاً أيضاً<sup>(٣)</sup>. ولما كان موطن المسألة - هنا - حذف جملة جواب الشرط بدا لي أن أكتفي به: لأمرتين: الأولى طلباً للاختصار، والثانية: ندرة حذف جملة فعل الشرط، وكثرة حذف جوابه في الصحيفة السجادية، ناهيك بدلاته المتعددة.

وحذف جَزَاءُ الشَّرْطِ والاستغناء عَنْهُ يكون عَلَى وجهين: جائز إذا كان معلوماً من السياق ودلّ عَلَيْهِ دليلاً. ولم يكن الدليل الذي دلّ عَلَيْهِ جملة مذكورة في ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظاً أو تقديرًا، نحو: (إِنْ استطعتَ أن

١- ينظر: المقتضى في شرح الإيضاح: ٢٨٧/١.

٢- ينظر: المقرب: ٣٠٠. وما بعدها، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٣٦٦-٣٦٧، وال نحو المصفي؛ محمد عيد: ٣٨٠.

٣- ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٢٥٦ وما بعدها، وشرح الكافية الشافعية: ابن مالك /٣ ١٦١٠، وأصول التفكير النحووي: علي أبو المكارم: ٢٩٨-٢٩٩.

تتصدق)، تريده: (إِنْ أَسْتَطَعْتُ فَتَصْدِقُ)<sup>(١)</sup>، ومنه قوله تعالى: [وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ، فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِي نَفَقَاً فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْمَامًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بِآيَةٍ]<sup>(٢)</sup>، أي: فافعل<sup>(٣)</sup>. أمّا الآخر: فهو واجب ، وهو ما كان دليلاً الجملة المذكورة، وذلك في وضعين إذا تقدمت على الشرط، أو إذا اكتنفته ودللت على الجواب. فالأول، نحو: هو ظالم ان فعل<sup>(٤)</sup>، ومنه قوله تعالى: [وَأَشْكُرُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ]<sup>(٥)</sup>، (فاشكروا) جملة موافقة للجواب ودالة عليه؛ لذلك استغنى بها عنده وجوباً. أمّا الثاني: نحو: أنت إن صدقت مفلح، ومنه قوله سبحانه: [وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ]<sup>(٦)</sup>، (فمهتدون) خبر (إن)، وقد توسيط فعل الشرط هنا بين جزأي الجملة، فحذف الجواب لدلالته عليه والتقدير: إن شاء الله هدأيتنا اهتدينا<sup>(٧)</sup>.

ومن هذا الأخير أن تتقدم جملة القسم على الشرط، فيكون جوابها - جملة القسم - دليل على جواب الشرط<sup>(٨)</sup> الممحظ وجوياً. نحو: والله إن جاء على لأكرمنه. فجملة (لأكرمنه) جواب للقسم المتقدم، وجواب الشرط محظوظ وجوياً؛ لدلالة جواب القسم عليه<sup>(٩)</sup>، ومنه قوله تعالى: [لَئِنْ أَخْرُجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوْتُلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصْرُوْهُمْ لَيُوْلَىْنَ الْأَدْبَارَ]<sup>(١٠)</sup>، فجملة (لا يخرجون)، (ولا ينصرونهم) جواب للقسم

-١ ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٢٥٨، وشرح شذور الذهب: ٣٤٨.

-٢ الانعام: ٢٥.

-٣ ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٢٥٨.

-٤ ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٦، ومغني الليبب: ٦٤٧/٢، وأوضح المسالك: ١٩٧/٣.

-٥ البقرة: ٧٠.

-٦ البقرة: ٧٠.

-٧ ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٩٨، والتبيان: العكبري: ٤٣/١، وشرح الكافية الشافعية: ابن مالك: ١٦١١/٣، والبرهان في علوم القرآن: الزركشي: ١٨٥/٣.

-٨ ينظر: كتاب سيبويه: ١/٢٤٤، وإعراب القرآن: الزجاج: ٦٥٩-٦٦٣/٢، وشرح شذور الذهب: ٣٥.

-٩ ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٢٥٧، وشرح الكافية الشافعية: ٢/٨٨٨-٨٨٩، وأوضح المسالك: ١٩٧/٣-١٩٨.

-١٠ الحشر: ١٢.

بدليل ثبوت النّون في الفعل المنفي، فلو كانت للشرط لحذف النّون، وجملة (ليولن) جواب للقسم بدليل الفعل المثبت باللام وتوكيده بالنّون<sup>(١)</sup>.

لقد اختلف النّحويون - بصريون وكوفيون - في حذف جواب الشرط فيما تقدم من أمثلة قرآنية وصناعية فالمشهور من مذهب البصريين أن جواب الشرط مذوق وجوباً والجملة المتقدمة لا يصح أن تكون هي الجواب، لأن جواب الشرط لا يتقدم وإنما هي دليل عليه، للتواافق الدلالي. قال ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في نحو قوله: (أنت ظالم إن فعلت)، قال: (معاذ الله أن يتقدم جواب الشرط عليه، وإنما قوله (أنت ظالم) دال على الجواب وساد مسده؛ فأمّا أن يكون هو الجواب فلا)<sup>(٢)</sup>.

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى جواز أن تكون الجملة المتقدمة على فعل الشرط هي الجواب. فليس ثمة تقدير، أو حذف<sup>(٣)</sup>، وقد ردّ البصريون على مذهب الكوفيين بأنّه لو كان المتقدّم هو الجواب لجُزم إذاً كان فعلًا مضارعاً وللزمه الفاء إذاً كان جملة اسمية<sup>(٤)</sup>. فقد قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ): (ولا يتقدّم الجزء على أداته فلا تقول: آتك إن أتيتني، وأحسن إليك إن أكرمتني، بالجزم على الجواب؛ لأنَّ الجزء لا يتقدّم على ما ذكرناه، فإن رفعت وقلت آتيك إن أتيتني وأحسن إليك إن أكرمتني جاز ومثله أنت طالق إن دخلت الدار وأنا ظالم إن فعلت ولم يكن ما تقدم جواباً وإنما هو كلام مستقل عقب بالشرط)<sup>(٥)</sup>.

١- ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٥٠، وشرح التصریح: ٢٥٢/٢، وإضمار الجملة في النحو العربي: عبد الخالق صغير: (رسالة دكتوراه): ٢١٣.

٢- الخصائص: ١/٢٨٤، وينظر: المصدر نفسه: ٣٨٩/٢.

٣- ينظر: البرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٢/٣٨١، وفي النحو العربي نقد وتوجيه؛ المخزومي: ٢٨٩-٢٩٠.

٤- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٩/٧، وبدائع الفوائد: ١/٤٩-٥٠، وشرح التصریح: ٢/٢٥٢-٢٥٣.

٥- شرح المفصل: ٩/٧، وينظر: تسهيل الفوائد: ٢٣٨.

والحق ثمة فرق دلالي بين التقديم على ما ذهب إليه الكوفيون ووجوب الحذف على ما ذهب إليه البصريون، فقد جاء في شرح التصريح: (والذي يدل على أن المتقدم ليس جواباً إن المتكلم أخبر جازماً ثم بدا له التعليق فهو كالتحصيص بعد التعميم، بخلاف من بنى كلامه من أول الأمر على الشرط، فإن الجواب المعنوي يتأخر في كلامه فيكون جواباً في الصناعة والمعنى) <sup>(١)</sup>.

وقد ذكر النحويون والبيانيون لحذف جزاء الشرط أغراضًا متعددة، منها: قصد الاختصار: هروباً من العبث لظهور المراد نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرآنًا سُيِّرْتُ بِهِ الْجَبَالُ أَوْ قُطِعْتُ بِهِ أَوْ كُلُّمْ بِهِ الْمَوْتَى﴾ <sup>(٢)</sup>، أي: لما آمنوا به <sup>(٣)</sup>، ومنه قوله سبحانه: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهَدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ، فَأَمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ﴾ <sup>(٤)</sup>، أي: أسلتم ظالمين؟ بدليل قوله بعده] إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴿ <sup>(٥)</sup>).

٢. الدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف <sup>(٦)</sup>: وذلك عند قصد المبالغة أو لتجهيز فيه نفس السامع، كل مذهب ممكن، فلا يتصور مطلوباً أو مكروراً إلا يجوز أن يكون الأمر أعظم منه، ولو عين شيء اقتصر عليه، وربما خفت أمره عنده <sup>(٧)</sup>، كقوله تعالى: ﴿سِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْ رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمْرًا، حَتَّىٰ إِذَا جَاءُهَا وَفُتِحْتُ أَبْوَابُهَا، وَقَالَ لَهُمْ حَزَنَتُهَا سَلَامًا عَلَيْكُمْ طِبُّتُمْ فَادْخُلُوهَا

١- شرح التصريح: ٢٥٣ / ٢، و(منتهى الارب) بتحقيق شذور الذهب في معرفة كلام العرب؛ محي الدين عبد الحميد: ٣٤٩ - ٣٤٨.

٢- الرعد: ٣١.

٣- (٢) ينظر: مغني الليبب: ٦٤٧ / ٢، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ١٨٤ / ٣.

٤- الأحقاف: ١٠.

٥- الأحقاف: ١٠.

٦- (٧) الإيضاح في علوم البلاغة: ١٨٧ / ١، وشرح التلخيص: ١٩٣ - ١٩٤.

٧- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٨٧ / ١، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ١٨٣ / ٣.

٨- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٨٧ / ١، وموهاب الفتاح (شرح التلخيص): ١٩٤ / ٣.

خَالِدِينَ<sup>(١)</sup>، فقد حذف جواب الشرط لعظمته المشهد وفخامة قدره ولكي تذهب فيه النفس وفي تصوره كُلّ مذهب ممكناً<sup>(٢)</sup>، ومنه قوله عزّ وجلّ: [وَلَوْ تَرَى إِذْ الْجُرْمُونَ نَاكْسُوا رُؤُوسَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ]<sup>(٣)</sup>، أي: لرأيت أمراً فظيعاً<sup>(٤)</sup>، أو لرأيت عجباً أو أمراً عظيماً<sup>(٥)</sup> ...

وما يعنى من ذلك حذف جزاء الشرط ودلالته في الصحيفة السجادية، فعند استقراء تلكم الادعية المباركة نجد أنَّ جواب الشرط قد حُذف في (٤٦)<sup>(٦)</sup> ستة وأربعين موضعاً، وجاء لدلالة متعددة، ومعاني كثيرة متنوعة.

### - حذف الجزء للتوسيع في الدلالة:

من الأغراض التي حُذفت فيها جزاء الشرط في الصحيفة السجادية، التوسيع في الدلالة المعنوية، كما في دُعائِه عليه السلام:

- (بِقُدْرَتِهِ الَّتِي لَا تَعْجَزُ عَنْ شَيْءٍ وَإِنْ عَظُمَ. وَلَا يَفْوُتُهَا شَيْءٌ وَإِنْ لَطْفٌ ...).<sup>(٧)</sup>

فقد اكتفى عليه السلام هنا بفعل الشرط، (وإن عظم ... وإن لطف ...) وحذف جزاءه؛ للدلالة على التوسيع في دلالة الإيحاء، والسر في ذلك أنه عليه السلام أراد أن يوحى بجمع ما لا يستطيع أن يستقطبه من الصور والمعاني التي تعظم أو تلطف؛ لتهذب فيه النفس كُلّ مذهب ممكناً فلا يتصور عظيم أو ضده إلا كان ذلك قصوراً في حق قدرته - جلت - لأنَّه سبحانه (لا يذهب عن قدرته شيء لصغره ورقته كما لا يعجزها شيء لعظمته وكبره، بل

١- الزمر: ٧٣.

٢- ينظر: الإيضاح: ١٨٧، وأساليب بلاغية: ٢٢٠.

٣- السجدة: ١٢.

٤- ينظر: معنى اللبيب: ٢/٦٤٨، والبرهان في علوم القرآن: الزركشي: ٣/١٨٣.

٥- ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣/١٨٣.

٦- ينظر: الصحيفة السجادية: ١٢، ١٦، ١٩، ١٨، ٣١، ٣٢، ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٥٥، ٦٦، ٨١، ٨٢، ٨٧، ٩٦، ٩١، ١٠٧، ١٣١، ١٤٣، ١٥٥، ١٦٣.

٧- المصدر نفسه: ٣١.

هو عَلَى كُلّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَظِيمًا كَانَ أَوْ لَطِيفًا، لِعُمُومِ قَدْرَتِهِ جَلْ شَاءَهُ وَعَزَّ سُلْطَانَهُ<sup>(١)</sup>، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَدْلُولُهُ، الْمَوْافِقُ لَهُ فِي مَعْنَاهُ. وَهُوَ الْجَمْلَةُ الَّتِي قَبْلَهُ: (لَا تَعْجَزْ عَنْ شَيْءٍ... وَلَا يَفْوِتُهَا شَيْءٌ). فَالْمَعْلُومُ أَنَّ الشَّيْءَ (بِحَسْبِ مَفْهُومِهِ الْلُّغُوِيِّ) يَقْعُدُ عَلَى كُلِّ مَا يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ وَيَخْبُرَ عَنْهُ كَائِنًا مَا كَانُ<sup>(٢)</sup>. وَاسْتِعْمَالُهُ عَلَيْكُمْ لَهُ مُنْكَرًا فِيهِ مِنْ عُمُومِ الإِطْلَاقِ مَا فِيهِ، مِنْ ذَلِكَ آثَرُ عَلَيْكُمْ حَذْفُ جَزَاءِ الشَّرْطِ لِيَدِلُ عَلَى التَّوْسُعِ فِي الدَّلَالَةِ الْإِيْحَانِيَّةِ، وَلِيُشَيرَ فِي النَّفْسِ مَا لَا يُشَيرُهُ لَوْ ذَكَرَهُ، فَجَاءَ بِذَلِكَ موافِقًا لِخُطَابِهِ عَلَيْكُمْ لِلْبَارِئِ - عَزَّ وَجَلَّ - مُشْعِرًا بِقَدْرَتِهِ الْمُتَوَسِّعَةِ الْعَظِيمَةِ وَأَبعَادِهَا غَيْرُ الْمُتَنَاهِيَّةِ.

### - حذف الجزاء للإيجاز مع التنااسب الصوتية:

**حذف جواب الشرط في الصحيفة السجادية للدلالة على الاختصار**

لقرينة، مع إيثار التنااسب بين الفقرات، وذلك كما في دعائكم:

- (وَلَا تَفْتَنِي بِالاستِعْانَةِ لِغَيْرِكَ إِذَا اضْطُرْرُتُ. وَلَا بِالْخُضُوعِ لِسُؤَالِ غَيْرِكَ إِذَا افْتَقَرْتُ. وَلَا بِالتَّضَرُّعِ إِلَى مَنْ دُونِكَ إِذَا رَهِبْتُ...)<sup>(٣)</sup>.
- (اللَّهُمَّ أَنْتَ عِدَّتِي إِنْ حَزِنْتُ. وَأَنْتَ مُنْتَجِعِي إِنْ حُرِمْتُ. وَبِكَ اسْتِغَاثَتِي إِنْ كُرِثْتُ...)<sup>(٤)</sup>.
- (وَوَفَقْنِي إِذَا اشْتَكَلتُ عَلَى الْأَمْوَارِ لِأَهْدَاهَا. وَإِذَا تَشَابَهَتِ الْأَعْمَالُ لِأَزْكَاهَا. وَإِذَا تَنَاقَضَتِ الْمِلْلُ لِأَرْضَاهَا...)<sup>(٥)</sup>.

في المثال الأول حذف علیکم جواب الشرط في ثلاثة جمل لدلالة السياق عليها، ولتوفر قرينة لفظية تشير إليها. وهي الجملة التي قبلها الموافقة لها في دلالتها ومعناها، وتقدير الكلام: (ولا تفتني بالاستعاة لغيرك إذا

١- رياض السالكين: ٤٤٣ / ١.

٢- رياض السالكين: ٤٣٦ / ١ . وينظر: مفردات القرآن؛ الراغب الأصفهاني: ٢٧٣.

٣- الصحيفة السجادية: ٥٣.

٤- المصدر نفسه: ٥٥.

٥- المصدر نفسه: ٥٥.

اضطررت فلا تفتني بالاستعانة لغيرك، ولا بالخضوع لسؤال غيرك إذا افتقرت فلا تفتني بالخضوع لسؤال غيرك. ولا بالتّضرع إلى من دونك إذا رهبت فلا تفتني بالتّضرع إلى من دونك)، حذفهما عليهما عليهم السلام؛ لقصد الإيجاز والاختصار مع توافق الدلالة التحويّة والدلاليّة عليه، فالتحويّة تمنع وجوده في صياغة أسلوب الشرط وتركيبه وجوباً، لتقديم ما يدلّ عليه، والدلاليّة تلزم الإيجاز فيه لانسجامها مع التحويّة في دلالة المقدم عليه ولا تفاقه مع الجزاء في معناه؛ لذلك حذفه لقصد الإيجاز والاختصار مع المحافظة على سلامة تركيب الجملة وأسلوب الشرط.

وفيه أيضاً، دلالة صوتية وهي التّناسب بين القراءتين والتّوافق السجعي في نهايات العبارات والجمل.

#### - حذفه للدلالة على وقوعه لا محالة:

ومن الأغراض التي حُذف لأجلها جواب الشرط في الصحيفة السجادية كون الجزاء الشرطيّ واقعاً لا محالة، وذلك في دعائين عليهم السلام:

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ طَالِبِي إِنْ أَنَا هَرَبْتُ. وَمُدْرِكِي إِنْ أَنَا فَرَزْتُ...<sup>(١)</sup>).

جزاء الشرط هنا مذوق تقديره ما يدلّ عليه قبله، وهو (إنك طالبي إن أنا هربت فإنك طالبي. ومدركي إن أنا فررت فإنك مدركي)، وقد حذفه عليهما عليهم السلام للاستشعار أن جزاء الشرط واقع لا محالة بدلالة تصدير الجملة التي تدلّ عليه بـ(إن)، المؤكدة لمضمونها مع إضافة (ياء) المتكلّم إلى المُسند (الخبر) بصيغته الصرفية (اسم الفاعل). والمقام يدعوه لهذه الدلالة، وهو مقام رهبة مُنْهُ عزّ وجلّ. وقد قال عليهما عليهم السلام في بداية الدعاء (ولو أن أحداً استطاع الهرب من ربّه لكنت أنا أحق بالهرب منه)، وأنت لا تخفي عليك خافية في الأرض ولا في السّماء إلا أتيت بها وكفى بك جازياً وكفى بك حسيباً، اللَّهُمَّ إِنَّك

طالببي إن أنا هربت ومدركي إن أنا فررت،...)<sup>(١)</sup>، فَضْلًا عَنْ حسن تخير الأداة (إن) الشرطية التي تدل على إن احتمالية الهرب والفرار من طلب الله وقدرته على العبد احتمالية سلبية منعدمة، أي: في درجة صفر.

ولا يخفى أيضاً ما في ذلك الحذف لجواب الشرط من إعطاء التناصب الصوتي والإيقاعي في فقرتي الجملتين (طالببي أن أنا هربت ومدركي أن أنا فررت...)، فَضْلًا عَنْ التوافق السجعوي. في نهاية العبارتين.

### - الدلالة على توكيده وقوع الحكم الأول وتحقيقه رغبة فيه:

وُحْذف جَزَاء الشَّرْطِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ؛ لِلدلَّةِ عَلَى الرَّغْبَةِ فِي وقوع الشرط وتوكيده وتحقيقه، كما في دُعائِه عَلَيْكُمْ:

- (وَاسْتَكْثِرْ بِرَهْمَا بِي وَإِنْ قَلْ. وَاسْتَقْلَلْ بِرِّي بِهِمَا وَإِنْ كَثْر...)<sup>(٢)</sup>.
- (وَالْقَوْلُ بِالْحَقِّ وَإِنْ عَزْ. وَاسْتَقْلَالُ الْخَيْرِ وَإِنْ كَثْر. مِنْ قَوْلِي. وَفِعْلِي. وَاسْتِكْثَارُ الشَّرِّ وَإِنْ قَلْ مِنْ فِعْلِي...)<sup>(٣)</sup>.

ففي هذين المثالين حذف عَلَيْكُمْ جَزَاء الشَّرْطِ فِي خمس جمل، لقرينة المتقدم؛ وذلك للدلالة على توكيده الرغبة في وقوع الحكم الأول وتحقيقها فيه من خلال نظرة القلة إلى المحبوب، ونظرة الكثرة إلى المكرود، واستبدال ذلك بما فيه رضا الله سبحانه وتعالى.

### ٢. حذف المُسند (ال فعل) والجملة - (المسند والمسند إليه):

الفعل أَهمُ ركن في الجملة الفعلية<sup>(٤)</sup>، والفالك الذي تدور فيه أجزاءها<sup>(٥)</sup>، وعلى الرغم من ذلك تقتضي بعض مناسبات القول وتتوفر القرائن وما يكتنف

١- المصدر نفسه: ١٥٦-١٥٥.

٢- المصدر نفسه: ٦٦.

٣- المصدر نفسه: ٥٣.

٤- ينظر: في النحو العربي نقد وتجييه؛ مهدي المخزومي: ٢٠٧.

٥- ينظر: الجملة العربية؛ إبراهيم عبادة: ٤٢-٤٣.

سياق الكلام من ملابسات<sup>(١)</sup> تقتضي العدول عن ذكره، والالتزام بحذفه على ندرته وقلة دلالته قياساً بغير من أجزاء الجملة.

والحذف، هذا، على ضربين في قراءة النحوين: حذف الفعل وحده، وبقاء فاعله دليل عليه<sup>(٢)</sup>، وذلك إذا أجب به استفهام محقق<sup>(٣)</sup>، نحو قوله: (زيد)، من قال لك: من جاء؟، أو مقدر<sup>(٤)</sup>، نحو قوله تعالى: [يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بالغَدُوِّ وَالْأَصَالِ رَجَالٌ]<sup>(٥)</sup>، على قراءة بناء الفعل للمجهول، كأنه قيل من هم، وكأن التقدير: يسبحه رجال<sup>(٦)</sup>، نحو قول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

لِيَبْكِ يَزِيدُ ضَارِعُ لِخُصُومِهِ      وَمُخْتَبِطُ مِمَّا تَطْبِخُ الطَّوَائِحُ

بيناء (ليبك) للمفعول فكانه قيل: من يبكيه؟. فقيل: يبكيه ضارع<sup>(٨)</sup>، ويحذف أيضاً إذا أجب به نفي بـ(بل)، أو (بلى)<sup>(٩)</sup>، كقول الشاعر<sup>(١٠)</sup>:  
 تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَغُرَّ قَلْبُهُ      مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ  
 (أي عراه أعظم الوجد)<sup>(١١)</sup>. هذا هو النوع الأول من حذف الفعل، عندما يحذف وحده في الموضع الجائز للحذف دليلاً حالياً أو مقاليّ.  
**أما الضرب الثاني من الحذف:** فهو حذف الفعل مع فاعله<sup>(١٢)</sup>، وهذا

١- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه؛ مهدي المخزومي: ٢٠٧.

٢- ينظر: الخصائص: ٢/٣٨١، وشرح الكافية في النحو؛ الرضي: ١/٧٥، ومغني اللبيب: ٢/٦٣٢.

٣- ينظر: المفصل؛ الزمخشري: ٢١، وشرح المفصل؛ ابن بخش: ١/٨٠، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/٨٤، ومغني اللبيب: ٢/٦٣٢، وشرح الأشموني: ٢/١١٩.

٤- ينظر: المفصل: ٢٢، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ١/٨٠ - ٨١، والإيضاح في شرح المفصل؛ ابن الحاجب: ١/١٧٢ وما بعدها، وشرح الكافية؛ الرضي: ١/٧٦، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/٨٥، وشرح الأشموني: ٢/١٢٠، والتأويل النحوي: ١/٥٣٥.

٥- النور: ٣٦ - ٣٧.

٦- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١/٨٠، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/٨٥، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٣/٢٠١.

٧- ينظر: البيت لابن نهيل النهشلي؛ الشعر والشعراء: ٤٥، ومعاهد التنصيص؛ للعياشي: ١/٢٠٢.

٨- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١/٨١ - ٨٠، والإيضاح في شرح المفصل؛ ابن الحاجب: ١/١٧٣ - ١٧٤.

٩- شرح الأشموني: ٢/١٢٣، ولغة الإعراب: ٢/٢٠٨.

١٠- البيت في: المقاصد النحوية؛ (شوahed al-ayni): ٢/٤٥٣.

١١- شرح الأشموني: ٢/١٢٤.

١٢- ينظر: الخصائص: ٢/٣٨١، وشرح الكافية النحو؛ الرضي: ١/٧٦، والطراز: ٢/١٠١، ومغني اللبيب: ٢/٦٣٢.

الحذف ليس من باب حذف المفردات، وإنما من قبيل:

### حذف الجملة (المسنن والمسند إليه):

الجملة لا تُحذف إلّا لقرينة لفظيّة أو حالية. قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ):  
 قد حذفت العرب الجملة، والمفرد والحرف والحركة. وليس شيء من ذلك  
 إلّا عن دليل عليه. وإلّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته)<sup>(١)</sup>،  
 وقال: (وإنما تُحذف الجملة من الفعل والفاعل لتشابهتها المفرد يكون الفاعل  
 في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل،... وكونه معه كالجزء الواحد،  
 وليس كذلك المبتدأ والخبر)<sup>(٢)</sup>.

فالجانب اللفظي من تركيب الجملة الفعلية الأغلب فيه أن يقترن الفعل مع فاعله في كلمة واحدة ومن هنا سهل حذفهم معاً، الأمر الذي لا يتيسر في جملة المبتدأ والخبر إلّا نادراً؛ لأنّه لا يبقى ما يدلّ عليهم من متعلقاتهما على خلاف شان الجملة الفعلية<sup>(٣)</sup>، وذلك نحو قوله: نعم، جواباً لمن قال: هل جاء محمد؟.  
 وحذف الفعل مع فاعله (الجملة) تارةً يكون جائزاً لقرينة لفظية، كما إذا وقع جواباً لسؤال<sup>(٤)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا حَيْرًا﴾<sup>(٥)</sup>، أي: أنزل خيراً أو لقرينة حالية في بعض السياقات. جاء في شرح المفصل: (ومن ذلك لو رأيت ناساً يراقبون الهلال وأنت متبعده منهم فكّبّروا، لقلت: الهلال والله أي أبصروا الهلال والله ...)<sup>(٦)</sup>.

ويكثر حذف الجمل في القول (حتى قال أبو علي): حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج)<sup>(٧)</sup>، وقال الزركشي (ت ٧٩٤هـ) فيه: (قد كثُر

١- الخصائص: ٢ / ٣٦٢.

٢- المصدر نفسه: ٢ / ٣٦٣.

٣- ينظر: المباحث الأسلوبية عند ابن جني؛ صاحب أبو جناح: مجلة الأقلام، العدد: ٩، السنة: ٢٣، ١٩٨٨، ٤٠ - ٤١.

٤- ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٦٤٨ - ٦٤٩، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ١٩٦ / ٣.

٥- النحل: ٣٠.

٦- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١ / ١٢٥ - ١٢٦.

٧- مغني اللبيب: ٢ / ٦٣٢.

في القرآن العظيم حتى أنه في الإضمار بمنزلة الإظهار...)<sup>(١)</sup> وذلك نحو قوله جل شأنه: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أي يقولون: سلام عليكم، قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنْ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا﴾<sup>(٣)</sup>، أي يقولان: ربنا<sup>(٤)</sup>.

وتارةً يكون حذف الجملة واجباً، كما في المصادر المنسوبة، -التي تقع في سياق فعليٍّ - على النهي، أو الأمر<sup>(٥)</sup>، أو الدعاء<sup>(٦)</sup>، أو التشبيه<sup>(٧)</sup>، أو غيرها، نحو قوله: ﴿فَإِذَا لَقِيْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَصَرِبُوا الرِّقَابَ﴾<sup>(٨)</sup>، فضرب مصدر منصوب بجملة ممحونة وجوباً، تقديرها: فاضربوا ضرب الرّقاب، وقولك سقياً لك، وتعساً، وتبأً وقولك: كفواً، وشكراً، وعجبًا. وقولك: مررت به فإذا له صراخ صراخ التّكلي<sup>(٩)</sup>.

وتُضمر الجملة في بعض الأسلوب وجوباً<sup>(١٠)</sup>، كأسلوب التّحذير: (وهو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه)<sup>(١١)</sup>، نحو: السيارة السيارة، والأسد الأسد. فيقوم أحد الأسمين مقام الجملة (الفعل والفاعل)<sup>(١٢)</sup>، والعطف<sup>(١٣)</sup>، كقوله تعالى: ﴿نَاقَةُ اللَّهِ وَسُقْيَا هَا﴾<sup>(١٤)</sup>، أو أسلوب الإغراء: (وهو إلزام المخاطب

١- البرهان في علوم القرآن: ٣/١٩٦.

٢- الرعد: ٢٣-٢٤.

٣- البقرة: ١٢٧.

٤- ينظر: البرهان في علوم القرآن / ٣ / ١٩٧.

٥- ينظر: الجامع الكبير: ١٢٨. والجملة العربية دراسة لغوية نحوية؛ محمد عباده: ١٧٩.

٦- ينظر: كتاب سيبويه: ١/٣١١، ٣١٨، ٣١٨، وشرح ابن الناظم: ٢٦٧، وشرح ابن عقيل: ١/١٧٧، وشرح التصرير: ١/٣٢١.

٧- ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٧٠، وشرح ابن عقيل: ١/١٨٣-١٨٤.

٨- محمد: ٤

٩- ينظر: شرح الكافية الشافعية؛ ابن مالك: ١/٦٥٧، وشرح ابن الناظم: ٢٧٠.

١٠- ينظر: معاني النحو: ٢/٥٢٥ وما بعدها، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ٢١٠، وإضمار الجملة: ١٣٠.

١١- شرح الاشموني: ٣/١٨٨، وينظر: شرح التصرير: ٢/١٩٢، ومعاني النحو: ٢/٥٢٥.

١٢- ينظر: أسرار العربية: ١٦٨، وشرح التصرير: ١/٣١٥، وهمع الهوامع: ١/١٦٩، ومعاني النحو: ٢/٥٢٧.

١٣- ينظر: أوضح المسالك: ٢/٢٠-٢١، وشرح التصرير: ١/٣١٥.

١٤- الشمس: ١٣.

عَلَى العكوف عَلَى مَا يَحْمِدُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ بِشَرْطِ الْعَطْفِ وَالتَّكْرَارِ، نَحْوُهُ: المَرْءَةُ وَالنِّجَدةُ، وَأَخَاكَ وَالْإِحْسَانُ، وَأَخَاكَ أَخَاكَ، وَالتَّقْدِيرُ: إِلَزَمٌ<sup>(٢)</sup>، أَمَّا إِذَا لَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَكُرِرْ فَالْإِظْهَارُ جَائِزٌ<sup>(٣)</sup>. أَوْ فِي أَسْلَوبِ الْإِخْتِصَاصِ<sup>(٤)</sup> لِبَاعِثِ كَالْفَخْرِ، أَوِ التَّوَاضِعِ أَوِ الْبَيَانِ<sup>(٥)</sup>، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: (نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ)<sup>(٦)</sup>، وَالتَّقْدِيرُ: أَعْنِي الْعَرَبَ.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ حَذْفَ الْجُمْلَةِ يَكُونُ عَلَى أَقْسَامٍ هِيَ: قَسْمٌ هِيَ مُسْبَبَةُهُ عِنْدِ الْمَذْكُورِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: [لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ]<sup>(٧)</sup> فَإِنَّ الْلَّامَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْفَعْلِ لَا بُدًّا لَهَا مِنْ مَتَعْلِقٍ يَكُونُ سَبِيلًا مَدْخُولَ الْلَّامِ، فَلَمَّا يَوْجَدْ لَهَا مَتَعْلِقٌ فِي الظَّاهِرِ وَجَبْ تَقْدِيرُهُ ضَرُورةً، وَالْمَعْنَى: فَعَلَّ مَا فَعَلَ مِنْ كَسْرِ قُوَّةِ أَهْلِ الشَّرْكِ لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ<sup>(٨)</sup>...، وَقَسْمٌ هِيَ سَبِيلُهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا﴾<sup>(٩)</sup>، فَإِنَّ (الْفَاءَ) فِي (فَانْفَجَرَتْ) إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى شَيْءٍ مَسْبِبٌ عَنْ شَيْءٍ، وَلَا مَسْبِبٌ إِلَّا لَهُ سَبِيلٌ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَسْبِبُ - وَلَا سَبِيلٌ لَهُ فِي ظَاهِرِهِ - وَجَبَ أَنْ يَقْدِرْ ضَرُورَةَ وَالْمَعْنَى، فَضَرَبَ فَانْفَجَرَتْ<sup>(١٠)</sup>، فَحَذَفَ جَمْلَةً: ضَرَبَ، وَحَذَفَهَا يَشِيرُ إِلَى سَرْعَةِ إِجَابَةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَامْتَثَالِهِ إِلَى أَمْرِ رَبِّهِ<sup>(١١)</sup> سَبْحَانَهُ. وَهَذِهِ الْفَاءُ هِيَ الَّتِي تُسَمَّى بِـ(الْفَاءَ) الْعَاطِفَةِ الْفَصِيحَةِ<sup>(١٢)</sup>.

- 
- ١- هَمْعُ الْهَوَامِعِ: ١٧٠ / ١. وَيَنْظُرُ: الْحَذْفُ فِي الْمَثَلِ الْعَرَبِيِّ؛ عَبْدُ الْفَتَاحِ الْحَمْوَزِيِّ: ٢٤٠.
  - ٢- يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٢٠ / ٢١-٢٠، وَشَرَحَ التَّصْرِيفَ: ١ / ٣١٥، وَمَعْنَى النَّحْوِ: ٥٣٩ / ٢.
  - ٣- يَنْظُرُ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ: ١ / ١٧٠.
  - ٤- يَنْظُرُ: شَرَحَ الْمَفْصِلَ: ١٧ / ١٧-١٩، وَشَرَحَ التَّصْرِيفَ: ٢ / ١٩٠، وَالتَّطْبِيقُ النَّحْوِيُّ؛ الرَّاجِحِيُّ: ٢١٨.
  - ٥- يَنْظُرُ: إِضْمَارُ الْجَمْلَةِ: ١١٥.
  - ٦- يَنْظُرُ: مَعْنَى النَّحْوِ: ٢ / ٥٤٢.
  - ٧- الْأَنْفَالُ: ٨.
  - ٨- يَنْظُرُ: الْبَرَهَانُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ؛ الزَّرْكَشِيُّ: ٣٠ / ١٩٤، وَعِلْمُ الْمَعْنَى؛ (بَسِيُونِي): ٢ / ١٩٣.
  - ٩- الْبَقْرَةُ: ٦٠.
  - ١٠- يَنْظُرُ: الْبَرَهَانُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ؛ الزَّرْكَشِيُّ: ٣ / ١٩٤.
  - ١١- يَنْظُرُ: عِلْمُ الْمَعْنَى؛ (بَسِيُونِي): ٢ / ١٩٣.
  - ١٢- يَنْظُرُ: الْبَرَهَانُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ: ٣ / ١٨٢.

ثُمَّ إِنَّهُ كَمَا تُحَذَّفُ الْجُمْلَةَ فَقَدْ يَكُونُ هُنَاكَ حَذْفٌ عَدَّةَ جَمْلٍ مَفْهُومَةٍ مِنَ السَّيَاقِ<sup>(١)</sup>، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا يَاهِي خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاكَ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾<sup>(٢)</sup>، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: هُنَا (حَذْفٌ يَطْوُلُ تَقْدِيرَهُ، فَلِمَّا وُلِّدَ يَاهِي وَنَشَأَ وَتَرَعَّرَ عَلَيْنَا قَلَنَا﴾ يَا يَاهِي خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴿<sup>(٣)</sup>.

وَمَا يَعْنِيْنَا مِنْ ذَلِكَ هُوَ حَذْفُ الْفَعْلِ، وَالْجَمْلَةُ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ وَمَا يَؤْدِيهِ ذَلِكُ الْحَذْفُ مِنْ دَلَالَاتٍ، فَعِنْ اسْتِقْرَاءِ نَصُوصِ الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ حَذْفَ الْمُسْنَدِ (الْفَعْلِ) وَحْدَهُ غَيْرُ وَارِدٍ فِي تَضَاعِيفِ الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ أَمَّا إِضْمَارُهُ مَعَ فَاعِلِهِ أَعْنِيِّ (الْجَمْلَةِ) فَقَدْ جَاءَ مِنْهُ وَاجِبًا وَجَائِزًا فِي (٢) مَوْضِعَيْنِ، فَمِنْ حَذْفِ الْجُمْلَةِ الْجَائِزُ مَا جَاءَ لِغَرْضِ الدَّلَالَةِ عَلَى اسْتِبعَادِ حَقِيقَةِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ وَحْكُمِهَا إِلَيْسَادِيٍّ:

وَذَلِكَ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْسَادِمٍ:

- (فَكَيْفَ نَطِيقُ حَمْدَهُ، أَمْ مَتَى نُؤَدِّي شُكْرَهُ، لَا مَتَى ...)<sup>(٤)</sup>.

- (فَمَتَى كَانَ يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنْ ثَوَابِكَ، لَا مَتَى ...)<sup>(٥)</sup>.

فَقَدْ اكْتَفَى عَلَيْسَادِمٍ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ بِحَرْفِ الْجَوابِ (لا) مَعَ مَتَعْلِقِ الإِسْنَادِ اسْمِ الْاسْتِفَهَامِ (مَتَى)، وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمْلَةَ مِنْ بَعْدِهِمَا، حَذْفُهَا بِقَرِينَتِهِ مَتَعْلِقَةً بِالدَّلَالَةِ عَلَى اسْتِبعَادِ حَقِيقَةِ كُونِ الإِنْسَانِ قَادِرًا عَلَى أَدَاءِ الشَّكْرِ عَنْ طَرِيقِ نَفِيِّ مَتَعْلِقِ الْجُمْلَةِ الزَّمْنِيِّ، أَيِّ: نَفِيِّ الْاسْتِفَهَامِ عَنِ الزَّمْنِ الَّذِي يَحْصُلُ فِيهِ الشَّكْرُ الْأَدَائِيُّ، إِذْ إِنَّ الشَّكْرَ حَدَثَ وَمِنْ ثُمَّ فَهُوَ وَجُودُ وَهَذَا الْوَجُودُ الْحَدَثُ لَا بُدُّ لَهُ مِنْ زَمْنٍ يَكْتَنِفُهُ، لَأَنَّ الْمَوْجُودَاتِ لَا بُدُّ لَهَا مِنْ زَمْنٍ، فَلِمَّا حَذَفَهُ عَلَيْسَادِمٍ - الزَّمْنَ - بِقَوْلِهِ: (لَا مَتَى) انتَهَى الْحَدَثُ الَّذِي فِي مَضْمُونِ

١- يَنْظَرُ: مَعْنَى الْلَّبِيبِ: ٦٤٩/٢.

٢- مَرِيمٌ: ١٢.

٣- الْبَرَهَانُ فِي عِلُومِ الْقُرْآنِ: ١٩٥/٣. وَيَنْظَرُ: عِلْمُ الْمَعَانِي (بِسِيُونِي) ٢/١٩٤.

٤- الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ: ١٦.

٥- الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ: ٩٨.

**الجملة** بدلالة انتفاء اللازم على انتفاء الملزم<sup>(١)</sup>. والتقدير توكيده مضمون **الجملة السابقة** الواقعة في سياقها الاستفهامي الاستنکاري المشبوب بالتعجب المتضمن لمعنى النفي ودلالة<sup>(٢)</sup>.

وكذلك المثال الثاني، إذ حذف علیکم الجملة واستغنى عنها بالجواب مع إبقاء متعلقها (لا متى)، بدلالة ما سبقها على معناها؛ لغرض توكيده استبعاد مضمون استحقاق الإنسان شيئاً من الثواب وتقرير مغزاها. وبيان ذلك: إن الاستفهام عن الزَّمن بـ(متى) يستلزم الجهل به والأخير يقتضي استبعاده، لأنّ ما هو قريب ينبغي أن يكون معلوماً فلا داعي إلى الاستفهام عنه، واستبعاد وقوع الشيء يوجب نفسه<sup>(٣)</sup>، من ذلك حذف علیکم الجملة لتوكيده مضمونها السابق، وتقرير معناها واستبعاد دلالتها.

وقد تكون هنا أيضاً دلالة أخرى وهي الاحتزاز، أو دفع توهם غير المراد، ذلك أنّ الجملة الأولى التي تتصدرها (كيف)، (متى) قد تكون مشعره بذلك على حقيقته، فعندما نفي تلك الجملة مع الاكتفاء بهذا الحرف الجوابي: (لا) دلّ على نفي المضمون السابق، ودفع إرادة غير المراد.

ومن مواضع حذف الجملة الواجب الوارد في تصاعيف الصحيفة السجادية ما جاء في المصادر المنصوبة، وذلك لقصد:

### - تعلق الدلالة بالحدث:

وي يمكن أن نتلمس هذه الدلالة في المفاعيل المنصوبة على المصدرية المطلقة، كما في دعائه علیکم:

- (لَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا مَعَ حَمْدِ كُلِّ حَامِدٍ. وَشُكْرًا يَقْصُرُ عَنْهُ شُكْرُ كُلِّ شَاكِرٍ...).<sup>(٤)</sup>

- (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَالْعِزَّةُ أَنْتَ. سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَالْعَظَمَةُ رَدَأُكَ. سُبْحَانَكَ

١- رياض السالكين: ٣٦٨/١

٢- المصدر نفسه: ٣٦٨/١

٣- المصدر نفسه: ٢٥٦/٥

٤- الصحيفة السجادية: ١٦٠

اللَّهُمَّ وَالْكَبْرِيَاءُ سُلْطَانُكَ. سُبْحَانَكَ مِنْ عَظِيمٍ مَا أَعْظَمْتَكَ سُبْحَانَكَ سُبْحَانَكَ فِي  
الْأَعْلَى تَسْمَعُ وَتَرَى مَا تَحْتَ الشَّرَى سُبْحَانَكَ أَنْتَ شَاهِدُ كُلِّ نَجْوَى ...) <sup>(١)</sup>.

ففي المثال الأول يمكن حمل (حمداً) المفعول المطلق على أنه منصوب بفعل ما يدل على النائب عنه. إذ ابتعدنا عن الاحتمالية الواردة في كون المفعول المطلق (حمداً) منصوباً بالمصدر المقدم عليه أعني المُسند إليه، (المبتدأ)، (الحمد)، فيكون ذلك الاعتبار من باب حذف الفعل وفاعله - الجملة - وتقديرها (أحمدك)؛ وذلك للدلالة على توكيده التّعلق الدّلالي بمعنى الحدث (حمداً)، وكذا في (شكراً)؛ إذ إن الاكتفاء بمعمول الجملة (حمداً، شakra) المطلق، وحذفها - الجملة - دلالة المصدر المنصوب عليه ولنيابته عنها فيه من الدلالة ما ليس كذلك في إيرادها كاملة تامة، ولو أوردها عليهما كاملاً لقال: (أحمدك حمداً وأشكرك شakra)؛ لأن معنى الجملة توكيده معنى الحدث مع بيان نوعه في الإضافة، لكنه عليهما لم يفعل، واكتفى بحذف الفعل دلالته الثنائية (الحدث والزمن) في التركيب، وحذف الفاعل؛ لأنّه كائن في المصدر النائب عنه الفعل؛ استغنى عن كل ذلك بالمفعول المطلق؛ دلالته على الحدث حسب؛ ولأنه أقوى دلالة وأثبت معنى من الفعل <sup>(٢)</sup>، وما ذلك إلا لتعلق الدلالة بالحدث فكان حذف الجملة مساعداً على ذلك مؤيداً للمعنى المقصود.

وفي المثال الثاني قد استعمل عليهما المفعول المطلق (سبحانك) ومعناه: التّنزية، ومن المعلوم أن هذا المصدر من المصادر المسموعة التي تقاد لا تستعمل إلا مضافاً منصوبة وبفعل محذوف وجوباً تقديره: (سبح)، والمصدر ينوب عنه ويدل عليه <sup>(٣)</sup>. ولما كان المصدر يدل على الحدث حسب أكثر من دلالة الفعل، لأن الأخير مركب الدلالة إذ إنه حدث وزمن اكتفى عليهما

١- المصدر نفسه: ١٣٢.

٢- ينظر: معاني النحو: ١/٢١٢، وما بعدها.

٣- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١١٨/١

بالمصدر المنصوب على أصالته التعبيرية في الصياغة المسموعة مع وجوبية التوجيه النحوي والدلالي له؛ للدلالة على تعلق المعنى بالحدث وهو تنزيهك تنزيهاً عما لا يليق بجناب قدسك وعز جلالك<sup>(١)</sup>.

وممّا جاء من الحذف الواجب أيضاً ما كان منه المدار المنصوبة المسموعة بصيغة التثنية وذلك لغرض:

#### - الدلالة على تكثير المعنى وتوكيده:

ويمكن أن نفيه هذه الدلالة من دعائه عليه السلام:

- (وَأَنَا يَا إِلَهِي عَبْدُكَ الَّذِي أَمْرَتُهُ بِالدُّعَاءِ فَقَالَ لَبَّيْكَ، وَسَعْدِيَكَ هَآئِنَا يَا رَبِّ مَطْرُوحٌ بَيْنَ يَدَيْكَ...)<sup>(٢)</sup>

- (لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ تَسْمَعُ مِنْ شَكَا إِلَيْكَ...)<sup>(٣)</sup>.

- (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَحْنَانَيْكَ...)<sup>(٤)</sup>.

ففي هذه الأمثلة استعمل عليه السلام مجموعة من المدار على صورة التثنية (لبيك، وسعديك، وحنانيك)، وهي مدار منصوبة بفعل مذوف وجوباً يقدر من لفظها، أو من معناها، وهي نائية عنه ودالة عليه بطبيعتها التعبيرية إذ إنها غير متصرفه، بمعنى: أنها ملزمة في الأغلب حالة واحدة سمعت بها وجاءت عليها وهي حالة النصب والتثنية مع الإضافة إلى (كاف) الخطاب الدال على المفعول؛ لغرض توضيح قصد المتكلم<sup>(٥)</sup>.

ثم إنه عليه السلام يستعمل منها أمثلها في التعبير لاحظ الاستعمال الأمثل والأفضل في ترتيب المدار المسموعة في المثال الأول (لبيك، وسعديك)، ذلك أن (سعديك) لا تستعمل وحدها من دون (لبيك)، أما الأخيرة فلها

١- ينظر: رياض السالكين: ٦ / ٣١٧

٢- الصحيفة السجادية: ١٥٩

٣- المصدر نفسه: ١٥٩

٤- المصدر نفسه: ١٦٦

٥- ينظر: شرح المفصل: ١١٨ / ١، والنحو الوافي: ٢٢٤ / ٢

الاستعمالان<sup>(١)</sup>: وحدها كما في المثال الثاني مع التكير، وممتازوجة مع (سعديك) كما تقدم.

والاختصار على هذه المصادر المسموعة المنصوبة بحذف جملتها التي تقدر من لفظها أو من معناها على الالتزام في صورة التثنية التي عليها - فيه دلالة على تكثير المعنى مع توكييد دلالته الشعورية. والمعنى على الجملة: ألي لبيك، وأسعد سعديك، أجييك إجابة بعد إجابة، وأساعدك مساعدة بعد مساعدة، أي: كلما دعوتني وأمرتني أجبتك وساعدتك، أو (أن لبيك مأخوذة من قولهم: ألب بالمكان إذا أقام وألب على كذا إذا قام عليه ولم يفارقه وسعديك مأخوذة من المساعدة والمتابعة، وإذا قال الإنسان لبيك فكانه قال دواماً على طاعتك وإقامة عليها مرة بعد مرة وكذلك سعديك أي مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة ...).<sup>(٢)</sup>

أما حنانيك فالمعنى فيها: حن علينا حنانيك، أي: تحن علينا تحننا بعد تحن، والتحن الرحمة والخير، فكانه قال: حنانيك تحننا بعد تحن، أي: كلما كنت في رحمة وخير فلا تقطعن ذلك، ول يكن موصولاً بأخر من رحمتك<sup>(٣)</sup>. وهذا هو المفاد من صور التثنية، عود الشيء مرة بعد مرة، وليس القصد منها الاثنين حسب، وإنما جعلت التثنية علماً على التكثير، لأنها أول العدد وتکثيره. والمعنى على جملة ما تقدم لزوماً وانقياداً لإجابتكم ومساعدة لما تحبه<sup>(٤)</sup>. ومن أمثلة الحذف للجملة في الصحيفة السجادية أو لأكثر من جملة أيضاً ما وردت الجملة فيه بعد (الفاء) الفصيحة العاطفة؛ لإضافتها عن المذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن، مع حسن موقع ذوقياً لا يمكن التعبير عنه لغرض:

١- النحو الوافي: ٢٣٣/٢.

٢- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١١٨/١؛ وما بعدها، والنحو الوافي: ٢٣٣/٢.

٣- ينظر: رياض السالكين: ١٢١/٣.

٤- ينظر: شرح المفصل: ١١٨/١، والنحو الوافي: ٢٣٣/٢.

## - الدلالة على الاختصار مع حسن بلاغة التعبير:

وهذا الحذف كثير في تضاعيف الصحيفة السجادية من ذلك دعاوه عليه السلام: - (فَكُلْ خَلِيقَتِه مُنْقَادَةً لَنَا بِقُدْرَتِه. وَصَائِرَةٌ إِلَى طَاعَتِنَا بِعَزَّتِه. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَغْلَقَ عَنَّا بَابَ الْحَاجَةِ إِلَّا إِلَيْهِ. فَكَيْفَ نَطِيقُ حَمْدَهُ أَمْ مَتَى نُؤْدِي شُكْرَهُ. لَا مَتَى...).<sup>(١)</sup>

فالفاء في (فكيف نطق حمد...) فصيحة قد أعربت عن محفوظ هو: فإذا كان الأمر كذلك في أمر الله (سبحانه) لنا فكيف نطبق حمد. ومن ذلك قوله عليه السلام أيضاً:

- (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ بِقُوَّتِه. وَمَيَّزَ بَيْنَهُمَا بِقُدْرَتِه. وَجَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدًّا مَحْدُودًا. وَأَمَدَّا مَمْدُودًا. يُولَجُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي صَاحِبِه. وَيُولَجُ صَاحِبَهُ فِيهِ. بِتَقْدِيرِ مِنْهُ لِلْعُبَادِ فِيمَا يَغْدُوُهُمْ بِهِ وَيُنْشَئُهُمْ عَلَيْهِ. فَخَلَقَ لَهُمُ اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ مِنْ حَرَكَاتِ التَّعَبِ. وَنَهَضَاتِ النَّصْبِ. وَجَعَلَهُ لِبَاسًا لِيَلْبِسُوا مِنْ رَاحَتِهِ وَمَنَامِهِ. فَيَكُونُ ذَلِكَ جَمَاماً وَقُوَّةً. وَلِيَنَالُوا بِهِ لَذَّةَ وَشَهْوَةً. وَخَلَقَ لَهُمُ النَّهَارَ مُبْصِراً لِيَتَغَوَّلُوا فِيهِ مِنْ فَضْلِهِ. وَلِيَتَسَبَّبُوا إِلَى رِزْقِهِ. وَيَسِّرُهُوا فِي أَرْضِهِ طَلَباً لِمَا فِيهِ نَيلُ الْعَاجِلِ مِنْ دُنْيَا هُمْ. وَدَرَكُ الْأَجْلِ فِي أَخْرَاهُمْ. بِكُلِّ ذَلِكَ يُصْلِحُ شَأْنَهُمْ. وَيَبْلُوُ أَخْبَارَهُمْ وَيَنْظُرُ كَيْفَ هُمْ فِي أَوْقَاتِ طَاعَتِهِ وَمَنَازِلِ فُرُوضِهِ. وَمَوَاقِعِ أَحْكَامِهِ... اللَّهُمَّ فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا فَلَقْتَ لَنَا مِنِ الإِصْبَاحِ وَمَتَعَنَّتَ بِهِ مِنْ ضَوْءِ النَّهَارِ...).<sup>(٢)</sup>

فقوله عليه السلام: (فلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا فَلَقْتَ لَنَا مِنِ الإِصْبَاحِ) قد دلت الفاء في أول جملته - وهي الفصيحة العاطفة - على محفوظ تقديره: (اللَّهُمَّ إِذَا كَانَ خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِهَذِهِ الْمَصَالِحِ الْعَظِيمَةِ وَالْمَنَافِعِ الْجَلِيلَةِ فَلَكَ الْحَمْدُ).<sup>(٣)</sup>

١- الصحيفة السجادية: ١٤.

٢- المصدر نفسه: ٢٤-٢٣.

٣- رياض السالكين: ٢٠٨/٢.

وفيه من الاختصار على ما تقدم من جمل ومعانٍ الكثيرُ الكثيرُ كما ي Finch عَنْهُ نصُّ الدُّعاء.

### دلالة حذف متعلقات الإسناد (اطلاق الجملة):

قد لا يغتني المتكلم أو المنشئ - في بعض الأحيان - للتعبير عن الفكرة التي يريد ا يصلها إلى السامع بالإسناد (الجملة) وركنيه: المُسند والمُسند إليه، فقد يضيف إلى هذا الإطلاق الذي في الجملة بعض القيود أو المتعلقات، التي تخصّه، وتضيق من دائرة إطلاقه بل إنَّ قرائن التخصيص<sup>(١)</sup> - متعلقات الجملة - قد تكون واجبة الذكر لا الحذف؛ لتوقف المعنى عليها، ولاعتماد الدلالة فيها.

بيد أنَّ المنشئ في أحيينٍ أخر قد يكتفي بذلك الإسناد، ويرتكز على إطلاقه على الرغم من تقيده، فيعمد إلى حذف بعض متعلقاته - الإسناد - التي يطلبها ابتعاء أسباب دلالية يسعى لتحقيقها.

ومن أهم هذه المتعلقات التي تكون عرضة للحذف، وتشكل فيها ظواهر تركيبية تنطوي على دلالات متعددة ومعانٍ مختلفة متنوعة، من أهمّها: حذف المفعول به<sup>(٢)</sup>، أو المفعول به الأول والثاني، وخصائص هذه الظاهرة في الصحيفة السجادية بارزة متعددة، تضيء أنواراً دلالية مختلفة؛ لذلك سأقتصر على تجلياتها، وبيان دلالاتها.

### حذف المفعول به :

يقسّم المُسند (الفعل) في اللغة العربية - في إحدى تقسيماته الكثيرة - باعتبار دلالته. ووظيفته في التركيب<sup>(٣)</sup> على قسمين: قسم يكتفي برفع فاعله دلاليًا، ولا يتجاوزه إلا بوسائل أو (واسق)، كالهمزة، والتضعيف<sup>(٤)</sup> ...

١- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٤، ونظام الجملة العربية: ٩٧.

٢- ينظر: المحتسب: ٣٢٥ / ٢؛ والتأويل التحوي في القرآن: ٢٥٨ / ١.

٣- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية؛ عبد الصبور شاهين: ٦٣.

٤- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب؛ الرضي: ٨٦ / ١، وشذا العرف في فن الصرف؛ أحمد الحملاوي: ٤٨ - ٤٩.

وُيسمى هَذَا الفعل (الفعل اللازم)، وُيسمى أيضًا (قاصرًا، وغير متعدٍ<sup>(١)</sup>). ومن هنا كان الأصل في التعبير بالفعل اللازم الدلالة على الحدث المطلق الصادر من الفاعل<sup>(٢)</sup> والاكتفاء به مع تمام المعنى، نحو: جاء محمد، وذهب علي، وفرح زين العابدين، فالمعنى تام، ولا يحتاج إلى شيء آخر. والقسم الآخر: هو الذي لا يكتفي برفع فاعله، وإنما يفتقر إلى شيء آخر -منصوب- يفسّر من وقع عليه الحدث الذي في معنى الفعل، ويوضح من تلبّس به الإسناد<sup>(٣)</sup>، وهو المفعول به، وُيسمى هَذَا الفعل بـ(الفعل المتعدى)، وُيسمى أيضًا (متجاوزاً وواقعاً<sup>(٤)</sup>). ويدرك النحويون أنَّ الأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام<sup>(٥)</sup>، منها ما يتعدى إلى واحد، وتكون أفعالاً علاجية، بمعنى: ما أنها تفتقر إلى استعمال جارحة، أو نحو ذلك، نحو: ضربت زيداً. وغير علاجية وهي ما لم تكن كذلك وإنما تتعلق بالقلب، نحو: فهمت الحديث، وذكرت زيداً. وكذلك الأفعال التي تعبّر عن حاسة من الحواس. ومنها ما تجاوز مفعولين، إما أن يكون أصلهما مبتدأ وخبراً، مثل (ظن وأخواتها)، نحو: ظننتُ محمداً قادماً وإنما لا يكون أصلهما مبتدأ وخبراً وهي أفعال الملح والعطاء (أعطى وأخواتها)، نحو: أعطيتُ زيداً درهماً. ومنها ما يقع على ثلاثة مفاعيل، وهي (أعلم وأرى)، نحو: أعلمُ زيداً المسألة سهلة<sup>(٦)</sup>. إنَّ الأفعال المتعدية تعمل على إنشاء علاقة ثنائية بين الفاعل والمفعول في دائرة الفعل وحده، ويكون المفعول فيها مُقيّداً للفعل، محدداً من إطلاقه، مبيناً لجهة وقوع إسناده<sup>(٧)</sup>.

١- ينظر: شرح اللῆمة البدريّة؛ ابن هشام الأنباري: ٢٠٥.

٢- ينظر: الفعل في القرآن الكريم؛ أبو أوس إبراهيم: ٢٧.

٣- ينظر: دلائل الإعجاز: (مدخل الكتاب: (س)، واللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٤.

٤- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٧/٦٢، وشرح اللῆمة البدريّة: ٢/٥٠.

٥- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٧/٨٧، وشرح ابن الناظم: ١٩٥ وما بعدها، وشرح شذور الذهب: ٢١٢ وما بعدها، وأوضحت المسالك: ١/٢٩٤ وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ١/٤١٦.

٦- (١) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٤١٦.

٧- ينظر: الفعل في القرآن الكريم: ٢٧ وما بعدها.

ولما كان المفعول على تعدده من العناصر غير الإسنادية، أي: ليس مسندًا، ولا مسندًا إليه وبلحاظ علاقته النحوية ووظيفتها المفعولية عَدَهُ النحويون من الفضلات<sup>(١)</sup>، والبلاغيون من المتعلقات<sup>(٢)</sup> التي تؤدي معنى إضافيًّا على البنية الإسنادية للجملة. ولكن هذا لا يعني أنه يجوز حذفه وذكره متى شئنا، وإنما في بعض الأحيان قد تتساوى الفضة أو المتعلق مع العمدة في أداء المستهدف الدلالي<sup>(٣)</sup>، فيكون ذكره واجباً في صياغة تركيب الجملة ذات الإسناد الفعلي المتعدد؛ وذلك إذا وقع جواباً لاستفهام، نحو: علياً. في جواب: من رأيت؟، أو وقع متعجبًا منه في صيغة (ما أَفْعَلَ)، نحو: ما أحسنَ مَحْمَدًا، أو وقع محصوراً فيه، نحو: ما أخذت إلا القرآن الكريم، أو إذا حذف عامله، نحو: خيراً لنا، وشراً لهم<sup>(٤)</sup>.

ولكن يجوز حذفه في أحابين كثيرة حتى أن صاحب (إعراب القرآن) المنسوب للزجاج ذكر أنه لو حاول إنسان أن يأتي بجميع ما في التنزيل من حذف المفعول به للتواتر عليه الفتوق، ولم يستطع القيام به لكثرته، وقرن ذلك بمن يستقي من بئر زمزم فيغلبه<sup>(٥)</sup>. وذكر ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) أن حذفه كثير ولا يركبه إلا من قوي طبعه، وأنه أقوى دليل على قوة العربية الناطقة<sup>(٦)</sup>.

وقد ذكر النحويون أن حذف المفعول به يكون على ضربين: الأول منوياً<sup>(٧)</sup>، أي: محدوداً في الكلام لفظاً مراداً أو مقصوداً معنى وتقديرًا، لأنَّه

١- ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ٨١/١.

٢- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٠٢، وشرح التلخيص: ١١٩/٢ وما بعدها.

٣- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٤٤-٢٤٥.

٤- شرح الكافية في النحو: ١/١٣١، وهمع الهوامع: ١/١٦٧، والجملة الفعلية بسيطة وموسعة: ٤٣١، والنحو الوافي: ٢/١٨٠.

٥- ينظر: إعراب القرآن: ٢/٤٠٧، والتأويل النحوى في القرآن: ١/٢٥٨.

٦- ينظر: المحتسب: ٢/٣٥٦، والتأويل النحوى في القرآن الكريم: ١/٢٥٨.

٧- ينظر: شرح الكافية في النحو: الرضي: ١/١٣١.

في حكم المنطوق به: لدليل لفظي أو قرينة حالية. فيكون سقوطه لضرب من التّخفيف<sup>(١)</sup> ويسمى هذا الحذف بـ(الحذف اختصاراً)، وقد جعل النحوين لهذا الحذف مواضع منها:

١ - أن يكون المفعول به عائدًا للاسم الموصول<sup>(٢)</sup>، نحو قوله تعالى: [يُغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ]<sup>(٣)</sup>، أي: ملئ يشاءون، وقولنا: رأيت من ضربت، أي: ضربته؛ لأنَّ الاسم الموصول لا بُدَّ له من عائد يعود إليه. أو عائدًا على موصوف<sup>(٤)</sup>، نحو قول الشاعر جرير<sup>(٥)</sup>:

وَمَا شَيْءُ حَمِّيَتْ بِمُسْتَبَاحِ	أَبْخَتْ حَمَّى تِهَامَةَ بَعْدَ تَجْدِيدِ
--------------------------------------	--

أي: حميته، أو يكون عائد على الخبر عنه<sup>(٦)</sup>، نحو قول الشاعر أبي نجم العجيلى<sup>(٧)</sup>:

عَلَيَ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ	قَدْ أَصْبَحْتُ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَعِيَ
--------------------------------------	---

أي: لم أصنعه<sup>(٨)</sup>، أو واقعاً بعد فعل المشيئة، أو الإرادة<sup>(٩)</sup>، نحو قوله جلت قدرته: [وَلَوْ شَاءَ لَهَادُوكُمْ أَجْمَعِينَ]<sup>(١٠)</sup>، أي: لو شاء هدايتك. ويکاد لا يذكر المفعول إلا إذا كان أمراً عظيماً أو غريباً<sup>(١١)</sup>. قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ): (وإذا استقرت الأمر وجدت الأمر كذلك أبداً. متى

١- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٢/٢٩، والطراز: ٢/١٠٤.

٢- ينظر: شرح ابن الناظم: ٢١ وما بعدها، ومغني اللبيب: ٢/٦١١، ومعاني النحو: ٢/٥١٤.

٣- الفتح: ١٤.

٤- ينظر: المقتضب: ١/١٩، وشرح الكافية في النحو: ١/١٣١.

٥- ينظر: مغني اللبيب: ٢/٦٣٣.

٦- شرح ديوان جرير: ١/٩٩.

٧- ينظر: مغني اللبيب: ٢/٦٣٣.

٨- ينظر: البيت في معاهد النّصوص: ١/١٤٧.

٩- ينظر: مغني اللبيب: ٢/٦٣٣، والجملة الفعلية بسيطة وموسعة: ٤٣١، ٤٣٣.

١٠- ينظر: الطراز: ١٠٤ - ١٠٥، ومغني اللبيب: ٢/٦٣٣.

١١- النّحل: ٩.

١٢- ينظر: معاني النحو: ٢/٥٢٢.

كان مفعول المشيئة أمراً عظيماً أو بديعاً غريباً كان الأحسن أن يذكر ولا يضمر، يقول الرجل يخبر عن عزة نفسه، لو شئت أن أرد على الأمير ردت...<sup>(١)</sup>. ويحذف المفعول به بعد نفي العلم، ونحوه<sup>(٢)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، أي: إنهم السفهاء<sup>(٤)</sup>. وقد يتوفّر في السياق قرينة حالية، حيث يكون للفعل مفعول مقصود معلوم، إلا أنه يغيب من التركيب اختصاراً لدلالة الحال عليه، كقولنا: (أصغيت إليه)، والمقصود (أذني)<sup>(٥)</sup>.

وثاني الضربين - كما ذكر النحويون - من حذف المفعول هو أن يكون غير منوي<sup>(٦)</sup>، بمعنى أنه لا يذكر ولا ينوى لأن المنوي كالثابت، فيعرض عنه البتة، ويكون نسياً منسياً<sup>(٧)</sup> ويسمى (الحذف اختصاراً)<sup>(٨)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾<sup>(٩)</sup>، ونحو: (قولهم فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع...). والحقيقة أن هذا الضرب ليس من باب الحذف<sup>(١٠)</sup>، وإنما من باب الاكتفاء بالإسناد المطلق من غير قيد بمتصلق، وسلوك الفعل المتعدّي سلوك الفعل اللازم<sup>(١١)</sup> في التعبير عن الحدث المطلق مع صاحبه، (فلا يذكر له مفعول لئلا يتوهّم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار

١- دلائل الإعجاز: ١٢٠، وينظر: الكشاف: ١/١٧٠-١٧١، والطراز: ٢/٥٢٢.

٢- ينظر: معني اللبيب: ٢/٦٣٣.

٣- البقرة: ١٣.

٤- ينظر: معني اللبيب: ٢/٦٣٣.

٥- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٢٠، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٤٥، وابن القيم اللغوي؛ أحمد ماهر البقري: ١٤٧، ونحو المعاني؛ الجوازي: ٧٠.

٦- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ١/١٣١.

٧- ينظر شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٢/٢٩، والطراز: ٤/١٠٤، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٢/١٧٥-١٧٦.

٨- ينظر: معني اللبيب: ٢/٦١١-٦١٢، ومعاني النحو: ٢/٥١٥، ونحو المعاني: ٦٩.

٩- البقرة: ٢٤٥.

١٠- الطراز: ٢/١٠٤.

١١- ينظر: معني اللبيب: ٢/٦١٢، والبرهان في علوم القرآن: ٣/١٧٦، ومعاني النحو: ٢/٥١٦.

١٢- ينظر: الفعل في القرآن الكريم: ٢/٥٢٧.

تعلقه بالمفعول، ولا يقدر أيضاً لأن المقدر في حكم المذكور<sup>(١)</sup>، والحذف ذلك لا يجري على المتعدي إلى واحد حسب، بل حتى إلى ما تجاوزه ووقع على أكثر من اثنين وكل بحسب المجرى، والقصد الدلالي الخاص في سياقه.

وقد ذكر النحويون والبيانيون أغراضاً متعددة لحذف المفعول، قال عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧٤هـ) وهو يتحدث عن ظاهرة حذف المفعول، قال: (فإنني أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف خصوصاً، فإن الحاجة إليه أحسن، وهو بما نحن بصدده أخص، وللطائف كأنها فيه أكثر، وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر)<sup>(٢)</sup>، هذه الأغراض والمستهدفات الدلالية منها: ما هو لفظي كرعاية الفاصلة<sup>(٣)</sup> في الآيات القرآنية، نحو قوله تعالى: [والضَّحْى \_ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى] ما وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَ<sup>(٤)</sup>، فقد حذف مفعول (قل) وضمير المخاطب (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)؛ لرعاية الفاصلة والتَّوَافُق الصَّوْتِي مَعَ أواخر الآيات التي قبلها وبعدها<sup>(٥)</sup>.

وفيه غرض آخر وهو غرض معنوي، وهذا يشكل السبب الثاني لفائدة حذف المفعول وذلك للدلالة على تعظيم الرسول وتكريمه (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)؛ فاكتفى بالمفعول السابق إكرااماً له من أن يناله الفعل<sup>(٦)</sup>، فالفرق الدلالي بين الهجر والبغض أن الهجر لا يكون إلا لحبيب، أمّا البغض فهو للخصوم والأعداء، فجاءت الآية مراعية ذلك فذكرت الضمير في نفي الهجرة (ما ودعك) ولم تذكره في جانب البغض (وما قل) إعلاه لشأنه<sup>(٧)</sup> (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ).

١- الإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ١٠٣، وينظر: شروح التلخيص: ٢ / ١٢٢.

٢- دلائل الإعجاز: ١١٨.

٣- ينظر: مفتاح العلوم: ١٠٩، وأساليب بلاغية: ١٦٧.

٤- الضحي: ٤ - ١.

٥- ينظر: الإشارات و التنبيهات: ٨٣، وعلم المعاني؛ (طب): ١٠٥.

٦- ينظر: معاني النحو: ٢ / ٥١٥، والتعبير القرآني: ١٩٥ - ١٩٦.

٧- ينظر: الإعجاز البياني: ٢٦٩، والتفسير البياني للقرآن الكريم؛ عائشة عبد الرحمن: ٢٦٩.

ومن الدلّالات المعنويّة الآخر أيضًا: القصد إلى إثبات الفعل في ذاته لفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه، بعدم تعلق الغرض بذكره. ومن غير اعتبار عمومه وخصوصه ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه الفعل، إذ يسلك الفعل المتعدّي - هنا - سلوكاً لزومياً<sup>(١)</sup>. (مثال على ذلك قول الناس. فلان يحل ويقعد، ويأمر وينهي، ويضر وينفع، وكقولهم: هو يعطي ويجزل، ويقرى ويضيف، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحدث المفعول حتى كأنك قلت صار إليه الحل والقعد، وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهي وضر ونفع،... فالفعل لا يعدي (هنا) لأنّ تعديته تنقص الغرض وتغير المعنى. ألا ترى أنك إذا قلت هو يعطي الدّنانيّر: كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السّامِع أن الدّنانيّر تدخل في عطائه أو أنه يعطيها خصوصاً دون غيرها وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا الإعطاء في نفسه...)<sup>(٢)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، فال فعل (يعلم) في الآية فعل متعدٍ ولكن حذف مفعوله لإثبات الأفضلية للعالم على غير العالم على الإطلاق<sup>(٤)</sup>، ومنه أيضاً قوله عزّ وجلّ: [ وأنه هو أضحك وأبكى وأبكى وأنه هو أمات وأحياناً]<sup>(٥)</sup>، فالأفعال (أضحك، أبكي، أمات، أحيا) في الآية المباركة أفعال متعدّية، والتقدير: أضحك الإنسان وأبكاه، وأماته وأحياه، فحذف المفعول ونُزِّل الفعل منزلة اللازم، لأنّ الغرض أثبات هذه الأفعال له سبحانه وتعالى دون اعتبار تعلقها بمفاعيلها؛ لأن ذلك كله بيده<sup>(٦)</sup>

١- ينظر: دلائل الإعجاز: ١١٩-١١٨، ومفتاح العلوم: ١١٠، والإيضاح: ١٠٣ / ١، والطراز: ٢ / ١٠٤.

٢- دلائل الإعجاز: ١١٩، وينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ١٧١، والطراز: ٢ / ١٠٤، وعلم المعاني: (بسيلوني): ٢٠١ / ١.

٣- الزمر: ٩.

٤- علم المعاني: (طب): ١٠١، والمعاني في ضوء أساليب القرآن: ١٩٣.

٥- النجم: ٤٤-٤٣.

٦- ينظر: نهاية الإيجاز: ١٧١، وعلم المعاني: (بسيلوني): ١ / ٢٠٢، وعلم المعاني: (طب): ١٠١،

جَلَّتْ قدرته، ومنه قوله سبحانه في قصة النبي موسى عليه السلام: [وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَذْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يَصْدُرُ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّ إِلَى الظُّلُلِ فَقَالَ رَبِّي إِنِّي بِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ<sup>(١)</sup>، فقد ترك المفعول في مواضع متعددة (يسقون) تذودان، سقى، سقى، لأنّ الغرض هو الفعل لا المفعول ألا ترى أنه إنما رحمة؛ لأنّهما كانتا على الذّياد وهم على السّقي ولم يرحمهما لأنّ مذودهما غنم ومسقيهم إبل مثلاً؟ وكذلك قولهما:

(لا نسقي حتى يصدر الرّعاء) المقصود منه السّقي لا المscopicي<sup>(٢)</sup>.

ومن الأسباب المعنوية الآخر لحذف المفعول أيضاً إفادة التّعميم مع الاختصار<sup>(٣)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(٤)</sup>؛ أي يدعوا جميع عباده، لأنّ حذف المعمول يؤذن بالعموم<sup>(٥)</sup>، عمومية (الدّعوة) فهي تشمل الإنس والجن مسلمهم وكافرهم وأولئم وأخرهم<sup>(٦)</sup>، وهذا (التّعميم) يمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم كقولنا (يدعوا جميع عباده)، ولكن ذلك من شأنه أن يفوّت الاختصار أو الإيجاز<sup>(٧)</sup>، ومن هذه الفائدة أيضاً إفادة التّعميم والتّوسيع الدّلالي في قوله تعالى: [وَلَسَوْفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ فَتَرَضِيْ<sup>(٨)</sup>]، فقد حذف المفعول

وعلم المعاني؛ (الجندى): ٨٠.

١- القصص: ٢٤-٢٣.

٢- الإيضاح في علوم البلاغة: ١٠٩ / ١، وينظر: دلائل الإعجاز: ١٢٤، والمعاني في ضوء أساليب القرآن: ١٩٣.

٣- ينظر: مفتاح العلوم: ١٠٩، وعلم المعاني: (الجندى): ٨١، ومختصر البلاغة؛ عبد الهادي الفضلي: ٤٧.

٤- يونس: ٢٥.

٥- علم المعاني؛ (عنيق): ١٤٢، وينظر: جواهر البلاغة: ١٦٧.

٦- علم المعاني؛ (طبل): ١٠٣.

٧- علم المعاني؛ (عنيق): ١٤٢. وينظر: علم المعاني: (الجندى): ٨١.

٨- الضّحى: ٥.

الثاني للفعل المتعدي (أعطى) مع احتياجه له واعتماد الدلالة عليه، لغرض إفادة العموم: (ما أطعاه في الدنيا... وما أدخله له من التّواب الذي لا يعلم كنهه إلا الله)<sup>(١)</sup>، تكريماً وتعظيمًا لرسوله: (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، (فكان مفاد هذه الجملة تعليم العطاء)<sup>(٢)</sup> إلى أقصى (غاية ما يتمناه الرّسول ويرتضيه لأنّه يعطيه كلّ ما يريد)...<sup>(٣)</sup>؛ لذلك أطلقه النّص القرآني ولم يشأ أن يحدده<sup>(٤)</sup>. ومنه أيضًا حذف المفعول الأول والثاني في قوله تعالى: فَامَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَقَ بِالْحُسْنَى فَسَنِسِرُهُ لِيُسِرَى<sup>(٥)</sup>، فقد حذف مفعولي الفعل (أعطى)؛ لأنّه ينصب مفعولين نقول: أعطى محمد عليًا كتاباً لقصد التّعميم في الإعطاء والمنع<sup>(٦)</sup>، مع قصد الإيجاز.

من الدّلالات المعنوية الأخرى تحقيق البيان بعد الإبهام أو التّفصيل بعد الإجمال<sup>(٧)</sup>، وذلك لتقرير المعنى في النفس، ويكثر هذا الحذف بعد فعل المشيئة أو الإرادة، أو نحوهما إذا وقع فعل الشرط وكان الجواب يدل عليه ولم يكن فعل المشيئة شيئاً عظيماً أو مستغرباً<sup>(٨)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَاءَرُ وَلَوْ شَاءَ لَهُدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(٩)</sup>، أي: لو شاء هدایتكم لهداكم وقوله سبحانه: [وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا]<sup>(١٠)</sup>، أي: لو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم مفعول فعل المشيئة ممحوظ،

١- الكشاف: ٤/٧٦٧.

٢- التّحرير والتّنوير: ٣٠/٣٩٨.

٣- التّفسير الكبير: ٣١/٢١٢؛ وينظر: روح المعانى: ٣٠ / ١٦٠.

٤- ينظر: التّفسير البيانى: (بيت الشاطئ): ٢٨.

٥- الليل: ٥/٨.

٦- ينظر: مجمع البيان: الطّبرسي: مج: ٦، ج: ٣٠، ص: ١٥٦.

٧- ينظر: مفتاح العلوم ١٠٩، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٠٧، وما بعدها، وشرح التّخیص: ٢/١٣١.

٨- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٢٧، ونهاية الإيجاز: ١٧٣، والطراز: ٢/١٠٥، وعلم المعانى (بسیونی): ١/٢٠٦.

٩- النّحل: ٩.

١٠- السّجدة: ١٣.

والسرّ في حذفه هو البيان بعد الإبهام، لأنّ المخاطب إذا سمع فعل المشيئة (شاء) تعلقت نفسه بشئ قد أبهم وهو مفعول (شاء)، وتطلعت إلى معرفته، فإذا ما ذكر الجواب: (لهذاكم أو لأنينا) استبيان ذلك الشيء وعُرفَ بعد أنْ كان قد أبهم، ولذا كان أوقع في النفس وأبلغ وأشد تأثيراً<sup>(١)</sup>. ومن الأغراض الأخرى أيضاً لحذف المفعول: التحرز عن مواجهة

المدوح بما لا يليق بذكره<sup>(٢)</sup>، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

**قد طلبنا، فلم نجد لك في السؤ دد والمجد والمكارم مثلا** (مدور)

فقد (حذف المفعول من (طلبنا) لغرض بلاجيّ، وهو التحرز عن مواجهة المدوح بأنّ له مثلاً، وبالغة في التأدب وتعظيم المدوح، ولو أنه ذكره فقال: قد طلبنا مثلاً لك، لأشعر ذلك بجواز أن يكون له مثلاً لأن العاقل لا يطلب إلا ما هو موجود)<sup>(٤)</sup>.

وهناك فوائد أخرى لحذف المفعول به والاستغناء عن ذكره، منها:

لاحتقاره، نحو قوله ﴿كَتَبَ اللَّهُ لِأَغْلَبِنَا أَنَا وَرَسُولِي إِنَّ اللَّهَ لَقَوْيٌ عَزِيزٌ﴾<sup>(٥)</sup>، أو لاستهجان ذكره، أو للجهل به نحو قوله: ولدت فلانة. وأنت لا تدرى، ما ولدت، أو لدفع إرادة غير المراد، أو لقصد الإبهام عن ذكره، وغيرها من الاعتبارات والأسرار البلاغية المناسبة لتركه والداعية لحذفه<sup>(٦)</sup>. وما يعنينا من ذلك حذف المفعول في الصحيفة السجادية واسقاطه عن

١- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٢٦، ونهاية الإيجاز؛ الرّازى: ١٧٣، ومغني اللّبيب: ٢ / ٦١٢، وعلم المعانى؛ (بسىونى): ١ / ٢٠٦، وعلم المعانى (طبل): ١٠٤.

٢- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٢٩ - ١٣٠، وأساليب بلاغية: ١٦٧

٣- ينظر: البيت في معاهد التنصيص: ١ / ٢٥٦

٤- المعانى في ضوء أساليب القرآن: ١٩٥، وينظر: دلائل الإعجاز: ١٢٩.

٥- المجادلة: ٦١.

٦- ينظر: مفتاح العلوم: ١١٠، وشروح التّلخيص: ١ / ١٣١، ومعانى النحو: ١ / ٥١٥، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٤٧، والبلاغة فنونها وأفنانها: ١ / ٢١٥ - ٢١٩، وعلم المعانى؛ (الجندى): ٨١ - ٨٢؛

والأسس النفسية للبلاغة العربية: ١٣٨، وفي البنية والدلالة: ١٢٨.

## - حذفه للاختصار والإيجاز:

ومن حذف المفعول في الصحيفة السجادية، حذفه للإيجاز، ولهذه الدلالة البعد الأكبر في طياتها، وتأتي هذه الدلالة نتيجة لتوفر قرائن سياقية، لفظية أو حالية، تدل عليه وتكون عوناً للإشارة إليه، فمثال الحذف لقرينة لفظية، تكون المفعول عائداً على الاسم الموصول فيحذف للدلالة عليه، كما في دعائه عَزَّلَه:

- (فَخَتَمَ بِنَا عَلَى جَمِيعِ مَنْ ذَرَأً. وَجَعَلَنَا شُهَدَاءَ عَلَى مَنْ جَحَدَ...)<sup>(٤)</sup>.

- (هَدَيْتَنَا لِدِينِكَ الَّذِي أَصْطَفَيْتَ. وَمَلَكَ الَّتِي أَرْتَضَيْتَ. وَسَبِيلَكَ الَّذِي

سَهْلَتْ (۵)

- (وَأَحْسَنَ صُنْعَ مَا صَنَعَ...).<sup>(٦)</sup>

ففي هذه الأمثلة حذف العنوان المفعول به؛ لأنَّه عائدٌ على الاسم الموصول لإرادة الإيجاز والاختصار، والتقدير في المثال الأول: (من ذرأه، ومن جده). وفي الثاني (اصطفيتها، وارتضيتها، وسهلتها)، وفيه أيضاً دلالة أخرى وهي مراعاة الفاصلة في نهاية الجمل كما هو واضح أمّا المثال الثالث فالتقدير فيه: (صنعه).

١- ينظر: الصحة السجادية: ١٢، ١٣، ١٧، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣٧، ٣٩، ٤٨، ٤٠، ٥٣، ٥٥، ٦٧، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ٨٢، ٨٣، ٨٧، ٩٧، ٩٣، ٩٢، ١٠٤، ١٠١، ١٠٠، ١١٤، ١١٣، ١١١، ١٣٠.

٢- المصدر نفسه: ١٥٣، ١٢٩، ١١٧، ٦١، ٥٣، ٢٥، ١٥٤.

٣- المصدر نفسه: ٢٣، ٥٣، ٨٧، ٩٤، ١٥٦، أ: ٢٣٦.

٤- المصدر نفسه: ١٦.

٥- المصدر نفسه: ١١٩.

## ٦- المصدر نفسه: ١٣١.

وقد تكون هذه القرينة تعين المفعول به، أو العلم به، أو لدلة السياق عليه، فيحذف المفعول ويكتفي بالإسناد المطلق لقصد الاختصار والإيجاز فمثلاً تعين المفعول دُعَاؤُه ﷺ:

- (وَاحْتَمْ لَنَا بِالَّتِي هِيَ أَحْمَدَ عَاقِبَةً...).<sup>(١)</sup>

والتقدير: (اختم لنا أمرنا بالحالة التي هي أحمد الحالات عاقبة وحذف المفعول لتعيينه ولأن الغرض سؤاله المختوم به)<sup>(٢)</sup>، وهو القرآن الكريم<sup>(٣)</sup>؛ ولقصد الاختصار. ومثال حذف المفعول للعلم به دُعَاؤُه ﷺ:

- (وَلَا يُجَاوِزُ الْحَتْوُمُ مِنْ تَدْبِيرِكَ كَيْفَ شِئْتَ وَأَنَّى شِئْتَ...).<sup>(٤)</sup>

والتقدير: كيف شئت وأنى شئت، أي: شئت تدبيره في فعل المنشئة، وقد حذفة؛ للعلم به مع دلالة ما تقدم عليه، ومنه أيضاً قوله ﷺ:

- (إِنْ تُعَذِّبْ فَأَنَا الظَّالِمُ...).<sup>(٥)</sup>

أي: تعذبني. ومثال حذفه لدلالة السياق عليه، دُعَاؤُه ﷺ:

- (أَسْأَلُكَ أَنْ تَعْفُوْ عَنِّي وَتَغْفِرْ لِي...).<sup>(٦)</sup>

- (صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ. وَاسْمَعْ وَاجِبْ يَا عَزِيزُ).<sup>(٧)</sup>

حذف المفعول في المثال الأول؛ لدلالة السياق عليه؛ وهو (الذنب)، فالذنب هي التي يغفرها الله سبحانه حذفه ﷺ؛ لدلالة السياق، ولما كان السياق دليلاً عليه وهو في خطاب العبادي حذفه ﷺ؛ لدلالة قصد الإيجاز والاختصار. وفي المثال الثاني؛ حذف المفعول وتقديره: (ندائي)، و(دعائي)؛ لدلالة الإيجاز والاختصار؛ لأنَّ مفهوم من السياق أيضاً.

١- المصدر نفسه: ٩٢.

٢- رياض السالكين: ١٥ / ٥.

٣- المصدر نفسه: ١٥٥ / ٥.

٤- الصحيفة السجادية: ١٤٨.

٥- المصدر نفسه: ١٥٩.

٦- المصدر نفسه: ٤٠.

٧- المصدر نفسه: ٤٠.

وقد يكون الحذف المتوكّى منه الاختصار لقرينة حالية، كما في دعائه

عليك السلام:

- (وَأَنْ أَشْكُرَ الْحَسَنَةَ. وَأَغْضِي عَنِ السَّيِّئَةِ ...<sup>(١)</sup>).

فالفعل (أغضى) فعل متعد علاجي لا يستعمل إلا مفعولاً خاصاً وهو العينان. ولكنّه عليه السلام لم يذكره؛ لدلالة الحال عليه؛ لقصد الاختصار، وإن كان قد استعمل في الحلم. فقيل: أغضى عن الذنب: إذا أمسك عفواً عنه<sup>(٢)</sup>.

### - حذفه لعدم تعلق الغرض بذكره:

ومن الفوائد التي حذف المفعول لتوخيها في الصحيفة السجادية، الدلالة على عدم اقتضاء حاجة لذكره، كما في دعائه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ فَكَمَا كَرِهْتَ لِي أَنْ أَظْلَمَ فَقِنِي مِنْ أَنْ أَظْلَمَ ...<sup>(٣)</sup>).

- (فَاقْتَنِنْ بِحَمْدِ مَنْ أَعْطَانِي وَأَبْتَلِ بِذَمِّ مَنْ مَنَعَنِي وَأَنْتَ مِنْ دُونِهِمْ وَلِيُّ الإِعْطَاءِ وَالْمَنْعِ ...<sup>(٤)</sup>).

- (إِنْ مَسَّهَا الشَّرُّ تَجْزُعُ وَإِنْ مَسَّهَا الْخَيْرُ تَمْنَعُ ...<sup>(٥)</sup>).

- (يَا مَنْ إِذَا سَأَلَهُ عَبْدٌ أَعْطَاهُ، وَإِذَا أَمَّلَ مَا عِنْدَهُ بَلَّغَهُ مُنَاهٍ).<sup>(٦)</sup>

فقد جعل عليه السلام تركيب الجملة في المثال الأول مقتضراً على الحكم الإسناد المطلق في: (فقني من أن أظلم)، وحذف المفعول به على حاجة الفعل المتعدي له (ظلم)، لعدم تعلق غرض لذكره؛ لأنّه أراد أن يوقيه الله سبحانه من الظلم، أمّا من هو الذي وقع عليه الظلم إنّ وجد أو تلبّس به؟، فلا حاجة تستلزم ذكره؛ لأنّ القصد هو الحكم المتعلق بالفعل لا بوقوعه على المفعول؛

١- المصدر نفسه: ٥٢١.

٢- رياض السالكين: ٣ / ٣٣٤.

٣- الصحيفة السجادية: ٣٩.

٤- المصدر نفسه: ٥٦.

٥- المصدر نفسه: أ: ٢٣٣.

٦- المصدر نفسه: أ: ٢٣٦.

لئلا يكون الحكم متعلقاً به ومقيداً من دائرة إطلاقه، لذلك جعل الفعل المتعدي، بمنزلة الفعل اللازم؛ لعدم تعلق غرض يدعو لذكر المفعول.

وفي المثال الثاني حذف <sup>عليكِ إسلام</sup> المفعول الثاني من الفعل أعطى في جملة (من أعطاني)، وكذلك الحال في جملة (من معنني)؛ لأنهما من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ليس أحدهما مبتدأ وخبراً؛ وذلك لعدم تعلق غرض يدعو لذكر المفعول الثاني؛ لأنَّه أراد <sup>عليكِ إسلام</sup> الا يُفتن بحمد معطيه من البشر ولا بذمٍّ مانعه؛ لأنَّ الحكم متعلق بالفعل المتلبس بالمفعول الأول أمّا المفعول الثاني، وما هو؟، فلا حاجة تتعلق بذكره.

وما قيل في المثالين: الأول والثاني يمكن أن يقال في المثالين الآخرين.

#### - حذفه لرَاعَاةِ التَّنَاسُبِ السَّجْعِيِّ:

وتحذف المفعول به في الصحيفة السجادية لتوخي التنساب بين الفقرات في العبارات وأجل التوافق الصوتي، ورعاية الفاصلة في نهايات الجمل، كما في دعائِه <sup>عليكِ إسلام</sup>:

- (لَا يَنْدِفعُ مِنْهَا إِلَّا مَا دَفَعْتَ. وَلَا يَنْكَشِفُ مِنْهَا إِلَّا مَا كَشَفْتَ... فَلَا مُضْدِرٌ لِمَا أُورَدَتْ. وَلَا صَارِفٌ لِمَا وَجَهْتَ. وَلَا فَاتِحٌ لِمَا أَغْلَقْتَ. وَلَا مُغْلِقٌ لِمَا فَتَحْتَ. وَلَا مُيَسِّرٌ لِمَا عَسَرْتَ. وَلَا نَاصِرٌ لِمَنْ خَذَلْتَ. فَصَلٌّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ...)(١).

- (وَفَقْنَا فِيهِ عَلَى مَوَاقِيْتِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ بِحُدُودِهَا الَّتِي حَدَّدَتْ. وَفُرُوضِهَا الَّتِي فَرَضَتْ. وَوَظَائِفِهَا الَّتِي وَظَفَتْ. وَأَوْقَاتِهَا الَّتِي وَقَتَّ...)(٢).

في المثال الأول ساعد حذف المفعول على تكوين نسق موسيقي توافقه في نهاية الجمل، على الرغم من أنه عائد للاسم الموصول الذي قبله ولو ذكره لانتفى هذا النغم السجعي والتنساب الموسيقي في نهاية العبارات؛ فلما استغنى عنه بدلالة المقدم عليه أعطى جرساً موسيقياً وحسناً إيقاعياً

١- المصدر نفسه: ٢٧-٢٨.

٢- المصدر نفسه: ١١٤.

تتجاذب معه النفس، فضلاً عن حلاوة النغم السجعي، وجمال التوافق الصوتي الآخاذ.

وكذلك المثال الثاني؛ فقد أسلهم حذف المفعول العائد على الاسم الموصول على بناء الجملة بناء منسجماً موسيقياً في فقراته، متوافقاً إيقاعياً في تركيب عباراته، يمتلك مجتمع القلوب في جمال أسلوبه، وروعة دلالاته.

#### - حذفه للتوسيع في الدلالة والتعريم مع الاختصار:

حذف المفعول في الصحيفة السجادية للدلالة على التوسيع في الدلالة مع التعريم، كما في دعائه عليه السلام في يوم عرفة:

- (أَنْتَ الَّذِي ابْتَدَأْ وَاخْتَرَعَ وَاسْتَحْدَثَ وَابْتَدَعَ...).<sup>(١)</sup>

- (وَلَقَدْ سُئِلْتَ فَأَعْطَيْتَ. وَلَمْ تُسْأَلْ فَابْتَدَأْتَ...).<sup>(٢)</sup>

فقد حذف عليه السلام متعلق الإسناد (المفعول) من الجمل الأربع، واقتصر في دعائيه على الحكم المطلق؛ لغرض التعريم والتوسيع الدلالي. في عموم الحدث الفعلي وإطلاقه، في الابتداء والاختراع والاستحداث والابداع لجميع ما يمكن أن تتلبس به الجمل الأربع المطلقة، وقد كانت هذه التوسيعة الدلالية يمكن أن تستفاد من ذكر المفعول بصيغ العموم، ولكن ذلك يفوّت فرصة الاستثمار من الإيجاز والاختصار المطلوب في سياقه.

ويمكن أن تكون فيها دلالة أخرى، هي دلالة العناية بالحدث المطلق وإثباته لفاعله. وتنتزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم في الاكتفاء الدلالي، بمعنى: (أَنْتَ الَّذِي وَجَدَ لَكَ حَقِيقَةَ الابْتَداَعِ وَالاختِرَاعِ وَالاستِحدَاثِ وَالابْتَداَعِ مِنْ غَيْرِ ابْتَداَءِ اعْتِبَارِ قِيدٍ وَتَعْلُقِ عَمُومٍ وَخَصُوصٍ...).<sup>(٣)</sup>

كذلك المثال الثاني، إذ إنّه عليه السلام أطلق حكم الجملة الأولى (العطاء) من

١- المصدر نفسه: ١٣١.

٢- المصدر نفسه: ١٥٤.

٣- رياض السالكين: ٣١٦/٦

(أعطيت) و(الابتداء) من الثانية من (ابتدأت)، بعد السؤال الثابت: (ولقد سُئلت)، في الأولى، والمنفي (ولم تسأل) في الثانية، على الرغم من حاجة الفعل (ابتدأ) إلى المفعول وشدة حاجة الفعل (أعطى) إلى مفعوليْن؛ لأنَّه من الأفعال التي تقع على مفعوليْن، والسر في هذا الحذف والاقتصار على الحكم المطلق غير المقيد بمتصلق هو التوسيع في الدلالة وتعظيم الحكم في العطاء والابتداء، مع الاختصار في ذلك.

وفي الجملة أيضاً دلالة أخرى، فقد ساعد حذف المفعول الأول والثاني من الجملة (أعطيت)، والمفعول من (ابتدأت) ساعد على التناغم السجاعي بين الفقرات، ولو لم تسقط تلك المتعلقات لذهب حسنِه الموسيقي وجماله السجاعي.

#### - تحقيق البيان بعد الإبهام أو التفصيل بعد الإجمال:

ومن الأغراض الدلالية التي حذف من سببها المفعول به في الصحيفة السجادية، حذفه للدلالة على التفصيل والبيان بعد الإبهام والإجمال لتقرير الحقيقة والأمر كما في دعائِه عليهما السلام:

- (إِنْ تَشَاءْ تَعْفُ عَنَّا فَبِفَضْلِكَ، وَإِنْ تَشَاءْ تُعَذِّبْنَا فَبِعَدْلِكَ ...)<sup>(١)</sup>.

- (وَتَسْتُرْ عَلَى مَنْ لَوْ شِئْتَ فَضَحَّتَهُ. وَتَجُودُ عَلَى مَنْ لَوْ شِئْتَ مَنَعَتْهُ ...)<sup>(٢)</sup>.

في المثال الأول عدل عليهما السلام عن ذكر مفعول فعل المشيئة في الجملتين المتقابلتين دللياً بالضِّد، وهو ليس أمراً مستغرباً أو عظيماً عليه سبحانه لا سيما أنه واقع بفضلِه المطلق وبعدله جل شأنه، والغرض الذي أراده عليهما السلام هو البيان والتفصيل بعد الإبهام والإجمال لتقرير حقيقة المشيئة وتوكيد المعنى في النفس؛ ذلك لأنَّ فعلَ المشيئة (شاء) فعل مطلق، فإذا ما سمعه المخاطب علم أنَّ هناك شيئاً متعلقاً بالفعل بيده أنَّه شيءٌ مبهمٌ مجملٌ وهو مفعول الفعل (شاء) وتطلعت نفسه إلى معرفته بعد أن غاصت في صوره

١- الصحيفة السجادية: ٣١.

٢- المصدر نفسه: ١١٧.

ومعاينة التي يتحملها نتيجة إطلاقه وعمومه، فلما جاء عليه عليه السلام بجزاء الشرط دل عليه، وأزال إجماله، وعلم السامع ذلك الشيء فازداد توكيده في نفسه وعرف أنه (العفو) في الجملة الشرطية الأولى، و(العذاب) في الجملة الثانية فكُل من الشرط والجزاء يدلان عليه ولكن دلالة الشرط دلالة إجمال ودلالة الجزاء دلالة تفصيل وبيان، والبيان والتفصيل بعد الإبهام والإجمال أوقع في النفس، وأبلغ في المراد، وأشد تأثيراً ورسوخاً في الذهن.

وكذلك المثال الثاني بما قيل في المثل الأول يمكن أن يكون فيه كذلك.

#### - حذف المفعول لتركيز الدلالة على الحدث وفاعله:

ومن الأغراض التي حذف لأجلها المفعول به في الصحيفة السجادية حذفه للدلالة على تركيز الانتباه على الحدث المطلق وفاعله، وهذه الدلالة كثيرة في الصحيفة السجادية ومن ذلك ما ورد في دعائه عليه السلام:

- إلهي هديتني فلهوت. ووعظت فقسوت. وأبليت الجميل فعصيت.

ثم عرفت ما أصدرت إذ عرفتني فاستغفرت. فأقلت فعدت. فسترت ...<sup>(١)</sup>.

- إن أعطيت لم تشب عطاياك بمن. وإن منعت لم يكن منعك تعديا ...<sup>(٢)</sup>.

- اللهم لك الحمد أن خلقت فسوية. وقدرت وقضيت. وأمنت وأحييت. وأمرضت وشفيت. وعافيت وأبليت. وعلى العرش استويت ...<sup>(٣)</sup>.

ففي المثال الأول اقتصر عليه السلام على الحكم، الإسناد المطلق، في الجمل (وعذت، أبليت، عصيت، استغفرت، فأقلت، تستر) موضع البحث، وحذف مقيد الحكم وهو المفعول به وتقدير الجمل فيه: وعظتني، وأبليتني، عصيتك، استغفرتك، أقلتني.. لتركيز الدلالة على الحدث المطلق وإظهار كمال العناية بإثباته وإسناده لمن صدر عنه وهو الفاعل (الله) سبحانه لأن إبراز (الحدث

١ - المصدر نفسه: ١٥٢.

٢ - المصدر نفسه: ١٠٣.

٣ - المصدر نفسه: ١٧٨.

مَعَ إِسْقاطِ مَتَعْلِقِهِ، يَكُونُ مَرَاعَاةً لِلْفَتِّ اِنْتِبَاهَ الْمُتَلَقِ إِلَيْهِ وَتَرْكِيزَهُ فِيهِ إِذْ هُوَ الْمَهْمَّ فِي نَظَرِ الْمُتَلَقِ، وَهُوَ الَّذِي يَرِيدُ تَوْكِيدَهُ فِي نَفْسِ الْمُتَلَقِي)<sup>(١)</sup>، لِذَلِكَ جَعَلَ الْإِسْنَادَ الْحَكْمِيَّ مَطْلَقاً غَيْرَ مَقِيدٍ، وَلَا مَتَبَّسٌ بِجَهَةِ الْمَفْعُولِ مَعَ حَاجَةٍ مَعْنَى الْحَدِيثِ الَّذِي فِي الْفَعْلِ الْمَتَعْدِيِ إِلَيْهِ، وَنَزَّلَهُ مِنْزَلَةَ الْفَعْلِ الْقَاصِرِ عَنِ الْوَصْوَلِ إِلَى مَفْعُولِهِ فَأَعْرَضَ عَنْهُ إِعْرَاضاً وَلَمْ يَذْكُرْهُ؛ لِأَصَالَةِ التَّعْبِيرِ فِي الْفَعْلِ الْلَّازِمِ عَنِ الْحَدِيثِ الْمَطْلُقِ الصَّادِرِ عَنْ فَاعِلِهِ.

وَفِي الْمَثَالِ الثَّانِي حَذْفُ عَلَيْسَلَامِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مِنَ الْجَمْلَتَيْنِ (أُعْطِيَتْ، وَمُنْعِتْ) لِأَنَّ (أُعْطِيَ، وَمُنْعِي) مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَتَجَاوزُ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ إِلَى الثَّانِيِّ، وَأَكْتَفَى بِالْحُكْمِ الْمَطْلُقِ الْمُفَادِ مِنْ إِسْنَادِ الْفَعْلِ الْمَتَعْدِيِّ إِلَى فَاعِلِهِ، وَهُوَ الْعَطَاءُ وَالْمَنْعُ، وَجَعَلَ الْفَعْلَيْنِ الْمَتَعْدِيَيْنِ (أُعْطِيَ، وَمُنْعِي) يَسْلُكَاً لِزُومِيًّاً. وَضَرَبَ كَشْحَانًا عَنْ ذِكْرِ الْمَفْعُولَيْنِ، وَأَعْرَضَ عَنْهُمَا الْبَتَةَ؛ لِتَرْكِيزِ الْعُنْيَةِ فِي الْحَدِيثِ الْمَطْلُقِ (عُوْمَيَّةُ الْعَطَاءِ وَعُوْمَيَّةُ الْمَنْعِ) وَإِثْبَاتِهِ لِفَاعِلِهِ وَهُوَ اللَّهُ سَبَّحَهُ وَتَعَالَى، وَفِي الْجُمْلَةِ أَيْضًا، دَلَالَةُ أُخْرَى وَهِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى التَّعْمِيمِ، فَهُوَ عَلَيْسَلَامِ عِنْدَمَا اكتَفَى بِالْحُكْمِ الْمَتَعْلِقِ بِالْفَعْلِ وَفَاعِلِهِ، أَرَادَ أَنْ يَدْلِلَ أَيْضًا، عَلَى تَعْمِيمِ الْعَطَاءِ وَالْمَنْعِ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ: صَغِيرَهَا وَكَبِيرَهَا، وَبَاطِنَهَا وَظَاهِرَهَا، وَكُلُّ شَيْءٍ. فَلَمَّا لَمْ يَذْكُرْ الْمَفْعُولَيْنِ أَفَادَ تَلْكَ الدَّلَالَةَ مَعَ الإِيجَازِ وَالاختصارِ.

وَفِي الْمَثَالِ الثَّالِثِ الْوَاضِحِ أَنَّ الْأَفْعَالَ: (خَلَقَ، وَسَوَى، وَقَدَرَ وَقَضَى، وَأَمَاتَ، وَأَحْيَا، وَأَمْرَضَ، وَشَفَى، وَعَافَ، وَأَبْلَى) أَفْعَالٌ مَتَعْدِيَّةٌ بِدَلَالَةِ مَعْنَاهَا الْمَعْجمِيَّ مَعَ قَابِلِيَّةِ الْمَفْعُولِ لِلتَّأْثِيرِ بِهِ، وَالتَّقْدِيرِ: (خَلَقْتَنِي «الْدَّاعِي» عَلَيْسَلَامِ، وَسَوَيْتَنِي، وَقَدَرْتَنِي، وَقَضَيْتَنِي، أَمْتَنِي، وَأَحْيَيْتَنِي، وَأَمْرَضْتَنِي، وَشَفَيْتَنِي، وَعَافَيْتَنِي، وَأَبْلَيْتَنِي)؛ وَلَكِنَّهُ عَلَيْسَلَامِ لَمْ يَذْكُرْهُ، بَلْ اقْتَصَرَ عَلَى إِسْنَادِ الْمَطْلُقِ

غير المخصوص بجهة معنية مع حاجة الفعل لها، ونُزِّل الفعل المتعدي على افتقاره الدلالي بوقوعه من قبل فاعله على المفعول منزلة الفعل اللازم، لغرض إثبات هذه الأحداث المطلقة وإسنادها إلى فاعلها وهو الله سبحانه وتعالى من دون اعتبار متعلقها؛ لأنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ بِيَدِهِ جَلَّتْ قدرته.

### - حذفه للتعظيم أو للتحقيق:

ومن الأغراض الدلالية التي حذف لسببها المفعول به في الصحيفة السجادية الدالة التائية: (التعظيم، والتحقيق)، وذلك كما في دعائِه عليه السلام:

- (ولَيْسَ عَذَابِي مِمَّا يَزِيدُ فِي مُلْكِكَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ. وَلَوْ أَنَّ عَذَابِي مِمَّا يَزِيدُ فِي مُلْكِكَ لَسَأَلْتُكَ الصَّبْرَ عَلَيْهِ...).<sup>(١)</sup>

فقد ذكر عليه السلام المفعول به في الجملة الأولى (مثقال ذرة)، وقيّد جهتها به في سياقها: نفي تلبسه بالإسناد، وعدم وقوعه عليه أبداً. ثمَّ عدل عنه في الجملة الأخرى المسورة لتوكييد مضمون الأولى، ولم يذكره، ليس للعلم به دلالة السياق في المتقدم عليه حسب، وإنما للدلالة على تحقيقه لضاللة حجمه، ولطافة كميته، وتعظيمًا لملك الله سبحانه.

وكأنَّه عليه السلام أراد أن يوحى - وهو الأدب والخلق الرفيع - بهذا الحذف والعدول عن ذكره بعدم استطاعته للفظه وذكره، لعلمه ومعرفته عليه السلام لعدم ذلك في الأبدية تعظيمًا لله سبحانه؛ لذلك جعل الأسلوب في سياقه الشرطي بعد نفيه للجملة أولاً، حياءً منه عليه السلام.

### دلالة حذف الجار والمجرور:

من المعلوم أنَّ الجار والمجرور بنية تركيبية ذات نسبة تقديرية غير تامة، تُضاف على البنية الإسنادية؛ لتوسيع معنى جديداً، ولتقدير من إطلاقها، ذلك: لأنَّها من الم العلاقات التي تتعلق بمعنى الحدث الذي في علاقة الإسناد وتحدد في جهته

الإضافية الدلالية زيادةً على حكمه الإسنادي. وأنَّ الجارَ والجرور يؤدِّي علاقه نسبية مفاده من الحرف الجار بين الاسم المجرور وحكم الجملة<sup>(١)</sup>. وفي بعض التراكيب يؤدِّي مستهدفاً لا يكون أبداً مع حذفه كما إذا وقع جواباً لاستفهام، يقال: إلى أين ذهب عليُّ، فيقال: إلى المكتبة. فانتهاء الغاية إلى مكانية الموضع (المكتبة) لا يمكن أن نتلمسها دللياً مالًم تذكر. ولكن، في بعض الأحيان، قد يُستغنى عنَّ الجارَ والجرور بتوفر قرائن وملابسات تفهم من السياق وحسب متطلبات الفعل الدلالي التي يراعيها المتكلّم.

لقد كان عمل النحوين في هذه الفقرة من البحث مقتصرًا على حذف الجار حسب أمّا حذفه مع المجرور فلم يشاروا إليه؛ ولعل السبب في ذلك كون الاثنين لا يدخلان في الصناعة ما عدا حذف الحرف الجار<sup>(٢)</sup>، أمّا البلاغيون فقد تناولوا الجارَ والجرور في متعلقات الجملة. واقتصرتا فيه على التقديم والتأخير<sup>(٣)</sup>، أمّا الحذف فلم يتطرقوا إليه. ويبدو أنه لا يشكل الأمر لهم في تلك الدلالات والأغراض التي ذكروها في متعلقات الإسناد. وربما أنّهم حملوه (الحذف) عليها. وإذا كانت عمليات رصد البلاغيين في بيان أغراض تقديم وتأخير الجارَ والجرور جارية في موطن الذكر، فالآخرى أن يكون هذا الالتفات مقصوداً في الحذف أيضًا.

والحقيقة أنَّ حذف الجارَ والجرور يؤدِّي أغراضًا وفوائد معنوية تماثل دلالات حذف كلٍّ من الفاعل والمفعول به التي ذكرت سابقاً. وفي الصحيفة السجادية<sup>(٤)</sup> نجد لحذف بنية الجارَ والجرور دلالات متعددة من أهمّها:

١- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٤، ١٩٢.

٢- ينظر: معني اللبيب: ٤٦٩ / ٢.

٣- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٠٢ / ١، وشرح التلخيص: ٢ / ١١٩.

٤- ينظر: الصحيفة السجادية: ١٢، ١٩، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٣، ٤٩، ٥٦، ٦١، ٧٩، ٦٨، ٦١، ٨٥، ١١١، ٢٣٩، ٢٣٣، ٢٣١، ١٧٣، ١٥٩، ١٥٨، ١٥١، ١٥٠، ١٢٤

### - الدلالة على تركيز الانتباه في الحديث:

ومن الفوائد الدلالية التي حذف لأجلها الجار والجرور في الصحيفة السجادية، الدلالة على تركيز المعنى في الحديث مع مراعاة التنااسب بين القرآن، كما في دعائِه عليهما السلام:

- (فَلَسْتُ بَرِيئًا فَأَعْتَدْرُ. وَلَا بِذِي قُوَّةٍ فَانْتَصِرُ. وَلَا مَفْرِي فَأَفِرُ...)(١).

اقتصر الإمام عليهما السلام هنا على حكم الإسناد غير المقيد بالجار والجرور في ثلات جمل (اعتذر، أنتصر، أفر)؛ لغرض تركيز الدلالة على الحديث الفعلي الذي في معنى الإسناد، ولو ذكر متعلقه في الجملة لذهب هذا السر المعنوي والمغزى الدلالي، ذلك أن ذكر بنية الجار والجرور تقتضي التفكير به مضافاً إلى تركيب الإسناد إليه، ولكنه عليهما السلام لما حذفه جعل الحكم مطلقاً غير معين في جهة خاصة، وترك إتمام معنى الاعتذار والانتصار والفرار إلى متلقيه؛ ليذهب فيه كُلّ مذهب. وفي ذلك من الثراء مع الاهتمام بالحدث المتصف به الفاعل، ما لا يذكر.

وهنا دلالة أخرى وهي:

### - مراعاة الفاصلة في نهاية الجملة:

إذ إنّه جعل نهاية الجمل كالكافية في الشّعر، ولو ذكر متعلق الإسناد (الجار والجرور) لما حصل ذلك التنااسب، ولكنه لما حذفه جعل التعاقب الصوتي في نهاية كُلّ فقرة من الجمل الثلاث جعله متناسقاً صوتياً ومنسجماً سمعياً زيادة على حلاوة التعبير وطراوة معناه ومغزاه الدلالي.

### - الدلالة على الإيجاز:

وذلك في مواضع معينة في الصحيفة السجادية. وقد يأتي هذا الغرض لقرينة لفظية على أن يتقدم عليه ما يدل عليه، كما في دعائِه عليهما السلام:

- (أَعُوذُ بِكَ اللَّهُمَّ الْيَوْمَ مِنْ غَضَبِكَ فَصَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَعْذُنِي وَأَسْتَجِيرُ بِكَ الْيَوْمَ مِنْ سَخْطِكَ فَصَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَاجْرِنِي وَأَسْأَلُكْ أَمْنًا مِنْ عَذَابِكَ فَصَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَآمِنِي...)<sup>(١)</sup>.

فقد حذف عليكما الجار والجرور في ثلاث جمل لقرينة لفظية دلت عليه، والتقدير: (وأعذني بك من غضبك، استجرنى من سخطك، وأمنى من عذابك)؛ فضلاً عن الإيقاع الصوتي لغرض الإيجاز مع قصد دلالة أخرى هي مراعاة التناسب في الفقرات بين نهايات الجمل.

وقد يكون هذا الحذف للدلالة على العلم به، كما في دعائهما:

- (أَدْعُوكَ فَتُجِيِّنِي وَإِنْ كُنْتُ بَطِئِنًا حِينَ تَدْعُونِي...)<sup>(٢)</sup>.

فقد حذف عليكما الجار والجرور المتعلقيين بالمشتق (بطئاً)؛ لأنَّه معلوم عند المخاطب وتقديره: (بطئاً في إجابتك)؛ وذلك لقصد الاقتصار والإيجاز. أو قد يكون الحذف لدلالة السياق عليه، كما في دعائهما:

- (وَلِذِلِكَ خَمَدَ صَوْتِيْ عَنِ الْجَارِ...)<sup>(٣)</sup>.

فقد اكتفى عليكما بالمصدر المجرور (الجار)، ومعناه: الاعتراف، وحذف متعلقه (الجار والجرور)؛ لدلالة السياق عليه، وهو (لك) توخيًّا للايجاز والاختصار، ناهيك بإطلاقه.

١ - المصدر نفسه: ١٥٠.

٢ - المصدر نفسه: ١٥٩.

٣ - المصدر نفسه: ٤٣.

## الفصل الثالث

**التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ فِي أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ**  
**التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ ظَاهِرَتَانِ مِنَ الظَّوَاهِرِ التَّعْبِيرِيَّةِ، الْفَنِيَّةِ الْأَسْلَوبِ،**  
**الَّتِي تَنْطُوِي عَلَى أَسْرَارِ بِلَاغِيَّةِ وَأَهْدَافِ دَلَالِيَّةِ مُتَعَدِّدةِ مُنْشُودَةِ<sup>(١)</sup>، حَالَهَا**  
**كَشَانِ الظَّوَاهِرِ الْمُتَقْدِمَةِ فِي فَصْلِي التَّقْدِيمِ، وَالذِّكْرُ وَالْحَذْفُ بَلْ هُوَ وَسِيلَةٌ**  
**أُخْرَى كَتْلَكَ الْوَسَائِلِ لِلْإِثْرَاءِ الدَّلَالِيِّ مِنْ خَلَالِ النَّظَرِ وَالْاِخْتِيَارِ الْأَمْثَلِ لِلْبَنْيَةِ**  
**الصَّرْفِيَّةِ الْمُسْتَخْدَمَةِ فِي هِيَكَلِ الْجُمْلَةِ الدَّاخِلِيِّ فِي سِيَاقِهَا الْخَاصِّ بَعْدِ فَهْمِ**  
**أَبْنَيَّةِ مَفْرَدَاتِهَا الْمُخْتَارَةِ وَنَتَائِجِهَا الدَّلَالِيَّةِ فِي حَدُودِ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ؛ (لَأَنَّ**  
**فَهْمَ مَفْرَدَاتِ الْجُمْلَةِ، وَمَعْرِفَةُ أَحْوَالِ تَلِكَ الْمَفْرَدَاتِ يَنْبَغِي أَنْ تَأْتِي مِنْ خَلَالِ**  
**الْإِدْرَاكِ الْكُلِّيِّ لِتَرْكِيبِ الْجُمْلَةِ، وَالْعَلَاقَةِ الَّتِي تَقْوِيْمَ بَيْنَ أَجْزَائِهَا...)<sup>(٢)</sup>.**

**وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ - كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ - بِطَبَيْعَتِهِ التَّحْوِيلِيَّةِ الدَّائِرَةِ**  
**بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْعَدُولِ وَبِطَابِعِهِ السِّيَاقِيِّ خَارِجِيًّا وَدَاخِلِيًّا فِي أَحْوَالِ التَّكَلُّمِ**  
**وَالْخُطَابِ<sup>(٣)</sup> مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْمَاءِ مِنْ دُونِ الْأَفْعَالِ وَالْجَمْلِ وَهُوَ بِذَلِكِ**  
**أَدْخُلُ بِدَوَالِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ مِنْهُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ.**

وَقَدْ قَسَّمَ النَّحْوِيُّونَ الْأَسْمَاءَ عَلَى نَوْعَيْنِ: مَعْرِفَةٍ وَنَكْرَةٍ، وَحَدَّدُوا النَّكْرَةَ  
**بِ(مَا دَلَّتْ عَلَى شَيْءٍ لَا بَعْيِنِهِ)<sup>(٤)</sup>، وَالْمَعْرِفَةِ: (مَا دَلَّتْ عَلَى شَيْءٍ بَعْيِنِهِ)<sup>(٥)</sup>،**  
**بِقَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ<sup>(٦)</sup>. وَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا - الْأَسْمَاءُ - التَّنْكِيرُ**

١- ينظر: علم المعاني؛ (طب): ١٤٥، والبلاغة فنونها وأفنانها: ٢٢٤ / ١.

٢- نحو الفعل: الجواري: ٩.

٣- ينظر: البلاغة العربية، قراءة أخرى: ٢٢٨.

٤- البرهان الكاشف؛ ابن الزملکانی: ١٣٣؛ وينظر: الطراز: ٢ / ١؛ وجوهر الكلنز؛ الأثير الحلبی: ٢٨٨.

٥- الطراز: ١١ / ٢، وينظر: جوهر الكلنز: ٢٨٨.

٦- لا ريب في أنَّ كلاً من المعرفة والنَّكْرَة يدلُّ عَلَى معنى وإلاً امتنع الفهم وضاعت الدلالة. (إلاً

أنَّ الفرق بينها أنَّ (النَّكْرَة) يُفهُمُ منها ذات المعين فقط. ولا يُفهُمُ منها كونه معلوماً للسامع وأنَّ (المعرفة) يُفهُمُ منها ذات المعين، ويُفهُمُ منها كونه معلوماً للسامع لدلالة اللُّفْظ عَلَى التَّعْبِينِ؛ والتَّعْبِينِ

فيها، إِمَّا بِنَفْسِ الْلُّفْظِ مِنْ غَيْرِ احْتِياجٍ إِلَى قَرِينَةٍ خَارِجِيَّةٍ كَمَا فِي الْعِلْمِ، وَإِمَّا بِقَرِينَةٍ تَكَلُّمُ أَوْ خُطَابُ أَوْ

غَيْيَةٍ كَمَا فِي الْخَسْمَائِرِ، وَإِمَّا بِقَرِينَةٍ اشْأَرَةٍ حَسَيْةٍ كَمَا فِي الْاِشَّارَةِ، وَإِمَّا بِنَسْبَةٍ مَعْهُودَةٍ كَمَا فِي الْأَسْمَاءِ

ثُمَّ يطْرَأُ عَلَيْهَا التَّعْرِيف، قَالَ سِيبُوِيْهُ (ت ١٨٠هـ): (اعْلَمْ أَنَّ النَّكْرَةَ أَخْفَى عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَهِيَ أَشَدُّ تَمْكِنًا؛ لِأَنَّ النَّكْرَةَ أَوَّلُ، ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهَا مَا تَعْرِفُ بِهِ). فَمِنْ ثُمَّ أَكْثَرِ الْكَلَامِ يَنْصُرِفُ إِلَى النَّكْرَةِ<sup>(١)</sup>، ذَلِكَ أَنَّ النَّكْرَةَ لَا تَتَطَلَّبُ عَلَى عِمَومِهَا حِيَازَةً فَكُرْ كَمَا هُوَ حَالُ الْمَعْرِفَةِ، مِنْ ذَلِكَ هِيَ أَشَدُّ فِي التَّمْكِنِ الْذَّهَنِيِّ فِي التَّخْصِيصِ وَالتَّعْنِينِ، عَلَى خَلَافِ النَّكْرَةِ الَّتِي لَا تَتَطَلَّبُ حِيَةً وَفَكْرًا<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ الْمَبِرْدُ (٢٨٥هـ): (أَصْلُ الْأَسْمَاءِ النَّكْرَةَ لِأَنَّ الْأَسْمَاءِ الْمَنْكَرُ هُوَ الْوَاقِعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أُمَّتِهِ لَا يَخْصُّ وَاحِدًا مِنَ الْجِنْسِ دُونَ سَائِرِهِ وَذَلِكَ رَجُلٌ وَفَرْسٌ وَحَائِطٌ وَأَرْضٌ وَكُلُّ مَا كَانَ دَاخِلًا بِالْبُنْيَةِ فِي اسْمِ صَاحِبِهِ فَغَيْرُ مُتَمِيِّزٍ مِنْهُ إِذَا كَانَ اسْمُهُ قَدْ جَمَعَهُمَا)<sup>(٣)</sup>. ثُمَّ حَصَرُوا بُنْيَةِ الْمَعْرِفَةِ بِحَسْبِ الْاسْتِقْرَاءِ - فِي الضَّمِيرِ، وَالْعِلْمِ، وَاسْمِ الْاِشْارَةِ، وَالْمَعْرِفَةِ بِ(أَل)، وَاسْمِ الْمَوْصُولِ، وَالْمَضَافِ إِلَى وَاحِدِ مَا تَقْدِمُ، وَالْمَعْرِفَةِ بِالنَّدَاءِ الْمَرَادِ<sup>(٤)</sup>. وَهَذِهِ الْمَعْرِفَةُ مُتَفَاقِتَةٌ فِي مَرَاتِبِهَا الدَّلَالِيَّةِ فَأَغْلَبُ النَّحْوَيْنِ وَالْأَعْمَمِ مِنْهُمْ<sup>(٥)</sup> عَلَى مِذَهَبِ سِيبُوِيْهِ فِي أَنَّ الْأَعْرَفَ مِنْهَا: (الْمُضَمَّنَاتُ فَالْأَعْلَامُ فَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ ثُمَّ الْمَعْرِفَةُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ثُمَّ الْمَضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ إِضَافَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ لَفَظِيَّةٍ)<sup>(٦)</sup>، عَلَى حِينِ يَذَهِبُ الْفَرَّاءُ (ت ٢٠٧هـ) إِلَى أَنَّ الْمَشَارِ أَعْرَفُ<sup>(٧)</sup>، وَلَكِنَّ الْأَوَّلَ أَرْجُحُ وَهُوَ مَا يُعْتَمِدُ هُنْهَا.

الْمَوْصُولَةِ، إِيمَّا بِحَرْفٍ وَهُوَ الْمَعْرِفَ بِأَلِّي. وَالنَّدَاءِ إِيمَّا بِإِضَافَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ وَهُوَ الْمَضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ مَعَهُ الْمَنَادِيِّ) جَوَاهِرُ الْبَلَاغَةِ: الْهَاشِمِيُّ: ١٢٥. وَكَمَا سَنَبَنِيْنَ ذَلِكَ لَاحِقًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

١- كتاب سيبويه: ٢٢/١.

٢- ينظر: الإيضاح في علل النحو؛ الزجاجي: ٥٤

٣- المقتضي؛ المبرد: ٤/٢٧٦، ٨-٥؛ وينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ١/١٤٨.

٤- ينظر: كتاب سيبويه: ٢/٨٥، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٥/٨٥ وما بعدها، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: ٢/١٣٥ وما بعدها، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٤٨، وشرح التسهيل: ١/١٢٥، وشرح ألفية ابن الناظم: ٥٥، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنباري: ١/٦٠.

٥- ينظر: المفصل؛ الزمخشري: ١٩٨-١٩٧، وشرح جمل الزجاجي: ٢/١٣٦، وشرح التسهيل: ١/١٢٥، وشرح شذور الذهب؛ ابن هشام: ١٣٤.

٦- كتاب سيبويه: ٢/٥.

٧- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/١٣٦.

وبذلك يتضح أنَّ النَّحويِّين أدخلوا الجانب الدَّلاليَّ<sup>(١)</sup> في التقسيم والتحديد وليس كما زعم بعض الباحثين المحدثين في أنَّهم اعتمدوا الجانب الشَّكليَّ في<sup>(٢)</sup> أنَّ النَّكرة: (ما يقبل (أ) وتوثر فيه التَّعرِيف...)<sup>(٣)</sup>، بأية التقسيم المتقدَّم.

وكما تتفاوت المعرف في مراتب التَّعرِيف فكذلك النَّكرات في مراتب التَّنْكير فكلَّما ازدادت النَّكرة عموماً وشمولاً ازدادت غموضاً وإبهاماً في الوضع<sup>(٤)</sup>، (وجملتها شيء، ثمَّ جسم، ثمَّ حيوان، ثمَّ إنسان، ثمَّ رجل، فكُلُّ واحدة من هذه النَّكرات هي أدخل في الإبهام، والتَّنْكير، مما بعدها كما تراه في صورها،...). ولكلُّ من التَّعرِيف والتَّنْكير دلالته الخاصة التي تتضح في سياق الخطاب<sup>(٥)</sup>، فضلاً عن دلالتهما الوضعية في التركيب في أنَّ التَّعرِيف يفيد التخصيص والتعيين على حين ان التَّنْكير يدل على العموم والشُّمول<sup>(٦)</sup>. وقد ذكر البلاغيون أغراضاً ودلالات متعددة للتَّعرِيف والتَّنْكير<sup>(٧)</sup> تختلف باختلاف وظيفة كُلٍّ منها وروداً في الهيكل الدَّاخلي للجملة وبحسب اقتضاء السِّياق.

وما يعنيها من ذلك تعريف أجزاء الجملة وتنكيرها في الصحيفة السَّجَادِيَّة إذ إنَّهما من الظَّواهر المشعة في تركيب الدُّوال ويمكن رصد دلالات كُلٍّ منها بطريق التَّمعن والتَّأمل في كُلٍّ منها في نماذجه الفنية في

١- ينظر: توجيه الخلاف النَّحوي في المرفوعات من الأسماء؛ ابتسام عبد الحسين: (رسالة ماجستير): ٢٨٠.

٢- ينظر: النَّحو الوصفي من خلال القرآن الكريم؛ مُحَمَّد صالح الدين: ٣٩٦.

٣- شرح ابن عقيل: ١/٨٦.

٤- ينظر: التبيان؛ الزمكاني: ٥٠، والطراز: ٢/١١-١٢.

٥- الطراز: ١/١١-١٢. وينظر: اللمع؛ ابن جنى: ١٨٥.

٦- ينظر: النَّحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: ٣٩٧، وأسلوب الدُّعاء في القرآن الكريم؛ مُحَمَّد محمود: (رسالة ماجستير): ١٥٥.

٧- ينظر: معجم المصطلحات البلاغية: ٢/٢٨٢ وما بعدها.

٨- ينظر: الطراز: ٢/١٢ وما بعدها، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/٣٤، والبرهان في علوم القرآن؛

الزركشي: ٤/١٠٣ وما بعدها، والإتقان في علوم القرآن؛ السَّيوطى: ١/١٨٩ وما بعدها.

ضوء معطيات سياقاته الخاصة. وعلى هذا يمكن أن نقسم هذا البحث على مباحث خاصة بأركان التَّرْكِيب الجملي وهي تعريف **المُسْنَد إِلَيْهِ** وتنكيره، أو **المُسْنَد**، وكذا متعلق الإسناد: المفعول.

### دلالة تعريف **المُسْنَد إِلَيْهِ**:

يذهب البلاغيون إلى أن الأصل في **المُسْنَد إِلَيْهِ** - المحكوم له - أن يكون معرفةً معلوماً لدى المتكلم والمتلقي على السواء، إذ إنَّه من العسير على النَّفْس أن تتصور إثبات حكم لشيء مجهول بهم؛ لأنَّه لا يمكن أن تحكم على شيء بشيء ما من دون معرفة سابقة بذلك سلباً أو إيجاباً<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فإن نسبة تحقيق الفائدة وإتمام الكلام تتوقف على ما لنصبة **المُسْنَد إِلَيْهِ** من تخصيص وتعريف. جاءَ في الإيضاح في علوم البلاغة (وأمّا تعريفه - يقصد: **المُسْنَد إِلَيْهِ** - فلتكون الفائدة أتم: لأنَّ احتمال تحقق الحكم متى كانَ أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، ومتى كانَ أقرب كانت أضعف، وبُعْدُه بحسب تخصيص **المُسْنَد إِلَيْهِ**، والمسند كلما ازداد تخصيصاً ازداد الحكم بعداً، وكلما ازداد عموماً ازداد الحكم قرباً، وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا: (شيء ما موجود) وفي قولنا: (فلان يحفظ الكتاب)، والتخصيص كماله بالتعريف<sup>(٢)</sup>، والمفهوم من ذلك أن **المُسْنَد إِلَيْهِ** كلما كان عاماً مطلقاً غير مقيَّد كانَ احتمال ثبوت الحكم له في الخارج وفي النَّفْس أقرب وأقوى إذ لا تجد النَّفْس صعوبة في تقبيله والتصديق به على عمومه ما دام مسار الرَّفض والقبول في دلالة الحكم معروفة. وكلما ازداد الحكم تخصيصاً وأصالة في التعريف أزداد بُعد احتمال تصديق نفس المتكلمي به، واحتاج إلى أثبات وتوكيده<sup>(٣)</sup>. وهو ما يفيده التعريف؛ لأنَّ النَّفْس تكون أكثر

١- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٥، والإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ٣٤، وشرح التلخيس: ١ / ٢٨٧، وحاشية الدسوقي على شرح التلخيس للتفازاني: ٢٨٧ / ١، والأسس النفسيَّة لأساليب البلاغة العربيَّة: ١١٨.

٢- الإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ٣٤. وينظر: مفتاح العلوم: ٨٥.

٣- ينظر: الأسس النفسيَّة لأساليب البلاغة العربيَّة: ١١٨ - ١١٩.

تقبلاً وتفاعلأً مع ما سبق لها وإن إدراكته<sup>(١)</sup>. وكمال التخصيص يكون بالتعريف بإحدى وسائل المعرفة، داخل السياق<sup>(٢)</sup>. وفيما يأتي نعرض لأنواعه - التعريف - على أن نبدأ بالضمير لما فيه من اللطائف والاختصار وأصالة التعريف<sup>(٣)</sup>.

### دلالة تعريف المُسند إليه بالضمير:

أشهب النحويون في الحديث عن الضمير، وذكروا أنه سمي ضميراً لكثر استفاده وخفائه، فإطلاقه على البارز مجاز وتوسيع، أو لعدم صراحته كالأسماء الظاهرة<sup>(٤)</sup>.

والذي يبدو أن الرأيين مرجعهما واحد؛ إذ إن المضرر مصطلح البصريين: يستر الاسم الصريح ويختفيه. ويقابله عند الكوفيين المكنى، أو الكنية وهي تعني: الستر والإخفاء<sup>(٥)</sup>. ومن ثم فالضمير ليس باسم صريح والكنية تقابل الصريح<sup>(٦)</sup>، قال ابن بعيش (ت ٦٤٣هـ): (لا فرق بين المضرر والمكنى عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المترادفة فمعناه واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ وأماماً البصريون فيقولون المضمرات نوع من المكنيات فكلّ مضرر مكنى وليس كلّ مكنى مضرراً فالكنية إقامة اسم مقام اسم تورياً وإيجازاً وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة... وإذا كانت الكنية قد تكون بالأسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرات كانت المضمرات نوعاً من الكنيات)<sup>(٧)</sup>.

١- المصدر نفسه: ١١٨.

٢- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٢٨.

٣- ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها: ١/٢٢٥.

٤- ينظر: شرح المفصل؛ ابن بعيش: ٣/٨٤، وشرح شذوذ الذهب؛ ابن هشام الأنباري: ١٣٤، وشرح التصرير؛ الأزهرى: ١/٩٥، وحاشية الخضري: ١/٥٣، ومعاني النحو: ١/٤٥ وما بعدها.

٥- ينظر: القاموس المحيط (كنى) ٤/٢٨٦.

٦- ينظر: شرح المفضل؛ ابن بعيش: ٣/٨٤، وشرح التصرير: ١/٩٥.

٧- شرح المفصل: ٣/٨٤.

ثُمَّ قَسَّمُوا الضَّمَائِر بحسب الدَّلَالَة عَلَى: غائب وحاضر، والأخير عَلَى: متكلم ومخاطب، وباعتبار استعمالها عَلَى: مستتر وبارز، ومن المستتر: الجائز والواجب الاستثار. ومن البارز: المنفصل والمتصل، ومنها المختص والمشترك في الإعراب<sup>(١)</sup>.

وليس المقام - هنا - بصدق الحديث عن الضمير واستقصاء أبعاده النحوية. بقدر ما يعني به بوصفه إحدى المعارف الخاصة التي تستعمل للدلالة عَلَى معين معلوم، قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) : (وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضرم اسمًا بعدما تعلم أنَّ من يُحَدُّ قد عرف من تعني وما تعني وأنك تريد شيئاً تعلمه)<sup>(٢)</sup>، والضمير أعرف المعرف كما ذكره<sup>(٣)</sup>: (لقلة تطرق الاحتمال إليه وكلما قل الاحتمال كثر التَّعْرِيف فلهذا كان أعرف المعرف ضمير المتكلم لأنَّه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صوته. ووليه ضمير المخاطب لأنَّه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله. ووليهما ضميرهما الغائب لأنَّه يدل على المراد بنفسه فهو أيضاً معرفة مطلقة عند الجمهور)<sup>(٤)</sup>.

وإيراد المُسند إليه معرفاً بالضمير له خصيصة الدلالية في البعد التعبيري السطحي ذلك لأنَّ المقام يحتاج إلى الإضمار<sup>(٥)</sup>: (فإماماً لأنَّ المقام تكلم... وإنما لأنَّ المقام مقام الخطاب... وإنما لأنَّ المقام مقام الغيبة، تكون المُسند إليه مذكوراً أو في حكم المذكور لقرينة)<sup>(٦)</sup>، فخصوصية المقام

١- ينظر: المصدر نفسه: ٨٤ / ٣ وما بعدها، وأوضح المسالك: ١ / ٦٠ وما بعدها، ومعاني النحو: ٤٦ / ١ وما بعدها.

٢- كتاب سيبويه: ٦٠٥ / ٢.

٣- المصدر نفسه: ٥ / ٢.

٤- حاشية الآلوسي على شرح قطر الندى: ١٦١، وينظر: شرح التسهيل: ١٢٧ / ١، وارتشفاف الضرب: ٤٨١ / ١.

٥- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٢٨.

٦- الإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ٣٤. وينظر: شروح التلخيص: ١٨٨ / ١.

هي التي تحدد استعمال الضمائر للتعبير عنه<sup>(١)</sup>. صحيح أن الأسماء الظاهرة قد تؤدي هذه المهمة الدلالية في المقامات الثلاثية، لكنه أداء فرعى لا أصلي ونصي<sup>(٢)</sup>، كما في الصياغة التعبيرية في الضمير.

وبجانب ما يقدمه الضمير من دلالات وضعية له إضافات سطحية لها أهميتها البالغة في الصياغة<sup>(٣)</sup>، كالاختصارات والخفة مع إضافات عميقة، كدفع الإلbas وزوال الشك<sup>(٤)</sup>.

على أن المعول عليه في دلالة التعريف بالضمير، على التعين والتخصيص اقتضاء السياق، وتعيين القرائن على ذلك، كالحضور والمشاهدة بالنسبة للمتكلم، والمخاطب، والمرجع بالنسبة للغائب؛ ذلك أن دلالة الضمير ك(أنا) - مثلاً - إذا ما وردت وحدها تبقى عاممة الدلالة، إذ هي صالحة لكي يستعملها ما لا يمكن حصره من المتكلمين، فإذا استعملت في جملة تامة، حدد معناها ودلّ به على متكلم واحد. وهذا بقية المعارف المعول فيها الاستعمال والسياق نفسه<sup>(٥)</sup>.

وسياق التكلم ومقامه يقتضي مجيء الضمير الذي يؤدى هذه المهمة الدلالية ك(أنا) وفروعه، وسياق الخطاب يستدعي كنایته ك(أنت) وفروعه، وسياق الغيبة يلزمها ضميره (هو) وفروعه، بشرط أن يتقدم عليه مفسره أو مرجعه لفظاً أو معنى تحقيقاً أو تقديرأ<sup>(٦)</sup>.

وفي الصحيفة السجادية نجد تعريف المسند إليه بالإضمار له إشعاعه الدلالي المميز، وقيمة المعنوية اللافتة للنظر ولا سيما ضمير المتكلم والمخاطب،

١- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٢٨.

٢- ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٩.

٣- ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ١٨٦/١.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ١٨٦/١، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٢٨.

٥- ينظر: شروح التلخيص: ١٨٨/١، والنحو المصنفى: ١٣٤.

٦- ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٨/١، والبلاغة والأسلوبية: ٢٦١.

ولا غرو في ذلك، فمن المعلوم أن الدّعاء يقوم على دلالتين حاضرتين في السّياق أو المقام هما: (أنت) الغيب الرباني الأعلى. و(أنا) الإنسان - العبد- الدّاعي الحاج إلى الفيض القدسي الالهي المعطاء.

**ضمير المتكلّم:**

كما في دعائه عليه السلام:

- (أنا المسني المعترفُ الخاطئُ العاشرُ، أنا الذي أقدم عليك متجرّئاً. أنا الذي عصاك متعمداً. أنا الذي أستخفّي من عبادك وبازرك. أنا الذي هاب عبادك وأمنك. أنا الذي لم يرهب سطوتك ولم يخفّ بأسك. أنا الجاني على نفسي. أنا المرتّهن بليلته. أنا القليلُ الحياءُ. أنا الطويلُ العناء...)(١).

فمن الواضح أنَّ المُسند إليه - هاهنا - جاء معرفاً بضمير منفصل (أنا) اقتضى سياقه إيراده كذلك، وهو سياق تكلم على النفس والبراءة من مساويها وقبائح أعمالها وأفعالها بوسيلة الاعتراف بذلك. وتعريف المُسند إليه كذلك لم (يقتصر أثره الدلالي على الدال المعرف وحده بل يمتد هذا الأثر ليغطي التّركيب في مجمله... داخل السّياق فهذا الإيراد هو الممثل للوظيفة البلاغية..)، والدلالة فيه على عمومية الجمل وخصوصيتها المعنوية في الخبرية عنه متوجه نحوه بصورة عكسية، إنها حاكية عنه (أنا)، وكاشفة عن انفعاله النفسي المتمرّك حول (الأنّا)، وضمير المتكلّم مركزها الناطق عنها، الدّاعم لدلالتها في سياقه الحضوري (الدّعاء)، ومحور جهتها المعرّب لمعناها بمشاهدة مدلوله عند الله سبحانه عالم الغيب والشهادة. ويتّمثّل تعبيره عن الإمام المعصوم في الأداء التّكلمي والصياغة التّركيبية التي تقوم على قوامها الجملة، ودلالة حكمها الإسنادي.

١- الصحيفة السجادية: ١٢٨؛ وللمزيد من الأمثلة؛ ينظر: المصدر نفسه: ٢٨، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٥٦، ٥٨، ٦٧، ٧٧، ٦٧، ٨٦، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٦، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٥، ٢٢٨، ٢٤٠، ١٥٤.

٢- البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٠١

وقد يُوحِي استعمال الضمير (أنا) المتكلّم بالعظمة والأنفة، بَيْدَ أَنَّهُ في الصحيفة من ألفها إلى يائها ليس كذلك، بَلْ يشير إلى درجة الصّفَر أو اللاشيء في التَّذلل والتَّصاغر والعبودية عِنْدَ التَّكلُّم مع الحضرة القدسية وصولاً إلى أعلى مقامات الإنسانية وأبعد مراتب الكمالات النَّفْسِيَّة والروحية، وبغية تصور أبعاد تلك الدَّاللة في مستوى (الأنَا) ضمير متكلّم الإشاري الصحيفي لا بُدَّ لنا من أن نفرق بين شتَّين كما فعل بعض الباحثين وهو يدرس اللغة الشَّعرية. بين: (أنا) كملفظ لغوي وبين: ذات الشَّاعر كوجود خارجي، أي: بين (أنا) الدَّاللة على وجود فردي خارج اللغة، وبين (أنا) الدَّاللة على تمثيل معرفي لا يتأسس إلا باللغة وفي اللغة، فالأخير تشير إلى الوجود الشخصي للشَّاعر، بينما الثانية تشير إلى تمثيله المعرفي داخل النَّسيج اللَّغوي...)<sup>(١)</sup>، بمعنى آخر: إن هناك وجودين الأوَّل: وجوداً لغويًّا تعبيريًّا، وهذا وجود اعتبري اعتباري، والثانِي: وجوداً حقيقياً، وهذا على أقسام: وهاب الوجود، وهو الله سبحانه وتعالى. وهو مستقلٌ بنفسه، والثانِي غير مستقلٌ بنفسه بل يحتاج إلى فيض الوجود، وهذا هو الإنسان (أنا)، ومن هنا ندرك أنه عليهما والله العالم، قد اتّخذ من الوجود الأوَّل: التَّعبير والإفصاح عن نفسه بوساطة الضَّمير (أنا) على الاستقلالية؛ لأنَّها خاصة بالله سبحانه، بَلْ التَّعبير عن نفسه بالغيرة من طريق الملفوظ اللغوي، بنية الضَّمير (أنا) عن هذه النَّفس المحتاجة إلى واهبها، المعترفة، بما فيها من الخطايا والذُّنوب.

### - ضمير الخطاب:

كما في دعائِه عليهما السلام:

- (أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْأَحَدُ الْمُتَوَحِّدُ. الْفُرْدُ الْمُتَفَرِّدُ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْكَرِيمُ الْمُتَكَرِّمُ. الْعَظِيمُ الْمُتَعَظِّمُ. الْكَبِيرُ الْمُتَكَبِّرُ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ

١- اللغة الشعرية: محمد كنونi: ١٨٩

العَلِيُّ الْمُتَعَالُ. الشَّدِيدُ الْمَحَالُ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ. الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ. الْعَلِيمُ  
الْحَكِيمُ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ. السَّمِيعُ الْبَصِيرُ. الْقَدِيمُ الْخَبِيرُ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا  
إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ. الْكَرِيمُ الْأَكْرَمُ. الدَّائِمُ الْأَدَوْمُ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ. الْأَوَّلُ قَبْلَ  
كُلِّ أَحَدٍ. وَالْآخِرُ بَعْدَ كُلِّ عَدَدٍ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْدَّانِي فِي عُلُوِّهِ. الْعَالِي  
فِي دُنُونِهِ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ. ذُو الْبَهَاءِ وَالْمَجْدِ. وَالْكِبْرِيَاءُ وَالْحَمْدُ. وَأَنْتَ  
اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الَّذِي أَنْشَأَ الْأَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ سُنْخٍ...)<sup>(١)</sup>.

فِي هَذَا النَّصَّ عَلَى طُولِهِ يُوضَحُ السَّيَاقُ فِيهِ سَرُّ إِيْرَادِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ  
فِي مَجْمُوعِ الْجَمْلِ الْخَبَرِيَّةِ مَعْرُوفًا بِالْإِضْمَارِ، ضَمِيرُ الْمَخَاطِبِ (أَنْتَ)، فَهُوَ  
يُدْعَى إِلَيْهِ يَدْعُ اللَّهَ سَبَاحَةً بِأَسْمَائِهِ وَصَفَاتِهِ الْكَمَالِيَّةِ الْجَمَالِيَّةِ الْلَّانِهَايَةِ، الَّتِي  
هِيَ (أَنْتَ)، الَّتِي تَعُودُ عَلَى ذَاتِ اللَّهِ سَبَاحَةً لَا عَلَى أَنَّهَا جَزءٌ مِنْهُ ابْتِعَادًا  
عَنِ التَّوْحِيدِ، حَاشَاهُ سَبَاحَةً، وَإِنَّمَا عَلَى أَنَّهَا عَيْنُ ذَاتِهِ جَلْ شَائِنَهُ (فَأَنْتِيَّ  
الْمَخَاطِبِ)<sup>(٢)</sup> - ضَمِيرُ الْخَطَابِ - لِيُسَمِّ كُمْثُلَهَا شَيْءٍ وَحْضُورُهَا الْقَدِيسِيِّ  
وَفِيهَا الْمَعْطَاءُ مَمْتَثَلٌ فِي كُلِّ الْأَشْيَاءِ.

وَلِيُسَمِّ الْخَطَابِ - ضَمِيرُ الْمَخَاطِبِ هُنْهَا - وَفِي تَضَاعِيفِ الصَّحِيفَةِ  
عُومَمًا مَتَجَهًا بِصُورَةِ عَكْسِيَّةٍ كَمَا هُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ (أَنَا) بِاعتِبَارِ أَنَّهُ مُحَورُ  
الْإِسْنَادِ وَمُنْشَأُ تَرْكِيبِ الْجَمْلَةِ، وَعَلَى فَرْضِ أَنَّهُ نَقْطَةُ الْحَدِيثِ وَمُنْطَلِقُ  
الْتَّعْبِيرِ الَّذِي يُتَخَذُ فِي مَقَامِهِ وَبِمَشَاهِدِهِ مَدْلُولَهُ، وَعَلَى أَنَّ الْأَخْبَارَ هِيَ الَّتِي  
تَفَسِّرُهُ وَتَبَرِّزُهُ إِلَى الْوُجُودِ، لِيُسَمِّ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا إِنَّ الضَّمِيرِ (أَنْتَ) هُوَ  
الْأَخْبَارُ الْمَفَادَةُ مِنِ الْإِسْنَادِ الْحَكْمِيِّ وَهِيَ هُوَ (أَنْتَ) الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ.

وَالسَّيَاقُ الْخَطَابِيُّ (أَنْتَ)، وَالْمَتَجَلِّيُّ فِي النَّصِّ أَفْقِيًّا وَعَمُودِيًّا يُوحِيُ  
بِالْعَظَمَةِ وَالْعَزَّةِ وَالْمَنْعَةِ الرَّبُوبِيَّةِ فِي الْلَّاتِنَاهِيِّ مِنْ خَلَالِ الْحَضُورِ الْقَدِيسِيِّ فِي

- ١ - الصَّحِيفَةُ السَّجَادِيَّةُ: ١٢٩؛ وَلِلْمُزِيدِ مِنِ الْأَمْثَالِ يُنْظَرُ: الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ٤٦، ٤٢، ٤١، ٢٧، ٢٦،  
١٦٨، ١٥٧، ١٤٨، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٥، ١٢٣، ١٢٠، ١١٨، ١١٧، ١٠٥، ١٠٢، ٩٨، ٩٢، ٩١، ٨٩،  
١٧٤، ١٧٥. أ.: ٢٣١، ٢٤١، ٢٤٥.

- ٢ - الْلُّغَةُ الْشَّعْرِيَّةُ: مُحَمَّدُ كَنُونِيٌّ: ١٩٠.

روح الإمام المعصوم والمشاهدة بأحقية حقيقة الإيمان، فضمير المخاطب (أنت) لم يخرج عن وضعه الخطابي إلى غير المشاهد والمعين كما هو عليه التوجيه البلاغي<sup>(١)</sup>، وإنما هو مستعمل في معناه الوضعي الحضوري؛ ذلك أن المشاهدة والحضور أعم من أن تكون بالبصر والعيون المجردة؛ لأنَّه سبحانه (لا تدركه العيون بمشاهدة العيان، ولكن تدركه القلوب بحقائق الإيمان)<sup>(٢)</sup>. والمشاهدة هذه خاصة في عرف المعتقد: ما رأيت شيئاً إلا ورأيت الله قبله ومعه وبعده. والله العالم.

### - ضمير الغيبة:

إن إيراد المسند إليه في الصحيفة السجادية معرف بضمير الغيبة ينطوي على دلالات وأسرار معنوية لا تخفي على ذي حس، فضلاً عن دلالته الوضعيَّة التي تعتمد على مقامه الصياغي وسياقه التعبيري، كونه في مقام الغيبة والدال علىه والمفسر المرجعي له مذكور في الجملة متقدم عليه، ويمكن أن نأخذ مثلاً لتوضيح مقامه الوارد فيه قوله عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ اصْلِحْ لِي دِينِي فَإِنَّهُ عِصْمَةُ أَمْرِي. وَاصْلِحْ لِي آخِرَتِي فَإِنَّهَا دَارُ مَقْرِي...)<sup>(٣)</sup>.

- (إِنْ تُعَذِّبْنِي فَإِنِّي لِذَلِكَ أَهْلٌ وَهُوَ يَا رَبِّي مِنْكَ عَدْلُ...)<sup>(٤)</sup>.

فقد جعل عليه السلام المسند إليه في المثال الأول ضميراً غائباً في جملتين: الأولى (فإنَّه عصمة أمرِي)، والثانية: (فأنَّها دار مقرِي)؛ لأنَّه تقدم على كل واحد منها ما يفسره ويدلُّ عليه، وهو (ديني) في الأولى، (وآخرتي) في الثانية، ولو لم تتقدم عليه تلك القرينة لما استعمله في التعبير، ولا جعله في سياقه، وهو سياق غيبة.

١- المعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢١٤.

٢- نهج البلاغة: خ: ١٨٠ / ٤٢٥.

٣- الصحيفة السجادية: ١٧٧.

٤- المصدر نفسه: ١٥٦.

وفي المثال الثاني أضمر عَلَيْهِ الْسَّلَامُ المُسْنَد إِلَيْهِ في قوله: (وهو يارب مِنْكَ عدل): لأنّ المقام مقام غَيْبة، وهذا يُستلزم ضميره وهو (هو) على أنّ الذي تقدم عليه، وكان الضَّمِير كناية عنْهُ مذكور في التَّرْكِيب، وهو (تعذيبني). وقد فَسَرَ المراد منه ووضَّح مدلوله أنَّ الضَّمِير (هو) عام الدَّلَالة، غير واضح المفهوم يدلُّ عَلَى كُلَّ ما هو له، ومتقدمه المذكور هو الذي يؤدي معناه، ويفسّر محتواه الغامض، وكذلك فعل عَلَيْهِ الْسَّلَامُ.

وقد يُستعمل ضمير الغيبة (هو) أيضاً للدلالة، أو يُتَّخَذ وسيلة لعدم التَّصْرِيف بالاسم الظاهري؛ كرهًا له، وتحقيرًا وتنتزيعًا للسان المنشئ عن أن يجري بنطقه، كما في دُعَائِه عَلَيْهِ الْسَّلَامُ:

- (فَلَوْلَا أَنَّ الشَّيْطَانَ يَخْتَدِعُهُمْ عَنْ طَاعَتِكَ مَا عَصَاكَ عَاصٍ. وَلَوْلَا أَنَّهُ صَوْرَ لَهُمُ الْبَاطِلَ فِي مِثَالِ الْحَقِّ مَا ضَلَّ عَنْ طَرِيقِكَ ضَالٌ...)<sup>(١)</sup>.

فقد بَيَّن عَلَيْهِ الْسَّلَامُ في بدء الجملة المُسْنَد إِلَيْهِ وصرّح باسمه وهو (الشيطان) لعنه الله وبنى على الحكم، ثم أورده مضمراً في الجملة الثانية، معمول الحرف النَّاسِخ (أنَّه)، وستره بذلك المضرر الذي يعود عَلَيْهِ وأخفى التَّصْرِيف باسمه؛ تحقيرًا وكراهًا له من أن يذكره عَلَيْهِ الْسَّلَامُ مرتين بحديثه ودعائه إلى الله سبحانه ، واتَّخذ من الضَّمِير في مقامه - الغيبة - سبيلاً لتنتزيعه لسانه عَلَيْهِ الْسَّلَامُ مما هو مكروه وغير محبوب في الحضور الدُّعائِي.

#### دلالة تعريف المُسْنَد إِلَيْهِ بِالْعَلْمِيَّةِ

يُطْلَقُ الْعِلْمُ ويراد به الجبل، والرأي، والعلامة، ومن المعنى الأخير أخذت الدَّلَالة الاصطلاحية له (بدليل قولهم لأنَّه علامه على مسماه)<sup>(٢)</sup>، وهو اسم يعِين مسماه تعيناً مطلقاً من غير قيد زائد عَلَيْهِ بل بمجرد

١- المصدر نفسه: ٩٧.

٢- حاشية الصّبان: ١٢٦ / ١؛ وينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٢٧ / ١، وحاشية الخضري: ١ / ١٢، ومنحة الجليل (هامش شرح ابن عقيل): ١١٨ / ١.

الوضع أو الغلبة...)<sup>(١)</sup>، وقولهم: (مطلقاً) خاصة للعلم، يميزه من سائر المعرف، فإن كُلّ معرفة - ما خلا العلم - دلالته على التّعْيِن بقرينة، خارجة عن دلالة لفظه، وتلك القرينة إما لفظيّة، كـ(الألف، واللام، والصلة)، وإما معنوية كالحضور، والغيبة<sup>(٢)</sup>، قال سيبويه: إنَّ العلم: (إنَّما صار معرفة لأنَّه اسم وقع عَلَيْهِ يُعرَف بِهِ بعْيَنِهِ دون سائر أَمْتَه)<sup>(٣)</sup>.

وقد قسّمه النَّحويون باعتبارات شتى، فينقسم باعتبار الاسم وغيره على: اسم، وكنية، ولقب، وباعتبار تشخيص مسماه وعدمه على: علم الشخص، وعلم الجنس، وباعتبار ذاته على: مفرد ومركب، وباعتبار النّقل والارتجال علم منقول ومرتجل<sup>(٤)</sup>.

أَمّا دلالة إيراد المُسْنَد إِلَيْهِ وتعريفه بالعلميّة في الجملة فقد ذكر البلاغيون والنَّحويون مجلل لطائفة الدَّلَالِيَّةِ الَّتِي يحدُّدُها السَّيَاق وترتبط أساساً بمقصدية المتكلّم<sup>(٥)</sup> ومنها:

١- القصد إلى إحضاره بعينه في ذهن السَّامِع ابتداءً باسم مختص به، بحيث لا يطلق على غيره، وهو المعنى الاصطلاحي له باعتبار وضعه لهذه الذّات ابتداءً، أي: المرة الأولى<sup>(٦)</sup>. قوله تعالى: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ<sup>(٧)</sup>.

ومن هنا تتدخل سياقات التَّعْرِيف مع غيرها عند تحديد النَّاتِج الدَّلَالِي<sup>(٨)</sup> ويكون القصد

١- شرح التَّصْرِيف: ١١٣ / ١ وما بعدها، وينظر: حاشية ياسين العليمي: ١١٢ / ١.

٢- شرح ابن النّاظم: ٧٢. وينظر: شرح التسهيل: ١٨٩ / ١، وشرح الاشموني: ١٢٦ / ١

٣- كتاب سيبويه: ٥ / ٢.

٤- ينظر: شرح قطر الندى: ٩٦، وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ١١٨ / ١، ومختصر النَّحو؛ عبد الهادي الفضلي: ٤٩ وما بعدها، ومعاني النَّحو: ٧٦ / ١

٥- ينظر: البلاغة والأسلوبية: ٢٦٢

٦- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٤، والإيضاح في علوم البلاغة: ٣٥ / ١، وشرح التلخیص: ٢٩٢ / ١، وما بعدها.

٧- الإخلاص: ٢-١

٨- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٣٠

التعظيم، أو التَّحْقِير والإهانة، أو الاستذان، أو التَّبرُك<sup>(١)</sup>، مع ملاحظة أنَّ التعظيم والإهانة تترابط سياقياً مع الْكُنْيَة والألقاب المحمودة أو المذمومة<sup>(٢)</sup>، وقد يقصد به التَّفاؤل، أو التَّطْهير، أو التَّسْجِيل عَلَى السَّامِع<sup>(٣)</sup>. ولَا كانت الصَّحِيفَة السَّجَادِيَّة جنساً دُعائِيَاً شاعت فيها الأَسْمَاء والأعلام الْمُلْكِيَّة والملَكُوتِيَّة، والأعلام الدُّنْيَوِيَّة والأُخْرِيَّة وقد جاء المُسْنَد إِلَيْهِ منها لأغراض دَلَالِيَّة متعددة منها:

- **الدَّلَالَة عَلَى قَصْدِ إِحْضَارِ مَدْلُولِهِ عِينِهِ وَتَشْخِيصِ مَسْمَاهُ ابْتِدَاءً بِذَكْرِ اسْمِهِ الْخَاصِ بِهِ:**

وهذه الدَّلَالَة هي الشَّائِعة في تضاعيف الصَّحِيفَة السَّجَادِيَّة، وقد يقول القائل: لماذا لم تقيد الدَّلَالَة المعونة بمقولة البلاغيين (إِحْضَارِ مَدْلُولِهِ في ذهن السَّامِع)؟ فالجواب عن ذلك: إنَّ السَّيَاق الدُّعائِي ومقام العبادة يقتضي ذلك، وأدب المخاطبة يستوجب الأمر؛ إنَّ الدُّعاء كلامٌ مع الخالق - سبحانه وتعالى - فلا يجوز القصد والقول بإحضار مَدْلُولِهِ ومسماه عَنْ السَّامِع، أي: عَنْ اللَّهِ سَبَّحَهُ بِذَكْرِ اسْمِ الْعِلْم؛ لأنَّه سَبَّحَهُ حاضرٌ عِنْدَهُ كُلُّ شَيْءٍ، لا يعزِّب عَنْهُ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاوَاتِ سَبَّحَهُ عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ. ومن ثَمَّ يُمْكِن القول: إنَّ القصد في ذكر العِلْم إِحْضَارِهِ عَنْ نَفْسِ المُتَكَلِّمِ وَتَعْيِنِ مَسْمَاهُ فِي ذَهْنِهِ ابْتِدَاءً لِإِنْشَاءِ الْجَمْلَةِ وَصَوْغِ التَّرَاكِيبِ، مِنْ ذَلِكَ دُعَاؤُهُ عَلَيْسَ إِلَّا:

- (وَإِنْسَرَافِيْلُ صَاحِبُ الصُّورِ الشَّاسِخِ). الَّذِي يَنْتَظِرُ مِنْكَ الإِذْنَ. وَحُلُولَ الْأَمْرِ فَيُبَيِّنُهُ بِالنَّفْخَةِ صَرْعَى رَهَائِنَ الْقُبُورِ. وَمَكَائِيلُ ذُو الْجَاهِ عَنْدَكَ. وَالْمَكَانُ الرَّفِيعُ مِنْ طَاعَتَكَ. وَجَبْرِيلُ الْأَمِينُ عَلَى وَحْيِكَ. الْمُطَاعُ فِي أَهْلِ سَمَوَاتِكَ.

الْمَكِينُ لَدِيْكَ. الْمُقْرَبُ عَنْدَكَ...)<sup>(٤)</sup>.

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٦/١

٢- ينظر: المصدر نفسه: ٣٦/١، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٢٠

٣- ينظر علم المعاني (بسيني) ١٠/٢، والمعاني في ضوء أساليب القراءة: ٢١٦

٤- الصَّحِيفَة السَّجَادِيَّة: ١٧

- (اللَّهُمَّ وَآدُمْ بَدِيعُ فِطْرَتِكَ. وَأَوْلُ مُعْتَرِفٍ مِنَ الطِّينِ بِرُبُوبِيَّتِكَ...)<sup>(١)</sup>.  
 ففي المثال الأول أتى عليه السلام بالمسند إليه بصيغة العلم، وذكر اسمه في ثلاث جمل، والأعلام هي حملة العرش (إسرافيل، ومكائيل، وجبريل) عليهم السلام؛  
 قصداً لإحضارهم بدمائهم وباسمهم الخاص بهم المتفرد لهم، الذي لا يقع على  
 غيرهم في نفسه عليه السلام وخلجات روحه ووجداناته إيمانه؛ لإنشاء الصلاة عليهم  
 وتعظيم ذكرهم عند الله سبحانه؛ لما لهم من منزلة رفيعة ومكانة مرموقة قد  
 حباهم الله تعالى بها وجعلهم من ملائكته المقربين عنده سبحانه.

وفي المثال الثاني جعل عليه السلام المسند إليه في سياقه وأورده علمًا، وهو أبو الإنسان (آدم) عليه السلام، وقد صار إلى ذلك لأجل إحضار مسماه وشخص لفظه عليه السلام في سويداء قلبه الظاهر وبواطن نفسه عليه السلام؛ لإنشاء ما يريد أن يقوله  
 وهو الصلاة عليه - آدم - عليه السلام.

إن إيراد المسند إليه (آدم) عليه السلام علمًا في هذا النص زيادة على دلالته السالفة يوحي بدلالة العطف والحنان والرقابة والاسترحام لأبي البشر أبينا (آدم) عليه السلام.

### - الدلالة على التبرك به والاستدلة بذكره:

هذه الدلالة الثانية لمجي المسند إليه علمًا في الصحيفة السجادية،  
 ونحو ذلك دعاوه عليه السلام:

- (شَهَدْتُ أَنَّ اللَّهَ قَسَمَ مَعَايِشَ عِبَادِهِ بِالْعَدْلِ...)<sup>(٢)</sup>.

- (وَأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ...)<sup>(٣)</sup>.

ففي المثال الأول كان باستطاعته عليه السلام أن يجعل المسند إليه العلم، لفظ الجلالة (الله) سبحانه وتعالى مضمراً لتوفير المرجع، فقد سبق هذه الجملة قوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رِضاً بِحُكْمِ اللَّهِ)، ولكن عليه آخر ذكر العلم لفظ الجلالة

١- المصدر نفسه: ١٧٠.

٢- المصدر نفسه: ٩٤.

٣- المصدر نفسه: ١٨١.

(الله) **المُسْنَد إِلَيْهِ** تبركاً بذكره على لسانه وانشغالاً لتقديره وامتلاكاً لأبعاد قلبه ومجامع فؤاده بذكره؛ لما في هذا الاسم العظيم (الله) جل جلاله من مجتمع الجمال والكمال والجلال والإكبار ما لا حد له، ولا وصف، ثم إن ذكره مرتين على حسب متوفر السياق يدل على طعم ذكره وحلوته لفظه؛ إنه عليه السلام يستلزم ويستحلي ذكره، فضلاً عن زيادة إثبات معناه وتقرير دلالته من طريق العدول من المضر إلى المظهر.

وفي المثال الثاني أمل على الأدب الرفيع وكماله المطلق عليه السلام إلا أن يذكر العلم باسمه (محمد)، (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ قدراً للتبرك وطليباً للاستلزاز بذكره. وقد كان بإمكانه عليه السلام وهو في مقام الدعاء وهو ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يقول: وأن جدي محمدأ (صلى الله عليه وآله) عبدك ورسولك، لكنه عليه السلام لم يفعل ذلك علماً منه بأن الله - سبحانه وتعالى - يحب النبي لفظاً ومعنى، فهو حبيبه، وإن كان الأمر كذلك فقد كان عليه السلام يحب ما يحبه الله سبحانه، من أجل ذلك ذكر اسمه (محمد)، (صلى الله عليه وآله وسلم) وأثر التلفظ به تبركاً وطمعاً في حلواته الإيمانية والروحية، والله تعالى العالم.

### - الدلالة على الذم والإهانة والتحقيق:

وهذه الفائدة الدلالية الثالثة في علة إيراد **المُسْنَد إِلَيْهِ** علمًا في الصحيفة السجادية ويمكن أن نتلمسها في دعائه عليه السلام:

- (إن الشيطان قد شمت بنا إذ شأيunganاه على معصيتك...).<sup>(١)</sup>  
فقد أتى عليه السلام بالمسند إليه معرفاً بالعلم (الشيطان) قدراً لذمه وإهانته ولتحقيره دالاً ومدلولاً؛ لما ينطوي عليه هذا الاسم من شرّ وعداوة للإنسان العابد المؤمن، وكذا بيان فاعله.

## دلالة تعريف المُسند إِلَيْهِ باسم الإشارة:

عَرَفَ النَّحْوِيُونَ اسْمَ الإِشَارَةِ بِأَنَّهُ مَا دَلَّ عَلَى مَسْمَاهُ وَأَشَارَ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup> إِشَارَة حَسِيَّةً بِالْيَدِ، أَوْ بِأَحَدِ الْأَعْضَاءِ<sup>(٢)</sup> إِلَى حَاضِرٍ، أَوْ مَنْزِلَ مَنْزِلَتِهِ، وَلَيْسَ مُتَكَلِّمًا وَلَا مُخَاطِبًا<sup>(٣)</sup>. وَقَدْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ سِيبُويَّهُ (الْاسْمُ الْمُبَهَّمُ)، وَعَدَّهُ مِنَ الْمَعَارِفِ، قَالَ: (وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْمُبَهَّمَةُ فَنَحْوُ هَذَا وَهَذِهِ، وَهَذَا، وَهَاتَانِ، وَهَؤُلَاءِ، وَذَلِكَ وَتَلِكَ، وَذَانِكَ، وَتَانِكَ، وَأَوْلَئِكَ، وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا صَارَتْ مَعْرِفَةً لِأَنَّهَا صَارَتْ أَسْمَاءً إِشَارَةً إِلَى الشَّيْءِ، دُونَ سَائِرِ أَمْتَهِ)<sup>(٤)</sup>، وَالْإِشَارَةُ الْمُعْنَوِيَّةُ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ لَا بُدَّ فِيهَا (الْإِيمَاءَ إِلَى حَاضِرٍ بِجَارِحَةٍ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْجَارِحَةِ فَيُتَعَرَّفُ بِذَلِكَ فَتَعْرِيفُ الإِشَارَةِ أَنَّ تَخَصُّ الْمُخَاطِبَ شَخْصًا يَعْرَفُهُ بِحَاسَّةِ الْبَصَرِ وَسَائِرِ الْمَعَارِفِ هُوَ أَنْ تَخَصُّ شَخْصًا يَعْرَفُهُ الْمُخَاطِبُ بِقَلْبِهِ فَلَذِكَ قَالَ النَّحْوِيُونَ إِنَّ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ تُعْرَفُ بِشَيْئِنَ بِالْعَيْنِ وَالْقَلْبِ...)<sup>(٥)</sup>، وَالْإِبَاهَمُ الَّذِي فِي اسْمِ الإِشَارَةِ يَجِئُ مِنْ نَمْطِ دَلَالِهِ إِلَّا مِنْ خَلَالِ السَّيَاقِ فَقَدْ تَدَلَّلَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ دَلَالَةٍ وَتَشِيرٍ إِلَى غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْانِي الَّتِي حَوْلَهَا، قَالَ سِيبُويَّهُ (ت ١٨٠ هـ): ذا) وَ(ذَهُو) وَمَعْنَاهَا أَنَّكَ بِحُضُورِهِمَا، وَهُمَا اسْمَانُ مَبْهَمَانِ)<sup>(٦)</sup>; لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ (تَشِيرُ بِهَا إِلَى كُلِّ مَا بِحُضُورِكَ وَقَدْ يَكُونُ بِحُضُورِكَ أَشْيَاءَ فَتُلْبِسُ عَلَى الْمُخَاطِبِ فَلَمْ يَدْرِ إِلَى إِيَّاهَا تَشِيرُ فَكَانَتْ مَبْهَمَةً لَذَلِكِ...)<sup>(٧)</sup>، فَلَا جَرْمَ بَعْدَ هَذَا أَنْ يُشارَ بِهَا إِلَى الْمَشَاهِدِ وَالْمَحْسُوسِ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي اسْتِعْمَالِهَا، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾<sup>(٨)</sup>، وَقَدْ تَسْتَعْمِلُ لِلَّدَالَّةِ إِلَى غَيْرِ

١- ينظر: شرح اللحمة البدريّة: ٣٠٦/١، وشرح التّصرّيّح: ١٢٦.

٢- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ٢٠/٢، وحاشية الصبان: ١: ١٣٨.

٣- ينظر: شرح المقدمة المحسّبة؛ ابن باشاذ: ١٦١/١، وما بعدها، وشرح ابن النّاظم: ٧٧.

٤- كتاب سيبويه: ٥/٢.

٥- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٣/١٢٦. وينظر: شرح الجمل الزجاجي: ٢/١٣٦، والمقرب؛ ابن عصفور: ١/٢٤٣.

٦- كتاب سيبويه: ٤/٢٢٨.

٧- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٣/١٢٦. وينظر: شرح التسهيل؛ ابن مالك: ١/٢٦٨.

٨- الأنعام: ٧٨.

المشاهد، وإلى غير ما يدركه الحسّ مجازاً؛ لتنزيله منزلة الأشياء المحسوسة المشاهد<sup>(١)</sup>، نحو قول سبحانه: [وَتِلْكَ الْأُمْثَالُ نَضْرُبُهَا لِلنَّاسِ]<sup>(٢)</sup>، فالأمثال غير مشاهد بالحسّ وإنما مدركة بالعقل فنزلت منزلتها في التمييز والظهور. وإيراد المُسند إِلَيْهِ معرفاً باسم الإشارة له نكته الدلالية، وأسراره البلاغية في سياقه الذي (يجمع بين الارتباط بمقصد المتكلم وطبيعة المخاطب وحسّية المشار إِلَيْهِ ولا بدّ في هذا السياق...)<sup>(٣)</sup> من استحضار اسم الإشارة مع المقام الذي يأتي لأغراض دلالية ذكرها البلاغيون، ومن أهمّها: أن يقصد إلى تمييز المُسند إِلَيْهِ أكمل تمييز؛ لصحة استحضاره في ذهن المخاطب بوساطة الإشارة حسّاً<sup>(٤)</sup>، فاسم الإشارة: (طبيعة دلاته يحدد المراد منه تحديداً ظاهراً ويميزه تمييزاً كاشفاً، وهذا التّحديد قد يكون مقصداً مهمّاً للمتكلم لأنّه حين يكون معيناً بالحكم على المُسند إِلَيْهِ بخبر ما، فإنّ تمييز المُسند إِلَيْهِ تمييزاً واضحاً يمنح الخبر مزيداً من القوة والتّقرير)<sup>(٥)</sup>، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾<sup>(٦)</sup> فاسم الإشارة (أولئك اشارة إلى الموصوف باعتبار اتصافه بما في خبر الصّلة من الكفر والتّكذيب، فيه إشعار بتمييزهم بذلك الوصف تمييزاً مصححاً للإشارة الحسّية وما فيه من معنى البعد للإيذان وبعد منزلتهم فيه)<sup>(٧)</sup>، وقد يتفرع من هذا الغرض غاية دلالية أخرى هي: (كمال العناية بتمييزه وتعينه، كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًىٰ مِّنْ رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمْ

١- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: /٢٠-٣٣، وحاشية السيد الشّريف الجرجاني على الكشاف: ١/١٤١، ومعانٍ النحو: ١:٩٥، والبلاغة فنونها وأفاناتها: ١/٢٢١.

٢- الحشر: ٢١.

٣- البلاغة والأسلوبية: ٢٦٣.

٤- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/٣٨.

٥- خصائص التراكيب؛ محمد أبو موسى: ١٢٣. وينظر: علم المعاني؛ (بسيوني): ١/١٠٧.

٦- البقرة: ٣٩.

٧- ارشاد العقل السليم؛ أبو مسعود العمادي: ١/٩٢.

**المُفْلِحُونَ**<sup>(١)</sup>، وهو اعتبارٌ مفرعٌ على قصد أكمل التمييز لأنّ قصد أكمل التمييز أعمّ من أن يكون اكمال العناية لتمييزه ...<sup>(٢)</sup>.

القصد إلى التّعرّيف بغباؤة المتلقّي على معنى أنّ قواه الإدراكيّة لا تستطيع تمييز الشّيء واستيعابه إلا بالإشارة الحسّيّة<sup>(٣)</sup>، وذلك كقول الفرزدق<sup>(٤)</sup>:

هَذَا الَّذِي تَعْرُفُ الْبَطْحَاءَ وَطَائِتَهُ  
وَالْبَيْتُ يَعْرَفُهُ وَالْحَلُّ وَالْحَرْمُ  
هَذَا الْتَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ  
هَذَا ابْنُ خَبِيرٍ عِبَادُ اللَّهِ كُلُّهُمْ  
هَذَا ابْنُ فَاطِمَةَ إِنْ كُنْتَ جَاهِلَهُ  
وَكَيْسَ قَوْلُكَ مَنْ هَذَا بِضَارِهِ  
الْعَرَبُ تَعْرُفُ مَنْ أَنْكَرَتْ وَالْعَجْمُ

فالشاعر يعرض بغباؤة المتلقّي ويلمزه في ذكائه، ويكرر اسم الإشارة للدلالة على أن المخاطب غبي لا تكفيه القرينة ولا يفهم إلا بالتّصرّيف<sup>(٥)</sup>.

بيان حال **المسند إلى** في القرب، والتّوسط، والبعد<sup>(٦)</sup>، فقد ذهب جهرة النّحوين إلى أنّ مراتب الإشارة ثلاثة: (القرب، والتّوسط، والبعد)، فللقربي: (ذا)، وتلحّقها (هاء) التنبيه كثيراً، وللوسطى: (ذاك) مع الكاف، وللبعدي: (ذلك) الكاف مع اللام<sup>(٧)</sup>، نحو: هذا محمد، وذاك علي، وذلك زين العابدين. ويلاحظ هنا تداخل الوظيفة اللغويّة مع البيانيّة البلاغيّة حيث يتخذ البلاغيون من هذه الأبعاد الوضعيّة الثلاثة: (هذا، وذاك، وذلك) للكشف عن سياقات آخر نتيجة التّعرّيف بالإشارة<sup>(٨)</sup> كأنّ يجعل القرب أو البعد ذريعةً لغرض<sup>(٩)</sup>:

- 
- ١- البقرة: ٥.
  - ٢- شرح التّلخيص؛ البابريني: ٢٠٦.
  - ٣- ينظر: شروح التّلخيص: ٣١٥/١.
  - ٤- ديوان الفرزدق: ١٧٩-١٧٨/٢.
  - ٥- ينظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢٠١-٢٠٠، ٢٠١-٢٠٠، وختصر البلاغة؛ الفضلي: ٣٦، ٣٥.
  - ٦- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٨، والإيضاح؛ القزويني: ٣٩/١، وشرح التّلخيص: ٣١٥/١.
  - ٧- ينظر: شرح المفصل، ابن يعيishi: ١٣٥/٣، وهمع الهوامع: ٧٦/١، ومعنى النّحو: ٩٧/١.
  - ٨- ينظر: البلاغة العربية، قراءة أخرى: ٢٣١.
  - ٩- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٠-٣٩/١.

أ- التّعظيم: فتتكلّل الإشارة بهذا النّاتج<sup>(١)</sup> بلفظ القريب والبعيد، فالقريب يُيراد به استحضار عظمة المشار إلّيْه أمام القلوب والعيون<sup>(٢)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهُ دِي لِلّٰتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾<sup>(٣)</sup>. أمّا البعيد فيُيراد به بعد منزلة المشار إلّيْه وارتفاع مكانته<sup>(٤)</sup>، نحو قوله سبحانه: ﴿وَتَلَكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورْثْتُ مُوْهَاهًا﴾<sup>(٥)</sup>.

ب - أو التّحْقِير: ويكون أيضًا بلفظي القريب والبعيد، فالّأول: يُرَاد به استحضار ضعف المشار إلَيْهِ وحقارته<sup>(٦)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوكَ أَنَّ يَتَخَذُونَكَ إِلَّا هُزُواً أَهْذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾<sup>(٧)</sup>، وأمّا البعيد فيقصد به بعده في الانحطاط والانحدار عن منزلة المشير أو المخاطب<sup>(٨)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَذَّلُكُمُ الشَّيْطَانُ يُخْوِفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾<sup>(٩)</sup>. ويلاحظ فيما تقدم من الأغراض أنَّ السَّيَّاق هو الَّذِي يتحكم بالمعنى وانتاج الدلالة.

ج - التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْمَشَارِ إِلَيْهِ الْمُعْقَبُ بِأَوْصَافٍ، جَدِيرٌ لِأَجْلِ تِلْكَ الْأَوْصَافِ بِمَا يُذَكَّرُ بَعْدِ اسْمِ الْإِشَارَةِ<sup>(١٠)</sup>، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْلَئِكَ عَلَى هُدَىٰ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(١١)</sup>.

وهناك أغراض واعتبارات أخرى كتجسيد المعنويات وإبرازها مشاهدة محسوسة، أو تلخيص الكلام، أو إظهار الكمال<sup>(١٢)</sup>... إلى غيرها من المناسبات

<sup>١</sup> ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٣١.

٢- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٩ / ١ وما بعدها، ومعاني النحو: ٩٦ / ١.

٣ - الإِسْرَاءُ:

<sup>٤</sup>- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ٤٠، ومعاني النحو: ١ / ٩٦.

٥ - الزخرف: ٧٢.

<sup>٦</sup>- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٠، ومعاني النحو: ١/٩٦.

٧- الفرقان: ٤.

-٨ ينظر: شروح التأييس: ٣١٧/١، ومعاني النحو: ١/٩٦.

٩ - ال عمران: ١٧٥

<sup>١٠</sup> ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/٤٠، وشرح التأخيص: ١/٣١٩، وجواهر البلاغة: ١٣٠.

١١ - البقرة: ٥

<sup>١٢</sup>- ينظر: علم المعاني؛ (بسيوني): ١١٢/١، وجواهر البلاغة: ١٣٠.

والمعاني اللطيفة التي تكمن وراء تعريف المُسند إليه في الجملة باسم الإشارة في السياق الذي تقع فيه.

وما يعنيها من هذا تعريف المُسند إليه في جملة في الصحيفة السجادية باسم الإشارة ما يؤديه من دلالات وقد جاء كذلك لإفادته:

### - الدلالة على تميز المُسند إليه (المشار إليه) أكمل تميز:

هذه الدلالة ليس الأمر فيها باعتبارية السامع وقصد المتكلم استحضارها في ذهنه. هذا لا يكون في الدّعاء لأنّ المنشئ يعلم أن الله سبحانه لا يخالط عليه أي من الأشياء حاشاه، حتّى لا يميّزه ويشير إليه بحساب الأبعاد البصرية المشاهدة، أو القلبية المعنية.

إن المنشئ عليه السلام يحضر الشيء المُسند إليه (المشار إليه) في نفسه ويكمّل تميزه في ذهنه عليه السلام وبعد، يُحدّده باسم الإشارة مفيداً ذلك من توظيف طبيعته الأدائية في التّركيب وتكونين الجملة، من ذلك دعاؤه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ وَهَذِهِ رَقْبَتِي قَدْ أَرَقْتَهَا الذَّنْوَبُ. فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَعْتَقْهَا بِعَفْوِكَ. وَهَذَا ظَهْرِي قَدْ أَثْقَلَتْهُ الْخَطَايَا. فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَحَفِّظْ عَنْهُ بِمَنْكَ...).<sup>(١)</sup>

فقد عرف عليه السلام المُسند إليه في الجملتين باسم الإشارة (هذه رقبتي، هذا ظهري) وميّزه تمييزاً تماماً وكأنه مستحضر أمامه عليه السلام وهو يراه عياناً، ثم جعله عليه السلام بعد ذاك التمييز نقطة الارتكاز والتعبير عن الأخبار والأوصاف التي ي يريد إسنادها إليه، وهي عبودية الرقبة للذنب، وثقل الظهر من الخطايا. وفي ذلك من الوضوح ما يزيد الخبر قوة في ثباته وبعداً في تقريره، ثم إنّ قرب المشار إليه (هذه رقبتي، وهذا ظهري) فيه إيثار بشعار التّصاغر وذل العبودية وتجذر هذه الصفات والأخبار بالمشار إليه القريب نفسيّاً مع

الرّغبة الصّدق في طلب الاسترّاحم والاستعطاف بأسلوب الخبر المؤكّد لذلك.  
لقد أطّرَ عليه السلام صورة رقبته التي عبّدت للذنوب وصورة ظهره الذي  
أُثقل بالخطايا بالأبعاد الحسّيّة المشاهدة وكأنه وهو يخاطب (غافر الذّنب  
وقابل التّوب) ينظر إلى هذه الرّقبة الذليلة والظّهر المثقل بالخطايا ويطلب  
لهمما العتق والتّخفيف. لقد ساعد على إنشاء هذه الصّورة اسم الإشارة،  
وتكونين تلك الألوان تمييز المُسند إليه بذلك التعريف.

وقد يتولّد من تلك الدلالة دلالة أخرى هي كمال العناية بالمسند إلّي  
مع ذلك التّمييز والظّهور الكامل لتوكيد شدة الارتباط الشّعورية بحاجة  
الرّحمة والعطف، كما في دعائِه عليه السلام:  
- (هذا مقامٌ مَنْ تَدَاوَلَتْهُ إِيْدِيَ الذُّنُوبِ وَقَادَتْهُ أَزْمَةُ الْخَطَايَا. وَأَسْتَحْوَدُ  
عليه الشّيْطَانُ...)<sup>(۱)</sup>

- (وَهَذَا مَقَامٌ مِنْ أَسْتَحِيَا لِنَفْسِهِ مِنْكَ وَسَخَطٌ عَلَيْهَا وَرَضَى عَنْكَ...).<sup>(٢)</sup>
- (وَهَذَا مَقَامٌ مِنْ أَعْتَرَفَ بِسُبُوغِ النَّعْمِ وَقَابَلَهَا بِالْتَّقْصِيرِ وَشَهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْتَّضْيِيعِ...).<sup>(٣)</sup>
- (اللَّهُمَّ وَهَذِهِ حَاجَتِي فَاعْظُمْ فِيهَا رَغْبَتِي...).<sup>(٤)</sup>.
- (وَهَذِهِ يَدِي وَنَاصِيَتِي...).<sup>(٥)</sup>.
- الدَّلَالَةُ عَلَى تَعْظِيمِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ:

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ يُمْكِنُ أَنْ تَتَلَمَّسَهَا مِنْ طَبِيعَةِ التَّعْبِيرِ الْأَدَائِيَّةِ بِاسْمِ  
الإِشَارَةِ وَبِيَانَاتِهِ السَّيِّاقِيَّةِ فِي الْقَرْبِ وَالْبَعْدِ، فَمَثَلُ الإِشَارَةِ بِاللَّفْظِ  
القَرِيبِ دُعَاؤُهُ عَلَيْكُمْ لِمَ:

## ١- المصدر نفسه: ٨١

٢ - المصدر نفسه: ٨٨

٣- المصدر نفسه: ١٥٤ - ١٥٥.

٤- المصدر نفسه:

١٦١ - المصدر نفسه:

- (اللَّهُمَّ إِنَّ هَذِينَ آيَاتٍ مِّنْ آيَاتِكَ وَهَذِينَ عَوْنَانِ مِنْ أَعْوَانِكَ يَبْتَدِرَانِ طَاعَتَكَ بِرَحْمَةِ نَافِعَةٍ...).<sup>(١)</sup>

- (اللَّهُمَّ هَذَا يَوْمٌ عَرَفَةٌ. يَوْمٌ شَرَفَتُهُ وَكَرَّمْتُهُ...).<sup>(٢)</sup>

أَمّا التَّعْبِيرُ بِاللَّفْظِ الْمَشَارُ بِهِ إِلَى الْبَعِيدِ، فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَإِنْ كُنْتَ تَعْفِرُ لِي حِينَ أَسْتَوْجِبُ مَغْفِرَتَكَ وَتَعْفُوْ عَنِي حِينَ أَسْتَحِقُ عَفْوَكَ فَإِنَّ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ لِي بِاسْتِحْقَاقٍ وَلَا أَنَا أَهْلُ لَهُ بِاسْتِجَابَةٍ...).<sup>(٣)</sup>  
ففي المثال الأول أتى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعْرَفًا بِاسْمِ الإِشَارَةِ الْقَرِيبِ،

معمول الحرف الناسخ (إن) المثنى (هذين) في جملتين اشارة إلى البرق والسحاب، أتى به كذلك على الرغم من بعدهما وكان مقتضى الظاهر الإتيان به باللفظ الذي يُشار به إلى البعيد (ذلك)، ولكنه عَلَيْهِ السَّلَامُ آثر ذلك للدلالة على استحضار عظمة المشار إليه أمام القلوب والعيون) وقرب تلك الآيات الربانية من نفسه عَلَيْهِ السَّلَامُ وتمكنها من قلبه وجوارحه؛ لأنها من العظيم نفسه سبحانه. وكذلك المثال الثاني فقد عرف عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِاسْمِ الإِشَارَةِ (هذا)؛ لتعظيم يوم عرفة وإكباره على الأيام لما فيه من رحمة منشورة، وفضل كريم منه سبحانه ولعمق رغبته في ذلك وقربها من سوياء قلبه، وبواطن نفسه عَلَيْهِ السَّلَامُ.

أَمّا المثال الثَّالِثِ فقد أشار عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى مغفرة الله سبحانه وعفوه عَزَّ وجلَّ، باللفظ المستعمل للإشارة إلى البعيد (ذلك) المُسْنَدِ إِلَيْهِ، معمول (إن) الواقع في جواب الشرط المربوط بـ(الفاء)، جعله عَلَيْهِ السَّلَامُ كذلك لبيان عظمة مغفرة الله وعفوه سبحانه واستحضار بعد منزلتها وعلو شأنهما في نفسه عَلَيْهِ السَّلَامُ، وبعد مطلبِهِ، وغاية رغبته في الحصول عليهم، والوصول إليهم،

١- المصدر نفسه: ٩٥.

٢- المصدر نفسه: ١٣٦.

٣- المصدر نفسه:

لأنَّ العبد (الإنسان) لا يكون له شيء من ذلك إِلَّا بِإِذْنِ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ وَعَلَى مقتضى حكمته جَلَّتْ قدرُتُه.

وقد يستعمل اسم الإشارة (ذلك) للبعيد؛ للدلالة على تلخيص الكلام وطريق الجمل الكثيرة والاستغناء عن ذكرها طلباً لإيجاز فضلاً عن الدلالة السالفة، من ذلك دُعَاؤُه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَقَنِي مِنَ الْمَعَاصِي. وَأَسْتَغْفِلُنِي بِالطَّاعَةِ وَأَرْزُقْنِي حُسْنَ الْإِنَابَةِ. وَطَهِّرْنِي بِالْتَّوْبَةِ. وَأَيَّدْنِي بِالْعَظَمَةِ. وَأَسْتَصْلِحْنِي بِالْعَافِيَّةِ. وَأَدْقِنِي حَلَاوةَ الْمَغْفِرَةِ. وَاجْعَلْنِي طَلِيقَ عَفْوَكَ. وَعَتِيقَ رَحْمَتِكَ. وَأَكْتُبْ لِي أَمَانًا مِنْ سُخْطَكَ. وَبَشِّرْنِي بِذَلِكَ فِي الْعَاجِلِ دُونَ الْأَجَلِ. بُشِّرَ أَعْرَفُهَا. وَعَرَفْنِي فِيهِ عَلَامَةً أَتَبَيَّنَهَا. إِنَّ ذَلِكَ لَا يَضِيقُ عَلَيْكَ فِي وُسْعِكَ. وَلَا يَتَكَادُكَ فِي قُدْرَتِكَ. إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ<sup>(١)</sup>).

فقد جعل عليه السلام المُسْنَد إِلَيْهِ معرفاً باسم الإشارة باللفظ البعيد (ذلك)؛ للدلالة على مبلغ مطلبـه، وبعد رغبـته في تلك المطالب والدعـوات، ثـم إنـه قد استعمل اسم الإشارة (ذلك) في الجملـة (إنَّ ذَلِكَ لَا يَضِيقُ عَلَيْكَ... ) ليختزل الكلام على بعده وطولـه، ويـلخصـه باـشارـة حـسبـ، ويـطويـ الأمـور وـصـيفـها؛ تـأـديـباً منـ أنـ تـذـكـر مـرـة أـخـرى وـهـو فيـ مـخـاطـبة الـخـالـق عـزـ وـجـلـ.

**دلالة تعريف المُسْنَد إِلَيْهِ بـ (أـلـ):**

يُقسِّم النَّحْوِيُّونَ (أـلـ) الدَّاخِلَةُ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمُعْرَفَةِ عَلَى ضـربـين: عـهـدـيـةـ، وجـسـيـةـ<sup>(٢)</sup>. ثـمـ يـذـهـبـونـ إـلـىـ أنـ لـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـمـ ثـلـاثـةـ أـقـسـامـ

١- المصدر نفسه: ٤٦.

٢- يـنـظـرـ: شـرـحـ الكـافـيـةـ فـيـ النـحـوـ الرـضـيـ: ١٢٧ـ /ـ ٢ـ وـمـاـ بـعـدـهـ، وـمـغـنـيـ الـلـبـيـبـ: ٤٩ـ /ـ ١ـ، وـمـعـتـرـكـ الأـقـرـانـ /ـ ٥٦ـ.

٣- يـنـظـرـ: مـفـتـيـ الـلـبـيـبـ: ١ـ /ـ ٥٠ـ وـمـاـ بـعـدـهـ، وـشـرـحـ قـطـرـ النـدـيـ: ١١٢ـ. وـمـاـ بـعـدـهـ.

## ف (أ) العهديّة:

هي التي تدخل على واحد مخصوص من أفراد الجنس بعينه<sup>(١)</sup>، فتفيده درجة من التّعرِيف، وتجعله معيناً بعد أن كان مبهاً شائعاً<sup>(٢)</sup>، بحيث يعرفه السّامِع ذلكَ أنَّ العهد يعني: (المعرفة)، تقول: عهدي بموضع كذا. أي: معرفتي به<sup>(٣)</sup>، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): إنَّ المعرفَ بـ(أ) : (إنما) صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته لأنك إذا قلت: (مررت بـرجل) فإنك إنما زعمت أنك مررت بواحد مما يقع عليه هذا الاسم لا تزيد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب وإذا أدخلت الألف واللام فإنما تذكره رجلاً قد عرفه فتقول: الرجل الذي من أمره كذا أو كذا ليتوهم الذي كان عهده بما تذكر من أمره<sup>(٤)</sup>. وهي على ثلاثة أنواع:

**الأول:** العهد الذّكري: ويُراد به أن يتقدم مصحوبها ذكر في اللّفظ<sup>(٥)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثُلُّ نُورُهٗ كَمَشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةِ الزُّجَاجَةِ كَانَهَا كَوْكِبٌ دُرْرِيٌّ﴾<sup>(٦)</sup>، فالصبح الثاني معرف بـ(أ) العهديّة؛ لأنَّه تقدم ذكره فصار معناه معلوماً للمخاطب وكذلك الزجاجة، وعلامتها: (أن يسَد الضَّمِير مسدّها مع مصحوبها..)<sup>(٧)</sup>، أمّا فائدتها فهي التنبيه على أنَّ الثاني المعرف بها هو الأول عينه المذكور قبلها، ولو جيء به منكراً للتّوهم أنه غيره<sup>(٨)</sup>، وانتقت الفائدة، ومثالها أيضاً قوله سبحانه: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾<sup>(٩)</sup>.

١- ينظر: معاني النحو: ١٢٢/١.

٢- النحو الواقي: ٤٢٣/١.

٣- ينظر: القاموس المحيط؛ الفيروز آبادي، مادة (عهد): ٢٤٠/١.

٤- كتاب سيبويه: ٥/٢.

٥- ينظر: مغني اللبيب: ١/٥٠، وشرح التّصرّيـح: ١٥٠/١، ومعاني النحو: ١٢٢/١.

٦- النور: ٣٥.

٧- مغني اللبيب: ١/٥٠.

٨- ينظر: شرح التّصرّيـح: ١٥٠/١.

٩- المزمل: ١٥-١٦.

**الثاني:** العهد الذهني: ويعني به أن يتقدم لدخولها علم المخاطب به<sup>(١)</sup>، ومعرفة قديمة في عهد مضى قبل النطق من دون ذكر لفظي سابق في الكلام<sup>(٢)</sup>، نحو: اشتريت الكتاب. فلا بد من أن يكون المخاطب له علم بالكتاب المقصود، وذلك العهد السابق ترمذ إلينه (أل)، وتدل عليه، وكأنها عنوانه<sup>(٣)</sup>، ومنه قوله تعالى: [لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة]<sup>(٤)</sup>، قوله ﷺ: إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوِي<sup>(٥)</sup>، (فالشجرة، والواد) لم يتقدمهما ذكر في اللفظ لأنهما معلومان.

**الثالث:** العهد الحضوري: هو أن يكون مصحوبها معيناً حاضراً أو محسوساً مشاهداً<sup>(٦)</sup> محققاً في وقت الكلام<sup>(٧)</sup>، نحو قوله جل شأنه: ﴿الْيَوْمُ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وَرَضَيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيْنَنَا﴾<sup>(٨)</sup>: (أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة)<sup>(٩)</sup>، وعلامتها: غلبة وقوعها بعد اسم الإشارة، نحو: جاءني هذا الرجل، أو (أي) في النداء، أو إذا الفجائية<sup>(١٠)</sup>... وإن كان المعول عليه في ذلك السياق، أو المقام الذي فيه تأتي (أل) ملتقة بالمسند إليه.

## ٢. (أل) الجنسية:

هي التي تدخل على الجنس ولا يقصد بها واحد بعينه من أفراد ذلك الجنس كما يلاحظ في (أل) العهديّة، إنما يراد بها تعريف الجنس وتخصيص مصحوبها في الدلالة على مفهوم الاسم العام (الجنس) بقطع

١- ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٥٠، ومعاني النحو: ١٢٣ / ١.

٢- النحو الوافي: ٤٢٤ / ١.

٣- ينظر: المصدر نفسه: ٤٢٤ / ١.

٤- الفتح: ١٨.

٥- طه: ١٢.

٦- ينظر: مغني اللبيب: ١ / ١٥٠، ومعاني النحو: ١٢٣ / ١.

٧- النحو الوافي: ٤٢٤ / ١.

٨- المائدة: ٣.

٩- شرح التصريح: ١ / ١٥٠.

١٠- ينظر: مغني اللبيب: ١ / ١٥٠.

**النَّظر عَنْ أَفْرَادِهِ وَنَظَائِرِهِ الَّتِي تَقْعُدُ تَحْتَهُ** (فـ(أَلْ) هَذِهِ تَعْرِفُ الْجِنْسَ بِأَسْرِهِ، وَلَا يُسْتَعْرِفُ وَاحِدًا بِعِينِهِ مِنْ أَفْرَادِ الْجِنْس) <sup>(١)</sup>; وَلِدُخُولِ (أَلْ) هَذِهِ عَلَى الْأَجْنَاسِ سَمِّيَتْ: **(أَلْ الْجَنْسِيَّةُ)**، وَهِيَ مِنْ نَاحِيَةِ الدَّلَالَةِ وَإِفَادَتِهَا التَّعْرِيفُ <sup>(٢)</sup> ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ <sup>(٣)</sup>:

**النَّوْعُ الْأَوَّلُ:** هِيَ الَّتِي تَدْلِي عَلَى اسْتَغْرَاقِ جَمِيعِ أَفْرَادِ الْجِنْسِ مَعِ الْإِحْاطَةِ وَالشَّمْوَلِ إِحْاطَةً حَقِيقِيَّةً لَا مَجازَ فِيهَا وَلَا مُبَالَغَةً، وَتُعْرَفُ بِصَحةِ حَلْوَلِ (كُلَّ) مَحْلَهَا حَقِيقَةً <sup>(٤)</sup>، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ <sup>(٥)</sup>، أَيْ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ جَنْسِ الْإِنْسَانِ ضَعِيفٌ <sup>(٦)</sup>.

**النَّوْعُ الثَّانِي:** هِيَ الَّتِي تَدْلِي عَلَى اسْتَغْرَاقِ جَمِيعِ خَصَائِصِ الْأَفْرَادِ <sup>(٧)</sup>، بِحِيثِ يَكُونُ مَدْخُولُهَا مَشْتَمِلًا عَلَى صَفَةٍ مِنْ تِلْكَ الصَّفَاتِ الشَّائِعَةِ بَيْنَ تِلْكَ الْأَفْرَادِ تَجْزُواً، لِلْدَّلَالَةِ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ أَوِ الْذَّمِ؛ لِذَكِّرِ تَسْمِيَّ أَيْضًا: **(أَلْ الْكَمَالِيَّةُ)** <sup>(٨)</sup>. وَيُمْكِنُ أَنْ تَحْلِي مَحْلَهَا (كُلَّ) عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ لَا عَلَى الْحَقِيقَةِ <sup>(٩)</sup>: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ <sup>(١٠)</sup>، وَنَحْوُ قَوْلِكَ: أَنْتَ الرَّجُلُ، أَيْ: الْجَامِعُ لِصَفَاتِ الرِّجَالِ الْمَحْمُودَةِ <sup>(١١)</sup>، الْكَاملُ فِيهَا.

**النَّوْعُ الْثَالِثُ:** هِيَ الَّتِي تَفِيدُ تَعْرِيفَ حَقِيقَةِ الْجِنْسِ <sup>(١٢)</sup>، وَمَاهِيَّتِهِ الْكَامِلَةِ فِي الْذَّهَنِ، وَمَادِّتِهِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْعُقْلِ بِغَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهَا

١- معاني النحو: ١/١٢٤.

٢- ينظر: النحو الوافي: ١/٤٢٦.

٣- ينظر: مغني اللبيب: ١/٥٠.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ١/٥٠، ومعاني النحو: ١/١٢٤، والنحو الوافي: ١/٤٢٦.

٥- النور: ٣٥.

٦- ينظر: شرح قطر الندى: ١١٣، وحاشية السجاعي على شرح القطر: ٥٣.

٧- ينظر: مغني اللبيب: ١/٥٠.

٨- ينظر: المصدر نفسه: ١/٥٠.

٩- ينظر: شرح التصرير: ١/١٤٩.

١٠- البقرة: ٢.

١١- ينظر: شرح قطر الندى: ١١٣.

١٢- ينظر: المصدر نفسه: ١١٣.

من أَفْرَادٍ قليلة أو كثيرة، ومن غير اعتبار لعدد أو صفة طارئة عليها<sup>(١)</sup>.  
لذلك تُسمّى: (أَل) الحقيقة أو الماهية أو الجنس. وعلامتها: أن لا تختلفها  
كُلّ حقيقة كما في الأوَّل، أو مجازاً، كما في الثاني<sup>(٢)</sup>، كقولك: الرجل أَفضل  
من المرأة إذا لم ترد به رجلاً بعينه، ولا امرأة بعينها، وإنما أردت أن  
هذا الجنس من حيث هو أَفضل من هذا الجنس من حيث هو<sup>(٣)</sup>.. ، ومنه  
قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٌ﴾<sup>(٤)</sup>، فالمراد حقيقة الماء، وليس  
المقصود استغراق الماء كُلّه في خلق الأحياء<sup>(٥)</sup>.

إنَّ تعرِيفَ المُسْنَدِ إِلَيْهِ بـ(أَلْ) يُمارِسُ فاعليَّةَ السِّيَاقِيَّةَ باسْتِخْضَارِ طرفيِّ الاتصالِ: المنشَىءُ والمُخاطِبُ معاً<sup>(٦)</sup>; لأغْرِاصٍ ولاعْتِباراتٍ دَلَالِيَّةَ فِيهَا مَا يَتَعلَّقُ بِالطَّرْفَيْنِ المذَكُورَيْنِ وَمِنْهَا بِالمنشَىءِ نَفْسَهُ<sup>(٧)</sup>.

وفي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ نجد تعريفَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بـ(أَلْ) في الجملة لـه أبعادٌ ومعانٌ دلَالِيَّة متعددة تُلحظُ من السِّيَاقِ الَّذِي يردُ فِيهِ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ ملتصدقاً بـ(أَلْ) في التَّرْكِيبِ منها:

- الدلالة على بيان حقيقة الجنس وماهيته:

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ لِتَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِ(أَلْ ) فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ تَشْرِقُ أَنوارُهَا فِي مَقَامَاتِ الْمَدْحُ وَالثَّنَاءِ، وَالتَّبَجِيلِ مِنْ ذَكَرِ دُعَاؤِهِ عَلَيْهِ سَلَامٌ:

- (الْحَمْدُ لِلَّهِ الْأَوَّلُ بِلَا أَوَّلَ كَانَ قَبْلَهُ. وَالآخِرُ بِلَا آخِرٍ يَكُونُ بَعْدَهُ...).<sup>(٨)</sup>

ففي هذا المثال عُرِفَ عَيْسَاهُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ (الحمد) بـ(أَلْ) الجنسية، للدلالة

١- ينظر: النحو الوافي: ٤٢٧ / ١

<sup>٢</sup> - ينظر: شرح التّصريح: ١/١٤٩.

٣- شرح قطر الندى: ١١٣.

٤ - الأنبياء:

<sup>٥</sup> ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٥٠، وشرح التصريح: ١٤٩، وهمع الهوامع: ١ / ٧٩.

<sup>٦</sup>- ينظر: البلاغة العربية، قراءة أخرى: ٢٣٢.

<sup>٧</sup>- ينظر: شروح التخلص: ٣١٩، وما بعدها.

<sup>٨</sup>- الصَّحِيفَةُ السَّجَادِيَّةُ: ١٢٠، ١١٩، ١١٢، ٢٤، ١٣، المُصْدَرُ نَفْسُهُ: ١٢٢، ١٢٩، ١٣٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٢، ١٦٧، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٤١، ٢٣٢، ٢٣١.

عَلَى بِيَان حَقِيقَة الْحَمْد وَجَنْسِه وَمَاهِيَّتِه، فَهُوَ عَلَيْنَا إِيمَان أَرَادَ أَنْ يَبْيَّنَ أَنَّ جَنْسِيَّةَ الْحَمْد وَمَاهِيَّتِه الْمُتَعَلِّقَةُ بِحَقِيقَتِه الْوَاقِعِيَّةِ لِه سُبْحَانَه وَتَعَالَى مُخْتَصَّةُ بِهِ جَلَّ قَدْرُتِه، فَمَا لَبِثَ عَلَيْنَا إِيمَان وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَنْشَئَ الْحَمْد لِلَّهِ بَعْدَ أَنْ اسْتَشْعِرَ مَفْهُومَه وَحَضَرَ مَاهِيَّتِه فِي ذَهْنِه لَا فِي نَفْسِ السَّامِعِ عَلَى التَّوْجِيهِ النَّحْوِيِّ وَالْبَلَاغِيِّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَلَمَ الْغَيُوبَ جَلَّ شَانَه، فَمَا لَبِثَ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى عَرَفَهُ بِ(أَلْ) الْحَقِيقَةِ وَالْجَنْسِ وَمِنْ ثُمَّ أَسْنَدَهَا عَلَيْنَا إِيمَان إِلَى مَالِكِ الْحَقَائِقِ وَالْأَجْنَاسِ وَهُوَ اللَّهُ سُبْحَانَه وَتَعَالَى؛ تَعْظِيمًا فِي نَفْسِه عَلَيْنَا إِيمَان لَهُ عَزَّ وَجَلَّ، لِأَنَّ (الْحَمْدُ: هُوَ التَّنَاءُ عَلَى ذِي عِلْمٍ بِكَمَالِه ذَاتِيًّا كَانَ كَوْجُوبَ الْوُجُودِ وَالاتِّصافِ بِالْكَمَالَاتِ وَالتَّنْزِهِ عَنِ النَّقَائِضِ، أَوْ وَصْفِيًّا كَوْنَ صَفَاتِه كَامِلَةً وَاجِبةً، أَوْ فَعْلِيًّا كَوْنَ أَفْعَالِه مُشْتَمَلَةً عَلَى حِكْمَةٍ أَوْ أَكْثَرَ...) <sup>(١)</sup>؛ لِذَلِكَ قَالَ عَلَيْنَا إِيمَان:

- (الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالْحَقُّ حَمْدُه كَمَا يَسْتَحْقُهُ كَمَا حَمْدًا كَثِيرًا...) <sup>(٢)</sup>، فِي  
موضع آخر من الصحفة.

وَفِي النَّصِّ أَيْضًا نُسْتَشْعِرُ بِدَلَالَةً أُخْرَى، وَهِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْإِسْتَغْرَاقِ الْحَقِيقِيِّ لِأَفْرَادِ الْحَقِيقَةِ أَوِ الْجَنْسِ عَلَى الرُّغْمِ مِنِ التَّوْجِيهِ النَّحْوِيِّ وَالْبَلَاغِيِّ لَا يُسْوِغُ مَجِيءَ (كُلُّ) مَحْلٍ (أَلْ) الْحَقِيقَةِ أَوِ الْجَنْسِ وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَوْ وَضَعْنَا (كُلُّ) هَنَا مَحْلٍ (أَلْ) الْجَنْسِيَّةَ الَّتِي فِي (الْحَمْدِ) الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لَوْجَدْنَاهَا تَصْلِحُ لِفَظًا وَدَلَالَةً، أَيْ: أَنَّ كُلَّ الْحَمْدِ، وَكُلَّ حَقِيقَتِه، وَكُلَّ فَرَدٍ مِنْهَا لَه سُبْحَانَه وَتَعَالَى حَقًا وَحَقِيقَةً لَا مَجَازَ فِيهَا، وَلَا مَبَالَغَةً.

- الدَّلَالَةُ عَلَى الْإِسْتَغْرَاقِ الْحَقِيقِيِّ لِأَفْرَادِ الْجَنْسِ كُلُّهُ:

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ الثَّانِيَةُ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ لِعُلَمَاءِ تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِ(أَلْ)، وَهِيَ دَلَالَةٌ وَاسِعَةٌ جَدًّا فِي تَضَاعِيفِ الصَّحِيفَةِ، وَقَدْ تَأَتَى مَعَ انْطَوَائِهَا عَلَى دَلَالَاتٍ لَا تَخْفِي عَلَى مَتَّأْمِلٍ، وَذِي حَسْنَ دِقِيقٍ، مِنْ ذَلِكَ دُعَاؤُهُ عَلَيْنَا إِيمَان:

١- رِيَاضُ السَّالِكِينَ ١: / ٢٣٠ .

٢- الصَّحِيفَةُ السَّجَادِيَّةُ: ١٧٧ .

- (ذَلِكَ لِقُدْرَتِكَ الصُّعَابُ. وَتَسَبَّبَتْ بِلُطْفِكَ الْأَسْبَابُ. وَجَرَى بِقُدْرَتِكَ  
الْقَضَاءُ. وَمَضَتْ عَلَى إِرَادَتِكَ الْأَشْيَايُ...) <sup>(١)</sup>.

- (إِلَهِي قَصُرَتِ الْأَلْسُنُ عَنْ بُلوغِ ثَنَائِكَ كَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِكَ، وَعَجَزَتِ  
الْعُقُولُ عَنْ إِدْرَاكِ كُنْهِ جَمَالِكَ، وَانْحَسَرَتِ الْأَبْصَارُ دُونَ النَّظَرِ إِلَى  
سُبُّحَاتِ وَجْهِكَ...) <sup>(٢)</sup>.

- (كَلَّتِ الْأَلْسُنُ عَنْ غَایَةِ صَفَتِهِ. وَالْعُقُولُ عَنْ كُنْهِ مَعْرِفَتِهِ. وَتَوَاضَعَتِ  
الْجَبَابِرَةُ لِهَيْبَتِهِ. وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِخَشْيَتِهِ. وَانْقَادَ كُلُّ عَظِيمٍ لِعَظَمَتِهِ...) <sup>(٣)</sup>.

فقد عَرَفَ عَلَيْسِيلَمَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ بـ(أَل) في أَرْبَعِ جَمْلٍ وَمُوضِعِ  
الدَّلَالَةِ فِيهَا فِي ثَلَاثَ (الصَّعَابُ، الْأَسْبَابُ، الْأَشْيَايُ); لِالدَّلَالَةِ عَلَى اسْتِغْرَاقِ  
أَفْرَادِ الْحَقِيقَةِ كُلُّهَا، فَلَا تَشَدُّ صَعْوَبَةُ مِنَ الصَّعَابِ، وَلَا سَبَبُ مِنَ الْأَسْبَابِ،  
وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَايِّ عَنْ قَدْرَتِ اللَّهِ سَبَحَانَهُ وَلَطْفَهُ وَإِرَادَتِهِ؛ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ  
قَدِيرٌ. وـ(أَل) الْاسْتِغْرَاقُ الْحَقِيقِيُّ ذَهَقَ أَفَادَتْ مِنَ الإِيْجَازِ مَا لَا يَخْفَى إِذْ إِنَّهَا  
أَغَنَتْ عَنِ التَّفَصِيلِ وَالتَّعَدِيدِ مَا يَتَعَذَّرُ عَلَى كُلِّ مَخْلُوقٍ؛ تَعْظِيمًا لِلَّهِ سَبَحَانَهُ  
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ صَحَّةُ التَّعْبِيرِ بـ(كُلُّ)، وَحَلُولُهَا مَحْلُ (أَل) الْاسْتِغْرَاقِيَّهُ هَذِهِ،  
فَهُوَ عَلَيْسِيلَمَ لَوْ قَالَ: ذَلِكَ لِقُدرَتِكَ كُلُّ الصَّعَابِ، أَوْ كُلُّ صَعْوَبَةِ... أَوْ كُلُّ سَبَبِ  
أَوْ كُلُّ شَيْءٍ لِصَحَّ التَّعْبِيرِ وَاسْتَوتَ الدَّلَالَةِ، وَلَكِنَّهُ عَلَيْسِيلَمَ آثَرَ التَّدْلِيلَ عَلَى ذَلِكَ  
بـ(أَل) الْاسْتِغْرَاقِ لِمَا فِيهَا مِنَ الإِيْجَازِ الْلُّفْظِيِّ وَالْدَّقَّةِ الدَّفِينَةِ فِي تَعْرِيفِ كُلِّ  
فَرِدٍ مِنَ أَفْرَادِ الْأَجْنَاسِ أَوِ الْحَقَائِقِ الْمُتَقْدِمَةِ (الصَّعَابُ، الْأَسْبَابُ، الْأَشْيَايُ).

واحتوَاء جَزئِياتِهَا وَجَزِئِيَّاتِهَا... وَخَضْوَعَهَا اسْتِغْرَاقًا لِهِ تَعَالَى.  
وَفِي الْمَثَالِ الثَّانِي كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَقَدْ أَتَى عَلَيْسِيلَمَ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مُلْتَصِقًا  
بـ(أَل) الْاسْتِغْرَاقِيَّ لِأَفْرَادِ الْجِنْسِ فِي ثَلَاثَ جَمْلٍ - الْمُسَانِدُ إِلَيْهَا - فَاعِلٌ

١- المصدر نفسه: ٢٧.

٢- المصدر نفسه: أ: ٢٥١. وللمزيد من الأهمية ينظر: المصدر نفسه: ١٢، ٩٤، ٤٢، ٣٤، ١٢١، ١٢٦،  
١٣٥، ١٣٠، ١٢٧، ٢٣٦، ٢٥٤، ١٦٨، ١٥٨، ١٣٥، أ: ١٦٨، ١٥٨، ١٣٥.

٣- المصدر نفسه: ١٧٥.

الجمل الثلاث هي (الألسن، العقول، الأ بصار)؛ للدلالة على استغراق أفراد الحقيقة أو الجنس، مع الإحاطة والشمول حقاً بقرينة السياق - الحال المدركة؛ لوضع الفاعل وإمكاناتها الأدائية المتواضعة ولا يخرج عن دائرة الاستغراق والإحاطة أي من اللسان، وقد يكون بمعنى اللغة، أي: آية لغة، وحمله على آلة النطق (الجارحة) أولى؛ لدلالة السياق، وأثره في بيانها مع بقية الجوارح، ولا يخرج أي من العقل، وأي من البصر عن ذلك المحيط الذي سرّته وحدته (أول) الاستغرافية لإشاعة العجز، وعدم القدرة عن بلوغ ثناء الله - سبحانه - كما يليق بجلاله وإدراك كنهه وجماله. وانحسار النظر عن سمات وجهة جل شأنه. تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

والبرهان على ما تقدم صحة دلالة (كُلّ) عوضاً منها وإحلالها محلّها،

فلو قال عليه السلام:

قصر كُلّ لسان عن بلوغ ثنائه كما يليق بجلالك، وعجز كُلّ عقل...، وانحصر كُلّ بصر... لصح ذلك، وكمل معناه ودلالته. بيّد أنه عليه السلام فضل تعريف المُسند إليه بـ(أول) الاستغرافية للدلالة على جميع أفراد جنس الألسن والعقول والأ بصار فضلاً عن تعريف كُلّ فرد فيها وكلّ جزء من جزيئاتها... وفي هذا النص نتحسس دلالة أخرى تترشح من ذلك الاستغراق والشمول الذي أفادته (أول) زيادة على جمعه المكسر الذي زاد من محيط الدلالة، ووسع من شمولها واستيعابها لهذه الحقائق، نتحسس الدلالة على بيان الحقيقة أو الجنس، فهو عليه السلام وكأنه أراد - والله العالم - أن يبيّن عجز حقيقة هذه الأعضاء: اللسان، والعقل، والبصر، ومدى قصورها. فحقيقة اللسان والعقل والبصر، هذه الأعضاء الفسيولوجية ووظائفها الحيوية عاجزة، قاصرة عن الثناء الذي يستحقه سبحانه اللامحدود، وعن إدراك كنهه وجماله سبحانه الامتناهي، وعن النظر إلى سمات وجهه

ليس كمثله شيء، أي: الوصول إلى القول الإنكارى: كيف يا ألهي، وهذه الأعضاء أن تحيط بك فكراً وعلمأً وبصراً، وأنت المنشئ لها، المكون لما هيها وحقيقة، المحيط بها سبحانه، وهو القائل عليه السلام: بعد هذه الجمل الثلاث: (وَلَمْ تَجْعَلْ لِلخَلْقِ طَرِيقًا إِلَى مَعْرِفَتِكَ إِلَّا بِالْعَجْزِ عَنْ مَعْرِفَتِكَ..)<sup>(١)</sup>، والقائل أيضاً: (إِلَهِي لَوْلَا الْوَاجِبُ مِنْ قُبُولِ أَمْرِكَ لَنَزَّهْتُكَ مِنْ ذِكْرِي إِيَّاكَ، عَلَى أَنَّ ذِكْرِي لَكَ بِقَدْرِكَ، لَا بِقَدْرِكَ، وَمَا عَسَى أَنْ يَبْلُغْ مَقْدَارِي حَتَّى أَجْعَلَ مَحْلًا لِتَقْدِيسِكَ، وَمَنْ أَعْظَمُ النَّعَمَ عَلَيْنَا، جَرَيَانُ ذِكْرِكَ عَلَى أَلْسِنَتِنَا وَأَذْنَكَ لَنَا بُدْعَائِكَ، وَتَنْزِيهِكَ وَتَسْبِيحِكَ...).<sup>(٢)</sup>

### - الدلالة على الكمال:

هذه الدلالة هي الدلالة الثالثة في الصحيفة السجادية، ويمكن أن نفيدها من دعائه عليه السلام:

- (فَإِنَّ الشَّرِيفَ مَنْ شَرَّفَتْهُ طَاعَتْكَ. وَالْعَزِيزُ مَنْ أَعَزَّتْهُ عِبَادَتُكَ...).<sup>(٣)</sup>
- (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَالْعِزُّ أَزْارُكَ. سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَالْعَظَمَةُ رِدَاوَكَ. سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَالْكَبِيرَيَاءُ سُلْطَانُكَ...).<sup>(٤)</sup>

ففي المثال الأول أورد عليه السلام المُسند إليه اسم (إن) (الشريف)، والمعطوف عليه كذلك (العزيز) معروفاً بـ(أـلـ) الكـمالـيـةـ الجـامـعـةـ لـجـمـيعـ صـفـاتـ صـفـةـ المـسـنـدـ إـلـيـهـ (الـشـريـفـ)، وـ(الـعـزيـزـ)؛ للدلالة على بيان كماله، وكأنه أراد أن يقول عليه السلام: إنـ الكاملـ فيـ هـذـاـ الوـصـفـ صـفـةـ (الـشـرفـ)، وـ(الـعـزـةـ)، والـجامـعـ لهاـ ولـخـصـائـصـهاـ هوـ الذـيـ أـطـاعـ اللهـ وـعـبـدـهـ سـبـحـانـهـ، فـطـاعـةـ اللهـ سـبـحـانـهـ وـعـبـادـتـهـ تـعـالـىـ باـعـتـبارـ نـسـبـتـهاـ إـيجـابـاـ هيـ التـيـ تـجـعـلـ (الـإـنـسـانـ)ـ الدـاعـيـ حـائـزاـ عـلـىـ جـمـيعـ خـصـائـصـ (الـشـرفـ)، وـ(الـعـزـةـ)ـ كـامـلاـ فـيـهاـ. وـفـيـ هـذـاـ مـنـ التـوـجـيهـ

١- المصدر نفسه: ٢٥١.

٢- المصدر نفسه: ٢٥٣.

٣- المصدر نفسه: ٩٤.

٤- المصدر نفسه: ١٦٦؛ وللمزيد من الأمثلة، المصدر نفسه: ١٢٦، ١٢٧، ١٦٩، ١٧٣، ١٢٦، ٢٣٦.

الاجتماعي في نفي الفوارق والالتفات إلى هذا المقياس في بيان الشريف والوضيع، القوي والضعيف ما يجعل المجتمع في سعادة وهناء. وفيه أيضاً دلالة على الترغيب في عبادة الله وطاعته سبحانه.

كذلك المثال الثاني، فقد جاء عليه بالمسند إلى مبتدأات الجمل الثلاث (العز، والعظمة والكبراء) معروفاً بـ(أـلـ) الكـمالـيـة؛ دلالة على استيعاب خصائص الصـفـات، وكـمالـهاـ المـطلـقـ الـلامـحـودـ المـتـعـلـقـ بـالـلـهـ سـبـانـهـ، والـسـيـاقـ قـرـيـنةـ عـلـىـ ذـلـكـ فـالـدـاعـاءـ جـاءـ فـيـ عنـوانـ تـسـبـيـحـهـ عـلـىـ إـلـهـ، وـمـنـ الـعـلـومـ أـنـ التـسـبـيـحـ يـعـنـيـ التـنـزـيـهـ، وـهـذـاـ يـؤـدـيـ بـالـضـرـورـةـ إـلـىـ إـظـهـارـ الـكـمـالـاتـ وـالـاسـتـشـعـارـ الـكـلـيـ بـهـاـ فـيـ مـقـامـهـ وـهـوـ يـخـاطـبـ الـبـارـئـ عـزـ وـجـلـ، فـالـكـمـالـ الـمـطـلـقـ الـكـلـيـ فـيـ العـزـ وـالـعـظـمـةـ وـالـكـبـرـاءـ لـهـ سـبـانـهـ، مـنـ ذـلـكـ نـعـرـفـ عـلـةـ إـيـرـادـ الـمـسـنـدـ إـلـيـهـ هـاهـنـاـ، مـعـرـفـاـ بـ(أـلـ) الـكـمالـيـةـ وـهـيـ الدـلـالـةـ عـلـىـ الـكـمـالـ...ـ وـاسـتـيـعـابـ خـصـائـصـ الـكـلـيـةـ لـذـاتـ الـحـقـ سـبـانـهـ حـقـيـقـةـ لـاـ مـجـازـاـ، بـمـعـنـىـ أـنـ (أـلـ) الـكـمـالـ الـتـيـ تـغـيـدـ اـسـتـيـعـابـ خـصـائـصـ أـفـرـادـهـاـ هـنـاـ لـيـسـ مـجـازـيـةـ أـوـ مـبـالـغـةـ كـمـاـ هـوـ عـلـيـهـ التـوـجـيـهـ النـحـوـيـ باـعـتـبارـيـةـ إـمـكـانـ التـعـوـيـضـ مـنـ هـذـهـ (أـلـ) بـ(كـلـ) مـجـازـاـ، أـوـ مـبـالـغـةـ، وـإـنـّـماـ هـيـ هـذـاـ حـقـيـقـةـ فـيـ كـمـالـهـاـ الـلامـتـنـاهـيـ ذـلـكـ أـنـهـ عـلـىـ إـلـهـ لـوـ قـالـ:ـ كـلـ عـزـ، وـكـلـ عـظـمـةـ، وـكـلـ كـبـرـاءـ لـهـ سـبـانـهـ، لـكـانـ حـقـيـقـةـ لـاـ تـخـفـيـ عـلـىـ أـدـنـىـ ذـيـ بـالـ، فـكـيـفـ وـهـوـ إـلـمـ الـمـعـصـومـ، وـهـوـ يـخـاطـبـ الـمـحـبـوبـ وـعـلـامـ الـغـيـوبـ؟ـ!ـ.

### - الدلالة على تعين واحد من أفراد الحقيقة :

وـهـيـ الدـلـالـةـ الرـابـعـةـ فـيـ الصـحـيـفـةـ السـجـادـيـةـ لـتـعـرـيفـ الـمـسـنـدـ إـلـيـهـ بـ(أـلـ)، وـيمـكـنـ أـنـ نـتـلـمـسـهـاـ فـيـ دـعـائـهـ عـلـىـ إـلـهـ:

- (مـاـ كـتـبـ لـيـ الـكـاتـبـانـ مـنـ زـكـيـيـ الـأـعـمـالـ...ـ).<sup>(١)</sup>

فقد عـرـفـ عـلـىـ إـلـهـ الـمـسـنـدـ إـلـيـهـ (الـفـاعـلـ)، (الـكـاتـبـانـ) بـ(أـلـ) التـعـرـيفـ لـتـعـيـنـهـماـ

في ذهنه عَلَيْهِ الْمَسْكُونَ، وتميّزهما من بين كُل الأنواع الملائكيّة الذين خلقهم الله سبحانه والكتابان هما: المكان الصالحان الذين جعلهما الله حفظة عَلَى بني آدم لكتابة حسناتهم وسيئاتهم، وقد ذكرهما عَلَيْهِ الْمَسْكُونَ في دُعائِهِ في الصّلاة عَلَى حملة العرش<sup>(١)</sup> قال: (والسَّفَرَةُ الْكَرَامُ الْبَرَّةُ، وَالْحَفْظَةُ الْكَرَامُ الْكَاتِبَيْنُ ... )<sup>(٢)</sup>، وأخبر عنهما رب العزة سبحانه في كتابه المجيد قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ كَرَامًا كَاتِبَيْنَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال سبحانه: ﴿إِذْ يَتَلَقَّ الْمُتَلَقِّيَانَ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدُ﴾<sup>(٤)</sup>.

**- الدلالة على أمر معهود سابق:**

وهذه الدلالة الخامسة في الصحيفة السجاديّة، وقبل الإشارة إلى أمثلتها ونوصها لا بد من الذكر من أن العهد في التوجيه النحوي والبلاغي هو ما كان عند المتلقي (المخاطب) معرفة سابقة، وعلم قد مضى ذكره، فيأتي المنشئ ليفيد بتعريف (أول) العهدية ذلك العهد الذهني السابق. ولكن هذا الأمر في الدّعاء غير ممكن أبداً؛ ذلك أن الدّعاء خطاب موجه إلى الله سبحانه وهو تعالى علام الغيوب، محيط بكل شيء رحمةً وعلماً. أما العهد الذهني لهذه (أول)، فيمكن توجيهها في النص السجادي على أنها تحضير ذهني، وعهد معرفي يعرفه المنشئ، ويعلم أن الله عز وجل له علم به، فهو لا يعرف الله به بوساطة (أول) التّعرّيف الذهني، وإنما يتذكره بنفسه، ويعهد في ذهنه من ذلك دُعاؤه عَلَيْهِ الْمَسْكُونَ:

**- (وَقَدْ جَاءَتِي الذُّنُوبُ إِلَى التَّشْبِيثِ بِإِذْيَالِ عَفْوِكَ، وَأَحْوَجْتِي الْخَطَايَا إِلَى اسْتِفْتَاحِ أَبْوَابِ صَفْحَكَ وَدَعَتِنِي الإِسَاءَةُ إِلَى الإِنَاحَةِ بِفَنَاءِ عَزَّكَ، وَحَمَلْتِنِي الْمَخَافَةَ مِنْ نَقْمَتِكَ عَلَى التَّمْسِكِ بِعُرْوَةِ عَطْفِكِ ... )<sup>(٥)</sup>.**

١- المصدر نفسه: ٢١-١٧.

٢- المصدر نفسه: ١٩.

٣- الانفطار: ١٠.

٤- ق: ١٧.

٥- الصحيفة السجادية: ٢٥٥ - ٢٥٦.

فالمسند إِلَيْهِ هنا، قد جاء في أربع جمل معروفة بـ(أَل) التَّعْرِيفُ الْعَهْدِيَّةُ وهو (الذُّنُوبُ ) في الجملة الأولى، و(الخطايا) في الثانية، و(الإِسَاعَةُ ) في الثالثة، و(الْمُخَالَفَةُ ) في الرابعة. وقد عرَّفَها عَلَيْكُمْ بـ(أَل) العَهْدُ الْذَّهْنِيُّ؛ لأنَّها مَعْرُوفَةٌ مَعْهُودَةٌ مَسْبُوْقَةٌ فِي ذَاكِرَةِ كُلِّ إِنْسَانٍ، وَكُلِّ مَنْشَئٍ لِلْدُّعَاءِ، عرَّفَها عَلَيْكُمْ؛ لِلْدَّلَالَةِ عَلَى عَهْدِهَا السَّابِقِ، وَعِلْمِهَا الْمَاضِيِّ، قَبْلَ الذِّكْرِ وَالتَّلْفِظِ بِهَا. وَحَاشَاهُ عَلَيْكُمْ مِنْ تِلْكُ الْمَعْهُودَاتِ الَّتِي يَعْرِفُهَا كُلِّ إِنْسَانٍ مُؤْمِنٌ؛ إِنَّهُ مَعْصُومٌ وَإِنِّي لَا شَهَدُ بِذَلِكَ؛ إِنَّ الْمَقَامَ هُوَ الَّذِي أَقْتَضَى شَرْحَ الدَّلَالَةِ، وَفِيهَا مِنْ بَيْانِ الاعْتِرَافِ الْغَائِرِ فِي التَّوَاضِعِ، وَالْمَذَلَّةِ مَا يَجْعَلُهُ عَلَيْكُمْ سَيِّدُ الْعَابِدِينَ، وَزَيْنُ السَّاجِدِينَ لَهُ جَلَّتْ قَدْرُتُهُ.

### دلالة تعريف المسند إِلَيْهِ بالإضافة:

الإِضافةُ نَسْبَةُ اسْمٍ نَكْرَةٍ إِلَى آخِرِ نَسْبَةٍ إِسْنَادِيَّةٍ تَعْبِيرِيَّةٌ لِإِفَادَةِ تَعْرِيفِ الْأَوَّلِ، وَتَحْدِيدِ مَدْلُولِهِ بِالثَّانِيِّ، أَوْ تَخْصِيصِهِ بِهِ أَوْ تَخْفِيفِهِ، وَيُسَمَّى الْاسْمُ الْأَوَّلُ: (الْمَضَافُ )، وَالْاسْمُ الثَّانِيُّ: (الْمَضَافُ إِلَيْهِ )<sup>(١)</sup>.

وَهِيَ تَنقَسِمُ عَلَى قَسْمَيْنِ: مَحْضَةً، وَغَيْرَ مَحْضَةٍ<sup>(٢)</sup>، فَالإِضافةُ الْمَحْضَةُ وَتَسْمَى الإِضافةُ الْمَعْنُوْيَةُ الْخَالِصَةُ أَوِ الْحَقِيقِيَّةُ<sup>(٣)</sup> كَذَلِكَ، يَقْصَدُ بِهَا إِضافةُ الْاسْمِ أَوِ الْوَصْفِ غَيْرِ الْعَالِمِ عَمَلُ فَعْلِهِ كَالْمَصْدُرِ وَاسْمُ الْفَاعِلِ الدَّالِّ عَلَى الْمُضِيِّ إِلَى اسْمٍ غَيْرِهِ؛ لِغَرْضِ تَعْرِيفِ الْاسْمِ الْمَضَافُ إِذَا كَانَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً، أَوْ تَخْصِيصِهِ إِذَا كَانَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ نَكْرَةً<sup>(٤)</sup>، وَمِنْ هَنَا جَاءَتْ تَسْمِيَّتُهَا بِالْمَحْضَةِ؛ لِأَنَّهَا خَالِصَةٌ مِنْ نِيَّةِ الْاِنْفَصَالِ<sup>(٥)</sup>، فَلَا يَفْصِلُ بَيْنَ طَرْفَيْهَا ضَمِيرٌ

١- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٢ / ١١٨، وشرح ابن الناظم: ٣٨٠ وما بعدها، ومعاني النحو: ٣ / ١١٣، واللُّخُو الْوَافِي: ٣ / ١ وَمَا بَعْدُهَا، وَالْقُوْلُ اللَّيْنِ فِي النُّخُو الْبَيْنِ: ٩.

٢- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٢ / ١١٨ .

٣- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ٤٤، جامِع الدُّرُوسِ الْعَرَبِيَّةِ: ٣ / ٢٠٧ - ٢٠٨ .

٤- ينظر: شرح قطر الندى: ٢٥٣ .

٥- ينظر: شرح الْمُمْحَةِ الْبِدْرِيَّةِ: ١ / ٣٣٠ .

مستتر<sup>(١)</sup>، وبالمعنىَة لدلالتها عَلَى أمر معنويٍّ هو التَّعْرِيف أو التَّخْصِيص، وبالحقيقية؛ لأنَّها تؤدي الغرض الأخير عَلَى سبيل الحقيقة لا المجاز<sup>(٢)</sup>. أمَّا الإضافة غير المضافة: وتدعى أيضًا الإضافة اللفظية وغير الحقيقية<sup>(٣)</sup>، فهي إضافة الوصف العامل عمل فعله من اسم الفاعل والصفة المشبهة به، واسم المفعول إِلَى معموله<sup>(٤)</sup>، لا لقصد التَّعْرِيف أو التَّخْصِيص كما يُلحظ في المضافة، وإنما لغرض التَّخفيف في اللُّفْظ، بحذف التنوين من الاسم المضاف، أو حذف النَّون منه إِذَا كَانَ مثنىً أو جمع مذكر سالماً<sup>(٥)</sup> ومن هنا سميت بغير المضافة؛ لأنَّها عَلَى تقدير الانفصال، وباللفظية؛ لدلالتها عَلَى أمر لفظيٍّ هو التَّخفيف، وبالجازية غير الحقيقية إِذ إنَّها لا تنسب المضاف إلى المضاف إِلَيْهِ حقيقة<sup>(٦)</sup>.

وقد قرر أكثر النَّحوين أنَّ الإضافة المضافة (المعنوية) تكون بمعنى (اللام) المقدرة بين الاسمين المتضاديين، ومنهم من يرى أنَّها قد تكون بمعنى (من)، أو (في)، أو (الكاف) كذلك<sup>(٧)</sup>، فتكون عَلَى أربعة أنواع: لامية، وبيانية، وظرفية، وتشبهية. أمَّا الإضافة غير المضافة (اللفظية) فلا تكون بمعنى حروف الجر<sup>(٨)</sup>.

ومن الأسماء ما يلزم الإضافة فلا ينفك عنها؛ لكونها ناقصة الدلالة بنفسها، فتضاف لغيرها لاكتمال معناها، وهي قسمان: ملازم لإضافة المفرد، فمنه ما يُلزِم الإضافة لفظاً ومعنىًّا، فيمتنع استعماله مفرداً، نحو:

١- ينظر: النَّحو الواقي: ٣ / ٣.

٢- المصدر نفسه: ٣ / ٣ وما بعدها.

٣- ينظر: كتاب سيبويه: ٢ / ٥، وشرح المفصل: ١١٨، وجامع الدُّرُوسُ الْعَرَبِيَّةُ: ٢٠٨.

٤- ينظر: شرح المفصل؛ ابن عييش: ٢ / ١١٩، وشرح الواقية؛ ابن الحاجب: ٢٤٨، وشرح قطر الندى: ٢٥٣ - ٢٥٤.

٥- ينظر: شرح المفصل: ٢ / ١١٨، وشرح ابن النَّاظم: ٢٨٣.

٦- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ٤٦، وجامع الدُّرُوسُ الْعَرَبِيَّةُ: ٣ / ٢٠٨.

٧- ينظر: شرح المفصل: ٢ / ١١٩، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٤٣.

٨- ينظر: شرح الكافية في النَّحو؛ الرَّضي: ١ / ٢٨٨ وما بعدها، وجامع الدُّرُوسُ الْعَرَبِيَّةُ: ٣ / ٢٠٦.

عِنْدُ، ولدي، وقصارى الشَّيءِ، وحماداه، بمعنى: غايتها، وكلتا، ومنه ما يُلزم الإضافة معنى دون لفظ، فيجوز استعماله مفرداً، نحو: (كُلُّ، وبعض، وأي)، والقسم الثاني: ملازم للإضافة للجملة الاسمية والفعلية، نحو: (حيث، وإن)، ومنه ما يختص بالجملة الفعلية، نحو: (إذا)<sup>(١)</sup>. وليس من شأن البحث التَّوسيع في تيك التَّفاصيل لبسط الكلام فيها في كتب النحو<sup>(٢)</sup>. وقد ذكر البلاغيون أن إيراد المُسند إِلَيْهِ معرَّفاً بالإضافة في الجملة له دلالات وأسرار بلاغية أجملها القزويني (ت ٧٣٩هـ) بقوله: (وَإِنْ كَانَ (يعني تعريف المُسند إِلَيْهِ) بالإضافة فَإِمَّا لِأَنَّهُ لِيُسَمِّي لِلْمُتَكَلِّمِ إِلَى إِحْضارِهِ إِلَى ذَهْنِ السَّامِعِ طَرِيقاً أَخْصَرَ مِنْهَا... وَإِمَّا لِإِغْنائِهَا عَنْ تَفْصِيلِ مَتَعْذِرِ أوْ مَرْجُوعِ لِجَهَةِ... وَإِمَّا لِتَضْمِنِهَا تَعْظِيمًا لِشَأنِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ... أَوْ لِشَأنِ الْمَضَافِ أَوْ تَحْقِيرًا...)<sup>(٣)</sup> ، لكلٍّ من المضاف والمضاف إليه، وغير تلك المزايا الدَّلَالِيَّةِ وَالذُّكُورُ المعنويَّةُ الَّتِي يُوحِي بها السِّيَاقُ.

والذي يعنيها هو تعريف المُسند إِلَيْهِ بالإضافة في الصحيفة السجادية، ودلائله التي في الجملة. فتعريف المُسند إِلَيْهِ بالإضافة (مبتدأً أكان أم فاعلاً) له حضوره المميز ودلائله الكثيرة في أدعية الأمام السجّاد منها:

### - الدَّلَالةُ عَلَى إِرادةِ الإِيجازِ وَالاختصارِ:

تتأتَّى هَذِهِ الدَّلَالةُ مِنْ خَلَالِ عَلَاقَةِ التَّضَافِ بَيْنَ الْمَضَافِ وَالْمَضَافِ إِلَيْهِ أَيْ مِنْ خَلَالِ الأَدَاءِ الدَّلَائِيِّ لِوظيفَةِ الإِضافةِ باعتبارِهَا أَقْصَرُ سَبِيلَ لِلحضورِ المعرفيِّ عَنْ جَهَةِ تَعْرِيفِ أَوْ تَخْصِيصِ المُسندِ إِلَيْهِ. وَهَذِهِ الدَّلَالةُ شَائِعَةٌ فِي

١ - ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٢٢ / ١٢٥ وما بعدها، وشرح ابن الناظم: ٣٨٩ وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٥٢ وما بعدها.

٢ - ينظر: كتاب سيبويه: ٢ / ٥، والمقتسب: ٤ / ٤، ١٣٦ - ١٤٣، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٢ / ١١٨ وما بعدها، وشرح الكافية في النحو؛ الرضي: ١ / ٢٩٧، وشرح شذور الذهب؛ ابن هشام الانصاري: ٣٢٦ - ٣٢٩، وهمع الهوامع: ٢ / ٤٦، وحاشية الصبان: ٢ / ٢٣٧، وحاشية الخضري: ٢ / ٢ وما بعدها.

٣ - الإيضاح عاوم البلاغة؛ القزويني: ١ / ٤٤ - ٤٥، وينظر: شروح التأخيص: ١ / ٣٤ وما بعدها.

نصوص الصحيفة السجادية، لا سيما في موارد التوجه والخطاب، والتکام  
والغياب، من ذلك دعاؤه عليه السلام:

- (ولذلك خَمَدَ صَوْتِي عَنِ الْجَارِ. وَكُلَّ لِسَانِي عَنْ مُنَاجَاتِكَ ...).<sup>(١)</sup>
- (فَإِنَّ قُوَّتِي لَا تَسْتَقِلُ بِنَقْمَتِكَ. وَإِنَّ طَاقَتِي لَا تَنْهَضُ بِسُخْطِكَ ...).<sup>(٢)</sup>
- (عَمَلَيْ أَهْلَكَنِي. وَهَوَايَ أَرْدَانِي. وَشَهَوَاتِي حَرَمَتِي ...).<sup>(٣)</sup>

فقد سخر عليه السلام من التوظيف اللغوي للإضافة - علاقة التضائف بين جزء المضاف والمضاف إليه - في النصوص الثلاثة، أمثله في الصياغة وأقصاه في الدلالة، للتعبير عن ملكيته للمسند إليه بوسيلة تعريفه بإضافته إلى نفسه (صوتي، لساني، قوتي، طاقتني، عملي، هواي، شهواتي) بأقصر طريق، وأنجع سبيلاً لاستحضار تلك المسانيد إليها؛ لإنشاء الجملة، وتكوين الحكم الدلالي المراد.

وقد كان عليه السلام بإمكانه التعبير عن ذلك بتركيب آخر غير تركيب الإضافة التقييدي الجزئي الدلالي. كالتركيب الجملي الكامل مثلاً، ويعرف المسانيد إليها بغير تعريف الإضافة فيقول مثلاً: الصوت الذي عندي واللسان الذي أملكه... لكنه عليه السلام لم يفعل ذلك إرادة الإيجاز والاختصار، فالتركيب الجزئي التقييدي بالإضافة أوجز وأختصر من تركيب الجملة المفترض. والداعي لذلك المقام والمقتضى له السياق؛ لأن الداعي في شعور النادم بما فعل من إساءة، أو ذنب، أو حالة من الضعف النفسي، وعدم الاستهاض، كل ذلك ي ملي عليه وهو يقف بحضور القدس، الشعور بالذلة والمسكنة القائد إلى الصمت والتأمل بما قدّم ندماً واعترافاً، المؤدي إلى استئناف الرحمة

١- الصحيفة السجادية: ٤٣.

٢- المصدر نفسه: ١٠١.

٣- المصدر نفسه: ١٦١؛ وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ١٢، ١٩، ١٨، ١٤، ٣٢، ٣٦، ٢٨، ١٧٣، ١٣٣، ١٢٥، ١١٧، ١١٥، ١٠٩، ١٠١، ٩١، ٩٠، ٨٧، ٨٠، ٧٧، ٢٢٥، ١٧١، ١٥٦، ١٤٩.

.٢٥٢، ٢٥١، ٢٤٩، ٢٤١، ٢٣٧

الربانية. ولو تأملنا السياق ذلك جيداً مع لاحظ الارتباط النفسي بـ(ياء) المتكلم لما كان الأمر ذلك يبعيد والله تعالى العالم.

### - الدلالة على تعظيم شأن المضاف:

وهذه الدلالة غالباً ما تكون عند الإضافة إلى (كاف) الخطاب (الله) سبحانه، وهي كثيرة الورود في الصحيفة السجادية، وقد تأتي من طريق الإضافة إلى أمر عظيم، من ذلك دعاؤه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ وَأَصْحَابَ مُحَمَّدٍ خَاصَّةَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا الصَّحَابَةَ. وَالَّذِينَ أَبْلُوا البَلَاءَ الْحَسَنَ فِي نَصْرِهِ...)<sup>(١)</sup>.

- (تَعَالَى ذِكْرُكَ عَنِ الْمَذْكُورِيْنَ. وَتَقَدَّسْتُ أَسْمَاؤُكَ عَنِ الْمَنْسُوْبِيْنَ. وَفَشَّتْ نِعْمَتُكَ فِي جَمِيعِ الْمَخْلُوقِيْنَ...)<sup>(٢)</sup>.

- (عَلَى مَا سَنَّهُ عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ صَلَوَاتُكَ عَلَيْهِ وَآلِهِ...)<sup>(٣)</sup>.

وفي المثال الأول أضاف عليه السلام المسند إليه ( أصحاب ) إلى ( محمد ) النبي الأعظم «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»؛ تشريفاً وتعظيمها لهم وإعلاء شأنهم بإضافتهم إليه «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»، إذ إنَّ (المضاف إلى العظيم معظم بالإضافة إليه)<sup>(٤)</sup>.

وكذلك الأمر في المثالين: الثاني، والثالث، ففي الثاني أراد عليه السلام تعظيم ذكر الله سبحانه وأسمائه ونعمته عز وجل، فنسبها وأضافها إلى العظيم سبحانه فاكتست بذلك حلة عظيمة ليس كمثلها شيء. وفي المثال الثالث جعل عليه عبدية النبي الكريم «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» ورسالته معرفة بالإضافة

١- المصدر نفسه: ٢٠.

٢- المصدر نفسه: ١٠٢.

٣- المصدر نفسه: ١١٤؛ وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٣٣، ٢٧، ٢٢، ٦٨، ٤٤، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٩٦، ٩٧، ١٠٢، ١١٢، ١١٣، ١١٧، ١٢٤، ١٢١، ١٣٦، ١٥٦، ١٦٠، ١٧١، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١.

٤- الكشاف: ٢٤٦ / ٣.

إِلَى (كاف) الخطاب (الله) تعالى، فازدانت بذلك وتعظمت عظمة ما بعدها عظمة وتشرفت بتشريف ما بعده تشريف بوساطة إضافة العبد إلى المعبود والمُرسَل إلى المُرْسِل؛ إِنَّه نسب المحب إلى المحبوب، ثُمَّ شَرْفَه بصلاته ودعائه (صلواتك عَلَيْهِ وَآلِهِ ...).

### - الدَّلَالَةُ عَلَى تَحْقِيرِ الْمَضَافِ وَالتَّقْلِيلِ مِنْ شَانِهِ:

وَنَتَلَمَسُ هَذِهِ الدَّلَالَةَ فِي دُعَائِهِ عَلَيْسَلَامُ:

- (وَقَدْ أَسْتَحْوَدْ عَلَيَّ عَدُوِّكَ الَّذِي أَسْتَنْظَرَكَ لِغَوَائِيَّتِي فَأَنْظَرْتُهُ ...)<sup>(١)</sup>.

- (وَإِنْ أَشْتَمَلَ عَلَيْنَا عَدُوِّكَ الشَّيْطَانُ فَاسْتَقْدَنَا مِنْهُ ...)<sup>(٢)</sup>.

فلا يخفى ما في هذين المثالين من الدَّلَالَةُ عَلَى التَّحْقِيرِ والانحطاط من شأن المضاف (الشَّيْطَان)، عدو الله سبحانه والتَّقْلِيل منه، برهان ذلك العلاقة بين المتضادين، إذ إنَّ العلاقة هنا علاقة تنازليَّة، فبقدر عظمة الله سبحانه هناك انحطاط وتقليل وتحقير للشَّيْطَان؛ لأنَّه عدو الله سبحانه.

وقد اجتمعت الدلالتان: تعظيم المضاف وتحقيره، في دُعَائِهِ عَلَيْسَلَامُ:

- (وَأَنَا حِينَئِذٍ مُؤْقِنٌ بِأَنَّ مُنْتَهَى دَعْوَتِكَ إِلَى الْجَنَّةِ. وَمُنْتَهَى دَعْوَتِهِ إِلَى النَّارِ ...)<sup>(٣)</sup>.

فعظُّم وشرف الدُّعْوة الإلهيَّة، وحرَّقَ وقلَّ من الشَّيْطَانِيَّة؛ لأنَّ نهاية الأوَّلِيَّ إلى الرَّضوان والجَنَّة. أمَّا الأخيرة فإِلى الابتعاد عن الرَّحْمَة... إلى النَّار.

- تركيز المعنى على جنس المضاف الملتصق بالمضاف إِلَيْهِ سُعَةً في الدَّلَالَةِ: وهذه الدَّلَالَة يمكن أن نفيدها من ملاحظة إضافة الشيء إلى فاعله أو صاحبه. وهو نمط يكثر في تصاعيف الصحيفة في مقامات التقديس والتَّوْحِيد الإلهي، ونفي الصَّفات من ذَلِكَ دُعَاؤُه عَلَيْسَلَامُ:

١- الصحيفة السجادية: ٨٧.

٢- المصدر نفسه: ١١٦.

٣- المصدر نفسه: ٤٤.

- (الَّذِي قَصَرَتْ عَنْ رُؤْيَتِهِ أَبْصَارُ النَّاظِرِينَ. وَعَجَزَتْ عَنْ نَعْتِهِ أَوْهَامُ الْوَاصِفِينَ...)<sup>(١)</sup>.

- (يَا مَنْ لَا تَنْقِطُ عَنْهُ حَوَائِجُ الْمُحْتَاجِينَ. يَا مَنْ لَا يُعْنِيهِ دُعَاءُ الدَّاعِينَ...)<sup>(٢)</sup>.

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ مَنْ وَالَّتْ لَمْ يَضُرُّهُ خُذْلَانُ الْخَالِدِينَ. وَمَنْ أَعْطَيْتَ لَمْ يَنْقُضْهُ مَنْعُ الْمَانِعِينَ. وَمَنْ هَدَيْتَ لَمْ يُغُوهِ إِضْلَالُ الْمُضَلِّينَ...)<sup>(٣)</sup>.

فالمسند إلىه هنا في - الأمثلة الثلاثة - هو معروف بالإضافة (أبصار الناظرين، أوهام الواصفين، حوائج المحتاجين، دعاء الداعين، خذلان الخاذلين، منع المانعين، إضلال المضللين) والمضاف في العلاقة المتضایفة، من المضاف إلىه متصل به، ناشئ منه، وكأنه مفعول، أو مصدر الفاعلين، جعله عليه عَلَيْهِ ملتصق به، فينتهي إلى أن يكون المضاف في الإضافة وشدة الارتباط القائم كذلك لتركيز الدلالة على منشأ العلاقة في الإضافة وشدة الارتباط القائم بين جنسية المضاف ومكونه المضاف إليه، فضلاً عن المضاف الذي يتمثل في نتيجة مستهدفة من المضاف إليه. فالناظرون بكل جنسيات أبصارهم والواصفون بأقصى أوهامهم، والمحاجون بغايات حوائجهم، والداعون بكل أدعائهم، والخاذلون والمانعون والمضللون بمنتهى مفاعيلهم لا يأتون على القليل من الشيء على الله سبحانه أو ناصره، ومهديه ومعطيه، وفي هذا من الواسع في الدلالة ما لا يتستر على ذي بصيرة.

### **الدلالة على تكثير المعنى وتربية الفائدة:**

وهذه الدلالة نستطيع أن نتلمسها من تعدد الإضافات وكثرتها أخذًا بالقول: إن زيادة المبني وألفاظها تدل على الزيادة في المعاني<sup>(٤)</sup> ودلائلها. وذلك التتابع الإضافي وتركيبه له حضور في نصوص الصحيفة السجادية على الرغم

١- المصدر نفسه: ١٢.

٢- المصدر نفسه: ٢٢.

٣- المصدر نفسه: ٢٣؛ وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٣٣، ٨٠، ١٥٦.

٤- ينظر: معاني النحو: ١١ / ١.

من أن التوجيه البلاغي لم يحبذ ذلك التتابع الطويل<sup>(١)</sup>، كما في دعائه عليه السلام:

- (طَمَعاً في رَفْتَكَ الَّتِي بِهَا صَلَاحٌ أَمْرِ الْمُذْنِبِينَ. وَرَجَاءً لِرَحْمَتِكَ الَّتِي بِهَا فَكَاكُورَقَابُ الْخَاطِئِينَ...)<sup>(٢)</sup>.

- (إِلَهِي أَذْهَلَنِي عَنْ إِقَامَةِ شُكْرِكَ تَتَابُعُ طَوْلِكَ، وَأَعْجَزَنِي عَنْ إِحْصَاءِ ثَنَائِكَ فَيُضِنُّ فَضْلِكَ، وَشَغَلَنِي عَنْ ذِكْرِ مَحَامِدِكَ تَرَادُفُ عَوَادِكَ، وَأَعْيَانِي عَنْ نَشْرِ عَوَارِفِكَ تَوَالِي أَيَادِيكَ...)<sup>(٣)</sup>.

فقد كثُر عليه السلام معنى المُسند إليه من طريق التتابع الإضافي الثنائي في المُسند إليه. وهو (صلاح أمر المذنبين، فكاك رقاب الخاطئين) في المثال الأول، لتربيبة الفائدة وتوسيع المعنى الدلالي الذي تتضمنه كلام المُسند إليه الثالث. وكذلك المثال الثنائي إذ أضاف عليه السلام المضاف إليه (تابع الطول، فيض الفضل، ترادف العوائد، وتواли الأيدي) إضافة إلى المضاف إليه (كاف) الخطاب (الله) سبحانه لتکثير المعنى وتكوين الفائدة وتربيبة الدلالة؛ لأن كل لفظ منها يدل على معنى معجمي فإذا ما اجتمعت ألفاظها زادت دلالتها، وكثُر معناها، ووضحت نية المراد منها.

### - الدلالة على التقليل من شأن المضاف إليه:

وهذه الدلالة يمكن أن ندركها عند الإضافة إلى (ياء) المتكلم في بعض السياقات لاسيما في مقام الاعتراف بالخطايا والذنوب الصادرة من العبد، كما في دعائه عليه السلام:

- (وَقَدْ أَوْجَلْتَنِي خَطَايَايَ فَلْيُؤْمِنْنِي عَفْوُكَ...)<sup>(٤)</sup>.

إضافة (الخطايا) المُسند إليه في الجملة إلى (ياء) المتكلم قد أفادت قصد التقليل من شأن الخطأ وتحقيقه في جنب الله تعالى، وقد دل عليه السلام

١- ينظر: جواهر البلاغة: ٢٦ - ٢٧، والبيان الحديث؛ روز غريب: ٢٨.

٢- الصحيفة السجادية: ٤٤.

٣- المصدر نفسه: ٢٤٠.

٤- المصدر نفسه: ٨٤.

بذلك - وهو المعصوم، على إظهار الرّغبة في إغراق التّذلل والاعتراف لنيل عفو الرّبِّ جلّ قدرته.

### - دلالة تعريف المُسند إِلَيْهِ بالاسم الموصول:

يُقصد بالاسم الموصول عند النّحوين ما لا يتم معناه حتّى يوصل بكلام بعده يكون حقّ تمام معناه يُسمّى (صلة الموصول)<sup>(١)</sup> ( وإنّما سمّيت موصولة؛ لأنّها وصلت بما بعدها؛ لأنّها لا تستقل بنفسها، وهي محتاجة إلى صلاتها كاحتياج الحروف إلى غيرها)<sup>(٢)</sup>، فالأسماء الموصولة تعني: الأسماء التي توصل بصلة تذكر بعدها تبيّن معناها وتحدد دلالتها<sup>(٣)</sup>. (فالوصول وحده ناقص أي ناقص الدلالة فإذا جئت بالصلة قبل موصول حينئذ ...) ، واشترط في تيك الصلة أن تكون معلومة للمخاطب، لأنّ الغرض منها التّعرّيف وأن تكون خبرية لا إنسانية خلافاً للكسائي (ت ١٨٩ هـ)، فلا يصحّ الإخبار بالجهول<sup>(٤)</sup>، ولا تتم اسمية الاسم الموصول، ويكون أسماء تاماً بإزاء مسمّاه إلاّ بعد أن يستوفي ما يحتاج إِلَيْه من كلام قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) : (معنى الاسم الموصول أن لا يتمّ بنفسه ويفتقرب إلى كلام بعده، تصله به ليتم اسمها فإذا تمّ بما بعده كأنّ حكمه حكم سائر الأسماء التامة يجوز أن يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إِلَيْهِ ومبداً وخبراً ... )<sup>(٥)</sup>.

والأسماء الموصولة على ضربين: الموصول المختص، والموصول المشترك (العام)، فالمختص ما كان مستعملاً لشيء واحد لا يتعداه إلى غيره وهو: (الذّي) للمفرد المذكر، و(التي) للمفردة المؤنثة وفروعهما. والمشترك ما استعمل

١- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٣ / ١٢٨ وما بعدها، والإيضاح في شرح المفصل؛ ابن الحاجب: ١ / ٤٨١ وما بعدها، وشرح الكافية في النحو؛ الرّضي: ٢ / ٣٥ وما بعدها، وتسهيل المقاصد وتمكيل الفوائد، ابن مالك: ٣٧.

٢- شرح المقدمة المحسّبة؛ ابن باشاذ: ١ / ١٧٧، وينظر: معاني النحو: ١ / ١٢٨.

٣- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٣ / ١٢٨ وما بعدها، وشرح التصرّيف: ١ / ١٣٠، والنحو الوافي: ١ / ٣٧٨.

٤- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٣ / ١٢.

٥- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرّضي: ٢ / ٣٦، وشرح ابن الناظم: ٨١، وشرح ابن عقيل: ١ / ١٥٤.

٦- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٣ / ١٣٩.

لuman عده بلفظ واحد وهو (من، وما، وأي)، وغيرها إذ يشترك فيه جميع أنواع المذكر والمؤنث أفراداً وثنية وجماعاً<sup>(١)</sup>. وتحدد دلالة كُلّ منهم القراءن السّياغيَّة أو الضَّمير العائد عليه<sup>(٢)</sup>. والموصول المختص أعرف وأخص من المشترك<sup>(٣)</sup>. إذ إنَّه أصل في الصياغة التعبيرية مع عدم الاحتمال أمّا غير المختص (المشتراك)، فله معانٌ عديدة تدخل في احتمالية الدلالة وتفهم من السياق<sup>(٤)</sup>. وأمّا في ما يتعلّق بدلالة تعريف المُسند إِلَيْه بالاسم الموصول، فقد كشف عنها البلاغيون من خلال تأملهم في الجملة وإيراد المُسند إِلَيْه معرَّفاً بالاسم الموصول، فالظاهر في صور الكلام أنَّ طريق التَّعرِيف بالموصول إِلَيْه أشيع هذه الطرق... لأنَّه مفرد متضمن معنى جملة. ولذلك يتَّسع لكتير من أنواع المعرف بخلاف الضَّمير والعلميَّة والكُنْيَة فإنَّها محدودة جامدة في دلالة واحدة<sup>(٥)</sup> قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ): (أعلم أنَّ لك في الذَّي علماً كثيراً وأسراراً جمَّة وخفايا إذا بحث عنها وتصورتها، اطلعت على فوائد تؤنس النَّفس، وتتلذج الصدر، بما يفضي بك إِلَيْه من اليقين، ويؤديه إِلَيْك من حسن التَّبَّين، والوجه في ذلك... قوله: إنَّ الذي اجتب ليكون وصلة إلى وصف المعارف بالجمل... يعنون بذلك أنَّك تقول: مررت بزيد الذي أبوه منطلق... فتجدك قد توصلت بالذَّي إلى أنَّ أبنت زيداً من غيره بالجملة التي هي قوله: أبوه منطلق ولو لا الذَّي لم تصل إلى ذلك...)<sup>(٦)</sup> بشرط أن تكون تلك الجملة (قد سبق من السَّامِع علم بها فاعرفه فإنَّه من المسائل التي من جهلها جهل كثيراً من المعاني وذهل عَلَيْه الغلط في كثير من الأمور...).<sup>(٧)</sup>

١- ينظر: ارتشاف الضرب: ١/٤٩٤، وشرح قطر الندى: ١٠١ وما بعدها، وشرح اللّمحَة البدريَّة: ١/٢١٥، وشرح التّصريخ: ١/١٣١.

٢- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش ٣/١٣٩ وما بعدها، وشرح الكافية؛ الرّضي: ٢/٣٦.

٣- ينظر: حاشية الصّبان: ١/١٠٧، ومعاني النحو: ١/١٤٩.

٤- ينظر: معاني النحو: ١/١٣٣ - ١٥٢.

٥- خصائص التراكيب، محمَّد أبو موسى: ١٥٢.

٦- دلائل الإعجاز: ١٥٤.

٧- المصدر نفسه: ١٥٦.

ولقد ذكر البلاغيون في تعريف المُسند إِلَيْهِ بالموصولة دلالات دقيقة وأسرار دفينة أجملها القزويني (ت ٧٣٩هـ)، فقال: (إِنْ كَانَ - يقصد تعريف المُسند إِلَيْهِ - بالموصولة، فإِمَّا لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة بِهِ سُوى الصَّلَةِ ... وإِمَّا لاستهجان التَّصْرِيحِ بِالاسمِ، وإِمَّا لزيادة التَّقْرِيرِ، وإِمَّا للتَّفْخِيمِ، وإِمَّا لتنبيهِ المخاطب عَلَى خطأِهِ، وإِمَّا لِإِيْمَاءِ إِلَى وجْهِ بناءِ الخبرِ، ... ثُمَّ إِنَّهُ رَبِّما جَعَلَ ذرِيعَةً إِلَى التَّعْرِيفِ بِالتعظيمِ لشأنِ الخبرِ ... أو لشأنِ غيرِهِ، وربِّما جَعَلَ ذرِيعَةً إِلَى التنبيهِ للمخاطب عَلَى خطأِهِ<sup>(١)</sup>).

وما يعنينا من ذلك تعريف المُسند إِلَيْهِ في الجملة في الصحيفة السَّجَادِيَّةِ وما يؤدِّيهِ من دلالات فالتعريف بالموصولة المختصة أو المشتركة للمسند إِلَيْهِ له حضوره واسعاه الدَّلَائِلِيُّ في أدعيةِ الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ.

والذِّي تجدر الإشارة إِلَيْهِ القول - وهو ما افضى إِلَيْهِ استقراء النَّصِّ السَّجَادِيِّ - إنَّ التَّعْرِيفَ باسمِ الموصولِ أغلبَ ما يكون بالموصولة المشتركة (مَا، مَنْ) المتمثلُ لاحتمالَيِّ الدَّلَالةِ، ولا سيَّما (مَا) يعقبه (مَنْ) في موضعِ المُسند إِلَيْهِ الشَّاغلِ لوظيفَةِ (الفاعليةِ) في الجملة الفعلية، وهذا إنَّ أَوْمَأَ إِلَى شيءٍ فَإِنَّهُ يوْمئُ إِلَى حِيوَيَّةِ النَّصِّ وخلودِهِ وبعدهِ الدَّلَائِلِيُّ المعمق المشتملُ عَلَى جميعِ المرتكزاتِ المعنويَّةِ المقصودةِ فَضْلًا عَنِ البعدِ الإدراكيِّ والنَّفسيِّ والشعوريِّ عِنْدَ مخاطبةِ البارئِ سبحانهِ وَمَنْ أَهْمَّ دلالاتِ ذلك التعريفِ هي:

**- الدَّلَالَةُ عَلَى زِيادةِ التَّقْرِيرِ:**

من ذلك دُعَائِهِ عَلَيْكَمْ:

- (وَكَيْفَ يَخْفَى عَلَيْكَ يَا إِلَهِي مَا أَنْتَ خَلَقْتَهُ. وَكَيْفَ لَا تُحْصِي مَا أَنْتَ صَنَعْتَهُ. أَوْ كَيْفَ يَغِيِّبُ عَنْكَ مَا أَنْتَ تُدْبِرُهُ. أَوْ كَيْفَ يَسْتَطِعُ أَنْ يَهْرُبَ مِنْكَ

١- الإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ١١٥ - ١١٧، وينظر: مفتاح العلوم: ٨٩، وشرح التلخيص: ١

٣٠٢ وما بعدها، وعلم المعاني؛ قصي سالم علوان: ١٥٠

مَنْ لَا حَيَاةً لَهُ إِلَّا بِرْزَقَكَ. أَوْ كَيْفَ يَنْجُو مِنْكَ مَنْ لَا مَذْهَبَ لَهُ فِي غَيْرِ مُلْكَكَ<sup>(١)</sup>. فقد عَرَفَ عَلَيْسَلَامِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالموصولِ الاسميِّ غير المختص (ما، من) في الجمل الأربع الشامل لجميع العقلاه وسواهم للدلالة على زيادة تقرير الصلة وتوكيدها؛ ذلك أنَّ الغرض المسوق له التَّعبير هو الشَّعور بعظمة الخالق - جلت قدرتُه - وإدراك الموقف الإلهي من الخلق وتدبره، ثم إنَّ في التَّعبير بالوصولية أيضًا تقريراً وتوكيداً لذلك الاستفهام الاستنكاري الذي أُسْنَدَ إِلَى الاسم الموصول، على الرُّغم من أنَّ الصلة المكون الأساس لذلك المعنى والمجالي لأبعاده الدَّلَالِيَّةِ في مثل (أَنْتَ خلقتَه، أَنْتَ تدبِّره، مَنْ لَا حَيَاةَ لَهُ إِلَّا بِرْزَقَكَ، مَنْ لَا مَذْهَبَ لَهُ فِي غَيْرِ مُلْكِكَ...). ثُمَّ إِنَّ تتحسس وأنت تمعن في قراءة النَّصِّ وتركتز على الاسم الموصول تتحسس وتدرك سعة دلالته وعظمة البارئ سبحانه في أحاطته للموجودات كُلُّها جميعاً الظَّاهِرَةُ والباطنة وقدرتُه عَزَّ وجلَّ على تيسير ذلك وتدبره وخضوعه له سبحانه.

### - الدَّلَالَةُ عَلَى التَّهْوِيلِ وَالتَّفْخِيمِ:

وذلك كما في دعائِه عَلَيْسَلَامِ:

- (لَا يَنْدَفعُ مِنْهَا إِلَّا مَا دَفَعْتَ. وَلَا يَنْكَشُفُ مِنْهَا إِلَّا مَا كَشَفْتَ. وَقَدْ نَزَلَ بِي يَا رَبِّ مَا قَدْ تَكَادَنِي ثِقْلُهُ. وَأَلَمْ بِي مَا قَدْ بَهَظَنِي حَمْلُهُ...)<sup>(٢)</sup>.

فالمسند إلىه في هاتيك الجمل الأربع اسم موصول مشترك (ما)، وقد أفاد معنى التَّفْخِيمِ والتَّهْوِيلِ ما تعرَّب عَنْهُ صلته، وتفصح عَنْهُ جملته، ولو أراد عَلَيْسَلَامِ تفصيل مجمل الأمر المهول الذي كشف عَنْهُ استعمال الاسم الموصول لقال فرضاً: أمور عظيمة دفعتها ومهما صعبَة كشفتها وقد نزل بي يا ربِّ وألمت أمور مهولة عظيمة قد تكادني ثقلها وبهظني حملها ولكنه عَلَيْسَلَامِ لم يرد ذلك؛ إرادة التَّهْوِيلِ وَالتَّفْخِيمِ

١- المصدر نفسه: ١٦٠.

٢- المصدر نفسه: ٢٧ - ٢٨.

الّذى أفاده الاسم الموصول، ما لا يؤدّيه التّصريح ولا يكتنفه الوصف،  
والله تعالى العالم.

### - الدلالة على العموم والاختصار:

وهذه الدلالة كثيرة في تضاعيف الصحيفة، منها قوله عليه السلام:

-(سُبْحَانَكَ حَضَعَ لَكَ مَنْ جَرَى فِي عِلْمِكَ وَحَضَعَ لِعَظَمَتِكَ مَا دُونَ عَرْشِكَ ...)(١).  
فقد دلّ عليه السلام باستعماله للاسم الموصول في الجملتين (من، ما) على  
العموم ما لا يخفى، وعلى الاختصار ما يعجز الخلق كله عن إحصائه.  
ولولا ذلك الإيثار في تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ بالموصولية الاسمية لما كانت تلك  
الدلالة في عمومها الشامل المتسع وباختصارها الجميل المبدع.

لقد جعل عليه السلام تحت الاسمين الموصولين (من) المستعمل للعقل، و(ما)  
المستعمل لغير العقل، والعاقل أيضاً كما هو عليه السياق، جعل الخلق كله  
تحت دائرة علمه سبحانه واحاطته عز وجل و اختصر التعبير عن ذلك بحرف  
الاسم الموصول (الميم، والنون) (من)، و(الميم، والالف) (ما). وكأنه عليه السلام  
أطبق دائرة العلمية له سبحانه على الخلق فلا يخرج أحد منهم منها في  
سكونية النون في (من) وأطلق الخلق واتساعهم بلا تصوريّة بعد أو مديٍّ  
وخشوعهم لعظمته سبحانه في امتداديه الألف في (ما) المطلقة.

### - الدلالة على التعظيم والتحمير:

وهذه الدلالة الثنائية المعنى من الممكن أن نتلامسها في دعائه عليه السلام:

-(قَلَّ عِنْدِي مَا أَعْتَدَ بِهِ مَنْ طَاعَتِكَ وَكَثُرَ عَلَيَّ مَا أَبُوءُ بِهِ مِنْ مَعْصِيَتِكَ ...)(٢).  
فقد جعل عليه السلام المُسْنَدِ إِلَيْهِ فاعل الجملتين (ما) اسمًا موصولاً، وعرفه  
بصلة؛ للدلالة في الأولى، على تحميرها، وقلة شأنها في جنب الله - سبحانه -  
وهو الإمام المعصوم (طاعته) عليه السلام وأعماله الصالحة اعترافاً صادقاً حقاً

١- المصدر نفسه: ١٣١.

٢- المصدر نفسه: ٨٦.

باعتبارية الشعور النفسي والنور الإيماني الذي يجسده زين العابدين عليه السلام في الذل والتواضع والرجاء والخوف وعدم الثقة بما يقدمه الإنسان المؤمن من طاعة لأنّه مقصّر دائمًا في كُل ذلك، ولا يبلغها ما بلغ وهو عليه السلام القائل: (إِنِّي لَمْ أَتَكُ ثِقَةً مِنِّي بِعَمَلِ صَالِحٍ قَدَّمْتُهُ وَلَا شَفَاعَةً مَخْلوقٍ رَجُوْتُهُ إِلَّا شَفَاعَةً مُحَمَّدًا وَأَهْلَ بَيْتِهِ وَعَلَيْهِمْ سَلَامٌ...) <sup>(١)</sup>.

أمّا الجملة الثانية فقد أراد عليه السلام أن يدلّ على عظمة أمر معصيّة الخالق عزّ وجلّ، فجعل المُسْنَد إلى معرفة بالاسم الموصول غير المختص المتعدد في دلالته (ما) ودلّ بذلك على المراد المقصود وهو هول صلة الموصول الموضحة لموصولها (ما أبوء به من معصيتك..) وعظمة أمرها في حق الله سبحانه وتعالى مهما كانت صغيرة أو حقيقة فإنه جلّ شأنه أَجَلٌ وأَعْلَى من أن يعصى... .

### - الدلالة على إرادة الجنس أو الحقيقة :

ويمكن أن تكون هذه الدلالة في دعائه عليه السلام:

- (وَمَنْ سَوَاكَ مَرْحُومٌ فِي عُمُرِهِ مَغْلُوبٌ عَلَى أَمْرِهِ مَقْهُورٌ عَلَى شَأْنِهِ، مُخْتَلِفُ الْحَالَاتِ، مَتَنَقُّلٌ فِي الصِّفَاتِ...) <sup>(٢)</sup>.

يتمثل النّص جنة معنوّية ذات رياض وأنوار دلالية متعددة، تشكل فيها الدلالة المعونة (الدلالة على إرادة الجنس) بابها ورتاج مدخلها؛ فالمراد بالاسم الموصول الجنس أو الحقيقة ولكن لا على اعتبارية عدم العلم ومعهودية الصلة - لأنّ هذا لا يكون في الدّعاء - على ما هو التوجيه البلاغي والنحوّي، فليس المقصود بالموصولية (من) المستعمل في حقيقة العقلاء. شخصاً معيناً، وإنّما المقصود الحقيقة الجنسية للخلق - الإنسان - (فيكون هنا اسم الموصول كـ(أـلـ) الجنسـيـةـ إـلـاـ أـنـ (أـلـ) تدخلـ عـلـىـ المـفـرـدـاتـ وهذاـ يـدـخـلـ عـلـىـ الجـمـلـ) <sup>(٣)</sup>.

١ - المصدر نفسه: ١٤٨.

٢ - المصدر نفسه: ٧٨.

٣ - معاني النحو: ١٣١ / ١.

وفي النَّصِّ متمثَّلٌ دلاليًّا احتماليًّا يكمنُ في تواли التَّحسسِ وتدوّق القراءة له - النَّصِّ - وتمعن الشُّعور بابعاد استعمال الاسم الموصول (من)، نقطة الاحتمالية الدلالية، فقد يشير فضلاً عن تلك الدلالات إلى إيماء وجه بناء الخبر بلاحظ الصلة وموصولها؛ إذ إنَّ في مدلول الصلة وهو الغيرية عن الكمال المطلق (سواء) ما يدلُّ على أصل الدلالات في الخبر، لأنَّ كُلَّ من خرج عن دائرة الكمال المطلق (الله) سبحانه هو من جنس تلك الأخبار التي أسندها عليه السلام إلى الاسم الموصول (من)، وفي هذا من الدلالات أيضاً ما يدلُّ على تحبير وتصغر شأن المحكوم به ما لا يخفى، وقد تكون الدلالات التي يؤديها هذا الاستعمال لـ(من) في النَّصِّ هي الدلالات على زيادة التقرير وتوكيد الشُّعور النفسي؛ طلباً لرحمة الله سبحانه وطمعاً في رأفته - عزَّ وجلَّ - لا سيما أنَّ السياق يدلُّ على الغرض الذي سبق له الكلام، وهو تنزيه رب العزة عن مخلوقاته جلت قدرته، وفيه أعني: النَّصِّ، أيضاً، دلالة على العموم، أو استغراق حقيقة الأفراد وكأنَّ (من) هنا، كـ(أَلْ) الاستغراقية التي تعوض عنها (كُلَّ) في الدلالات، والمعنى. لقد أفاد ذلك الاستعمال للاسم الموصول في التوسيع الدلالي المتقدم في أمثاله الدلالية ما لا يخفى على متأنِّل وذي بصيرة نافذة والله سبحانه العالم.

### - الدلالات على ارادة واحد غير معين من أفراد الحقيقة:

وهذه الدلالات تشيع كثيراً في الصحيفة السجادية وغالباً ما يُستعمل لها الاسم الموصول (من)، من ذلك دعاوه عليه السلام:

- سَبِّحَانَكَ لَا يَنْقُصُ سُلْطَانَكَ مَنْ أَشْرَكَ بِكَ. وَكَذَّبَ رُسُلَكَ. وَلَيْسَ يُسْتَطِيعُ مَنْ كَرَهَ قَضَائَكَ أَنْ يَرِدَ أَمْرَكَ وَلَا يَمْتَنَعُ مِنْكَ مَنْ كَذَّبَ بِقُدْرَاتِكَ. وَلَا يَفُوتُكَ مَنْ عَبَدَ غَيْرَكَ. وَلَا يَعْمُرُ فِي الدُّنْيَا مَنْ كَرَهَ لِقَاءَكَ...<sup>(١)</sup>.

فالمسند إليه في هذه الجمل الخمس (فاعلها) معروف بالموصولية

الاسمية (من)، وعلى الرّغم من احتماليته الدلاليّة واشتراكه لغير واحد في معناه المستعمل للعقلائيين الذي يقع عليهم بصلته، رغم ذلك فقد أراد عليهما أن يدل به وباستعماله على واحد غير معين من أفراد الجنس أو الحقيقة وكأنّه عليهما تصور إنساناً هذا شأنه، وهذه صفتة عن طريق صلته و jelma him جملته فعبر عنه بـ(من)؛ للدلالة على واحد غير معين بعينه من أفراد تلك الحقيقة التي يشتمل عليها الاسم الموصول (من).

### دلالة تنكير المُسند إليه في الجملة:

يرى النحويون أنَّ حقَّ المُسند إليه - إذا كانَ مبتدأً - أن يكون معرفة؛ حقَّ المُسند (الخبر) أن يكون نكرة<sup>(١)</sup>؛ (وذلك لأنَّ الغرض في الإخبارات إفاده المخاطب ما ليس عنده وتتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والأخبار عن النكرة لا فائدة فيه)<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّها (مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد غالباً)<sup>(٣)</sup>. فقد قال سيبويه (ت ١٨٠هـ) : (أعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذى تشتبه به كأن المعرفة، لأنَّه حد الكلام، لأنهما شيء واحد، ... إذا قلت: عبد الله منطلق. تبتدئ بالأعرف، ثم تذكر الخبر)<sup>(٤)</sup>، فحقَّ (المعرفة أن تكون هي المبتدأ لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنما ذكرته لتستند إليه الخبر)<sup>(٥)</sup>. وقد وضَّح ابن السراج (ت ٣٦٦هـ) ذلك، قال: (ألا ترى أنك لو قلت: (رجل قائم) أو: (رجل عالم) لم يكن في هذا الكلام فائدة، لأنَّه لا يستنكر أن

١- ينظر: كتاب سيبويه: ١ / ١٦٥، والمقطب: ٤ / ١٢٧، واللمع: ابن جني: ٨٠، وتسهيل الفوائد وتمكيل المقادص، ابن مالك: ٤٦، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل: ١ / ٢٨٠، وشرح التصريح: الأزهري: ١ / ١٦٨، وهمع الهوامع: ٢ / ٢٧، وحاشية ياسين العليمي على شرح التصريح: ١ / ١٦٨.

٢- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١ / ٨٥.

٣- شرح التصريح: ١ / ١٦٨.

٤- كتاب سيبويه: ١ / ٤٧.

٥- الأصول في النحو؛ ابن السراج: ١ / ٥٩.

يكون في الناس رجل قائماً أو عالماً<sup>(١)</sup>، فإذا (اجتمع معك نكرة ومعرفة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر نكرة لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر الذي لا يعلمه فإذا قلت: قائم أو حكيم فقد أعلمه مثل ما علمت مما لم يكن علمه حتى يشارك في العلم فلو عكست وقلت: (قائم زيد) فقائم منكور لا يعرفه المخاطب لم يجعله خبراً مقدماً يستقيده المخاطب ولا يصح أن يكون زيد الخبر لأن الأسماء لا تستفاد ولا يساوي المتلهم المخاطب لأن النكرة ما لا يعرفه المخاطب وإن كان المتلهم يعرفه...<sup>(٢)</sup>).

ونتيجة لذلك ذهب النحويون إلى عدم جواز الابتداء بالنكرة، وقد يُصح ذلك في مواضع، قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ): (إذا اجتمع معرفة ونكرة أن تبدأ بالأعراف وهو أصل الكلام وضعف الابتداء بالنكرة إلا أن يكون فيه معنى)<sup>(٣)</sup>، وقال المبرد (ت ٢٨٢ هـ): (إذا قارب المعرفة أو تخصص بوجه ما، ولو قلت: (خير منك جاءني) أو (صاحب لزيد عندي) جاز وإن كان نكرتين، وصار فيهما فائدة لتقريريك إياهما من المعارف)<sup>(٤)</sup>.

لذلك قال الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ): (المبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس)<sup>(٥)</sup>، وأضاف ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ): (وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة وتلك الموضع النكرة الموصوفة والنكرة إذا اعتمدت على استفهام أو نفي وإن كان الخبر عن النكرة ظرفاً أو جاراً ومحرور أو تقدم عليهما...)<sup>(٦)</sup>.

١- المصدر نفسه: ٥٩ / ١.

٢- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٨٥ / ١ - ٨٦.

٣- كتاب سيبويه: ١ / ١٦٥.

٤- المقتضب: ٤ / ١٢٧، وينظر: الأمالي التحوية؛ ابن الحاجب: ١٧٦.

٥- المفصل: ٢٤.

٦- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١ / ٨٦. وينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه: ١٩٢.

لقد تتبع النحويون المتأخرن مواضع تجويز الابتداء بالنكرة وعدوا منها العشرات حتى انتهت إلى نيف وثلاثين موضعًا، ومنهم من جعلها في العلوم والخصوص(١).

ولقد كان اقتضاء ما تقدم من تعريف المبتدأ يستلزم عدم وقوع الفاعل نكرة إلا لسوغ كما اشترط النحويون ذلك في المبتدأ بجامع أن كلاً من الفاعل والمبتدأ مسند إليه محكوم عليه ولكنهم لم يشترطوا ذلك في الفاعل لتقدم فعله عليه وتخصيصه به(٢).

والحق ما ذهب إليه قسم من النحويين من أن الضابط (في تجوير الإخبار عن المبتدأ و الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين هو جهل المخاطب بالنسبة فإن كان جاهلاً بها صح الإخبار، وإن كان الخبر عنه نكرة، وإن كان عالماً بها لم يصح الإخبار وإن كان الخبر عنه معرفة)(٣)، قال ابن السراج (ت ٢١٦هـ): (وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة حتى فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز)(٤).

ونقل الرضي (ت ٦٨٦هـ) عن ابن الدهان (ت ٥٦٩هـ) قوله: (إذا حصلت الفائدة فاخبر عن أي نكرة شئت)، واستحسنه، ثم قال: (وذلك لأن الغرض من الكلام إفاده المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم سواء

١- ينظر: شرح قطر الندى، ابن هشام الانصاري: ١١٧ - ١١٨، وشرح ابن عقيل: ١ / ٢١٦ وما بعدها، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة؛ الشيوطي: ٢٦٣ - ٢٦٦.

٢- أقول: من هنا فرق النحويون بين المبتدأ والفاعل باعتبار أن الفعل واجب التقاديم عليه بخلاف المبتدأ مع الخبر؛ ولما كان تقديم الفعل ليصير الفاعل النكرة بحكم المخصوص جاز أن يقع الفاعل نكرة، وإنما كان تقديم الحكم على النكرة بهذه المزللة؛ لأن القصد من اشتراط تعريف المحكوم عليه أو تخصيصه إنما هو اجتذاب ذهن المخاطب إلى كلام المتكلم حتى يعرف الحكم بعد معرفة المحكوم عليه، فإذا تقدم الحكم كان السامع مقبلًا على المتكلم مصغيًا إليه، طالباً لمعرفة المحكم عليه، أيًا كان ولو بالنّوع. ينظر: سبيل الهدى (هامش) شرح قطر الندى: ١١٧ - ١١٨. وهامش شرح ابن عقيل؛ محبي الدين عبد الحميد: ١ / ٢١٦.

٣- الكليات؛ الكفوبي: ٥ / ١٨٤. وينظر: المعجب في علم النحو؛ رؤوف جمال الدين: ٨٥ - ٨٦.

٤- الأصول في النحو: ١ / ٥٩.

تخصص المحكوم عَلَيْهِ بشيء أو لا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرين مختصتين أو غير مختصتين واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم، فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلاً فقلت: زيد قائم عُدَّ لغوًا ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائماً في الدار جاز لك أن تقول: (رجل قائم في الدار) وإن لم تتحصل النكرة بوجه وكذا تقول (كوكب انقضى الساعة وقال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾<sup>(١)</sup>).<sup>(٢)</sup>

وللتذكير فوائد دلالية ليست في التعريف<sup>(٣)</sup>: فقد: (يظن ظان أن المعرفة أجي فهي من النكرة أولى، ويخفى عَلَيْهِ أن الإبهام في مواطن خليق وأن سلوك الإيضاح ليس بسلوك للطريق خصوصاً في موارد الوعد والوعيد والمدح والذم اللذين من شأنهما التشبيه. وعلة ذلك أن مطامع الفكر متعددة المصادر بتعدد الموارد، والنكرة متكررة الأشخاص بتقاذف الذهن من مطالعها إلى مغاربها وينظرها بالبصرة من منسمها إلى غاربها فيحصل في النفس لها فخامة وتكسي منها وسامة. وهذا فيما ليس لفرد مقدار محصور بخلاف المعرفة فإنه لواحد بعينه يثبت الذهن عنده ويسكن إليه)<sup>(٤)</sup>. ولقد اتفق النحويون والبلغيون على أن النكرة إذا أطلقت في الكلام فإنها تدل على أمرين: قصد الوحدة، أو الجنسية. قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ): (يقول الرجل: (أتاني رجل) يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيقال: (ما أتاك رجل) أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول: (أتاني رجل لا امرأة)، فيقال: (ما أتاك رجل) أي امرأة أتاك)<sup>(٥)</sup>. وأعرب عن ذلك البلاغيون، قال العلوي (ت ٧٤٩ هـ):

١- القيمة: ٢٢.

٢- شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ١ / ٨٨- ٨٩.

٣- ينظر: الإتقان: ١ / ١٨٩ وما بعدها، ومعترك الأقران؛ السيوطي: ٢ / ٤٧٢ وما بعدها.

٤- البرهان الكافش: ١٣٧، وينظر: التبيان في علم البيان؛ ابن الزملkanī: ٥١-٥٠.

٥- كتاب سيبويه: ١ / ٥٥.

(النَّكْرَةِ إِذَا أَطْلَقْتَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: رَجُلٌ وَفَرْسٌ وَأَسَدٌ، فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى أَمْرَيْنِ: الْوَحْدَةِ، وَالْجِنْسِيَّةِ، فَالْقَصْدُ يَكُونُ مَتَعْلِقاً بِأَحَدِهِمَا، وَيَجِيءُ الْآخَرُ عَلَى جِهَةِ التَّبَعِيَّةِ، فَأَنْتَ إِذَا قَلْتَ: أَرْجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَ؟ حَصَلَ بِبَيَانِ الْجِنْسِيَّةِ، وَالْوَحْدَةِ جَاءَتْ تَابِعَةً غَيْرَ مَقْصُودَة، وَإِذَا قَلْتَ: أَرْجُلٌ عِنْدَكَ أَمْ رَجْلَانِ؟ فَالغَرْضُ هَاهُنَا الْوَحْدَةُ، دُونَ الْجِنْسِيَّةِ<sup>(١)</sup> وَيُلَاحِظُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ السَّيَاقَ هُوَ الَّذِي يَحدُدُ الْغَرْضَيْنِ مَعَ أَغْرَاضٍ أُخْرَى مِنْهَا: التَّعْظِيمُ، أَوِ التَّحْقِيرُ، وَالتَّكْثِيرُ وَالتَّقْلِيلُ<sup>(٢)</sup>، وَغَيْرُهَا مِنِ السَّيَاقَاتِ الْمُتَضَادَةِ، وَلِتَكْرِيرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ - فَاعْلَأَ أَكَانَ أَمْ مُبْتَدَأ - فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ مَزِيَّةً دَلَالَةً وَمُسْتَهْدِفُ مَعْنَوِيًّا، يَأْسِرُ النَّفُوسَ وَيُثْبِرُ فِيهَا الْانْفِعَالَاتَ الْمُنَاسِبَةَ، وَيُظَهِّرُ عَمْقَ الدَّلَالَةِ فِي اسْتِعْمَالِهِ وَإِيْرَادَهِ فِي الْجَمْلَةِ، وَمِنْ هَذِهِ الدَّلَالَاتِ:

### - الدَّلَالَةُ عَلَى الْوَحْدَةِ:

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ تَتَمَخَّضُ مِنْ طَرِيقِ الْوَصْفِ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْسَلَمَ:

- (وَتَحْدُونِي عَلَيْهَا خَلَةً وَاحِدَةً...)<sup>(٣)</sup>.

فَقَدْ جَعَلَ عَلَيْسَلَمَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ (خلة) نَكْرَةً، وَوَصَفَهُ بـ(واحِدَة)؛ لِدَلَالَةِ عَلَى إِرَادَةِ الْعَدْدِ عَلَى الرُّغْمِ مِنْ أَنَّ (خلة) الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ (الْفَاعِلُ) الْمُنَكَرُ مَصْدَرٌ مَرَّةٌ عَلَى وَزْنِ (فَعْلَةٌ) الدَّالِّ بِصِيغَتِهِ عَلَى الْعَدْدِ؛ زِيَادَةً فِي التَّوْكِيدِ. ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْخَلَةَ قَدْ يُلْحَظُ فِيهَا مَعَ التَّعْمُنِ فِي مَعْنَاهَا السَّيَاقِيِّ، وَ(هُوَ التَّفْضُلُ الإِلَهِيُّ بِالرَّحْمَةِ) يُلْحَظُ فِيهَا مَعْنَى التَّعْظِيمِ.

- الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ فَرْدٌ غَيْرَ مَعِينٍ لَعَدْمِ تَعْلُقِ غَرْضِ بِتَعرِيفِهِ:

وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ فِي دُعَائِهِ عَلَيْسَلَمَ:

- (لَوْ أَنَّ أَحَدًا أَسْتَطَاعَ الْهَرَبَ مِنْ رَبِّهِ لَكُنْتُ أَنَا أَحَقُّ بِالْهَرَبِ مِنْكَ...).<sup>(٤)</sup>

١- الطَّرَازُ؛ الْعَلْوَى: ٢ / ١٢. وَيَنْظَرُ: التَّبَيَانُ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ: ٥١.

٢- يَنْظَرُ: مَفْتَاحُ الْعِلُومِ، السَّكَاكِيُّ: ٩١، وَالْإِيْضَاحُ؛ الْقَزوِينِيُّ: ١ / ٤٥، وَشَرْوَحُ التَّلْخِيصِ: ١ / ٣٤٧ وَمَا بَعْدُهَا.

٣- الصَّحِيفَةُ السَّجَادِيَّةُ: ٣٣.

٤- المَصْدُرُ نَفْسُهُ: ١٥٥.

- (يَا حَيْرَ مَنْ خَلَّ بِهِ وَحِيدٌ. وَيَا أَعْطَفُ مَنْ أَوَى إِلَيْهِ طَرِيدُ...)<sup>(١)</sup>.  
فقد نَكَرَ عَلَيْهِمُ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ (أَحَدًا)؛ لِلْقَصْدِ إِلَى أَفَادَةِ إِنَّهُ  
فَرِدٌ غَيْرُ مَعِينٍ لِعَدَمِ تَعْلُقِ غَرْبَضِ بِتَعْرِيفِهِ بِجَهَةِ مِنْ جَهَاتِ التَّعْرِيفِ؛ لِأَنَّ  
الْمَرَادَ - وَاللهُ الْعَالَمُ - قَصْدُ الْحُكْمِ إِلَى فَرِدٍ غَيْرِ مَحْدُودٍ وَلَا مَعِينٍ. وَهُوَ إِدْرَاكُ  
الْعِزَّةِ الْحَقِيقِيِّ فِي عَدْمِيَّةِ الْخُرُوجِ عَنْ قَدْرَتِهِ سُبْحَانَهُ وَهُوَ الْقَائِلُ عَلَيْهِمُ<sup>(٢)</sup>:

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ طَالِبِي إِنَّمَا هَرَبْتُ. وَمُدْرِكِي إِنَّمَا فَرَرْتُ...)<sup>(٣)</sup>.  
وَفِي الْمَثَالِ الثَّانِي جَعَلَ عَلَيْهِمُ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ مُنْكَرًا كَذَلِكَ فِي الْجَمْلَتَيْنِ  
(وَحِيدُّ، طَرِيدُّ)؛ لِلْدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ الْحَامِلُ لِهَذَا الْمَعْنَى فَرِدٌ غَيْرُ مَعِينٍ،  
وَالْمَقْصُودُ بِبَيَانِ الْاسْتِئْنَاسِ وَالْعَطْفِ الْاَلْهَيِّ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ الْعَالَمُ.

### ـ الدَّلَالَةُ إِرَادَةُ حَقِيقَةِ الْجَنْسِ:

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ مِنْ أَكْثَرِ الدَّلَالَاتِ شَيْوِعًا وَتَأْلِقًا فِي نَصوصِ الصَّحِيفَةِ  
السَّجَاجِدِيَّةِ، وَأَغْلَبُ مَا تَكُونُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ بـ(لا) النَّافِيَةُ لِلْجَنْسِ، أَوْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ  
التَّرْكِيبِ فِي مَقَامَاتِ التَّنْزِيهِ لِلذَّاتِ الإِلَهِيَّةِ وَالْتَّوْحِيدِ وَالْتَّعْظِيمِ، وَتَصُورِ الْكَمَالَاتِ  
الْجَمَالِيَّةِ مِنْ طَرِيقِ نَفِيِّ الصَّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ فِي حَقِّهِ -جَلَّ شَانَهُ- فَمِنْ أَمْثَالِهِ  
مَا كَانَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ نَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ بـ(لا) النَّافِيَةُ لِلْجَنْسِ قَوْلُهُ عَلَيْهِمُ<sup>(٤)</sup>:  
- (أَنْتَ الَّذِي لَا ضِدَّ مَعَكَ فَيَعِانِدُكَ. وَلَا عَدْلَ لَكَ فَيُكَاثِرُكَ. وَلَا نِدَّ لَكَ  
فَيُعَارِضُكَ...)<sup>(٥)</sup>.

- (خَالِقُ لَا نَظِيرٌ لَهُ. وَاحِدٌ لَا نِدَّ لَهُ. وَوَاحِدٌ لَا ضِدَّ لَهُ. وَصَمْدٌ لَا كُفُوَّ لَهُ.  
وَإِلَهٌ لَا ثَانِي مَعْهُ. وَفَاطِرٌ لَا شَرِيكٌ لَهُ. وَرَازِقٌ لَا مُعِينٌ لَهُ...)<sup>(٦)</sup>.  
فَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ تَنْكِيرَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الْوَاقِعِ فِي سِيَاقِ (لا) النَّافِيَةِ لِلْجَنْسِ قَدْ دَلَّ عَلَى  
إِرَادَةِ نَفِيِّ الْجَنْسِ، وَحَقِيقَتِهِ الْمُفَرِّضَةِ عِنْدِ الْمَحَاذِثَةِ نَصَّاً فِي الْمَثَالَيْنِ: الْأَوَّلِ، وَالثَّانِيِّ.

ـ ١ـ المَصْدُرُ نَفْسَهُ: ٢٤٨.

ـ ٢ـ المَصْدُرُ نَفْسَهُ: ١٥٦.

ـ ٣ـ المَصْدُرُ نَفْسَهُ: ١٣٠.

ـ ٤ـ المَصْدُرُ نَفْسَهُ: ١٦٨.

فهو عليه السلام لأن السياق نفسه في المخاطبة وتصوره للكمال المطلق غير المحدود يدفعه بقوة وبشدة إلى استعمال المُسند إليه منكراً، بل التّخصيص عليه حقاً أيضاً، فكل جنس من تلك الأجناس التي عبر عنها المُسند إليه في كل جملة، لا يليق في حنب الله - سبحانه - ليس كمثله شيء سبحانه؛ تعظيمًا وتوحيدًا وتزييها منه في حقيقة نفسه عليه السلام وأعمق وجданه له تعالى.

ومن الأمثلة الأخرى في ذلك السياق - النفي - بغير التركيب الآنف الذكر في حق قدسه جل شأنه دعاؤه عليه السلام:

- (أَنْتَ الَّذِي لَا يَحْوِيْكَ مَكَانٌ. وَلَمْ يَقُوْمْ لِسُلْطَانِكَ سُلْطَانٌ. وَلَمْ يَعِيْكَ بُرْهَانٌ وَبَيَانٌ...)<sup>(١)</sup>.

- (إِنَّهُ لَيْسَ فِي حُكْمِكَ ظُلْمٌ. وَلَا فِي نِقْمَتِكَ عَجَلَةٌ...)<sup>(٢)</sup>.

فاحشاه - سبحانه - من ذلك، وتلك الأجناس والتّصورات المنكرة التي أفادها تنكير المُسند إليه (مكان، سلطان، برهان، ظلم، عجلة) في المثالين، فهي محض تصورات وإدراكات وجودية إمكانية افتراضية ولا يصح إلى تُنسب إلى ذات الله سبحانه، اللهم إلا من طريق سلبها عنه - تعالى - ونفيها في حقه إجلالاً وتعظيمًا.

إن السياق هو المقتضي لتنكير المُسند إليه، وهو الداعي لاستعماله كذلك خارج دائرة التّخصيص الذي في التعريف؛ إذ لا يمكن أن يكون أي من تلك الحقائق الافتراضية على جنسياتها في حنب الله سبحانه؛ لذلك عليه نكر المُسند إليه في كل من الجمل المتقدمة لإفادته إرادة أو قصد الحقيقة نفسها ونفيها عنه سبحانه ثم إن القارئ لا يلتبث وهو يتمعن في دلالة نفي المُسند عن مفعوله المرتبط به إلا يشيع جنسية المُسند إليه وحقيقةها في الله سبحانه وتعالى. وإذا كان الحال كذلك في المتقدم من الدلالة في شأنه تعالى، فإن الأمر

١- المصدر نفسه: ١٣٠.

٢- المصدر نفسه: ١٥٠.

بالأكيد على التبّابين الكامل المطلق وإرادة الجنس أو حقيقته في وصف المُسند إلىه المنكر في حق المكن من البشر؛ لإشاعة ذل الافتقار وال الحاجة إليه - سبحانه - من ذلك دعاؤه عليه السلام:

- (إِنَّهُ لَا طَاقَةَ لَنَا بَعْدَكَ. وَلَا نَجَاهَ لَأَحَدٍ مِّنَ الدُّونِ عَفْوَكَ...).<sup>(١)</sup>
- (إِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِي بِالْتَّوْبَةِ إِلَّا بِعِصْمَتِكَ. وَلَا أَسْتِمْسَاكَ عَنِ الْخَطَايَا إِلَّا عَنْ قُوَّتِكَ...).<sup>(٢)</sup>

ففي المثال الأول نكر عليه السلام المُسند إليه في جملتين (طاقة، نجاة)؛ للدلالة على إرادة الجنس، وكذلك فعل عليه السلام في المثال الثاني في الجملتين (وفاء، استمساك)؛ لإظهار كمال الذل والعبودية وال الحاجة إليه سبحانه من خلال النفي المراد به التّتصيص على نفي الجنس كله مع ملحوظ العدل والعفو الإلهيّ وعدم الاستحقاق لذلك إلا بالمن والفضل منه في المثال الأول، وكذلك التوفيق والقدرة الرّبانية عن صدّ العبد عن المعاصي والخطايا في المثال الثاني. إن السياق هو الذي حمله عليه السلام على جعل المُسند إليه في الجمل الأربع في المثالين منكراً؛ لأنّه عليه السلام مدرك كُلّ الإدراك لضعف الإنسان وقوّة العظيم الرحمن سبحانه.

### - الدلالة على التكثير:

وهذه الدلالة يمكن أن نفيدها من دعائيه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ وَعَلَيْ تَبَعَاتٌ قَدْ حَفَظْتُهُنَّ. وَتَبَعَاتٌ قَدْ نَسِيَتُهُنَّ...).<sup>(٣)</sup>
- (وَإِذَا كَانَ لَكَ فِي كُلِّ لَيَّةٍ مِّنْ لِيَالِي شَهْرَنَا هَذَا رَقَابٌ يَعْتَقُهَا عَفْوُكَ أَوْ يَهْبُهَا صَفْحُكَ. فَاجْعَلْ رَقَابَنَا مِنْ تِلْكَ الرَّقَابِ...).<sup>(٤)</sup>

فقد عمّد عليه السلام في المثال الأول إلى تنكير المُسند إليه (تبعات) في الجملة

١- المصدر نفسه: ٣١.

٢- المصدر نفسه: ٨٣.

٣- المصدر نفسه: ٨٣.

٤- المصدر نفسه: ١١٥.

الأولى؛ للدلالة على كثرتها على حين أنَّ (الِّتَّبَعَاتِ) في الثانية المعطوفة تدلُّ على التَّقلِيل بدليل جملة الصَّفَةِ في كُلِّ منها: (قد حفظتهن، قد نسيتهن)، ولو لا ذلك العدول من التَّعرِيفِ إلى التَّنْكِيرِ وإيثاره في التَّعبيرِ لما كانَ الْقَصْد إفاده تلك الدَّلَالة.

وكذلك المثال الثَّانِي فقد جعل عليه المسند إليه اسم كان الناقصة (رَقَابُه) نكرة ليدل على تعدد الرِّقَاب المعتوقة، وكثرتها في شهر رمضان المبارك. والسياق دليل وبرهان؛ لذلك عبر بأداة الشرط (إذا)؛ للدلالة على أنَّ جوابها متحقق الوقوع لسعة الرحمة، والعفو الإلهي وإشاعة كرمه سبحانه في شهر رمضان العظيم شهر الله الأعظم. من ذلك نعرف علة تنكير (الرِّقَاب)، وهو التَّكثير. وقد يكون فيه - التَّنْكِير-غرض دفين، وهو التعظيم لمن كانواهم بالرِّقَاب عليه؛ لأنَّ ذلك ليس يكون إلا لذى حظ عظيم.

### - الدَّلَالةُ عَلَى التَّعْظِيمِ:

ويمكن أن نتلمسها في دُعائِه عليه عليه عليه:

- (يَحْجُبُنِي أَمْرٌ أَمْرَتَ بِهِ فَأَبْطَأْتُ عَنْهُ، وَنَهَىْ نَهْيَتِنِي عَنْهُ فَأَسْرَعْتُ إِلَيْهِ، وَنِعْمَةً أَنْعَمْتَ بِهَا عَلَيَّ فَقَصَرْتُ فِي شُكْرِهَا...)<sup>(١)</sup>.

- (لَا يُجِيرُ يَا إِلَهِي إِلَّا رَبُّ عَلَى مَرْبُوبٍ، وَلَا يُؤْمِنُ إِلَّا غَالِبٌ عَلَى مَغْلُوبٍ، وَلَا يُعِينُ إِلَّا طَالِبٌ عَلَى مَطْلُوبٍ...)<sup>(٢)</sup>.

- (لَمْ يَقُمْ لِسُلْطَانِكَ سُلْطَانٌ...)<sup>(٣)</sup>.

فقد نَكَرَ عليه عليه عليه في المثال الأول (أمر، نهي، نعمة) للإيماء إلى عظمته. كأنَّه عليه قال: أمر عظيم، ونهي عظيم، ونعمة عظيمة. وبرهان ذلك جملة الصَّفَةِ التَّيِّي وصفت وبيَّنت المسند إليه المنكَر، وعظمة تنكير المسند

١- المصدر نفسه: ٣٦.

٢- المصدر نفسه: ٥٧.

٣- المصدر نفسه: ١٣١؛ وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٩٥، ١٣٢، ١٦١، ٢٣٥.

إِلَيْهِ هُنَا يُمْكِن أَنْ تَفْهَم مِنْ جَانْبَيْنِ؛ الْأَوَّلُ: كُونَهُ -الْمُسْنَد إِلَيْهِ- مِنْ سُبْحَانَهُ، وَالثَّانِي: عَدْ اِمْتَالَهُ مِنْ الْبَشَرِ. وَكُلَّاهُمَا مِنَ التَّعْظِيمِ وَالتَّفْخِيمِ بِمَكَانٍ.

وَفِي الْمَثَالِ الثَّانِي يَفْصُحُ تَنْكِيرُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجَمْلَةِ الْثَّالِثَةِ (رَبُّ، غَالِبُ، طَالِبُ) عَنْ عَظَمَةِ شَأنِهِ وَعَلَوْهُ مِنْزَلَتِهِ، ثُمَّ لَا يَخْفَى لَمَّا دَخَلَ الْحُرْفَ الْجَارِّ (اسْمُ الْمَفْعُولِ) الْمُتَعَلِّقُ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مِنَ التَّحْقِيرِ وَالْتَّصْغِيرِ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى حِيَاةِ الْعَظَمَةِ وَالْفَخَامَةِ لِفَاعِلِهِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ (سُلْطَانُهُ) فِي الْمَثَالِ الْآخِرِ، فَهُلْ هُنَاكَ سُلْطَانٌ صَغِيرٌ الشَّاءْنُ أَوْ حَقِيرٌ وَهُوَ يَتَصَوَّرُ الْعَزَّةَ وَالسَّلَطَنَةَ الرَّبَّانِيَّةَ؟ بِالْتَّأْكِيدِ لَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الإِطْلَاقِ، إِذْنَ: لَا بُدَّ مِنْ تَصْوِرِ حَقِيقَةِ الْعَظَمَةِ وَكِينُونَتِهَا، وَتَلَبِّسُهَا بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِصُورَةِ تَنْكِيرِهِ وَتَنْوِينِهِ (سُلْطَانُهُ)، وَهَذَا مَا كَانَ مَقْصُودُهُ عَلَيْهِ تَعْظِيمُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَتَفْخِيمُهُ لَا يَكُونُ فِي حَقِّهِ -جَلَّ جَبَرُوتِهِ- فَلَيْسَ لِسُلْطَانٍ عَظِيمًا عَظِيمًا، وَبَلْغُ مَا بَلَغَ أَنْ يَقُومَ لِسُلْطَانَهُ سُبْحَانَهُ.

### - الدَّلَالَةُ عَلَى التَّحْقِيرِ:

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَدْرِكُهَا بِالْوُصْفِ أَوْ عَدْمِهِ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْسَلَامُ:

- (وَأَفْعَلْ بِي فِعْلَ عَزِيزٍ تَضَرَّعَ إِلَيْهِ عَبْدُ ذَلِيلٍ فَرَحِمَهُ. أَوْ غَنِيَ تَعَرَّضَ لَهُ عَبْدُ فَقِيرٍ فَنَعَّشَهُ...)<sup>(١)</sup>.

- (كَيْفَ يَسْأَلُ مُحْتَاجٌ مُحْتَاجًاً. وَأَنَّى رَغْبَ مُعْدَمٍ إِلَى مُعْدَمٍ...)<sup>(٢)</sup>.

- (فَلَوْلَا أَنَّ الشَّيْطَانَ يَخْتَدِعُهُمْ عَنْ طَاعَتِكَ مَا عَصَاكَ عَاصٍ. وَلَوْلَا أَنَّهُ صَوَّرَ لَهُمُ الْبَاطِلَ فِي مَثَالِ الْحَقِّ مَا ضَلَّ عَنْ طَرِيقِكَ ضَالٌ...)<sup>(٣)</sup>.

فَتَنْكِيرُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ (عَبْدُهُ) فِي الْجَمْلَتَيْنِ قَدْ قَصَدَ إِفَادَةَ تَحْقِيرِهِ وَقَلَةَ شَأْنِهِ وَمِنْزَلَتِهِ بِشَهَادَةِ وَصْفِهِ (عَبْدُ ذَلِيلٍ، عَبْدُ فَقِيرٍ). وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ لَا تَعْنِي

١- المُصْدَرُ نَفْسَهُ: ٨٤.

٢- المُصْدَرُ نَفْسَهُ: ٣٧.

٣- المُصْدَرُ نَفْسَهُ: ٩٧.

أنّها مفادة ومقصودة بوضعية الوصف واستعماله، وإنما السياق هو الذي بين تلك الدلالة (تحقيق المُسند إليه)، ويشير إلى معناه بلحاظ ما يكمن في سياق الفعل في الجملتين (التضّرّع، والعرض) إذ هما لا يكونان إلا لشخص ضعيف لا يقام له وزن، وما الصفة إلا شهادة بيان واحضار صورة لتلك الدلالة ولذلك المعنى الذي أفاده تنكير المُسند إليه (عبد) في سياق جملته. وفي المثال الثاني تلوح الدلالة -تحقيق المُسند إليه وقلة وضعه وانعدامه واحتياجه- من أول كلمة في الاستفهام الانكاري الناكر للوقوع مع التّعجب منه في (كيف) إلى نهاية الفقرة من النّصّ، وكأنّه عليه قال متعجبًا: أيسأل محتاج حقير محتاجاً مثله، ويرغب معدم حقير وضيع إلى معدم مثله وبيد الله سبحانه كُلّ شيء (الخير). ولا يستتر على القارئ وضاعة أمرية المفعول به وقلّته، أيضًا.

أما في المثال الآخر فقد أشار عليه بتنكير المُسند إليه ( العاص، ضال) في الجملتين في أسلوبها الشرطي إلى وضعه وحضارته وقلة شأنه، وما صوّغهما ( العاص، ضال) من فعليهما (عصى، ضل) إلا توكيده وقوته لذلك المعنى وتلك الدلالة. إذ إنّهما اشتملا على معصيته سبحانه وابتعدا عن طريقه عزّ وجلّ، وهذا يجعلهما في دائرة الشيطانية الحقيرة الوضيعة الشأن، التي لا يقاوم لها وزن على أن مسؤولية ذلك الأمر للشيطان وإن كانت تبعاتها على الإنسان كما يدل عليه سياق الجملة.

#### - الدلالة على التّقليل:

ويمكن أن نفيدها من دعائه عليه:

- (ولا يفوتها شيء وإن لطف...) <sup>(١)</sup>.

- (حتى لا يبقى على شيء منه تريد أن تُقاصي بي من حسناتي...) <sup>(٢)</sup>.

١- المصدر نفسه: ١٦.

٢- المصدر نفسه: ٦١.

فقد قصد إلى تنكير المُسند إليه عليه عَلِيِّ إِسْلَام (شيء) في الجملتين - المثالين - للدلالة على تقليل مقداره وكميته المحسوبة بدليل قوله في المثال الأول (وإن لطف)، وفي الثاني (منه ت يريد أن تقاصني به من حسناتي)، وهو سياق يشير إلى ذلك المعنى ويؤ咪ء إلى دلالته (الشيء) على الرغم من عمومه. والله تعالى العالم.

ومن ذلك أيضاً، دعاؤه عَلِيِّ إِسْلَام:

- (حَتَّى لا تَفُوتَنَا حَسَنَةٌ نَسْتَحِقُّ بِهَا جَزَاءَكَ. وَلَا تَبْقَى لَنَا سَيِّئَةٌ نَسْتَوْجِبُ بِهَا عَقَابَكَ...)<sup>(١)</sup>

فتنكير المُسند إليه (حسنة، سيئة) يدل على التقليل بمعونة السياق الجملي، على أن المتأمل يشم رائحة التعظيم في المُسند إليه (حسنة) الأول والله تعالى العالم.

- الدلالة على التعظيم والتکثير جميعاً:

وهذه الثنائية الدلالية يمكن أن نلمحها في دعائه عَلِيِّ إِسْلَام:

- (وَعِنْدَكَ مِمَّا فَاتَ خَلْفُ. وَلِمَا فَسَدَ صَلَاحُ. وَفِيمَا أَنْكَرْتَ تَغْيِيرُ...)<sup>(٢)</sup>.

فقد ذكر عَلِيِّ إِسْلَام المُسند إليه في الجمل الثلاث (خلف، صلاح، تغيير); لقصد الدلالة على التعظيم والتکثير معاً، فكانه قال: خلف عظيم، وكثير، وصلاح عظيم وكثير، وتغيير عظيم وكثير. فملاحظة ارتفاع شأنه وعلو مكانته يكون للتعظيم ولكميته ومقدار عدده يكون للتکثير<sup>(٣)</sup>. وهذا كله عنده سبحانه واسع ربّي كُلّ شيء رحمةً وعلماً، وهو على كُلّ شيء قادر.

- الدلالة على العموم والشمول:

ويمكن أن نفيدها من ألفاظ العموم وربما يأتي المُسند إليه منها

١- المصدر نفسه: ٣٠.

٢- المصدر نفسه: ٥٥.

٣- ينظر: المعاني في ضوء القرآن: ٢٢٣.

منكراً للدلالة على أعلى ما فيه حالها من عموم وشمول وإطلاق. كما في

دعائه عليه السلام:

- (وَكُلْ مُقْرٌ عَلَى نَفْسِهِ بِالْتَّقْصِيرِ عَمَّا اسْتَوْجَبْتَ...).<sup>(١)</sup>

- (يَا اللَّهُ الَّذِي لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ... وَكُلْ ذَاقَ الْمَوْتَ. وَكُلْ صَائِرٌ إِلَيْكَ...).<sup>(٢)</sup>

فالمسند إليه في المثالين (كُلُّ، شيء) لفظ يدل على العموم والشمول، ورغم ذلك الاستعمال ووضعية الدلالة في عمومية (كُلُّ) وإطلاقها في المثالين - المسند إليه (المبتدأ) نكره عليه السلام، وبدأ به بذلك المسوغ للدلالة على ما لفوقية اللّفظ وضعه من عموم وشمول وإطلاق وإحاطة للحكم الذي تضمنته الجملة مع مجموع متعلقاتها، وما التّنكير في المثال الثاني وقوله عليه السلام: في الأرض، ولا في السماء إلا توكيده لذلك وإقرار به.

### دلالة تكير المسند (الخبر) في الجملة:

يجمع النحويون على أن الأصل في المسند (الخبر) أن يكون نكرة في الغالب<sup>(٣)</sup>; كما ذكر سلفاً (لأن نسبته (الخبر) من المبتدأ نسبة الفعل إلى الفاعل، والفعل يلزمه التّنكير فرجح تكير الخبر على تعريفه. فإذا ما اجتمع معرفة ونكرة، فالمعرفة المبتدأ والنكرة الخبر غالباً...)<sup>(٤)</sup>، قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ) (وهذا هو الأصل في الأخبار، لأن الخبر يجب أن يكون مجهولاً وما يُخبر عنه معروفاً)<sup>(٥)</sup>; وذلك (لأن الفائدة إنما تقع بالنكرة من دون المعرفة والفائدة في الخبر)<sup>(٦)</sup>. والحكم على المعلوم ما هو إلا سعي

١- الصحيفة السجادية: ٩٧.

٢- المصدر نفسه: ١٦١-١٦٠.

٣- ينظر: كشف المشكل في النحو؛ اليمني: ١/٣١٢، ٣١٧، والمشكاة الفتحية على الشمعة المضيئة؛ الديمياطي: ١٥٧، والمبتدأ والخبر في القرآن الكريم؛ د. عبد الفتاح الحموز: ١٠١.

٤- المطالع السعيدة؛ السيوطي: ١/٢٦٢.

٥- المقتضى في شرح الإيضاح: ١/٢٠٥.

٦- شرح عيون الإعراب؛ المجاشعي: ٩٤.

في تحصيل الحاصل وإنْ كانَ فيه كفاية جهل الانتساب<sup>(١)</sup> فيصحّ ذلك<sup>(٢)</sup> ولتنكير المسند (الخبر) - على أحقيّة الأصل فيه في الجملة - دلالات فوق ثنائية المستهدف الدلالي: الفائدة للخبر، ولازم الفائدة.

فقد لا يتحقق بعد المعنوي المقصود الوصول إلى من خلال التعبير إلا ببقاء كُلّ من المسند إليه والمسند (الخبر) على ما له في الأصل من تعريف أو تنكير، فيعمد المنشئ إلى إبقاء الحكم به - المسند (الخبر) - نكرة، وهو في ذلك إنما يريد أن يفيد المتلقى تعريفاً وإيضاحاً لا يفيده إياه لو جاء على خلاف الأصل المقرر من التنكير، بل يجد فيه الأسلوب الأمثل لإفادته المعنى الذاتي الذي يريد نقله إليه، وهذا من أسرار البيان العربي الرائع وغرائبها<sup>(٣)</sup>. وفي الصحيفة السجادية نجد تنكير المسند (الخبر) يأخذ مناحي دلالية متعددة مفاده من وضعه على الأصل المقرر؛ ومنها:

### - الدلالة على عدم إرادة القصر أو العهد:

وهذه الدلالة وإن كانت جارية على اعتياديّة الطبيعة الصياغيّة في تركيب الجملة، فقد تأتي لنطق دلالي مقصود باعتبار الهدف الأساس من التعبير، وهو مجرد الإخبار بالشّيوع المفاد من التنكير في أحقيّة المسند (الخبر) من دون تعريف أو تخصيص، مع التّوقف عند رغبة المتكلم في ذلك الأمر - عدميّة القصر أو العهد - وليس عند المتلقى إذ إن تلك العدميّة لا يمكن أن تتّصور في جهة علمه (سبحانه) كما في دعائه عليه السلام :

- (فَكُلْ خَلِيقَتِهِ مُنْقَادَةُ لَنَا بِقُوَّتِهِ. وَصَائِرَةُ إِلَى طَاعَتِنَا بِعِزَّتِهِ...)<sup>(٤)</sup>.

١- ينظر: حاشية ياسين العليمي على شرح التصريح: ١٦٨/١.

٢- قال الرّضي: (المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه فالمجهول في قوله زيد أخوك هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد وإسناده إليه لا أخوته). شرح الكافية في التّحو: ١٠٩ / ١.

٣- ينظر: الأسس النفسيّة لأساليب البلاغة العربيّة: ١٢٣.

٤- الصحيفة السجادية: ١٤.

- (كُلُّ ذَلِكَ حَيَاءُ مِنِّي بِسُوءِ عَمَلي...).<sup>(١)</sup>
- (فَشُكْرُ عِبَادَكَ عَاجِزٌ عَنْ شُكْرِكَ. وَأَعْبُدُهُمْ مُقَصِّرٌ عَنْ طَاعَتِكَ...).<sup>(٢)</sup>
- ففي هذه الأمثلة الثلاثة أراد عليهما من جري المُسند (الخبر) (منقادة، صائرة، حياء، عاجز، مقصر) على أصله المقرر الدلاللة على عدم إفادته العهدية أو التّعيين، وإنما القصد إرادة العموم والشمول الذي يستفاد من تنكير المُسند لبيان أحكام الجمل في انقياد الخلق وصيرورتهم بقوة الله وعزته -سبحانه- للإنسان له عليهما في المثال الأول، واستحياءه عليهما لسوء فعله في المثال الثاني، وعجز العباد في شكره وتقديرهم في طاعته سبحانه رغم لاحظ علمه (جل قدسه)؛ لتوكيده أمرها وإقرار دلالتها.
- **الدلالة على التعظيم والتّهويل:**

ويمكن أن نجدها في أغلب مظاهر تنكير المُسند في الجملة كما في

دعائه عليهما:

- (وَمَنْ نَارٌ نُورُهَا ظُلْمَةٌ. وَهَيْئَنَا أَلَيْمٌ. وَبَعِيدُهَا قَرِيبٌ...).<sup>(٣)</sup>
- (اللَّهُمَّ هَذَا يَوْمٌ مُبَارَكٌ. وَالْمُسْلِمُونَ فِيهِ مُجْتَمِعُونَ فِي أَقْطَارٍ أَرْضَكَ...).<sup>(٤)</sup>
- (فَالآؤُكَ جَمَّةٌ ضَعْفٌ لِسَانِي عَنِ احْصَائِهَا، وَنَعِمَاؤُكَ كَثِيرَةٌ قَصْرٌ فَهُمِي عَنِ إِدْرَاكِهَا...).<sup>(٥)</sup>

فتتنكير المُسند (الخبر) (ظلمة، اليم، قريب) في الجمل الثلاث في المثال الأول قد أفاد من التّفخيم والتّهويل ما جعل من الجمع بين المتضادات في تخصيص المُسند إليه (النّار) مع تنكير مسندها (أخبارها) صورة عظيمة مهولة، تتجلّى بدرجة لا يمكن تصور أبعادها، إذ تذهب فيها نفس متحسس

١- المصدر نفسه: ٤٣.

٢- المصدر نفسه: ٩٧.

٣- المصدر نفسه: ١١٤.

٤- المصدر نفسه: ١٤٦.

٥- المصدر نفسه: أ: ٢٣٨.

النَّصْ كُلُّ مذهب حَتَّى كَأَنَّ نورَهَا متبَّس بظلم عظيم وهِينَها مملوءٌ بألمٌ شديد، وبعدها قريبٌ، قريب. سبحان الله والعياذ به منها. ولا يخفى ما لتنكير المُسند (يوم) في المثال الثانِي من دلالة عَلَى التَّعْظِيم بدلاً من السَّيَاق وصياغة الصَّفَة، وهو يوم الجمعة أو الأضحى المبارك وهذا ما أراده عَلَيْسَ إِلَّا، والله العالم.

وفي المثال الثالث نَكَر عَلَيْسَ إِلَّا المُسند خبر الجملتين (جمة، كثيرة) للإيماء إلى عظمة آلاء الله وتفخيم نعمه سبحانه ببرهان إضافتها إلى المُسند إِلَيْهِ (الله) (كاف الخطاب) سبحانه وهو العظيم تعالى، ولما كان الأمر كذلك اقتضاه السَّيَاق إِيراد المُسند (جمة، كثير) نكرة؛ للدلالة عَلَى التَّفْخِيم والتَّعْظِيم فَضْلًا عَنْ دليل صفتهم بالجملة (ضعف لساني عَنْ إحصائهما، قصر فهمي عَنْ إدراكها..) المبينة لعجز المنشئ وقصوره عَنْ معناها.

### - الدَّلَالَة عَلَى التَّهْوِين وَالتَّحْقِير:

وهذه الدَّلَالَة أيضًا كثيرة في تضاعيف الصحيفة السَّجَادِيَّة وقد تأتي في بعض نهاية فقرات الادعية لتوكييد متقدمها وتقرير دلالته كما في دُعَائِه عَلَيْسَ إِلَّا: - (وَعَلِمْتُ أَنَّ كَثِيرًا مَا أَسْأَلَكَ يَسِيرٌ فِي وُجْدِكَ. وَأَنَّ خَطِيرًا مَا أَسْتَوْهِبُكَ حَقِيرٌ فِي وُسْعِكَ...<sup>(١)</sup>).

- (وَكُلَّ جَلِيلٍ عَنْدَكَ صَغِيرٌ. وَكُلَّ شَرِيفٍ فِي جَنْبِ شَرَفِكَ حَقِيرٌ...<sup>(٢)</sup>). ففي المثال الأول نَكَر عَلَيْسَ إِلَّا المُسند خبر في الجملتين (صغير، حقير)، للدلالة عَلَى التَّحْقِير والتَّهْوِين والسَّيَاق برهان الدَّلَالَة، ومعتمد الحكم الذي في الإسناد؛ إنه سبحانه عَلَى كُلِّ شيء قادر.

وكذلك المثال الثانِي إذ لا يخفى ما لتنكير المُسند (صغير، حقير) في الجملتين ما أفاده من التَّحْقِير والتَّهْوِين وصغر الشأن عَلَى العموم

١- المصدر نفسه: ٣٧.

٢- المصدر نفسه: ١٢٦.

والاستغراق، فضلاً عن الاستعمال لصيغ المبالغة الجارية على حقيقتها بشهادة توجيه الخطاب له سبحانه في الجمل الأربع في المثالين (مسندها).

### - الدلالة على الاختصاص:

ويمكن أن يأتي المُسند النكرة في بعض النصوص السجادية للدلالة على اختصاصه السياقي، كما في دعائِه عليه السلام:

- (فَإِنْ تُعَذِّبْنِي فَإِنِّي لِذَلِكَ أَهْلٌ وَهُوَ يَا رَبِّ مِنْكَ عَدْلُ...).<sup>(١)</sup>

فتنكير المُسند (أهل)، (عدل) في الجملتين قد دل على خصوصية الأهلية للمذنب، المقصر لذلك العذاب، وعدل العظيم (سبحانه) بذلك الاختصاص لعناء الدلالي.

### دلالة تعريف المُسند (الخبر) في الجملة:

إنَّ المُسند إِلَيْهِ (المبتدأ) مع المُسند (الخبر) من جهة التَّعرِيف والتَّنكير ثلاثة أضرب<sup>(٢)</sup>، أحدها، حالتان: الأولى: تعريف المُسند إِلَيْهِ وتنكير المُسند، وقد تقدم ذلك بما يغني عن إعادةه<sup>(٣)</sup>. والثانية: تنكير المُسند إِلَيْهِ (المبتدأ)، وتعريف المُسند (الخبر)، وهذه الحالة لم يجوزها النحويون، قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ): (فَإِنْ جَعَلْتَ النَّكَرَةَ مُبْدِأً وَالْمَعْرُوفَ خَبَرًا لَمْ يَجِزْ لِأَجْلِ الْمَخَاطِبِ نَكْرَةً لَمْ يَعْرِفْ شَيْئًا). فإذا أتيت بمعرفة كنت ذاكراً ما يعرفه وذلك أن تقول: منطلق زيد، فتزعم أنَّ منطلاقاً مخبر عنه وزيد خبر فتجعل ما يعرفه خبراً عما لا يعرفه وهذا محال لا يتصور وإنما الصحيح أن تخبره بما لا يعرفه، وهو منطلق، عما يعرفه وهو زيد...<sup>(٤)</sup>.

١- المصدر نفسه: ١٥٦.

٢- ينظر: المقتضى في شرح الإيضاح؛ عبد القاهر الجرجاني: ١ / ٣٠٥، والمتابع في شرح اللمع، العكاري: ١ / ٢٢٦.

٣- ينظر: ما تقدم في هذا الشأن من البحث.

٤- المقتضى في شرح الإيضاح: الجرجاني: ١ / ٣٠٥ - ٣٠٦.

و قبل ذكر الضرب الثاني، نشير إلى الضرب الثالث: وهو أن يكون المُسند إِلَيْهِ والمُسند نكرين، قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ): (والإِخبار بالنَّكْرَةِ عَنِ النَّكْرَةِ غَيْرِ مُسْتَقِيمٍ فِي الْأَصْلِ، إِذَا إِسْنَادَ الْمُجْهُولِ لَا نَصِيبُ لَهُ فِي إِفَادَةِ فَيَنِّمَا تَأْتِي فِي النَّكْرَتَانِ إِذَا وَجَدَ تَحْصِصُ...)<sup>(١)</sup> فقد تكون النَّكْرَةِ -المبتدأ- موصوفة أو مضافة أو واقعة في سياق نفي، أو استفهام، أو تقدم علىَهَا الظَّرْفُ، أو الجَارُ والمَجْرُورُ، وقد تقدم أَنَّ النَّحْوَيْنِ قَدْ ذَكَرُوا ذَلِكَ ومسوّغات الابتداء بالنَّكْرَةِ.

وقد يقع المُسند إِلَيْهِ (المبتدأ)، والمُسند (الخبر) معرفتين معاً<sup>(٢)</sup> - وهو الضرب الثاني وما نحن بصدده الحديث عنه - بيد أنَّ النَّحْوَيْنِ اختلفوا في أيِّهما المُسند إِلَيْهِ (المبتدأ)، وأيهما الخبر. قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ): (وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً كقولك زيد المنطلق والله إلهنا ومحمد نبينا ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيِّهما قدّمت فهو المبتدأ)<sup>(٣)</sup>، وقال ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ): (يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاثة مسائل إحداها أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو: (الله ربنا) أو اختلفت نحو: (زيد الفاضل، والفاضل زيد) هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كُلَّ منها مبتدأً وخبرًا مطلقاً، وقيل: المشتق خبر وإن تقدم نحو (القائم زيد)<sup>(٤)</sup>، ثم قال: (والتحقيق أنَّ المبتدأ ما كانَ أَعْرَفَ كَزِيدٍ فِي المثال، أو كَانَ هُوَ الْمَعْلُومُ عِنْ الْمَخَاطِبِ كَانَ يَقُولُ: مَنِ القَائِمُ؟ فَتَقُولُ (زيد القائم) فإن علمها وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ)<sup>(٥)</sup>.

١- المصدر نفسه: ٦٠٨ / ١.

٢- ينظر: المقتضى في شرح الإيضاح: ١ / ٣٠٥، والمتابع في شرح اللمع: ١ / ٢٢٧، وارتشف الضرب: ٣٨ / ٢، وهمع الهوامع: ٢ / ٢٨.

٣- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١ / ٧٨ - ٧٩.

٤- مغني اللبيب: ٢ / ٤٥١.

٥- المصدر نفسه: ٤٥١ / ١.

وقد نقل ابن يعقوب رأي الإمام الرازى<sup>(١)</sup> (ت ٦٠٦هـ) في أنَّ الاسم الجامد في قوله (زيد المنطلق والمنطلق زيد الاسم منها يتعين للابتداء سواء تقدم أو تأخر لدلالته عَلَى الذَّات المشخصة خارجاً ومن شأنها أن تحكم عَلَيْها لا بها والصَّفة منها تعين للخبرية سواء تقدمت كقولك المنطلاق زيد أو تأخرت كقولك زيد المنطلاق وإنَّما تعينت للخبرية لدلالتها عَلَى أمر نسبيٍ أي غير مستقل بل يضاف إلى الغير في وجوده وإنَّما قلنا يتعين كُلُّ منها لما ذكر لأنَّ معنى المبتدأ المحل المنسوب إِلَيْهِ ومعنى الخبر الحال المنسوب إلى الغير والمناسب لأنَّ ينسب إِلَيْهِ هو الذَّات لاستقلالها والمناسب لأنَّ ينسب هو الصَّفة لعدم استقلالها فتنسب وتُضاف إلى غيرها فقولك زيد المنطلاق والمنطلق زيد لا فرق بينهما في أنَّ المنطلاق خبر وزيد مبتدأ..<sup>(٢)</sup>

وتابعه في ذلك العلوى<sup>(٣)</sup> (ت ٧٤٩هـ) إذ قال: (إنَّ حقيقة الخبر هو المُسْنَد به، وهو غير خارج عن هذِه الماهيَّة بتقديم ولا تأخير ولا تعريف وتنكير، وأيضاً فإنَّ الخبر عبارة عن الصَّفة، والمبتدأ بنفسه عبارة عن الذَّات ولا شك أنَّ الذَّات بالابتدائية والصَّفة بالخبرية أحقٌ من العكس فإذا بان لك ما ذكرناه وان المبتدأ هو المُسْنَد إِلَيْهِ بِكُلِّ حال والخبر المُسْنَد بِهِ بِكُلِّ حال فلا يغير هذه الماهيَّة عروض عارض).<sup>(٤)</sup>

والحقُّ أنَّ المُسْنَد إِلَيْهِ ما كانَ معلوماً لدى المخاطب والمجهول هو الخبر<sup>(٥)</sup>; فقد (يكون للشيء صفتان من صفات التَّعرِيف ويكون السَّامِع عالماً باتصافه بإدراهما دون الأخرى فإذا أردت أن تخبره بأنه متصل بالأخرى تعمد إلى اللُّفْظ الدَّالِّ عَلَى الأُولَى وتجعله مبتدأ وتعتمد إلى اللُّفْظ الدَّالِّ عَلَى الثَّانِيَةِ وتجعله خبراً فتفيد السَّامِع ما كانَ يجهله من اتصافه بالثَّانية كما

١- ينظر: نهاية الإيجاز: ٧٨ - ٧٩.

٢- مواهب الفتاح ابن يعقوب المغربي؛ (ضمن شروح التلخيص): ٢ / ١٠٢ - ١٠٣.

٣- الطراز: العلوى: ٢ / ٢٤.

٤- ينظر: معاني النحو: ١ / ١٨٢.

إذا كان للسامع أخًّا يُسمى زيداً وهو يعرفه بعينه واسمها، ولكن لا يعرف أنه أخوه وأردت أن تعرفه أنه أخوه فتقول له: (زيد أخوك) سواء عرف أنَّ له أخاً ولم يعرف أن زيداً أخوه، أو لم يعرف أن له أخاً أصلاً. وإن عرف أنَّ له أخاً في الجملة، وأردت أن تعينه عنده؛ قلت: (أخوك زيد) وأمّا إذا لم يعرف أنَّ له أخاً أصلاً؛ فلا يقال ذلك؛ لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً؛ فظاهر الفرق بين قولنا: «زيد أخوك» وقولنا: «أخوك زيد»<sup>(١)</sup>.

وقد كان عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ) قد أشار إلى ذلك مع المحافظة على الوظيفة التحويّة ومراعاة إفاده المخاطب مع علمه في المتقدم والتأخر قال: (ووهنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً وهي أنَّ المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنَّه منطوق به أولاً، ولا كأنَّ الخبر خبراً لأنَّه مذكور بعد المبتدأ بل كأنَّ المبتدأ مبتدأ لأنَّه مسند إليه ومثبت به المعنى: تفسير ذلك إنَّا قلت: زيد منطلق؛ فقد اثبت الانطلاق لزيد واستدته إليه فزيد مثبت له ومنطلق مثبت به، وأمّا تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً فحكم واجب من هذه الجهة أي من جهة إنَّ المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويُسند إليه والخبر هو الذي يثبت به المعنى ويُسند ولو كأنَّ المبتدأ مبتدأ لأنَّه في اللفظ مقدّم مبدوء به لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ لأن يقال: منطلق زيد ولو جب أن يكون قولهم: إنَّ الخبر مقدّم في اللفظ والنّية به التّأخير محلاً. وإذا كان هذا كذلك ثُمَّ جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ وخبراً فقد وجب وجوباً أن تكون مثبتاً بالثانية معنى للأول، فإذا قلت: زيد أخوك كنت قد أثبتت بأخوك معنى لزيد وإذا قدّمت وأخرت فقلت: أخوك زيد. وجب أن تكون مثبتاً لزيد معنى لأخوك وإلاً كان تسميتك له الآن مبتدأ وإذا ذاك خبراً تعبيراً للاسم عليه من غير معنى ولأدى إلى أن لا يكون لقولهم (المبتدأ

والخبر) فائدة غير أن يتقدم اسم في اللّفظ عَلَى اسم من غير أن ينفرد كُلّ واحد منها بحِكم لا يكون لصاحبِه، وذلك مما لا يشك في سقوطه<sup>(١)</sup>. وقد نقلت النّصّ هذا عَلَى طوله لما فيه من دلالة عَلَى ما ذهب إِلَيْهِ النّحويونَ إلى أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين وجوب تقديم المبتدأ منها لعدم وجود قرينة تعين أحدهما من الآخر، وكذلك لا يعني أنه لا فائدة من هذا التقديم بل عَلَى العكس كما وُضِّح عبد القاهر، ونقد آراء بعض النّحويين الذين ذهبوا إلى عدم اختلاف المعنى في التّزام التقديم والتّأخير.

وما يعنيها من ذلك تعريف المُسند (الخبر) في الصحيفة السّجاديّة ودلالته في الجملة، ومما تجدر الإشارة إِلَيْهِ أنَّ هَذِهِ الظَّاهِرَةُ في الصحيفة ظاهرة مميزة ذات أفاق نفسية رحبة تسعى إِلَى الوصول إِلَى دلالات لا تكون عَلَى أحقيّة المُسند من التّكثير بل بالتعريف وبأنواعه الَّتي عرفناها سابقاً. والقارئ المتأمل في النّصّ السّجادي يلحظ أن تعريف المُسند (الخبر) قد جاء أغلبه بـ(أ)، وبالاسم الموصول والإضافة وغيرها لدلالات متباينة.

#### - تعريفه بـ(أ) الجنسيّة:

وإيراد المُسند (الخبر) معرفاً بـ(أ) الجنسيّة عَلَى معرفة النّسبة الإسناديّة و معهوديتها في الجملة يأتي لمعانٍ ودلالات متعددة في الصحيفة السّجاديّة. فعند استقراء النّصّ السّجادي تتجلى تعدديّة التعريف بـ(أ) وكثرتها للإشارة إلى:

- الدلالة عَلَى اختصاص المُسند بالمسند إِلَيْهِ وقصره عليه:

وهذه الدلالة تتوزع عَلَى معنين:

## أ. الدلالة على الاختصاص والقصر الحقيقى على سبيل الحقيقة التحقيقية:

وهذه تشيع في مواطن كثيرة في الصحيفة السجادية وتكاد تكون خاصة في التوحيد والتعظيم لذاته سبحانه لا سيما في الصفات الثبوتية باعتبارية التخصيص لمعنى المُسند بالمسند إليه، وربما تجيء في بعض الأحيان في غير ذلك السياق ومن أمثلتها دعاؤه عليه السلام:

- (إِنَّكَ الْحَنَانُ الْمَنَانُ الْحَمِيدُ الْمُبِدِئُ الْمُعِيدُ الْفَعَالُ لِمَا تُرِيدُ) <sup>(١)</sup>.
- (إِنَّكَ الْوَاحِدُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ...) <sup>(٢)</sup>.
- (وَأَنْتَ الرَّؤوفُ الرَّحِيمُ الْبُرُّ الْكَرِيمُ...) <sup>(٣)</sup>.

فتعریف المُسند بـ(أ) على تعددیته الاخبارية في الأمثلة الثلاثة المطلقة قد قصد به عليه السلام إفاده قصره واحتراصه بالمسند إليه على الحقيقة التحقيقية في الحال وواقع الأمر ونفي جميع ما عدا المسند إليه عنه؛ لأنّه لا يكون إلا لله سبحانه- أصلًا. هذا إذا كان القصد الدلالي في الأمثلة على الإطلاق، وقد يكون مقيداً، كما في دعائه عليه السلام:

- (وَأَنْتَ الْقَادِرُ عَلَى كَشْفِ مَا مُنِيَتْ بِهِ...) <sup>(٤)</sup>.
- (وَأَنْتَ الْمَدْعُو لِلْمُهَمَّاتِ. وَأَنْتَ الْمَفْزُعُ فِي الْمُلْمَاتِ...) <sup>(٥)</sup>.
- (إِنَّكَ الْمُتَفَضِّلُ بِالْإِحْسَانِ الْمُتَطَوِّلُ بِالْأَمْتَانِ...) <sup>(٦)</sup>.
- (أَنْتَ الْمَلِيءُ بِمَا رُغِبَ فِيهِ إِلَيْكَ الْجَوَادُ بِمَا سُئِلَتْ مِنْ فَضْلِكَ...) <sup>(٧)</sup>.

١- الصحيفة السجادية: ٧٧.

٢- المصدر نفسه: ٩٤.

٣- المصدر نفسه: ٢٤٢؛ وللمزيد من الأمثلة: ينظر: المصدر نفسه: ٧٧، ٧٨، ٨٥، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٢، ١٢٠، ١٢١، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٦٩، ٢٥٤، ٢٥٧.

٤- المصدر نفسه: ٢٨.

٥- المصدر نفسه: ٢٧.

٦- المصدر نفسه: ٤١.

٧- المصدر نفسه: ١٢٠.

فقد قصر عَلَيْهِ الْمُسْنَدُ الْمَقِيدُ يَقِيدُ الْجَارَ وَمَجْرُورُه بِتَعْرِيفِه بـ(أَلْ) عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي مَجْمُوعِ الْأَمْثَلَةِ وَتَعْدِيدِيَّةِ الْأَخْبَارِ قَصْرًا وَتَخْصِيصًا حَقِيقِيًّا فِي طَبْيَعَةِ الْأَمْرِ وَوَاقِعِيَّةِ الْحَالِ بَاسْسَ نَفْيِهِ الْعُمُومِيِّ عَنْ غَيْرِهِ جَمِيعًا وَثِبْوَتِهِ أَصْلًا فِيهِ لَا يَتَجَازُهُ إِلَى سَوَادِهِ.

وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ السِّيَاقِ دُعَاؤُهُ عَلَيْهِ الْمُسْنَدُ:

- (فَإِنَّهَا الْمَهَلَكَةُ طُلَابُهَا، الْمُتَلِفَةُ خَلَالَهَا، الْمَحْشُوَةُ بِالآفَاتِ الْمَشْحُونَةُ بِالنَّكَبَاتِ...).<sup>(١)</sup>

فَالْمَرَادُ أَنَّ الدِّنِيَا هِيَ الْمَتَصَفَّةُ بِتِلْكَ الصَّفَاتِ الإِخْبَارِيَّةِ، وَهِيَ مَقْصُورَةٌ عَلَيْهَا حَقِيقَةُ إِلَظَاهَارِ أَمْرِ ذَمَّهَا، وَقَبْحُ شَرِّهَا.

ب. الدَّلَالَةُ عَلَى اخْتِصَاصِ جِنْسِ الْمَعْنَى وَقَصْرِهِ الْمَفَادُ مِنْ الْمُسْنَدِ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مِبَالَغَةً وَتَجْزُواً:

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ هِيَ الْمَعْنَى الثَّانِيُّ فِي الْقَصْرِ وَالْاخْتِصَاصِ لِتَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ بـ(أَلْ) فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ، وَأَغْلَبُ مَا تَكُونُ عَلَى شَيْوِعِهَا مُخْصُوصَةً بِالْعَبْدِ الدَّاعِيِّ الْعَابِدِ فِي مَقَامِهِ السِّيَاقِيِّ الْمَقْتَضِيِّ لِتَكْوِينِهَا، سَوَاءً أَكَانَ الْمُسْنَدُ فِيهَا مَقْيَدًا أَمْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ الْمُسْنَدُ:

- (أَنَا الْمُسِيءُ الْمُعْتَرَفُ. الْخَاطِئُ الْعَاثِرُ...).<sup>(٢)</sup>

- (فَأَنَا الظَّالِمُ. الْمُفَرِّطُ. الْمُضَيِّعُ. الْآثِمُ. الْمُقَصِّرُ. الْمُضَاجِعُ. الْمُغْفِلُ حَظَّ نَفْسِي...).<sup>(٣)</sup>

- (أَنَا الْجَانِيُّ عَلَى نَفْسِهِ. أَنَا الْمُرْتَهِنُ بِبَلَيْتِهِ. أَنَا الْقَلِيلُ الْحَيَاءِ، أَنَا الطَّوِيلُ الْعَنَاءِ...).<sup>(٤)</sup>

- (فَأَنَا الْأَسِيرُ بِبَلَيْتِي. الْمُرْتَهِنُ بِعَمَلي. الْمُتَرَدِّدُ فِي خَطِيئَتِي. الْمُتَحِيرُ عَنْ قَصْدِي. الْمُنْقَطِعُ بِي...).<sup>(٥)</sup>

١- المَصْدَرُ نَفْسَهُ: ٢٥٧.

٢- المَصْدَرُ نَفْسَهُ: ١٣٨.

٣- المَصْدَرُ نَفْسَهُ: ١٥٩.

٤- المَصْدَرُ نَفْسَهُ: ١٣٨.

٥- المَصْدَرُ نَفْسَهُ: ١٦٢؛ وَلِلْمَزِيدِ مِنَ الْأَمْثَلَةِ: يَنْظُرُ: الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ: ٨٦، ١٦٩.

ففي المثالين: الأول، والثاني يثير تعريف المُسْنَد (الأخبار) بـ(أ) الجنسيّة في نفس القارئ شاعرية الانفعال العميق في إدراك صوغ الدلالة من سبيل المنشئ عليه السلام الإمام المعصوم عن الخطيئة والذنب على الإطلاق، وسياق الدُّعاء في المخاطبة والحديث مع المعبود سبحانه إذ إنَّ المراد إفادة الدلالة على تخصيص جنس معاني الأخبار، وقصرها عليه عليه السلام (أنا) قصراً على سبيل المبالغة والتّجوز الادعائي؛ للإمساك بجلبابي الذلّ والعبوديّة للمعبود علام الغيوب سبحانه، وليس على الحقيقة لما ينافي ذلك وطبيعة الإمام المعصوم من جانب، وسياق الخطاب من جانب آخر في عدم قصر الحال عليه عليه السلام بل إنَّ هناك في الحقيقة مسيئين ومعترفين وخاطئين وعاثرين وظالمين ومفرطين ومضيعين وأثمين ومقصرین ومضجعین ومغفلین لحظوظ أنفسهم، وهذا ما يدلّ عليه الحال. وكأنَّه عليه السلام أراد أن ينفي تلك الصّفات عن غيره ويظهر في دعائه عليه السلام بها ويقدم نفسه متلبساً بجنس معناها مع عدم الاعتداد بغيره فيها لقصد المبالغة والادعاء للوصول إلى أبعد أبعد مراتب الذلّ العبوديّ؛ لنيل أعلى أعلى مقامات الكمال الإنسانيّ، ولا غرو في ذلك إنَّه عليه عليه السلام على يقين من أنه سبحانه يحب ذلك القصر فأحبّ عليه السلام أن يظهر بذلك الأريح والعطر المحبوب منه سبحانه له تعالى.

وكذلك الحال في المثالين الآخرين: الثالث، والرابع. فقد قصر المُسْنَد المقيد بقييد الجار والجرور على المُسْنَد إليه قصراً لا يتتجاوزه إلى غيره على سبيل المبالغة والتّجوز، إذ المراد - والله العالم - عدمية الاعتداد، ونفي ما عاداه على غير المطابقة للحقيقة والحال الواقع وقصر جنسها على (أنا) المُسْنَد إليه قصراً وتخصيصاً إرادة المبالغة والادعاء في الدلالة.

### - الدلالة على أصالة مبلغ المُسند إليه منتهى عين الكمال:

وهذه الدلالة يمكن أن تكون في دعائِه عليه السلام:

- (وَإِنْ عَطَاءَكَ الْعَطَاءُ الْمُهَنَّا...)(١).

فقد جعل عليه السلام خبر الحرف الناسخ (إن) في نص الجملة معروفاً بـ(أ) للدلالة على بلوغ المُسند إليه منتهى الكمال وحقيقة، فهو عليه السلام لا يريد أن يقصُر العطاء على الله - سبحانه - باعتبار ملحوظ عطاء غيره من المكثفين كالآمراء والملوك، ليس قصرًا حقيقياً فضلاً عن المبالغة فيه والادعاء - وإنما المقصود بيان صفة منتهى الكمال، وحقيقة في عطائه سبحانه والسياق دليل ذلك وإضافة المُسند إليه إلى (كاف الخطاب) برهان القصد والدلالة، به صياغة صفتة (المهنا) وهو القائل عليه السلام قبل هذا:

- (فَإِنْ فَضْلَكَ لَا يَغِيْضُ. وَإِنْ حَزَانَكَ لَا تَنْقُصُ بَلْ تَفِيْضُ. وَإِنْ مَعَادِنَ إِحْسَانَكَ لَا تَفْنَى)(٢)

### - الدلالة على إيراد المُسند على معنى شائع ومعهود:

كما في دعائِه عليه السلام:

- (حَاشَا مَنْ عَوْدِي فِيْكَ وَلَكَ. فَإِنَّهُ الْعَدُوُّ الَّذِي لَا نُؤَالِيْهُ. وَالْحِزْبُ الَّذِي لَا نُصَافِيْهِ...)(٣).

فقد عرَّف عليه السلام المُسند (العدو) خبر (إن)؛ للدلالة على أنه معهود شائع معروف شأنه، واضح أمره. وقد يدل على كماله في اتصافه بمعناه باعتبار شيوخه، وظهور حقيقته.

### - الدلالة على توكييد القصر الحقيقي:

وهذه الدلالة لتعريف المُسند بـ(أ) تأتي بمعونة توسط ضمير الفصل بين

١- المصدر نفسه: ١٢٤.

٢- المصدر نفسه: ١٢٤.

٣- المصدر نفسه: ١١٤.

- المُسْنَد والمُسند إِلَيْهِ، وَهِيَ دَلَالةٌ تَكْثُرُ فِي تضاعيفِ الصَّحِيفَةِ، مِنْ ذَلِكَ دُعَاؤُهُ عَلَيْسَ إِلَّا:
- (إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ عَلَى الْمُذْنِبِينَ。 وَالرَّحِيمُ لِلْخَاطِئِينَ الْمُنَبِّئِينَ...).<sup>(١)</sup>
  - (وَكَانَتِ الْقُبُورُ هِيَ الْمَأْوَى إِلَى مِيقَاتِ يَوْمِ التَّلَاقِ...).<sup>(٢)</sup>
  - (اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ جُنْدِكَ فَإِنَّ جُنْدَكَ هُمُ الْغَالِبُونَ。 وَاجْعَلْنِي مِنْ حِزْبِكَ فَإِنَّ حِزْبَكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ...).<sup>(٣)</sup>

فَقَدْ دَلَّ بِتَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ (التَّوَابُ، الْمَأْوَى، الْغَالِبُونَ، الْمُفْلِحُونَ) فِي الْأَمْثَالِ التَّلَاثَةِ عَلَى مَعْنَى الْقُصْرِ الْحَقِيقِيِّ التَّحْقِيقِيِّ، ثُمَّ أَرْدَفَهُ بِتَوْسِيتِ ضَمِيرِ الْفَصْلِ (هُوَ) بَيْنَ الْمُسْنَدِ وَالْمُسندِ إِلَيْهِ؛ لِدَلَالةِ عَلَى تَوْكِيدِ ذَلِكَ الْقُصْرِ الْحَقِيقِيِّ.

#### تعريفه بالاسم الموصول:

إِنَّ تَعْرِيفَ الْمُسْنَدِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ بِالْمَوْصُولِ الْأَسْمَى لِهِ شَيْوَعٌ مُمِيزٌ وَحَضُورٌ دَلَائِيٌّ مُلْفِتٌ لِلانتِباَهِ عَلَى كَثْرَةِ وَرُودِهِ. وَمِنْ دَلَالَاتِهِ:

الدَّلَالَةُ عَلَى اِخْتِصَاصِ مَدْلُولِ الْصَّلَةِ وَقُصْرِهَا عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ قُصْرًا حَقِيقِيًّا:

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ كَثِيرَةٌ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ وَأَعْلَمُ مَا تَكُونُ عِنْدَمَا يَكُونُ الْخَطَابُ الدَّلَائِيُّ فِي اللَّهِ سَبَاحَانَهُ عَلَى أَنْ فِيهَا دَلَالَاتٌ دَفِينَةٌ يَنْطَوِيُ عَلَيْهَا استعمالُ الْأَسْمَى الْمَوْصُولِ. مِنْ ذَلِكَ دُعَاؤُهُ عَلَيْسَ إِلَّا:

- (أَنْتَ الَّذِي وَسَعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا。 وَأَنْتَ الَّذِي جَعَلْتَ لِكُلِّ مَخْلُوقٍ فِي نِعْمَكَ سَهْمًا。 وَأَنْتَ الَّذِي عَفَوْهُ أَعْلَى مِنْ عِقَابِهِ。 وَأَنْتَ الَّذِي تَسْعَى رَحْمَتُهُ أَمَامَ غَضَبِهِ، وَأَنْتَ الَّذِي عَطَاؤُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَنْعِهِ。 وَأَنْتَ الَّذِي اتَّسَعَ الْخَلَائِقُ كُلُّهُمْ فِي وُسْعِهِ。 وَأَنْتَ الَّذِي لَا يَرْغُبُ فِي جَزَاءٍ مَنْ أَعْطَاهُ。 وَأَنْتَ الَّذِي لَا يَفْرُطُ فِي عِقَابٍ مَنْ عَصَاهُ...).<sup>(٤)</sup>

١- المصدر نفسه: ٨٥.

٢- المصدر نفسه: ١٠٣.

٣- المصدر نفسه: ١٧٧؛ وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٢٦، ٢٧، ٧٥، ٨٥، ١٠٨، ١٣٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٧٥، ١٥٧.

٤- المصدر نفسه: ٤٢؛ وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ١١٧، ١٣٠، ١٨٨، ١٥٧، أ: ٢٣٢.

فقد أفاد تعريف المُسند بالموصولية في مجموع الجمل المشتملة في النصّ عَلَى تكريرها، أفاد قصر جملة الصلة عَلَى المُسند إِلَيْهِ (أنت)، وتخصيصها به قسراً وتخصيصاً حقيقياً في الحال وواقع الأمر فضلاً عن ذلك فإنَّ إيثار التَّعبير بالاسم الموصول قد دَلَّ عَلَى حضور جملة الصلة وظهورها واشتهرها في كونها غير مستترة عَلَى أحد بله نفسه عَلَيْسَ إِلَّا وامتلاكها مجتمع فؤاده وانعكاسها في بواطن وجданه. وهذه ميزة إيثار التَّعرِيف بالاسم الموصول، ولو عَرَّفَ عَلَيْسَ إِلَّا المُسند - ذلك - بغير الموصولة بـ(أَنْ) مثلاً لدَلَّ عَلَى القصر كما مرَّ بنا لَمَّا أفاد بيان حضور الموصول مع صلته واشتهرها وعدم خفائها وهذا ما فعله - هنا - عَلَيْسَ إِلَّا شَمَّ إِنْ في تكرير المسند - الموصولة - على إمكان الاستغناء عنه، فيه زيادة في تقرير المعنى الدَّلَائِليّ وحضوره المعنوي مع إثبات صلته واتصافه بها اتصافاً ثابتاً لا يخفى.

**- الدَّلَالة عَلَى قصر المُسند إِلَيْهِ واحتصاصه بصلة الموصول مبالغة وادعاء:**  
وهي دلالة تكثر في خصوصية بُعد متكلّم الصحيفة السجادية (أنا)، وهي تشبه دلالة التَّعرِيف بـ(أَنْ) المتقدمة الذكر، ولكن الأمر هنا بخصوص اتصاف المُسند إِلَيْهِ بمجموع كِلم الجملة الَّتِي في الصلة بوساطة الموصولة، أمّا تلك فبالمفرد، من ذلك دُعَاؤه عَلَيْسَ إِلَّا:

- (أَنَا الَّذِي أَقْدَمْ عَلَيْكَ مُتَجَرِّءاً. أَنَا الَّذِي عَصَاكَ مُتَعَمِّداً. أَنَا الَّذِي أَسْتَخْفَى مِنْ عِبَادِكَ وَبَارَزَكَ. أَنَا الَّذِي لَمْ يَرْهُبْ سَطُوتَكَ...).<sup>(١)</sup>

فقد عَرَّفَ عَلَيْسَ إِلَّا جملة الصلة موصول المُسند بموصولها، وقصرها عَلَى نفسه تجوزاً ومتغيرةً، ونفى جميع ما عداه في اشتهر صلة الموصولة؛ وظهورها رغبة في إظهار الاعتراف المشبوب بالنَّدم والانكسار لما في الصلة من أمور لا تجوز عَلَيْهِ سبحانه وله عَلَيْسَ إِلَّا.

١- المصدر نفسه: ١٣٨، وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٤٢، ٤٣.

### تعريفه بالإشارة (ذا):

وتعریف المُسند باسم الإشارة له مزية دلالیة تستقطب من سياقها الجملی المستعمل، من ذلك دعاوہ علیکم السلام:

- الدلالة على الإيماء إلى ذاتية المُسند إليه المتجسد بالأخبار (المُسند):

وهذه دلالة نفسية شعورية يستعمل فيها الإمام علیکم السلام اسم الإشارة (ذا) المسبوق (ها) التنبیه للإيماء إلى حالته عند الاعتراف، وطلب التوبة والخصوص، من ذلك دعاوہ علیکم السلام:

- (فَهَا أَنَا ذَا يَا إِلَهِي وَاقْفُ بِبَابِ عِزَّكَ. وُقُوفَ الْمُسْتَسْلِمِ الذَّلِيلِ. وَسَأُكَلِّمُ عَلَى الْحَيَاءِ مِنِّي سُؤَالَ الْبَائِسِ الْمُعِيلِ...).<sup>(١)</sup>

- (فَهَا أَنَا ذَا بَيْنَ يَدِيكَ حَاضِرٌ. ذَلِيلٌ. رَاغِمٌ...).<sup>(٢)</sup>

فاستعمال اسم الإشارة (ذا) المُسند قد دلّ به علیکم السلام إلى موضعه النفسي (أنا) المُسند إليه وعمقه الذاتي المتجسد بالمسانيد (الأخبار) المتلبّس بدلالتها. أمّا (ها) فهي ليست للتّنبیه؛ لأنّ الجملة دعاء والأخير لله - سبحانه - فاستحال التّنبیه، وبقي غرض الاهتمام والعناية بالجملة لزيادة توكيدها، وتقرير بعدها الذاتي بالمسند (ذا) اسم الإشارة من طريق الأخبار، وكأن هنالك هاتفاً خفيّاً يصرخ عالياً في عمق نفس الداعي الشّاعر بالذنب والخطيئة: أين أنت؟ متى تتوّب؟ فيكون الجواب: هاؤنا ذَا يَا إِلَهِي واقف بين يديك... حاضر ذليل راغم... كأن المُسند (ذا) اسم الإشارة ضوء دلالي مسلط على ذاتية المُسند إليه (أنا) يضيء ظلمات بواطن النفس المتظلمة بألوان الأخبار المكونة لوحدة تذليلية سجاديّة فريدة من نوعها.

### تعريفه بالإضافة:

من دلالات تعريف المُسند في الصحيفة السجاديّة بالإضافة:

- الدلالة على إفاده تعظيم المُسند إليه عند إضافة المُسند إلى المعظم:

١- المصدر نفسه: ٣٣.

٢- المصدر نفسه: ١٥٦؛ وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٣٣، ٤٢، ٨٢، (أ: ٢٥٠، ٢٥٤).

كما في دعائه عليه السلام:

- (وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَخِيرُكَ مِنْ خَلْقِكَ...).<sup>(١)</sup>

فقد أفاد بتعريف المُسند المتعدد (عبدك، ورسولك، وخيرتك) بإضافته إلينه سبحانه: (كاف) الخطاب أفاد وقد تعظيم المُسند إليه (محمد) «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، إذ اكتسبته تلك الإضافة عظمة على عظمته (صلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) ورفعت من منزلته وعلو شأنه ما لا يخفى؛ ذلك لأنَّ المضاف يكتسي من المضاف إليه دلالة بدلاته.<sup>(٢)</sup>

### دلالة تعريف متعلق الإسناد (الجملة) وتنكيره:

لقد نبه علماء المعاني على أنَّ كثيراً من أحكام المُسند إليه والمُسند لا تختص بهما من دون غيرها من بقية متعلقات الإسناد وملحقاته: كالحال والمفاعيل ومدخلو الجار (المجرور)... قال القزويني (ت ٧٣٩هـ): (والفطن إذا اتقن اعتبار ذلك فيهما (يعني المُسند والمُسند إليه) لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما)، يعني المتعلقات.

إنَّ هذه الأحكام وإن كانت تختص بالمسند إليه أو بالمسند أو بكليهما وقد لا تجري إلا على بابيهما، فقد تكون في غيرهما كالمتعلقات: المفعول ومدخلو الجار مثلاً<sup>(٤)</sup>.

ومن هذه الأحكام التَّعرِيف والتنكير، إذ إنَّ من المؤكد أنَّ تعريف المفعول، أو مدخلو الجار مثلاً، أو تنكيرهما ليس يأتي عن لا شيء معنوي، أو بصورة اعتباطية، إذن: هناك دلالات واعتبارات معنوية تُفاد من هذا التَّعرِيف الذي يرد في الجملة وكذا التنكير.

**وفي الصحيفة السجادية تأخذ هذه الظاهرة - تعريف المفعول به**

١- المصدر نفسه: ٢٦.

٢- الطراز: ٢٤ / ٢.

٣- الإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ١٠٢.

٤- ينظر: عروس الافراح؛ (ضمن شروح التلخيص): ١ / ١١٨.

وتنكيره ومدخلو الحرف الجار - في شيوخها مكانتها المعنوية ومميزتها الدلائلية البارزة بين عناصر الإسناد الأساسية في الجملة.

ولما كانت مقييدات الإسناد متعددة كثيرة رأيت أن أقتصر - هاهنا - من بين المقييدات على المفعول به، وبيان دلالات تعريفه وتنكيره؛ رغبة في الاختصار وتحاشياً من تكرير الأفكار ودلالاتها المتقدمة، وإن كان الدال متغيراً موضعاً.

### تعريفه بـ(أـلـ):

إنَّ تعريف المفعول في الصحيفة السجادية بـ(أـلـ) يأتي لأغراض منها:

- الدلالة على إرادة الجنس وقصره:

من ذلك دعاؤه عليه السلام:

- (وَجَعَلَ لَنَا الْفَضِيلَةَ بِالْمَلَكَةِ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ...)<sup>(١)</sup>.

فتعریف المفعول به (الفضيلة) في الجملة قد أراد به عليه السلام معنى جنس الفضيلة وقصرها علىبني آدم عليهما السلام بدليل قوله سبحانه: [ولقد كرمَنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر]<sup>(٢)</sup> ثم لا يخفى - وإن كان هذا في غير موضعه ما لتعريف مدخلو الحرف الجار (بالمملكة) على إرادة حقيقتها وجنسها، وكذلك الحال في معهوديَّة الخلق: إذ إنَّه عرَّفه عليه السلام بـ(أـلـ) العهديَّة المعروفة عنده، وعند غيره، والمراد به (الخلق) العالم أجمع.

### تعريفه بالوصولية:

إنَّ تعريف المفعول بالاسم الموصول ظاهرة بارزة في الصحيفة السجادية، وقد جاء ذلك التعريف لأغراض منها:

- الدلالة على التَّعْظِيمِ:

كما في دعائه عليه السلام:

١- الصحيفة السجادية: ١٤.

٢- الإسراء: ٧٠.

- (وَلَا أَدْرُكُ مَا يَجْبُ عَلَيَّ لَهُمَا...).<sup>(١)</sup>

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ كَفَّقْتَنِي مِنْ نَفْسِي مَا أَنْتَ أَمْلَكُ بِهِ مِنِّي. وَقُدْرَتُكَ عَلَيْهِ وَعَلَيَّ أَغْلَبُ مِنْ قُدْرَتِي فَاعْطِنِي مِنْ نَفْسِي مَا يُرْضِيْكَ عَنِّي...).<sup>(٢)</sup>

فقد جعل عليهما المفعول به في المثال الأول (ما) معرفاً بالاسم الموصول بتقرير صاته للدلالة على تعظيم حق الوالدين.

كذلك المثال الثاني في المفعول الثاني (كفتني، وأعطاني) عرفه عليهما بالوصول (ما) للدلالة على تعظيم التكليف، وتعظيم العطاء الذي يريده الله سبحانه ألا وهو الرضا الرباني.

- **الدلالة على إرادة الاختصار:**

وذلك في دعائيه عليهما:

- (وَاحْفَظْ مَا حَفِظْتَهُ فِي صُغْرِي...).<sup>(٣)</sup>

فقد اختصر عليهما بجعل المفعول (ما) اسم موصول، ما يتذكره، وما لا يتذكره في صغره مما يعجز عن تعداده وإحصائه.

- **الدلالة على ارادة فرد غير معين من أفراد الحقيقة:**

وهذه الدلالة تكثر في تصاويف الصحيفة السجادية، من ذلك دعاؤه عليهما:

- (وَسَدَّدْنِي لَأَنْ أُعَارِضَ مَنْ غَشَّنِي بِالنَّصِحَّةِ. وَأَجَزَّنِي مَنْ هَجَرَنِي بِالبَرِّ. وَأُثِيبَ مَنْ حَرَمَنِي بِالبَذْلِ. وَأَكَافِي مَنْ قَطَعَنِي بِالصَّلَةِ. وَأَخَالِفَ مَنْ أَغْتَابَنِي إِلَى حُسْنِ الذِّكْرِ...).<sup>(٤)</sup>

فمن الواضح أن استعماله عليهما للاسم الموصول (من) في موضع مفعوليته قد دلّ به على الإفاده لواحد غير معين مما يقع عليه الاسم الموصول بصلته، وعبارة أخرى يمكن أن يكون الموصول الاسمي ثمة كلي المعنى، مطلق الدلالة في باب صلته.

١- المصدر نفسه: ٦٧.

٢- المصدر نفسه: ٦٠.

٣- المصدر نفسه: ٦٦.

٤- المصدر نفسه: ٥٢.

## تعريفه بالإضافة:

وتعريف المفعول بالإضافة له تمثله الدلالي الظاهر في مستوياته الوظيفية الوضعية، كالاختصار في حضور المعنى وغيرها، ومن دلالاته أيضاً:

### - الدلالة على تعظيم شأن المضاف:

كما في دعائهما:

- (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَافْرَشْنِي مِهَادَ كَرَامَتِكَ. وَأُورِذْنِي مَشَارِعَ رَحْمَتِكَ. وَاحْلُلْنِي بِحُبُّوْحَةَ جَنَّتِكَ...)<sup>(١)</sup>.

- (وَأَرْزُقْنِي شَفَاعَةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَلَا تَحْرِمْنِي صُحْبَتُ...)<sup>(٢)</sup>.

فالفاعيل (مهاد كرامتك، مشارع رحمتك، بحبوبة جنتك، شفاعة محمد) الثانية في مجموع الجمل في المثالين مضافة إلى شيء عظيم (الله) سبحانه، وختصاصها به فضلاً عن قصرها عليه تعالى، وكذا (محمد) «صلى الله عليه وآله» وفي هذا من الدلالة من طريق اكتساه المضاف التّعظيم من التّعظيم وعلى المنزلة ما لا يغيب عن نظر، ثم إنّ كثرة التّضاعيف في المثال الأول بالإضافة الثانية، فيه دلالة على تربية الفائدة وإتمام الدلالة ما لا يخفى باعتباريّة الزّيادة في اللّفظ تفيد الكثرة في المعنى الدلالي من خلال القصد طبعاً.

### تنكير المفعول به:

إن استعمال المفعول به استعمالاً شائعاً منكراً في أي نصّ أدبي لا يخلو من دلالة، كيف والنّصّ الأدبي من جنس الخطاب الدعائي. أي: كلام مع الخالق سبحانه! والمنشئ معصوم. وفي الصحيفة السجادية نجد تنكير المفعول به يأخذ بعده الدلالي في الشّيوع للإشارة إلى دلالات، منها:

١- المصدر نفسه: ١٠٤.

٢- المصدر نفسه: ١٧٩.

### - الدلالة على إرادة الوحدة:

كما في دعائه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ لَا تَدْعُ خُصْلَةً تُعَابُ مِنِّي إِلَّا أَصْلَحْتَهَا...)<sup>(١)</sup>.

فالمفعول (خصلة) على فعلة مصدر مرة يراد به الدلالة على العدد الواحد.

### - الدلالة على اطلاقه وشيوخه:

كما في دعائه عليه السلام:

- (فَإِنِّي لَا أَجْعَلُ لَكَ ضِدًا وَلَا أَدْعُو مَعَكَ نِدًّا...)<sup>(٢)</sup>.

- (لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا بِكَ...)<sup>(٣)</sup>.

إذ جعل عليه السلام المفعول (ضدًا، ندًا، نفعًا)، ومعظوفه (ضرًا) نكرة للدلالة على إيثار وظيفتها الدلالة على الإطلاق والشيوخ. والسياق الموجب لذلك المقتضي لإطلاقه وشيوخه.

### - الدلالة على التعظيم:

ويمكن أن نلمحها في قوله عليه السلام:

- (وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَفَرَجاً هَنِيئًا...)<sup>(٤)</sup>.

- (وَهَبْ لِي نُورًا أَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ...)<sup>(٥)</sup>.

فتنكير المفعول الدال (رحمةً ونورًا) في الجملتين قد دل به عليه السلام على العظمة والتّفخيم، وكأنّه أراد وصفهما بالدلالة (رحمةً عظيمةً)، و(نورًا عظيمًا). فإيهامه للدال بتنكيره أدى إلى دلالة تعظيمه وتفحيمه.

### - الدلالة على التعظيم والتّكثير:

كما في دعائه عليه السلام:

١- المصدر نفسه: ٥١.

٢- المصدر نفسه: ٥٦.

٣- المصدر نفسه: ٥٨.

٤- المصدر نفسه: ٢٨.

٥- المصدر نفسه: ٦٢؛ وللمزيد من الأمثلة: ينظر: المصدر نفسه: ٢٢، ٥٦، ٧١.

- (أَسْقِينَا غَيْثًا مَغِيثًا مَرِيعًا مُمَرِّعًا عَرِيْضًا وَاسِعًا غَزِيرًا...)<sup>(١)</sup>.  
فالمحفول به (غيثاً) نكرة دلّ به عليه السلام بتنكيره على الكثرة والتعظيم.  
والصفات برهان عليه في دلالته ومصدق مراده عليه السلام.

### - الدلالة على التحقيق والتهوين:

وذلك في دعائه عليه السلام:

- (كَيْفَ يَسْأَلُ مُحْتَاجٌ مُحْتَاجًا...)<sup>(٢)</sup>.

فتنكير المحفول به (محاجاً) في الجملة يدلّ على التحقيق والتهوين.  
والسياق التعجبى دليل على ذلك وتمثل لدلالته. ويمكن أن تكون هذه  
الدلالة أيضاً في دعائه عليه السلام:

- (إِلَهِي إِلَيْكَ أَشْكُوْ نَفْسًا بِالسُّوءِ أَمَارَةً...)<sup>(٣)</sup>.

فقد نكر عليه السلام المحفول به على الرغم من قربها منه إذ المفروض أن يقول: نفسي.  
 مضافة إلى (باء) المتكلم، ولكنّه عدل عن ذلك إرادة تحرير هذه النفس الأمارة بالسوء،  
 فهو لا يحبّها لأنّها كذلك، وعنوان الدعاء شاهد على ذلك، إنه (مناجاة الشاكين).

### - الدلالة على التقليل والتعظيم:

ويمكن أن تكون معلمة في دعائه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا فِي كُلِّ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِهِ حَظًّا مِنْ عِبَادِكَ وَنَصِيبًا مِنْ شُكْرِكَ...)<sup>(٤)</sup>.

فقد نكر عليه السلام المحفول به (حظاً)، ومعطوفه (نصيباً؛) للدلالة على  
قلّته، والسياق شاهد حال بدلاله الاستعمال لحرف الجرّ (من) التبعيضية أو  
البيانية، ثم لا يخفى ما لهذا الشأن القليل من العبادة أو الشّكر من تفخيم  
وتعظيم في ذاته عليه وطيات وجданه.

١- المصدر نفسه: ٥٠.

٢- المصدر نفسه: ٣٧.

٣- المصدر نفسه: أ: ٢٣٣.

٤- المصدر نفسه: ٢٥.



## الفصل الرابع

### الفصل والوصل بين الجمل النصية في الصحيفة السجادية

مدخل:

إذا كنّا فيما تقدّم من فصول نقوم بدراسة الجملة تركيباً في الصحيفة السجادية وحدها، وفي داخل هيكلها التنظيمي داخلياً وخارجياً، عمودياً وأفقياً، في التقديم، والذكر والحدف، والتعرّيف والتّكير في نظامها الخاص بدوالها الإسنادية وغيرها فإننا - هنا - سنقوم بدراسة الجمل - الجملة مع الجملة - (في بنية النّص بأكمله، من حيث هو كُلُّ، أجزاءه الصّغرى هي الجمل المستقلة)<sup>(١)</sup>.

### الفصل والوصل

احتل مبحث الفصل والوصل مكانة رفيعة في المباحث البلاغية، وكان له شأنه عند البلغاء، آية ذلك قولهم حدّاً للبلاغة؛ هي: (معرفة الفصل والوصل)<sup>(٢)</sup>، وإنَّ البلِيغ ما كان بصيراً بمقاطع الكلام ومواقع فصله ووصله، وإنَّ البلاغة: (إذا اعزَّلتها المعرفة بمواقع الفصل والوصل كانت كالآلية بلا نظام)<sup>(٣)</sup>، ذلك لأنَّ العلم بموقع الجمل، والوقوف على ما ينبغي أن يصنع فيها من العطف والاستئناف والتّهدي إلى كيفية إيقاع حروف العطف في مواقعها أو تركها عند عدم الحاجة<sup>(٤)</sup>، (وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة فنُ منها عظيم الخطير، صعبُ المسارك، دقيقُ المأخذ، لا يعرفه على وجهه، ولا يحيط علماً بُكْنَهِ؛ إلاً من أُوتَيَ في فهم كلام العرب طبعاً سليماً، وُرِزِقَ في إدراك أسراره ذُوقَ صحيحاً...)<sup>(٥)</sup>.

١- خصائص الأسلوب في الشّوقيات؛ محمد هادي الطّرابليسي: ٥٠٩.

٢- البيان والتبيين: ١/٨٨.

٣- كتاب الصناعتين: ٤٣٨.

٤- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٧٠، وجواهر البلاغة: ١٩٦.

٥- الإيضاح في علوم البلاغة: ١٤٧/١.

والحق أنّه ليس فيما تقدم من قول مبالغة لا داعي لها خلافاً لبعض المحدثين<sup>(١)</sup>; إذ إنَّ مرجع القصر فيهما على البلاغة متأتٍ من غموضه، (ودقة مسلكه وأنّه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحدٌ إلَّا كمل لسائر معاني البلاغة)<sup>(٢)</sup> إذ تتوقف المعرفة بمواقع الجملتين أو الجمل وصلاً وفضلاً على معرفة ما يجب لكلٍّ منها، وذلك متوقف على معرفة جميع أحكام المسند والمسند إليه، وعلاقات الكلم بعضها مع بعض... فإذا توقفت إحدى الجملتين على غير هذا الباب توقف العلم بحال الجملتين معاً عليه بالضرورة؛ إذ إنَّ ما توقف عليه الجزء توقف عليه الكلُّ فحينئذ يصح قصر البلاغة عليه<sup>(٣)</sup>...

إنَّ ربط أجزاء الكلام، وعقد الصلة بين تلك الأجزاء في الفصل والوصل - ذلك أنَّ الفصل أحياناً ضربٌ من الجمع الخفي-، ووضع كلٌّ معنى في موضع علاقته بما قبله وما بعده، إنَّ هذا، حقاً، أهمٌ ما في نظم الكلام وتركيبه وترتيب أجزائه، لأنَّ ترتيب للأفكار ونظم لأجزائها مثل نظم العقد يراعي فيه الانسجام والاتساق والتعاقب والتراكب، وهو يحتاج إلى ملكة مالكة وقدرة بارعة وذكاء ملآن<sup>(٤)</sup>.

وقد ذهب أغلب الباحثين<sup>(٥)</sup> إلى أنَّ الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، وأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) أول من تكلّم عن الفصل والوصل على حين أنَّ سوابق ذلك عند سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والفراء (ت ٢٠٧هـ) بالاصطلاح المعروف عند المتأخرین على تفاوت نسبي أمر معروف وثبت<sup>(٦)</sup>، فضلاً عن اختلاف المنهج. ويُعدُّ عبد القاهر الجرجاني في مقدمة من بحثوا الفصل والوصل

١- ينظر: علم المعاني؛ قصي سالم علوان: ١٥٠.

٢- دلائل الإعجاز: ١٧١.

٣- ينظر: عروس الافراح؛ السبكي؛ (ضمن شروح التلخیص): ٣-٢/٣.

٤- ينظر: نحو المعاني؛ الجواري: ٩٤.

٥- ينظر: علم المعاني؛ (الجندی): ١٨٧، والبلاغة فنونها وأفنانها: ١/٣٠٠، وأساليب بلاغية؛ (مطلوب): ١٨٤-١٨٥.

٦- ينظر: أثر النّحاة في البحث البلاغي: ٩٥-١٠٠، والمعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢٧٧-٢٨٦.

بحثاً مفصلاً في (دلائل الإعجاز)<sup>(١)</sup> يقوم على التّحليل والتّعليل والتّقسيم والتّحديد وربطه بباب العطف النّحوّي عندما ربط البلاغة بمعاني النّحو وجعل النّظم توخيّاً له ووضعه في موضع النّدوة من الفنّ البلاغي<sup>(٢)</sup>. بعد أن اتّخذ من عطف المفرد توطئة لفهم مطلبـه. وعطف إلى تحديد موضعـه بين الجمل إلى أن انتهى به علمـاً قائماً برأسـه، قال: (واعلم أنه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول إنه فيه خفي غامض ودقيق صعب إلا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدق وأصعب، وقد قنع الناس فيه بأن يقولوا إذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف: إنَّ الكلام قد أستؤنف وقطع عمّا قبله: لا تطلب أنفسـهم منه زيادة على ذلك ولقد غفلوا غفلة شديدة)<sup>(٣)</sup>.

وبعد، فقد عرَّف البلاغيون الوَصْل والفصل، قالوا: (الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل ترکه)<sup>(٤)</sup>، ومعنى هذا - كما تقدم - أنَّ كلاً من الوَصْل والفصل يتعلّق بظاهرة العطف النّحوّي<sup>(٥)</sup>، وعلى الرّغم من أنَّ النّحوين درسوا الجملة الواقعـة بـدلاً، أو بيـاناً، أو توكيـداً كما درسـوا العطف لاستئناف وغير ذلك مما صار أصولاً هاماً في البحث البلاغي لـباب الفصل والوصل<sup>(٦)</sup>; إلا أنـها تـكاد تقتصر على حـكم المعـطـوف وكـونـه تابـعاً للمـعـطـوف عليهـ في الإـعـراب، وـقلـماً تـتصـدى لـمعـانـي العـطـفـ المتـعدـدة، وـأداءـ تلكـ المعـانـيـ بـحـرـفـ واحدـ هوـ (ـالـواـوـ)<sup>(٧)</sup>. وليسـ هـذاـ الـأـمـرـ تقليـلاًـ منـ الجـهـدـ النـحـويـ الذـيـ أـثـمـرـ بـابـ العـطـفـ ذـلـكـ أنَّـ العـطـفـ منـ الـأـمـورـ الـمـهـمـةـ الـتـيـ تـتـضـحـ فـيـهاـ مـكـانـةـ الـمـعـانـيـ -ـ معـانـيـ النـحـوـ

١- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٧٠.

٢- ينظر: أساسـيبـ بلـاغـيـةـ: ١٨٧ـ، وـعلمـ المعـانـيـ بـينـ الأـصـلـ النـحـويـ وـالـمـورـوثـ الـبـلـاغـيـ؛ـ محمدـ حسينـ الصـغـيرـ: ٩٦ـ٩٢ـ.

٣- دلائل الإعجاز: ١٨٧ـ.

٤- الإـيـضـاحـ فيـ عـلـومـ الـبـلـاغـةـ: ١ـ١٤٧ـ.ـ وـيـنـظـرـ: دـلـائـلـ الإـعـجازـ: ١٧٠ـ.

٥- يـنـظـرـ: علمـ المعـانـيـ؛ـ (ـطـبـلـ): ١٦٠ـ.

٦- يـنـظـرـ: الـبـلـاغـةـ الـقـرـآنـيـةـ فيـ تـفـسـيرـ الرـّمـخـشـريـ: ١٣٤ـ.

٧- يـنـظـرـ: نـحـوـ الـمـعـانـيـ؛ـ الـجـوارـيـ: ٩٢ـ.

- في نظم الكلام وتركيبه، وفيه - العطف - تلتقي أحكام الإعراب بمعنى النَّظم وما يدلُّ عليه<sup>(١)</sup>.

إنَّ إدخال أدوات العطف في البحث البلاغي، قائم عَلَى مرجع استناد مهمتها النَّحوية، وهي مهمَّة ذات شقَّين: مهمَّة تتصل بالحركة الإعرابية من ناحية في وضوء نظرية العامل، ومهمَّة تتصل بالناتج الدلالي من ناحية أخرى، عَلَى أَنَّ الأخيرة منها كانت معتمدةً على البلاغيين في المستوى العميق من الدلالة؛ لرصد العلاقات بين الجمل وتركيب الكلام واتساق أجزائه، أمَّا معاينة العلامة الإعرابية فهي مهمَّة سهلة سطحية من دون إهمالها إذ إنَّها الصورة الماديَّة التي يتعامل معها في المستوى السطحي تفكيكًا وتركيبياً<sup>(٢)</sup>.  
 هنالك، إذْن، مزيَّة أخرى، وما هو أهُمْ من هذا، (وهو أنَّ الكلام العربي حينما يُصاغ ويأخذ موقعه في العبارات والجمل فإنَّنا نخلص فِيهِ إِلَى بيان حال من الأحوال، أو زيادة من الحقائق، وذلك مما لا يتأتى بالاستقلال في المعاني التي يُراد طرحها، وهذه المعاني عَلَى سبيل الذاتة أكثر مما هو علامة إعرابية، أو مسألة شكلية تتعلق بالمؤشرات الخارجية، وموقع الوَصْل ومقتضى الفَصْل هو الذي يحقق ذلك، فأَنَّى نتوصل إِلَى هذا الموقع وذلك المقتضى، ومتى يستعملان ليكسبا النَّصَّ سلامَة وعذوبة وذائقَة لا نلتمسها من خلال النَّحو وتفاصيلاته بل من خلال التَّركيب الفني وتناسقه، فإنَّ شئت ردته إلى معاني النَّحو، وإن شئت ردته إلى مدارج البلاغة، ولكنه بالبلاغة أوصل، وإلى معانيها أنسَب...)<sup>(٣)</sup>.  
 ومن فهم ما تقدَّم يمكن الإجابة عَلَى ما يقود إِلَى التَّساؤل في الفَصْل والوصل لماذا خَصَّهما البلاغيون بالعطف بـ(الواو)، حسب؟. ولماذا قصرُوا العطف بها بين الجمل في البحث دون المفردات؟.

١- المصدر نفسه: ٩٣.

٢- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٠٣.

٣- علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي: ٩٤-٩٥.

لقد اتّخذ عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ)، والسكاكيني (ت ٦٢٦هـ) الحديث عن العطف في المفردات كتوطئة وتمهيد لفهم مطلب - الفصل والوصل - وهذه التوطئة لا يمكن الفهم منها إلّا ما كانت لأجله وليس الأمر فيها بيان وظيفة العطف ومعناه التحوي في كتب البلاغة كما فهم بعض الباحثين، وأخذه نقداً على تعريف القزويني المتقدم، باعتبار أنّ العطف عام يشمل المفرد والمركب من الكلام<sup>(١)</sup>. ومن هنا نجد دقة تعريف القزويني في قصر مبحث الفصل والوصل على الجمل خاصة.

أمّا لمّا العطف بـ(الواو) بين الجمل من دون غيرها من الأدوات العاطفة؟ فلأجل أنّ المعنى الوظيفي الذي تفيده (الواو) عام (مطلق الجمع) إذ إنّها أم الباب أمّا الحروف الأخرى كـ(الفاء، وأو، و ثم...)، فإنّها تفترق عن (الواو) في أنّ لُكلاً منها فوق ما لها من دلالة على الجمع معناتها الوظيفي الخاص بها فـ(الفاء) تفيد الترتيب والتعليق، وـ(ثم) تفيد الترتيب والتراخي، وهكذا بقية الحروف<sup>(٢)</sup>.

أمّا (الواو) فلا تدلّ إلّا على مطلق الجمع بين المتعاطفين - الجملتين، الأمر الذي يجعلها مظنة اللبس، ومشكلة ومداعاة للخطأ عند الفهم أو الاستعمال، ولا سيما إذا كان العطف بها بين الجمل التي يدقق فيها مسلكها ويقوي احتمال لبسها، ومن ثم كانت عنابة البلاغيين بها من دون غيرها من أدوات العطف في مبحث الفصل والوصل، وكان اقتصارهم على العطف بها بين الجمل<sup>(٣)</sup>. وهذا ما سنعتمد في دراسة الفصل والوصل في الصحيفة السجادية بعد بيان مواطن كلّ من الفصل والوصل ومصاديق واقعها في الصحيفة السجادية، ومن ثم دراسة اقتران الجملة الحالية بـ(الواو).

١- ينظر: أثر النحو في البحث البلاغي: ١٠٠، والمعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢٨٦.

٢- ينظر: حروف المعاني؛ الزجاجي: ٥٦، ١٠٥، و ١٠٦، ومغني الليبي: ١١٧/١، ١٦١، وعطف التسق في العربية: ١٦، ونحو المعاني: ٩٦.

٣- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٧١، وعلم المعاني؛ (طب): ١٦١.

## مَوَاضِعُ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ:

إِنَّ عَلَاقَةَ الْجُمْلَةِ مَعَ الْجُمْلَةِ لَيُسْتَعْلَى وَتِيرَةً وَاحِدَةً فِي جَمِيعِ الأَحْوَالِ فَقَدْ يَكُونُ بَيْنَ الْجَمْلَتَيْنِ اشْتِرَاكٌ تَامٌ فِي الْمَعْنَى، فَتَقْعُدُ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْأَوَّلِ كَائِنًا هِيَ أَوْ جَزْءٌ مِنْهَا، فَلَيْسَ بَيْنَهُمَا تَغَيِّيرٌ أَوْ اخْتِلَافٌ؛ لَأَنَّ الثَّانِيَةَ لَيُسْتَأْجِنَّى عَنِ الْجُمْلَةِ الْأَوَّلِيَّةِ، وَقَدْ يَكُونُ الْأَمْرُ عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ، فَتَقْطَعُ الصَّلَةُ بَيْنِ الْجَمْلَتَيْنِ وَتَتَغَيِّرُانِ تَغَيِّيرًا تَامًا لَا تَمْتَ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى بِأَيِّ نَسْبٍ أَوْ رَابِطَةٍ مِنْ جَهَةِ الْمَعْنَى، أَوْ مِنْ حِيثِ الْلَّفْظِ.

وَهُنَاكَ حَالَةٌ ثَالِثَةٌ تَكُونُ فِيهَا الْجَمْلَةُ وَسْطًا بَيْنَ النَّوْعَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَفِيهِ لَا تَقْعُدُ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْأَوَّلِيَّةِ بِمَنْزِلَةِ الْجَزْءِ مِنْهَا، وَلَا هِيَ مُشَارِكَةٌ لَهَا فِي مَعْنَاهَا، كَمَا هُوَ حَالُ النَّوْعِ الْأَوَّلِ وَلَيْسَتْ بِعِدَّةٍ عَنْهَا كُلُّ الْبَعْدِ، لَا رَابِطَةٌ بَيْنَهُمَا، كَحَالِ النَّوْعِ الثَّانِيِّ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي هَذَا النَّوْعِ تَغَيِّيرٌ، وَمَعَ ذَلِكَ تَوْجِيدُ، رَوْابِطٍ وَصَلَاتٍ وَمَعْنَى مُشَتَّرِكًا أَوْ جَامِعًا كَمَا هِيَ التَّسْمِيَّةُ فِي اصطلاحِ الْبَلَاغِيِّينِ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ ذَكَرَ الْبَلَاغِيُّونَ أَنَّ حَقَّ الْجَمْلِ إِذَا تَرَادَفَتْ وَتَكَرَّرَ بَعْضُهَا فِي إِثْرِ بَعْضٍ أَنْ تَرْبِطَ بِ(الْوَاوِ) لِتَكُونَ عَلَى نَسْقٍ وَاحِدٍ، مُنْتَظَمٌ؛ وَلِتُوكِيدَ الْعَلَاقَةُ التَّجَاوِرِيَّةُ، تَامًا كَمَا أَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الصَّلَةِ عَنِ الْمَوْصُولِ وَالصَّفَةِ عَنِ الْمَوْصُوفِ فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ (ضَمِيرِ) رَابِطٍ يَعُودُ مِنْهَا عَلَى صَاحِبِهِ<sup>(٢)</sup>. وَلَكِنَّ قَدْ يَعْرُضُ لَهَا -الْجَمْلَةُ- مَا يُوجِبُ تَرْكُ (الْوَاوِ) فِيهَا، وَيَعْوَقُ إِدْخَالَ الْأَدَاءِ الرَّابِطَةِ بَيْنَهُمَا وَيُسَمِّيُّ هَذَا الْأَمْرَ حِينَئِذٍ فَصْلًا<sup>(٣)</sup>، (وَمَفْهُومُ الْانْفَسَالِ لَا يَعْنِي انْقِطَاعُ الْعَلَاقَةِ الدَّلَالِيَّةِ بَيْنِ الْجَمْلَتَيْنِ -كَمَا يَوْهِمُ الْمَصْطَلِحُ- لَكِنَّ يَعْنِي أَنَّ مَسْتَوِيَ الْعُمُقِ يَفْصِلُ بَيْنِ الْجَمْلَتَيْنِ بَوْضُعٍ عَنْصَرٍ طَارِئٍ تَتَطَلَّبُهُ

١- يَنْظُرُ: دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ: ١٧٣ وَمَا بَعْدُهَا، وَالْإِيْضَاحُ فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ: ١٥١ / ١، وَالْبَلَاغَةُ فَنُونُهَا وَأَفَنَانُهَا: ١ / ٢٠٨.

٢- يَنْظُرُ: الطَّرَازُ: ٤٥ / ٢.

٣- يَنْظُرُ: الْبَلَاغَةُ فَنُونُهَا وَأَفَنَانُهَا: ١ / ٣١٢، وَجَوَاهِرُ الْبَلَاغَةِ: ٢٠٥ - ٢٠٦.

إحدى الجملتين،...)<sup>(١)</sup>; لذلك يذهب بعض الباحثين إلى ترجيح القول (بترك العطف) بين الجمل، لا الفصل بينها لقوة الاتصال بين تلك الجمل وشدة ترابطها<sup>(٢)</sup>. ويقع ذلك -أعني موضع الفصل - في ثلاثة مواضع هي:

الأول: كمال الاتصال: وهو أن يكون بين التركيبين اتحاد تامًّا وامتزاج معنويًّا، حتى كأنهما أفرغا في قالب واحد؛ لوجود علاقات خارجية وداخلية تؤدي إلى ذلك التلاحم، ويندرج تحته صور متعددة<sup>(٣)</sup>، هي:

أ. أن تكون الجملة الثانية مؤكدة للجملة الأولى، وهنا يلاحظ أن علاقة التوكيد أو البناء التوكيدية بين التركيبين لا تنتج دلالة أفقية ممتدّة على وفق السياق وإنما تنتج دلالة رأسية بمعنى أن دلالة الجملة الأولى لا تمتد أفقياً بالتوسيع، بل تنمو رأسياً بالتقرير<sup>(٤)</sup>، والتوكيد كما هو معلوم يفيد تحقيق المعنى الذي دل عليه لفظ سابق بلفظ جديد، والمقتضى لذلك دفع توهم التجوز أولاً والغلط ثانياً، وهذا أمر قد قرر في علم النحو<sup>(٥)</sup>.

وقد قرر النحويون أن التوكيد قسمان:

توكيد لفظيٌّ ويكون بإعادة اللّفظ بنفسه، نحو: ( جاء جاء محمد).  
ويكون بالاسم والحرف أيضاً.

توكيد معنويٌّ، وهذا له ألفاظ مخصوصة، نحو كلُّ، ونفس، وعين<sup>(٦)</sup>، نحو: جاء على نفسه، ومنه قوله سبحانه: [ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ]<sup>(٧)</sup>.  
والتوسيع الذي تحدث عنه البلاغيون قسمان كذلك، وذلك أن الجملة

١- البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٢.

٢- ينظر: علم المعاني؛ (بسيلوني): ١٤٦/٢.

٣- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٨٧، ومفتاح العلوم: ١٢١، والطراز: ٤٧/٢، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٥١، وشرح التلخيص: ٣/٢ وما بعدها، والبلاغة والتطبيق: ١٥٥، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٢.

٤- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٢.

٥- ينظر: أوضح المسالك: ٣/٢٠ وما بعدها، وشرح قطر الندى: ٢٨٩ وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ٢٠٦/٢.

٦- ينظر: أوضح المسالك: ٣/٢٠، والتحفة السنّية: محمد محيي الدين عبد الحميد: ١٢١.

٧- الحجر: ٣٠.

الثانية قد تقع من الأولى موقع التوكيد اللغوي من متبوئه مع اتحاد المعنى<sup>(١)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، (فإن هدى للمتقين) معناه: أنه في الهدایة بالغ درجة لا يدرك كنهها، حتى كأنه هداية محسنة، وهذا معنى قوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾؛ لأن معناه... الكتاب الكامل، والمراد بكماله كماله في الهدایة؛ لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت في درجة الكمال<sup>(٣)</sup> فقوله سبحانه: [هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ] إنما هو توکید لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ فهو منزلة قولك: (ذلك الكتاب، ذلك الكتاب)<sup>(٤)</sup>، والله العالم. وقد تنزل الجملة الثانية من الأولى منزلة التوكيد المعنوي من متبوئه مع الاختلاف في المعنى لزيادة التقرير<sup>(٥)</sup>، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَرَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(٦)</sup>. فإن وزان (لا ريب فيه) في الآية وزان (نفسه) في قوله: جاء محمد نفسه. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْنَ حَاتَّا لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾<sup>(٧)</sup> فإن قولهن إن هذا إلّا ملك كريم هو توکید للجملة التي قبلها: (ما هذا بشراً) فالجملة الثانية، تنتج الجملة الأولى في المستوى الدلالي العميق ذلك أن النفي للبشرية يثبت الملائكة والسياق سياق تعظيم ومدح<sup>(٨)</sup>.

وبذلك يتضح أن الفرق بين النوعين: أن النوع الأول فيه اتحاد في المعنى بين الجملتين، أما النوع الثاني: فإن فيه اختلاف في المعنى بين الجملتين؛ إذ إن الجملة الثانية فيها زيادة تقرير عما جاء في الأولى<sup>(٩)</sup>. ومن مظاهر كمال الاتصال: أن تقع الجملة الثانية بدلاً من الأولى،

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٢ / ١.

٢- البقرة: ٢.

٣- الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٢ / ١.

٤- ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها: ٣١١ / ١.

٥- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥١ / ١.

٦- البقرة: ٢.

٧- يوسف: ٣١.

٨- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٣.

٩- ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها: ٣١١ / ١.

والمقتضى للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية، والمقام يقتضي اعتماده بشأنه لنكتة دلالية، كونه مطلوباً في نفسه، أو فظيعاً، أو عجيباً، أو لطيفاً<sup>(١)</sup>، واللاحظ هنا أن حركة المعنى كسابقتها -في علاقة التوكيد- رأسية، ولكن هنا نوع من المخالفة في الناتج الدلالي الكلي حيث تقوم الجملة الثانية بإلغاء الأولى لتحل محلها في التنبيه والأهمية. في المستوى الدلالي العميق<sup>(٢)</sup>: ذلك لأن البديل هو المقصود<sup>(٣)</sup> بالحكم.

وقد قسم النحويون البديل على أقسام، فمنها بدل المطابق: يدل كلّ من كلّ<sup>(٤)</sup>، وهذا لا يعني به البلاغيون، وإنما بقسمين هما: بدل بعض من كُلّ، وبدل الاشتغال<sup>(٥)</sup>، والأول يكون جزءاً من المبدل منه داخلاً في مفهومه، ولا يمكن تصوره من دونه<sup>(٦)</sup>، نحو: قرأت القرآن ثلاثة. أما بدل الاشتغال فهو ما كان المبدل منه غير داخل في مفهومه<sup>(٧)</sup>، نحو: سرني زين العابدين عبادته. وعلاقة الجملتين عند البلاغيين الواقعية الثانية منها بدلأ من الأولى على قسمين أيضاً: (أحدهما أن تنزل الثانية من الأولى متزلاً بدل البعض من متبعه. قوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنَعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾<sup>(٨)</sup> فإنه مسوق للتنبيه على نعم الله تعالى عند المخاطبين؛ وقوله: ﴿أَمَدَّكُمْ بِأَنَعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ أو في بتائيته مما قبله؛ لدلالته عليها بالتفصيل، من غير إحالة على علمهم مع كونهم معاندين، والإمداد بما ذكر من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما يعملون...).

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٢ / ١.

٢- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٤.

٣- ينظر: شرح ابن الناظم: ٥٥٣ وما بعدها.

٤- شرح ابن عقيل: ٢ / ٢٤٩ - ٢٥٠.

٥- ينظر: البلاغة فنونها وأفاناتها: ١ / ٣١٤.

٦- ينظر: شرح ابن الناظم: ٥٥٣ وما بعدها.

٧- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ٢٤٩ - ٢٥٠.

٨- الشعراة: ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢.

وثنائيهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتغال من متنوعه، كقوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾<sup>(١)</sup> فإن المراد به حمل المخاطبين على اتباع الرسل، وقوله تعالى: [اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴿ أوفي تأدية ذلك؛ لأنَّ معناه: لا تخسرون معهم شيئاً من دنياكم، وتربحون صحة دينكم، فینتظم لكم خير الدُّنيا، وخیر الآخرة<sup>(٢)</sup>. ج. ومنه أيضاً أن تقع الجملة الثانية بياناً للأولى، بمعنى أن تنزل منزلة عطف البيان من متنوعه لإفاده الإيضاح والكشف عن مجھول أو مبهم، والداعي لذلك أن يكون في الأولى نوع من خفاء يقتضي المقام إزالتة<sup>(٣)</sup> وحركة المعنى هنا أيضاً رأسية<sup>(٤)</sup>: لأنَّ الثانية من الجملة تقدم الإظهار عن الإخفاء، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿فَوَسَوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدُمْ هَلْ أَدْلُكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخَلْدِ وَمُلْكٌ لَا يَبْلِي﴾<sup>(٥)</sup>، فصل جملة (قال) عما قبلها: لكونها تفسيراً له وتبييناً<sup>(٦)</sup>.

الموضع الثاني: كمال الانقطاع: وهو أن يكون بين الجملتين تباین تام، وانقطاع كامل<sup>(٧)</sup> ويلاحظ هنا أنَّ حركة الدلالة المعنوية تحول من طبيعتها الرأسية إلى أفقية امتدادية<sup>(٨)</sup>. وهذا التباین والتباُعد بين الجملتين يمكن رصده بصورتين:

أ. أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاء، ولفظاً ومعنىً أو معنى حسب<sup>(٩)</sup>. بمعنى أن تكون هناك مخالفة في الأسلوبية التركيبية بأن تكون إحدى الجملتين

-١- يس: ٢٠:٢١.

-٢- الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٢-١٥٣ / ١.

-٣- المصدر نفسه: ١٥٢-١٥٣ / ١.

-٤- البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢١٣

-٥- طه: ١٢٠.

-٦- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٣-١٥٤، وشرح التخليص: ٣/٤٧. وما بعدها.

-٧- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٥٠، والبلاغة الواضحة: ٢٣٠.

-٨- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٤

-٩- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٥٠

خبرية والأخرى إنشائية. على المستويين السطحي والعميق على حد سواء أو في المعنى حسب بحيث تكون خبرية في الصورة اللفظية السطحية، إنشائية في مستوى الدلالة العميق<sup>(١)</sup>، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: **﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ أَهْدِنَا الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾**<sup>(٢)</sup>، فقد فصلت جملة: (اهدنا الصراط المستقيم) ولم تعطف على الجملة التي قبلها لاختلافهما خبراً وإنشائً؛ إذ الأسلوب في الجملة الأولى خيري، أما في الثانية فهو إنشائي<sup>(٣)</sup> في اللفظ والمعنى ومنه قول الشاعر:

فُكُلُّ حَتْفِ أَمْرَئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارٍ  
وَقَالَ رَأَدُهُمْ: أَرْسُوا نُزَارِلَهَا

أما كون المخالفة معنىً لا لفظاً، فنحو قوله: مات فلان رحمه الله<sup>(٤)</sup>، فالظاهر من الجملة الثانية أنها خبرية ولكنها في معنى إنشاء الدعاء له فهي جملة إنشائية في مستوى الدلالي العميق فلا خلاف الجملتين تُرك العطف بينهما.

أما الصورة الأخرى فقد رصدها البلاغيون في علاقة التناهر الدلالي بين الجملتين، وذلك بـألا تكون بينهما مناسبة جامعة في المعنى، ولا ارتباط، بل كل منهما مستقل بنفسه<sup>(٥)</sup>، نحو قوله: (سافر محمد)، (يكتب علي)، فإنه لا مناسبة جامعة تربط بين سفر محمد، وكتابة علي. فالمانع من العطف هنا أمر (ذاتي) لا يمكن دفعه أصلاً وهو التباين بين الجملتين والفصل لا يوهم خلاف المقصود لهذا وجوب الفصل وترك العطف؛ لأن العطف يكون للربط، ولا رابط بين الجملتين لكمال الانقطاع<sup>(٦)</sup>.

١- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: .٣١٤

٢- البقرة: ٦-٥

٣- ينظر: علم المعاني؛ (طبل): ١٦٣

٤- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٠ / ١

٥- ينظر: جواهر البلاغة: ٢٠٨، والبلاغة العربية قراءة أخرى: .٣١٥

٦- ينظر: جواهر البلاغة: ٢٠٨، وعلم المعاني؛ (طبل): ١٦٤

**الموضع الثالث:** شبه كمال الاتصال وهو أن تكون الجملة الثانية قوية الارتباط بالأولى لكونها متضمنة جواباً عن سؤال يفهم من الجملة الأولى، فتنزل منزلته وتفصل عنْه كما يفصل الجواب عن السؤال<sup>(١)</sup>. وهذا الفاصل الصياغي العميق هو الذي استوجب الشكل الخارجي السطحي في إطار الفصل؛ لأن اللغة تقضي بانفصال السؤال عن الجواب<sup>(٢)</sup>. نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَبْرِيءُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبُّي﴾<sup>(٣)</sup>، فجملة: (إنَّ النَّفْسَ لَأَمَارَةٌ بِالسُّوءِ) وما أَبْرِيءُ نَفْسِي كأنه قيل: وهل النفس أمارة بالسوء؟. ولماذا لا تبرئ نفسك؟. لذلك ترك العطف بينهما لأنهما مرتبطتان في المعنى متصلتان في الدلالة ولا يصار إلى ذلك إلا لاعتبارات وأغراض بلاغية، أ瘋ح عنْها القزويني (ت ٧٣٩ هـ)، وهو ينقل قول السكاكبي (ت ٦٢٦ هـ) قال: (وتنزل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة: إما لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغناه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف، أو لغير ذلك مما ينخرط في هذا السلك)<sup>(٤)</sup>، ويسمى ذلك الفاصل أيضاً: (الاستئناف البياني)<sup>(٥)</sup>.

**الموضع الثالثة المارة الذكر، يسمون الأول:** (شبه كمال الانقطاع)، والثاني (التوسط بين الكمالين)، أي: التوسط بين (كمال الاتصال)، و(كمال

الانقطاع) ومثلوا للأول من الموضعين بقول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

وَتَظَنْ سَلَمَى أَنَّنِي أَنْفَيْ بِهَا بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيْمُ  
 ١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٥/١، وعلم المعاني: (بسيوني) ١٦٠/٢.  
 ٢- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٨.  
 ٣- يوسف: ٥٣.

- ٤- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٥/١، وللائل الإعجاز: ١٨٤ - ١٨٥.
- ٥- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٨٥ - ١٨٤، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٥/١ وما بعدها.
- ٦- ينظر: المصدر نفسه: ١٥٥/١، وعلم المعاني: قصي سالم علوان: ١٥٨.
- ٧- البيت في شروح التلخیص: ٧/٣.

وهنا طرأ على هذه المجموعة التركيبية نوع من التداخل الدلالي الذي استوجب الفصل، فتعدد الجمل، مع وجود العلاقة الجامدة بينهما يستلزم عطف الثالثة (أراها) على الجملتين السابقتين دون الأخرى، ولكن ترك العطف (الوصل) إلى الفصل منعاً ودفعاً لإرادة غير المقصود بسبب التداخل الدلالي<sup>(١)</sup>.

وأما الثاني فمثلوا له بقوله تعالى: [وَإِذَا خَلَوْ إِلَيْ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمْدُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ]<sup>(٢)</sup>. فجملة (الله يستهزئ بهم) لا يصح عطفها على جملة (إنما معكم) لاقتضائه أنه من قول المنافقين، وهذا خلاف المقصود الدلالي للأية الكريمة، ولا على جملة (قالوا) لئلا يتوجه مشاركته له في التقييد بالطرف، وأن استهزاء الله بهم مقيد بحال خلوهم إلى شياطينهم، والواقع أن الاستهزاء بالمنافقين من الله غير مقيد بحال من الأحوال لذلك وجوب الفصل<sup>(٣)</sup>.

وقد ردّ قسم من الباحثين المحدثين هذين النوعين إلى النوع الثالث من الموضع المذكورة بدليل أنها من الاستثناف أو شبه كمال الاتصال<sup>(٤)</sup>. تلکم هي مواضع الفصل بين الجمل وترك العطف فيها. وإذا كان ذلك هو الأصل في الفصل بين الجمل والوصل عارض عليه، فلا بدّ فيه - الوصل - من مواضع يحسن وقوعه فيها - أي: وقوع العطف - لا يحسن فيها غيره.

### مواضع الوصل:

وقد ذكر البلاغيون أن للوصل ثلاثة مواضع يحسن فيها وتشدد الحاجة الدلالية إليها وهي:

أولاً: أن تتفق الجملتان في الخبرية، أو تتفقان في الإنسانية، لفظاً ومعنى أو معنى حسب، ولم يكن هناك سبب يقتضي الفصل بينهما، وكانت بينهما

١- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٨-٣١٩.

٢- البقرة: ١٤-١٥.

٣- ينظر: جواهر البلاغة: ٢١١، المعاني في ضوء أساليب القرآن: ٣٠٩-٣٨٠.

٤- ينظر: البلاغة الواضحة: ٢٣٠، وعلم المعاني؛ قصي سالم علوان: ١٥٨.

مناسبة تامة، أو علاقة جامعة<sup>(١)</sup>، فنحو الخبريتين قوله جلت قدرته: [إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِّمٍ]<sup>(٢)</sup>، فقد وصلت الجملتين لاتفاقهما في الخبرية مع وجود العلاقة الجامدة التي تسوق العطف وهي علاقة التضاد<sup>(٣)</sup>. ومثال إنسائيتين قوله سبحانه: [فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ]<sup>(٤)</sup>، فقد وصل بين جملة (ادع)، و(استفهم) لاتحادهما في الأسلوب مع وجود الجهة الجامدة، والاختلاف في صيغة الأمر المعنوية إما مثال اتفاقهما معنى لا لفظاً<sup>(٥)</sup>، فقوله تعالى: [وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ وَبِالْوَالَّدِينِ إِحْسَانًا، وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى، وَالْمَسَاكِينَ، وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا]<sup>(٦)</sup>، فجملة (لا تعبدون إلا الله) جملة خبرية لفظاً لكنها إنسائية معنى، بمعنى: (لا تعبدوا إلا الله); لذلك عطف عليها قوله سبحانه: [وَبِالْوَالَّدِينِ إِحْسَانًا] ذلك لأنّ تقديره: أحسنوا. فكلتا الجملتين إنسائيتان<sup>(٧)</sup> ومما اتفقت فيه الجملتان في الخبرية معنى قوله تعالى: [قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَأَشْهُدُو أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ]<sup>(٨)</sup>، فجملة: (وأشهدوا...) إنسائية لفظاً خبرية معنى، إذ المراد إني أشهد الله وأشهدكم، لذلك وصل بينهما مع وجود الجامع لأنّهما خبريتان معنى<sup>(٩)</sup>، والداعي لذكر الجملة الثانية إنسائية دون الأولى لغرض التّhashi عن مساواة شهادتهم بشهادة الله تعالى<sup>(١٠)</sup>.

**ثانياً:** من مواضع الوصل أن تتبادر الجملتان في الخبرية والإنسائية، فيكون بينهما كمال انقطاع كما هو في الفصل، ولكن يمتنع الفصل بينهما لأنّه

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٥٩، وشرح التخلص: ٣.

٢- الانفطار: ١٢ - ١٤.

٣- ينظر: علم المعاني؛ (طبل): ١٦٨.

٤- الشورى: ١٥.

٥- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٥٩.

٦- البقرة: ٧٣.

٧- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٦٠، والبلاغة العربية فنونها وأفاناتها: ١/٣٢٥.

٨- هود: ٥٤.

٩- ينظر: علم المعاني؛ (بسيلوني): ٢/١٧٢.

١٠- ينظر: جواهر البلاغة: ٢٠٠.

يُوهم خلاف المراد<sup>(١)</sup>، وغالباً ما يكون ذلك موظفاً في (حوار) بين طرفين<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك قوله لصديق لك: هل شُفِي والدُّك؟. فبجيب: لا، ولطف الله به، فالجملة الأولى (لا) خبرية من حيث السياق لفظاً ومعنى، ولكن جملة: (لطف الله به) خبرية لفظاً، إنشائية في المعنى لأنها بمعنى الدعاء له<sup>(٣)</sup> والفصل هنا واجب؛ لكمال الانقطاع، ولكنه يدخل الجملة الثانية في سياق النفي فبدلاً من أن تنتج الدعاء للمخاطب، يكون معناها الدعاء عليه، وهذا خلاف المقصود<sup>(٤)</sup>؛ لذلك وجوب الوصل.

**ثالثاً:** إذا كان للجملة الأولى محلٌ من الإعراب، وقصد تشرك الثانية في الحكم الإعرابي، فإنه يتعمّن في هذه الحالة عطف الثانية على الأولى<sup>(٥)</sup>، وقد تكون الأولى في محل رفع، أو في محل نصب أو خفض أو جزم، فكُلّ حالة إعرابية تقتضي وظيفتها النحوية، فالرّفع يستدعي (الخبرية)، مثلًا، والنّصب يستدعي (الحالية) مثلًا، والجر يستدعي الإضافة مثلًا، والوصل هنا يعقد مشاركة بين الجملتين مع الحالة الإعرابية والوظيفة الدلالية<sup>(٦)</sup> ويلاحظ هنا أن التركيب يستحضر بنية العمق الإفراديّة، فكما يكون لها محلٌ من الإعراب كالفاعلية وغيرها، فكذلك الجمل في عطافها تشتراك معها في هذه الوظيفة<sup>(٧)</sup>، بشرط الجهة الجامعة والعلاقة المناسبة، وعدم وجود العائق الدلالي الذي يمنع العطف<sup>(٨)</sup>، ومثلوا له بنحو: هو

١- ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٠، وعلم المعاني؛ (بسيوني): ٢/١٧٢.

٢- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣٢٠.

٣- ينظر: علم المعاني؛ (بسيوني): ٢/١٧٢، والبلاغة العربية؛ أحمد مطلوب: ١٣٩.

٤- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣٢١.

٥- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٧١ وما بعدها، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٤٨، وعلم المعاني؛ (عنيق): ١٨٢.

٦- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣٢٢.

٧- ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٢.

٨- ينظر: مفتاح العلوم: ١٢١، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٦١ وبعدها، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٣٢٢.

يعطي ويمنع، ويضع ويرفع<sup>(١)</sup>، فهذه الجمل لها محل من الإعراب، وهو كونها خبراً للمبتدأ (هو)، والجامع الدلالي مع عدم العائق موجود؛ لذلك حسن الوصل بين هذه الجمل. ومنه قوله تعالى:[وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَسْطُو إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ]<sup>(٢)</sup>.

وممّا ذكره البلاغيون أيضاً من محسن الوصل أن تتناسب الجملتان في الأسمية والفعلية، وكذلك في المضي، والمضارعة، وفي الأمر والنهي، وبعد، في الإطلاق والتقييد<sup>(٣)</sup>.

وفي الصحيفة السجادية، نجد أبعاد الفصل والوصل بين الجمل ماثلة حاضرة في كلّ صفحة من صفحاتها، فما فتح القارئ هذا السفر الجليل، أو كشف عن محتواه إلا وجد نوره الدلالي يشع على جميع مديات الفصل والوصل، وكأنّه قد جاء بقالب جملي تُعرب فاعليّة النصّ فيه عن أصالة الفكر في ترابط أجزاء الكلام، وامتزاج بعضها ببعض، حتّى كان كُلّ نصّ فيها عبارة عن كلمة تتّشّق منها مصاديق للفصل أو الوصل في ضوء ما قاله البلاغيون أو مصاديق على غير ما تقدم.

### مصاديق الوصل في الصحيفة السجادية:

ومن مصاديق الوصل في الصحيفة السجادية كون الجملتين أو الجمل متفقة في الخبرية لفظاً ومعنى كما في قوله ﷺ:

- (إِنَّ الْعَفْوَ عَنِ الذَّنْبِ الْعَظِيمِ لَا يَتَعَاظِمُكُمْ۔ وَإِنَّ التَّجَاوِزَ عَنِ الْإِثْمِ الْجَلِيلِ لَا يَسْتَصْعِبُكُمْ۔ وَإِنَّ احْتِمَالَ الْجَنَائِيَّاتِ الْفَاحِشَةِ لَا يَتَكَادُكُمْ۔ وَإِنَّ أَحَبَّ عِبَادِكَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرَكَ الْأَسْتِكْبَارَ عَلَيْكُمْ۔ وَجَانِبَ الْإِصْرَارَ۔ وَلَزِمَ الْأَسْتِغْفَارَ...).<sup>(٤)</sup>

١- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٧٤، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٤٨/١.

٢- البقرة: ٢٤٥.

٣- ينظر: علم المعاني؛ قصي سالم علوان: ١٦٣، وعلم المعاني؛ (بسيلوني): ١٧٥/٢، والمعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢٩٣.

٤- الصحيفة السجادية: ٣٥.

- (إِنَّ الْغُنْيَ مِنْ أَغْنَيَتْ، وَإِنَّ السَّالَمَ مِنْ وَقَيْتْ...)<sup>(١)</sup>.  
 - (إِلَهِي أَذْهَلَنِي عَنْ إِقَامَةِ شُكْرَكَ تَتَابُعُ طَوْلَكَ، وَأَعْجَزَنِي عَنْ إِحْصَاءِ ثَنَائِكَ فَيُضْ فَضْلَكَ، وَشَغَلَنِي عَنْ ذِكْرِ مَحَامِدِكَ تَرَادُفُ عَوَانِدِكَ، وَأَعْيَانِي عَنْ نَسْرِ عَوَارِفِكَ تَوَالِي أَيَادِيكَ...)<sup>(٢)</sup>.  
 - (إِلَهِي قَصْرَتِ الْأَلْسُنُ عَنْ بُلُوغِ ثَنَائِكَ كَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِكَ، وَعَجَزَتِ الْعُقُولُ عَنْ إِدْرَاكِ كُنْهِ جَمَالِكَ، وَأَنْحَسَرَتِ الْأَبْصَارُ دُونَ النَّظَرِ إِلَى سُبُّحَاتِ وَجْهِكَ وَلَمْ تَجْعَلْ لِلْخَلْقِ طَرِيقًا إِلَى مَعْرِفَتِكَ إِلَّا بِالْعَجْزِ عَنْ مَعْرِفَتِكَ...)<sup>(٣)</sup>.  
 في المثال الأول وصل <sup>عليك السلام</sup> بين أربع جمل متالية بـ(الواو)؛ وذلك لاتفاقها دلاليًا في الخبرية مع عدم وجود مانع من العطف، إذ إنَّ كُلَّ جملة من هذه الجمل الأربع تتباين معنوياً مع الأخرى.

ولا يخفى أيضًا أنَّ الوَصْل هنا قد أظهر أروع محاسن العطف بين الجمل الأربع ففي الجملتين (إنَّ العفو عن الذَّنب العظيم لا يتعاظمك، وإنَّ التَّجاوز عن الإثم الجليل لا يستصعبك) نجد أنَّ المسند إليه (العفو عن الذَّنب العظيم) في الجُملة الأولى، و (التَّجاوز عن الأثم الجليل) في الثانية متتساوق في الدَّلالة والتركيب الطَّويل، فكُلُّ منها مصدر معرف بـ(أَل)، متعدٍ بحرف جرٌّ، والجرور في كُلِّ منها موصوف بصفة جليلة زيادةً على تعريفها، كذلك التَّناسب في المسند في كُلِّ من الجملتين (لا يتعاظمك) في الأولى، و (لا يستصعبك)، فقد جاء بصيغة الفعل المضارع في سياق النَّفي بـ(لا) مع المفعول به (كاف) الخطاب العائد على لفظ الجلالة سبحانه.

ففي كُلِّ ذلك أيضًا نجد التَّناغم الموسيقي في الجملتين تنااغماً جميلاً رائعاً في إيقاعه منسجماً في وحداته الصوتية حتى كأنَّه بيت من الشِّعر اتفق

١- المصدر نفسه: ٩٥.

٢- المصدر نفسه: ٢٤٠.

٣- المصدر نفسه: ٢٥١. وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ١٠، ٨٧، ٧٠، ٢٣، ٧٠، ٢٠، ١٦، ١٣، ١٢.

.١٠٥، ١٠٥، ٤، ٢٤٧، ٢٣٨، ٢٤٩، أ: ٤٠.

مضراعاه وتساوت تفعيلاته، وما الأَمْرُ ذلِكَ إِلَّا بفضل حسن تخير العطف بـ (الواو)، والوصل بين الجمل.

ثُمَّ إِنَّ الْوَصْلَ هَذَا قَدْ أَعْرَبَ عَنْ مَظَاهِرِ الْعَظَمَةِ وَالْقَدْرَةِ الإِلَهِيَّةِ فِي نَفْسِ الدَّاعِيِّ عَلَيْهِمُ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَاتُ مَا لَا يَخْفَى لِفَاعِلِيَّةِ الْوَصْلِ الدَّلَالِيِّ بَيْنَ الْجَمْلَيْنِ فِي سِيَاقِهَا الْخَاصِّ.

وكذا الأمثلة: الثاني والثالث والرابع، فما لوحظ في المثال الأول يمكن أن يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ فِي الْأَمْثَلَةِ الْأُخْرَى، مِنْ حِيثِ وَصْفِ الْأَبْنِيَّةِ وَالنَّظَمِ وَالدَّلَالَةِ. وَمِنْ مَظَاهِرِ الْوَصْلِ أَيْضًا فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ كَوْنِ الْجَمْلَتَيْنِ أَوِ الْجَمْلَ مُتَفَقِّهَةَ فِي الْإِنْشَائِيَّةِ لِفَظًا وَمَعْنَى، وَهَذِهِ الظَّاهِرَةُ مِنْ أَعْلَى مَظَاهِرِ الْوَصْلِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ، وَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ؛ إِذْ إِنَّ الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مُجْمُوعَةً مِنَ الْأَدْعِيَّةِ، تَتَجَلِّ فِيهَا الْأَسَالِبُ طَلَبِيَّةُ الْإِنْشَائِيَّةِ تَجْلِي الشَّمْسَ فِي رَابِعَ النَّهَارِ، وَمِنْ ذَلِكَ دُعَاؤُهُ عَلَيْهِمُ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَاتُ (فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ):

- (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَبَلِّغْ بِإِيمَانِي أَكْمَلَ الْإِيمَانَ. وَاجْعَلْ يَقِينِي أَفْضَلَ الْيَقِينِ. وَأَنْتَهِي بِنِيَّتِي إِلَى أَحْسَنِ النِّيَّاتِ. وَبَعْمَلِي إِلَى أَحْسَنِ الْأَعْمَالِ. اللَّهُمَّ وَفِرْ بِلْطُفْكَ نِيَّتِي. وَصَحِّحْ بِمَا عَنْدَكَ يَقِينِي. وَاسْتَصْلِحْ بِقُدْرَتِكَ مَا فَسَدَ مِنِّي. اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَآكْفِي مَا يَشْغُلُنِي الْأَهْتِمَامُ بِهِ. وَاسْتَعْمِلْنِي بِمَا تَسْأَلُنِي غَدَأَعْنُهُ. وَاسْتَفْرِغْ أَيَّامِي فِيمَا خَلَفْتِنِي لَهُ.

وَاغْنِنِي. وَاوْسِعْ عَلَيَّ فِي رِزْقِكَ. وَلَا تَقْتِنِي بِالنَّظَرِ وَأَعِزَّنِي. وَلَا تَبْتَلِنِي بِالْكِبَرِ. وَعَبِّدْنِي لَكَ. وَلَا تُفْسِدْ عِبَادَتِي بِالْعُجْبِ. وَاجْرِي لِلنَّاسِ عَلَى يَدِي الْخَيْرِ. وَلَا تَمْحَقْهُ بِالْمَنْنَنِ. وَهَبْ لِي مَعَالِي الْأَخْلَاقِ. وَأَغْصِنْنِي مِنَ الْفَخْرِ.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَلَا تَرْفَعْنِي فِي النَّاسِ دَرَجَةً إِلَّا أَحْطَطْتِنِي عِنْ نَفْسِي مِثْلَهَا. وَلَا تُحْدِثْ لِي عِزًا ظَاهِرًا إِلَّا أَحْدَثَتِ لِي ذِلَّةً بَاطِنَةً عِنْ نَفْسِي

بقدّرها...<sup>(١)</sup>.

ففي هذا النَّصِّ الْكَرِيم مجموعه من الجمل الْطَّلَبِيَّة الْأُمْرِيَّة جاءت بصيغ متعددة منها صيغة الأمر (افعل) الدُّعائِي، ومنها صيغ الفعل المضارع مع (لا) النَّاهِيَّة، عَلَى وجه التَّضُرُّع والخضوع، وهي جمل تتافق جميعها في الإنسانية فعلاً؛ من أجل ذلك عَطَفَ عَلَيْسَلَام إداحتها على الأخرى، ووصل بينها لاشراكها في المعنى الطلبـي الإنسائي، أي: ايجاد نسبة الجملة في الواقع الخارجي مع وجود مسوغ العطف، وعدم المانع من الوصل، وهو الاختلاف الدَّلَالِيُّ في كُلِّ جملة من الجمل؛ إذ إنَّ كُلِّ جملة منها لها دلالتها الأمرية الدُّعائِيَّة التي تمثل مطلوباً معيناً يتباين عن التالي له... وهكذا.

وحسن الوصل فيها ظاهر في تناسب قيودها، ومجموع متعلقاتها، فضلاً عن صيغ أبنيتها، وهو من الظهور ما لا يخفى.

ومن مصاديق الوصل أيضاً في الصحيفة السَّجَادِيَّة عَلَى ما قررَه البلاغيون كون الجملة الأولى لها محلٌّ من الإعراب، وقد تنتهي الثانية في

حكمها الإعرابي<sup>(٢)</sup>، كما في قوله عَلَيْسَلَام:

- (اللَّهُمَّ وَإِنَّكَ مِنَ الضَّعِيفِ خَلَقْتَنَا. وَعَلَى الْوَهْنِ بَنَيْتَنَا. وَمِنْ مَاءِ مَهِينٍ أَبْتَدَأْتَنَا...)<sup>(٣)</sup>.

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَنْزَلْتَهُ عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مُجَمِّلًا. وَأَلْهَمْتَهُ عِلْمَ عَجَائِبِهِ مُكَمِّلًا. وَوَرَثْتَنَا عِلْمَهُ مُفْسِرًا. وَفَضَّلْتَنَا عَلَى مَنْ جَهَلَ عِلْمَهُ. وَقَوَّيْتَنَا عَلَيْهِ لِتَرْفَعَنَا فَوْقَ مَنْ لَمْ يَطِقْ حَمْلَهُ...)<sup>(٤)</sup>.

١- المصدر نفسه: ٥٠-٥١؛ وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ١٥، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٣٢، ٣٦، ٣٩، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٧.

٢- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٠/١٤٨.

٣- الصحيفة السَّجَادِيَّة: ٣٠.

٤- المصدر نفسه: ١٠٦.

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ خَلَقْتَنِي سَوِيًّاً وَرَبِّيَتَنِي صَغِيرًا وَرَزَقْتَنِي مَكْفِيًّا...<sup>(١)</sup>).  
 - (اللَّهُمَّ هَذَا يَوْمٌ عَرَفَةٌ يَوْمٌ شَرَفَتُهُ وَكَرَمْتُهُ وَعَظَمْتُهُ وَنَسَرْتُ فِيهِ رَحْمَتَكَ وَمَنَّتَ فِيهِ بِعَفْوِكَ...<sup>(٢)</sup>).  
 - (اللَّهُمَّ أَجْعَلْنِي أَصُولُ بِكَ عِنْدَ الْخَرُورَةِ وَأَسْأَلُكَ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَأَتَضَرَّعُ إِلَيْكَ عِنْدَ الْمَسْكَنَةِ...<sup>(٣)</sup>).

ففي الأمثلة: الأول والثاني والثالث، مجموعة من الجمل معطوفة بعضها على بعض، موصولة بـ(الواو) وسر ذلك في مفهوم البلاغيين كون الجملة الثانية والتالية لها من مجموعة الجمل قد قصد تشريكها مع الأولى في حكمها الإعرابي، وهو موقع الخبرية، وحكمها النحوى الرفع، إذ إن الأولى من الجمل واقعة موقع الخبر بالنسبة لاسم (إن) وهي مؤولة بالفرد. فالجمل -كما هو معلوم- ليس لها موقع نحوى، ولا حكم إعرابي مالم تؤول بالفرد، وتقع موقعه فلما كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد كونها خبراً لاسم الحرف الناسخ (إن) عطفت الجمل التالية لها عليها بـ(الواو): لأنها وقعت موقع المفرد، والمفرد يعطى على المفرد لجامع الاشتراك، وعدم المانع مع الاختلاف الدلالي لها.

وفي المثال الرابع عطف عليه السلام مجموعة من الجمل ووصلها بـ(الواو): لأنها وقعة موقع المفرد، إذ إن الحكم النحوى للأولى منها صفة ليوم عرفة -البدل- في حالة الرفع منه، وقصد تشريك الجمل التالية لها في ذلك الحكم؛ للتبان الدلالي لمجموعها وعدم مسوغ لخلاف الوصل.

وفي المثال الخامس، وصل عليه السلام بين جملة (أصول بك عند الضرورة) بـ(الواو) مع الجمل التالية لها (وأسألك عن الحاجة. وأتضرع إليك عند

١- المصدر نفسه: ١٥٥.

٢- المصدر نفسه: ١٣٦.

٣- المصدر نفسه: ٨١.

المسكناً)، لذلك القصد التّشريكي في حكم الأولى الأعرابي، وهو كونها واقعة موقع المفعول به الثاني من الفعل المتّعدي (جعل) وحالتها الإعرابية بالتوكيد هي النّصب وإشراك الجمل التالية لها في ذلك، مع وجود المسوغ من العطف، وهو الاختلاف الدّلالي لـكُلّ من الجمل والاشتراك الجامع بينها.

هذا عَلَى وفق تحليل البلاغيين لهذه القاعدة.

بيد أنه يمكن أن يقال: إنَّ المنشئ وهو في حالته الخشووعية والتّضرع والمسألة لا يمكن أن يلتفت إلى ذلك؛ إنَّ اللغة تجري من بدنِه مجرى الدّم في عروقه، وهو يستعمل أعلى طاقتها ويُسخِّر أقصى إمكاناتها في المحادثة والتّعبير؛ إنه يخاطب ربَّ العزَّة سبحانه وتعالى، ثُمَّ ما له وهذه الصناعة التي هي أقرب إلى الصناعة النحوية المعيارية منها إلى الدلاليّة المعنوية، ومن ثمَّ يمكن أن نقول: إنَّ هذه الحالة التي وصل فيها عليه السلام بين الجمل في الأمثلة الخامسة المتقدمة يمكن أن تكون من قبيل اتفاقها في الخبرية حسب.

ومن أروع محسن العطف وجماليّات الوَصْل فيما تقدم التّناسب الدلالي والتوزيع الكلمي الملفت للانتباه إسناداً، وقيداً، كما هو في المثال الأول: (إِنَّكَ من الْضَّعْف خلقتنا. وعلى الوهن بنينا. ومن ماءِ مهين ابتدأنا...،) فضلاً عن التقديم والتّأخير في العامل والمعمول وغير ذلك المدرج من الأعلى في الخلقة إلى الأسفل في النّطفة الذي ينبئ عن ذلِّ العبودية ابتدأ من الهيئة الخلقية وانتهاءً إلى كيونتها الابتدائية السبيبية، وكأنَّ كُلّ جملة منها عتبة سلم نزول يتذمّرها عليه السلام للوصل إلى ذلِّ العبودية، واعشاره وشعوره الكامل المطلق بعَزِّ الرُّبوبية الإلهية.

فقد أنسد الإمام عليه السلام الجملة الأولى إلى المخاطب -البارئ جلت قدرته- وكذا الثانية والثالثة ثُمَّ قدّم مقيدتها (الجار والجرور)، مع الاختيار الأمثل لحرف الجار في الأولى (من الضعف): لأنَّه لا بدء الغاية. (وعلى الوهن) في

الثانية؛ لأنّه يؤدي مفهوم الاستعلاء. وكذلك في الجملة الثانية مع زيادة الصفة (مهين). قدّم هذه المقيدات على إسناد الجملة، على ما فيها من دلالة؛ لرعاية الفاصلة في نهاية الجملة لأنّها انتهت بـ(نا) المتكلمين.

وقد ساعد هذا الوصل أيضاً على إنشاء نمط من الإيقاع المتوازي بين الجملتين (إنك من الضعف خلقتنا. وعلى الوهن بنينا)، فكل منهما متراصاً في وحداته الصوتية. وكأنّهما كفتا ميزان، و(الواو) بينهما فاصلة لها، واصلة لدلالتهما. ويمكن أن يلاحظ ذلك في الأمثلة المتبقية كالثاني والثالث (اللهُمَّ إنك خلقتني سوياً. وربّي صغيراً. ورزقني مكفيأً)، والرابع والخامس.

بقي شيء لا بدّ من الإشارة إليه، وهو أنّ الأمثلة المتقدمة تظهر دقة انتقاء الألفاظ وأصالحة الفكر في الإفادة من القرآن الكريم والامتزاج الروحي له عليهما السلام بكتاب الله سبحانه. لاحظ قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ النَّاسَ ضَعِيفًا﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله عليهما السلام: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

### مصاديق الفصل في الصحيفة السجادية:

ومن مصاديق الفصل لكمال الاتصال بين الجمل في الصحيفة السجادية كون الجملتين بينهما اتحاد تام وامتزاج معنوي في صيورة الثانية منها مؤكدة للأولى، كما في دعائه عليهما السلام:

- (اللهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْ وَأَمْسِي مُسْتَقْلًا لِعَمَلي مُعْتَرِفًا بِذِنْبِي مُؤْرِّ بِخَطَايَايَ. أَنَا بِإِسْرَافٍ عَلَى نَفْسِي ذَلِيلٌ...)<sup>(٣)</sup>.

ففي هذا النص ترك عليهما السلام العطف بين الجملتين (إنّي أصبح ... أنا بإسرافٍ...) وفصل بينهما للتلامن والتّرابط الشّديد بينهما ذلك أنّ الجملة الثانية (أنا بإسرافٍ...) قد وقعت موقع التوكيد المعنوي لمضمون الجملة

١ - النساء: ٢٨.

٢ - المرسلات: ٢٠.

٣ - الصحيفة السجادية: ١٦١.

الأولى (إنّي أصبح...) مع الاختلاف في المعنى لزيادة التقرير، ونزل <sup>عليه السلام</sup> الجملتين منزلة التركيب البيني التوكيدّي في كون الجملة الثانية مؤكدة للأولى والمؤكّد مع المؤكّد كالشيء الواحد ومن ثمّ التجأ إلى الفصل لعدم صحة عطف الشيء على نفسه، ولتقرير معنى الجملة الأولى وتوكيدها بالثانية؛ لأنّ الأخيرة تنتج الأولى في المستوى الدلالي العميق، وذلك لأنّ الذلة من الإسراف هي الاستقلال للعمل والاعتراف والإقرار بالذنب والخطايا.

وقد يفصل بين الجمل في كمال اتصالها من كون الجملتين بينهما علاقة بدلية بمعنى أن تكون الثانية بدلًا من الأولى منها والمقتضي للإبدال أنّ الجملة الأولى غير وافية بتمام المطلوب كما هو عليه في الثانية، وهذا النوع من الفصل بين الجمل في الصحيفة السجادية أكثر من قبله. كما في دعائه <sup>عليه السلام</sup>:

- (اللَّهُمَّ إِنَّهُ يَحْبُّنِي عَنْ مَسْأَلَتَكَ خَلَلُ ثَلَاثٌ. وَيَحْدُوْنِي عَلَيْهَا خَلَةٌ وَاحِدَةٌ. يَحْبُّنِي أَمْرٌ أَمْرَتَ بِهِ فَأَبْطَأْتُ عَنْهُ. وَنَهَيْتُ نَهْيَتِنِي عَنْهُ فَأَسْرَعْتُ إِلَيْهِ. وَنِعْمَةً أَنْعَمْتَ بِهَا عَلَيَّ فَقَصَرْتُ فِي شُكْرِهِ...).<sup>(١)</sup>

- (أَتَيْتُكَ مُقْرَّاً بِالْجُرمِ وَالإِسَاءَةِ إِلَى نَفْسِي. أَتَيْتُكَ أَرْجُو عَظِيمَ عَفْوِكَ الَّذِي عَفَوْتَ بِهِ عَنِ الْخَاطِئِينَ...).<sup>(٢)</sup>

في المثال الأول اقتضت دالة الجملتين (يحبني عن مسألتك خلال ثلاثة... يحبني أمر...) عدم العطف بينهما لكون الجملة الثانية واقعة موقع البدل من الجملة الأولى. فالبدل والبدل منه بنية تركيبية بينية كأنّها كلمة واحدة لا يعطف بينهما لكون البدل فيها بمثابة الجزء من الكلّ فكما أنّ الشيء لا يعطف على نفسه فكذلك الجزء لا يعطف على كلّه. ثم إنّ البدل هو المقصود بالحكم؛ لذلك فصل <sup>عليه السلام</sup> الجملة الثانية عن الأولى؛ لأنّها هي المقصود بالدلالة والمسوقة للتّنبيه والاهتمام: (لكونها أوفي منها بتائية

١- المصدر نفسه: ٣٣.

٢- المصدر نفسه:

المعنى المراد؛ بدلاتها على الخلال الحاجبية مفصلة دون الأولى...)<sup>(١)</sup>، والمقام يستدعي اعتماد بما ذكر عليهما؛ إنه مقام اعتراف وطلب توبة<sup>(٢)</sup>، وهذا يستلزم الذكر والتفصيل.

وكذا المثال الثاني فقد ترك عليهما العطف بين الجملتين: (أتيتك مقرأً بالإساءة... أتيتك أرجو عظيم عفوك)، وفصل بينهما؛ لأنَّ الثانية بمثابة البديل من الأولى (لأنَّها أوفي منها بتأدية المعنى المراد بدلاتها على صريح رجاء العفو الذي أفهمه الإقرار، فإنَّ الإقرار طريق لا يسلكه إلَّا من جعل الرّجاء له رفيقاً...)<sup>(٣)</sup>، وقد تكون مستأنفة استئنافاً بيانياً<sup>(٤)</sup>.

وقد تقع الجملة الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتغال من متبعه فيترك العطف ويفصل بينهما لكمال الاتصال، كما في دُعائِه عليهما:

- (تَشْكُرُ لِمُطْبِعٍ مَا أَنْتَ تَوْلِيْتَهُ لَهُ، وَتُمْلِي لِلْعَاصِي فِيمَا تَمْلِكُ مُعَالَجَتَهُ فِيهِ، أَعْطَيْتَ كُلَّاً مِنْهُمَا مَا لَمْ يَجِبْ لَهُ...)<sup>(٥)</sup>.

فصل عليهما هنا بين جملة (وتُملي لل العاصي...)، والجملة الثانية (أعطيت كلاً منهما...); إنَّ الثانية تنزل منزلة بدل الاشتغال من الجملة الأولى؛ لأنَّها أوفي في إيراد الدلالة والمقصود، وترك العطف بينهما إذ لا موجب منه مع كمال اتصال الجملتين، ويمكن أن تكون استئنافاً بيانياً<sup>(٦)</sup> أيضاً.

ومن مظاهر كمال الاتصال بين الجمل في الصحيفة السجادية كون الجملة الثانية واقعة موقع عطف البيان من متبعه؛ لغرض الإيضاح والكشف عن مجھول، كما في دُعائِه عليهما:

١- رياض السالكين: ٤٧١ / ٢.

٢- ينظر: الصحيفة السجادية: ٣٣.

٣- رياض السالكين: ١٨٧ / ٧.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ١٨٧ / ٧.

٥- الصحيفة السجادية: ٩٧.

٦- ينظر: رياض السالكين: ٢٥٠ - ٢٥١ / ٥.

- (سُبْحَانَكَ مَا آبَيْنَ كَرَمَكَ فِي مُعَامَلَةِ مَنْ أَطَاعَكَ أَوْ عَصَاكَ. تَشْكُرُ لِلْمُطِيعِ مَا أَنْتَ تَوَلَّتُهُ لَهُ). وَتُتمِّلِي لِلْعَاصِي فِيمَا تَمْلِكُ مُعَالَجَتَهُ فِيهِ...<sup>(١)</sup>). فالجملة الثانية (تشكر للمطيع...) تمثل تفسيراً وتوضيحاً لجملة التّعجب الأولى (ما أبین کرمک...); لذلك ترك عليه العطف بينهما بـ(الواو) لاتحادهما في الدلالة، وفصل بينهما لكمال امتزاجهما وترابطهما؛ ذلك أنَّ الجملة الثانية عُطِفَ بيان عن الأولى، وبنية المعطوف والمعطوف عليه وتركيبيهما لا يسُوغ العطف بينهما.

ومن مصاديق الفصل بين الجمل في الصحيفة السجادية، لكمال الانقطاع، ذلك عندما تكون الجملتان متبعادتين في الدلالة متبادرتين تبايناً كاملاً في المعنى؛ كون الجملتين مختلفتين خبراً وإنشاءً، في اللفظ والمعنى. ولهذه الظاهرة حضور بين في بدايات أدعية الصحيفة السجادية<sup>(٢)</sup>، فهو عليه يصدر نص دعائِه بنداء -جملة الإنسانية- ثم يعقب ذلك غالباً بجملة خبرية يفصل بينهما لكمال الانقطاع كما في دعائه عليه:

- (يَا مَنْ يُلْتَمِسُ مِنْهُ الْخَرْجُ إِلَى رَوْحِ الْفَرَجِ. ذَلِكَ لَقْدَرَتِكَ الصَّعَابُ...<sup>(٣)</sup>).  
 - (اللَّهُمَّ يَا كَافِي الْفَرْدِ الضَّعِيفِ. وَيَا وَاقِي الْأَمْرِ الْمَخْوِفِ. أَفَرَدْتِنِي الْخَطَايَا فَلَا صَاحِبٌ لِي...<sup>(٤)</sup>).  
 - (يَا مَنْ هُوَ غَاییَةُ خَشِیَّةِ المُتَقَبِّلِينَ هَذَا مَقَامٌ مَنْ تَدَاوَلَتْهُ أَئِدِی الذُّنُوبِ...<sup>(٥)</sup>). ففي المثال الأول ترك عليه العطف بين الجملتين (يا من يلتمس منه المخرج... ذلت لقدرتك...); لأنَّ بينهما تبايناً تماماً وابتعاداً كاماً بسبب

١- الصحيفة السجادية: ٩٧.

٢- ينظر: المصدر نفسه: ٢٧، ٢٢، ٣٠، ٤١، ٣٧، ٣٢، ٥٠، ٥٧، ٦٣، ٦٦، ٨٠، ١٠٣، ١١٧، ١٢٦.  
 . ١٦٩

٣- المصدر نفسه: ٢٧.

٤- المصدر نفسه: ٥٧.

٥- المصدر نفسه: ٨٠.

المخالفة الأسلوبية التركيبية في كُلّ من الجملتين؛ إذ إنَّ الأولى جملة إنشائية بأسلوب النداء، لفظاً ومعنى، والثانية خبرية لفظاً ومعنى، والفصل بينهما لا يُوهم خلاف المقصود؛ لذلك فصل بينهما عليهما السلام، وترك الوصل بـ(الواو)؛ لكمال الانقطاع في كُلّ منها.

وكذلك المثال الثاني فقد فصل عليهما السلام بين جملة (ويَا وَاقِي الْأَمْرِ المخوف)، وجملة (أَنْدَتْنِي ... )؛ لاختلافهما التام وكمال انقطاعهما عن بعضهما؛ لأنَّ الأولى إنشائية لفظاً ومعنى، والثانية خبرية لفظاً ومعنى، والفصل بينهما لا يُوهم خلاف المراد؛ ومن ذلك ترك العطف بينهما. وما قيل في المثالين المتقدمين يمكن أن يقال في الثالث.

وقد يفصل بين الجملتين لكمال الانقطاع مع عدم وجود مناسبة

جامعة بينهما رابطة لعناهما، كما في دُعائِه عليهما السلام:

- (وَعَجَزْتُ عَنْ نَعْتِهِ أَوْهَامُ الْوَاصِفِينَ. أَبْتَدَعْ بِقُدْرَتِهِ الْخُلُقَ ابْتِدَاعًا ... )<sup>(١)</sup>.

فقد قرن عليهما السلام الجملتين (عجزت...ابتدع...)، وترك العطف بينهما؛ لعدم وجود مناسبة رابطة خاصة في السياق العام للدعاء، فكُلّ جملة مستقلة بنفسها دللياً، والمانع من الوصل بينهما أمر ذاتي مرجعه إلى التباین التام بين الجملتين على الرغم من كونهما خبريتين، وترك العطف لا يُوهم خلاف القصد؛ لهذا فصل بينهما، وترك الوصل؛ لأنَّ العطف يكون للربط وهذا غير متوفّر بين الجملتين لكمال الانقطاع.

ومن أمثلة الفصل بين الجمل في الصحيفة السجادية كون الجملتين بينهما شبه كمال اتصال، أو استئناف بياني؛ وذلك عندما تكون الجملة الثانية منها قوية الارتباط والاتصال بالأولى؛ لكونها متضمنة جواباً لسؤال يُفهم من الأولى، فتنزل منزلته، ويترك العطف بينهما. ولهذا المراد البلاغي مدى

واسع في تضاعيف الصحيفة السجادية كونه راجعاً لاعتبار نفسي أو تردد وجداً عن إنشاء الدعاء ومخاطبة الحق سبحانه، ومن ذلك دعاؤه عليه السلام:

- (وَكَرُمْتَ أَنْ يُخَافَ مِنْكَ إِلَّا بِالْعَدْلِ. لَا يُخْشَى جَوْرُكَ عَلَى مَنْ عَصَاكَ...).<sup>(١)</sup>
- (فَإِنِّي لَكَ مُسْلِمٌ. أَعْلَمُ أَنَّ الْحُجَّةَ لَكَ...).<sup>(٢)</sup>
- (أَنَا بِإِسْرَافٍ عَلَى نَفْسِي ذَلِيلٌ. عَمَّا يَأْهُلُكَنِي. وَهَوَى يَأْرِدَانِي. وَشَهَوَاتِي حَرَمَتْنِي...).<sup>(٣)</sup>

- (وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَارَةٌ بِالسَّوْءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي...).<sup>(٤)</sup>

ففي المثال الأول ضمن عليه السلام الجملة الأولى (كرمت أن يخاف منك إلا بالعدل...) ضمنها سؤالاً منه سبحانه منبعثاً منها، فحواه: كيف يخشى مني إلا العدل. وجعل عليه السلام الجملة الثانية كأنها جواب عنه، وكأنه قال: لأنّه لا يخشى جورك على من عصاك. وزّلها منزلته، ففصل بينهما لارتباطهما ارتباطاً وثيقاً، كما يرتبط الجواب بالسؤال على اقتضاء الصياغة اللغوية الكامنة فيهما في الانفصال وترك العطف؛ لأنّ الجواب لا يعطف على السؤال لما بينهما من صلة دلالية وثيقة وتلاحم معنويٍّ دقيق يستوجب الشكل الخارجي السطحي للجملتين في إطار عملية الفصل للاستئناف البياني أو شبه كمال الاتصال، والداعي لذلك لطائف شتى قد استدعاها السياق هي كون السؤال معلوماً منه - تعالى - عالم الغيب والشهادة. وأيضاً لتکثير المعنى بالقليل من اللّفظ والاسترسال بالكلام من دون الانقطاع في مخاطبة الباري عزّ وجلّ حبّاً وتلذذاً منه عليه السلام.

وكذا المثال الثاني فظاهر الجملتين على وفق التوجيه البلاغي إنّهما خبريتان، وهذا يوجب الفصل بينهما والعطف بـ(الواو)، ولكنّه عليه السلام لم

١- المصدر نفسه: ٩٩.

٢- المصدر نفسه: ١٤٢.

٣- المصدر نفسه: ١٦٠.

٤- المصدر نفسه: ١٧٧. وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ٩٧، ١٢٦، ١٤٨، ١٥٢.

يفعل ذلك وإنّما جعل الأولى منها (إنّي لك مسلم) تثير سؤالاً ملفتاً للانتباه مؤداه: كيف أنت مسلم؟! وصيّر الثانية منها جواباً مبيّناً لما اقتضته الجملة الأولى وانطوت عليه، فقال: (أعلم أنّ الحجة لك...)، وفصل بينهما بسبب الاستئناف البياني أو شبه كمال الاتصال فالجملة الثانية غير متصلة بالأولى اتصالاً كاملاً، ولا منقطعة عنها انقطاعاً كاملاً، ولكنها مبيّنة وموضحة لشيء في الجملة الأولى وهو السؤال؛ لذلك فصل بينهما وترك العطف لما بينهما من ترابط وثيق وصلة قوية.

ويمكن أن يقال ذلك أيضاً في المثالين الثالث والرابع، فالثالث قد اقتضت جملته الأولى سؤالاً معناه: لم أنت بإسرافك على نفسك ذليل؟ وما هو السبب؟ فأجاب عليه عليه السلام في الجملة الجوابية الثانية: (عملي أهلكني...)، وترك العطف بينهما؛ لأنّ الثانية وقعت استئنافاً بيانيّاً عن الأولى وللترابط المتنين بين السؤال والجواب بنيةً ودلالةً.

أما المثال الرابع، فقد وقعت الجملة الثانية فيه (إنّ النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربّي) الآية القرآنية على الاستشهاد بها وتضمينها كلامه عليه عليه السلام وقعت بياناً لما احتوته الجملة الأولى، فكان سائلاً سأل: لماذا تعوذ بالله من نفسك؟ وهل هي شريرة؟ فكان الجواب: (إنّ النفس لأمارة بالسوء...)، وهي آية قرآنية استشهد بها عليه عليه السلام وضمنها كلامه ونصصها في دلالته لتقويته ودعم معناه، وقد ترك العطف بين الجملتين لما فيهما من قوة الصّلة في الربط الدلالي، والتّلامح المعنوي الذي لا يسّوغ العطف والوصل. وقد يقع الفصل بين الجمل في الصحيفة السجادية لكون الجملتين الثانية منها واقعة سبباً وتعليقًا للأولى وهذا النّمط من ترك العطف كثير في تضاعيف الصحيفة السجادية ولا سيّما في نهايات نصوص أدعيتها، كما في دعائه عليه عليه السلام :

- (إِنَّ السَّالِمَ مَنْ وَقَيْتَ. مَا عِنْدَ أَحَدَ دُونَكَ دِفَاعٌ...)<sup>(١)</sup>.  
 - (رِزْقُكَ مَبْسُوطٌ لِمَنْ عَصَاكَ، وَحَلْمُكَ مُعْتَرِضٌ لِمَنْ نَادَاكَ، عَادَتْكَ  
 الْإِحْسَانُ إِلَى الْمُسِيَّئِينَ، وَسُنْتُكَ الْإِبْقاءُ عَلَى الْمُعْتَدِيِّينَ...)<sup>(٢)</sup>.

ففي المثال الأول جعل عيسى عليه السلام الجملة الثانية (ما عند أحد دونك دفاع) من الأولى (مستأنفة للتعليق، كأنه سُئل: لماذا كان السالم من وقيت؟ فقال: لأنَّه ما عند أحد دونك دفاع)، وفصل بينهما وترك العطف لكون الثانية واقعة موقع السبب من الأولى وهذا لا يجوز عطه على المسبب للعلاقة القوية بينهما. وكذلك المثال الثاني فقد ترك عيسى عليه السلام العطف بين الجملتين (وحلرك معترض من ناواك. عادتك الإحسان إلى المسيئين): لأنَّ الثانية منها مسوقة لتعليق الأولى، كأنه قال: لأنَّ عادتك الإحسان. وفصل بينهما للعلاقة السببية بين الاثنين، إذ إنَّ الثانية سبب لإنشاء الأولى لذلك ترك العطف لما في الجملتين من صلة قوية وحلقة وثيقة.

### اقتران الجملة الحالية بـ (الواو):

قد ذُكرَ - آنفًا - أنَّ وظيفة الحال الدلالية هي تقييد الإسناد بهيأة صاحب الحال عند وقوع

الحدث<sup>(٣)</sup>. وأنَّها تقسَّم باعتبارات متعددة، وعلى أنواع متباعدة منها تقسيمها باعتبار الإفراد وعدمه على: حال مفردة، وحال جملة<sup>(٤)</sup>، والأخيرة هي ما نحن بصدده الحديث عنْه في هذا البحث.

ولما كانت الجملة التي تقع في موضع الحال تجيء تارةً مقتنة بـ(الواو) وأخرى من دونها صارت بذلك لها صورة حالي الوصل والفصل لذلك ألحقه - البحث - البلاغيون في باب الفصل والوصل وجعلوه كالذنب

١- المصدر نفسه: ٩٥-٩٦.

٢- المصدر نفسه: ١٢٧.

٣- ينظر: شرح ابن الناظم: ٣١١ وما بعدها، واللغة العربية، معناها ومبناها: ١٩.

٤- ينظر: في النحو العربي؛ عبد الحميد السيد: ٢٣٤ / ٢.

له؛ للمناسبة بين المبحثين<sup>(١)</sup> في الربط الدلالي وعدهم. ونبهوا على أهميته حتى قال عبد القاهر الجرجاني<sup>(٢)</sup> (ت ٤٧٤هـ) فيه: (وفي تمييز ما يقتضي (الواو) مما لا يقتضيه صعوبة)<sup>(٣)</sup>.

ومن أوائل من بين دلالته وعقد له فصولاً غير عبد القاهر الجرجاني<sup>(٤)</sup> (ت ٦٠٦هـ)، الرّازِي<sup>(٥)</sup> (ت ٦٢٦هـ)، والسكاكِي<sup>(٦)</sup> (ت ٧٣٩هـ)، والقزويني<sup>(٧)</sup> (ت ٧٤٧هـ).

فما هو السر الدلالي لهذه (الواو)؟ وما الفائدة المتواخة من فصل جملة الحال ووصلها؟. ومتى يتم ذلك؟. وهل هناك شروط عند التحويين والبلغيين في الجملة الواقعية حالاً؟. وهل حددوا مواطن اقترانها بـ(الواو)، وعدم اقترانها؟ كما فعل البلاغيون منهم في مبحث الفصل والوصل؟

و قبل الإجابة عن هذه التساؤلات لا بد من الإيماء إلى أنَّ الأصل في الحال المفردة المنتقلة عدم اقترانها بـ(الواو)؛ لشدة ارتباطها ب أصحابها، فهي بهذا معنى الحكم على أصحابها، كالخبر بالنسبة للمبتدأ إلا أنَّ الفرق بينه وبينها أنَّ الحكم به يحصل بالأصل لا في ضمن شيء آخر، والحكم بها -الحال- إنما يحصل في ضمن غيرها<sup>(٨)</sup>، فإذا قلنا: جاء زيد راكباً. فقد أثبت المجيء لزيد كما نقول: زيد راكب، ولكن في الحال على سبيل التبعية، وإنما المقصود إثبات المجيء، وجئت بحال لتزييدها معنى في الإخبار عن المجيء بهذه الهيئة، وهذا المعنى. وكذلك هي كالصفة بالنسبة للموصوف إلا أنَّ

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٦٥، وعروض الأفراح؛ السبكي (ضمن شروح التلخيص) ٣/١١٧: وبعدها.

٢- دلائل الإعجاز: ١٥٧.

٣- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٥٦، وبعدها.

٤- ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ١٦٩-١٧٠.

٥- ينظر: مفتاح العلوم: ١٣٢.

٦- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٦٥، وبعدها.

٧- ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ١٦٩، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٦٥، وشرح التلخيص: ٣/١١٩.

المقصود في الحالة كون صاحبه على هذا الوصف حالة مقارنته، أي: حالة مباشرة الفعل، فهي قيد للفعل، وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النَّعْت؛ لأنَّه مجرد اتصاف المنعوت به<sup>(١)</sup>.

ولما كان كُلًّا من الخبر والصَّفة لا يكونان مقتربين بـ(الواو) على الأصل كذلك صارت الحال مثلهما في عدم الاقتران<sup>(٢)</sup>، هذا إذا كانت مفردة، وأمّا إذا خُولف ذلك الأَصْلُ فيها فجاءت جملة فهي قد توصل مرة بـ(الواو) تسمى (واو الحال)، وتفصل عنها مرة أخرى<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّها قد تستقل بمعناها من جهة الإِفادَة فاحتاجت إلى ما يربطها بما جعلت حالاً عنه<sup>(٤)</sup>، وقد ذكر علماء العربية -نحويون وبلاطيون- أنَّ الجُمْلة الواقعَة حالاً لا بدَّ فيها من شروط هي: كونها خبرية لا إنشائية، ولا تعجبية، وإنَّا يتقدمها علم استقبال على الأغلب<sup>(٥)</sup>، وأنَّ ترْبِطَ برابط قد يكون ضمير ذي الحال، وقد يكون (واو) الحال، وقد يكون بالاثنين معاً<sup>(٦)</sup>

وذكروا أنَّ الجُمْلة الحالِيَّة باعتبار فصلها ووصلها بـ(واو) الحال على ثلاثة أقسام: قسمٌ يجب اقترانها، وقسمٌ يمتنع، وقسمٌ يجوز فيه الأمران<sup>(٧)</sup>. وحددوا مواضع تلك الأقسام ومهدوا فيها لبيان علة مجيء (واو) الحال، وأهميتها في الجُمْلة، وفائتها الدلالية وأسرارها المعنوية.

ومواضع التي حدّدوها يمكن أن تلخص بالآتي: إذا كانت الجُمْلة حالية من ضمير يعود على صاحبها، كون الحال كالصَّفة فكما أنَّ الأخيرة تحتاج إلى موصوف والخبر يحتاج إلى مبدأ فكذلك جملة الحال لا بدَّ أن

١- ينظر: شرح مختصر البلاغة؛ التفتازاني: ١/٢٥٥، وما بعدها، وشرح التلخیص: ٣/١١٩.

٢- ينظر: شروح التلخیص: ٣/١٢١.

٣- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٦٥، وشرح التلخیص: ٣/١٢٣، وما بعدها.

٤- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٣٧٨، وما بعدها.

٥- ينظر: معاني النحو: ٢/٧٢٨.

٦- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٦٥، وشرح ابن عقيل: ٢/٢٧٨.

٧- ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ١٦٩-١٧٠، وعلم المعاني؛ (قصي سالم): ١٦٢.

تشتمل على ضمير يعود على صاحبها، فيجب أن تقترب بـ(الواو)، نحو: جاء على الشمس طالعة. وإذا كان فيها ضمير منفصل وهو ضمير ذي الحال فيجب أن تقترب بـ(الواو) أيضاً، نحو: جاء على وهو راكب. وإذا كانت جملة الحال فعلية وصدرت بفعل مضارع مثبت غير مسبوق بقد امتنع اقترانها بـ(الواو)، نحو: جاء زيد يسعى غلامه بين يديه. أمّا ما عدا ذلك فيجوز فيه الأمران مع إرادة الترجيح في الاقتران أو عدمه<sup>(١)</sup>.

وهذه الموضع في الاقتران الواجب أو عدمه أو في فصل جملة الحال ووصلها بما قبلها ليس يكون عن لا علة أو سبب معنوي ومقصود دلالي مراد، جاء في دلائل الإعجاز: (إذ قد رأيت الجمل الواقعية حالاً قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظاهر فلا بد من أن يكون ذلك إنما كان من أجل علل توجيه وأسباب تقتضيه فمحال أن يكون هنا جملة لا تصلح إلا مع (الواو) وأخرى لا تصلح فيها (الواو) وثالثة تصلح أن تجيء فيها بـ(الواو) وأن تدعها فلا تجيء بها، ثم لا يكون لذلك سبب وعلة...)<sup>(٢)</sup>، ويمكن بيان ذلك بعد إدراك المفهوم الدلالي للواو. إذ إنها تفيد الاجتماع ومعنى المغايرة، والأخير يؤذن بالاستقلالية<sup>(٣)</sup>، فإذا قال القائل: جاء زيد وغلامه يسعى بين يديه، فقد أخبر إخباريين، أخبر بمجيء زيد ثم بحاله عند المجيء، وهذا من شأنه أن يؤكّد جملة الحال وأن يفيد شدة التّصاقها ب أصحابها لا انفصالها وابتعادها عنه وإبرازه بصورة جلية واضحة، تؤكّد الانتساب إليه، وشدة الارتباط به. أمّا إذا فصل القائل جملة الحال وترك فيها (الواو) كأن قال: جاء زيد غلامه يسعى بين يديه، فقد أخبر بخبر واحد وهو مجئه وهذه حالته وتلك هيأة<sup>(٤)</sup>.

١- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٦٤-١٦٣، ونهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز: ١٦٩-١٧٠، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٦٩، وبعدها، وشرح التلخيص: ٣/١٢٥، وبعدها، وعلم المعاني: (الجندى): ٤-٢٠.

٢- دلائل الإعجاز: ١٦٣-١٦٤.

٣- ينظر: المخصص؛ ابن سيده الاندلسي: ١٤/٤٧-٤٨، ومعاني النحو: ٢/٧٢٩.

٤- ينظر: علم المعاني: (بسيلوني): ٢/١٧٦-١٧٧، والبلاغة فنونها وأفناها: ١/٣٢٨، وبعدها.

قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ): (وإذا عرفت ذلك فاعلم أنَّ كُلَّ جملة وقعت حالاً ثُمَّ امتنعت من (الواو) فذاك لأجل أَنَّكَ عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد وكل جملة جاءت حالاً ثُمَّ اقتضت (الواو) فذاك لأنَّكَ مسْتَأْنَفْ بها خبراً وغير قاصد إلى أن تضمِّها إلى الفعل الأول في الإثبات. تفسير هذا أَنَّكَ إذا قلت: جاءني زيدٌ يسرع كان بمنزلة قوله جاءني زيد مسراً، في أَنَّكَ تُثبِّت مجيئاً فيه إسراع وتصل أحد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبراً واحداً وتريد أن تقول: جاءني كذلك وجاءني بهذه الهيئة... وإذا قلت جاءني وغلامه يسعى بين يديه، ورأيت زيداً وسيفه على كتفه. كان المعنى على أَنَّكَ بدأت فأثبتت المجيء والرؤية، ثم استأنفت خبراً وابتدأت إثباتاً ثانياً لسعي الغلام بين يديه ولكون السيف على كتفه. ولما كان المعنى على استئناف الإثبات احتج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى فجيء بـ(الواو) كما جيء بها في قوله: زيد منطلق وعمر ذاهب والعلم حسن والجهل قبيح. وتسميتنا لها (واو الحال) لا يخرجها عن أن تكون مجتباه لضمّ جملة إلى جملة...).<sup>(١)</sup>

وما يعنيها من كُلَّ ما تقدم دلالة الجملة الحالية - فصلها ووصلها - اقترانها وعدمه بـ(الواو) الحالية في الصحيفة السجادية، إذ إنَّ جملة الحال فيها من الظهور الدلالي والإشعاع المعنوي ما لا يخفى على متأمل، ومن تلك الدلالات لمجيء جملة الحال واقترانها بـ(الواو):

- الدلالة على أنَّ ما بعد (واو) الحال أمرٌ ظاهرٌ ومعلوم:

ويمكن أن نتلمس هذه الدلالة من دُعائِه عليه السلام:

- (تمَدَحْتَ بالغَنَاءِ عَنْ خَلْقِكَ. وَأَنْتَ أَهْلُ الْغِنَى عَنْهُمْ. وَتَسَبَّبُهُمْ إِلَى الْفَقْرِ. وَهُمْ أَهْلُ الْفَقْرِ إِلَيْكَ...).<sup>(٢)</sup>

١- دلائل الإعجاز: ١٦٥-١٦٤.

٢- الصحيفة السجادية: ٣٦.

- (كَيْفَ أَرْجُو غَيْرَكَ؟! وَالخَيْرُ كُلُّهُ بِيْدَكَ. وَكَيْفَ أَؤْمِلُ سَوَاكَ؟! وَالخَلْقُ وَالْأَمْرُ لَكَ. أَقْطَعَ رَجَائِي مِنْكَ؟! وَقَدْ أُولَئِنِي مَا لَمْ أَسْأَلُهُ مِنْ فَضْلِكَ. أَمْ تُفْقِرُنِي إِلَى مُثْلِي؟! وَأَنَا اعْتَصِمُ بِحَيْلَكَ...).<sup>(١)</sup>

- (فَكَيْفَ لِي بِتَحْصِيلِ الشُّكْرِ. وَشُكْرِي إِيَّاكَ يَفْتَقِرُ إِلَى شُكْرٍ...).<sup>(٢)</sup>

في المثال الأول ربط عليهما الجملة الواقعية حالاً (وأنت أهل الغنى عنهم) ب أصحابها وهو الفاعل الضمير المتصل المخاطب في (تمدحت)، وهو الله - جل قدسه - والجملة الحالية (وهم أهل الفقر إليك) كذلك ب أصحابها وهو الضمير (هم) في الفعل (نسبتهم) وهم الخلق. ربطهما عليهما بـ(واو) الحال؛ للدلالة على أنَّ الخبر الذي استأنفه للإثبات أمر ظاهر معلوم، ففي الجملة الأولى أخبر عليهما بإخبارين مدح الله سبحانه وتعالى نفسه بالغناء-عز اسمه- ثم استأنف ذلك الإخبار بإخبار آخر وهو الأمر الظاهر له سبحانه بأنه أهل ذلك جل شأنه بوسيلة الرابط الدلالي وهي (واو) الحال. وفي الجملة الثانية جاء عليهما بإثباتين أو أمرين: الأول نسبة الرابب سبحانه الخلق إلى الفقر، وبيان حالهم بالأمر الثاني، وهم أهل الفقر إليه عز وجل ذاتياً أو إمكانياً، وهذا الحال أمر ظاهر معلوم لا يخفى على كُلّ ممكِن من الخلق. قال تعالى: [يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ].<sup>(٣)</sup>

وفي المثال الثاني كذلك، فقد جاء عليهما بمجموعة من الجمل الحالية المترتبة بـ(الواو)، كلّ منها في سياق استفهام خارج عن حقيقته الاستعلامية إلى تعجب يتراوح منه النفي؛ للدلالة على أنَّ ما بعد (الواو) الحالية أمر ظاهر معلوم يتجلّ للعيان، ويتملك الوجودان. فقد أراد عليهما أن يستفهم عن طريق التعجب والنفي في الجملة الأولى (كيف أرجو غيرك؟!)، ثمَّ ربط الجملة

١- المصدر نفسه: أ: ٢٣٧.

٢- المصدر نفسه: أ: ٢٤١.

٣- فاطر: ١٥.

التاليّة لها (والخِيرُ كُلُّهُ بِيْدِكَ) بـ(واو) الحال؛ ليُدْلِّ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى. لا تكون؛ لأنَّ الحال الإثباتيّ بالجملة الثانية المربوطة بـ(الواو) هي أمر معلوم وظاهر يهدى الاستفهام ويقضي عَلَى كُلِّ رجاء لغيره سبحانه. وكذلك الجملة (كيف أَوْمَلْ سُوَاكَ؟! وَالخَلْقُ وَالْأَمْرُ لَكَ)، فالجملة (والخلق والأمر لك) جملة حالية وقد وصلها عليهما بـ(الواو) الحالية ليدلّ عَلَى أَنَّهَا حُكْمٌ ظاهِرٌ معلوم، والجملة (أَقْطَعَ رَجَائِي مِنْكَ وَقَدْ أَوْلَيْتُنِي مَا لَمْ أَسْأَلْهُ مِنْ فَضْلِكَ أَمْ تَفَرَّقْنِي إِلَى مُثْلِي وَأَنَا أَعْتَصُ بِحُبِّكَ)، فقد قرن عليهما جملة (وَقَدْ أَوْلَيْتُنِي...) بـ(واو) الحال، وهي جملة فعلية متقدمة بفعل ماضٍ مثبتٍ مسبوقٍ بـ(قد)؛ للدلالة عَلَى أَنَّهَا حالٌ معلومةٌ وخبرٌ ظاهرٌ في كرمه سبحانه وتعالى. وكذا الحال في الجملة (أَنَا أَعْتَصُ بِحُبِّكَ) ربطها بـ(الواو) الحالية لينبئ عَلَى أَنَّهَا ظاهرة معلومة؛ لذلك استأنف الخبر الأول بالثاني من طريق (الواو) الحالية؛ لإثبات تلك الدلالة، وهي ظهور أمرها، ووضوح حالها لا يخفى عَلَى ذي بصيرة.

وما قيل في المثالين: الأول، والثاني يمكن أن يقال في الثالث.

ومن الدلالات الآخر لمجيء جملة الحال واقترانها بـ(الواو):

- الدلالة عَلَى أَنَّ ما بعدها مستقرٌ ثابت قبل حصول الحدث المصاحب لها وبعده:

وهذه الدلالة من أغلب دلالات اقتران الجملة الحالية بـ(الواو) في الصحيفة السجادية ويمكن أن نتلمسها في دعائه عليهما عليهما:

- (وَلَا أَظْلَمَنَّ وَأَنْتَ مُطْبِقٌ لِلْدُفْعَ عَنِّي). وَلَا أَظْلَمَنَّ وَأَنْتَ الْقَادِرُ عَلَى القَبْضِ مِنِّي. وَلَا أَضْلَنَّ وَقَدْ أَمْكَنْتَ هِدَائِي. وَلَا أَفْتَرَنَّ وَمِنْ عِنْدِكَ وُسْعِي. وَلَا أَطْعَيْنَ وَمِنْ عِنْدِكَ وُجْدِي...<sup>(١)</sup>).

- (الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالْحَمْدُ حَقٌّ كَمَا يَسْتَحْقُهُ حَمْدًا كَثِيرًا...)<sup>(١)</sup>.  
 - (أَحْمُدُكَ وَأَنْتَ لِلْحَمْدِ أَهْلٌ...)<sup>(٢)</sup>.

ففي النَّصِّ الأوَّل نجد مجموعة من الجمل الْحَالِيَّةِ قد اقترنَت ب أصحابها في الجمل المتقدمة عليها بوساطة (الواو)، جيء بها للدلالة عَلَى أَنَّ ما بعدها ثابت مستقرٌ، عند المقارنة، أي: عند مباشرة الحال للفعل أو قبل مباشرته ومقارنته، ففي الجملة (ولَا أَظْلَمَنَّ وَأَنْتَ مطيقٌ

للدفع عنِي...)، نجد الإمام عَلَيْهِ السَّلَام قد ربط الجُملَة الْحَالِيَّة بالجملة الأولى لأنَّها خالِيَّةً أوَّلًا: من الضمير، ثانياً: أنها جملة اسمية، وهذا يرجح اقتران الجملة الْحَالِيَّة بـ(الواو). وقبل هذا وذاك كانت الدلالة هي إِنَّ ما بعد (الواو) مستقرٌ وثابت؛ لذلك استأنف عَلَيْهِ السَّلَام الجُملَة الأولى بالثانية في الإثبات، وربطها بـ(الواو): لأنَّها حينئذ جملة مستقلة لا شأن لها بالأولى فلما ربطها بـ(الواو) صارت لها تلك الدلالة، ودللت عَلَى أنَّها خبر مستأنف للخبر الأوَّل في الإثبات، وهو إِنَّ طاقة الله سبحانه للدفع عن الداعي بقدرته تعالى في القبض منه كما في الجملة الثانية وإن كان هداية العبد في الجملة الثالثة، وكون الوسع والوجود منه -جلت قدرته- في الجملة الرابعة كلَّها أحوال مستقرة ثابتة قبل الجمل الأوائل (ولَا أَظْلَمَنَّ، ولا أَظْلَمَنَّ، ولا أَظْلَنَّ، ولا أَفْتَرَنَّ، ولا أَطْغَيَنَّ)، وبعدها.

وفي الجُملَة الْحَالِيَّةِ (ومن عندك وسعي... ومن عندك وجي...)، نجدها جملة اسمية قد تقدم فيها الخبر (الظَّرف) عَلَى المبتدأ، وقد اقترنَت وارتبطت بـ(الواو) الْحَالِيَّةِ. وهذا الرابط بين الجملتين حسن جميل؛ لأنَّ فيه من الدلالة، وهي ثبات الأمر واستقراره عَلَى شدة توكيده بالتقديم وتخسيصه بالمسند إليه (المبتدأ)، ما لا يخفى، عَلَى حين أَنَّ البلاغيين لم يجوزوا بذلك الاقتران؛ لأنَّ الغالب منه عدمه<sup>(٣)</sup>.

١- المصدر نفسه: ١٧٧.

٢- المصدر نفسه: ١٧٥.

٣- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٦٠-١٩٤، وأساليب بلاغية: أحمد مطلوب: ١٩٧.

وفي المثال الثاني، استأنف عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ الْأُولَى (الحمدُ لِلَّهِ) بِالجملةِ  
الْحَالِيَّةِ (والحمد حَقٌّ...)، وَقَرَنَهَا بِ(الواو) لِلدلالةِ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا، وَهُوَ  
استحقاقُ الحمد لِلَّهِ تَعَالَى مُسْتَقِرٌ ثَابِتٌ قَبْلَ أَنْ يَحْدُثَ الْفَعْلُ (الحمدُ)  
الْعَبْدُ الدَّاعِيُّ وَبَعْدَهُ كَذَلِكَ. فَهُوَ سُبْحَانُهُ مُسْتَحْقُّ الْحَمْدِ وَحْدَهُ سَوَاءٌ حَمْدٌ كُلُّ  
مُمْكِنٍ مِنَ الْوُجُودِ أَمْ لَمْ يَفْعُلْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ذُو الْقُوَّةِ الْمُتِينِ.  
- الدَّلَالَةُ عَلَى تَنْصِيصِ إِرَادَةِ الْحَالِ لَا التَّعْلِيلِ:

وهذه الدلالة في الصحيفة السجادية بارزة كثيرة، إذ يُؤتى بـ(واو) الحال لبيان الحال والابتعاد عن التعليل في اقترانها بالجملة، ويمكن أن نفيد هذه الدلالة من دعائه عَسْلَد:

- (تَشْكُرُ مَنْ شَكَرَكَ وَأَنْتَ الْهَمْتَهُ شُكْرَكَ. وَتُكَافِئُ مَنْ حَمَدَكَ وَأَنْتَ  
عَلَمْتَهُ حَمْدَكَ...).<sup>(١)</sup>

- (وَكَيْفَ أَلْهُو عَنْكَ؟!.. وَأَنْتَ مُرَاقبِي...).<sup>(٢)</sup>

ففي المثال الأول أراد عيسى التصريح على إرادة الحال، فجاء بالجملة الحال<sup>ية</sup> (وأنت ألمته شكرك)، و(أنت علمته حمدك)، وربطها بـ(واو) الحال بالجملة الأولى لها (تشكر من شكرك)، و (تكافئ من حمدك)، وابتعد عيسى بوساطة (الواو) الحال<sup>ية</sup> عن التعليل، إذ أنه لو قال: تشكر من شكرك أنت ألمته شكرك، مثلاً من دون ذكر الرابط (واو) الحال لكان المعنى على السبب والتعليل، وكانت الدلالة تشكر من شكرك؛ لأنك علمته شكرك. وكذلك الثانية: وتكافئ من حمدك؛ لأنك أنت علمته حمدك. فلما جاء بـ(الواو) الحال<sup>ية</sup> نصّص إرادة الحال، فكانت دلالتهما (تشكر من شكرك وحالك سبحانه هكذا وأنت علمته شكرك، وتكافي من حمدك حال تعليمك إياه حمدك). زيادة في بيان كرم البارئ - سبحانه - وإظهاراً لعظمة يره وعطفه - جلت قدرته.

١- الصّحيفَةُ السّجَادِيَّةُ: ١١٧.

٢ - المصادر نفسه: أ: ٢٣٧

وفي المثال الثاني، ربط عَلَيْهِمُ الْجُمْلَةُ الواقعةُ فِي موضعِ الحالِ وهي (وأنت مراقبٌ)، ربطها بـ(الواو) الحَالِيَّةِ بالجملة الأولى الواقعة في سياق الاستفهام قد خرج عن معناه الحقيقي إلى التَّعْجُب المشبوب بالذَّنْبِ وهي (كيف أَهُوْ عَنْكَ؟!)؛ للدَّلَالَةِ عَلَى توكيد التنَّصيص عَلَى إرادةِ الحالِ من دون التَّعْلِيلِ، فهو لم يقل: كيف أَهُوْ عَنْكَ أَنْتَ مراقبٌ. بمعنى السَّببِ، أي: لأنَّكَ مراقبٌ، وإنَّما أرادَ بيانَ الحالِ، فأتى بـ(الواو) الحَالِيَّةِ الواسِطةِ بين الجملتينِ، وبين تلك الدَّلَالَةِ التَّقييدِيَّةِ في الإِسْنَادِ، وهي الدَّلَالَةُ عَلَى إرادةِ الهيئةِ غير التَّشبيهِيَّةِ لرقابةِ الرَّبِّ جَلَّ جَلَالَهُ عَلَى الدَّاعِيِّ، فكانَ المعنى: كيف أَهُوْ عَنْكَ؟! وحالك هكذا في الرِّقابةِ، ... واللهِ العَالَمُ.

## الفصل الخامس

### دلالة الجملة على الزَّمن والتَّجدد والثُّبوت في الجملة في الصحيفة السجادية

مدخل:

تقدَّم بنا في مبحث التَّمهيد أنَّ الجُملة حكم إسنادي ي يقوم عَلَى طرفيه: المسند والممسنَد إلَيْه، وأنَّ مَا يميِّز جملة مِنْ أخْرَى هُوَ الإِسْنَاد وطبيعته التَّكُونِيَّة الدَّلَالِيَّة بِمُلْحَظِ المَسْنَد فِيهَا. فإذا كَانَ المَسْنَد فَعْلًا كَانَ الإِسْنَاد فَعْلِيًّا وَالجملة فَعْلِيَّة، تَقدِّم فِيهَا المَسْنَد إلَيْه، أَمْ تَأْخُر. وأَمَّا إِذَا كَانَ المَسْنَاد اسْمًا فَإِلَيْهِ لَا مَحَالَة اسْمِيًّا وَالْجُمْلَة، لَا شُكّ، اسْمِيَّة<sup>(١)</sup>.

وبذلك وضع النَّظام اللُّغوي النَّحوِي - باعتبارِيَّة الدَّلَالِيَّة المتقدمة - نوعين رئيسيين من الجمل: الجُملة الاسميَّة، والجملة الفعلية، ولا ريب أنَّ ذلك التَّمييز لمْ يتأتَّ من عبث، وإنْ صياغة الجُملة في اللغة العَرَبِيَّة بأشكالٍ مُخْتَلِفة، إِلَّا لغرضِ الأداء وقصدِ المعنى؛ إذ إنَّ لِكُلِّ ترْكِيبِ جملٍ مغزى دلاليًّا، ولِكُلِّ إِسْنَادِ مزيَّة في الأداء ودقَّة في التَّعبير.

فالجملة الفعلية أو الإسناد الفعلي يُؤْتَى بِهِ لإِنْتَاج خطاب مستهدف في الأداء الدَّلَالِي ثَنَائِيَّ المقصَد، أوّله: إِفَادَة إِرَادَة الزَّمْن، وثَانِيه: تَأْديَة الدَّلَالَة عَلَى التَّجَدد الحدثي. وهذه التَّنَائِيَّة الدَّلَالِيَّة يتكفلُ بِضمونها المَسْنَد الفعلية (ال فعل)؛ إِنَّه محور الجُملة الفعلية، ومركز التَّرْكِيب فِيهَا ومتَحَكِّمٌ في عناصرها<sup>(٢)</sup> وهو: (كُلُّ لفْظَة دَلَّت عَلَى معنَى تَحْتَهَا مَقْتَرَن بِزَمَانٍ مَحْصُل)<sup>(٣)</sup>. وأَمَّا الجُملة الاسميَّة أو الإسناد الاسمي فيؤدي قصد الدَّلَالَة عَلَى

١- ينظر: صفحة (١٥) من البحث.

٢- ينظر: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية: ٤٢-٤٣، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية؛ محمد أحمد نحلة: ٦٤، والمفهوم التَّكُونِي للعامل النَّحوِي عند سببيويه: ١٩.

٣- ينظر: أسرار العربية؛ أبو بركات الأنباري: ١١، والمرتجل: ١٤.

الاستقرار والثبوت؛ لأنَّ الجُمْلة الاسْمِيَّة ذات مفهوم دلاليٍ ذاتيٍ ليس له علاقه بالأحداث والأمكنة والأزمان<sup>(١)</sup>، وهي لا ترتبط بذلك إلاَّ عن مردم في الدلالة، تبعاً لسياق الخطاب.

ومن هذا المنطلق الدلالي سأبحث دلالة كُلٍّ من الجُمْلة الاسْمِيَّة والفعلية في الصحيفة السجادية على فكرتين دلالتين الأولى: الدلالة الزَّمَنِيَّة في الجملة، والثانية الدلالة على التجدد والثبوت.

### **الدلالة الزَّمَنِيَّة في الجُمْلة في الصحيفة السجادية**

تتبادر اللغات في التعبير عن الفكرة الزمنية<sup>(٢)</sup> ويتميز كُلٌ منها على ما يليها من قدرة في تيك الدلالة. ومن ثمة كانت فضيلة كُلٍ لغة وارتقاءها موكولاً لمقاييس (كثيرة: منها بل أهمها الدلالة على الزَّمن في أفعالها. ثم في سائر ألفاظها)<sup>(٣)</sup> ومدى إمكانها في ربط الأحداث الفعلية بالأفكار التجريدية الزَّمَنِيَّة ذات الامتدادات الحسيَّة في العالم الواقعي الوجودي).

فاللغة التي تدلُّ على الزَّمن بعلامات مقررة في أفعالها أعرق وأشمل من اللغة التي خلت من تلك العلامات وبمقدار الدلالات الزَّمَنِيَّة تلك تكون العراقة والارتقاء<sup>(٤)</sup>.

واللغة العربية من اللغات – إذا لم تكن أعرقها وأحسنها في أداء الدلالة الزَّمَنِيَّة ذلك أنَّ كُلَّ لغة لا بدَّ من أن تعبِّر عن الزَّمن لأنَّه جزء من مهمتها اللغوية<sup>(٥)</sup> – التي استوفت المعنى الزَّمني بأسلوبيها المعروفين، أعني: بوساطة الأفعال وصيغها، والتراكيب والجمل<sup>(٦)</sup>. فقد دأب نحويو العربية

١- ينظر: الدلالة الزَّمَنِيَّة في الجُمْلة العربية؛ علي جابر المنصوري: ٢٦-٢٥.

٢- ينظر: من أسرار العربية، إبراهيم أنيس: ١٦٥.

٣- اللغة الشاعرة، مزايا التعبير الفني في اللغة العربية؛ عباس محمود العقاد: ٤٥.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ٤٥.

٥- ينظر: مِنَاهج البحث في اللغة؛ تمام حسان: ٢٤٥.

٦- ينظر: اللغة الشاعرة: ٤٧، واللغة العربية، معناها ومبناها: ٢٤١.

عَلَى مَا أبدوه من أهمية في دراسة الفعل دأبوا عَلَى توثيق الصلة وشُدّ عرها بين صيغة الفعل والزَّمن. وتقسيمه - الفعل - باختلاف بنيته لاختلاف زمنه عَلَى ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع، وأمر، قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ): (وَمَا الفعل فَأَمْثَلَةٌ أَخْذَتْ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ وَبُنِيتِ لَمَاضِي، وَمَا يَكُونُ وَلَمْ يَقُعُ، وَمَا هُوَ كَائِنٌ لَمْ يَنْقُطُ). فَأَمْا بَنَاءُ مَا مَضِي فَذَهَبَ وَسَمِعَ وَمُكْثَ وَجَدَ وَأَمْا بَنَاءُ مَا لَمْ يَقُعْ فَإِنَّهُ قَوْلُكَ أَمْرًا: اذْهَبْ وَاقْتُلْ، وَاضْرِبْ، وَمُخْبَرًا: تَقْتُلْ وَيَذْهَبْ وَيَضْرِبْ وَيَقْتُلْ وَيَضْرِبْ وَكَذَلِكَ بَنَاءُ، مَا لَمْ يَنْقُطْ وَهُوَ كَائِنٌ إِذَا أَخْبَرْتَ...)<sup>(١)</sup>، فـ سيبويه ومن تابعوه من البصريين عَلَى التقسيم الثلاثي للفعل<sup>(٢)</sup> باعتبار جهات ثلاث: وهي الوقوع الحدثي واقترانه الزَّمني مع بنائه<sup>(٣)</sup> - أي صيغته - عَلَى أَسَاسِ أو مرجع الحركة الفلكية الآنية. قال السيرافي (ت ٣٦٨ هـ): (الفعل عَلَى ثلَاثَةِ أَزْمَنَةِ مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٍ، وَكَائِنٍ فِي وَقْتِ النُّطُقِ، وَهُوَ الزَّمَانُ الَّذِي يُقَالُ عَلَيْهِ الْآنُ، الْفَاصِلُ بَيْنَ مَا مَضِيَ، وَيَمْضِي، وَأَمْا الْمَاضِي فَإِنَّهُ يَخْتَصُ مَثَلًاً وَاحِدًا، وَالْحَالُ وَالْمُسْتَقْبَلُ الَّذِي لَيْسَ بِأَمْرٍ يَخْتَصُ بَنَاءً وَاحِدًا، إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ يَخْلُصُ لَهُ الْمُسْتَقْبَالُ...)<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ كَانَ ابْنُ يَعْيَشَ (ت ٦٤٣ هـ) أَكْثَرَ وَضُوحاً فِي ذَلِكَ الرَّبْطِ بَيْنَ صِيغِ الْفَعْلِ وَالزَّمَانِ الْفَلَكِيِّ الْطَّبَعِيِّ، قَالَ: (لَمَّا كَانَتِ الْأَفْعَالُ مُسَاوِةً لِلْزَّمَانِ وَالزَّمَانِ مِنْ مَقْوِمَاتِ الْأَفْعَالِ تَوَجَّدُ عِنْدَ وُجُودِهِ وَتَنْعَدِمُ عِنْدَ عَدَمِهِ، انْقَسَمَتْ بِأَقْسَامِ الزَّمَانِ، وَلَمَّا كَانَ الزَّمَانُ ثَلَاثَةً: مَاضٍ وَحَاضِرٌ وَمُسْتَقْبَلٌ، وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْأَزْمَنَةَ حَرَكَاتَ الْفَلَكِ فَمِنْهَا حَرْكَةٌ مَضَتْ وَمِنْهَا حَرْكَةٌ لَمْ تَأْتِ وَمِنْهَا حَرْكَةٌ

١- كتاب سيبويه: ١٢ / ١.

٢- هَذَا هُوَ التَّقْسِيمُ الْمُشْهُورُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَعِنْهُمْ أَنَّ أَقْسَامَ الْفَعْلِ ثَلَاثَةُ هِيَ: الْمَاضِيُّ وَالْمُضَارِعُ وَالْفَعْلُ الدَّائِمُ (أَسْمَ الْفَاعِلِ) أَمَّا فَعْلُ الْأَمْرِ فَهُوَ عِنْهُمْ مِنَ الْمُضَارِعِ فَالنَّزَاعُ وَالْإِشْكَالُ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ لَيْسَ فِي الْمَاضِيِّ وَالْمُضَارِعِ وَإِنَّمَا فِي أَسْمِ الْفَاعِلِ وَفَعْلِ الْأَمْرِ. يَنْظُرُ: مَدْرَسَةُ الْكُوفَةِ وَمَنْهُجُهَا فِي درْلَسَةِ الْلُّغَةِ وَالنَّحْوِ؛ مُهَدِّيُ الْمَخْزُومِيُّ: ٣٣٧، وَمَا بَعْدَهَا، وَالْمَدَارِسُ النَّحْوِيَّةُ؛ شَوْقِيُ ضَيْفُ: ١٩٧.

٣- يَنْظُرُ: مَنْهُجُ كِتَابِ سِيبُويِّهِ فِي التَّقْوِيمِ النَّحْوِيِّ: ١٧٣-١٧١.

٤- شَرْحُ السَّيْرَافِيِّ عَلَى كِتَابِ سِيبُويِّهِ: ١ / ١١، وَاسْمُ الْفَاعِلِ بَيْنَ الْأَسْمَيْةِ وَالْفَعْلِيَّةِ؛ فَاضِلُّ السَّاقِيُّ: ٥٢.

تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر، فالماضي ما عُدَم بعد وجوده فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده وهو المراد بقوله (يعني الزمخشري) الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك أي قبل إخبارك ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه. والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده وأمام الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده. وقد أنكر بعض المتكلمين فعل الحال وقال إن كان قد وجد فيكون ماضياً وإلا فهو مستقبل وليس ثم ثالث والحق ما ذكرناه وإن لطف زمان الحال لما ذكرناه،...).<sup>(١)</sup>

وبذلك يتضح أن زمن الأفعال هو زمن الأخلاق المتحركة في الماضي والحاضر والمستقبل لأن أحد مدلولي الفعل هو الحدث الذي لا بد من أن يقترن بحركة من الحركات الفلكية الآنية تدلّ عليها صيغة معينة هي: الماضي أو المضارع أو الأمر.

وزيادة على ذلك اتخذ النحويون وحدة المكان بجانب الوحدتين (الحدث والزمن) في معنى الفعل، وعلى ذلك الأساس تعرض الدرس النحوي له على مر العصور.<sup>(٢)</sup>

وهذا التقسيم هو الأسلوب الأول في تحديد الفكرة الزمنية في اللغة العربية أي ربط الحدث الفعلي بالصيغة الصرفية. إذ إن النحويين حين نظروا: (في معنى الزَّمْنَ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، كَانَ مِنَ السَّهْلِ عَلَيْهِمْ أَنْ يَحْدُدوْا الزَّمْنَ الصَّرْفِيَّ فِي أَوْلَى وَهَلَةٍ، فَقَسَّمُوا الْأَفْعَالَ بِحَسْبِهِ إِلَيْ ماضٍ، وَمَضَارِعٍ،

١ - شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٤ / ٧.

قال أبو بركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ): (إن قال قائل لمْ كانت الأفعال ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل؟ قيل: لأن الأزمنة ثلاثة ولما كانت ثلاثة وجب أن يكون الأفعال ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل).

أسرار العربية: ٣١٥.

٢ - ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية؛ علي جابر المنصوري: ٤٠.

وأمر، ثمَّ جعلوا هذه الدلَّالات الزَّمِنِيَّة الصَّرْفِيَّة نظاماً زمنياً، وفرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال من السُّيَاق كما يبدو من تسمية الماضي ماضياً حتى حين يكون معناه في السُّيَاق الاستقبال<sup>(١)</sup>.

بيد أنَّ منهج نحوِيِّي العَرَبِيَّةِ ذلك في دراسة الدلَّالة الزَّمِنِيَّة تعرَّض لاعتراضين من قبل دارسيِّي اللغة المحدثين<sup>(٢)</sup>، الأول: فيتمثل في مقالة عدد من الدارسين المستشرقين على مرجع المقارنة بين اللغات السَّامِيَّة، ومنهم سبتيño موسكاتي، ووليم رايت. إذ ذهبوا إلى أنَّ الفكرة الزَّمِنِيَّة ليست بالأصلية في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، فضلاً عن قلة التَّصْرِيفات الفعلية<sup>(٣)</sup>. وإهمالها المجالات (الزَّمِنِيَّةُ الَّتِي يتضمنها الزَّمِنُ الْوَاحِدُ كالماضي مثلاً ولَمْ يكن لديها -العربية-) - من الأبنية ما تعبَّر به عن تلك المجالات<sup>(٤)</sup>، فالماضي (هو الحدث الَّذِي مضى) (Accompli) ولكن هذا الَّذِي مضى لا نعرف في أي زمان من الماضي، فهو يصدق على حدث مضى قبل لحظات، وعلى آخر مضى عليه زمانٌ طويٌّ وهذا التَّوسيع أو قل التَّساهُل مبعثه قلة ضبط الأزمنة في النحو العربي. فلا يستطيع المستقرئ لكلام العرب أن يحدد الزَّمِنَ تحديداً كالذِّي نعرفه في غير اللغات السَّامِيَّة...<sup>(٥)</sup>.

فالعَرَبِيَّةُ في رأيهما فقيرة في الدلَّالات على الأزمنة المرتبة في الأبعاد الزَّمِنِيَّة سواءً في الاستقبال، أم في الحال، أم في الماضي<sup>(٦)</sup>.

على حين أنَّ اللغات الأخرى كالإنجليزية -مثلاً- قد رسمت أبعاداً زمنية تستوعب التقسيم السَّباعي الَّذِي تفيده أفعالها، وهي: ما قبل الماضي، والماضي،

١- اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤٢-٢٤٣.

٢- ينظر: الحضارات السَّامِيَّة القديمة: ٤٦-٤٧، وفي النحو العربي نقد وتجهيز: ٤١، ودراسات في اللغة؛ فاضل السامرائي: ٤٣، والدلالة الزَّمِنِيَّة في الجملة العربية: ٤٢ وما بعدها.

٣- ينظر: في النحو العربي نقد وتجهيز: ٤١ وما بعدها.

٤- في النحو العربي نقد وتجهيز: ٤٥.

٥- فقه اللغة المقارن: ٥٢، ودراسات في اللغة؛ إبراهيم السامرائي: ٤٣.

٦- الدلالة الزَّمِنِيَّة في الجملة العربية: ٤.

وما بعد الماضي، والحاضر، وقبل المستقبل والمستقبل، وبعد المستقبل<sup>(١)</sup>. أمّا الاعتراض الثاني، فيتمثل فيما قال به بعض الدارسين المحدثين<sup>(٢)</sup> من أنَّ النحوين قد بنا تقسيمهم للفعل على أساس التّقسيم الفلسفـي ، ثمَّ خصصوا كُلـّ صيغـة من الأفعال الثـلـاث بـزـمـن معـيـن، وهذا في نظرـهـم لا يجوز على حين أنَّ واقع الاستعمال السـيـاـقي يخالف ذلك.

والاعتراضان الآنـفـاـ الذـكـرـ فـيـهـماـ نـظـرـ، فـالـذـيـ عـلـيـهـ التـحـقـيقـ أـنـ الدـلـالـةـ الزـمـنـيـةـ لـيـسـ حـدـيـثـةـ النـشـأـةـ وـإـنـمـاـ هـيـ مـاـ أـصـالـةـ مـاـ تـؤـيـدـهـ النـصـوصـ التـارـيـخـيـةـ فـيـ النـحـوـ العـرـبـيـ (٣)ـ وـأـكـدـهـ الدـارـسـوـنـ المـحـدـثـوـنـ (٤)ـ مـمـاـ لـيـسـعـ المـجـالـ لـذـكـرـهـ. ثـمـ إـنـ الدـرـسـ اللـغـوـيـ الـحـدـيـثـ يـؤـكـدـ بـلـ شـكـ، أـنـ اللـغـةـ العـرـبـيـةـ تـتـسـعـ لـمـلـلـ ذـلـكـ التـقـسـيمـ السـبـاعـيـ عـنـ الـمـحـدـثـيـنـ فـيـ الـأـبعـادـ الزـمـنـيـةـ (٥)ـ وـأـنـ (ـلـمـاضـيـ صـيـغـاـ شـامـلـةـ لـأـبعـادـ الـمـاضـيـ وـصـيـغـاـ أـخـرـىـ مـتـدـرـجـةـ مـنـ الـمـاضـيـ الـقـرـيبـ للـحـاضـرـ إـلـيـ الـمـاضـيـ الـبـعـيدـ جـداـ، وـهـنـاكـ مـنـ الصـيـغـ مـاـ يـعـبرـ عـنـ الـمـاضـيـ الـبـسيـطـ وـالـمـاضـيـ الـمـركـبـ، وـمـاـ يـنـطـبـقـ عـلـىـ الـمـاضـيـ يـنـطـبـقـ عـلـىـ الـمـسـتـقـبـ أـيـضاـ وـكـذـلـكـ الـحـالـ. فـالـعـرـبـيـةـ فـيـ حـقـيقـتـهاـ لـاـ تـنـقـصـهـاـ هـذـهـ الـظـواـهـرـ...ـ (٦)ـ.

وـإـنـ الـاسـتـقـرـاءـ الـلـغـوـيـ (ـيـدـلـ عـلـىـ أـنـ الـعـرـبـيـ لـمـ يـكـتـفـ بـالـصـيـغـ الـتـيـ أـورـدـهـاـ الـنـحـاـةـ لـلـدـلـالـةـ عـلـىـ الـأـزـمـنـةـ الـمـخـلـفـةـ بـلـ اـسـتـعـمـلـ تـرـاـكـيـبـ الـصـيـغـ بـطـرـيـقـةـ جـعـلـتـهـاـ تـدـلـ بـدـقـةـ عـلـىـ الـزـمـنـ الـذـيـ يـرـيدـ...ـ (٧)ـ.

**فالـنـحـوـيـونـ، إـذـنـ، لـمـ يـغـلـفـوـ الصـيـغـ الـفـعـلـيـةـ وـدـلـالـتـهـاـ الـزـمـنـيـةـ دـاخـلـ**

١- يـنـظـرـ: مـنـ أـسـرـارـ الـلـغـةـ؛ إـبـراهـيمـ اـنـيـسـ: ١٦٧ـ، وـالـزـمـنـ فـيـ النـحـوـ العـرـبـيـ: ٣١ـ.

٢- يـنـظـرـ: فـيـ النـحـوـ العـرـبـيـ نـقـدـ وـتـوـجـيـهـ: ١٤١ـ، وـالـفـعـلـ زـمـانـهـ وـأـبـنيـتـهـ: ٢٣ـ؛ وـمـاـ بـعـدـهـ، وـاـسـمـ الـفـاعـلـ بـيـنـ الـأـسـمـيـةـ وـالـفـعـلـيـةـ: ٥١ـ وـمـاـ بـعـدـهـ.

٣- يـنـظـرـ: الـأـشـيـاءـ وـالـنـظـائـرـ فـيـ النـحـوـ؛ السـيـوطـيـ: ٣ / ٢٢٣ـ - ٢٢٤ـ.

٤- يـنـظـرـ: الـفـعـلـ زـمـانـهـ وـأـبـنيـتـهـ؛ إـبـراهـيمـ السـامـرـايـ: ٢٣ـ - ٢٤ـ.

٥- يـنـظـرـ: مـنـ أـسـرـارـ الـلـغـةـ؛ إـبـراهـيمـ اـنـيـسـ: ١٦٧ـ، وـالـزـمـنـ فـيـ النـحـوـ العـرـبـيـ: ٣٠ـ، وـمـاـ بـعـدـهـ.

٦- الدـلـالـةـ الـزـمـنـيـةـ فـيـ الـجـمـلـةـ الـعـرـبـيـةـ: ٤١ـ.

٧- الـفـعـلـ وـالـزـمـنـ؛ عـصـامـ نـورـ الدـينـ: ٤٦ـ.

السّياق<sup>(١)</sup>. وهم وإن كانوا يعنون بذلك التقسيم الثلاثي تلك الأزمنة الأساسية. إلا أنَّ الأزمنة البسيطة والمركبة<sup>(٢)</sup>\* لم تفتهن الإشارة إليها في موضع عديدة من مؤلفاتهم، وإن لمْ يعرضوها مجتمعة في باب واحد يتناول أزمنة الفعل<sup>(٣)</sup>.

يقول الأستاذ الجواري: (إنَّ تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر إنما قُصد به إلى تقسيم الصياغة التي تنطوي تحت كُلَّ قسم منها جملة معانٌ تلتقي في نطاق معنى واسع كليًّا، فالماضي إنما أطلق على ما يسبق زمن المتكلِّم قريباً كان ذلك أو بعيداً، محقق الوقع أو غير محقق، والمضارع ما اشتمل على معنى متسع رحيب، يبدأ بالماضي القريب، وينتهي إلى المستقبل البعيد...)<sup>(٤)</sup> وهكذا.

بل إنَّ تنوع المعاني الفعلية ودلالتها الزَّمنية في اللغة العربية ما يجعلها تفوق اللغات جميعاً، يقول المستشرق الألماني (برجستيراسر) مما يميِّز العربية تميِّزاً من سائر اللغات السامية: (تخصيص معاني الفعل وتنويعها، وذلك بواسطتين؛ إدعاهما: اقتراحها بالأدوات، نحو: (قد فعل) و(قد يفعل) و(سيفعل) وفي النفي: (لا أفعل) بخلاف: (ما فعل) و(لن أفعل) بخلاف: (لا يفعل) و(ما يفعل). والأخرى: تقديم فعل (كان) على اختلاف صيغه، نحو: (كان قد فعل) و(كان يفعل) و(سيكون قد فعل) إلى آخر ذلك. فكلَّ هذا ينوع معاني الفعل، تنويعاً أكثر بكثير، مما يوجد في أيَّة لغة كانت، من سائر اللغات السامية... فاللغة العربية أكمل اللغات السامية، وأتمَّها في هذا الباب، أي باب معاني الفعل الوقتية وغيرها).<sup>(٥)</sup>

١- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها. ٢٤٢

٢- (\*) سأذكر هذه الدلالات عند تناول الصيغ الفعلية في الصحيفة السجادية، إن شاء الله تعالى.

٣- ينظر: معجم الجملة القرآنية (القسم الثاني). الدلالة الزَّمنية للأفعال؛ طالب محمد الزوبعي: ٨.

٤- نحو الفعل: ٣٠.

٥- التطور النحوي للغة العربية: ٨٩ - ٩٠.

فالنّقص، إذن، ليس في دلالة العَرَبِيَّةِ عَلَى الزَّمْنِ في الصُّورِ المختلفةِ (بل النّقص في فهم المستشرقين الذين ذهبوا إلى أنَّ دلالة الزَّمْنِ في الجُملة العَرَبِيَّةِ تعتمد عَلَى صورة واحدة وهي، صورة صيغها...).<sup>(١)</sup>

أمّا مَا يخصُّ اختصاص الصِّيغ الفِعْلِيَّةِ بأزمنة بعينها، فهذا لَهُ وجوه، فالتقسيمُ الْثَّلَاثِيُّ للفعل لاختلاف أزمنته وإنْ كَانَ قائماً عَلَى أساس من فكرة حركية الأفلاك إِلَّا أَنَّهُ تعبير لغويٍّ يَدُلُّ عَلَى واقع الاستعمال المتواتر في اللغة، ويعمل عَلَى تكوينه معنى الدَّلالة. وَمِنْ ثُمَّ فَإِذَا نَفَينا هَذَا التقسيم القائم عَلَى هَذِهِ الفكرة لانتفت الفكرة الزَّمَنِيَّةُ برمتها ولَا كَانَ هُنَاكَ زَمْنٌ حَتَّى مِنْ خَلَالِ تركيب الجُملة والسِّيَاقِ.

والمحدثون أنفسهم يوجبون الأخذ بتلك المرجعية، قالوا: (إنّنا يجب أن نشير إشارة عامة إلى أنَّ الفعل ثلاثة: ماضٍ وحالٍ ومستقبل...)<sup>(٢)</sup>، فهو من جهة الزَّمْنِ هكذا.

إنَّ تقسيم النَّحوين للفعل إِنْ هُوَ إِلَّا تقسيم شكليٍّ قائم عَلَى أساس من نظره النَّظام الصرفي لتصنيف أنواع الكلم، والنَّحوين قد جعلوا من (ارتباط صيغة الفعل بالزَّمن عنصراً أساسياً، وهم محقون لا متذمرون، لأنَّهم أرادوا تمييز الفعل من الاسم)<sup>(٣)</sup>، والصيغة بذلك الاعتبار علامة صرفية ومعنى وظيفي، أو (ملخص شكليٍّ لطائفة من الكلمات، تقف منها موقف العنوان من التفصيل الذي تحته)<sup>(٤)</sup>، ومعنى هذا أنَّ النَّحوين كانوا يقصدون بدلاله الاختصاص الزَّمَنِيُّ للصيغة الفِعْلِيَّةِ المعينة زَمْنَ الفعل الصرفي، أي: بنية الفعل ودلالته وهو خارج السِّيَاقِ وتركيب الجملة. أي: عندما يكون

١- معجم الجُملة القرآنية: ق ٢/٨.

٢- الفعل زمانه وأبنيته: ٢٤، والتقسيم الصرفي للكلمة العربية؛ صباح عباس السالم: مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، العدد الخامس، سنة: ١٩٩٠: ٩٥.

٣- معجم الجُملة القرآنية: ق ٢/٩.

٤- مناهج البحث في اللغة: ٢٠٧.

الفعل متفرداً بوصفه بنيته مجردة يحمل من القيم الخلافية ما يميّزه من غيره من أنواع الكلم<sup>(١)</sup>، وهذا مَا أشار إليه النحويون في تعريفهم للفعل قال الاسفرايني: (الفعل مَا دلّ عَلَى معنًى في نفسه، مقترب وضعاً بزمان من الأزمنة الثلاثة...)<sup>(٢)</sup>، فكلمة (وضعاً) تدلّ عَلَى زمن الفعل ووظيفته الصّرفية وهو خارج السّياق، أي: عَلَى زمنه الصّرفي بوساطة صيغته ومنه يتضح أنّ صيغة ( فعل ) وما يوازيها تدلّ عَلَى الماضي، وأنّ صيغتي (يُفعل)، و(أُفعل) وما جرى مجراهما، أمّا أن يدلا عَلَى الحال، أو عَلَى الاستقبال، ولا يتبعن ذلك إلّا بقرينة موجود في سياق الجملة<sup>(٣)</sup>.

نستطيع أن نقول، إذن، إنّ صيغة الفعل قد تُعطي (المدلول الزّمني) للعبارة، وقد لا تكفي أحياناً أخرى، لتحديد ورسم ظلاله بل تشتّرك معها في ذلك ضمائم فعلية أو حرفية<sup>(٤)</sup>، أو حالية، أو تاريخية<sup>(٥)</sup>.

وقد تتبّه النّحويون عَلَى هذِهِ الضمائم وأهميّتها السّياقية، وذكروا الدّلالات المختلفة للفعل الماضي والمضارع التي تتّنوع بحسب القراءن اللّفظية أو المعنوية<sup>(٦)</sup>. جاء في أمالي ابن الشّجري عَلَى لسان أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٣ هـ): (قال لي أبو علي: سألت يوماً أبا بكر ابن السّراج عن الأفعال يقع بعضها موقع بعض فقال: كَانَ ينْبغي للأفعال كُلُّها أَنْ تكون مثلاً واحداً، لأنّها لمعنى واحد، ولكن خوف لفظ بين صيغيها لاختلاف أحوال البيان، فإذا اقترن بالفعل مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ من لفظ أو حال جاز وقوع بعضها موقع بعض)<sup>(٧)</sup>. ويتبّين من ذلك أنّ الهيكل الزّمني في اللغة العربية يقوم عَلَى قسمين<sup>(٨)</sup>:

١- ينظر: العَرَبِيَّةُ معناها ومبناها: ٢٤٠، ٢٤٢.

٢- لب الالباب؛ للاسفرايني، عن الزّمن في النّحو العربيّ نقد وتجيئ: ٤٢ - ٤٣.

٣- اللغة العَرَبِيَّةُ معناها ومبناها: ٢٤٠ وَمَا بعدها، والدّلالات الزّمنية في الجملة العربية: ٤٧.

٤- الجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ بسيطة وموسعة: ٤٤٦.

٥- ينظر: الدّلالات الزّمنية في الجملة الربية: ٤٣.

٦- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ٢٢٣/٢، وهمع الهوامع: ١/٧-٩.

٧- أمالي ابن الشّجري ١/٣٧٣؛ وينظر: دراسات في الأدوات النحوية؛ الدكتور مصطفى النحاس: ٣٩ - ٤٠.

٨- ينظر: اللغة العَرَبِيَّةُ معناها ومبناها: ٢٤٢، واسم الفاعل بين الأسمية والفعلية، فاضل مصطفى

١- **الزَّمَنُ الصَّرِيفُ (الصَّيْغِيُّ)**، ويُسمَى (الزَّمَنُ التَّحْلِيلِيُّ): وهو الزَّمَنُ الذي نفيده من صيغة الفعل ووظيفتها المترفرفة بعيدة عن السياق، إذ إنَّ كُلَّ صيغة تدلُّ عَلَى زَمْنٍ صَرِيفٍ مَا، فـ( فعل ) للماضي، وـ( يفعل )، وـ( افعل ) للحاضر والمستقبل بالتبادر.

٢- **الزَّمَنُ النَّحْوِيُّ (السَّيَاقيُّ)**، ويُسمَى بـ( الزَّمَنُ التَّرْكِيَّيُّ ): وهذا نفيده من الجملة والقرائن الوظيفية، اللفظية أو الحالية وما يتطلبها السياق وهي الظواهر الموقعة.

ولما كان النحو هو نظام العلاقات في السياق ف مجال النظر في الزمان النحو هو السياق وليس الصيغة المنعزلة وحيث يكون الصرف هو نظام المبني والصيغ يكون الزمان الصريفي قاصراً على معنى الصيغة بيبدأ بها وينتهي بها ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق. فلا مفرّ إذا من أنَّ النظر إلى الزَّمَنَ في السَّيَاق نظرة تختلف عما يكون للزَّمَنَ من الصيغة لأنَّ معنى الزَّمَنَ النَّحْوِي يختلف عن معنى الزَّمَنَ الصَّرِيفِ من حيث أنَّ الزَّمَنَ الصَّرِيفِ وظيفة الصيغة وأنَّ الزَّمَنَ النَّحْوِي وظيفة السياق تحدها الضمائم والقرائن<sup>(١)</sup>، أو الظروف القولية اللفظية وال حالية هي وحدتها التي تعين الدلالة الزمنية في الجملة وترشحها لزمن بعينه<sup>(٢)</sup>.

وهكذا يتفاعل الزَّمَانُ الصَّرِيفُ الأوَّلُ الاحتمالي مع الزَّمَنُ النَّحْوِي الثابت السياقي الذي تمتد حدوده بدقة إلى كُلَّ ما يقصده العَرَبِيُّ من مقاصده التعبيرية الدلالية الزمنية.

وهذا ما سأعتمد في دراسة الدلالة الزمنية في الصحيفة السجادية،

الساقي: ٥٦، والزمن في النحو العربي: ٥٩، والزَّمَنُ الصَّرِيفُ والزَّمَنُ النَّحْوِي في اللغة العربية، فاضل الساقي: مجلة الضاد، مجلة تصدرها الهيئة العليا للصحافة باللغة العربية في الجمهورية العراقية، الجزء الثالث، تموز: ١٩٨٩ : ٢٤٠.

١- اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤٢.

٢- ينظر: أقسام الكلام العربي بين حيث الشكل والوظيفة؛ فاضل الساقي: ٢٣٢.

آخذاً بالصيغ الفعلية: (فعل) الماضي، و(يفعل) المضارع، و(افعل) الأمر الصرفية، ناظراً فيها، مستنبطاً دلالاتها الزمنية وهي في تركيب الجملة مع ملاحظة السياق ووظائف الكلم فيه، مستخرجاً من كل ذلك دلالة الزمن النحوي في الجملة في الصحيفة السجادية.

على ألاً أسمى الجملة التي تشتمل على مسند ( فعل ) قد جاء على بناء الصيغة الثلاث باسمها، أي: الجملة المشتمل على الفعل الماضي تكون ماضوية، وهذا المضارعية، والأمرية كما فعل بعض الدارسين<sup>(١)</sup>؛ لأن ذلك سيجرنا إلى تناقض واضح في الاستعمال ذلك أن الجملة التي تشتمل على مسند ( فعل ) على بناء (يفعل) مع أداة النفي ماضوية الزمان وليس مضارعية حالية، أو استقبالية).

ولأغفل أيضاً أن الدلالة الزمنية في الجملة هي نوع من التخصيص المتوازي في الإسناد، أي: أن الإسناد هنا قد قيد بجهة زمنية معينة في السياق الواقع فيه بصيغة (فعل)، أو (يفعل)، أو (افعل)، أي: في الماضي، والحاضر، والمستقبل. **الدلالة الزمنية لصيغة ( فعل ) الماضي في الجملة:**

والمقصود من هذا الدلالة الزمنية في الجملة هي التي يكون مسندها (الفعل) على بناء (فعـل) بالأصلـة، أو الـزيـادة، أو التـجرـد أو التـركـيب. وهو ما يسمـيه النـحـويـون بـ(الفـعلـ المـاضـيـ).

ويكاد يتتفق النحويون على أن صيغة (فعل) تدل على الزمان الماضي باعتبار الوضع، وهو المفهوم من قول سيبويه في البناء لما مضى وتمثيله بـ(ذهب، وسمع، ومكث)<sup>(٢)</sup>. أي: في مستواها الصرفي وفي حالتها الإفرادية. عندما تكون بعيدة عن الجملة والسياق<sup>(٣)</sup>. وهي بذلك تعد في نظر المحدثين

١ - ينظر: الجملة الفعلية في نهج البلاغة، دراسة دلالية؛ محمود عبد حمد (رسالة ماجستير): ٦٦.

٢ - ينظر: كتاب سيبويه: ١٢، ٣٥، والمقتضب: ٢، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٧/٤.

٣ - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤٠.

قيمة خلافية تقوم على نمط المغايرة والاختلاف من غيرها من الصيغ<sup>(١)</sup>. ودالاً على حد بدلاتها المعجمية، وعلى زمن معين عندما تدرج في السياق، أو تعريتها عوامل التبديل من زمن إلى آخر<sup>(٢)</sup>.

وهي بذلك ذات خصائص تلازمها ولا تنفك عنها، في أنها تدل على تحقق الواقع وحتمية حدوث الحدث<sup>(٣)</sup> في الزمان المعين في السياق؛ لذلك قرر بعض الباحثين أولوية استعمالها من دون غيرها عند التوكيد وتقوية الحدث المراد التغيير عنه<sup>(٤)</sup>. هذا من جهة دلالتها الإضافية. أمّا من جهة بنائها، فهي بالصيغة تدل على جهة زمنية لفهم الحدث<sup>(٥)</sup> الفعلي في الإسناد، تحددها عوامل الموقف الخطابي والقرائن اللفظية وال حالية.

فقد تدل على الزمان الماضي في سياق، وفي آخر الحال، وفي سياق ثالث الاستقبال، وقد تفيد في سياقات غير ما ذكر: الماضي المتصل بالحال، أو الاستقبال التجديدي، أو قد تتجدد كلياً عن الحدث والزمان إلى غير ذلك<sup>(٦)</sup>. وما يعنيها من ذلك هو الدلالة الزمنية لصيغة (فعل) الماضي وهي داخل التركيب الجملي وأمثالتها في الصحيفة السجادية، فقد رسمت هذه الصيغة ( فعل) دلالات زمنية مختلفة منها:

### ١- الدلالة على الزمان الماضي:

والمقصود بها الدلالة على حد وقع في زمن ماض، قبل زمن الكلام، وذلك حين تكون القرينة إخبارية، وهذا هو الأسلوب الشائع في الاستعمال لصيغة (فعل) بل هو الاستعمال الأصل<sup>(٧)</sup>، أو النصي الموافق لفظاً ومعنى

١- مناهج البحث في اللغة: ٢٤٨-٢٤٥، والزمن في النحو العربي: ١١١.

٢- ينظر: الزمن في القرآن الكريم، دراسة دلالية للأفعال الواردة فيه؛ الدكتور بكري عبد الكريم: ٥٠.

٣- ينظر: البرهان في علوم القرآن: الزركشي: ٣٧٣/٣.

٤- ينظر: من أسرار اللغة: ١٧٣-١٧٢، والزمن في النحو العربي: ١١٣.

٥- ينظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان: ٢٤٥-٢٤٨.

٦- ينظر: الزمن في النحو العربي: ١١.

٧- ينظر: همزة الهوامع: ١٩، وفي النحو العربي نقد وتجيئ: ١٥٥، والفعل زمانه وأبنيته: ٢٨،

لل فعل الماضي<sup>(١)</sup>، على اختلاف فسحه وامتداده الزمني. وهذه الفسح الزمنية على أقسام عديدة:

### - الدلالة على الماضي المطلق:

وهو الزمن الذي مضى قبل زمن المتكلم قريباً كان أو بعيداً من دون تحديد لتجدد (فعل) من القراءات اللفظية أو المعنوية التي تحدد زمنه الماضي من القرب أو البعيد<sup>(٢)</sup> (وعلى ذلك فزمنه عام يستغرق الماضي من دون تحديد على اختلاف فسحه الزمنية...)<sup>(٣)</sup> فهو ماض مجهول يستوعب الماضي الذي تدلّ عليه (فعل) بأكمله من دون ضبط أو تحديد<sup>(٤)</sup>، نحو: صلى علي، حضر محمد. قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ): (وذلك أنت تقول (قام) فيصلح لجميع ما تقدمك من الأزمنة)<sup>(٥)</sup>.

وقد استعمل القرآن الكريم هذه الصيغة (فعل): للدلالة على الماضي المطلق في أمثلة (كثيرة لا تقاد تحسى)<sup>(٦)</sup>، من ذلك قوله عز وجل: ﴿إِنَّهُ فَكَرَ وَقَدَرَ فَقُتُلَ كَيْفَ قَدَرَ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَرَ ثُمَّ نَظَرَ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ثُمَّ أَدْبَرَ وَأَسْتَكَبَ﴾<sup>(٧)</sup>.

وفي الصحيفة السجادية كان لصيغة (فعل) حضور ليس بالشأن القليل يمثل بعدها الزمني في الماضي المطلق، كما في دعائه عليه السلام:

- (أَنَا الَّذِي أَوْقَرَتِ الْخَطَايَا ظَهِيرَهُ، أَنَا الَّذِي أَفْنَتِ الذُّنُوبُ عُمَرَهُ، أَنَا الَّذِي بِجَهْلِهِ عَصَاكَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا مِنْهُ لِذَاكَ...)<sup>(٨)</sup>.

والرَّمَنُ في القرآن الكريم: ٥٢.

١- ينظر: دقائق التصريف؛ ابن سعيد المؤدب: ١٧.

٢- ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية: ٥٦-٥٥.

٣- المصدر نفسه: ٦٠.

٤- المصدر نفسه: ٥٥. وينظر: معاني النحو: ٣ / ٢٩٩.

٥- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٨ / ١١٠.

٦- معاني الماضي والمضارع في القرآن: ٧٦، ومعجم الجملة القرآنية (ق ٢): ٢٨ وما بعدها

٧- المذشر: ١٨ - ٢٢.

٨- الصحيفة السجادية: ٤٢.

- (فَكَمْ قَدْ رَأَيْتُ يَا إِلَهِي مِنْ أَنْاسٍ طَلَبُوا العَزَّ بَغَيْرِكَ فَذَلُوا. وَرَأَمُوا الشَّرْوَةَ مِنْ سَوَاكَ فَأَفْتَقَرُوا. وَحَاوَلُوا الْأَرْتَفَاعَ فَاتَّضَعُوا...)<sup>(١)</sup>.
- (يَا مَنْ هُوَ غَايَةُ خَشْيَةِ الْمُتَقِينَ. هَذَا مَنْ تَدَاوَلَتْهُ أَيْدِي الدُّنْوَبِ وَقَادَتْهُ أَزْمَمَةُ الْخَطَايَا وَأَسْتَحْوَذَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ. فَقَصَرَ عَمَّا أَمْرَتْ بِهِ تَفْرِيطًا. وَتَعَاطَى مَا نَهَيْتَ عَنْهُ تَغْرِيرًا...)<sup>(٢)</sup>.
- (تَقَحَّمْتُ أَوْدِيَةَ الْهَلاَكَ وَحَلَّتُ شِعَابَ ثَلَفٍ تَعَرَّضْتُ فِيهَا لِسُطُوتِكَ وَبِحُلُولِهَا عُقوَبَاتِكَ)<sup>(٣)</sup>.

- (إِلَهِي أَلْبَسْتِنِي الْخَطَايَا شُوبَ مَذَلَّتِي. وَجَلَّنِي التَّبَاعُدُ مِنْكَ لِبَاسَ مَسْكَنَتِي. وَأَمَاتَ قَلْبِي عَظِيمُ جَنَائِي...)<sup>(٤)</sup>.

ففي هذه الشواهد جميعاً أعربت صيغة ( فعل) مجردها ومزيدها عن جهة وقوع الإسناد الزمنية، وهي الزَّمن الماضي بالاستناد إلى اعترافات العبد الداعي وهو في موطن الدُّعاء والعبادة، فهو عليه السلام قد جرد هذه الصيغة من القرائن اللفظية والمعنوية؛ ليدلّ بها على الزَّمن الماضي المطلق، اللَّهُمَّ إِلَّا قرينة الإخبار عن هذه الأحداث المتصورة بالنسبة إليه عليه السلام في نسبة التكامل العبادي والظهور بمظهر العبد الخاطئ أمام الحقِّ الكريم سبحانه وتعالى في زمان ماض عن كلامه من دون تحديد لجهته أو تعين فسحته وامتداده الزمني.

### - الدلالة على الزَّمن الماضي البعيد المنقطع:

والقصد من ذلك أنَّ الحدث حصل في فسحة زمنية ماضية بعيدة عن زمن المتكلم، وقطعت صلته بالحاضر<sup>(٥)</sup>، وهو معنى الانقطاع الذي توحى به ( فعل)<sup>(٦)</sup>.

١- المصدر نفسه: ٧٧.

٢- المصدر نفسه: ٨١.

٣- المصدر نفسه: ١٥٢، للمزيد من الأمثلة، ينظر: الصحيفة السجادية: ١٥، ٤٣، ٤٢، ٧٧، ٥٧، ٨١، ٩٩، ٨٨، ٢٣٩، ٢٣١، ١٥٣، ١٥٢، ١٣٨، ١٢٥، ١١٩، ١٠٤، ٩٩.

٤- المصدر نفسه: ٢٣١.

٥- ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية: ٥٧، والجملة الفعلية ودلائلها في آيات الآخرة، مجید طارش: ١٢٠.

٦- ينظر: هم مع الهوامع: ٧، ومعاني النحو: ٣/٢٩٩، والصيغة الزمنية في اللغة العربية: مالك المطلاوي: ٤٧.

ويُفاد هـذا اللـون الزـمنـي بـقريـنة لـفـظـيـة وـهـي التـركـيب الفـعـليـ: (كان فـعلـ)، أـو (كان قـد فـعلـ)، أـو (قد كان فـعلـ)<sup>(١)</sup>، فالـفـعل النـاسـخ (كان) خـلـص (فـعلـ) إـلـى المـاضـي الـخـالـص وـعـبـر عـن جـهـة زـمـنـيـة أـبـعـد مـن (فـعلـ) المـاضـي البـسيـط<sup>(٢)</sup>. نـحـو قـولـه تـعـالـى: ﴿وَهـمـلـنـاهـ عـلـى ذـاتـ الـلـوـاحـ وـدـسـرـ تـجـرـيـ بـأـعـيـنـاـ جـزـاءـ لـمـ كـانـ كـفـرـ﴾<sup>(٣)</sup>، فـلـمـ كـانـ الـكـفـرـ قدـ حـصـل قـبـلـ النـجـاةـ عـبـر عـنـهـ بالـتـركـيبـ (كانـ كـفـرـ) للـدـلـالـةـ عـلـى الـزـمـنـ البعـيدـ المـنـقـطـعـ<sup>(٤)</sup>.  
 أـو بـقـرـيـنةـ مـعـنـوـيـةـ<sup>(٥)</sup>، كـماـ فـيـ قـولـه تـعـالـى: ﴿خـلـقـ اللـهـ السـمـوـاتـ وـالـأـرـضـ﴾<sup>(٦)</sup> أـوـ تـارـيـخـيـةـ: كـماـ فـيـ قـولـنـاـ: (قدـ كـتبـ الرـسـولـ - صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ - إـلـىـ مـلـكـ الـرـومـ كـتـابـاـ)<sup>(٧)</sup>، فـالـحـدـثـ قدـ فـهـمـ اـنـقـطـاعـهـ وـحدـدـ زـمـنـهـ البعـيدـ منـ قـرـيـنةـ التـارـيـخـ.

وـفـيـ الصـحـيـفـةـ السـجـادـيـةـ قدـ كـانـ لـهـذـهـ الدـلـالـةـ الزـمـنـيـةـ شـواـهـدـ كـثـيرـةـ مـنـهـاـ مـاـ حـدـدـ جـهـتـهـ الزـمـنـيـةـ التـركـيبـ الفـعـليـ (كانـ فـعلـ) فـيـ أـسـلـوبـ شـرـطـ أـدـاتـهـ (إنـ): للـدـلـالـةـ عـلـىـ زـمـنـ أـبـعـدـ فـيـ المـضـيـ مـنـ جـوابـهـ<sup>(٨)</sup>، كـماـ فـيـ دـعـائـهـ عـلـيـسـلـامـ: - (إـلـهـيـ إـنـ كـانـ قـلـ زـادـيـ فـيـ الـمـسـيـرـ إـلـيـكـ). فـلـقـدـ حـسـنـ ظـنـيـ بـالـتـوـكـلـ عـلـيـكـ. وـإـنـ كـانـ جـرـمـيـ قـدـ أـخـافـنـيـ مـنـ عـقـوبـتـكـ. فـإـنـ رـجـائـيـ قـدـ أـشـعـرـنـيـ بـالـأـمـنـ مـنـ نـقـمـتـكـ. وـإـنـ كـانـ ذـنـبـيـ قـدـ عـرـضـنـيـ لـعـقـابـكـ. فـقـدـ أـذـنـيـ حـسـنـ ثـقـيـيـ بـثـوـابـكـ...)<sup>(٩)</sup>.

١- يـنظـرـ: فـيـ النـحـوـ الـعـربـيـ نـقـدـ وـتـوجـيهـ: ١٤٩ـ ١٥٦ـ ١٤٩ـ، وـفـعـلـ وـالـزـمـنـ: ٦٧ـ. وـمـاـ بـعـدـهـ، وـفـعـلـ زـمـانـهـ وـأـبـيـتـهـ: ٢٩ـ، وـمـعـجمـ الـجـمـلـةـ الـقـرـآنـيـةـ: قـ ٢ـ ٣٣ـ، وـمـعـانـيـ الـمـاضـيـ وـالـمـضـارـعـ فـيـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ: ٧٠ـ.

٢- يـنظـرـ: الـزـمـنـ فـيـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ: ١٤٨ـ، وـمـعـانـيـ الـمـاضـيـ وـالـمـضـارـعـ فـيـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ: ٦٩ـ.  
 ٣ـ الـقـمـرـ: ١٤ـ - ١٥ـ.

٤- يـنظـرـ: مـعـانـيـ الـمـاضـيـ وـالـمـضـارـعـ فـيـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ: ٦٩ـ.

٥- يـنظـرـ: مـعـانـيـ النـحـوـ: ٢٩٩ـ ٣ـ.

٦- الـعـنـكـبـوتـ: ٤٤ـ.

٧- يـنظـرـ: الدـلـالـةـ الزـمـنـيـةـ فـيـ الـجـمـلـةـ الـعـربـيـ: ٦٨ـ ٦٤ـ.

٨- يـنظـرـ: شـرـحـ الـكـافـيـةـ فـيـ النـحـوـ الـرـضـيـ: ٢ـ ١٦٥ـ، وـالـزـمـنـ فـيـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ: ٦١ـ.

٩- الصـحـيـفـةـ السـجـادـيـةـ، أـ: ٢٣٧ـ ٢٣٨ـ.

ففي هذه الجمل عموماً تلوّنت صيغة (فعل) في ذلك التركيب الفعلية مع الفعل الناسخ (كان) في الأسلوب الشرطي تلوّنت بالزمن الماضي البعيد عن زمن جواب الشرط. فهي تشير إلى وقوع الإسناد الفعلية في جهة زمنية أبعد من زمن جواب الشرط، أي: إنَّ فعل الشرط قد انقضى وانتهى أمره و جواب الشرط متربٌ علَيْهِ فيما بعد.

ومنها ما جاء بأسلوب تعجب قد توسطت (كان) الزائدة فيه بينَ (ما) التَّعْجِبِيَّةِ و(أفعُل) فعل التَّعْجِب<sup>(١)</sup>; للدلالة على زمن ماضٍ أبعد من زمن الحالة التَّعْجِبِيَّةِ والشعور بالدهشة، كما في دُعائِه عليهِ اللهم:

- (السَّلَامُ عَلَيْكَ مَا كَانَ أَمْحَاكَ لِذُنُوبِ... السَّلَامُ عَلَيْكَ مَا كَانَ أَطْوَلَكَ عَلَى الْمُجْرِمِينَ... السَّلَامُ عَلَيْكَ مَا كَانَ أَحْرَصَنَا بِالْأَمْسِ عَلَيْكَ...)<sup>(٢)</sup>.

فهذه الجمل التَّعْجِبِيَّة من دُعائِه عليهِ اللهم في وداع شهر رمضان قد دلتَ (كان) فيها على الزَّمن الماضي الخالص لصيغة (فعل) وأشعر هذا التركيب الفعلية بحالة شعورية مفعمة بالإكبار والإعظام لشهر رمضان الكريم في نفسه عليهِ اللهم وما كان الدُّعاء تابعاً لهذا الشَّهر الكريم دلتَ هذه الجمل على ذلك الإحساس في زمن ماضٍ أبعد من زمن دُعائِه عليهِ اللهم وما استعمال (أمس) هُنَّا في الجملة الأخيرة إلا تأكيد لهذا الأمر إذ إنَّها هُنَّا في الزَّمن الماضي وليس لل يوم الذي هو قبل يومه عليهِ اللهم.

بيد أنَّ أغلب الجمل التي دلتَ فيها (فعل) مجردها ومزيدتها على الزَّمن الماضي البعيد قد كانت بوساطة القرائن المعنوية والتاريخية، كما في أدعيته عليهِ اللهم التي جاءت أخباراً عن خلق الكون والملائكة وخلق الإنسان وفي سياق الحديث عن الأنبياء والرسول الأعظم (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، ومن والاه من أصحابه (رضوان الله عليهِم) في الدُّعاء لهم وغيرها، كما في دُعائِه الأولى من الصحيفة السجادية:

١- ينظر: أوضح المسالك: ١٨٠ / ١.

٢- الصحيفة السجادية: ١٢٢-١٢١.

- (أَبْتَدَعَ بِقُدرَتِهِ الْخَلَقَ أَبْتَدَاعًا. وَاحْتَرَّ عَهُمْ عَلَى مَشِيَّتِهِ احْتَرَاً. ثُمَّ سَلَكَهُمْ طَرِيقَ إِرَادَتِهِ. وَبَعْثَهُمْ فِي سَبِيلِ مَحِبَّتِهِ... وَجَعَلَ لِكُلِّ رُوحٍ مِنْهُمْ قُوَّاتًا مَعْلُومًا مَقْسُومًا مِنْ رِزْقِهِ... ثُمَّ ضَرَبَ لَهُ فِي الْحَيَاةِ أَجَلًا مَوْقُوتًا. وَنَصَبَ لَهُ أَمْدًا مَحْدُودًا...<sup>(١)</sup>).

- (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَكَبَ فِينَا الْآتِ الْبَسْطِ. وَجَعَلَ لَنَا أَدَوَاتِ الْقَبْضِ. وَمَتَّعَنَا بِأَرْوَاحِ الْحَيَاةِ. وَأَثْبَتَ فِينَا جَوَارِحَ الْأَعْمَالِ...<sup>(٢)</sup>).

- (أَنْتَ الَّذِي أَنْشَأْتَ الْأَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ سَنْخٍ. وَصَوَّرْتَ مَا صَوَّرْتَ مِنْ غَيْرِ مِثَالٍ. وَأَبْتَدَعْتَ الْمُبْتَدَعَاتِ مِنْ غَيْرِ احْتَدَاءِ...<sup>(٣)</sup>).

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ خَلَقْتَنِي سَوِيًّا. وَرَبَّيْتَنِي صَغِيرًا...<sup>(٤)</sup>).

- (اللَّهُمَّ فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ أَمِينِكَ عَلَى وَحْيِكَ... كَمَا نَصَبَ لِأَمْرِكَ نَفْسَهُ. وَعَرَضَ فِيكَ لِلْمَكْرُوهِ بَدَنَهُ. وَكَافَشَ فِي الدُّعَاءِ إِلَيْكَ حَامِتَهُ. وَحَارَبَ فِي رِضَاكَ أَسْرَتَهُ. وَقَطَعَ فِي إِحْيَاءِ دِيْنِكَ رَحْمَهُ. وَأَقْصَى الْأَدْنِينَ عَلَى جُحُودِهِمْ. وَقَرَبَ الْأَقْصَىنَ عَلَى أَسْتَجَابَتِهِمْ لَكَ. وَوَالِي فِيكَ الْأَبْعَدِينَ. وَعَادَى فِيكَ الْأَقْرَبِينَ وَأَدَابَ نَفْسَهُ فِي تَبْلِيغِ رِسَالَتِكَ...<sup>(٥)</sup>).

- (وَقَدْ أَسْتَحْوَذَ عَلَيَّ عَدُوكَ الَّذِي أَسْتَنْظَرَكَ لِغَوَائِيَّيِّي. فَانْظَرْتَهُ. وَأَسْتَمْهَلَكَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ لِإِضْلَالِيِّ فَامْهَلْتَهُ...<sup>(٦)</sup>).

- (وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ أَدَى مَا حَمَلْتَهُ إِلَى الْعِبَادِ. وَجَاهَدَ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَقَّ الْجِهَادِ. وَإِنَّهُ بَشَّرَ بِمَا هُوَ حَقٌّ مِنَ التَّوَابِ وَأَنذَرَ بِمَا هُوَ صِدْقٌ مِنَ الْعِقَابِ...<sup>(٧)</sup>).

١- المصدر نفسه: ١٢.

٢- المصدر نفسه: ١٤.

٣- المصدر نفسه: ١٣٠.

٤- المصدر نفسه: ١٥٥.

٥- المصدر نفسه: ١٦.

٦- المصدر نفسه: ٨٧.

٧- المصدر نفسه: ١٨١. وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ١٣، ١٥، ١٥، ٦٦، ٦٩، ٨٧، ٨٩.

. ١٧٥، ١٧٠، ١٣٠، ١١٠، ١٠٩

فهذه الجمل جمِيعاً قد دَلَّتْ عَلَى وقوع الإِسْنَاد في زَمِين معين حددتْ جهته وفسحته الزَّمِنِيَّة صيغة ( فعل ) في الإِطَار العَام لِكُلِّ جملة في سياقها، وهي الدَّلَالة عَلَى الزَّمِن المَاضِي البعيد المنقطع في بعضها المترتب في جهة حدثه وزمانه كما في المثال الأول. إذ أخبر عن الخلق والاختراع الإِلَهِي ثُمَّ أتبع ذلك بفسحة زمنية متراخيَّة قد رسمها الحرف ( ثم ) عن الحدث المنقطع في الزَّمِن البعيد، فجاءت الأَحْدَاث الواقعة مترتبة في زَمِين وقوعها البعيد.

وَفي المثالين: الخامس والسادس، عَبَرَ عَلَيْسَلَام بـصيغة ( فعل ) المزيدة بـ(ألف) المفاعة (المشاركة) وَفي التَّضعيف في بعضها، عَبَرَ عَن وقوع الحدث المفهوم من علاقة الإِسْنَاد وتكرره في الزَّمِن البعيد عَن زَمِين دُعائِه عَلَيْسَلَام للرَّسُول الأَعْظَم (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) فالمفهوم من كُلِّ الْأَفْعَال الَّتِي أَسْنَدَهَا إِلَى الرَّسُول الأَعْظَم (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهَا وَقَعَتْ مَرَّةً وَمَرَّةً... وهكذا إِلَى بلوغ الْأَمْر الإِلَهِي في نشر الإسلام. وهذا كُلُّه، أي: في الجمل جمِيعاً قد دَلَّ عَلَى الزَّمِن المَاضِي البعيد عَن زَمِين دُعائِه عَلَيْسَلَام بالقرينة التَّارِيخِيَّة والمعنوَّة.

### - الدَّلَالة عَلَى الزَّمِن المَاضِي القريب:

أي أَنَّ الحدث المفهوم من علاقة الإِسْنَاد قد وقع في زَمِين ماضٍ قريبٍ من زَمِين المتكلم، وقد أَسْتَعملَتْ صيغة ( فعل ) المَاضِي المسبوقة بالحرف (قد) <sup>(١)</sup> للتَّعبير عَن جهته الزَّمِنِيَّة مع قرينة الحال والسِّيَاق <sup>(٢)</sup>. فإذا قلت: قام على، أحتمل المضي البعيد والقريب، أمَّا إِذَا (قلت: قد قام، اخْتَصَّ بالقريب) <sup>(٣)</sup>، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصَّلاة، أي: قد حان وقتها الَّذِي أَنْتَ فِيه <sup>(٤)</sup>. وليس هَذَا يَعْنِي أَنَّ كُلَّ صيغة ( فعل ) المَاضِي المسبوقة بالحرف (قد)

١- ينظر: في النَّحو العَرَبِيِّ نقد و توجيه: ١٥٥، والفعل زمانه وأبنيته: ٢٩، والفعل والزمان: ٦٣ - ٦٤.

٢- ينظر: معجم الجُمْلة القرآنية: ق ٢ / ٤٠.

٣- مغني الليبب: ١٧٢ / ١

٤- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١٤٧ / ٨، وشرح الكافية في النحو؛ الرضي: ٤٢٩ / ٢، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٤ / ٣٣١.

زمنها الماضي القريب، ذلك أنَّ الحرف (قد) لِهُ معنيان آخران هما: التَّحقيق والتَّوقع. عَلَى أَنَّ التَّحقيق لا ينفك عنه<sup>(١)</sup>، ومعناه: التَّوكيد والتَّقوية. أمَّا التَّوقع فمعناه أَنَّ الحدث كَانَ متوقعاً قبل حدوثه<sup>(٢)</sup>، (وَهَذِهِ الْمَعْنَى قَدْ تجتمع وَقَدْ تفترق)<sup>(٣)</sup> في سِيَاقِ الْجَمْلَةِ، عَلَى أَنَّ مَعْنَى التَّحقيق لا يفارقه، فَمِنْ اجْتِمَاعِهَا: قَدْ حَضَرَ الْإِسْتَادُ، فِيهِ التَّحقيقُ وَالتَّقْرِيبُ وَالتَّوْقُعُ. وَمِنْ تَخْلُفِ التَّقْرِيبِ قَوْلَهُ تَعَالَى: [فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلُ مِنْ قَبْلِكُمْ]<sup>(٤)</sup>، وَقَوْلَهُ سَبَحَنَهُ: [وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ]<sup>(٥)</sup>، فَهَذِهِ الْأَحْدَاثُ وَلَا شَكَّ مُوغَلةٌ بِالْقَدْمَ، وَلَمْ تَفْدَ (قد) هُنَّا التَّقْرِيبُ مِنَ الْحَالِ وَإِنَّمَا التَّحقيقُ حَسْبَ<sup>(٦)</sup>.

وَفِي الصَّحِيفَةِ السَّجَاجِدِيَّةِ كَانَتْ هُنَّا جَمْلَةً اشْتَمِلَتْ عَلَى صِيغَةٍ عَلَى صِيغَةٍ (فَعَلَ) الْمَاضِي مُسْبِقَةً بـ(قد) جَاءَتْ لِلدلَّةِ عَلَى وقوعِ الْحَدِيثِ الْفِعْلِيِّ فِي الإِسْنَادِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِيِّ الْقَرِيبِ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَقَدْ نَزَلَ بِي يَارَبِّ مَا قَدْ تَكَادَنِي ثُلُّهُ. وَأَلَمْ بِي مَا قَدْ بَهَظَنِي حَمْلُهُ...)<sup>(٧)</sup>.
- (فَقَدْ ضَقْتُ لِمَا نَزَلَ بِي يَارَبِّ ذَرْعَا. وَأَمْتَلَّتُ بِحَمْلِ مَا حَدَثَ عَلَيَّ هَمَّا...)<sup>(٨)</sup>.
- (وَقَدْ أَقَامَ فِينَا هَذَا الشَّهْرُ مَقَامَ حَمْدٍ. وَصَحَبَنَا صُحبَةٌ مَبْرُورٌ. وَأَرْبَحْنَا أَفْضَلَ أَرْبَاحَ الْعَالَمَيْنِ. ثُمَّ قَدْ فَارَقْنَا عَنْدَ تَمَامِ وَقْتِهِ. وَأَنْقَطَاعُ مُدْتَهِ. وَوَفَاءُ عَدَدِهِ...)<sup>(٩)</sup>.
- (اللَّهُمَّ إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ شَمَّتْ بِنَا إِذْ شَايَعَنَا هُنَّا عَلَى مَعْصِيَتِكَ...)<sup>(١٠)</sup>.
- (اللَّهُمَّ هَانَذَا قَدْ جِئْتُكَ...)<sup>(١١)</sup>.

١- شرح الكافية في النحو: ٤٢٩/٢، ومغني الليبب: ١/١٧٢، والفعل والزمن: ٦٢. وما بعدها.

٢- معجم الجملة القرآنية: ق٢/٣٧، ومعاني النحو: ٣/٣٠١ - ٣٠٠.

٣- معاني النحو: ٣/٣٠١.

٤- آل عمران: ١٨٤.

٥- المؤمنون: ١٧.

٦- ينظر: معاني النحو: ٣/٣٠٢.

٧- الصحيفة السجاجيدية: ٢٧.

٨- المصدر نفسه: ٢٨.

٩- المصدر نفسه: ١٢٠.

١٠- المصدر نفسه: ١٣١.

١١- المصدر نفسه: ٨٢، وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٣٣، ٣٥، ٤٤، ٥٤، ٩٠، ١٠١.

فالمثالان: الأول والثاني قد جاءا في سياق دعاء له عليهما السلام (إذا عرضت له مهمّة، أو نزلت به ملّمة وعند الكرب). ولما كانت هذه الأحداث (عنوان الدعاء) قريبة من زمن دعائهما عليهما السلام أي: وقوعها في زمن قبل دعائهما، الأمر الذي يتطلب منه اللجوء منها إلى الله العظيم سبحانه للخلاص منها عبر عن وقوع نسبتها في زمن ماض بالنسبة له وحدد جهته بالتركيب (قد فعل) ليدل على تحقيق هذه الأحداث وقوتها وقوعها وعلى الزمان القريب من دعائهما عليهما السلام.

والمثال الثالث جاءت جملة في عنوان دعائهما عليهما السلام (في وداع شهر رمضان)، ولما كان هذا الدعاء يدعى به عليهما السلام بعد انتهاء شهر رمضان الكريم مباشرةً، وكان وقت الدعاء قريباً من انتهاء الشهر الكريم عبر عن وقوع نسبة إسناد في زمن ماض قريب من زمن دعائهما عليهما السلام بالتركيب (قد فعل) زيادة في التحقيق والقرب الزمني، فضلاً عن سياق الدعاء الذي يُفصح عن ذلك.

وهناك من الجمل ما جاءت للدلالة على الزمان القريب من زمنه عليهما السلام ولكن ليس بالتركيب المتقدم (قد فعل)، وإنما اكتسب تلك الدلالة الزمنية بالقرينة الحالية كما في دعائهما عليهما السلام:

- (اللهم إنك أعتنتني على ختم كتابك الذي أنزلته نوراً...).

فهذه الجملة من دعائهما عليهما السلام جاء في سياق (دعائه عند ختم القرآن)، وهو دعاء يدعو به عليهما السلام في زمن مباشر من زمن ختم القرآن الكريم لما كان الأمر كذلك دليلاً على إسناد اعنه الله سبحانه له عليهما السلام لختم القرآن في زمن قريب من زمن عباده عليهما السلام عند قراءة الدعاء بقرينة الحال، وعنوان الدعاء.

## - الدلالة على الزَّمْنِ المَاضِيِ المؤكَدُ:

تقَدَّم بنا أَنَّ صيغةً (فَعَل) المَاضِي عندما تسبق بالحرف (قَد) تَدْلِي عَلَى معانٍ ثلاثة هِي: التَّحْقِيق، والتَّوْقِيق والتَّقْرِيب من الزَّمْنِ الحاضر<sup>(١)</sup>. وَقَدْ ذَكَرْنَا الأُخْرَى، وَهُنَّا نذَكِرُ أَنَّ التَّرْكِيب (قَد فَعَل) مجردها ومزيد يفيد تحقيق وقوع الإِسْنَاد وتوكيده في زَمْنِ ماضٍ عَنْ زَمْنِ المتكلِّم. وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بعْضُ الْبَاحِثِينَ بعْدَ أَنْ نَفَى غَرْضُ التَّقْرِيبِ مِنَ الزَّمْنِ الحاضر بدلالة التَّرْكِيب (قَد فَعَل) اللَّهُمَّ إِلَّا بِقَرْيَنةٍ سِيَاقٍ أَوْ حَالٍ<sup>(٢)</sup>. وَالْحَقُّ أَنَّهُ يَدِلُّ ذَلِكَ التَّرْكِيب عَلَى زَمْنِ الْحاضر وَقَدْ تَقدَّمْ شواهدُ ذَلِكَ.

وَفِي الصَّحِيفَةِ السَّجَاجِدِيَّةِ دَلَّتْ جملَ كثيرةً عَلَى الزَّمْنِ المَاضِيِ المؤكَدِ بِذَلِكَ التَّرْكِيبِ (قَد فَعَل) مِنْ ذَلِكَ دُعَاؤِهِ عَلَيْكَمْ:

- (لَقَدْ وَضَعَ عَنَّا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ...)<sup>(٣)</sup>.

- (وَقَدْ قَصَرَ بِي السُّكُوتُ عَنْ تَحْمِيدِكَ...)<sup>(٤)</sup>.

- (فَقَدْ أَضْطَبَنَّتَ عَنِّي مَا يَعْجِزُ عَنْهُ شُكْرِي...)<sup>(٥)</sup>.

- (وَقَدْ أَجَأْتَنِي الذُّنُوبُ إِلَى التَّشْبِيهِ بِأَذِيالِ عَفْوِكَ...)<sup>(٦)</sup>.

وَفِي هَذِهِ الْأَمْثَالِ جَمِيعًا قدْ دَلَّتْ صيغةً (فَعَل) المَاضِيِ المسْبُوقة بـ(قَد) دَلَّتْ عَلَى التَّحْقِيقِ وَتوكيدِ الزَّمْنِ المَاضِيِّ، فَهُوَ لَمْ يَرِيدِ الدَّلَالَةَ عَلَى الزَّمْنِ الْقَرِيبِ مِنْ عِبَادَتِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَحْدَاثِ المَاضِيَّةِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ عَلَيْكَمْ توكيدِ مضمونِ الإِسْنَادِ وَوَقْوعِهِ الْمُحْقَقُ الَّذِي كَانَ فِي الزَّمْنِ المَاضِيِّ وَاللهِ سُبْحَانَهُ الْعَالَمُ.

١- ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٨/١٤٧، وشرح الكافية: ٢/٤٢٩، ومعاني النحو: ٢/٣٠٢-٣٠٣.

٢- ينظر: معجم الجُمْلة القرانية: ق ٢/٣٧.

٣- الصحيفة السجاجيدية: ١٤.

٤- المصدر نفسه: ١٢٨.

٥- المصدر نفسه: ١٥٧.

٦- المصدر نفسه: ٢٥١.

- **الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمْنِ الْمَاضِيِّ الْحَاصِلِ فِي الْمُسْتَقْبِلِ:**  
 أي أنَّ الحدث وقع في زمن ماضٍ بالنسبة للمستقبل ويستعمل للتعبير  
 عن هذه الدَّلَالَةِ  
 التَّرْكِيبُ (قد فعل) مسبوقاً بفعل الكون النَّاسِخ بصيغة المضارع  
 (يكون + قد فعل)<sup>(١)</sup>.

وفي الصحيفة السجادية نجد من هذه الدَّلَالَةِ دُعَائِهِ عَلَيْسَلَامُ:  
 - (وَلَا تَقْطَعْ رَجَاءَنَا بِمَنْعَكَ. فَتَكُونَ قَدْ أَشْقَيْتَ مَنِ اسْتَسْعَدَ بِكَ.  
 وَحَرَمْتَ مَنِ اسْتَرْفَدَ فَضْلَكَ...)<sup>(٢)</sup>.

- (فَلَا تَجْعَلْ حَظِّي مِنْ رَحْمَتِكَ مَا عَجَّلْتَ لِي مِنْ عَافِيَّتِكَ. فَأَكُونَ قَدْ  
 شَقَيْتُ بِمَا أَحَبَّتُ. وَسَعَدَ غَيْرِي بِمَا كَرِهْتُ...)<sup>(٣)</sup>.

ففي هذين المثالين قد دلَّ بهما عَلَيْسَلَامُ باستعمال فعل الكون (تكون،  
 أكون) مع التَّرْكِيبِ (قد + فعل) على حصول مضمونه وتوكيده في الزَّمْنِ  
 المَاضِي بالنَّسْبَةِ إِلَى زَمْنِ الْمُسْتَقْبِلِ، فهو عَلَيْسَلَامُ قد تصور حدوث هذه الأحداث  
 ووَكَّدَ وقوعها في زمن ماضٍ بالنسبة إلى زَمْنِ الْمُسْتَقْبِلِ الآتي.

ومن ذلك أيضاً دعاؤه عَلَيْسَلَامُ:  
 - (وَكُنْتُ فِي الْمَنْسِيَّنَ كَمَنْ قَدْ نُسِيَ...)<sup>(٤)</sup>.

وهذا الأمْرُ في زَمْنِ الْمُسْتَقْبِلِ بعد موت الدَّاعِي، فعَبَّرَ عَنْ حَصْولِ  
 المَاضِي (الْمَسْيَانِ) في زَمْنِ الْمُسْتَقْبِلِ.

- **الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمْنِ الْمَاضِيِّ الْمُسْتَمِرِ إِلَى زَمْنِ الْإِخْبَارِ:**  
 أي إنَّ الحدث وقع في زَمْنِ الْمَاضِي وتكرر وقوعه إلى زَمْنِ الْذِي هُوَ فِيهِ  
 المتكلَّمُ، وتؤكِّدُ هَذِهِ الدَّلَالَةُ بـ(كُلُّمَا)، إِذْ إِنَّهَا تُفِيدُ التَّلَازِمَ التَّجَدُّديِّ الْاِسْتِمَارِيِّ

١- ينظر: معاني النحو: ٣٠٨ / ٣.

٢- الصحيفة السجادية: ٣١.

٣- المصدر نفسه: ٤٩.

٤- المصدر نفسه:

مع صيغة (فعل) الماضي (كُلّما فعل) إنْ في الزَّمَنِ المَاضِي أَوْ الْمُسْتَقْبِلِ، مع قرينة تعين ذلك زيادةً عَلَى مَا فِيهِ مِنْ رَايَةِ الشَّرْطِ<sup>(١)</sup>. فإذا كانت القرينة إخباريَّة فهو للماضي<sup>(٢)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾<sup>(٣)</sup>، ومن المستقبل قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُلَّمَا نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلَنَا هُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾<sup>(٤)</sup>. فالتركيب (كُلَّما فعل) هنا أفاد التكرير الاستمراري لجيء الرَّسُولِ فِي الزَّمَنِ المَاضِي، ونضج الجلد فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ والحساب. عَلَى أَنَّ السَّيَاقَ هُوَ الَّذِي حَدَّ كُلَّ مِنَ الزَّمَنِينِ.

وفي الصحيفة السجادية نجد هذه الدلالة في دُعائِه عليه السلام:

- (فَكَيْفَ لِي بِتَحْصِيلِ الشُّكْرِ وَشُكْرِي إِيَّاكَ يَفْتَقِرُ إِلَى شُكْرٍ، فَكُلُّمَا قُلْتُ لَكَ الْحَمْدُ وَجَبَ عَلَيَّ لِذَلِكَ أَنَّ أَقُولَ لَكَ الْحَمْدُ...)<sup>(٥)</sup>.

فالمثال هذا جاء في سياق دُعائِه عليه السلام في (مناجاة الشاكرين) لبيان تقرير حالة الشكر والحمد من قبل العبد الداعي الواجب عليه لله سبحانه لعظمة نعمه وكثرة منه وفضله عَزَّ وَجَلَّ ولما كانت نعمه تعالى كثيرة ومستمرة ومتتجدة عليه أخبر عليه السلام عن وقوع حمده وشكره على تلکم النعم المستمر في الزَّمَنِ المَاضِي واستمر هَذَا الْحَمْدُ إِلَى زَمْنِ نطقه بذلك.

لذلك عبر عليه السلام عن ذلك الاستمرار التجدي المفاد من (كُلَّما) مع صيغة (فعل الماضي) في الزَّمَنِ المَاضِي إِلَى زَمْنِ عبادته عليه وأشمفها رائحة الشرط اللازم في ترتيب الأحداث - فعل الشرط بعده مباشرة جوابه - لبيان حالة العجز، وعدم القدرة في إداء شكر الله وحمده تعالى.

١- ينظر: معاني النحو: ٣ / ٣٠٦، والنحو الوافي: ١ / ٥٥، والفعل والزمن: ٥٩، ومعجم الجملة القرآنية: ق / ٦٧، والزَّمَنُ في النَّحوِ الْعَرَبِيِّ: ١٢٦.

٢- ينظر: الزَّمَنُ في النَّحوِ الْعَرَبِيِّ: ١٢٦-١٢٧.

٣- المؤمنون: ٤٤.

٤- النساء: ٥٦.

٥- الصحيفة السجادية: أ: ٢٤١.

وَفِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ أَيْضًا جَمْلَةً دَلَّتْ عَلَى الزَّمْنِ الْمَاضِيِّ الْمُسْتَمِرِ إِلَى زَمْنِ الْحَالِ بِغَيْرِ ذَلِكَ التَّرْكِيبِ (كَلَّا فَعْلُه)، وَإِنَّمَا يَفْهَمُ ذَلِكَ مِنَ السَّيَاقِ وَالتَّأْمُلِ مِنْ ذَلِكَ دُعَاؤِه عَلَيْسَ لِهِمْ:

- (إِلَهِي أَذْهَلَنِي عَنْ إِقَامَةِ شُكْرِكَ تَتَابُعُ طَوْلَكَ، وَأَعْجَزَنِي عَنْ إِحْصَاءِ ثَنَائِكَ فَيُضْ فَضْلَكَ، وَشَغَلَنِي عَنْ ذِكْرِ مَحَامِدِكَ تَرَادُفُ عَوَادِكَ، وَأَعْيَانِي عَنْ نَشْرِ عَوَارِفِكَ تَسْوَالِي أَيَادِيكَ... إِلَهِي تَصَاغَرَ عَنْ تَعَاظُمِ الْأَئَكَ شُكْرِي، وَتَضَائِلَ فِي جَنْبِ إِكْرَامِكَ إِيَّاهِي ثَنَائِي وَنَشْرِي. جَلَّتِنِي نَعْمُكَ مِنْ أَنْوَارِ الإِيمَانِ حُلَّاً وَضَرَبَتْ عَلَيَّ لَطَائِفُ بِرْكَ مِنْ العِزِّ كِلَّاً. وَقَلَّدَتِنِي مِنْكَ قَلَائِدَ لَا تُحلُّ وَطَوْقَتِنِي أَطْوَاقًا لَا تُفْلُّ...)(١).

فِي هَذَا النَّصِّ عَبَرَ عَلَيْسَ لِهِمْ عَنْ فَضْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَيْهِ وَاسْتِمرَارِ ذَلِكَ الْوَقْعِ الْحَدِيثِيِّ الْمَفْهُومِ مِنَ الْإِسْنَادِ فِي الزَّمْنِ الْمَاضِيِّ الَّذِي حَدَّدَتْ فَسْحَتِهِ الزَّمْنِيَّةُ صِيغَةُ (فَعْلُه) إِلَى زَمْنِ الدُّعَاءِ بِهَذَا الدُّعَاءِ؛ إِنَّهُ عَلَيْسَ لِهِمْ مَحَاطٌ بِالْفَيْضِ الرَّبَّانِيِّ وَهُوَ أَمْرٌ مُسْتَمِرٌ مِنْذَ أَنْ خُلِقَ إِلَى أَنْ يَذَهِبَ مِنْ هَذِهِ الدِّنِيَا الْفَانِيَّةِ، بَلْ حَتَّى عِنْدَمَا يَنْطَلِقُ مِنْهَا] فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكِ مُقْتَدِرٍ<sup>(٢)</sup>.

## ٢- الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمْنِ الْحَاضِرِ:

أَيْ إِنَّ الْحَدِيثَ الْفِعْلِيِّ يَقْعُدُ فِي أَثْنَاءِ إِنْشَاءِ الْكَلَامِ، وَيَتَمَّ فِيهِ. وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ نَفِيَهَا بِضَمَائِمِ لَفْظِيَّةِ أَوْ حَالِيَّةِ. فَاللَّفْظِيَّةُ كَأَسْمَاءِ الْظَّرْفِ كَ(الْيَوْمُ)، أَوْ (الآن)<sup>(٣)</sup>، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: [الآن خَفَفَ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيْكُمْ ضِعْفًا]<sup>(٤)</sup> وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وَرَضَيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ

١- المُصْدَرُ نَفْسَهُ: ٢٤٠. وَيُنَظَّرُ: الْمُصْدَرُ نَفْسَهُ: ٩٦، ٧٧، ١٧٥.

٢- (٤) الْقَمَر: ٥٥.

٣- يَنْظَرُ: الزَّمْنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ١١٦، وَالزَّمْنُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ٨٩.

٤- الْأَنْفَال: ٦٥.

دِيْنَا<sup>(١)</sup>، أَوْ إِذَا قَصَدَ بِالْفَعْلِ الْإِنْشَاءَ، نَحْوَ: (بِعُتْكَ)، أَوْ بِعَبَارَاتِ الْقَسْمِ، كَقُولَكَ: (عَزَّمْتَ عَلَيْكَ)<sup>(٢)</sup>، أَوْ لِقَرِينَةِ حَالَيَّةٍ، نَحْوَ قَوْلَكَ: آمَنْتُ بِالله<sup>(٣)</sup>. وَفِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ جَاءَتْ صِيغَةُ (فَعَلَ) فِي الْجُمْلَةِ دَالَّةً عَلَى

الْحَاضِرِ بِقَرِينَةِ لَفْظِيَّةٍ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْسَلَامُ:

-(اللَّهُمَّ إِلَيْكَ تَعَمَّدْتُ بِحَاجَتِي. وَبِكَأَنْزَلْتُ الْيَوْمَ فَقْرِي وَفَاقِتِي وَمَسْكَنِي...).<sup>(٤)</sup>  
فَالْإِسْنَادُ الْفِعْلِيُّ - هاهُنَا - أَعْنِي: مَعْنَى أَحَدَاثِ الْأَفْعَالِ قَدْ تَمَّ فِي أَثْنَاءِ إِنْشَاءِ الْكَلَامِ وَعِنْدَ النُّطْقِ بِالْدُّعَاءِ. وَالْقَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ الظَّرْفِ الزَّمَنِيِّ (الْيَوْمِ)، وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعةِ أَوْ فِي عِيدِ الْأَضْحِيِّ) عَنْوَانُ الدُّعَاءِ، فَضْلًا عَنِ السَّيَّاَقِ الْعَامِ لِلْعِبَادَةِ.  
وَإِيَّاشَرَهُ عَلَيْسَلَامُ صِيغَةُ (فَعَلَ) الْمَاضِي فِي تَحْدِيدِ الْجَهَةِ الزَّمَنِيَّةِ بِقَرِينَةِ (الْيَوْمِ) وَالسَّيَّاَقِ؛ لِوَقْوَعِ الْإِسْنَادِ فِي الزَّمَنِ الْحَاضِرِ عَلَى صِيغَةِ الْمَاضِيِّ (يَفْعَلُ) الْإِسْتِعْمَالُ الْأُولَى لِهَا هُوَ مَا فِي هَذِهِ الصِّيغَةِ (فَعَلَ) مِنْ خَصَائِصِ التَّحْتِمِ الْوَقْوَعِيِّ وَالتَّحْقِيقِ الْفِعْلِيِّ لِإِظْهَارِ الرَّغْبَةِ فِي تَقْرِيرِ الْحَالَةِ الْعِبَادِيَّةِ وَتَحْقِيقِ أَمْرِهَا عَنْدَ الدُّعَاءِ، وَاللهِ الْعَالَمُ سُبْحَانَهُ.

وَمِنْ الْجَمْلَاتِ الَّتِي جَاءَتْ مَشْتَمَلَةً عَلَى صِيغَةِ (فَعَلَ) الْمَاضِي لِلْدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَنِ الْحَاضِرِ بِقَرِينَةِ السَّيَّاَقِ دَعَاؤَهُ عَلَيْسَلَامُ:

- (اللَّهُمَّ إِلَيْكَ مَغْفِرَتِكَ وَفَدْتُ، وَإِلَيْكَ عَفْوُكَ قَصَدْتُ، وَإِلَيْكَ تَجَاوِزْكَ أَشْتَقْتُ، وَبِفَضْلِكَ وَثَقْتُ...).<sup>(٥)</sup>

- (اللَّهُمَّ إِنِّي أَخْلَصْتُ بِأَنْقِطَاعِي إِلَيْكَ، وَأَقْبَلْتُ بِكُلِّي عَلَيْكَ، وَصَرَفْتُ وَجْهِي عَمَّنْ يَحْتَاجُ إِلَى رَفْدِكِ...).<sup>(٦)</sup>

١- المائدة: ٣.

٢- ينظر: همع الهوامع: ١١٩، وفي النحو العربي: نقد وتوجيه: ٥٥، معاني النحو: ٣٣٢/٣.

٣- ينظر: الزمن في النحو العربي: ١١٢.

٤- الصحيفة السجادية: ١٤٧.

٥- المصدر نفسه: ٥٤.

٦- المصدر نفسه: ٧٧.

فالجمل في هذين المثالين جميـعاً قد دلت على أحداث وقعت في زمن الدعاء الذي هو فيه عليه السلام وأنشئت دلالتها عند الابتهاـل والانقطاع له سبحانـه، والـسيـاق قرينة ذلك البـعد الزـمنـي الذي هو الحال، أي: حال المتكلـم وحضورـه. فوفـادته إلى مـغـفرـته سبحانـه، وقصدـه عليهـسلام إلى عـفوـه سبحانـه...، وهـكـذا معـانـي الأـحـدـاث الأـخـرـ، قد تـحـقـقـت وـتـمـتـ الآـنـ، الآـنـ... في وقت عـبـادـتي وـدـعـائـي.

ومن الجمل التي اكتسبت فيها صيغة ( فعل ) الماضي الدلالة على الزـمنـ الحاضـرـ ما جاءـت بـوظـيفـة أوـأـسـلـوبـ التـعـجـبـ كماـفيـ دـعـائـهـ عليهـسلامـ:

- (فـسـبـحـانـكـ ماـأـبـيـنـ كـرـمـكـ فيـمـعـاـلـةـ منـأـطـاعـكـ أوـأـعـصـاكـ...).<sup>(١)</sup>

- (سـبـحـانـهـ ماـأـعـجـبـ ماـدـبـرـ فيـأـمـرـكـ. وـأـلـطـفـ ماـصـنـعـ فيـشـائـنـكـ. جـعـلـكـ مـفـتـاحـ شـهـرـ حـادـثـ لـأـمـرـ حـادـثـ...).<sup>(٢)</sup>

- (ماـأـفـشـيـ فـيـنـاـ نـعـمـتـكـ. وـأـسـبـعـ عـلـيـنـاـ مـنـنـكـ. وـأـخـصـنـاـ بـبـرـكـ...).<sup>(٣)</sup>

- (سـبـحـانـكـ ماـأـجـلـ شـائـنـكـ. وـأـسـنـىـ فيـأـمـاـكـنـ مـكـانـكـ. وـأـصـدـعـ بالـحـقـ فـرـقـانـكـ. سـبـحـانـكـ مـنـ لـطـيفـ ماـأـلـطـافـكـ. وـرـؤـوفـ ماـأـرـوـفـكـ. وـحـكـيمـ ماـأـعـرـفـكـ سـبـحـانـكـ مـنـ مـلـيـكـ ماـأـمـنـعـكـ. وـجـوـادـ ماـأـوـسـعـكـ. وـرـفـيـعـ ماـأـرـفـعـكـ. ذـوـ الـبـاهـةـ وـالـمـجـدـ. وـالـكـبـرـيـاءـ وـالـحـمـدـ...).<sup>(٤)</sup>

- (إـلـهـيـ مـاـأـلـذـ خـواـطـرـ إـلـهـامـ بـذـكـرـكـ عـلـىـ القـلـوبـ. وـمـاـأـحـلـيـ المسـيـرـ إـلـيـكـ بـالـأـوـهـامـ فـيـ مـسـالـكـ الغـيـوـبـ. وـمـاـأـطـيـبـ طـعـمـ حـبـكـ. وـمـاـأـعـذـبـ شـرـبـ قـرـبـكـ...).<sup>(٥)</sup>

فـجـمـيـعـ هـذـهـ الجـمـلـ التيـ جـاءـتـ بـأـسـلـوبـ التـعـجـبـ قدـ دـلـتـ عـلـىـ الزـمنـ

١- المصدر نفسه: ٩٧.

٢- المصدر نفسه: ١١١.

٣- المصدر نفسه: ١١٩.

٤- المصدر نفسه: ١٣١.

٥- المصدر نفسه: ٢٥٣.

الحاضر؛ إنَّه عَلَيْكُمْ يتفاعل بوقف العبادة وينفعل بها عند الانقطاع بملمح الدهشة والتعجب. وَمِنْ ثُمَّ كَانَ هَذَا الْحَالُ هُوَ حاضرٌ وَزَمْنَهُ فِي عبادته ودعائه عَلَيْكُمْ فِي الزَّمْنِ الْحَاضِرِ.

فالصيغة ( فعل ) وإنْ كانت هُنَا ماضيةٌ في جهتها الزَّمَنِيَّةِ إِلَّا أَنَّ وظيفَةَ الأسلوب التَّعجِيبِ وسياق الدُّعاء أَعْرَبَاهُ عَنِ الزَّمْنِ الْحَاضِرِ وَكَانَهَا الْآنُ قِيلَتْ.

### ٣- الدلالة على الزَّمْنِ المستقبل:

قد تستعمل صيغة ( فعل ) للدلالة على ما يستقبل من الزَّمْنِ في بعض تراكيب الجمل، تخضع لضوابط وقرائن سياقية لفظية أو حالية تحدد الأبعاد الزَّمَنِيَّةَ لصيغة ( فعل )<sup>(١)</sup>.

فمن القرائن اللفظية: أدوات الشرط كـ(إذا)، وـ(إن)، وـ(من)<sup>(٢)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرٌ اللَّهُ وَالْفَتْحُ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا فَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفَرُهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَابًا﴾<sup>(٣)</sup>. وقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ عُذْتُمْ عُذْنَا﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله عز وجل: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُخْلَى الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾<sup>(٥)</sup>، فالتركيب (أداة الشرط + فعل) هُنَا قد لَوْنَ صيغة ( فعل ) بلون الاستقبال الزَّمنِيِّ.

أمَّا القرائن السِّياقِيَّةُ الآخرُ فهي إِذَا قصدَ في الجملة إنشاءً طليبيًّا (دعاء) إِنْ فِي الْخَيْرِ أَوْ فِي الشَّرِّ<sup>(٦)</sup>، نحو: جزاكم الله خير الجزاء<sup>(٧)</sup>، وقوله

١- ينظر: النحو الوافي: ١ / ٥٣ - ٥٤، والزمن في القرآن الكريم: ٩١، ومعجم الجملة القرآنية: ق ٢ / ٧٧.

٢- ينظر: شرح الكافية في النحو: الرضي: ٤ / ٢٢٥، والنحو الواقي: ٣ / ٥٤، والفعل والزمن، ٥٨، ومعاني النحو: ٣ / ٣٠٥، والفعل زمانه وأبنيته: ٢٩ .٦٢

٣- النصر: ١ - ٣.

٤- الإسراء: ٨.

٥- آل عمران: ٨٥.

٦- ينظر: الزَّمْنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ١١٧، وفِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: نقد وتجييه: ١٥٥، والفعل زمانه وأبنيته: ٢٩، والنحو الوافي: ١ / ٤٥٠.

٧- ينظر: فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: نقد وتجييه: ١٥٥.

سبحانه: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾<sup>(١)</sup>، قوله جلّ قدرته: ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَأَحَدُهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

أو القرينة الحالية التي تفهم من السياق الخارجي كإخبار عن الأحداث المستقبلية مع قصد القطع بها<sup>(٣)</sup> نحو قوله سبحانه: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعَقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٤)</sup> والنكتة في ذلك الاستعمال كما يرى علماء المعاني في إيقاع صيغة موقع أخرى في سياق زمني معين إن هُوَ إلَّا أسلوب من أساليب الالتفات؛ للتعبير عن جهة زمنية في سياق معين، ولرصد معانٍ دلالية باعتماد ما لكل صيغة من خصائص ومزاياها تعدد من الأخرى، والغرض من كُلّ ذلك تنزيل الحوادث المستقبلية غير الواقعية منزلاً الحوادث الماضية والإيماء إلى أن حدوثها واقع لا محالة مثلها في تحقيق وقوعها في المستقبل مثل حوادث الماضي التي وقعت، وأصبحت حقيقة واقعية حتمية تُروى<sup>(٥)</sup>

وفي الصحيفة السجادية جاءت الكثير من الجمل المشتملة على صيغة (فعل) الماضي لسياق استقبالي قد لونتها قرائن لفظية أو حالية، ومنها ما حددت أبعادها الزمنية لتضافر القرائن اللفظية والحالية معاً.

وقد أظهر استقراء نصوص الصحيفة السجادية لصيغة (فعل) الماضي، أنها غالباً ما تقع أفعال شرط بعد (إذا)، أو (إن)، أو (من)، أو (ما) الأدوات الشرطية للدلالة على ما يستقبل من الزمان من ذلك دعاؤه ﷺ:

١- البينة: ٨.

٢- التوبية: ٣٠.

٣- ينظر: الفعل والזמן: ٥٧، والفعل زمانه وأبنيته: ٢٩، ومعاني النحو: ٣٠٤ / ٣، ومعجم الجملة القرآنية: ق ٢ / ٧٧.

٤- الزمر: ٦٨.

٥- ينظر: الصباغي في فقه وسنتن العرب في كلامها؛ أحمد بن فارس: ٢١٩ - ٢٢٠، والإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ٧٦، والبرهان: الزركشي: ٣ / ٣٧٢ وما بعدها، والزمان في النحو العربي: ١١٩ - ١٢١، ودراسات الأدوات التحويية: ٣٩، والزمان في القرآن الكريم: ٩١، وعلم البديع؛ (عنيق)، وجدلية الإفراد والتركيب: ١٩٠، ودلالة التراكيب: ٢٢٩ - ٢٣٥، ومعجم الجملة القرآنية: ق ٢ / ٧٧ وما بعدها.

- (وَاجْعَلْ أَوْسَعَ رِزْقَكَ عَلَيَّ إِذَا كَبُرْتُ. وَأَقْوَى قُوَّتِكَ فِي إِذَا نَصَبْتُ...  
وَلَا تَفْتَنِي بِالْأَسْتِعَانَةِ بِغَيْرِكَ إِذَا أَضْطَرْرْتُ. وَلَا بِالْخُصُوصِ لِسُؤَالِ غَيْرِكَ إِذَا  
أَفْتَرْتُ. وَلَا بِالْتَّضَرِعِ إِلَى دُونِكَ إِذَا رَهْبَتْ...)<sup>(١)</sup>.
- (وَوَفَقْنِي إِذَا أَشْتَكَلتْ عَلَيَّ الْأَمْوَارُ لَاهْدَاهَا. وَإِذَا تَشَابَهَتِ الْأَعْمَالُ  
لَأَزْكَاهَا. وَإِذَا تَنَاقَضَتِ الْمَلَلُ لَأَرْضَاهَا...)<sup>(٢)</sup>.
- (وَأَعْزَنِي عِنْدَ خَلْقَكَ. وَضَعْنِي إِذَا خَلَوْتُ بِكَ...)<sup>(٣)</sup>.
- (فَإِنَّكَ إِنْ وَكَلْتَنِي إِلَى نَفْسِي عَجَزْتُ عَنْهَا. وَلَمْ أَقِمْ مَا فِيهِ مَصْلَحتَهَا.  
وَإِنْ وَكَلْتَنِي إِلَى خَلْقَكَ تَجَهَّمُونِي. وَإِنْ أَجَاتَنِي إِلَى قَرَابَتِي حَرَمُونِي. وَإِنْ  
أَعْطَوْا أَعْطَوْا قَلِيلًا نَكِدًا. وَمَنْنَوا عَلَيَّ طَويلاً. وَذَمُوا كَثِيرًا...)<sup>(٤)</sup>.
- (اللَّهُمَّ إِنْ سَبَقَتْ مَغْفِرَتُكَ لَهُمَا فَشَفَعْهُمَا فِي. وَإِنْ سَبَقَتْ مَغْفِرَتُكَ لِي  
فَشَفَعْنِي فِيهِمَا...)<sup>(٥)</sup>.
- (وَإِنْ مَلَنَا فِيهِ فَعَدَلْنَا. وَإِنْ زِغْنَا فِيهِ فَقَوْمَنَا. وَإِنْ أَشْتَمَلَ عَلَيْنَا عَدُوْكَ  
الشَّيْطَانُ فَأَسْتَنْقَذَنَا مِنْهُ...)<sup>(٦)</sup>.
- (وَمَنْ أَرَادَنِي بِسُوءِ فَاصْرَفْهُ عَنِّي...)<sup>(٧)</sup>.
- (اللَّهُمَّ مَا سَوَّلَ لَنَا مِنْ بَاطِلٍ فَعَرَّفْنَاهُ، وَإِذَا عَرَّفْنَاهُ فَقَنَاهُ...)<sup>(٨)</sup>.
- (وَمَا زَوَّيْتَ عَنِّي مِنْ الدُّنْيَا الْفَانِيَةِ فَادْخُرْهُ لِي فِي خِزَانَتِ الْبَاقِيَةِ...)<sup>(٩)</sup>.

١- ينظر: الصَّحِيفَةُ السَّجَادِيَّةُ: ٥٣.

٢- المصدر نفسه: ٥٥.

٣- المصدر نفسه: ١٣١.

٤- المصدر نفسه: ٦٠ - ٦١.

٥- المصدر نفسه: ٦٨.

٦- المصدر نفسه: ١١٨.

٧- المصدر نفسه: ٦٥.

٨- المصدر نفسه: ٤٧.

٩- المصدر نفسه: ٧٦. وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٤٨، ٤٧، ٣٥، ٣٢، ٣٤، ٢٥، ٣٠، ٢٣٣، ٢٠، ١٣٦، ١٤٨، ١٥٦، ١٦٥، ١٨١، ١٨٢، ١٢٣، ١٠٣، ٩١، ٨٨، ٨٢، ٨١، ٧٦، ٦٥، ٦١، ٥٩

ففي هذه الجمل جميماً وقعت صيغة (فعل) في أسلوب شرط فعلاً له أو جواباً وتعلق دلالة وقوعها في الزَّمن المستقبل.  
ومن الجمل التي تلوّنت فيها (فعل) الماضي بالزَّمن الاستقبالي لقرينة حالية من ذلك دعاؤه عليه السلام:

- (وَاجْعَلْنِي مِنْ صَفَوْتَكَ الَّذِينَ أَحْلَلْتُهُمْ بِحُبُوحَةِ جَنَّتِكَ، وَبَوَانِتُهُمْ دَارَ كَرَامَتِكَ،  
وَأَفْرَزْتَ أَعْيُّنَهُمْ بِالنَّظَرِ إِلَيْكَ يَوْمَ لِقَائِكَ، وَأَوْرَثْتَهُمْ مَنَازِلَ الصَّدْقِ فِي جَوَارِكَ...).<sup>(١)</sup>  
- (إِلَهِي فَاجْعَلْنَا مِنَ الَّذِينَ تَرَسَّخَتْ أَشْجَارُ الشَّوْقِ إِلَيْكَ فِي حَدَائِقِ  
صُدُورِهِمْ، وَأَحَدَّتْ لَوْعَةُ مَحَبَّتِكَ بِمَجَامِعِ قُلُوبِهِمْ... قَدْ كَشَفَ الغَطَاءُ عَنْ  
أَبْصَارِهِمْ، وَأَنْجَلَتْ ظُلْمَةُ الرِّيبِ عَنْ عَقَائِدِهِمْ وَضَمَائِرِهِمْ، وَأَنْقَثَتْ مُخَالَجَةَ  
الشَّكِّ عَنْ قُلُوبِهِمْ، وَأَنْشَرَتْ بِتَحْقِيقِ الْمَعْرِفَةِ صُدُورِهِمْ، وَعَلَتْ لِسَبِقِ  
السَّعَادَةِ فِي الزَّهَادَةِ هَمْمُهُمْ، وَعَذَّبَ فِي مَعِينِ الْمُعَالَةِ شُرُبُهُمْ، وَطَابَ فِي  
مَجْلسِ الْأَنْسِ سُرُّهُمْ، وَأَمِنَ فِي مَوْطِنِ الْمَخَافَةِ سَرِبُهُمْ، وَأَطْمَانَتْ بِالرُّجُوعِ إِلَى  
رَبِّ الْأَرْبَابِ أَنْفُسُهُمْ، وَتَيَقَّنَتْ بِالْفَوْزِ وَالْفَلَاحِ أَرْوَاحُهُمْ، وَقَرَّتْ بِالنَّظَرِ إِلَى  
مَحْبُوبِهِمْ أَعْيُّنُهُمْ، وَأَسْتَقَرَّ بِإِدْرَاكِ السُّؤَالِ وَنَيْلِ الْمَأْمُولِ قَرَارُهُمْ، وَرَبِحَتْ فِي  
بَيْعِ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ تِجَارَتُهُمْ).<sup>(٢)</sup>

صيغة (فعل) الماضي في الجمل جميماً قد دلت على الزَّمن المستقبل بقرينة السُّيَاقِ الْخَارِجيِّ ذلك أنَّ هَذِهِ الْمَسَانِيدُ وَالْأَحْكَامُ الإِسْنَادِيَّةُ / الجُمْلِيَّةُ ليست واقعة ولَمْ تقع بعد؛ لأنَّها أمورٌ خاصةٌ في يوم القيمة، ولَا كانَ الْأَمْرُ كَذِيلَكَ فَهِي لِلزَّمْنِ الْمُسْتَقْبِلِ بِشَاهِدَةِ الْمَوْقِفِ السُّيَاقِيِّ.

ومن هُنَّا نعرف سُرِّ اختيار بنية (فعل) الماضي على ذلك الزَّمن الاستقبالي لما فيه من خصائص تدلُّ على الواقع الحتمي، والتوكيد الحدثي على البنيات الفعلية الأخرى، فالمسألة هنا على شدة توكيدها وقوعها كأنَّها وقعت وأنتهت

١- المصدر نفسه: ٢٤٨.

٢- المصدر نفسه: ٢٥١ - ٢٥٢.

وَقَدْ أَخْبَرَ عَنْهَا وَرُوِيَتْ أَحْدَاثُهَا؛ لَقَدْ نَزَّلَ بِذَلِكَ الْإِخْتِيَارُ الْأَحْدَاثَ غَيْرَ الْوَاقِعَةِ مِنْزَلَةَ الْأَحْدَاثِ الْوَاقِعَةِ وَأَحَالَ التَّفْكِيرَ فِي الْأَحْدَاثِ مِنَ الْإِحْتمَالِيَّةِ فِي الْإِمْكَانِ وَعَدْمِهِ إِلَى التَّفْكِيرِ فِيهَا وَاقِعًا وَهُوَ مَا تَدْلُّ عَلَيْهِ مَزاِيَا صِيَغَةِ (فَعَلَ) الْمَاضِي.

وَكَذَلِكَ مَا جَاءَ فِي سِيَاقِ دُعَائِهِ كَمَا فِي دُعَائِهِ ﷺ:

- (وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حَتَّى يَرْضَى. وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَعْدَ الرَّضَا...).<sup>(١)</sup>

- (وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ الْمُصْطَفَى وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ...).<sup>(٢)</sup>

فِي هَذِهِ الْجَمْلَةِ جَمِيعًا صُرِفَتْ فِيهَا صِيَغَةُ (فَعَلَ) الْمَاضِي إِلَى الزَّمَنِ الْاسْتِقْبَالِ؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ فِي سِيَاقِ دُعَاءِ النَّبِيِّ وَآلِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، وَالدُّعَاءُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ إِنْشَاءُ طَلْبِيٍّ، وَمَعْنَاهُ (بِالْبَدَاهَةِ مَعْلُوقُ الْاسْتِقْبَالِ). وَفِي بَقَائِهِ عَلَى صِيَغَةِ الْمَاضِي مَا يُشَعِّرُ بِقُوَّةِ الْأَمْلِ فِي الْإِسْتِجَابَةِ).<sup>(٣)</sup>

إِنَّ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ بُعْدًا زَمْنِيًّا اسْتِقْبَالِيًّا مُسْتَمِرًا إِلَى زَمْنِ رِضَاهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) وَفِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ امْتَدَادًا لِذَلِكَ الزَّمَنِ فِي حَدُثَ الْإِسْتِمَارِيِّ إِلَى الْاسْتِقْبَالِ الْمُطْلَقِ غَيْرِ الْمُعْنَى.

وَهُنَالِكَ جَمْلَةٌ قَدْ تَلَوَّنَتْ صِيَغَةُ (فَعَلَ) الْمَاضِي فِيهَا بِلُونَ الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ

بِقَرِينَةِ دُخُولِ (مَا الظَّرْفِيَّةِ)، كَمَا فِي دُعَائِهِ ﷺ:

- (فَلَكَ الْحَمْدُ مَا وُجِدَ فِي حَمْدِكَ مَذَهَبٌ وَمَا بَقِيَ لِلْحَمْدِ لَفْظٌ تُحَمَّدُ بِهِ...).<sup>(٤)</sup>

- (اللَّهُمَّ ثَبِّنِي عَلَى دِينِكَ مَا أَحْيَيْتَنِي...).<sup>(٥)</sup>

- (وَصُدِّنَّيَ عَنْ مَعَاصِيكَ مَا أَحْيَيْتَنِي). وَتَوَفَّقْنِي لِمَا يُفْعَلُنِي مَا بَقِيَّتِنِي...).<sup>(٦)</sup>

فَ(مَا) الظَّرْفِيَّةُ الْمُصْدِرِيَّةُ هُنَا مَعَ مَدْخُولِهَا (فَعَلَ) الْمَاضِي اشْتَمَلتْ

١- الصَّحِيفَةُ السَّجَادِيَّةُ: ٩١.

٢- الْمُصْدِرُ نَفْسُهُ: ١٦٠.

٣- الْلُّغَةُ الشَّاعِرَةُ: ٥٠.

٤- الصَّحِيفَةُ السَّجَادِيَّةُ: ١١٩.

٥- الْمُصْدِرُ نَفْسُهُ: ١٨١.

٦- الْمُصْدِرُ نَفْسُهُ: ١٨٢.

الاستقبال أيضاً. والمعنى في المثال الأول مدة وجود المذهب وبقاء اللفظ. وفي الثاني والثالث: مدة حياتي وبقائي، وهذا الأمر يستمر إلى زمن المستقبل. ومن القراءن التي صرفت ( فعل ) الماضي في الصحيفة السجادية القرينة **الحالية المضادة من السياق الخارجي التي أفادها عليهما** من القرآن الكريم وأجداده وأبائه - عليهم السلام - كإلا خبار عن أيام الآخرة وأصحاب الجنة ومشاهد القيمة وغيرها من ذلك دعاؤه عليهما:

- (وَقَسَمْتَ لِأَهْلَهَا مِنَ الْعَطَاءِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ...)<sup>(١)</sup>.

ومن الجمل التي تضفت قرائتها **اللفظية والحالية للدلالة على البعد الزمني في المستقبل** دعاؤه عليهما:

- ( حَمْدًا تَقَرُّ بِهِ عُيُونُنَا إِذَا بَرِقَتِ الْأَبْصَارُ . وَتَبَيَّضَ بِهِ وُجُوهُنَا إِذَا أَسْوَدَتِ الْأَبْشَارُ ...)<sup>(٢)</sup>.

- ( وَهُوَنْ بِالْقُرْآنِ عِنْدَ الْمَوْتِ عَلَى أَنفُسِنَا كَرْبُ السِّيَاقِ وَجَهْدِ الْأَنْيْنِ . وَتَرَادُفُ الْحَشَارِجِ إِذَا بَلَغَتِ النُّفُوسُ التَّرَاقِيِّ . وَقَيْلَ مَنْ رَاقِ . وَتَجَلَّ مَلَكُ الْمَوْتِ لِقَبْضِهَا مِنْ حُجْبِ الْغُيُوبِ وَرَمَاهَا مِنْ قَوْسِ الْمَنَايَا بِأَسْهُمْ وَحْشَةُ الْفَرَاقِ . وَدَنَّا مَنَا إِلَى الْآخِرَةِ رَحِيلُ وَانْطِلَاقُ . وَصَارَتِ الْأَعْمَالُ قَلَائِدُ الْأَعْنَاقِ . وَكَانَتِ الْقُبُورُ هِيَ الْمَأْوَى إِلَى مِيقَاتِ يَوْمِ التَّلَاقِ ...)<sup>(٣)</sup>.

- ( وَأَرْحَمْنِي مِنَ الدُّنْيَا إِذَا أَنْقَطَعَ إِثْرِي وَأَمْحَى مِنَ الْمُلْوُقِينَ ذِكْرِي . وَكُنْتُ فِي الْمَنْسِيَّنَ كَمْنَ قَدْ نُسِيَ . مَوْلَايَ أَرْحَمْنِي عِنْدَ تَغِيرِ صُورَتِي وَحَالِي إِذَا بُلِيَ جَسْمِي وَتَفَرَّقَتْ عَظَامِي وَتَقَطَّعَتْ أَوْصَالِي )<sup>(٤)</sup>.

- ( نَجَّنِي بِرَحْمَتِكَ مِنْ عَذَابِ النَّارِ ، وَفَضِيحةِ الْعَارِ ، إِذَا أَمْتَازَ الْأَخْيَارُ مِنَ الْأَشْرَارِ . وَحَالَتِ الْأَحْوَالِ ، وَهَالَتِ الْأَهْوَالِ ، وَقَرُبَ الْمُحْسِنُونَ ، وَبَعْدَ الْمُسِيَّنُونَ ،

١- المصدر نفسه: ١٨١.

٢- المصدر نفسه: ١٢.

٣- المصدر نفسه: ١٠٨.

٤- المصدر نفسه: ١٦٤.

وَوْفَيْتُ كُلَّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ<sup>(١)</sup>.

ففي المجموع الكلي لهذه الأمثلة جاءت صيغة ( فعل ) الماضي مرافقه لقرائن لفظية وحالية قد تضافرت جميعاً للدلالة على الزمان المستقبل.

#### ٤- الدلالة على الزمان المطلق(العام):

ليس من الضروري التعبير بالفعل على عمومه، ومنه ( فعل ) الماضي عن حدث وقع فعلاً في زمن معين؛ إن الزمان ليس ( هو الصورة الوحيدة المراده من الفعل. فإن الفعل قد يدل على محض تمام الحدث أو عدم تمامه بصرف النظر عن إرادة الوقت الذي وقع فيه، فقد لا يحتاج الإنسان في بناء الجملة إلى المفهوم الدلالي الزمني وإنما يحتاج إلى إثبات الحدث للموصوف<sup>(٢)</sup> حسب. ومن هناك كان بعض الباحثين تقسيم الجملة باعتبار الزمن على قسمين: الجملة الزمنية، والجملة التي لا يقصد بها الزمن<sup>(٣)</sup>. والأخير غير قاصر على الماضي والحال والاستقبال<sup>(٤)</sup>؛ لأن هناك كثيراً من الجمل والتراتيب لا يطلب منها المنشئ أكثر من معرفة نسبة الحدث ووقوعه، وكأنه في ذلك أحال الأحداث إلى ما يقترب من اتصاف المسند إليه في الجملة الاسمية<sup>(٥)</sup>.

والزمن المطلق بذلك الاعتبار مصطلح عقلي مجرد ينظر إليه في إطار الوجود لا في اللغة<sup>(٦)</sup>، وعلى هذا تكون الجملة الاسمية والفعلية لا بد من أن تقع نسبتهما فيه، أي: في الزمان المطلق الزمن الوجودي العام ، إلا أن الفرق بينهما أن الأولى نسبة ثابتة تقع في زمن دائم، ويوصف حدث الثانية صالحًا لأن يقع أمس أو الآن أو غداً... لا يلاحظ فيه (أي في الحدث) زمن

١- المصدر نفسه: ٢٣٦.

٢- الدلالة الزمنية في الجملة العربية: ٤٦.

٣- المصدر نفسه: ٤٦ - ٤٨.

٤- ينظر: الزمن في النحو العربي: ١٢٧، والزمان في القرآن الكريم: ٩٦.

٥- ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية: ٤٨-٤٦.

٦- ينظر: الصيغة الزمنية في اللغة العربية: ٤٥.

أبْتَة، مُعِينًا أَوْ غَيْر مُعِينٍ<sup>(١)</sup>، وَعَلَى هَذَا يَكُون الإِطْلَاقُ (اللُّغُوِيُّ) هُوَ إِثْبَاتُ حَقِيقَةِ الإِطْلَاقِ مِنْ غَيْرِ نَظَرَةٍ إِلَى زَمْنِيَّةٍ<sup>(٢)</sup>، وَالْمُنْشَئُ بِهِ يَرْمِي إِلَى الْإِهْتَمَامِ وَالْعُنَيْةِ بِالْحَدِيثِ أَكْثَرَ مِنْ مَدْلُولِهِ الزَّمْنِيِّ<sup>(٣)</sup> فِي عَلَاقَتِهِ الإِسْنَادِيَّةِ فِي الْجَمْلَةِ. وَقَدْ بَيْنَ الْبَاحِثُونَ الْمُحَدِّثُونَ مُواطِنَ إِعْرَابٍ (فَعْلٌ) الْمَاضِيِّ عَنِ الزَّمْنِ الْمُطْلَقِ، الشَّامِلِ لِأَبعَادِهِ الْمُمْتَدَّةِ فِي الْمَاضِيِّ وَالْحَاضِرِ وَالْمُسْتَقْبِلِ بِمَا يَأْتِي:

مَلَاحِظَةُ جَهَةِ الإِسْنَادِ كَمَا إِذَا كَانَ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ غَيْرَ زَمَانِيٍّ كَذَاتِهِ تَعَالَى وَدَلِيلُ السَّيَّاقِ عَلَى ظَاهِرَةِ وَجُودِيَّةِ كُونِيَّةِ تَتَجَدَّدُ<sup>(٤)</sup>، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَوا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طَبَاقًا وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا﴾<sup>(٥)</sup>، فَالْأَفْعَالُ هُنَّا لَا تَدْلُلُ عَلَى زَمْنٍ مُعِينٍ وَإِنَّمَا هِيَ مَطْلَقَةٌ فِي زَمْنِهَا. إِذَا أَعْرَبْتَ (فَعْلٌ) عَنْ حَقَائِقٍ، أَوْ أَحْكَامٍ ثَابِتَةٍ، أَوْ عَنْ صَفَةٍ، أَوْ عَزِيزَةٍ لَا تَتَعَلَّقُ بِزَمْنٍ مُعِينٍ<sup>(٦)</sup>، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾<sup>(٧)</sup>. فَالزَّمْنُ هُنَّا غَيْرُ مَقْصُودِ أَبْتَةٍ؛ إِنَّ وَصْفَ الْإِنْسَانِ هَكَذَا كَمَا ذُكِرَ<sup>(٨)</sup>.

إِذَا كَانَتْ فِي تَرْكِيبِ جَمْلَةٍ جَاءَتْ فِي سِيَاقِ حِكْمَةٍ أَوْ مِثْلِهِ، نَحْوُ: (مَنْ جَدَ وَجَدَ) أَوْ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ عَلَى الْفَضَائِلِ وَالْابْتِعَادِ عَنِ الرِّذَايْلِ<sup>(٩)</sup>، نَحْوُ قَوْلِ الرَّسُولِ الْأَعْظَمِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): (نَظَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَ حَدِيثًا حَتَّى يَلْفَهُ)<sup>(١٠)</sup>، فَالْأَفْعَالُ هُنَّا غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِزَمْنٍ مُعِينٍ، فَهِيَ، إِذْنَ، مَطْلَقَةٌ فِي زَمْنِهَا؛

١- المُصْدَرُ نَفْسَهُ: ٤٦.

٢- المُصْدَرُ نَفْسَهُ: ٤٦. وَيَنْظُرُ: فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، نَقْدٌ وَتَوْجِيهٌ: ١٥٧، وَنَحْوُ التَّيسِيرِ دراسَةٌ وَنَقْدٌ مُنْهَجِيٌّ؛ أَحْمَدُ عَبْدُ الْسَّتَّارِ الْجَوَارِيُّ: ١٢٢ - ١٢٤.

٣- يَنْظُرُ: الدَّلَالَةُ الزَّمْنَيَّةُ فِي الْجَمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ: ١٠٥.

٤- يَنْظُرُ: الْبَحْثُ النَّحْوِيُّ عَنِ الْأَصْوَلِيْنِ: ١٥٧، وَمَعْجمُ الْجُمْلَةِ الْقُرَآنِيَّةِ: ق٢ / ١٦.

٥- نَوْحٌ: ١٥ - ١٦.

٦- يَنْظُرُ: مِنْ أَسْرَارِ الْلُّغَةِ: ١٧٢، وَالزَّمْنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ١٣٥ - ١٣٧.

٧- الْعَلَقُ: ٢.

٨- يَنْظُرُ: الزَّمْنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ١٣٧.

٩- يَنْظُرُ: المُصْدَرُ نَفْسَهُ: ١٢٧ - ١٣٩.

١٠- يَنْظُرُ: الْحَدِيثُ فِي سِنْنِ أَبِي دَاوُدَ، كِتَابُ الْعِلْمِ: ٣ / ٣٢١.

لأنَّها لا تدخل في دائرة الإخبار، وإنَّما هي لفائدة انتباعيَّة عامة اجتماعية<sup>(١)</sup>. إذا دلَّت على إثبات صفة فيما أُسندت إليه، كما إذا جاءت على بناء ( فعل ) نحو ( كرم ) و ( حُسْنَ ) و ( ظُرُفَ ) فإذا قلنا: ( كَرَمَ مُحَمَّد ) و ( حَسْنَ خلقه )، و ( ظُرُفَ طبعه ) فالمراد إثبات وجود هذه الصَّفات فيما أُسندت إليه وليس هناك أي إشارة للإعراب عن الزَّمان الماضي ومثل هذا مما يأتي على ( فعل ) نحو صَفِرَ وعَرَجَ وَكَحَلَ وَعَوَرَ مما يفيد الصَّفات الثابتة فالمراد من ذلك الإخبار عن ثبوت الصَّفة فيما أُسندت إليه من الأسماء وليس في ذلك ما يدلُّ على شيء من الزَّمان<sup>(٢)</sup> بل هو مطلق.

وما يعنيها من ذلك دلالة صيغة ( فعل ) الماضي على الزَّمان المطلق ( العام ) في الصحيفة السجاجيَّة، وقد تبيَّن عند الاستقراء أنَّ لها - ( فعل ) - حضوراً في امتدادها الزَّمني المطلق في أساليب متعددة وسياقات مختلفة تتجاوز الفسح الْزَّمَنِيَّة المتقدمة، منها ما كان المسند إليه لفظ الجلالة ( الله ) تعالى شأنه، كما في دُعائِه عليه السلام:

- ( الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ بِقُوَّتِهِ وَمَيَّزَ بَيْنَهُمَا بِقُدرَتِهِ . وَجَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدًا مَحْدُودًا . وَأَمَّا مَحْدُودًا ... فَخَلَقَ لَهُمُ اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ مِنْ حَرَكَاتِ التَّعَبِ . وَنَهَضَاتِ النَّصَبِ . وَجَعَلَهُ لِبَاسًا لِيَلْبِسُوا مِنْ رَاحَتِهِ وَمَنَامِهِ ... وَخَلَقَ لَهُمُ النَّهَارَ مُبْصِراً لِيَنْتَهُوا فِيهِ مِنْ فَضْلِهِ ... ).<sup>(٣)</sup>  
 - ( الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ لِبَاسًا وَالنَّوْمَ سُبَاتًا . وَجَعَلَ النَّهَارَ نُشُورًا ... ).<sup>(٤)</sup>  
 - ( الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ اللَّيْلَ مُظْلِمًا بِقُدرَتِهِ . وَجَاءَ بِالنَّهَارِ مُبْصِرًا بِرَحْمَتِهِ ... ).<sup>(٥)</sup>

١- ينظر: الزَّمان في النحو العربي: ١٣٩.

٢- ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: ٣٠، واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية: ٦٥.

٣- الصحيفة السجاجيَّة: ٢٤.

٤- المصدر نفسه: ١٧٨.

٥- المصدر نفسه: للمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ١١٠ - ١١١.

ففي هذه الأمثلة لا تدل الجمل فيها على وقوع أحداثها المفهومة من الإسناد في جهة زمنية معينة صيغة (فعل) هنا غير مقيدة بزمن خاص دون زمن بل هي دالة على حد صالح للوقوع في أيّ زمان (أمس، أو الان، أو غداً)؛ إنّها ظاهرة كونية تحدث كلّ يوم وهو أمر مستمر في الزّمن العام والفاعل لتلك الأحداث هو الخالق لها سبحانه وهو عزّ وجلّ مالك للزّمان، ومن ثمّ كانت صيغة (فعل) هنا دالة على الزّمن المطلق.

والغرض من هذه الصيغة (فعل) ملحوظ ما لها من مزايا وهي التوكيد والتحقيق الحتمي للوقوع الحدثي وهو ما كان يؤكّد الإشارة إليه عليه عَلَيْهِ الْحَمْدُ أَيْ: وقوعها في زمن وجودها المطلق.

وهناك جمل جاءت صيغة (فعل) الماضي فيها مطلقة في زمنها لكونها أقرب كوناً إلى الحقيقة الدينية أو الشرعية كحقيقة النفس أو الشّيطان، لعنه الله سبحانه أو في وصف القرآن الكريم وغيرها من ذلك دعاؤه عَلَيْهِ الْحَمْدُ :

- (إِنْ مَسَّهَا الْخَيْرُ تَمَنَّعَ، وَإِنْ مَسَّهَا الشَّرُّ تَجَزَّعُ...)<sup>(١)</sup>.

فالمثال هذا يوضح عن البعد التّكويني للنفس الإنسانية، وهذا البعد المتعلق بالشرط غير مقيد بوقت خاص دون آخر، بل هو مطلق من حيث الزمن؛ إنّه حقيقة ثابتة لا تتغير ولا تتعلق إلا بالزّمن العام، والسياق على ذلك شهيد إنّه عَلَيْهِ الْحَمْدُ في مناجاته للشّاكين يشكو إلى الله منها (النفس) أو في حقيقة الشّيطان (لعنة الله عليه) كما في دعائه عَلَيْهِ الْحَمْدُ :

- (وَجَعَلْتَ لَنَا عَدُوا يَكِيدُنَا. سَلَطْتَهُمْ عَلَى مَا لَمْ تُسَلِّطْنَا عَلَيْهِ مِنْهُ.

أَسْكَنْتَهُ صُدُورَنَا. وَأَجْرَيْتَهُ مَجَارِي دِمَائِنَا. لَا يَغْفُلُ إِنْ غَفَلْنَا. وَلَا يَنْسَى إِنْ نَسِيْنَا... إِنْ هَمَّنَا بِفَاحِشَةٍ شَجَّعَنَا عَلَيْهَا. وَإِنْ هَمَّنَا بِعَمَلٍ صَالِحٍ ثَبَّطَنَا عَنْهُ... إِنْ وَعَدَنَا كَذَبَنَا. وَإِنْ مَنَّا نَا أَخْلَفَنَا...)<sup>(٢)</sup>.

١- المصدر نفسه: ٢٣٣.

٢- المصدر نفسه: ٦٩.

هَذِهِ هِيَ حَقِيقَةُ الشَّيْطَانِ الْلَّعِينِ وَهِيَ لَا تَتَعَلَّقُ بِزَمْنٍ دُونَ زَمْنٍ بَلْ  
هِيَ ذَاتٌ زَمْنٍ مَطْلُقٌ؛ إِنَّهَا أَحَادِثٌ غَيْرُ مَقِيدَةٍ بِالْأَمْسِ أَوِ الْآَنِ أَوِ الْغَدِ، إِنَّهَا  
مَطْلُقَةٌ فِي وُجُودِهَا الزَّمْنِيَّ إِلَى أَنْ يَرِثَ اللَّهُ الْأَرْضَ مِنْ عِلْيَاهَا عِبَادُهُ الصَّالِحِينَ.

أَوْ فِي وَصْفِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْسِلَامٌ:

- (وَجَعَلْتَهُ مُهَيْمِنًا عَلَى كُلِّ كِتَابٍ أَنْزَلْتَهُ، وَفَضَّلْتَهُ عَلَى كُلِّ حَدِيثٍ  
قَصَصَتْهُ، وَفُرِقَانًا فَرَقْتَ بِهِ بَيْنَ حَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَقُرْآنًا أَعْرَبْتَ بِهِ عَنْ  
شَرَائِعِ أَحْكَامِكَ...).<sup>(١)</sup>

وَهُوَ هَكُذا كِتَابٌ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مِنْ نَزْولِهِ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَمِنْ  
ثُمَّ كَانَ زَمْنٌ هَذِهِ الْجَمْلَ هُوَ الزَّمْنُ الْمَطْلُقُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ فِي هَذِهِ الْجَمْلِ هُوَ  
وَصْفُ لِشَأْنِ الْقُرْآنِ الْحَكِيمِ، وَهَذَا لَا يَقُعُ فِي زَمْنٍ دُونَ آخَرَ، بَلْ هُوَ زَمْنٌ  
عَامٌ مَطْلُقٌ.

أَوْ فِي بَعْضِ الْجَمْلِ الَّتِي تَكَادُ تَكُونُ عِنْدَ التَّأْمِلِ وَالتَّمْعِنِ قَرِيبَةً مِنْ  
دَائِرَةِ الْحَدِيثِ عَلَى الْعِبَادَةِ وَالابْتِعَادِ عَنِ مَسَاوِيِ الْأَخْلَاقِ وَالتَّحْلِيلِ بِمَا أَرَادَ  
اللهُ سُبْحَانَهُ مِنْ ذَلِكَ دُعَاؤِهِ عَلَيْسِلَامٌ:

- (وَإِنَّ أَحَبَّ عِبَادَكَ إِلَيْكَ مَنْ تَرَكَ الْأَسْتِكْبَارَ عَلَيْكَ، وَجَانَبَ الإِضْرَارِ،  
وَلَزِمَ الْاسْتِغْفَارَ...).<sup>(٢)</sup>

- (فَالَّهَ أَكُلُّ مَنْ مِنْ هَلَكَ عَلَيْهِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ مِنْ رَغَبَ إِلَيْهِ...).<sup>(٣)</sup>  
- (فَإِنَّ الشَّرِيفَ مَنْ شَرَفَتْهُ طَاعَتْكَ، وَالْعَزِيزُ مَنْ أَعْزَزَهُ عِبَادَتُكَ...).<sup>(٤)</sup>  
- (فَإِنَّ الْغَنِيَّ مَنْ أَغْنَيْتَ، وَإِنَّ السَّالِمَ مَنْ وَقَيْتَ...).<sup>(٥)</sup>

فَهَذِهِ الْجَمْلَ وَمَا يَمْثُلُهَا فِي عِنْوَانِ الدَّلَالَةِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ كَانَ

١- المُصْدَرُ نَفْسَهُ: ١٠٥.

٢- المُصْدَرُ نَفْسَهُ: ١٥.

٣- المُصْدَرُ نَفْسَهُ: ٣٥.

٤- المُصْدَرُ نَفْسَهُ: ٩٤.

٥- المُصْدَرُ نَفْسَهُ: ٩٥.

الأغلب فيها متأتٍ من واقع التَّعليل وذكر الأسباب عند الدُّعاء، فهي بذلك أقرب إلى إثبات الحقيقة. أو إلى دائرة الحث على العبادة، ومن ثم فإنَّ زمن هذه الأمثلة هو الزَّمن المطلق العام غير المختص بزمن معين فهو على يقينِي يعدم تقييد الإسناد بزمن محدد إرادة التَّعبير عن تحقيق تلك الأمثلة الإنسانية في معانٍ أحداثها بزمنها المطلق.

وَمِنَ الْجَمْلِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى الزَّمْنِ الْمُطْلَقِ الْعَامِ مَا كَانَ مَسْنَدَهَا عَلَى بَنَاءِ  
(فَعْلٌ) وَدَلَّتْ عَلَى صَفَةٍ فِي الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْسِلَامٌ:  
- (فَتَبَارَكْتَ أَنْ تُوَصَّفَ إِلَّا بِالْإِحْسَانِ. وَكَرُمْتَ أَنْ يُخَافَ مِنْكَ إِلَّا  
الْعَدْلُ...):<sup>(١)</sup>

فَالإِسْنَادُ هُنَا غَيْرُ مَقِيدٍ بِزَمْنٍ مُعِينٍ، وَالْمَرادُ مِنْهُ إِثْبَاتُ الصِّفَةِ (الْمَسْنَدُ)  
 (فَعُلَّ) لِمَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ، وَالتَّعْبِيرُ عَنْ حَدَثٍ مِنْ دُونِ الْإِهْتِمَامِ بِمَدْلُولِهِ الْزَّمِنِيِّ،  
 وَعَلَى هَذَا فَالَّذِي مَنْ هَاهُنَا مَطْلُقُ عَامٌ.

وهناك من الجمل ما جاءت للدلالة على الزَّمْن المطلق بضميمة لفظيَّةٍ  
كما في دعائِه عليه السلام:  
- اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَيَّدْتَ دِينَكَ فِي كُلِّ أَوَانٍ بِإِمَامٍ أَقْمَتْتُهُ عَلَمًا لِعَبَادِكَ. وَمَنَارًا  
فِي بَلَادِكَ ... (٤).

فَالإِسْنَادُ فِي هَذَا النَّصِّ خَرْجٌ عَنِ الزَّمَنِ الْمَقِيدِ إِلَى الزَّمَنِ الْمَطْلُقِ الْعَامِ  
بِدَلِيلٍ قَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ دَالَّةٍ عَلَيْهِ وَهِيَ (كُلُّ أَوَانٍ)، وَهَذَا شَامِلٌ لِلماضِيِّ وَالحاضِرِ  
وَالاستِقبَالِ. فَالزَّمَنُ فِيهَا، إِذْنُ، هُوَ مَطْلُقٌ.

٩٩ - المصدر نفسه:

٢١ - المصد، نفسه:

١٣٤ : نظریہ وحدت =

ومن الجمل المشتملة على (فعل) الماضي التي أدت إلى انتاجية الزَّمن المطلق العام ما جاء في سياق تنزيه الله سبحانه وبيان الصفات الإلهية الجمالية الكمالية والسلبية الجلالية، وهي الأكثر وروداً وفي أساليب متعددة في الصحيفة السجادية كما في دعائه عليه السلام:

- (الَّذِي قَصَرْتُ عَنْ رُؤْيَايِّهِ أَبْصَارُ النَّاظِرِينَ. وَعَجَزْتُ عَنْ نَعْتِهِ أَوْهَامُ الْوَاصِفِينَ...).<sup>(١)</sup>

- (ضَلَّتْ فِيْكَ الصِّفَاتُ. وَتَفَسَّخَتْ دُونَكَ النُّعُوتُ. وَحَارَتْ فِي كِبْرِيَائِكَ لَطَائِفُ الْأَوْهَامِ...).<sup>(٢)</sup>

- (أَنْتَ الَّذِي قَصَرْتِ الْأَوْهَامَ عَنْ ذَاتِيْكَ وَعَجَزْتِ الْافْهَامَ عَنْ كِيفِيْتِكِ...).<sup>(٣)</sup>

- (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَجَلَّ لِلْقُلُوبِ بِالْعَظَمَةِ. وَاحْتَجَبَ عَنِ الْأَبْصَارِ بِالْعَزَّةِ. وَأَقْتَدَرَ عَلَى الْأَشْيَاءِ بِالْقُدْرَةِ. وَتَهَلَّلَ بِالْمَجْدِ وَالْآلَاءِ. وَأَسْتَخْلَصَ بِالنُّورِ وَالضّياءِ...).<sup>(٤)</sup>

- (إِلَهِي قَصَرْتِ الْأَلْسُنُ عَنْ بُلُوغِ ثَنَاثَكَ. وَعَجَزْتِ الْعُقُولُ عَنْ إِدْرَاكِ جَمَالِكَ. وَأَنْحَسَرَتِ الْأَبْصَارُ دُونَ النَّظَرِ إِلَى سُبُّحَاتِ وَجْهِكِ...).<sup>(٥)</sup>

ومن ذلك أيضاً دعاؤه عليه السلام:

- (ذَلَّتْ لِقُدْرَتِكَ الصِّعَابُ. وَتَسَبَّبَتْ بِلُطْفِكَ الْأَسْبَابُ. وَجَرَى بِقُدْرَتِكَ الْقَضَاءُ. وَمَضَتْ عَلَى إِرَادَتِكَ الْأَشْيَاءُ...).<sup>(٦)</sup>

أو في بعض السياقات كما في دعائه عليه السلام:

- (خَابَ الْوَافِدُونَ عَلَى غَيْرِكَ. وَخَسِرَ الْمُتَعَرِّضُونَ إِلَّا لَكَ، وَضَاعَ الْمُلْمُونَ

١- المصدر نفسه: ١٢.

٢- المصدر نفسه: ٨٦.

٣- المصدر نفسه: ١٣٠.

٤- المصدر نفسه: ١٦٧.

٥- المصدر نفسه: ٢٥١.

٦- المصدر نفسه: ٢٧.

إِلَّا بِكَ، وَأَجْدَبَ الْمُنْتَجِعُونَ إِلَّا مِنْ أَنْتَجَ فَضْلَكَ...<sup>(١)</sup>)  
أَوْ في بعض الأساليب كما في أسلوب النداء وغالباً ما يكون في بدايات  
الأدعية من ذلك دعاؤه عليه السلام:

- (يَا مَنْ تَحَمَّدَ إِلَى عِبَادَه بِالْإِحْسَانِ وَالْفَضْلِ. وَعَمَرُهُمْ بِالْمَنْ وَالْطَّوْلِ...<sup>(٢)</sup>).  
- (يَا مَنْ وَضَعَتْ لَهُ الْمَلُوكُ نَيْرَ الْمَذَلَّةِ عَلَى أَعْتَاقِهَا...<sup>(٣)</sup>).  
- (يَا خَيْرَ مَنْ خَلَّ بِهِ وَحْيِدٌ. وَيَا أَعْطَفَ مَنْ أَوَى إِلَيْهِ طَرِيدٌ...<sup>(٤)</sup>).  
أَوْ في بعض الأساليب الشرطية كما في دعائه عليه السلام:  
- (إِنَّكَ مَنْ وَالْيَتَ لَمْ يَضُرِّهُ خِذْلَانُ الْخَالِذِينَ. وَمَنْ أَعْطَيْتَ لَمْ يَنْقُصْهُ  
مَنْعُ الْمَانِعِينَ. وَمَنْ هَدَيْتَ لَمْ يُغُوهِ إِصْلَالُ الْمُضَلِّينَ...<sup>(٥)</sup>).

- (إِنْ أَعْطَيْتَ لَمْ تَشْبُّ عَطَاءَكَ بِمَنْ. وَإِنْ مَنَعْتَ لَمْ يَكُنْ مَنْعُكَ تَعَدِّيًّا...<sup>(٦)</sup>).  
فكل هذه الأمثلة المتقدمة وأساليبها المتنوعة لم يقيِّد إسنادها في زمان خاص  
بل هي مطلقة في زمنها لا تتبع بوقت دون آخر؛ إنها ذات زمن عام مطلق.  
يتضح مما تقدم أن صيغة (فعل) الماضي في الصحيفة السجادية قد  
دللت على الزَّمن الماضي بفسحه الزَّمنيَّة المتنوعة: المطلق، والبعيد، والقريب،  
والمستمر، والمؤكد. ودللت على الحاضر والمستقبل بدلالة قرائن لفظيَّة وحالية  
وهناك ما كان بتضافر القرائن جميعاً، وأنَّ أغلب موارد (فعل) في الصحيفة  
السَّجَادِيَّة هي الدلالة على الزَّمن العام المطلق.

### **الدلالة الزمنية لصيغة (يَفْعُلُ) المضارع في الجملة:**

قد تقدم أن الصيغة الفعلية مجموعة من القيم الخلافية، تقوم على

- ١- المصدر نفسه: ١٦٠.
- ٢- المصدر نفسه: ١١٩.
- ٣- المصدر نفسه: ١٥٥.
- ٤- المصدر نفسه: ٢٥١.
- ٥- المصدر نفسه: ٢٢.
- ٦- المصدر نفسه: ١١٧.

اعتبار نسبيٍّ في الزَّمْن التَّحْوِيِّ، وهي بذلك، إذن، مجرد فروق، تَدُلُّ عَلَى حِقَائِق لغويَّة مُخْتَلِفة، فصيغة (فَعَلَ) الماضي، و(أَفْعَلَ) الْأَمْرُ غَيْرُ (يَفْعُلُ) المضارع؛ إِنَّهَا نمط غَيْرُ الْأَوَّلِينَ؛ لِأَنَّهَا صيغ لا أَفْكَارَ<sup>(١)</sup>، اُعْتَدَّ بِهَا عَلَى مَا لَهَا مِنْ قِيمَة دَلَالِيَّةٍ في فَهْمِ جَهَةِ الإِسْنَادِ الزَّمْنِيَّةِ فَضْلًا عَنِ الْقَرَائِنِ السِّيَاقِيَّةِ الْأُخْرَ.

وَقَدْ عَرَّفَ النَّحْوِيُّونَ الْفَعْلَ المضارعَ تَعرِيفًا يَبْنِي عَلَى جَانِبَيْنِ: المضمون الدَّلَالِيُّ (الوظيفة)، وَالشَّكْلُ الْخَارِجِيُّ للصيغة. فَالْأَوَّلُ: عَلَى أَنَّهُ حَدَثَ مَقْتَرٌ بِزَمْنِ الْخَطَابِ أَوْ لَمْ يَسْتَقِبِلْ مِنْهُ، وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ الْفَعْلُ الَّذِي أَوَّلَهُ الْزَّوَائِدُ الْأَرْبَعَةُ الْمُجَمُوعَةُ فِي كَلْمَةِ (أَنِيَتُ) أَوْ (نَأَيْتُ) (الْأَلْفُ وَالْتَّاءُ وَالْيَاءُ وَالنُّونُ)، وَمِنْ عَلَامَاتِهِ دُخُولُ حِرْفِ التَّسْوِيفِ: (السِّينُ، وَسُوفُ وَلَامُ) الْابْتِداءُ وَنَفْيُهُ بِ(لَمُ، وَلَنُ ) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

وَثُمَّةً مشكِّلٌ فِي جَهَةِ تَسْمِيَّةِ المضارعِ، وَبَعْدُ، اخْتِلَافُ النَّحْوِيَّينِ فِي جَهَتِهِ الزَّمْنِيَّةِ. فَتَسْمِيَتُهُ لَا شَأْنَ لَهَا وَلَا ارْتِبَاطٌ بِالْفَكْرَةِ الزَّمْنِيَّةِ، كَمَا هُوَ الْأَمْرُ فِي الْفَعْلِ الْمَاضِيِّ، بَلْ تَقْوِيمُ عَلَى مَرْجِعِ الْمَشَابِهَةِ بَيْنِهِ وَبَيْنِ الْاسْمِ؛ إِنَّ الْمَضَارِعَةَ تَعْنِي الْمَشَابِهَةَ وَمِنْهَا اشْتَقَتْ تَسْمِيَتُهُ لِاعْتِبَارَاتِ مَلْحُظِ النَّحْوِيَّينِ بَيْنِ الْمَضَارِعِ وَالْاسْمِ<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْ هَنَاكَ قَدْحٌ بِالْقَسْمَةِ عَلَى الْأَفْعَالِ (ماضٍ وَمضارعٍ وَأَمْرٍ): لِأَنَّهَا تَقْوِيمٌ عَلَى اعْتِبَارَيْنِ مُخْتَلِفَيْنَ<sup>(٤)</sup>، وَالْقَسْمَةِ الْمُنْطَقِيَّةِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ قَائِمَةً عَلَى وَاحِدٍ لِجَنِيِّ ثُمَّرَةِ التَّقْسِيمِ<sup>(٥)</sup>، الْأَمْرُ الَّذِي دَعَا بَعْضَ الْبَاحِثِينَ إِلَى اقتراحِ تَسْمِيَّةٍ تَقْوِيمٌ عَلَى اعْتِبَارٍ وَاحِدٍ، وَعَلَى أَسَاسِ الزَّمْنِيَّةِ. فَكَانَ تَسْمِيَّةُ الْفَعْلِيْنِ:

١- ينظر: مناهج البحث في اللغة؛ تمام حسان: ٢٤٥، والزَّمْنُ في النَّحوِ الْعَرَبِيِّ: ١٤٤-١٤٥.

٢- ينظر: الأصول في النحو: ٢٩/١، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٧/٤-٦، وشرح قطر الندى: ٥٥.

٣- ينظر: شرح المفصل: ٤/٦، ومعاني النحو: ٣/٣١٤.

٤- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٦١.

٥- ينظر: المنطق، محمد رضا المظفر: ١٢٥/١.

الفعل المنجز، التَّامُ (الماضي)، والفعل غير المنجز غير التَّامُ (المضارع)<sup>(١)</sup>. بيد أنَّ أغلب الباحثين عَلَى الرُّغمِ من ذلك المشكُّ وحلُّه. قبلوا مصطلح المضارع؛ لأجل أَنَّه يمثل صيغة تختلف عن غيرها - كما تقدَّم في بداية الموضوع - على حين أَنَّ آخرين أخذوا بذلك لئلا يزداد غموض الْدِرَاسَة باختلاف المصطلحات وكثرتها<sup>(٢)</sup>.

لقد ذهب جمهرة النَّحويِّين إلى أَنَّ الفعل المضارع يَدُلُّ عَلَى الحاضر والمستقبل<sup>(٣)</sup>، غير أَنَّ بعضهم من جعله للحال حسب؛ لأنَّ المستقبل غير محقق الوجود إِلَّا بالنِّيَّة، وعليه ابن طراوة، وذهب الزَّجاج إلى أَنَّه لا يكون إِلَّا للمستقبل ويرى أبو عليِّ الفارسيِّ، وابن أبي ركب وهو مَا اختاره السِّيوطي، أَنَّ المضارع حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وَقَدْ عَكَسَ الْأَمْرُ ابن ظاهر فكان يرى أَنَّه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال<sup>(٤)</sup>.

إنَّ استعمالات صيغة (يَفْعُلُ) المضارع في الإفصاح عن الجهات الْزَّمَنِيَّة للإسناد في الجملة تقوم عَلَى مدارك السَّيَاقِ الَّذِي تدور فيه، فقد يكون للحاضر والاستقبال، وللزمن الماضي والزَّمن العام المطلق. وهذا مَا سُيُّينَ في تناول صيغة (يَفْعُلُ) في الصحيفة السجادية، إذ إنَّها أتت بدلارات زمنية مختلفة، منها:

### ١- الدَّلَالةُ عَلَى المضيِّ:

أي الدَّلَالةُ عَلَى قوع الحدث المفهوم من علاقة الإسناد في زمان قبل وقت الكلام. وَقَدْ ذكر علماء العَرَبِيَّةِ أَنَّ استعمال المخالفَةَ بَيْنَ الصَّيْغَيْ أَيِّ: استعمال صيغة (يَفْعُلُ) المضارع بدلاً من ( فعل ) الماضي في التَّعْبِيرِ عَنِ الزَّمَنِ

١- العَرَبِيَّةُ الفصحيُّ؛ هنري فلش: ١٣٦، واللغة؛ فندريس: ١٣٧، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٦١.

٢- ينظر: الرَّمَنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ١٤٥-١٤٤، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٦١.

٣- ينظر: كتاب سيبويه: ١٢/٢، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٦/٧، وارتشف الضرب: ٣/٥.

٤- ينظر: شرح المفصل: ٧/٤، وارتشف الضرب: ٣/٥، والبرهان في علوم القرآن، الزركشي: ٣٧٣/٢، وهمع الهوامع: ١/١٧، والفعل والزمن: ٧١-٧٢، ومعجم الجملة القرآنية: ق٢/٩٩ وما بعدها.

الماضي هو من قبيل أسلوب الالتفات أو من باب حكاية الحال الماضية، والقصد منه -ذلك العدول- استحضار الأحداث الماضية في ذهن المتلقي حتى كأنه يشاهدها ويرأها عياناً في حالة الإخبار. والأساس في ذلك العدول يقوم على طبيعة الاختيار لصيغ الأفعال وما لكل منها من مزية معنوية في التعبير الدلالي، وصيغة (يُفعل) تضفي على المشهد صورة الحركة والحياة الوقتية في الزَّمن الحضوري مما يجعله ماثلاً أمام عين الرائي<sup>(١)</sup>.

**ودلالة (يُفعل) على الماضي تؤدي بقرائن متعددة هي:**

- إذاً ما سبقت بالحرف الجازم (لم)<sup>(٢)</sup> إذ تعمل على نفي معنىحدث الفعل في علاقة الإسناد وفي الزَّمن الماضي، ومن هنا سميت (لم) أدلة (نفي وجذم وقلب)<sup>(٣)</sup>، أي: أنها تقلب زمنه الاحتمالي في الحاضر والمستقبل إلى الماضي المطلق من دون معرفة لفسحه الزَّمنية في البعد أو القرب أو كونه منقطعاً أو مستمراً، نحو: ألم يأت زيد؟.

- إذاً ما وقعت (يُفعل) خبراً في باب (كان) الناقصة<sup>(٤)</sup>، (ولم توجد قرينة تصرف زمنه من الماضي إلى زمن آخر...)<sup>(٥)</sup>، والقصد منه (كان يُفعل) الدلالة على الماضي المتجدد<sup>(٦)</sup>؛ أي: الدلالة على أنّ الحدث كان مستمراً في الماضي وتتجدد وقوعه لزمن منه<sup>(٧)</sup>، كما في قوله تعالى: [إِنْهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ]<sup>(٨)</sup>.  
وقول جرير في رثاء الفرزدق<sup>(٩)</sup>:

١- ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ٢٢٠، ومغني اللبيب: ٢/٦٩٠، والجامع الكبير: ١٤٠، وعلم البديع؛ (عنيق): ١٤٥

٢- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ٢/٢٣٢، وهو مع الهوامع: ١/٨، والفعل زمانه وأبنيته: ٣٣.

٣- ينظر: الجنى الداني في حروف الحروف: ٢٨٠، وما بعدها؛ النحو الوافي: ٦١/١.

٤- ينظر: في النحو العربي نقد وتجييه: ١٥٨، والفعل زمانه وأبنيته: ٣٣، والزَّمن في القرآن الكريم: ٦٤.

٥- النحو الوافي: ٦١/١.

٦- ينظر: الدلالة الزَّمنية في الجملة العربية: ٦١.

٧- ينظر: في النحو العربي نقد وتجييه: ١٥٨، والفعل زمانه وأبنيته: ٣٣، والزَّمن في القرآن الكريم: ٦٤، والدلالة الزَّمنية في الجملة العربية: ٦١.

٨- الأنبياء: ٩٠.

٩- شرح ديوان جرير: ٤٠٧/٢.

فَتَّى عَاشَ بَيْنَ الْمَجْدِ تِسْعِينَ حُجَّةً وَكَانَ إِلَى الْخَيْرَاتِ وَالْمَجْدِ يَرْتَقِي  
وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى (يَفْعُلُ) وَتَقْتَرَنُ بِزَمْنٍ مَعِينٍ كَـ(١)  
ظَلٌّ وَبَاتٌ، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى) (٢).

- إِذَا مَا وَقَعَتْ (يَفْعُلُ) فِي مَوْقِعِيَّةِ الْحَالِ مِنَ الْفَاعِلِ لِفَعْلِ مَاضٍ (٣)، نَحْوُ  
قَوْلِهِ تَعَالَى: [وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى] (٤). أَوْ إِذَا عُطِفَ الْمَضَارِعُ  
عَلَى مَاضٍ (٥)، مِثْلُ قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: [أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ السَّمَاءَ مَاءً فَتَصْبِحُ  
الْأَرْضُ مُخْضَرَةً] (٦). أَوْ كَانَتْ هُنَاكَ قَرِينَةً لِفَظِيَّةٍ أَوْ حَالَيَّةٍ فِي السَّيَاقِ، تَرْسَحُ  
(يَفْعُلُ) إِلَى الْمُضَيِّ (٧)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: [وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا  
يُوَحِّي إِلَيْهِ] (٨). وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: [فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى] (٩). فَقَرِينَةُ  
(مِنْ قَبْلِكَ)، وَسَيَاقُ الْحَالِ فِي الثَّانِيَةِ صَرَفَتِ الْأَحْدَاثَ إِلَى زَمْنِيَّةِ الْمُضَيِّ.  
وَفِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ جَاءَتْ (يَفْعُلُ) لِلدلَّةِ عَلَى الزَّمْنِ الْمَاضِيِّ فِي كَثِيرٍ  
مِنَ الْجَمْلِ، وَقَدْ كَانَ الْغَالِبُ فِيهَا كُونُ الْفَعْلِ مُنْفِيَـبـ (لَمْ) كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْسِلَمٌ:

- (لَمْ يَتَنَّهُمْ رَبِّهِ فِي بَصِيرَتِهِمْ. وَلَمْ يَخْتَلِجُهُمْ شَكٌ فِي قُفْوَآثَارِهِمْ... ) (١٠).  
- (فَكُمْ مِنْ عَائِبَةٍ سَتَرَهَا عَلَيَّ فَلَمْ تَفْضَحْنِي. وَكُمْ مِنْ ذَنْبٍ غَطَّيْتُهُ عَلَيَّ  
فَلَمْ تَشْهَرْنِي. وَكُمْ مِنْ شَائِبَةٍ أَمْتُ بِهَا فَلَمْ تَهْتَكْ عَنِّي سِتَرَهَا. وَلَمْ تُقْدِنِي  
مَكْرُوهٌ شَنَارَهَا وَلَمْ تُبِدِ سَوَاتِهَا...) (١٠).

١- ينظر: في النحو العربيّ نقد وتجييه: ١٥٨، والفعل زمانه وأبنيته: ٣٣-٣٤، والفعل والزمن: ٩٠.

٢- ينظر: همّ مع الهوامع: ١/٩، ومعاني النحو: ٣/٣١٩.

٣- يس: ٢٠.

٤- ينظر: همّ مع الهوامع: ٨/١، والزَّمْنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ٣٠٠، والفعل والزمن: ٩٠، والنحو الْوَافِي: ١/٦٢-٦٣.

٥- الحج: ٦٣.

٦- ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: ٣٣، والزَّمْنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ٣٠٠، ومعاني النحو: ٣/٣١٩.

والرَّمَنُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ١٠٧.

٧- الانْبِيَاءُ: ٢٥.

٨- طه: ٢٠.

٩- الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ: ٢١.

١٠- المُصْدَرُ نَفْسَهُ: ٤٣.

- (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يُشَهِّدْ أَحَدًا حَيْنَ فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ...<sup>(١)</sup>). ففي هذه الجمل، ونظائرها في الصحيفة السجادية، قد دلت فيها صيغة (يُفعل) المضارع على وقوع الإسناد في الماضي من الزَّمن بضميمة الحرف (لم)، والمضي ذلك كان بعضه بعيداً في فسحته الزَّمنية كما هو في المثالين: الأول والأخير، وبعضه قريباً من زمن دعاء العبد الداعي.

ومن دلالات (يُفعل) في الصحيفة السجادية الدلالة على التجدد الحدي في الزَّمن الماضي، وقد عرفنا أنه يُفاد مغزى ذلك من تركيب (كان يُفعل) وفي الصحيفة السجادية جاء من ذلك دعاؤه عليه السلام:

- (فَاجْرِنِي ... مِنْ جَارٍ كُنْتُ أَكَاتِمُهُ سَيِّئَاتِي. وَمِنْ ذِي رَحْمٍ كُنْتُ أَحْتَشِمُ مِنْهُ فِي سَرِيرَاتِي...<sup>(٢)</sup>).

- (وَإِنْ كُنْتَ تَغْفِرْ لِي حَيْنَ أَسْتَوْجِبُ مَغْفِرَتَكَ. وَتَعْفُوْ عَنِي حَيْنَ أَسْتَحِقُ عَفْوَكَ فَإِنَّ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ لِي بِاسْتِحْقَاقِ<sup>(٣)</sup>).

- (فَمَتَى كَانَ يَسْتَحِقُ شَيْئاً مِنْ ثَوَابِكَ لَا مَتَى... وَلَقَدْ كَانَ يَسْتَحِقُ فِي أَوَّلِ مَا هُمْ بِعِصْيَانِكَ كُلَّ مَا أَعْدَدْتَ لِجَمِيعِ خَلْقِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ...<sup>(٤)</sup>).

فالتركيب (كان يُفعل) في هذه الجمل قد جاء للدلالة على الزَّمن الماضي المتجدد مع التَّحقيق في بعضها، فهو عليه السلام هنا يؤثر التَّعْبير عن ذلك الاستمرار التجدي في الزَّمن الماضي بصيغة (يُفعل) دون (فعل) الماضي التي تدل على الانقطاع والوقوع مرة واحدة فلما عدل عن صيغة (فعل) إلى (يُفعل) بمحظ ما للأخيرة من مزيّة في التَّعْبير في سياقه دل على الاستمرار والتَّجدد وأضفى على الجملة حيَاة وحركة استمراره في زمن الإسناد الماضي.

١- المصدر نفسه: ١٧٥؛ وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٤٥، ٤٠، ٥٨، ٦٠، ٩٩، ١٤٣، ١٥٣، ١٥٩.

٢- المصدر نفسه: ٨٩.

٣- المصدر نفسه: ٤٥.

٤- المصدر نفسه: ٩٧؛ وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٩٧، ١٥٢.

ومن ذلك ما يُفهم من دلالة السياق كما في دعائِه عليه السلام:

- (ولَوْلَا أَنَّ الشَّيْطَانَ يَخْتَدِعُهُمْ عَنْ طَاعَتَكَ. مَا عَصَاكَ عَاصٌ...)<sup>(١)</sup>.

فالاستمرار التجديدي بين في صيغة (يُفعل) هنا (يختدعهم) قد صرف إلى المضي بقرينة السياق.

وهناك بعض التركيب جاءت فيها (يُفعل): للدلالة على الزَّمن الماضي المستمر المتصل بالحاضر كما في دعائِه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا لَمْ أَزَلْ أَتَصَرَّفُ فِيهِ مِنْ سَلَامَةٍ بَدَنِي...)<sup>(٢)</sup>.

فهذه الجملة قد جاءت فيها (يُفعل)، (أتصرف) المسboفة بـ(لم أزل) للدلالة على الزَّمن الماضي المتجدد والمستمر إلى زمن عبادته ودعائه عليه السلام. ومن الجمل التي جاءت للدلالة على الزَّمن الماضي القريب جداً من

الحاضر دعاؤه عليه السلام:

- (وَقَدْ كَادَ أَنْ يَحْلُّ بِي لَوْلَا رَحْمَتَكَ مَا حَلَّ بِسَاحَتِهِ...)<sup>(٣)</sup>.

فالتركيب (قد + كاد + يُفعل) هنا قد دل على عدمية وقوع الإسناد في زمن ماضٍ قريب جداً من زمن الكلام فضلاً عن المشارفة، وعدم تتحققها. وهناك في بعض الموضع من الصحيفة السجادية، صررت فيها (يُفعل) المضارع إلى المضي، لكونها قد خصّصت إسناداً سابقاً عليها في الزَّمن الماضي، وقد وقعت هي في موقعيّة الحال كما في دعائِه عليه السلام:

- (فَمَا أَنَا بِأَوَّلِ رَاغِبٍ إِلَيْكَ فَأَعْطَيْتُهُ. وَهُوَ يَسْتَحْقُ الْمَنْعَ. وَلَا بِأَوَّلِ سَائِلٍ سَأَلَكَ فَأَفْضَلَتَ عَلَيْهِ. وَهُوَ يَسْتَوْجِبُ الْحُرْمَانَ...)<sup>(٤)</sup>.

فالجملة الحالية (هو يستحق المنع...) هو يستوجب الحرمان) جاءت فيها (يُفعل) المضارع للدلالة على الماضي من الزمن؛ لأنّهما وقعا

١- المصدر نفسه: ٩٧.

٢- المصدر نفسه: ٤٠.

٣- المصدر نفسه: ١٥٤.

٤- المصدر نفسه: ٣٧.

قيداً لإسناد قد وقع في الزَّمْنِ المَاضِي. ومن ثُمَّ كَانَ زَمْنَهُمَا هُوَ المَاضِي. أَمَّا كون الجُمْلَةِ التِّي يَشْتَمِلُ مَسْنَدُهَا عَلَى (يَفْعُلُ) الْمَضَارِعُ وَاقِعَةً فِي مَوْقِعِ الْعَطْفِ عَلَى المَاضِي أَوْ جَاءَتْ مِنْ قَرِينَةِ لَفْظِيَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَى المَاضِي فَلَمْ أَجِدَهَا - حَسْبَ الْإِسْتِقْرَاءِ - فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ.

## ٢- دَلَالَةُ (يَفْعُلُ) الْمَضَارِعُ عَلَى الزَّمْنِ الْحَاضِرِ:

أَيْ وَقْعُ الْحَدِيثِ الَّذِي فِي عَلَاقَةِ الإِسْنَادِ فِي الزَّمْنِ الْحَاضِرِ الَّذِي يَمْثُلُ نَقْطَةَ الصَّفَرِ الزَّمْنِيِّ<sup>(١)</sup>.

وَتَؤْدِي صِيغَةُ (يَفْعُلُ) تِلْكَ الدَّلَالَةِ، عَنْ طَرِيقِ التَّرْجِيحِ؛ لِأَنَّ الْمَضَارِعَ صَالِحٌ لِلْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ عِنْدَمَا لَمْ تَوْجُدْ قَرِينَةٌ تَقِيدَهُ بِأَحَدِهِمَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكُ؛ أَيْ: كَانَ مُجْرِدًا تَرْجِحُ لِلْحَالِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ كَانَ لِكُلِّ مِنَ الْمَاضِيِّ وَالْمُسْتَقْبَلِ صِيغَةٌ تَخَصُّهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْحَالِ صِيغَةٌ تَخَصُّهُ، جَعَلَتْ دَلَالَتِهِ عَلَى الْحَالِ رَاجِحةً عِنْدَ تَجْرِيَةِ مِنَ الْقَرَائِنِ، جَبْرًا لِمَا فَاتَهُ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ بِصِيغَتِهِ. هَذَا إِلَى أَنَّ الْفَظْ إِنْ كَانَ صَالِحًا لِلزَّمْنِ الْأَقْرَبِ، وَالزَّمْنِ الْأَبْعَدِ فَالْأَقْرَبُ أَوْلَى، وَالْحَالُ أَقْرَبُ مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِالاتِّجَاهِ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

أَوْ عَنْ طَرِيقِ التَّعْبِينِ وَذَلِكَ بِالْقَرَائِنِ الْلَّفْظِيَّةِ وَالْحَالِيَّةِ الَّتِي تَنْصُّ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>، كَمَا إِذَا اقْتَرَنَ بِظَرْفِ زَمْنِيِّ يَدْلُلُ عَلَى الْحَالِ كَ(الآن)، أَوْ (اليوم)، أَوْ (هَذِهِ السَّاعَة)<sup>(٤)</sup> وَغَيْرُ ذَلِك. نَحْوُ: زَيْدٌ يَضْرِبُ الْآنَ، أَوْ السَّاعَةِ<sup>(٥)</sup>. أَوْ كَانَ مَنْفِيًّا بِ(لَيْسَ)، أَوْ (مَا)، أَوْ (إِنْ) عِنْدِ الْإِطْلَاقِ نَحْوُ: مَا خَالَدٌ يَكْتُبُ. وَ: لَيْسَ زَيْدٌ يَقْرَأُ<sup>(٦)</sup>.

١- يَنْظَرُ: فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ نَقْدٌ وَتَوجِيهٌ: ١٥٦، وَالْفَعْلُ زَمَانَهُ وَأَبْنِيَتِهِ: ٣٢، وَالزَّمْنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ١٦١.

٢- يَنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٣/٥-٦، وَهُمُ الْهَوَامِعُ: ١/٧-٨، وَالنَّحْوُ الْوَافِيُّ: ١/٥٧، وَالْفَعْلُ وَالزَّمْنُ: ٧٢-٧٣.

٣- يَنْظَرُ: مَعْنَى النَّحْوِ: ٣/٣١٤، وَالزَّمْنُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ١٠٧ وَمَا بَعْدُهَا، وَالزَّمْنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ٢٠١، وَمَعْجَمُ الْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ: ق٢/٧٧.

٤- يَنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٥/٣، وَالنَّحْوُ الْوَافِيُّ: ١/٥٧، وَمَعْنَى النَّحْوِ: ٣/٣١٤، وَالزَّمْنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ١/٢٠٢.

٥- يَنْظَرُ: الْمَوْسِحُ فِي شَرْحِ الْكَافِيِّ الْخَبِيْصِيِّ: ٢٠/٤٢١-٤٢٠.

٦- يَنْظَرُ: النَّحْوُ الْوَافِيُّ: ١/٥٧ وَمَا بَعْدُهَا، وَمَعْنَى النَّحْوِ: ٣/٣١٥، وَالْفَعْلُ وَالزَّمْنُ: ٧٣ وَمَا بَعْدُهَا.

وذهب الكوفيون إلى أن المضارع يتعين للحال إذا دخلت عليه (لام) الابتداء<sup>(١)</sup>. نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى إِنْ رَأَهُ أَسْتَغْفِنَ﴾<sup>(٢)</sup>، واعتراض ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) على ذلك<sup>(٣)</sup> بقوله تعالى: ﴿إِنْ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٤)</sup>، والذي يبدو (أنها تفيد التوكيد كما يقول البصريون أمّا تخصيصها المضارع بالحال ففيه نظر لما ورد في القرآن الكريم من دلالته على الاستقبال معاً<sup>(٥)</sup>. أو من دلالة السياق بقرينة معنوية أو حالية<sup>(٦)</sup>، نحو قوله تعالى: [يَا زَكَرِيَا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامَ أَسْمُهُ يَحْيَى] <sup>(٧)</sup>، أو قولنا: (أفهم ما تقول، أظنك صادقاً)<sup>(٨)</sup> فالحدث هنا جرى في وقت الكلام، فزمنه إذن، هو الحال.

وفي الصحيفة السجادية جاءت (ي فعل) في كثير من الجمل للدلالة على الزَّمَنِ الحاضر، وقد كان الأغلب منها قد ترجحت عن طريق سياق الدّعاء. ومنه جاء في ادعيته عليه السلام في عنوانات الاستغفار والاستعاذه والحمد والشك والتوبه والتوجيه، وغيرها كما في دعائِه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَيَاجَانِ الْحُرْصِ. وَسَوْرَةِ الْغَضَبِ. وَغَلَبَةِ الْحَسَدِ. وَضَعْفِ الصَّبْرِ. وَقَلَةِ الْقَنَاعَةِ...)<sup>(٩)</sup>.
- (وَأَنَا أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنْ أَنْ أَسْتَكْبِرَ. وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَصْرَرَ. وَأَسْتَغْفِرَكَ لِمَا قَصَرْتُ فِيهِ. وَأَسْتَعِنُ بِكَ عَلَى مَا عَجَزْتُ عَنْهُ...)<sup>(١٠)</sup>.

١- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ٢٥١ / ٢، ومغني الليبي: ٢٢٨ / ١، ومعاني النحو: ٣١٤ / ٣، والفعل والزمن: ٧٥.

٢- العلق: ٧-٦.

٣- ينظر: مغني الليبي: ٣٠١ / ١.

٤- النحل: ١٢٤.

٥- معاني النحو: ٣١٥ / ٣.

٦- ينظر: معجم الجملة القرآنية: ق ٢ / ٧٧، والزَّمَنِ في القرآن الكريم: ١٠٧.

٧- مريم: ٧.

٨- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٥٦، والفعل زمانه وأبنيته: ٣٢، والفعل والزمن: ٧٦.

٩- الصحيفة السجادية: ٢٨.

١٠- المصدر نفسه: ٣٥.

- (اللَّهُمَّ إِنِّي أَتُوبُ إِلَيْكَ فِي مَقَامِي هَذَا مِنْ كَبَائِرِ ذُنُوبِي وَصَغَارِهَا.  
وَبَوَاطِنِ سَيِّئَاتِي وَظَوَاهِرِهَا. وَسَوْالِفِ زَلَّاتِي. وَحَوَادِثِهَا...)<sup>(١)</sup>.
- (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعْتَدْرُ إِلَيْكَ مِنْ جَهَلِي. وَأَسْتَوْهُكَ سُوءَ فَعْلِي...)<sup>(٢)</sup>.
- (اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ بِالْمُحَمَّدِيَّةِ الرَّفِيقَيَّةِ. وَبِالْعَلوَيَّةِ الْبَيْضَاءِ وَأَتَوْجَهُ  
إِلَيْكَ بِهِمَا...)<sup>(٣)</sup>.
- (إِلَهِي أَحْمُدُكَ وَأَنْتَ لِلْحَمْدِ أَهْلُ...)<sup>(٤)</sup>.
- (أَتَنَصَّلُ إِلَيْكَ مِنْ ذُنُوبِي التَّيْ قَدْ أَوْبَقْتَنِي. وَأَشْكُوُ إِلَيْكَ يَا إِلَهِي ضَعْفَ  
نَفْسِي عَنِ الْمُسَارَعَةِ فِيمَا وَعَدْتَهُ أَوْلِيَاءِكَ...)<sup>(٥)</sup>.
- (يَا مَنْ أَنَّوَارُ قُدْسِهِ لِأَبْصَارِ مُحِبِّيهِ رَائِقَةً. أَسْأَلُكَ حُبَّكَ وَحُبَّ مَنْ  
يُحِبُّكَ...)<sup>(٦)</sup>.
- (أَسْتَغْفِرُكَ مِنْ كُلِّ لَذَّةٍ بِغَيْرِ ذُكْرِكَ. وَمِنْ كُلِّ رَاحَةٍ بِغَيْرِ أَنْسِكَ...)<sup>(٧)</sup>.  
ففي هذه الجمل جميعاً قد دلت (يُفعل) على حصول أحداثها أثناء  
إنشاء علاقة الإسناد أي: وقت النطق زمن الصفر الذي هو الحاضر، أي: في  
وقت الدعاء، وزمن الخشوع العباديّ.  
ومن الجمل التي جاءت (يُفعل) فيها للدلالة على الحاضر ما تقيّدت  
بظرف زمني، كما في دعائِه عليه السلام:
- (اللَّهُمَّ إِنِّي أُشَهِّدُكَ وَكَفَى بِكَ شَهِيدًا. وَأُشَهِّدُ سَمَاءَكَ وَأَرْضَكَ وَمَنْ  
أَسْكَنَتُهُمَا مِنْ مَلَائِكَتِكَ. وَسَائِرِ خَلْقِكَ، فِي يَوْمِي هَذَا. فِي سَاعَتِي هَذِهِ).

١- المصدر نفسه: ٨٢.

٢- المصدر نفسه: ٨٣.

٣- المصدر نفسه: ١٥٥.

٤- المصدر نفسه: ١٥٨.

٥- المصدر نفسه: ١٥٩.

٦- المصدر نفسه: أ: ٢٤٦.

٧- المصدر نفسه: ٢٤٥، وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٣٠، ٣٣، ٣٨، ٣٤، ٤٤، ٤٦، ٧٩،  
١٨١، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٦٣، ١٦٢، ١٤٧، ١٢٥، ١١١، ٩٩، ١٠٠، ٩٥، ٩٠، ٨٢

وَلَيْلَتِي هَذِهِ وَمُسْتَقْرِي هَذَا إِنِّي أَشْهُدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ قَائِمٌ بِالْقُسْطِ عَدْلٌ فِي الْحُكْمِ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ مَالِكُ الْمُلْكِ رَحِيمٌ بِالْخَلْقِ وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَخَيْرَكَ مِنْ خَلْقِكَ...<sup>(١)</sup>)

- (اللَّهُمَّ إِنَّا نَتُوبُ إِلَيْكَ فِي يَوْمٍ فَطَرَنَا الَّذِي جَعَلَتْهُ الْمُؤْمِنُونَ عِيْدًا وَسُرُورًا وَلَا هُلُلَ مِنْكَ مَجْمِعًا وَمُحْتَشَدًا مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ أَذْنَبَاهُ أَوْ سُوءِ أَسْلَفَنَاهُ أَوْ حَاطِرٌ شَرًّا ضَمَرَنَاهُ...<sup>(٢)</sup>)

- (أَعُوذُ بِكَ اللَّهُمَّ الْيَوْمَ مِنْ غَضَبِكَ... وَأَسْتَجِيرُ بِكَ الْيَوْمَ مِنْ سَخْطِكَ...<sup>(٣)</sup>)

فالقِيدُ الزَّمَنِيُّ في المثال الأول (في يومي هذا، في ساعتي هذه، في ليلي هذه) و(اليوم)، في الثاني والثالث على تكريره، قد عين الإسناد في الزَّمن الحاضر، وساعة الكلام.

ومن الجمل أيضاً ما دلت على الزَّمن الحاضر، ما جاءت في سياق نفي

كما في دعائه عليه السلام:

- (فَمَا أَدْرِي يَا إِلَهِي أَيِّ الْحَالَيْنِ أَحَقُّ بِالشُّكْرِ لَكَ وَأَيِّ الْوَقْتَيْنِ أَوْلَى بِالْحَمْدِ لَكَ...<sup>(٤)</sup>)

- (وَلَسْتُ أَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِغَضِيلَةٍ نَافِلَةٍ مَعَ كَثِيرٍ مَا أَغْفَلْتُ...<sup>(٥)</sup>)

فالحدث المفهوم من الإسناد في المثال الأول (ما أدرني) قد أشار به إلى الزَّمن الحاضر بقرينة حرف النفي (ما) التي تكون مخصوصة لجهة الإسناد الفعلي في النفي والزمن الحاضر فهو عليه السلام كأنه أراد القول: (ما أدرني الآن في «ساعة المرض أو الشفاء» في عبادتي أي الحالتين أحقر بالشُّكْر والحمد).

١- المصدر نفسه: ٢٦؛ وينظر: المصدر نفسه: ٢٧، ١٧٤.

٢- المصدر نفسه: ١٢٤.

٣- المصدر نفسه: ١٥١.

٤- المصدر نفسه: ٤٠.

٥- المصدر نفسه: ٨٨، وللمزيد ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٩.

وكذلك المثال الثاني إذ إنَّه عليه السلام أو ما إلى الزَّمَنِ الحاضر حال التَّكلُم في دلالة (أتوسل) لأنَّه وقع في سياق نفي بـ(ليس) التي نفت الحدث الفعلي المفهوم من الإسناد في الحاضر الزَّمَنِي -وقت العبادة- وأطلقه بذلك لأنَّه لو لم يستعمل هذه (ليس) أو قيد الإسناد بقرينة أخرى لتعين زمان حسب القصد والتَّوخي فلما لم يفعل دل عليه السلام على تقييد الإسناد المنفي في جهة حدثه على زمنه الحاضر: (لست أتوسل الآن في دعائي هذا أمامك يا رب بفضل نافلة)، والله العالم.

ومن الجمل التي جاءت للدلالة على الحاضر، الجمل التي تدل على حصول الفعل بوقت من الأوقات من ذلك دعاؤه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْ وَأَمْسِي مُسْتَقْلًا لِعَمَلي. مُعْتَرِفًا بِذَنْبِي مُقِرًّا بِخَطَايَايَ...) <sup>(١)</sup>.

فالإسناد هنا مقيد بجهته الحضورية في الدعاء. أي: في ساعة التَّكلُم والمناجاة، وقد تلبَّس الحدث المفهوم منه بالوقت نفسه. في الصَّباح والمساء. وعلى هذا فالحدث متكرر ومستمر أيضاً وكأنَّه قال كلما أصبحت وأمسيت أستقللتُ عملي، والله العالم.

### ٣- الدلالة على المستقبل:

أي الدلالة على وقوع الحدث المفهوم من الإسناد في حيز الاستقبال، وتستند (يفعل) إلى مجموعة من القرائن اللفظية والحالية، لتأدية هذه الدلالة <sup>(٢)</sup>، فالقرائن اللفظية هي:

- إذا اقترن (يفعل) المضارع بظرف زمني كـ(غداً)، أو بعد يومين، أو يوم القيمة نحو: يقضى الله بين عباده يوم القيمة <sup>(٣)</sup>. أو إذا دخل

١- المصدر نفسه: ١٦١.

٢- ينظر: معاني النحو: ٣١٥/٣، ومعجم الجلة القرآنية: ق٢/١٧٢، والزَّمَنِ في النَّحو العَرَبِيِّ: ٢٠١-٢٠٠.

٣- ينظر: شرح الكافية: ٢/٢٢١، والزَّمَنِ في القرآن الكريم: ١٠٨، ومعاني النحو: ٣١٥/٣.

عَلَيْهِ (حرفا التنفيس: السين، سوف)<sup>(١)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالَحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله عزّ وجَلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوْفَ نَصْلِيهِمْ نَارًا﴾<sup>(٣)</sup>.

- إذا دخلت عليها أدوات النصب: (إن، ولن، وكي، وإنـ). إذ إن هذه الحروف (تمضـ الفعل لمعنى الاستقبال)<sup>(٤)</sup>، ومن هنا تقرر أنَّ النصب علامـة على صرف الفعل المضارع للاستقبال على حين أنَّ الرفع يدلـ على الحال<sup>(٥)</sup>، (وليس معنى هذا أنَّ كـل فعل مرفوع هو يدلـ على الحال ولا كـل فعل مستقبل يكون منصوباً بل قد يكون المرفوع لغير الحال وقد يكون الفعل المستقبل غير منصوب)<sup>(٦)</sup>، وكلـ حسب سياقه.

- أو إذا دخلت عليهـ نونـ التوكيد، لتوكيـدـ الحـدـثـ وهوـ يـلـيقـ بـماـ لمـ يـحـصلـ، وـيـنـاسـبـ مـاـ لمـ يـقـعـ<sup>(٧)</sup>: نحوـ قولهـ تعالىـ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَمْنِينَ﴾<sup>(٨)</sup>، وـقـولـهـ تـعـالـىـ: ﴿لَنْسَفَعًا بـالـنـاصـيـةـ﴾<sup>(٩)</sup>.

- إذا دخلـتـ فـيـ أـسـلـوبـ شـرـطـ وـسـلـطـ عـلـيـهاـ أـدـاهـ شـرـطـ جـازـمةـ أوـ غيرـ جـازـمةـ<sup>(١٠)</sup>، خـلاـ (لوـ): لأنـهاـ لـلمـضـيـ، نحوـ قولهـ عـزـ وجـلـ: ﴿إِنْ يـشـأـ يـرـحـمـكـ﴾<sup>(١١)</sup>، وـنـحوـ قولـنـاـ: إـنـ تـزـرنـيـ إـكـرمـكـ.

١- ينظر: شرح الكافية في النحو: ٢ / ٢٢٢، والفعل زمانه وأبنيته: ٣٣، والنحو الوافي: ١ / ٦٠ .

٢- النساء: ٥٧ .

٣- النساء: ٥٦ .

٤- ينظر: المقتضـ: ١١ / ٢، وـشـرـحـ الكـافـيـةـ فـيـ النـحـوـ؛ الرـضـيـ: ٢ / ٢٢٢، وـارتـشـافـ الضـربـ: ٣ / ٦، وـمعـانـيـ النـحـوـ: ٣ / ٣١٦، وـنظـريـةـ الـحـرـوفـ الـعـامـلـةـ؛ هـادـيـ عـطـيـةـ الـهـلـالـيـ: ١٠٥ـ وـمـاـ بـعـدـهاـ.

٥- نحوـ الفـعلـ: ٣٧ـ، وـمـعـجمـ الجـمـلـةـ الـقـرـآنـيـةـ: قـ / ١٧٢ـ وـمـاـ بـعـدـهاـ.

٦- يـنـظـرـ: الرـَّمـنـ فـيـ النـحـوـ الـعـرـبـيـ: ١٦٦-١٦٦ .

٧- معـانـيـ النـحـوـ: ٣ / ٣١٦ .

٨- يـنـظـرـ: شـرـحـ الكـافـيـةـ فـيـ النـحـوـ: ٢ / ٢٣١ـ..ـ وـهـمـعـ الـهـوـامـعـ: ١ / ٨ـ،ـ وـالـنـحـوـ الـواـفـيـ: ١ / ٥٩ـ،ـ وـمـعـانـيـ النـحـوـ: ٣ / ٣١٦ـ .ـ

٩- الفـتحـ: ٢٧ .

١٠- العـلـقـ: ١٥ .

١١- يـنـظـرـ: اـرـتـشـافـ الضـربـ: ٣ / ٦ـ،ـ وـالـنـحـوـ الـواـفـيـ: ١ / ٥٩ـ،ـ وـالـفـعلـ وـالـزـمـنـ: ٧٨ـ؛ـ وـمـاـ بـعـدـهاـ،ـ وـفـعلـ الشـرـطـ،ـ دـلـالـتـهـ وـزـمـنـهـ؛ـ فـاضـلـ السـامـرـائـيـ:ـ مجلـةـ الضـادـ،ـ الـجـمـهـورـيـةـ الـعـرـاقـيـةـ،ـ الـجـزـءـ الـأـوـلـ،ـ شـبـاطـ ١٩٨٨ـ:ـ ١٠١ـ .ـ

١٢- الإـسـرـاءـ: ٥٤ .

- إذا سبقته (هل) وهي تخصص المضارع بالاستقبال غالباً<sup>(١)</sup>، نحو:  
هل تقاطع مجالس السّوء؟<sup>(٢)</sup>.

- إذا اقتضت طلباً لأنَّ طلب الحاصل محال سواء أكان الطلب يُفهم وحده، أمْ كَانَ بمساعدة أدلة أخرى<sup>(٣)</sup>، فالأول كقوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، والثاني كالأمر والنَّهْيُ والدُّعاء والتَّحْضِيرُ والتَّمْنَى والتَّرْجِي<sup>(٥)</sup>. نحو قوله سبحانه: ﴿لَيُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِه﴾<sup>(٦)</sup> و: (لا تخبره)، (وليتي أجدك)، قوله سبحانه: ﴿لَعَلَّيَ أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾<sup>(٧)</sup>.

أمّا القرائن الحالية فكإسناد الفعل إلى متوقّع حصوله في المستقبل، نحو: (تقوم القيامة)، و(يدخل الشّهداء الجنة); إذ لا يعقل أن يكون زمان المضارع الحال؛ لما يتربّ عليه من سبق للفاعل في الوجود والواقع، وهو محال<sup>(٨)</sup>. وفي الصحيفة السَّجَادِيَّةِ كَانَ الغَالِبُ لـ(يفعل) امتدادها إلى المستقبل من الزَّمْنِ بقراءٍ لفظيَّةٍ متنوعةٍ كَانَ أَهْمَّهَا وأكثُرُهَا كونها جيئت في سياق طلب. أكثره بواسطة (لا) النَّاهِيَّةُ الْخَارِجَةُ إِلَى التَّضْرُعِ وَالدُّعَاءِ، وَلَا رِيبٌ فِي هَذَا الامتداد الاستقبالي؛ إنَّ الصَّحِيفَةَ السَّجَادِيَّةَ مجموَّعةٌ من الأدعيةِ، وَالدُّعَاءُ عَلَى الْأَغْلَبِ يأتِي لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الْأَمْوَارِ فِي الزَّمْنِ الَّذِي سِيَأْتِي عَلَى الْأَنْسَانِ، مِنْ ذَلِكَ دُعَاؤُهُ عَلَيْكُمْ:

١- ينظر: معنى الليبب: ٢/٣٥٠، ومعاني النحو: ٣١٧/٢، والنحو الوافي: ١/٥٨.

٢- ينظر: النحو الوافي: ١/٥٨.

٣- ينظر: شرح الكافية في النحو: ٢/٢٣١، وهمع الهوامع: ١/٨، والنحو الوافي: ١/٥٨-٥٩، ومعاني النحو: ٣/٣١٧.

٤- يوسف: ٩٢.

٥- ينظر: شرح الكافية في النحو: ٢/٢٣١، وهمع الهوامع: ١/٨، والنحو الوافي: ١/٥٨، ومعاني النحو: ٣/٣١٧، والفعل والزمن: ٧٩ وما بعدها، الدلالة الزمنية في الجملة العربية: ١١٩، ونظريّة الحروف العاملة: ١٠٤ وما بعدها، والزمن في القرآن الكريم: ٦٦ وما بعدها، والزمن في النحو العربي: ٢٠١، ولللغة العربيَّةِ معناها وبناتها: ١/٢٥، وأساليب الطلب عند النحوين والبلغيين؛ قيس إسماعيل الأوسي: ١٤٦ وما بعدها.

٦- فاطر: ٨.

٧- غافر: ٣٦.

٨- ينظر: شرح الكافية في النحو: ٢/٢٣١، وارتشاف الضرب: ٣/٦، ومعاني النحو: ٣/٣١٧، والنحو الوافي: ١/٥٨، ومعجم الجملة القرآنية: ق/١٧٣.

- (وَلَا تَحْمِلْنِي بِعَدْلِكَ عَلَى الْأَسْتِحْقَاقِ... وَلَا تَقْطَعْ رَجَائِي عَنِّكَ. وَلَا تَبْتُ سَبَبِي مِنْكَ. وَلَا تُوجِّهِنِي فِي حَاجَتِي هَذِهِ وَغَيْرِهَا إِلَى سِواكَ...)<sup>(١)</sup>.  
 - (وَلَا تُعْرِضْ عَنِّي وَقَدْ أَقْبَلْتُ إِلَيْكَ. وَلَا تُحْرِمْنِي وَقَدْ رَغَبْتُ إِلَيْكَ. وَلَا تَجْهَهِنِي بِالرَّدِّ وَقَدْ أَنْتَصَبْتُ بَيْنَ يَدِيكَ...)<sup>(٢)</sup>.

- (وَلَا تَفْتَنِي بِالنَّظَرِ وَأَعِزَّنِي. وَلَا تَبْتَلِّنِي بِالْكِبَرِ. وَعَبَّدْنِي لَكَ. وَلَا تُفْسِدْ عَبَادَتِي بِالْعُجُوبِ... وَلَا تَرْفَعْنِي فِي النَّاسِ دَرَجَةً إِلَّا أَحْطَطْتَنِي عِنْدَ نَفْسِي مِثْلَهَا. وَلَا تُخْدِثْ لِي عِزًا ظَاهِرًا إِلَّا أَحْدَثَتِي ذِلَّةً بَاطِنَةً عِنْدَ نَفْسِي بِقَدْرِهَا...)<sup>(٣)</sup>.

- (وَلَا تَمْنَعْنِي الإِجَابَةَ وَقَدْ ضَمِنْتَهَا لِي. وَلَا تَحْجُبْ دُعَائِي عَنِّكَ وَقَدْ أَمْرَتَنِي بِهِ...)<sup>(٤)</sup>.

- (وَلَا تَمْدُدْ لِي مَدًا يَقْسُوْ مَعْهُ قَلْبِي. وَلَا تُقْرِعْنِي قَارِعَةً يَنْهَبُ لَهَا بَهَائِي. وَلَا تَسْمِنْي خَسِيْسَةً يَصْفُرُ لَهَا قَدْرِي. وَلَا نَقِيَّصَةً يُجْهَلُ مِنْ أَجْلِهَا مَكَانِي. وَلَا تَرْغِنِي رَوْعَةً أَبْلُسُ بَهَا. وَلَا خِيفَةً أُوجُسُ دُونَهَا... وَلَا تَدْرِنِي فِي طُغْيَانِي عَامِهَا. وَلَا فِي غَمْرَتِي سَاهِيًّا حَتَّى حِينَ. وَلَا تَجْعَلْنِي غَطَّةً لِمَنْ أَتَعَظَّ. وَلَا نَكَالًا لِمَنْ أَعْتَبَرَ. وَلَا فِتْنَةً لِمَنْ نَظَرَ. وَلَا تَمْكُرْ بِي فِيمَنْ تَمْكُرْ بِهِ. وَلَا تَسْتَبِدْ بِي غَيْرِي. وَلَا تَغْيِرْ لِي أَسْمَاً. وَلَا تُبَدِّلْ لِي جَسِّماً...)<sup>(٥)</sup>.

فالأمثلة هذه جمِيعاً قد دلت (يُفعل) فيها على وقوع الأحداث في زمن المستقبل؛ لأنَّها وقعت بعد (لا) النَّاهِيَّةُ الْخَارِجَةُ إِلَى الْطَّلَبِ الدَّعَائِيِّ. وهذا لا يتحقق قطعاً إِلَّا في مَا يستقبل من الزَّمْنِ. ويلاحظ أنَّ بعض هذه الأمثل كالمثالين: الثاني والرابع قد دلَّ عَلَى الزَّمْنِ المستقبل بالتسْبِيحةِ إِلَى زَمْنِ ماضٍ

١- الصَّحِيفَةُ السَّجَادِيَّةُ: ٣٧.

٢- المَصْدُرُ نَفْسُهُ: ٤٣.

٣- المَصْدُرُ نَفْسُهُ: ٥١.

٤- المَصْدُرُ نَفْسُهُ: ٧٠.

٥- المَصْدُرُ نَفْسُهُ: ١٤٣-١٤٤.

قبله، فالحالية أو الهيئة التي جاء بها الداعي (جملة الحال)، هي لا شك سابقة على الوضع العبادي ومن ثم الطلب.

وهنالك جمل قد تضافت فيها قرائين لفظية للدلالة على الزَّمن المستقبل كـ(نون) التوكيد وـ(لا) النافية الخارجة عن معناها إلى الطلب

التَّخْصِيَّيِّ، كما في دعائه عليه السلام:

- اللَّهُمَّ وَلَا تَجْعَلْ لَهُ فِي قُلُوبِنَا مَدْخَلًا. وَلَا تُوَطِّنَنَّ لَهُ فِيمَا الَّذِي نَاهَى مَنْزَلًا...<sup>(١)</sup>.
- (وَلَا أَظْلَمَنَّ). وَأَنْتَ مُطْبِقٌ لِلَّدْفَعِ عَنِّي. وَلَا أَظْلَمَنَّ. وَأَنْتَ الْقَادِرُ عَلَى الْقَبْضِ مِنِّي. وَلَا أَظْلَنَّ وَقَدْ أَمْكَنْتَ هِدَايَتِي. وَلَا أَفْتَرَنَّ وَمِنْ عِنْدِكَ وُسْعِي، وَلَا أَطْعَنَّ وَمِنْ عِنْدِكَ وُجْدِي...<sup>(٢)</sup>.
- (فَهَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ). وَمَحَلُّ الْمُعْتَرِفِ لَكَ. فَلَا يَضِيقَنَّ عَنِّي فَضْلُكَ. وَلَا يَقْصُرَنَّ دُونِي عَفْوُكَ،...<sup>(٣)</sup>.

فهذه الجمل قد دلت فيها (يُفعل) على ما يستقبل من الزَّمن لاقترانها بـ(نون) التوكيد الثقيلة، التي رمت إلى توكيده وقوع الإسناد في الزَّمن المستقبل ولو لاها كان الفعل المضارع بين ترجيح الحال أو الانصراف إلى الاستقبال. ومن الجمل التي اقتضت فيها (يُفعل) طلباً لعلة دخول (لام) الأمر (ليُفعل) عليها ودللت على الاستقبال، دعاؤه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ لَا حَفِيرَ لِي مِنْكَ فَلِيَخْرُنِي عِزُّكَ. وَلَا شَفِيعٌ لِي إِلَيْكَ فَلِيَشْفَعْ لِي فَضْلُكَ. وَقَدْ أَوْجَلْتَنِي خَطَايَايَ فَلِيُؤْمِنْيَ عَفْوُكَ،...<sup>(٤)</sup>).

فالجمل (ليخرنني... ليشفع... ليؤمنني) قد دلت على طلب وقوع مسانديها -أحداثها- على وجه التضرع والخشوع في الزَّمن المستقبل؛ لدخول (لام) الأمر على (يُفعل).

١- المصدر نفسه: ٤٤.

٢- المصدر نفسه: ٥٤.

٣- المصدر نفسه: ٨٧.

٤- المصدر نفسه: ٨٤.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في سياق ترج بـ(لعل) كما في دعائه عليه السلام:  
 - (فَلَعِلَّ بَعْضَهُمْ بِرَحْمَتِكَ يَرْحَمُنِي لِسُوءِ مَوْقِفيِ. أَوْ تُدْرِكُهُ الرَّقَةُ عَلَى لِسُوءِ حَالِي. فَيَنَالَنِي مِنْهُ بِدُعْوَةٍ هِيَ أَسْمَعُ لَدِيْكَ مِنْ دُعَائِي أَوْ شَفَاعَةٍ أَوْ كُعْدَكَ مِنْ شَفَاعَتِي...).<sup>(١)</sup>

ومن أمثلة الجمل التي اقتضت طلباً يفهم من سياق التكلم دعاؤه عليه السلام:  
 -(وَأَسْتَهْدِيكَ. فَصَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَاهْدِنِي. وَأَسْتَنْصُرُكَ. فَصَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَانْصُرْنِي وَأَسْتَرْحَمُكَ. فَصَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَارْحَمْنِي. وَاسْتَكْفِيكَ. فَصَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَكْفَنِي. وَأَسْتَرْزُقُكَ. فَصَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَرْزُقَنِي. وَأَسْتَعِينُكَ. فَصَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَعْنِي...).<sup>(٢)</sup>  
 فالإسناد (أستهديك، وأستنصرك، وأسترحمك، وأستكفيك، وأسترزقك، وأستعينك) قد اقتضى طلباً لأن بنية (يفعل) مع حروف الزيادة (الألف، والسين، والتاء) تستلزم ذلك علاوة على سياق الحال الدعائي.  
 ومن القرائن الأخرى التي صرفت (يفعل) إلى الزمان الاستقبالي حروف النصب ومنها (أن) وهو الأكثر في الصحيفة السجادية و(لن) قليلة الورود إلا في ثلاثة مواضع كما في دعائه عليه السلام:

- (أوْ أَنْ نَعْضُدَ ظَالِمًاً أَوْ نَخْذُلَ مَلْهُوفًا. أَوْ نَرُؤُمَ مَا لَيْسَ لَنَا بِحَقٍّ. أَوْ نَقُولَ فِي الْعِلْمِ بِغَيْرِ عِلْمٍ. وَنَعُوذُ بِكَ أَنْ نَنْطَوِي عَلَى غِشٍّ أَحَدٍ. أَوْ نَعْجَبَ بِأَعْمَالِنَا. أَوْ نَمَدَّ فِي أَمَالِنَا...).<sup>(٣)</sup>

- (وَسَدَّدْنِي لَأَنْ أَعَارِضَ مَنْ غَشَنِي بِالنُّصْحِ. وَأَجْزَى مَنْ هَجَرَنِي بِالبُّرِّ. وَأَثْبَتَ مَنْ حَرَمَنِي بِالبَذْلِ. وَأَكَافَيَ مَنْ قَطَعَنِي بِالصَّلَةِ. وَأَخَالَفَ مَنْ أَغْتَابَنِي إِلَى حُسْنِ الذِّكْرِ. وَأَنْ أَشْكُرَ الْحَسَنَةَ. وَأَغْضِي عَنِ السَّيِّئَةِ...).<sup>(٤)</sup>

١- المصدر نفسه: ٨٥.

٢- المصدر نفسه: ١٥١.

٣- المصدر نفسه: ٢٩.

٤- المصدر نفسه: ٥٢؛ وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ٣٥، ٣٩، ٨٣، ١١٤، ١٦١، ١٨٠، ٢٣٩.

ومن أمثلة (يُفْعَل) المنصوبة بـ(لن) دعاؤه عَلَيْسَ لِهِ:

- (وَكَثُرَ عَلَيَّ مَا أَبُوْ بِهِ مِنْ مَعْصِيَتِكَ. وَلَنْ يَضِيقَ عَلَيْكَ عَفْوُ عَنْ عَبْدِكِ  
وَإِنْ أَسَاء...)<sup>(١)</sup>.

- (فَإِنِّي لَنْ أَعُودَ لِشَيْءٍ كَرِهْتُهُ مِنْيَ. إِنْ شِئْتَ ذَلِكَ يَا رَبِّ...)<sup>(٢)</sup>.

فهذه الجمل جمِيعاً في السِّيَاقِين خضعت فيها (يُفْعَل) لأداتين (إنْ) المصدرية النَّاصِبة في المثال: الأولى، وـ(لن) في الآخرين، مما أدى إلى انصرافها إلى الزَّمْنِ المستقبل المنصرف من حال الدُّعَاء الحضوري إلى امتداده الزَّمْنِي الوجودي في الاستعاذه في الأمثلة: الأولى. وتقييده في الزَّمْنِ المطلق في المشيئة الإلهية على الامتداد الإنساني في المثالين الآخرين. ثم يُلاحظ في المثالين الآخرين أنْ نقفي الحدث في الإسناد الفعلي المقيد بالجهة الزَّمْنِيَّة الاستقبالية قد قُيد أيضاً بالمشيئة الإلهية مما يعني أنه لا يستقبل شيئاً إلا كان ملحوظ ذلك الاستقبال معلقاً على قدرته سبحانه وهو أدب سجادي معروف في تضاعيف الصحيفة السَّجَادِيَّة عموماً.

ومن القراءن أيضاً دخول حرف التسويف على (يُفْعَل) وقد أعلم الاستقراء أنْ حرف التسويف (السِّين وسوف) لم يرد في طيّات الصحيفة السَّجَادِيَّة خلا (السِّين) في آية قرآنية قد استشهد بها الإمام عَلَيْهِ السَّلَام؛ لغرض الالتفاف إلى الوعيد منه سبحانه دعاؤه عَلَيْهِ السَّلَام:

- (وَقَلْتَ. أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لِكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي  
سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ). فَسَمِيتَ دُعَاءَكَ عِبَادَةً. وَتَرَكَهُ أَسْتِكْبَارًا وَتَوَعَّدَتْ  
عَلَى تَرِكِهِ دُخُولَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ...)<sup>(٣)</sup>.

فالإسناد (سيدخلون جهنّم داخرين)، والعياذ بالله سبحانه لا يعقل أن يكون إلا في الاستقبال.

١ - المصدر نفسه: ٨٧-٨٦.

٢ - المصدر نفسه: ١٥١.

٣ - المصدر نفسه: ١١٩.

ومن القراءن التي صرفت (يُفْعَل) إلى الزَّمِنِ المُسْتَقْبِلِ في الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ منها (هل) كما في دعائه عليه السلام:

- (فَهَلْ يَنْفَعُنِي يَا إِلَهِي إِقْرَارِي عِنْدَكَ بِسُوءِ مَا أَكْتَسَبْتُ. وَهَلْ يُنْجِيَنِي مِنْكَ اعْتِرَافِي لَكَ بِقَبِيحِ مَا أَرْتَكَبْتُ...)<sup>(١)</sup>.

- (إِلَهِي هَلْ تَسْوُدُ وُجُوهًا خَرَّتْ سَاجِدَةً لَعَظَمَتَكَ، أَوْ تُخْرِسُ أَلْسُنَةً نَطَقَتْ بِالثَّنَاءِ عَلَى مَجْدِكَ وَجَلَالِكَ، أَوْ تَطْبِعُ عَلَى قُلُوبِ أَنْطَوْتَ عَلَى مَحِبَّتِكَ...)<sup>(٢)</sup>.

فهذه الجمل الإنسانية الاستفهامية قد دلت فيها (يُفْعَل) على الزَّمِنِ المُسْتَقْبِلِ لدخول (هل) هنا الخارج إلى الإنكار عليها. ثم إن إنكار نفع إقرار العبد ونجاته باعترافه،... وهكذا البقية، لا يكون إلا في يوم الحساب (يوم القيمة) ومن ثم دل (يُفْعَل) على الزَّمِنِ المُسْتَقْبِلِ بشهادة الدُّعَاءِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ قرينة (هل).

ومن الجمل التي دلت فيها (يُفْعَل) على الزَّمِنِ المُسْتَقْبِلِ ما وردت في أسلوب شرط. كما في دعائه عليه السلام:

- (وَإِلَّا تَصْرَفَ عَنَّا كَيْدُهُ يُضْلِنَا. وَإِلَّا تَقْنَا خَبَالُهُ يَسْتَزَلَنَا...)<sup>(٣)</sup>.

- (إِنْ تُعَذِّنِي فَإِنِّي لِذَلِكَ أَهْلٌ. وَهُوَ يَا رَبِّي مِنْكَ عَذْلٌ. وَإِنْ تَعْفُ عَنِّي فَقَدِيمًا شَمَلَنِي عَفْوُكَ...)<sup>(٤)</sup>

فطبيعة الأسلوب الشرطي هنا قد علقت الحدفين المتربطين بأداة الشرط لما هو مستقبل من الزَّمِنِ.

ومن الجمل التي تعينت جهتها الزَّمَنِيَّةَ إلى المُسْتَقْبِلِ من الزَّمِنِ الجمل التي اقترنت (يُفْعَل) فيها بظرف زمني مع قرينة الحال والإخبار عن أمور الآخرة، كما في دعائه عليه السلام:

١- المصدر نفسه: ٣٥.

٢- المصدر نفسه: ٢٣٩.

٣- المصدر نفسه: ٦٩.

٤- المصدر نفسه: ٢٥٦.

- حَمْدًا يُضِيءُ لَنَا بِهِ ظُلُماتِ الْبَرْزَخِ وَيُسَهِّلُ عَلَيْنَا بِهِ سَبِيلَ الْمَبْعَثِ.  
وَيُشَرِّفُ بِهِ مَنَازِلَنَا عِنْدَ مَوَاقِفِ الْأَشْهَادِ يَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ  
وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ. حَمْدًا  
يَرْتَفِعُ مِنَّا إِلَى أَعْلَى عَلَيْنَا فِي كِتَابِ مَرْقُومٍ يَشَهِّدُهُ الْمُقْرَبُونَ. حَمْدًا تَقْرُّ بِهِ  
عُيُونَنَا إِذَا بَرَّقَتِ الْأَبْصَارُ. وَتَبَيَّضُ بِهِ وُجُوهُنَا إِذَا أَسْوَدَتِ الْأَبْشَارُ. حَمْدًا  
نُعْتَقُ بِهِ مِنْ أَلِيمِ نَارِ اللَّهِ إِلَى كَرِيمِ جَوَارِ اللَّهِ. حَمْدًا نُزَاحِمُ بِهِ مَلَائِكَتَهُ  
الْمُقْرَبَينَ. وَنُظَامُ بِهِ أَنْبِياءُ الْمُرْسَلِينَ فِي دَارِ الْمُقَامَةِ الَّتِي لَا تُزَولُ. وَمَحَلٌ  
كَرَامَتِهِ الَّتِي لَا تَحُولُ...<sup>(١)</sup>.

- (وَلَا تُهَلِّكِنِي يَوْمَ تُبْلِي السَّرَّائِرَ...<sup>(٢)</sup>).

- (وَلَا تَكْشِفْ عَنَّا سِرْتَرَةَ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ يَوْمَ تَبْلُو أَخْبَارَ  
عِبَادِكَ...<sup>(٣)</sup>).

فهذه الجمل قد عينت جهتها الزَّمَنِيَّة مجموعة من القرائن  
الحالية واللفظية منها (اليوم) وسياق الحديث عن ما بعد الموت في  
العالم البرزخي، والبعث إلى إطلاقية الزَّمن في يوم القيمة إلى ما شاء  
الله سبحانه.

#### ٤- الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمَنِ المطلَقِ (العام):

تقدَّمَ أنَّ المراد من الإسناد الفعليٌّ هُوَ أفادته دلالتين؛ الأولى: الحديث،  
والثانية: الزَّمَنِيَّة، وقد يتركز قصد المتكلِّم على واحدة منهما دون النَّظر  
إلى الثانية. فقد تتركز الدَّلَالَةُ عَلَى الحدث من دون الزَّمن، فيكون الإسناد  
الفعلي بِذَلِكَ أقرب إلى الوصف بالإسناد الاسمي في الإطار العام للوجود  
وزمنه المطلق.

١- المصدر نفسه: ١٤-١٣.

٢- المصدر نفسه: ١٤٣.

٣- المصدر نفسه: ٣٢.

إنَّ (يُفْعَل) قد تخرج إلى، الزَّمَنُ المطلَقُ (العامُّ) ولا يختصُ الإِسْنَادُ المشتملُ عليها بجهة زَمْنِيَّةٍ معينةً. (في الماضي، أو الحاضر، أو المستقبل)، بل يكون الإِسْنَادُ فِيهَا مطلَقٌ غير مقيَّدٍ بزَمْنٍ خاصٍ، وإنَّما واقعٌ فِي كُلِّ زَمْنٍ<sup>(١)</sup>.

وقد حُددت مواطن الإِعْرَابُ عَنْ إِطْلَاقِيَّةِ الزَّمَنِ الْعَامِ بِمَا يَأْتِي:

- إذا كانَ ملحوظَ المَسْنَدِ إِلَيْهِ غَيْرَ زَمْنِيٍّ كلفظِ الجَلَّالَةِ (الله)<sup>(٢)</sup> ودلُّ (يُفْعَل) عَلَى صَفَّهِ صَفَاتِهِ سَبْحَانَهُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهَرَ وَمَا يَخْفَى﴾<sup>(٣)</sup>. وقوله سَبْحَانَهُ: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾<sup>(٤)</sup>. وَالإِنْسَانُ يَدْبُرُ، وَاللَّهُ يَقْدِرُ.

- إذا دلَّ (يُفْعَل) عَلَى حَقِيقَةِ ثَابِتَةٍ أَوْ اعْتِيَادِ سَارَ عَلَيْهِ شَخْصٌ مُعِينٌ، أَوْ غَرِيْزَةٌ، أَوْ ظَاهِرَةٌ كَوْنِيَّةٌ، أَوْ فِي سِيَاقِ الْوَعْظِ وَالْأَمْثَالِ<sup>(٥)</sup>، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾<sup>(٦)</sup>. وَنَحْوُ تَدْوُرِ الْأَرْضِ حَوْلَ الشَّمْسِ. وَكُلُّ حَيٍّ يَمُوتُ،

وَقَوْلُهُمْ: (كَمَا تَدَيْنُ تُدَانَ)، وَقَوْلُ الْمَتَنْبِي<sup>(٧)</sup>:

لا يَسْلِمُ الشَّرَفُ الرَّفِيعُ مِنَ الْأَذَى      حَتَّى يُرَاقَ عَلَى جَوَانِبِهِ الدَّمُ

وفي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ وَرَدَتْ جَمِيلَةٌ كَثِيرَةٌ قَدْ خَرَجَتْ (يُفْعَل) فِيهَا عَنِ التَّخْصِيصِ الزَّمْنِيِّ بَعْدِ مَعِينٍ (الماضي، الحاضر، المستقبل) إِلَى الْاسْتِيعَابِ الْكَاملِ لِأَبْعَادِهِ وَاسْتِمْرَارِ ذَلِكَ إِلَى حِيثُ أَرَادَ خَالِقُ الزَّمَنِ اللَّهُ سَبْحَانَهُ. وَقَدْ كَانَ أَغْلَبُ ذَلِكَ مَلَاحِظَةً لِلِّإِسْنَادِ وَالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ لِفَظِ الْجَلَّالَةِ، وَكُثُرَ ذَلِكَ فِي

١- ينظر: في النَّحوِ الْعَرَبِيِّ، نَقْدٌ وَتَوْجِيهٌ: ١٥٧، وَالزَّمَنُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ١١، وَمَعْجَمُ الْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ:

٢- ١٦ / وَالدَّلَالَةُ الزَّمْنِيَّةُ فِي الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ: ٤٦، وَاللُّغَةُ وَالزَّمْنُ؛ مَالِكُ الْمَطَلِّبِيُّ: (رِسَالَةُ دَكْتُورَاهُ): ٣٤٧.

٢- ينظر: معانِي الْمَاضِيِّ وَالْمَاضِيِّ الْمُضَارِعِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ١٥٥، وَمَعْجَمُ الْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ: ق: ٢ / ١٦، وَالْبَحْثُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ الْأَصْوَلِيِّينِ: ١٥٩.

٣- الأَعْلَى: ٧.

٤- الْبَقْرَةُ: ٢٤٥.

٥- ينظر: في النَّحوِ الْعَرَبِيِّ، نَقْدٌ وَتَوْجِيهٌ: ١٥٧، وَالْفَعْلُ زَمَانَهُ أَبْنِيَتِهِ: ٣٣، وَمَعانِي النَّحوِ: ٣ / ٢٢٢ نَوْنُ وَالزَّمَنُ فِي النَّحوِ الْعَرَبِيِّ: ١٩٨، وَاسْمُ الْفَاعِلِ بَيْنَ الْأَسْمَيْةِ وَالْفَعْلِيَّةِ: ٦٦، وَالزَّمَنُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ١١١.

٦- التَّوْرُ: ٤٥.

٧- شَرْحُ دِيوَانِ الْمَتَنْبِيِّ؛ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبَرْقُوقِيِّ: ٤ / ٢٥٢.

الصَّحِيفَةُ السَّجَادِيَّةُ فِي صَفَاتِ الْبَارِئِ الذَّاتِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِهِ سَبْحَانَهُ فِي أَسَالِيبٍ مُتَعَدِّدةٍ، أَكْثُرُهَا النَّدَاءُ أَيْ: فِي جَمْلَةِ الْمَنَادِيِّ الَّتِي تَأْتِي فِي أَبْوَابِ الْأَدْعِيَّةِ، وَمَدْخُولَاتِهَا كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (يَا مَنْ لَا تَنْقَضِي عَجَائِبُ عَظَمَتِهِ،... وَيَامَنْ لَا تَنْتَهِي مُدَّةُ مُلْكَةِ،... وَيَامَنْ لَا تُفْنِي حَزَائِنُ رَحْمَتِهِ،... وَيَامَنْ تَنْقَطِعُ دُونَ رُؤْيَتِهِ الْأَبْصَارُ،... وَيَامَنْ تَصْغِرُ عِنْدَ خَطْرِهِ الْأَخْطَارُ،... وَيَامَنْ تَظْهَرُ عِنْدُهُ بَوَاطِنُ الْأَخْبَارُ،...)(١).

- (يَا مَنْ لَا يَبِيعُ نِعْمَةً بِالْأَثْمَانِ، وَيَامَنْ لَا يُكَدِّرُ عَطَايَاهُ بِالْمُتَنَانِ، وَيَامَنْ يُسْتَغْنِي بِهِ، وَلَا يُسْتَغْنِي عَنْهُ، وَيَامَنْ يُرْغَبُ إِلَيْهِ، وَلَا يُرْغَبُ عَنْهُ، وَيَامَنْ لَا تُفْنِي حَزَائِنَهُ الْمَسَائلُ، وَيَامَنْ لَا يُبَدِّلُ حُكْمَتَهُ الْمَسَائلُ، وَيَامَنْ لَا تَنْقَطِعُ عَنْهُ حَوَائِجُ الْمُحْتَاجِينَ، وَيَامَنْ لَا يُعْنِيهِ دُعَاءُ الدَّاعِيْنَ...)(٢).

- (يَامَنْ يَرْحَمُ مَنْ لَا يَرْحَمُهُ الْعِبَادُ، وَيَامَنْ يَقْبِلُ مَنْ لَا تَقْبِلُهُ الْبَلَادُ، وَيَامَنْ لَا يَحْتَقِرُ أَهْلَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَيَامَنْ لَا يُخِيبُ الْمُلْحِينَ عَلَيْهِ، وَيَامَنْ لَا يَجْبُهُ بِالرَّدِّ أَهْلَ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ، وَيَامَنْ يَجْتَبِي صَغِيرًا مَا يُتَحَفُّ بِهِ وَيَامَنْ يَشْكُرُ يَسِيرًا مَا يُعْمَلُ لَهُ، وَيَامَنْ يَشْكُرُ عَلَى الْقَلِيلِ، وَيُجَازِي بِالْجَلِيلِ، وَيَامَنْ يَدْنُو إِلَى مَنْ دَنَا مِنْهُ، وَيَامَنْ يَدْعُو إِلَى نِفْسِهِ مَنْ أَدْبَرَ عَنْهُ، وَيَامَنْ لَا يُغَيِّرُ النِّعَمَةَ وَلَا يُبَادرُ بِالنِّقْمَةِ، وَيَامَنْ يُثْمِرُ الْحَسَنَةَ حَتَّى يُنْمِيَهَا وَيَتَجاوزُ عَنِ السَّيِّئَةِ حَتَّى يُعْفِيَهَا...)(٣).

أو بأساليبٍ أُخْرٍ غَيْرِ النَّدَاءِ كَالإخْبَارِيَّةِ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (أَنْتَ الَّذِي تَسْعَى رَحْمَتُهُ أَمَامَ غَصِبِهِ... وَأَنْتَ الَّذِي لَا يُرْغَبُ فِي جَزَاءِ مَنْ أَعْطَاهُ، وَأَنْتَ الَّذِي لَا يُفْرِطُ فِي عِقَابِ مَنْ عَصَاهُ...)(٤).

١- الصَّحِيفَةُ السَّجَادِيَّةُ: ٢٢.

٢- المَصْدُرُ نَفْسُهُ: ٣٦.

٣- المَصْدُرُ نَفْسُهُ: ١٢٦، وَلِلمُزِيدِ مِنَ الْأَمْثَالِ يَنْظُرُ: المَصْدُرُ نَفْسُهُ: ٢٧، ٣٥، ٤١، ٣٨، ٨٠، ٥٧، ١١٧، ١٢٨، ١٨٠، ١٣٨، أ: ٢٤٨.

٤- المَصْدُرُ نَفْسُهُ: ٤٢.

- (فَإِنَّ فَضْلَكَ لَا يَغْيِضُ. وَإِنَّ خَزَائِنَكَ لَا تَنْقُصُ بَلْ تَفْيِضُ. وَإِنَّ مَعَادِنَ إِحْسَانِكَ لَا تُفْنِي...)(١).

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَقِيُ الْكَرِيهَةَ. وَتُعْطِي الْحَسْنَةَ وَتَفْعَلُ مَا تُرِيدُ...)(٢).

هي الجمل المتقدمة قاطبة وما شاكلها في الصحيفة السجادية ذوات إسناد مطلق في جهته الزمانية فليس لها بعد زمني خاص تقع فيه من دون غيره بل هي تقع في كل زمان وكل وقت ومن ثم فهي جمل ذات زمن مطلق (عام) علاوة على استمراره.

واللماحظ في الجمل الذائبة - مدخلات الاسم الموصول المنادي - الأغلب فيها أنها خالية من الزمان في تضاعيف الصحيفة السجادية مما يعني أن الإمام عليه السلام لا يقصد عندما يدعو بدعاء معين يتصدره النداء زمناً معيناً بقدر ما يعني دليلاً بالحدث ووصفه في إطاره الإسنادي لله سبحانه. وهذا يجعل الجملة الفعلية إلى أقرب ما تكون إلى الوصفية مجرد من الزمان الخاص إلى إطلاقه، أي: إطلاقيته المتداة إلى اللازمنية.

وثمة جمل قد تزاحمت فيها القرائن اللفظية لتدل على الإطلاقية الزمانية من دون تعين جهتها الإسنادية، كما في دعائه عليه السلام:

- (لَيْسَ لَهُ حُدُّ فِي مَكَانٍ. وَلَا غَایَةٌ فِي زَمَانٍ. لَمْ يَزُلْ وَلَا يَزَالْ. وَلَنْ يَزَالْ كَذَلِكَ أَبَدًا...)(٣).

فهنا قد تزاحمت (لم)، مع (لا)، مع (لن)، وكلها تُستعمل لشيء واحد، وهو النفي ولكن في جهة زمنية معينة فـ(لم) لنفي الماضي، وـ(لا) لنفي الحاضر، وـ(لن) لنفي المستقبل. وهذا كله على استمراره، وبعد، إرداد ذلك الاستمرار الزمني بقرينة الأبدية (أبداً)، فضلاً عن نفي المكانية

١- المصدر نفسه: ٩٢، وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ١٦، ٢٥، ٣١، ٣٥، ٣٦، ٧٧، ٨٢، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٧.

٢- المصدر نفسه: ١٢٤.

٣- المصدر نفسه: ١٦٨.

والزَّمَانِيَّةُ عَنْهُ سُبْحَانَهُ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ الْأُولَى. كُلُّ هَذَا دَلَّ عَلَى التَّجَرْدِ  
الزَّمْنِيِّ فِي الْإِطَارِ الْعَامِ لِلتَّعْبِيرِ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا نَجَدَهُ فِي دُعَائِهِ عَلَيْسَلَامٍ فِي بِيَانِ الْمُفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ  
لِلْحَمْدِ، كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْسَلَامٍ:

- (فَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا يَدُومُ بِدَوَامِكَ. وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا خَالِدًا بِنَعْمَتِكَ. وَلَكَ  
الْحَمْدُ حَمْدًا يَوَازِي صُنْعَكَ... حَمْدًا يُسْتَدَامُ بِهِ الْأَوَّلُ وَيُسْتَدَعُ بِهِ دَوَامُ  
الْآخِرِ. حَمْدًا يَتَضَاعِفُ عَلَى كُرُورِ الْأَزْمَنَةِ...).<sup>(١)</sup>

وَمِنْ الْجَمْلِ الَّتِي دَلَّتْ (يَفْعُلُ) فِيهَا عَلَى الزَّمَانِ الْمُطْلَقِ (الْعَامِ) مَا  
جَاءَتْ لِبِيَانِ حَقِيقَةِ ثَابِتَةٍ أَوْ عَادَةِ مَلَائِكَةٍ أَوْ حَقِيقَةِ نَفْسِيَّةٍ أَوْ بِيَانِ حَالَةِ  
كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْسَلَامٍ:

- (يُولِجُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي صَاحِبِهِ. وَيُولِجُ صَاحِبَهُ فِيهِ. بِتَقْدِيرِ مِنْهُ  
لِلْعِبَادِ فِيمَا يَغْدُوْهُمْ بِهِ...).<sup>(٢)</sup>

- (وَمِيزَانَ قَسْطَلَ لَا يَحِيفُ عَنِ الْحَقِّ لِسَانُهُ. وَنُورُ هُدَى لَا يُطْفَأُ عَنِ  
الشَّاهِدِينَ بُرْهَانُهُ. وَعَلَمَ نَجَاةً لَا يُضِلُّ مَنْ أَمَّ قَصْدَ سُنْتَهُ. وَلَا تُنَالُ أَيْدِيَ  
الْهَلَكَاتِ مَنْ تَعْلَقَ بُرْوَتِهِ...).<sup>(٣)</sup>

- (الَّذِينَ لَا يَفْتَرُونَ مِنْ تَسْبِيحِكَ. وَلَا يَسَّأُمُونَ مِنْ تَقْدِيسِكَ. وَلَا  
يَسْتَحْسِرُونَ مِنْ عِبَادَتِكَ. وَلَا يُؤْثِرُونَ التَّقْصِيرَ عَلَى الْجَدِّ فِي أَمْرِكَ. وَلَا  
يَغْفِلُونَ عَنِ الْوَلَهِ إِلَيْكَ... وَالَّذِينَ لَا تَدْخُلُهُمْ سَأَمَةٌ مِنْ دُؤُوبٍ. وَلَا إِعْيَاءٌ  
مِنْ لَغْوَبٍ. وَلَا فَتُورٌ. وَلَا تَشَغِّلُهُمْ عَنْ تَسْبِيحِكَ الشَّهَوَاتُ. وَلَا يَقْطَعُهُمْ عَنْ  
تَعْظِيمِكَ سَهُوْ الْغَفَلَاتِ...).<sup>(٤)</sup>

- (وَمِنْ نَارٍ يَأْكُلُ بَعْضَهَا بَعْضٌ، وَيَصُوْلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ. وَمِنْ نَارٍ

١- المصدر نفسه: ١٣٢.

٢- المصدر نفسه: ٢٤.

٣- المصدر نفسه: ١٠٥.

٤- المصدر نفسه: ١٧- ١٨.

تَذَرُّ الْعِظَامَ رَمِيمًا。وَتَسْقِي أَهْلَهَا حَمِيمًا。وَمِنْ نَارٍ لَا تُبْقِي عَلَى مَنْ تَضَرَّعَ إِلَيْهَا。وَلَا تَرْحَمُ مَنْ أَسْتَعْطَفَهَا وَلَا تَقْدِرُ عَلَى التَّخْفِيفِ عَمَّا خَشَعَ لَهَا。وَأَسْتَسْلَمَ إِلَيْهَا...<sup>(١)</sup>。

- (اللَّهُمَّ إِنَّ هَذِينَ آيَاتِكَ وَهَذِينَ عَوْنَانِ مِنْ أَعْوَانِكَ يَبْتَدِرُونَ طَاعَتَكَ بِرَحْمَةٍ...<sup>(٢)</sup>).

- (إِنْ مَسَّهَا الشَّرُّ تَجْزُعْ。وَإِنْ مَسَّهَا الْخَيْرُ تَمْنَعْ...<sup>(٣)</sup>).

- (اللَّهُمَّ إِنَّمَا يَكْتَفِي الْمُكْتَفُونَ بِفَضْلِ قَوْتِكَ... وَإِنَّمَا يُعْطَى الْمُعْطَوْنَ مِنْ فَضْلِ جَدِّكَ... وَإِنَّمَا يَهْتَدِي الْمُهَتَّدُونَ بِنُورِ وَجْهِكَ...<sup>(٤)</sup>).

- (لَا يُجِيرُ يَا إِلَهِي إِلَّا رَبُّ عَلَى مَرْبُوبٍ。وَلَا يُؤْمِنُ إِلَّا غَالِبٌ عَلَى مَغْلُوبٍ。وَلَا يُعِينُ إِلَّا طَالِبٌ عَلَى مَطْلُوبٍ...<sup>(٥)</sup>).

- (إِنَّمَا يَعْجَلُ مَنْ يَخَافُ الْفَوْتَ。وَيَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفِ...<sup>(٦)</sup>). فالجمل في هذه الأمثلة جميعاً ونظائرها في الصحيفة السجادية. قد دلت على الزمان المطلق (العام) فالإسناد فيها غير مخصص بجهة زمنية معينة، وإنما يقع في كل وقت وكل زمن. فالإمام عليه السلام هنا يركز على الأحداث ووقوعها من دون مدلولها الزمني. فالمثال الأول جاء في بيان ظاهرة كونية تتكرر وتتجدد في كل زمن، والمثال الثاني قصد بيان صفة القرآن الكريم فهو أبداً هكذا بوصفه، والمثال الثالث جاء في سياق الدعاء والصلوة على الملائكة الذين هم كذلك؛ إنهم لا يخضعون لزمن في عادتهم تلك، والمثال الرابع جاء في الاستعاذه من النار، وبيان أنواعها وإجلاء وصفها، على ما وصف عليه السلام

١- المصدر نفسه: ٩١ - ٩٠.

٢- المصدر نفسه: ٩٥.

٣- المصدر نفسه: ٢٣٣.

٤- المصدر نفسه: ٢٣.

٥- المصدر نفسه: ٥٧.

٦- المصدر نفسه: ١٢٠. وللمزيد من الأمثلة: ينظر: المصدر نفسه: ١٢، ١٤، ٢٢، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣١، ١٧١، ١٧٤، ١٣٢، ١١٧، ١١٦، ٩٦، ٦٠، ٥٦، ٥٤، ٤٢، ٣٨، ٣٦، ٣٢، ١٨٢.

ثُمَّ إِنْ هَذَا الْأَمْرُ حَالَةٌ فِي الْقِيَامَةِ، وَالْقِيَامَةُ مُجْرَدَةٌ مِنَ الزَّمَنِ فَكَانَ زَمَانُ تِلْكَ الْأَفْعَالِ فِيهَا، فِي وَصْفِ النَّارِ، هُوَ زَمَنٌ مُطْلَقٌ (عَامٌ)، وَفِي الْمَثَالِ الْخَامِسِ أَخْبَرَ عَلَيْهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ آيَةِ الرَّعْدِ وَالْبَرْقِ، وَبَيْنَ صَفَةِ كُلِّ مِنْهُمَا، كُونُهُمَا طَائِعِينَ لِلَّهِ - سَبْحَانَهُ - وَهَذَا يَتَكَرَّرُ بِشَهَادَةِ الْحَالِ وَلَا يَخْتَصُ بِزَمْنٍ دُونَ آخَرَ بِلِّهَا مِنَ الظَّوَاهِرِ الْكُوْنِيَّةِ. وَالْمَثَالُ السَّادِسُ: جَاءَ فِي مَنَاجَاتِهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الشَّكُورِ - مِنَ النَّفْسِ تَبَيَّنَ حَالَتِهَا وَعَادَتِهَا التِّيْهِيَّةُ هَكَذَا كَمَا وَصَفَ فِي أَسْلوبِهِ الشَّرْطِيُّ وَلَا تَخْتَصُ بِزَمْنٍ دُونَ غَيْرِهِ بِلِّلَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا عَادَةً وَاعْتِيَادًا جُبِلَتْ عَلَيْهِ. وَفِي الْأَمْثَالِ: السَّابِعُ وَالثَّامِنُ وَالْتَّاسِعُ تَكَادُ تَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى بَيَانِ الْحُكْمِ وَالْمَوْعِدَةِ مِنْهَا إِلَى طَبِيعَتِهَا الْخَشُوعِيَّةُ فِي الدُّعَاءِ. فَهِيَ فَضْلًا عَنْ ذَلِكَ جَاءَتْ لِبَيَانِ أَمْرٍ، وَهَذَا يَجْعَلُهَا غَيْرَ مَقِيدَةٍ بِزَمْنٍ خَاصٍ؛ إِنَّهَا مُطْلَقَةٌ فِي الزَّمْنِ عَامَّةٌ فِي أَبْعَادِهِ فِي (الْمَاضِيِّ وَالْحَاضِرِ وَالْمُسْتَقْبِلِ).

يَتَضَرُّحُ مَا سَبَقَ أَنْ صَيْغَةً (يَفْعُلُ) قَدْ دَلَّتْ عَلَى أَزْمَنَةٍ مُتَنَوِّعةٍ مِنْهَا الْمَاضِيُّ، وَالْحَاضِرُ وَالْمُسْتَقْبِلُ، وَكَذَا الزَّمَنُ الْمُطْلَقُ، وَدَلَالَتِهَا عَلَى الْمُسْتَقْبِلِ وَإِنْ كَانَ الْاسْتِقْرَاءُ قَدْ أَظْهَرَ بِحَسْبِ الْقَرَائِنِ كُثْرَةَ الْجَمْلِ فِيهِ إِلَّا أَنَّ دَلَالَةَ الزَّمَنِ الْمُطْلَقُ أَعْمَمُ مِنْهُ وَأَكْثَرُ وَرُوَدًا؛ لِطَبِيعَةِ الْمَقَامِ الْعَبَادِيِّ.

### دَلَالَةُ صَيْغَةِ (أَفْعَلُ) الْزَّمَنِيَّةِ فِي الْجَمْلَةِ:

يُسَمِّي النَّحْوِيُّونَ صَيْغَةَ (أَفْعَلُ) فَعْلَ أَمْرٍ، وَعَلَامَتُهُ عِنْهُمْ مَجْمُوعَةُ أَشْيَاءٍ، هِيَ: دَلَالَتِهِ عَلَى الْطَّلَبِ، وَقِبَولِهِ (يَاءُ الْمَخَاطِبَةِ)، أَوْ نُونُ التَّوْكِيدِ وَمَا خَلَتْ مِنْهُ فَلِيُّسْ بِأَمْرٍ<sup>(١)</sup>. وَتَسَمَّيَتِ الْأَمْرُ بِمَعْنَاهُ، تَسْمِيَّةٌ عَامَّةٌ كُلِّيَّةٌ يَنْضُويُ تحتَهَا مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْمَعْنَى الْدَّلَالِيَّةِ حَسْبَ جَهَةِ الْمَخَاطِبِينَ وَمَرْجَعِ الْمَوَاجِهَةِ، فَإِذَا كَانَ صَادِرًا مِنَ الْأَعْلَى إِلَى دُونِهِ فَهُوَ أَمْرٌ، وَإِذَا كَانَ مِنَ النَّظَيرِ فَهُوَ طَلَبٌ (الْتَّمَاسُ)، أَمَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى، عَلَى وَجْهِ الإِقْبَالِ وَالْخُضُوعِ لِهِ، فَهُوَ دُعَاءٌ<sup>(٢)</sup>.

١- يَنْظَرُ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدِيِّ: ٣٠، وَشَرْحُ شَذُورِ الْذَّهَبِ: ٢٢.

٢- يَنْظَرُ: الطَّرَازُ: ٢٨١/٣٠، وَالْبَلَاغَةُ الْعَرَبِيَّةُ؛ اَحْمَدُ مَطْلُوبٍ: ٨٧ وَمَا بَعْدَهَا، وَأَسَالِيبُ الْطَّلَبِ عِنْدَ

وقد اختلف نحويو العَرَبِيَّةُ في أصالةِ فالبصريون عَلَى استقلالِهِ وتقسيمِ الأَفْعَالِ التَّلَاثِيِّ: (ماضٍ ومضارعٍ وأمر)، وذهب الكوفيون إلى أنه فَعْلُ الْأَمْرِ - مقطوع من المضارع وليس قائماً برأسه والأفعال عندهم أيضاً ثلاثة: ماضٍ ومضارعٍ وفعل دائم (اسم فاعل)<sup>(١)</sup>.

واختلفوا أيضاً في دلالتهِ الزَّمْنِيَّة، وكان مرجع الاختلاف في هذهِ الدَّلَالَةِ إدراكِ اشتاقاًهُ من المضارع أو عدم ذَلِكَ واستقلاله<sup>(٢)</sup>. فقد ذهب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلى أنه يَدُلُّ عَلَى المستقبل من الزَّمْنِ، وهو ما يُفهم من تحديده لصيغة الأمر، وتمثيله بأنّها: لما يكون ولما يقع، قال: (فَأَمَّا بناءُ مَا لَمْ يَقُعْ فَإِنَّهُ قَوْلُكَ أَمْرًا: اذْهَبْ، وَاقْتُلْ، وَاضْرِبْ...).<sup>(٣)</sup> وتتابع سيبويه في ذلكَ كثيراً من النَّحْوَيْنِ<sup>(٤)</sup>. فصيغة الأمر في رأيهِ ملزمة للزَّمْنِ المستقبلي، وبعدهِ الزَّمْنِيُّ ذاك متّأتٍ من واقعِ أنْ صيغة (افعل) تمثل جملة إنشائية، من النَّوْعِ الْطَّلَبِيِّ، والإنشاء الْطَّلَبِيِّ يُرادُ بِهِ حصولِ مَا يحصل، أو دوامِ مَا هُوَ حاصل، وَمِنْ ثُمَّ امتدت دلالته إلى الاستقبال<sup>(٥)</sup>.

وثمة من ذهب إلى أنَّ بُعدَ زَمْنِ (افعل) يتمثّلُ في الحال، أي: الحاضر، وهو ما جزم به (جماعة من الأصوليين تبعاً لجمهور النَّحَاة)<sup>(٦)</sup>، وأخذ به بعضُ البلاطين<sup>(٧)</sup> وكان مرجع الجماعة الأصولية قائماً عَلَى أنَّ (هذا الحال ليس قيداً للحدث المطلوب، بل هُوَ ظرف للطلب الواقع منه بمعنى أنَّ الحال

النَّحْوَيْنِ والبلاطين؛ قيس الأوسي: ١٣١.

١- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف؛ مسألة (٧٢): ٢/٥٢٤؛ وما بعدها، وفي النَّحوِ الْعَرَبِيِّ نقد وتجويه: ١١٤-١١٥.

٢- ينظر: الزَّمْنُ في القرآن الكريم: ٦٤، ما بعدها، والزَّمْنُ في النَّحوِ الْعَرَبِيِّ: ٢٠٥ وما بعدها.

٣- كتاب سيبويه: ١/١٢.

٤- ينظر: المقتضب: ١/٨٣، وشرح شذور الذهب: ٢٢، وهمع الهوامع: ١/٧.

٥- ينظر: همع الهوامع: ١/٧، وال فعل والزمن: ٩٢، والدَّلَالَةُ الزَّمْنِيَّةُ في الجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ: ١٠٧. وما بعدها.

٦- حاشية السيد علي القزويني على القوانين: ١/٩٧. وينظر: البحث النَّحْوِيُّ عند الأصوليين: ١٥٤.

٧- ينظر: مفتاح العلوم: ١٥٢، واللغة والزمن: ١١٨، ومعجم الجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ: ق ٢/٢٧٦.

هُوَ زمان صدور النسبة الإنسانية من المتكلم وليس زمان الحدث المطلوب من المخاطب<sup>(١)</sup>، أمّا بعض البلاغيين فكان يرى أن الأمر حق الفور؛ لأنَّه طلب والأخير يكون في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه في عدم الاستدعاء له<sup>(٢)</sup>. وما تقدِّم فيه نظر؛ ذلك أنَّ الزَّمْنَ المدلول عَلَيْهِ بصيغة الفعل عند النَّحويين، هُوَ زمان صدور الحدث من الفاعل سواءً أكان ماضياً أم حالاً أم استقبلاً، وليس زمان صدور النسبة من المتكلم، ثُمَّ إنَّ هذا القول يفضي إلى أن تتساوى أزمنة الأفعال؛ لأنَّ الحال كما هُوَ ظرف لصدر النسبة الإنسانية من المتكلم، فهو ظرف لصدر النسبة الخبرية من المتكلم أيضاً فتكون (الحال) زمان الماضي والمضارع والأمر<sup>(٣)</sup>، وهذا محال، أمّا تعجيل المطلوب فهذا لا يكون إلَّا بعد النسبة الإنسانية. مما يدلُّ عَلَى المستقبل القريب جداً لا عَلَى الزَّمْنَ الحاضر.

وهناك من يشمّ اشتراك صيغة (افعل) الأمر بين الحال والاستقبال، عَلَى واقع إدراك أنه مأخوذ من المضارع الذي يشترك في الحاضر والمستقبل<sup>(٤)</sup>. وفي هذا نظر أيضاً؛ لأنَّ أكثر المجمعين من النَّحويون يذهبون إلى أنَّ فعل الأمر مستقبل بصيغته، وليس مقتطعاً من المضارع،...<sup>(٥)</sup>، ويذكرون لذلك أدلة متعددة أهمها أنَّهما يمثلان قمتين خلافيتين، ثُمَّ إنَّ المضارع إخبار، والثاني إنشاء طلبي<sup>(٦)</sup>.

وثمة من يرى أنَّ صيغة (افعل) مجردة من الزَّمْنَ فهي لا تدلُّ عليه. وهو ما يفصح عنْه تمثيل النَّحويين للدلائل الزَّمنية لصيغ الأفعال.

١- البحث النَّحوي عند الأصوليين: ١٥٥.

٢- ينظر: مفتاح العلوم: ١٥٢، واللغة والزمن: ١١٨، ومعجم الجملة القرآنية: ق ٢ / ٢٧٦.

٣- ينظر: البحث النَّحوي عند الأصوليين: ١٥٥.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ١٥٤، والفعل والزمن: ٩٣، ومعجم الجملة القرآنية: ق ٢ / ٢٧٤.

٥- البحث النَّحوي عند الأصوليين: ١٥٦.

٦- ينظر: الزَّمْنَ في النَّحو العربي: ٢٠٨-٢١٠، وقد ذكر تسعة أدلة لاستقلال الأمر عن المضارع لا مجال لذكرها ثمة.

قال ابن السراج (ت ٣٦٩هـ): (فالماضي كقولك صلى زيد: يَدْلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، وَالْحَاضِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: يُصْلِي: يَدْلُّ عَلَى الصَّلَاةَ وَعَلَى الْوَقْتِ الْحَاضِرِ، وَالْمُسْتَقْبِلُ نَحْوُ سَيْصِلِي: يَدْلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ سِيْكُونَ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ) <sup>(١)</sup> مِنَ الزَّمَانِ، فَصِيغَةُ (أَفْعُل) الْأَمْرُ لَمْ تَرُدْ فِي تَقْسِيمِ الْفَعْلِ وَدَلَالَتِهِ الْزَّمِنِيَّةِ <sup>(٢)</sup>، وَإِلَى مِثْلِ هَذَا ذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوَيْنِ الْقَدْمَاءِ <sup>(٣)</sup>.

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا الرَّأْيِ مَحْقَقُوا مَتَّخِذِي الْأَصْوَلِيَّينَ، مَسْتَدِلُّينَ عَلَى ذَلِكَ بِفَكْرَةِ (الْتَّبَادِرِ) إِذْ أَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ صِيغَةِ (أَفْعُل) الْأَمْرِ: هُوَ طَلْبٌ إِيجَادٌ حَقِيقَةِ الْحَدِيثِ الْفَعْلِيِّ فَإِنَّا قَالَ الْقَائِلُ: (أَضْرَبْ) لَا يَتَبَادِرُ مِنْهُ إِلَّا مَطْلُوبَيَّةً حَدَثَ الْضَّرْبُ مِنْ دُونِ أَنْ يَفْهَمُ مِنْهُ زَمْنٌ أَصْلًا <sup>(٤)</sup>.

وَهُنَاكَ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْبَاحِثِينَ الْمُحَدِّثِينَ ذَهَبُوا إِلَى ذَلِكَ أَيْضًا مِنْهُمُ الدَّكْتُورُ أَحْمَدُ عَبْدُ السَّتَّارِ الْجَوَارِيُّ <sup>(٥)</sup>، وَالدَّكْتُورُ إِبْرَاهِيمُ السَّامِرَائِيُّ <sup>(٦)</sup>، وَالدَّكْتُورُ مُهَدِّيُّ الْمَخْزُومِيُّ، بَلْ إِنَّ الْمَخْزُومِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَبْعَدِ مِنْ ذَلِكَ حِينَ نَفَى فَعْلِيَّةَ صِيغَةِ (أَفْعُل) مَسْتَنِدًا إِلَى أَنَّ (الْفَعْلَ) يَتَمَيَّزُ بِشَيْئَيْنِ: أَوْلَاهُمَا إِنَّهُ مَقْتَرٌ بِالدَّالَّةِ عَلَى الزَّمَانِ، ثَانِيهِمَا: إِنَّهُ يُبَنِّي عَلَى الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ، وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ.

وَبِنَاءً (أَفْعُل) خَلُوٌّ مِنْ هَاتِينِ الْمَيْزِتَيْنِ، فَلَا دَلَالَةٌ عَلَى الزَّمَانِ بِصِيغَتِهِ، وَلَا إِسْنَادٌ فِيهِ. أَمَّا كُونَهُ خَلُوًّا مِنَ الزَّمَانِ فَلَمَنِ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِالْفَعْلِ هُوَ الزَّمَانُ الَّذِي يَتَلَبَّسُ فِيهِ الْفَاعِلُ بِالْفَعْلِ، وَلَا دَلَالَةٌ لَهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا. إِنَّ الَّذِي يَدْلُّ

١- الأصول في النحو: ٣٨ / ١ - ٣٩.

٢- ينظر: معجم الجملة القرآنية: ق ٢ / ٢٧٥.

٣- ينظر: المقتضى في شرح الإيضاح: ١ / ٨٢، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٧ / ٦-٤، ومعجم الجملة القرآنية: ق ٢ / ٢٧٤.

٤- ينظر: البحث النحوى عند الاصوليين: ١٥٤ - ١٥٦.

٥- ينظر: نحو الفعل: ٥٦، ٣٠، ٦٠. يقول الأستاذ الجواري: إنَّ الْأَمْرَ (إنشاء طبسي يُقصد به إلى طلب القيام بالفعل، وهو بالبداية خالٍ من معنى الزمن، لأنَّه ليس بخبرٍ وإنما يكون معنى الزَّمَانِ في الخبر)، نحو الفعل: ٣٠.

٦- ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: ٤٨.

عَلَيْهِ هُوَ طلب الفعل حسب، فليس هناك من فعل، ولا زمان يتطلب فيه الفاعل بالفعل<sup>(١)</sup>.

وما ذهب إليه الأستاذ الفاضل على وجاهته الظاهرية فيه نظر؛ ذلك أنّ فعل الأمر يُلاحظ فيه نسبة الحدث لحدثه، أي: إسناد الفعل لفاعله فعندما يقول المعلم لتلاميذه: اكتبوا الدرس، ويقول الوالد لابنه: أعطي الكتاب، فاللّاميذ، حسراً، هُنَا مطلوب منهم أن يقوموا بكتابة الدرس، والولد، حسراً، مطلوب منه إعطاء الكتاب. وهذا يعني أن الحدث قد نسب إلى فاعله، أي أُسند إليه، ولكن هذا الإسناد أو الإخبار لم يلاحظ في وعاء التّحقيق الفعلي والإخبار بل في وعاء الطلب. وفعليّة الفعل غير متقوّمة بدلالته على وقوع الحدث من الذّات فعلاً - لأنّ هذا ليس من شأن اللغة ولا من طبيعتها أن تتبع الحدث، وقع أم لم يقع - وكون النّسبة الإسناديّة بلحاظ وعاء التّحقيق ولو كان ذلك كذلك لوجب الالتزام بعدم فعليّة فعل الماضي والمضارع أيضاً، بينما يلاحظان في وعاء التّحقيق، كما إذا قيل: (ليضرب زيد)، أو (هل ضرب زيد)<sup>(٢)</sup>. وعلى هذا تكون صيغة (افعل) فعل، والقول بتجريدها مما تقوم به الأفعال فيه بعد عن أسلوب العربية، فهو، إذن، فعل يدلّ على زمنه الواقع فيه ولكن دلالته الزّمنيّة تلك فيه ليست وضعية وإنّما هي دلالة التزامية<sup>(٣)</sup>. أي: إنّ الفعل لا بدّ من أن يدلّ على حدث، ويلزم أن يكون لهذا الحدث زمن، أو يكون الزّمن من مستلزماته<sup>(٤)</sup>.

**والغالب في صيغة (افعل) الأمر أن يكون استقباليّاً (لاستحالة الامتثال في حالة الأمر لعدم وجود الأمر ولعدم تماميته، هذا هو كذلك عقلاً**

١- في التّحو العربي نقد وتوجيه: ١٢٠.

٢- ينظر: مباحث الدليل اللفظي؛ محمود الهاشمي: ١ / ٣٤٦-٣٥٤، والبحث النّحوّي عند الأصوليين: ١٥٨، والزّمن في القرآن الكريم: ٧٦، ١٢٦.

٣- ينظر: البحث النّحوّي عند الأصوليين: ١٥٦.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ١٥٦، ومعجم الجملة القرآنية: ق ٢ / ٢٧٨.

وعرفاً. فيكون المأْخوذ فِيهِ زَمْن الْإِمْتَال، وَإِنْ لَمْ يَحْصُل، وَهُوَ الْاسْتِقْبَال بِدُون تَحْدِيدِ الْقَلْلَةِ وَالكُثْرَةِ وَهُوَ مُطْلَقٌ يُمْكِن أَنْ يَبْقَى عَلَى إِطْلَاقِهِ وَيُمْكِن تَحْدِيدِهِ<sup>(١)</sup>، شَانِهِ فِي ذَلِكَ شَانُ (فَعَلَ)، وَ(يَفْعُلُ) فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْأَزْمَنَةِ النِّسْبِيَّةِ، وَالْأَحْدَاثِ الْأَعْتِيادِيَّةِ أَلِيَّسْ هُوَ قَسْيِ الْمَاضِيِّ وَالْمَاضِيِّ؟! إِنَّ لَهُ إِمْكَانَاتٍ تَعْبِيرِيَّةٍ زَمْنِيَّةٍ يَحدِّدُهَا السَّيَاقُ الَّذِي تَرُدُ فِيهِ (افْعَلُ) فِي الْجَمْلَةِ<sup>(٢)</sup>.  
قد تنتصرف (افعل) إِلَى الزَّمْنِ الْمَاضِيِّ وَذَلِكَ إِذَا مَا وَرَدَتْ فِي حَكَايَةِ حَالِ مَاضِيَّةٍ<sup>(٣)</sup>، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمَ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٤)</sup>. وَقَدْ تَدْلُّ عَلَى الْحَاضِرِ عِنْدَ اقْتِرَانِهِ بِظَرْفِ زَمْنِيٍّ، نَحْوُ (الآن)، أَوْ (الْيَوْمِ)<sup>(٥)</sup>. وَقَدْ تَدْلُّ عَلَى الزَّمْنِ الْعَامِ (المُطْلَقِ) فِي بَعْضِ السَّيَاقَاتِ إِذْ (يَخْرُجُ عَنِ الْحَدُودِ الزَّمْنِيَّةِ الْمُعْرُوفَةِ)، كَانَ يَكُونُ ذَا دَلَالَةً زَمْنِيَّةً دَائِمَةً وَيُسْتَفَادُ مِنْ صِيغَةِ الْأَمْرِ: الَّتِي تَحْمِلُ التَّكْلِيفَ بِأَمْرِ الْعِبَادَةِ غَيْرِ مَقِيدٍ، وَيُسْتَفَادُ أَيْضًا مِنْ كُلِّ صِيغَةِ فَعْلِيَّةٍ تَقْبِيَدُ حَقِيقَةَ ثَابِتَةٍ لِيُسْتَقْبَلَةَ قَابِلَةَ للْجَدِلِ...<sup>(٦)</sup>، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾<sup>(٧)</sup>. وَقَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: ﴿وَمِنَ اللَّيلِ فَأَسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْ لَهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾<sup>(٨)</sup>، وَكَذَا إِذَا مَا جَاءَتِ فِي سِيَاقِ حُكْمِهِ، أَوْ مَثَلُ<sup>(٩)</sup>، نَحْوُ: (اتَّقُ شَرَّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ).  
وَفِي الصَّحِيفَةِ السَّجَاجِيَّةِ كَانَ لِصِيغَةِ (افعل) الْأَمْرِ الدُّعَائِيِّ إِشْعَاعُ دَلَالِيٍّ بَارِزٌ قَدْ تَمَثَّلَ فِي أَبعَادِ زَمْنِيَّةٍ مُخْتَلِفةٍ مِنْهَا:

١- المشتق عند الأصوليين: ٧٩ / ٢

٢- ينظر: الدَّلَالَةُ الزَّمْنِيَّةُ لِفَعْلِ الْأَمْرِ؛ فاضل السَّامِرَائِيُّ: ١٥٧-١٦٧، وَالزَّمْنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ٢٢١، وَمَا بَعْدُهَا، وَاللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ مَعْنَاهَا وَمَبْنَاهَا: ٢٥١، وَالزَّمْنُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ١٢٦، وَمَا بَعْدُهَا، وَمَعْجمُ الْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ: ق٢ / ٢٧٨، وَمَا بَعْدُهَا.  
٣- ينظر: الزَّمْنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ٢٢٦، وَالزَّمْنُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ١٢٧، وَمَعْجمُ الْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ: ق٢ / ٢٩٥-٢٩٨.  
٤- البقرة: ٣٥.

٥- ينظر: اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ مَعْنَاهَا وَمَبْنَاهَا: ٢٥١، وَالْفَعْلُ وَالزَّمْنُ: ٩٤.

٦- معجم الجملة القرآنية: ق٢ / ٢٧٩، وَالزَّمْنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ٢٢٤، وَالْإِعْجَازُ النَّحْوِيُّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ عَبْدُ الْفَتَاحِ الدِّجَنِيُّ: ١٣٠ وَمَا بَعْدُهَا.

٧- العلق: ١.

٨- الدهر: ٢٦.

٩- ينظر: الزَّمْنُ فِي لِقْرَآنِ الْكَرِيمِ: ١٣٧، وَالزَّمْنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ٢٢٨.

## ١- الدلالة على الزَّمْنِ الحاضر المستمر:

ونفيت هذه الدلالة الزمانية من سياق الحال الدعائي أو من قرينة الظرف الزمني، كما في دعائه عليه السلام:

- (فَارْحَمْ تَضَرُّعَنَا إِلَيْكَ وَأَغْنِنَا إِذْ طَرَحْنَا أَنفَسَنَا بَيْنَ يَدَيْكَ...).<sup>(١)</sup>
- (وَبَارِكْ فِي يَوْمِ عِيدَنَا وَفِطْرَنَا وَاجْعَلْهُ مِنْ خَيْرِ يَوْمٍ مَرَّ عَلَيْنَا. وَاجْلِبْ لِجَلْبِ عَفْوٍ وَأَمْحَاهُ لِذَنبِ...).<sup>(٢)</sup>
- (وَاسْمَعْ نَجْوَائِي. وَاسْتَجِبْ دُعَائِي...).<sup>(٣)</sup>
- (تَغْمَدْنِي فِي يَوْمِي هَذَا بِمَا تَتَغَمَّدُ بِهِ مَنْ جَأَرَ إِلَيْكَ مُتَنَصِّلاً. وَتَوَلَّنِي بِمَا تَتَوَلَّ بِهِ أَهْلَ طَاعَتِكَ...).<sup>(٤)</sup>
- (أَرْحَمْ كَبُوتِي لِحَرِّ وَجْهِي وَزَلَّةَ قَدَمِي...).<sup>(٥)</sup>

فالجمل الإنسانية الطلبية هنا قد دلت فيها (افعل) الأمر الخارج إلى التّضرع الدعائي على الزَّمْنِ الحاضر بقرينة الحال العبادية، والظرف الزَّمْنِي (اليوم)، وليس يعني أنها دلت على الحاضر دون امتداد زمني في البعد الاستقبالي، بل إنَّ هذا الحاضر هو ممتد ومستمر من وقت الكلام والدعاء إلى ما يستقبل من الزمن.

## ٢- الدلالة على الزَّمْنِ المستقبل:

إنَّ التَّعبير عن المستقبل يشكل الرُّكن الأساس في واحد من أبعاد متعددة، للتَّعبير عن حاجات الإنسان، وما يتوقعه ويرجوه<sup>(٦)</sup>، ويتمناه في هذا البعد الزَّمْنِي (الاستقبال).

١- الصحيفة السجادية: ١١.

٢- المصدر نفسه: ١٢٤.

٣- المصدر نفسه: ١٢٨.

٤- المصدر نفسه: ١٣٩.

٥- المصدر نفسه: ١٥٩.

٦- ينظر: الدلالة الزمانية في الجملة العربية: ١٠٣.

ولما كانت الصحيفة السجادية من جنس الأدب الدعائي، فلا شك في أن تفريض بسيط غزير تمثله مطالب تتجسد في صيغة (افعل) الخشوعي الإقبالي، والتضرع النفسي في ذلك الزمان الاستقبالي. على أن هذا بعد الزمني الاستقبالي ليس - في الصحيفة - على و蒂رة واحدة بل هو في بعضها استقبال منقطع الحدث، وممتد إلى المطلق، أو قريب وبعيد... وهكذا، كما في دعائه عليه السلام:

- (فَأَيَّدْنَا بِتَوْفِيقِكَ وَسَدَّدْنَا بِسُسْدِيْدِكَ وَأَعْمَّ أَبْصَارَ قُلُوبِنَا عَمَّا خَالَفَ مَحَبَّتَكَ... اللَّهُمَّ فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَاجْعُلْ هَمَسَاتِ قُلُوبِنَا وَحَرَكَاتِ أَعْضَائِنَا وَلَحَاتِ أَعْيُنِنَا فِي مُوجَبَاتِ ثَوَابِكَ...).<sup>(١)</sup>

- (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَبَلِّغْ بِإِيمَانِي أَكْمَلَ الإِيمَانِ وَاجْعُلْ يَقِينِي أَفْضَلَ الْيَقِينِ وَأَنْتَهِ بِنِيَّتِي إِلَى أَحْسَنِ النِّيَّاتِ وَبِعَمَلي إِلَى أَحْسَنِ الْأَعْمَالِ اللَّهُمَّ وَفِرْ بِلُطْفَكَ نِيَّتِي وَصَحِّحْ بِمَا عَنْدَكَ يَقِينِي وَاسْتَأْتِلْحْ بِقُدْرَتِكَ مَا فَسَدَ مِنِّي اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَاكْفُنِي مَا يَشْغُلُنِي الْأَهْتِمَامُ بِهِ وَاسْتَعْمَلْنِي بِمَا تَسْأَلُنِي غَدًا عَنْهُ وَاسْتَفْرَغْ أَيَّامِي فِيمَا خَلَقْتِنِي لِهِ وَاغْنِنِي وَأَوْسِعْ عَلَيَّ فِي رِزْقِكِ...).<sup>(٢)</sup>

- (اللَّهُمَّ أَحْمَلْنَا فِي سُفُنِ نَجَاتِكَ وَمَتَعْنَا بِلَذِيْذِ مُنَاجَاتِكَ وَأَوْرَدْنَا حَيَاضَ حُبِّكَ وَأَذْقَنَا حَلَوَةً وُدُّكَ وَقُرْبَكَ وَاجْعُلْ جِهَادَنَا فِيْكَ وَهَمَّمَنَا فِي طَاعَتِكَ وَأَخْلِصْ نِيَّاتِنَا فِي مُعَامَلَتِكِ...).<sup>(٣)</sup>

فهذه الجمل دلت فيها (افعل) وتصريفاتها على الزمان المستقبل المستمر؛ لأنها أمور يرغب بها الداعي عليه السلام ويأمل في استمرارها فيما بقي من الزمان.

ومن الجمل التي دلت على الزمان المستقبل البعيد دعاؤه عليه السلام:

- (وَقِنِي بِرَحْمَتِكَ عَذَابَ النَّارِ...).<sup>(٤)</sup>

١- الصحيفة السجادية: ٣٠.

٢- المصدر نفسه: ٥٠.

٣- المصدر نفسه: ٢٤٢.

٤- المصدر نفسه: ٨٥.

- (وَاجْعَلْ فِي جَنَّتَكَ مَثُواي...).<sup>(١)</sup>

- (وَأَكْسَنَا بِهِ حُلُّ الْأَمَانِ يَوْمَ الْفَزَعِ الْأَكْبَرِ فِي نُشُورِنَا...).<sup>(٢)</sup>

- (اللَّهُمَّ أَجْعَلْ نَبِيًّا صَلَوَاتُكَ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَقْرَبَ النَّبِيِّينَ مِنْكَ مَحْلِسًا. وَأَمْكَنْهُمْ مِنْكَ شَفَاعَةً. وَأَجْلَهُمْ عِنْدَكَ قَدْرًا. وَأَوْجَهُمْ عِنْدَكَ جَاهًا...).<sup>(٣)</sup>

فصيحة الأمر الدعائي هنا دلت على المستقبل البعيد وهو (يوم القيمة).

ومن الجمل التي دلت (افعل) فيها على الزمان المستقبل المطلق دعاوه عليه السلام:

- (وَآتَنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً...).<sup>(٤)</sup>

- (وَأَمْنَنَ عَلَيِّ بِكُلِّ مَا يَصْلُحُنِي فِي دُنْيَايِ وَآخِرَتِي مَا ذَكَرْتُ مِنْهُ وَمَا نَسِيْتُ...).<sup>(٥)</sup>

- (وَانْهَجْ لِي إِلَى مَحَبَّتَكَ سَبِيلًا سَهْلَةً. أَكْمَلْ لِي بِهَا خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ...).<sup>(٦)</sup>

- (وَأَكْفَنَا نَوَائِبَ الزَّمَانِ وَشَرَّ مَصَادِ الشَّيْطَانِ... وَأَغْنَنَا مِنْ غَيْرِكَ بِإِارْفَادِكَ وَاسْلُكْ بِنَا سَبِيلَ الْحَقِّ بِإِارْشَادِكَ...).<sup>(٧)</sup>

- (وَاجْعَلْنَا مِنْ دُعَاتِكَ الدَّاعِينَ إِلَيْكَ. وَمِنْ هُدَاتِكَ الْهَادِينَ الدَّالِينَ عَلَيْكَ...).<sup>(٨)</sup>

- (وَجَنِبْنَا إِلْحَادَ فِي تَوْحِيدِكَ. وَالتَّقْصِيرِ فِي تَمْجِيدِكَ. وَالشَّكَ فِي دِينِكَ...).<sup>(٩)</sup>

فالمستقبل في هذه الجمل هو زمن مستمر على إطلاقه وامتداده.

١- المصدر نفسه: ٥٩.

٢- المصدر نفسه: ١٠٧.

٣- المصدر نفسه: ١٠٩.

٤- المصدر نفسه: ٥٧.

٥- المصدر نفسه: ٧٠.

٦- المصدر نفسه: ٥٧.

٧- المصدر نفسه: ٢٣.

٨- المصدر نفسه: ٢٤.

٩- المصدر نفسه: ١١٥. وللمزيد من الأمثلة ينظر: ٥٦، ٥١، ٤٠، ٣٩، ٣٧، ٢٩.

وهنالك جمل دَلَّتْ فيها (افعل) عَلَى الزَّمِنِ المستقبِل المتوقَّع وهي مَا جاءت في أسلوب شرط من ذلك دعاؤه عَلَيْسِلَامُ:

- (وَعَمِرْنِي مَا كَانَ عُمْرِي بِذَلِّةٍ فِي طَاعَتَكَ فَإِذَا كَانَ عُمْرِي مَرْتَعًا لِلشَّيْطَانِ.
- . فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ قَبْلَ أَنْ يَسْبِقَ مَقْتُكَ إِلَيَّ أَوْ يَسْتَحْكُمْ غَضَبَكَ عَلَيَّ...).<sup>(١)</sup>
- (وَاجْعَلْ أَوْسَعَ رِزْقَكَ عَلَيَّ إِذَا كَبَرْتُ. وَأَقْوَى قُوَّتَكَ فِي إِذَا نَصَبْتُ ...).<sup>(٢)</sup>
- (وَوَفَّقْنِي إِذَا اشْتَكَثْ عَلَيَّ الْأَمْوَارُ لِأَهْدَاهَا. وَإِذَا تَشَابَهَتِ الْأَعْمَالُ لِأَزْكَاهَا. وَإِذَا تَنَاقَضَتِ الْمَلَلُ لِأَرْضَاهَا...).<sup>(٣)</sup>

- (اللَّهُمَّ وَإِنْ سَبَقْتَ مَغْفِرَتَكَ لَهُمَا فَشَفَعْهُمَا فِيْ. وَإِنْ سَبَقْتُ لِي فَشَفَعْنِي فِيهِمَا. حَتَّى نَجْتَمِعَ بِرَأْفَتِكَ فِي دَارِ كَرَامَتِكَ وَمَحَلِّ مَغْفِرَتِكَ وَرَحْمَتِكَ...).<sup>(٤)</sup>

ففي هذه الجمل وقعت (افعل) في جواب الشرط في بعضها، وفي بعضها الآخر حذف جوابها ودلل عليه المتقدم، وقد دَلَّتْ (افعل) في هذا الأسلوب على الزَّمِنِ المستقبِل المتوقَّع حصوله، فطاعة الشَّيْطَان - والعياذ بالله - متوقَّعة من النَّفْسِ الْأَمَّارة بالسُّوءِ. وحلول الكبر والشيخوخة أيضاً متوقَّعة، وكذا اشتغال الأمور واشتباه الأعمال وتناقض الملل وهكذا. لذلك دَلَّتْ (افعل) في الموقعيَّة الأسلوبية لها عَلَى الزَّمِنِ المستقبِل.

وثمة جمل دَلَّتْ (افعل) أيضاً فيها عَلَى الزَّمِنِ المستقبِل المستمر إلى حدث تال لها وهذه نفيتها من تركيب (افعل + حتَّى + يفعل)، كما في دعائه عَلَيْسِلَامُ:

- (وَاجْعَلْ ثَنَائِي عَلَيْكَ. وَمِدْحَاتِي إِيَّاكَ. وَحَمْدِي لَكَ فِي كُلِّ حَالَاتِي حَتَّى لَا أَفْرَحَ بِمَا آتَيْتَنِي. وَلَا أَحْزَنَ عَلَى مَا مَنَعْتَنِي فِيهَا. وَأَشْعِرْ قَلْبِي تَقْوَاكَ.
- . وَأَسْتَعْمِلْ بَدَنِي فِيمَا تَقْبِلُهُ مِنِّي. وَأَشْغِلْ بِطَاعَتِكَ نَفْسِي عَنْ كُلِّ مَا يِرُدُ

١- المصدر نفسه: ٥٠.

٢- المصدر نفسه: ٥٣.

٣- المصدر نفسه: ٥٥.

٤- المصدر نفسه: ٦٨.

عَلَيَّ حَتَّى لَا أُحِبَّ شَيْئاً مِنْ سُخْطَكَ. وَلَا أَسْخَطَ شَيْئاً مِنْ رَضَاكَ...)<sup>(١)</sup>.  
 - (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَأَرْزُقْنِي الرَّغْبَةَ فِي الْعَمَلِ لَكَ لَا خَرْتِي.  
 حَتَّى أَعْرَفَ صَدْقَ ذَلِكَ مِنْ قَلْبِي. وَحَتَّى يَكُونَ الْغَالِبُ عَلَيَّ الزَّهْدُ فِي دُنْيَايِ.  
 وَحَتَّى أَعْمَلَ الْحَسَنَاتِ شَوْقًا وَآمِنًا مِنَ السَّيِّئَاتِ فَرَقًا وَحَوْفًا. وَهَبْ لِي  
 نُورًا أَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ. وَاهْتَدِي بِهِ فِي الظُّلُمَاتِ. وَاسْتَضِيءُ بِهِ مِنَ الشَّكِّ  
 وَالشُّبُهَاتِ. اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَأَرْزُقْنِي حَوْفَ غَمِ الْوَعِيدِ وَشَوْقَ  
 ثَوَابِ الْمَوْعِودِ. حَتَّى أَجِدَ لَذَّةَ مَا أَدْعُوكَ لَهُ وَكَابَةَ مَا أَسْتَحِيُّ بِكَ مِنْهِ...)<sup>(٢)</sup>.  
 في هذه الأمثلة دلت (افعل) على الزَّمن المستقبل المتد والمستمر إلى  
 حدث واقع بعده وتال له وهذا ما أفصح عنه تركيب (افعل + حتَّى +  
 يفعل)، ولو لا ذلك التركيب لدللت الجملة على الزَّمن المستقبل المستمر من  
 دون تحديد بذلك الحدث وانقطاع الأول بالثاني الذي هو بعد (حتَّى).  
 ٣- الدلالة على الزَّمن المطلق العام:

في الصحيفة السجادية لا نجد جملة خالصة دلت فيها (افعل) على الزَّمن  
 العام (المطلق)، وإنما نجد آيات قرآنية قد تضمنتها جمل في الصحيفة السجادية  
 أو مأت إلى إطلاقية الزَّمن، وعدم التَّحديد، من ذلك دعاؤه عليه السلام:  
 - (وَالرَّبَانِيَّةُ الَّذِينَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ حُذُوهُ فَغُلُوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلَوْهُ.  
 سَرَا عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُنْظَرُوهُ...)<sup>(٣)</sup>.

- (اللَّهُمَّ فَهَا أَنَّدَا قَدْ جَئْنُكَ مُطِيعًا. لَأْمُرَكَ فِيمَا أَمْرَتَ بِهِ مِنَ الدُّعَاء. مُتَنَجِّزاً  
 وَعَدَكَ فِيمَا وَعَدْتَ بِهِ مِنَ الإِجَابَة. إِذْ تَقُولُ: «أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ»...)<sup>(٤)</sup>.  
 - (أَنْتَ الَّذِي فَتَحْتَ لِعَبَادَكَ بَابًا إِلَى عَفْوَكَ. وَسَمِّيَتْهُ التَّوْبَةَ. وَجَعَلْتَ عَلَى  
 ذَلِكَ الْبَابِ دَلِيلًا مِنْ وَحْيِكَ لِئَلَّا يَضِلُّوا عَنْهُ. فَقُلْتَ تَبَارَكَ أَسْمُكَ «تُوبُوا إِلَى

١- المصدر نفسه: ٥٩.

٢- المصدر نفسه: ٦٢.

٣- المصدر نفسه: ١٩.

٤- المصدر نفسه: ٨١.

الله تَوْبَةً نَصُوحاً عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَكْفِرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي  
مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...<sup>(١)</sup>.

فهو عليه السلام في هذه الجملة يضمن كلامه بالقرآن الكريم وأياته. ولما كانت هذه الآيات جاءت في سياق التكليف والطلب العبادي دلت على الزمان المطلق (أفعل) فيها غير مقيدة بزمن دون آخر بل هي تستوعب الأزمنة جميعاً في الماضي، والحاضر، والمستقبل.

وبذلك يظهر أن (أفعل) في الصحيفة السجادية دلت على أبعاد زمنية مختلفة منها الزمان الحاضر المستمر إلى المستقبل، ومنها المستقبل وأنواعه (المستمر، والبعيد، والمطلق) ومنها الزمان المطلق العام أمّا دلالتها على الزمان الماضي فلم أجده لها شاهداً.

### **دلالة الجملة على التجدد والثبوت في الصحيفة السجادية:**

تقدّم بنا أنّ المائذن الدلالي بين الإسنادين: الاسمي والفعلي - على أساس من نظرة علماء المعاني وأهل البيان - هو في دلالة المسند وصيغته اللغوية ووظيفته الأدائية في التعبير.

إذ ذكر البلاغيون أن الجملة الاسمية يفيد الإخبار بها قصد الدلالة على الاستقرار والثبوت، والتعبير بها يناسب المعاني المتصفّة بعدمية الحركة والتغيير، على حين أن الجملة الفعلية تدل على التجدد والحدوث المصاحب للزمن، ويؤتى بها لافادة التعبير عن المعاني الحادثة المتتجدة والمتغيرة<sup>(٢)</sup>. وبما أن الدلالية الزمنية قد تقدّمت، يبقى السؤال عن كيفية فهم دلالة كل من الجملة الاسمية والفعلية على تلك المزية المعنوية؟. بمعنى ما المراد بالثبوت والاستقرار في الجملة الاسمية؟. وما المقصود بالحدث والتجدد

١- المصدر نفسه: ١١٨ - ١١٩ وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ١٢٠.

٢- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٣٣، ونهاية الإيجاز: ٧٥-٧٦، ومفتاح العلوم: ١٩، والتبيّان؛ ابن الزمكاني: ٤٩، والإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ٩٩، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٤ / ١٤٠، وحسن التوصل إلى صناعة الترسّل: ١٤٧ - ١٤٨.

في الجملة الفعلية؟، وهل الجملة الاسمية كلّها تدلّ على مغزاها وكذا الفعلية وانّ تصور الطبيعة الإسنادية التي تقوم بين المسند والمسند إليه وتصور الحكم التبّوتي سلباً وإيجاباً بينهما أم أنّ المسند فعلاً أكان أم اسمأ له منشأ تكوين تلك المعاني الدلالية في الاسمية والفعلية؟.

إن الثبوت في اللغة هو: ضد الزوال، بمعنى دوام الشيء، وعدم المفارقة، يقال ثبت ثباتاً وثبتوتاً<sup>(١)</sup>. وكذا الاستقرار يقال: (قر) في مكانه يقر قراراً إذا ثبت ثبوتاً جاماً. وكل حال ينتقل منها الإنسان فليس بالمستقر التّام والإقرار إثبات الشيء<sup>(٢)</sup>.

والذّي يبدو أنّ معنى الثبوت والاستقرار محاط بجهات نظر ثلاث: الزّمان والمكان والحركة وعدمها الدائرة فيهما. وهذا يؤدي إلى معنيين أوّأمرين: الأول: الثبوت الزّماني، وهذا هو الدّوام والاستمرار واللّزوم، أي: دوام الشيء واستمراره والتّزامه ذلك في أبعاد الزّمان الثلاثية (الماضي، و الحاضر، والمستقبل)<sup>(٣)</sup>، فهو نقىض التجدد، وهو بذلك أقرب إلى مفهوم جهة الدلالة الحديثة المقصودة بالفعل، لأن الاستمرار الزّمني من خصائص الأفعال<sup>(٤)</sup>. والأمر الثاني: الجمود والسكنون، وعدم الحركة بمعنى: استقرار الشيء وعدم حركته، ذلك أنّ الشيء إذا ثبت دام واستقر: (يقال دام الشيء يدوم إذا سكن، والماء الدائم الساكن)<sup>(٥)</sup>.

والأمران السابقان نجدهما في الاسم ودلالته على مسماه، دلالة مجردة عما عداه في التجدد والتعبير والحدث عند النسبة في الإسناد.

١- ينظر: مفردات غريب القرآن، مادة (ثبت): ٧٦، ومعجم مقاييس اللغة، مادة (ثبت): ٣٩٩ / ١.

٢- ينظر: مفردات غريب القرآن، مادة (ثبت): ٧٦، ومعجم مقاييس اللغة، مادة (ثبت): ١ / ٣٩٩، ولسان العرب، مادة (ثبت): ٢ / ٣٢٣، والمصاحف المنبر، مادة (ثبت): ٨٨.

٣- ينظر: والكليات؛ الكفوبي: ٢ / ١٥٤، والزمن في التحوّل العَربِي: ٢٩٦، والصيغة الفعلية في اللغة العربية؛ مالك المطلي: ٤٧.

٤- ينظر: الصيغة الفعلية في اللغة العربية: ٤٧ وما بعدها.

٥- معجم مقاييس اللغة: ٢ / ١٣٥.

بيد أنه في ملحوظ بعض السياقات لا يعني ذلك إذاً ما اعتمد فيها على المقارنة باسمية آخر<sup>(١)</sup> لما يأتي، وأمّا الحدوث في اللغة: فهو نقىض القديم، وكون الشيء لم يكن، يقال: حدث أمرٌ بعد أن لم يكن، وأحدثه الله فحدث، أي: وقع<sup>(٢)</sup>. وهذا ما نجده في التعبير بالفعل إذ إنَّه (يدلُّ عَلَى حدث وقع بعد أن لم يكن واقعاً أو سيقع بعد أن لم يكن كذلك)<sup>(٣)</sup>، فإذا قلت (يجتهد محمد) أفاد حدوث الاجتهاد له بعد أن لم يكن كذلك<sup>(٤)</sup>.

والنكتة الدلالية في ذلك أن الفعل مرتبط بالزمن وتحولاته<sup>(٥)</sup>، الأمر الذي جعله متصرفًا بالتجدد إذ إنَّ التجدد ملازم للزمان (وهو غير قار بالذات أي لا تجمع أجزاؤه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كأنَّ الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة مفيدًا للتجدد)<sup>(٦)</sup> أيضًا.

والمفهوم التجددىي المراد من الفعل على معنيين: الأول الحصول بعد أن لم يكن، وهذا في الفعل مطلقاً، وهو ما استفهم عنه بهاء الدين السبكي بقوله: (إإن قلت كيف يكون التجدد في الفعل الماضي قلت لأنَّ كُلَّ فعل حادث تجدد بعد أن لم يكن ولا نعني أن قولنا قام زيد. يدلُّ عَلَى أنه لم يكن قائماً عَلَى الدَّوام لصحة قولنا أحيا الله زيداً وإنْ كانَ لمْ يزل حيَاً منذ صدق عَلَيْهِ اسم زيد ولكن مدلول الفعل التجدد وذلك أعمَّ من تجدد شيء يتقدمه مثله أو لا فإنَّ الأفعال المستمرة ليست فعلاً واحداً بل الفعل في كُلِّ وقت غير الفعل

١- ينظر: معاني الأبنية في العربية؛ فاضل السامرائي: ٤٦. وما بعدها، والمشتقات في القرآن الكريم؛ (دراسة دلالية)؛ عبد الرحمن علوان حسن: (رسالة ماجستير): ١٣.

٢- ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (حدث): ٣٦ / ٢، ولسان العرب، مادة (حدث): ١ / ٥٨١ - ٥٨٢؛ والمصباح المنير، مادة (حدث): ١٩٤.

٣- نظام الجملة العربية: ٧٦.

٤- ينظر: معاني الأبنية في العربية: ٩، والتعبير القرآني: ٢٤.

٥- ينظر: أساليب بلاغية: ١٤٢، ومعاني الأبنية في العربية: ٩.

٦- شرح المختصر على التلخیص؛ التقفازانی: (ضمن شروح التلخیص): ١ / ٢٧. وينظر: معجم البلاغة العربية: ١ / ١٥، وجواهر البلاغة: ٧١.

في الوقت الذي قبله وإن اتحدنا بال النوع...) <sup>(١)</sup>، ثم نبه على أن الفعل يدل على التجدد ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً غير أن التجدد الذي يدل عليه الماضي المراد به الحصول والمضارع يدل على التجدد بمعنى أن شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى... <sup>(٢)</sup>.

وهذا ما صرّح به الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) قال: أمّا الفعل (فإنه يشعر بالحدث والانقطاع إن كان ماضياً والأخذ فيه والتّقضي إن كان مضارعاً حالاً كان أو مستقبلاً، فإن المستقبل يُريك فاعله آخذاً فيه مالاً كما يريكه حالاً، غير أنه في الحال على مشاهدة وفي المال على مواعدة) <sup>(٣)</sup>، وهذا هو المعنى الأوّل في التجدد.

أمّا المعنى الثاني له: وهو ما تقدم من التّقضي والحصول شيئاً ولكن على وجه الاستمرار وهذا الأخير غير معترض في دلالة الفعل، وإنما المعترض المعنى الأوّل أمّا الثاني فهو أمر طارئ لا اعتبار له في مفهومه وغير لازم له في مدلوله من جهة وضعه وإذا ما أريد ذلك من الفعل المضارع فلا بد له من قرينة تدل عليه <sup>(٤)</sup>.

ومن هنا يتضح أنّ تجدد الحدث المدلول عليه بالفعل بأنواعه هو وجوه بعد أن لم يكن كذلك، للمناسبة بين الزمان و ما قارنه من الحدث إذ إنّ كلاً منهما متعدد. أمّا التجدد الاستمراريّ وهو الحصول شيئاً فشيئاً اللازم للزمن فيكون بحسب المقام والقرائن السياقية لا بالوضع <sup>(٥)</sup>.  
بيد أنّ المفهوم السابق قد خفي على بعض الباحثين المحدثين حين

١- عروس الأفراح؛ (ضمن شروح التلخيص): ٢٨ / ٢.

٢- المصدر نفسه: ٢ / ٢٨ . وينظر: معتن الأقران: ٣ / ٤٩٥ .

٣- البرهان في بيان إعجاز القرآن: ١٤٠ . وينظر: البيان في علم البيان؛ الزركشي: ٤٩ .

٤- ينظر: حاشية الدسوقي على شرح المختصر (ضمن شروح التلخيص): ٢ / ٢٧ .

٥- ينظر: المصدر نفسه: ٣ / ٢٧ وما بعدها.

نسبوا التَّجَدد المطلق إِلَى المضارع حسب ونفوا أَن يكون فِي الْمَاضِيِّ وَالْأَمْرِ<sup>(١)</sup>، كما سِيَّأْتِي إن شاء الله تعالى.

إِنَّ نَسْبَةَ الْمُقَابَلَةِ بَيْنَ التَّبُوتِ وَالتَّجَدُّدِ وَاقِعَةٌ فِي قَصْدِهَا الدَّلَالِيِّ مَعَ عَدْمِ الْاسْتِمْرَارِ وَقَدْ يُعْتَبَرُ فِيهِمَا الْاسْتِمْرَارُ وَالدَّوَامُ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الاسمِ وَالْفَعْلِ عَنْدِ الإِسْنَادِ وَتَكْوِينِ الْجَمْلَةِ. إِلَّا بِقَرِينَةِ صَارِفَةِ إِلَى ذَلِكَ لَقَدْ كَانَ لَعْبُ الْقَاهِرِ الْجَرْجَانِيِّ (ت٤٧٤هـ) الْفَضْلُ فِي لَفْتِ الْأَنْظَارِ إِلَى الْفَرْقِ الدَّلَالِيِّ بَيْنِ الإِسْنَادِ الْأَسْمَيِّ وَالْفَعْلِيِّ فِي فَصْلِ (الْفَرْوَقُ فِي الْخَبْرِ) بَعْدَ أَنْ عَمَدَ إِلَى بَيَانِ مَحْطِ الْفَائِدَةِ عَلَيْهِ، قَالَ: (وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا الْفَرْقَ فَالَّذِي يَلِيهِ مِنْ فَرْوَقِ الْخَبْرِ هُوَ فَرْقُ بَيْنِ الْإِثْبَاتِ إِذَا كَانَ بِالْأَسْمَ وَبَيْنِهِ إِذَا كَانَ بِالْفَعْلِ وَهُوَ فَرْقٌ لَطِيفٌ تَمَسُّ الْحاجَةِ فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ إِلَيْهِ. وَبَيَانَهُ أَنَّ مَوْضِعَ الْأَسْمَ عَلَى أَنْ يُثْبَتَ بِهِ الْمَعْنَى لِلشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْتَضِي تَجَدُّدُهُ شَيْئًا فَشَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ فَإِذَا قَلَتْ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ. فَقَدْ أَثَبْتَ الْانْطَلَاقَ فَعَلَّ لَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَجْعَلَهُ يَتَجَدَّدُ وَيَحْدُثُ مِنْهُ شَيْئًا فَشَيْئًا بَلْ يَكُونُ الْمَعْنَى فِيهِ كَالْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ طَوِيلٌ وَعُمْرٌ قَصِيرٌ. فَكَمَا لَا يُقْصَدُ هَا هُنَا إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ الطَّولُ أَوَّلَ الْقَصْرِ يَتَجَدَّدُ وَيَحْدُثُ بَلْ تَوَجَّهُمَا وَتَبْثِتُهُمَا فَقْطًا وَتَقْضِي بِوْجُودِهِمَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، كَذَلِكَ لَا تَتَعَرَّضُ فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ لِأَكْثَرِ مِنْ إِثْبَاتِهِ لِزَيْدٍ. وَأَمَّا الْفَعْلُ فَإِنَّهُ يُقْصَدُ فِيهِ إِلَى ذَلِكَ فَإِذَا قَلَتْ: زَيْدٌ هَا هُوَ ذَا يَنْطَلِقُ فَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّ الْانْطَلَاقَ يَقْعُدُ مِنْهُ جَزْءًا فَجَزْءًا وَجَعَلْتَهُ يَزاولُهُ وَيَزْجِيَهُ. وَإِنْ شَئْتَ أَنْ تَحْسَنَ الْفَرْقَ الدَّلَالِيِّ مِنْ حِيثِ يَلْطِفُ فَتَأْمُلْ هَذَا الْبَيْتَ:

---

١- ينظر: من أسرار اللغة: ٣١٤ - ٣١٥، والفعل زمانه وأبنيته: ٢٠٢ - ٢٠٥، ورأيُ في الفعل والتجدد؛ قصي سالم علوان: مجلة أفاق عربية، السنة التاسعة، العدد، ٦، شباط، ١٩٨٤: ١٠٢.

لَا يَأْلُفُ الدِّرْهَمَ الْمَضْرُوبُ صُرْتَنَا  
لَكِنْ يَمْرُ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ.  
هَذَا هُوَ الْحَسْنُ الْلائِقُ بِالْمَعْنَى وَلَوْ قَلْتَهُ بِالْفَعْلِ: لَكِنْ يَمْرُ عَلَيْهَا وَهُوَ  
يُنْطَلِقُ، لَمْ يَحْسُنْ...<sup>(١)</sup>

وَمَا اسْتَشْهَدَ بِهِ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجَرجَانِيَّ عَلَى تَجَدُّدِ الْفَعْلِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:  
أَوْ كُلُّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةُ  
بَعْثُوا إِلَيْهِ عَرِيفُهُمْ يَتَوَسَّمُ.

قَالَ: (وَذَلِكَ لَأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى تَوْسُّمٍ وَتَأْمِلٍ وَنَظَرٍ يَتَجَدَّدُ مِنَ الْعَرِيفِ  
هُنَاكَ حَالًا فَحَالًا وَتَصْفُحُ مِنْهُ لِلْوُجُوهِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدًا وَلَوْ قِيلَ بِعَثُونَإِلَيْهِ  
عَرِيفُهُمْ مَتَوْسِمًا لَمْ يَفْدِ ذَلِكَ حَقَّ الْإِفَادَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهَلْ مِنْ  
خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup> لَوْ قِيلَ: هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ  
اللَّهِ رَازِقٌ لَكُمْ لَكَانَ الْمَعْنَى غَيْرُ مَا أُرِيدَ<sup>(٣)</sup>.

وَهَذَا هُوَ مَا نَصَ عَلَيْهِ الْبَلَاغِيُّونَ<sup>(٤)</sup> بَعْدَ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجَرجَانِيِّ قَالَ  
الرَّازِيُّ (ت ٦٠٦هـ): (الْاِسْمُ لَهُ دَلَالَةٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ دُونَ زَمَانِهِ فَإِذَا قَلَتْ زَيْدٌ  
مُنْطَلِقٌ لَمْ يَفِدِ إِلَّا إِسْنَادَ الْأَنْطَلِقَةِ إِلَيْ زَيْدٍ، وَأَمَّا الْفَعْلُ فَلَهُ دَلَالَةٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ  
وَزَمَانِهِ فَإِذَا قَلَتْ اَنْطَلِقَةُ زَيْدٍ أَفَادَ ثَبُوتَ الْأَنْطَلِقَةِ فِي زَمَانِ مُعِينٍ لِزَيْدٍ وَكُلِّ مَا  
كَانَ زَمَانِيًّا فَهُوَ مُتَغَيِّرٌ وَالْتَّغَيِّرُ مُشَعِّرٌ بِالْتَّجَدُّدِ فَإِذَا [كَذَا] الْإِخْبَارُ بِالْفَعْلِ يَفِيدُ  
وَرَاءَ أَصْلِ التَّبُوتِ كَوْنَ الثَّابِتِ فِي التَّجَدُّدِ وَالْاِسْمُ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ وَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ  
الْاِسْمُ فِي صَحَّةِ الْإِخْبَارِ بِهِ أَعْمَّ وَإِنْ كَانَ الْفَعْلُ فِيهِ أَكْمَلُ وَأَتَمٌ: لَأَنَّ الْإِخْبَارُ بِالْفَعْلِ  
مُقْتَصِرٌ عَلَى الزَّمَانِيَّاتِ أَوْ مَا يَقْدِرُ فِيهِ وَالْإِخْبَارُ بِالْاِسْمِ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ...<sup>(٥)</sup>).

١ - دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ: ١٣٣ - ١٣٤.

٢ - فَاطِرٌ: ٣.

٣ - دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ: ١٣٥ - ١٣٦.

٤ - يَنْظُرُ: التَّبِيَانُ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ؛ ابْنُ الزَّمْلَكَانِيِّ: ٤٩ - ٥٠، وَنَهَايَةُ الْإِعْجَازِ: ٧٥ - ٧٦، وَمَفْتَاحُ  
الْعِلُومِ: ٩٩، وَالْطَّرَائِزِ: ٢٥ / ٢، وَالْإِيْضَاحُ فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ: ١ / ٩٩، وَحَسْنُ التَّوْسِلِ إِلَى صَنَاعَةِ  
الْتَّرْسِلِ: ١٤٧، ١٤٨، وَالْبَرْهَانُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ؛ الزَّرْكَشِيُّ: ٤ / ١٤٠، وَمَعْتَرِكُ الْأَقْرَانِ: ٣ / ٤٩٤ -  
٤٩٥، وَالْكَلِّيَّاتُ؛ الْكَفْوَيِّ: ٢ / ١٥٣ - ١٥٤.

٥ - نَهَايَةُ الْإِعْجَازِ فِي درِيَةِ الْإِعْجَازِ: ٧٥.

وقال القزويني (ت ٧٣٩هـ): (وَفِعْلِيْتُهَا لِإِفَادَةِ التَّجَدُّدِ، وَاسْمِيْتُهَا لِإِفَادَةِ التَّبُوتِ، فَإِنَّ مِنْ شَأْنِ الْفِعْلِيَّةِ أَنْ تَدْلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ، وَمِنْ شَأْنِ الْأَسْمَيَّةِ أَنْ تَدْلُّ عَلَى التَّبُوتِ) <sup>(١)</sup>.

يتضح مما سبق بيانه أنَّ الاسم يَدْلُّ إِلَيْهِ إِسْنَادٌ بِهِ عَلَى إِثْبَاتِ شيءٍ لشيءٍ سلباً أو إيجاباً وكذلك إِسْنَادُ الْفِعْلِيَّةِ بِالْفَعْلِ بِيَدِهِ أَنَّ إِسْنَادَ الْأَسْمَيَّةِ بِالْأَسْمَاءِ يَدْلُّ عَلَى الْأَسْتِقْرَارِ وَالثَّبُوتِ، وَمِنْ ثَمَّ تَكُونُ الْجُمْلَةُ الْأَسْمَيَّةُ ذَاتُ إِسْنَادٍ اسْمَيِّيَّ، ذَاتٌ طَبَيْعَةٌ إِسْنَادِيَّةٌ ثَابِتَةٌ غَيْرُ مُتَحْرِكَةٌ، وَلَا مُتَغِيِّرَةٌ، أَمَّا إِسْنَادُ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ يَدْلُّ عَلَى الْحَدَوْثِ وَالْتَّجَدُّدِ، وَمِنْ ثَمَّ تَكُونُ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ ذَاتُ إِسْنَادٍ فِعْلِيَّ ذَاتٌ طَبَيْعَةٌ مُتَغِيِّرَةٌ وَمُتَحْرِكَةٌ. فَإِذَا قُلْنَا: (عَلَيْ قَائِمٍ) كَانَ مَعْنَاهُ إِسْنَادِيًّا أَنَّهُ فِي حَالَةٍ قِيَامٍ غَيْرُ مُتَحْرِكَةٍ وَلَا مُتَغِيِّرَةٍ وَإِنَّمَا هِيَ ثَابِتَةٌ جَامِدَةٌ، كَانَ التَّعْبِيرُ يَمْثُلُ صُورَةً (فُوتوغرافِيَّةً) <sup>(٢)</sup> أَمَّا إِذَا قُلْنَا: (زَيْنُ الْعَابِدِينَ يَصْلِي) كَانَ التَّعْبِيرُ يَدْلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ وَالتَّغْيِيرِ وَالْحَرْكَةِ وَالْفَعْلِ مِنْهُ يَقْعُدُ جُزْءٌ فَجْزُءٌ وَكَانَ إِسْنَادُ فِيهَا يَمْثُلُ شَرِيطَةً أَوْ تَصْوِيرًا مُتَحْرِكًا <sup>(٣)</sup>.

وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ الْفَرْقُ الدَّلَالِيُّ بَيْنَ الْأَسْمَيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، فَلَا بُدَّ مِنَ القَوْلِ مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى الإِضَافِيَّةَ الَّتِي تَدْلُّ عَلَيْهَا الْأَسْمَيَّةُ فِي التَّبُوتِ وَالْأَسْتِقْرَارِ وَالْفِعْلِيَّةِ فِي الْحَدَوْثِ وَالْتَّجَدُّدِ تَقْوِيمٌ عَلَى قَصْدِ اخْتِيَارِ إِسْنَادٍ وَتَصْوِيرِ الْعَلَاقَةِ بَيْنَ صَيْغَ الْكَلِمِ (الْأَسْمَاءُ، وَالْفَعْلُ) فَقَدْ تَدْلُّ الْأَسْمَيَّةُ عَلَى مَعْنَى أَوْفِيَّ مَا قَدْ تَدْلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلِيَّةُ فِي بَعْضِ سِيَاقَاتِ وَمَقَامَاتِ الْخَطَابِ؛ إِذْ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْمَيَّةَ تَفِيدُ التَّوْكِيدَ وَتَحْقِيقَ الْمَعْنَى وَتَقْوِيَتِهِ عَلَى حِينَ أَنْ تَوجِيهَ الْخَطَابَ بِالْفِعْلِيَّةِ يُرَادُ بِهِ الْإِخْبَارُ بِمَطْلُقِ الْعَمَلِ الْمَقْرُونِ بِالْزَّمْنِ مِنْ غَيْرِ كُونِ مَبَالَغَةً أَوْ تَوْكِيدَ <sup>(٤)</sup>.

١- الإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ٩٩.

٢- ينظر: الزَّمْنُ في النَّحوِ الْعَرَبِيِّ: ١٣٠.

٣- ينظر: الزَّمْنُ في النَّحوِ الْعَرَبِيِّ: ٣٥، ١٣٠، ونظام الجملة العربية: ٧٧ وما بعدها.

٤- ينظر: الطراز: ٢ / ٢٥، وأساليب بلاغية: ١٤٢، والبلاغة العربية: أحمد مطلوب: ١٠٥.

وَقَدْ ذَهَبَ مُعَظِّمُ الْبَاحِثِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ<sup>(١)</sup> إِلَى اعْتِمَادِ ذَلِكَ الْمَائِزَ الدَّلَالِيِّ بَيْنَ الْإِسْنَادِينَ: الْأَسْمَىٰ وَالْفَعْلِيِّ (الْأَسْمَىٰ، وَالْفَعْلِيَّةِ) فِي اعْتِبَارِ مُسْتَهْدِفِ الْإِسْنَادِ الْأَسْمَىٰ وَهُوَ دَلَالُهُ عَلَى التَّبُوتِ وَالْاسْتِقْرَارِ وَنَاتِجِ الْفَعْلِيِّ وَهُوَ دَلَالُهُ عَلَى الْحَدُوثِ وَالتَّجَددِ وَمَا تَقْرَرُ عَلَيْهِمَا.

بِيدِ أَنَّ الدَّكْتُورَ فَاضِلَ السَّامِرَائِيِّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْأَسْمَ هُوَ الَّذِي يُفِيدُ التَّبُوتَ وَالْفَعْلَ هُوَ الَّذِي يُفِيدُ التَّجَددَ وَلَيْسَ الْجُمْلَةَ الْأَسْمَىٰ أَوَّلَ الْفَعْلِيَّةِ. قَالَ مَعْلِقاً عَلَى قَوْلِ الْقَزوِينِيِّ الْمُتَقْدِمِ: (وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ (يَعْنِي الْقَزوِينِيِّ) إِنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْمَىٰ تَدْلُّ عَلَى التَّبُوتِ وَالْفَعْلِيَّةِ تَدْلُّ عَلَى التَّجَددِ فَإِنَّمَا هُوَ تَجُوزُ كَمَا يَظْهُرُ مِنَ الْأَمْثَلِ الَّتِي يُورِدُونَهَا، فَإِنَّ الْمَصْنُودَ بِذَلِكَ أَنَّ الْأَسْمَ يَدْلُّ عَلَى التَّبُوتِ وَالْفَعْلَ يَدْلُّ عَلَى التَّجَددَ فَالْجُمْلَةُ الْأَسْمَىٰ لَا تَدْلُّ عَلَى التَّبُوتِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَسْنَدُ اسْمًا، أَمَّا إِذَا كَانَ فَعْلًا فَلَا تَفِيدُ ذَلِكَ...)<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ تَقْدِمُ فَضْلَةُ هَذَا الْإِشْكَالِ فِي التَّمَهِيدِ عَنِ الْأَخْذِ بِنَظَرِ الْدَّرْسِ الدَّلَالِيِّ إِلَى الْإِسْنَادِ الْأَسْمَىٰ وَالْفَعْلِيِّ، ثُمَّ إِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الْأَسْمَ وَالْفَعْلَ كُلُّ مِنْهُمَا مُنْفَرِداً فِي غَيْرِ الْاسْتِعْمَالِ لَا يَدْلَانَ عَلَى نَحْنِ فِيهِ؛ إِذْ أَنَّ الْمَعْولَ عَلَيْهِ هُوَ الْاِخْتِيَارُ وَالْاسْتِعْمَالُ مَعَ مَلْحَظِ السَّيَاقِ، وَعَلَى هَذَا فَمِنَ الْمُمْكِنِ الْقَوْلُ أَنَّ الْأَسْمَ وَحْدَهُ أَوَّلَ الْفَعْلِ وَحْدَهُ لَا يَدْلَانَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّبُوتِ أَوَّلَ التَّجَددِ إِلَّا مِنْ خَلَالِ تَصْوِيرِ الْإِسْنَادِ وَرَبْطِ الْمَسْنَدِ بِالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ لِتَكُونِ طَبِيعَةُ إِسْنَادِيَّةٍ إِمَّا مُتَصَفَّةٌ بِالْتَّبُوتِ أَوَّلَ التَّجَددِ.

وَمِنَ الْبَاحِثِينَ مِنْ خَالِفِ رَأْيِ الْبَلَاغِيِّينَ ذَلِكَ الدَّكْتُورُ إِبرَاهِيمُ السَّامِرَائِيِّ، إِذْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْفَعْلَ الْمُضَارِعَ حَسْبُ هُوَ الَّذِي يَدْلُّ عَلَى التَّجَددِ

١- يُنْظَرُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ نَقْدٌ وَتَوْجِيهٌ: ٤١، وَمَعْجمُ الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: ١٥٣ - ١٥٤، وَدَلَالَاتُ التَّرَاكِيبِ: ٢٥٩ - ٢٥٨، وَالْتَّرَاكِيبُ النَّحْوِيَّةُ مِنَ الْوَجْهَةِ الْبَلَاغِيَّةِ: ٩٦ - ٩٩، وَالْمَعْانِي فِي ضَوْءِ أَسَالِيبِ الْقُرْآنِ: ١٨٤ - ١٨٧، وَجَوَاهِرُ الْبَلَاغَةِ: ٧٣ - ٧١، وَالْإِعْجَازُ الْصَّرِيفُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ عَبْدُ الْحَمِيدِ الْهَنْدَوِيِّ: ١١٨، وَعِلْمُ الْمَعْانِي (عَتِيقَة): ٥٢ - ٥٠، وَمِنْ بَلَاغَةِ الْقُرْآنِ: ١٠٧.

٢- مَعْانِي الْأَبْنِيَّةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ: ١٧.

دون الماضي، واتخذ من مقوله الجرجاني المتقدمة واستشهاده بالفعل المضارع دليلاً له فيما ذهب وحجة على الدكتور المخزومي في مساجلته معه، قال: (وليس لنا أن نلصق التَّجَدُّد بالفعل لأنَّ ذَلِكَ ليس من منهجنا، وأنَّ الشَّوَاهد لا تؤيِّد هَذَا التَّجَدُّد المزعوم).

وكيف لنا أن نفهم التَّجَدُّد والحدوث في قولنا (مات محمد) و(هَلَكَ خالد) و(انصرَفَ بكر) فهذه الأفعال كلُّها أحداث منقطعة لم يكن لنا أن نجريها على التَّجَدُّد.

ولعله قدْ فات الأستاذ المخزومي شيء من مقالة عبد القاهر الجرجاني هُوَ أن المثال الَّذِي جاء فِيهَا كَانَ الفعل فِيهَا (ينطلق) وبناء (يُفْعَل) أوَّل المضارع يفيد التَّجَدُّد والحدوث، و اختيار الجرجاني لـ(ينطلق) مفيد له في إثبات مقالته، أمّا أن يكون الفعل: سافر وذهب ومات وَمَا إِلَى هَذَا فليس في ذَلِكَ مَا يحقق غرض الجرجاني ولا مَا ذهب إِلَيْهِ الأستاذ المخزومي<sup>(١)</sup>.

وهذا مَا ذهب إِلَيْهِ أَيْضًا الدكتور قصي سالم علوان، بل ذهب إِلَيْهِ أبعد من ذَلِكَ حين جرد فعل الأمر عن التَّجَدُّد ورأى أنَّ المضارع ليس يَدُلُّ في أحواله جميعاً على التَّجَدُّد والحدوث، بل قدْ يُعدم من ذَلِكَ عندما يكون الحدث سريع الوقع كما في عملية قطع الخيط تقول: (علي يقطع الخيط)، عملية (القطع لا تتجاوز الثانية أوَّل الثانية فكيف يحدث التَّجَدُّد؟)<sup>(٢)</sup>.

وَمَا ذهب إِلَيْهِ الأستاذان الفاضلان فِيهِ نظر؛ إنَّ الدكتور إبراهيم السَّامرائي اعتمد في نظرته في عدمية التَّجَدُّد في الفعل على أسباب منهجية وأخر دلائلية تقوم على إبعاد جانب الدلالة والمعنى في التوجيه فهو يرى أنَّ الجانب الدلالي أوَّل البلاغي للتراتيكيب هو من قبيل (التَّوجيهات الفنية)

١ - الفعل زمانه وأبنيته: ٢٠٤ - ٢٠٥.

٢ - رأي في الفعل والتَّجَدُّد: ١٠٢.

التي لا تخدم النحو؛ لأنها (لا تأتلف وطبيعته ومنهجه)<sup>(١)</sup>، على حين أن إدراك البحث الدلالي في العلم (في أحد أوجهه، بحث في «الدلالة اللغوية» وأن النظر إلى التراكيب والصيغ من زاوية (المعنى)، بعد أن نظر إليها النحو القدماء من زاوية (المبني) هو نفس ما تسعى إليه النظريات الجديدة في علم اللغة<sup>(٢)</sup>، وعلى الرغم من منهجه ذلك في إقصاء المعنى في الدرس النحوي عاد فاحتكم إلى المعنى في الرد على الأخير الذي فرق به الدكتور مهدي المخزومي بين الأسمية والفعلية<sup>(٣)</sup>.

إذ إنه كان يرى أن التجدد مفهوم منه الاستمرار، ولما كانت صيغة (يُفعل) أصل الأبنية الفعلية بالاستمرار جَعَلَ التجدد خاصية له دون غيره من الأفعال. على حين أن التجدد هو مفهوم عام مطلق في دلالة الفعل عند الإسناد - كما تقدم - ولا يقتصر على المضارع، إذ إنه حصول بعد أن لم يكن وهذا فيه الانقطاع، وفيه الاستمرار والأخيران سمات فعلية خاصة في (فعل)، (يُفعل) والتجدد سمة فعلية عامة<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا فليس هناك تناقض بين التجدد والانقطاع في الأفعال كما كان يرى في الأفعال التي توحى أحاديثها بالانقطاع؛ ذلك أن صيغة (فعل) تتضمن دلالة على التجدد بوصفها حدثاً، ودلالة على الانقطاع بوصفها زمناً<sup>(٥)</sup>. فالإسناد، إذن، في حالة المسند (الفعل) ليس زمنياً بملحظ ذلك بيد أنه إسناد يدل على حدث وقع بعد أن لم يكن واقعاً أو سيقع بعد أن لم يكن كذلك وهذا هو ما يُراد من التغير والتجدد في الفعل، والأفعال، إذن، في قولنا

١- الفعل زمانه وأبنيته: ٢٠٣.

٢- الصيغة الفعلية في اللغة العربية: ٣٨.

٣- ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: ٢٠٤، وفي النحو العربي، نقد وتجويم: ٤١ - ٤٢.

٤- ينظر: عروس الأفراح؛ ( فمن شروح التلخيص): ٢ / ٢٨، والصيغة الفعلية في اللغة العربية:

٤٦ - ٤٧، ونظام الجملة العربية: ٧٦.

٥- ينظر: الصيغة الفعلية في اللغة العربية: ٤٧.

(هلك فلان)، و (مات فلان)، و (انصرف فلان) كلّها، تعبر عن أحداث وقعت بعد أن لم تكن كذلك<sup>(١)</sup>.

وإن أشعر تمثيل الجرجاني بـ(المضارع) في دلالة الفعل على التجدد ومنه صدر بعضهم في عدم ذلك، فإن السكاكيني (ت ٦٢٦هـ) مثل لذلك بفعل (ماض) عندما تحدث عن دلالة الاسم على الثبوت، والفعل على التجدد في موضع كلّ منها في إسناده، قال: (أو ليعين بالذكر كونه اسمًا كنحو (زيد عالم) فيستفاد الثبوت صريحاً... أو فعلًا كنحو (زيد علم) فيستفاد التجدد)<sup>(٢)</sup>، بل إننا لو تأملنا ملاحظة البلاغيين<sup>(٣)</sup> لوجدنا أنهم يجعلون دلالة التجدد دلالة الفعل عامة عند الإسناد من غير نص على (يفعل) حسب. قال القزويني (ت ٧٣٩هـ): (وفعليتها لإفادة التجدد، واسميتها لإفادة الثبوت، فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت)<sup>(٤)</sup>، وحسب هذا شاهد.

ثم إننا لو افترضنا على الرغم مما تقدم أن الماضي والأمر لا يدلان على التجدد والحدوث لأنعدمت سمة اللغة العربية وإمكاناتها في التخصيص في كلّ بنية من أبنية كلمتها ولم يوجد مائز بين الاسمية والفعلية بل لأنعدم ذلك التقسيم على أساس وظيفة كل جملة فيها.

على حين أن للعربية طريقة في تلوين كلامها<sup>(٥)</sup>، وتزيين تراكيبيها وجملها - في الاسمية والفعلية - على وفق مقتضيات المقام وتبعاً للسياق ودلاته. ومن المحدثين أيضاً من خالف رأي الجرجاني والبلغيين في نظرتهم

١- ينظر: نظام الجملة العربية: ٧٦.

٢- مفتاح العلوم: ٩٩.

٣- ينظر: الإشارات والتبيهات: ٧٦، والتبيان؛ ابن الزمكاني: ٤٩، وتفسير الرازي (مفاتيح الغيب): ٢٨ / ٢١٢، والطراز: ٢٥ / ٢ وما بعدها، والبرهان الكاشف؛ الزركشي: ٤ / ١٤٠، ومعترك الأقران: ٣ / ٤٩٤.

٤- الإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ٩٩.

٥- ينظر: معترك الأقران: ٣ / ٤٩٦.

المَعْنَوِيَّة للإسناد الاسمي والفعلي ودلالة كُلّ منها على مفهوم المذكور إبراهيم أنيس، إذ كان لا يحس الفرق في الاستعمال بين الفعل المضارع واسم الفاعل إذ إنّهما يعبران عن وصف في صاحبها بمرجع الاشتقاء أمّا التجدد فلا يستفاد من المضارع وإنّما يفاد من القرآن كـ(كلا) في البيت الذي استشهد به البلاغيون، وقال: (ولا أكاد أشعر بذلك الفرق الذي يزجيء لنا حين يقول (يعني عبد القاهر الجرجاني): إن (يرزقكم) في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> تقييد معنى آخر غير الذي يمكن أن يستفاد، لو كانت الآية: هل من خالق غير الله رازق لكم)<sup>(٢)</sup>.

إنّ المشابهة، لا ريب، موجودة بين اسم الفاعل والفعل المضارع يدلّ على ذلك وقوع كُلّ منها موقع الآخر في الخبر عند الإسناد تقول: (زيد يكتب رسالة) و: (زيد كاتب رسالة) وفي الوصف نقول: (هذا رجل يضرب زيداً)، و: (هذا رجل ضارب زيداً). بيد أنّها لا تلغي الفرق الدلالي بينهما في كيفية ترجيحية الحدث وتصويره كما تقدم في نظرية البلاغيين بل إنّهم أشاروا أيضاً إلى أنّ اسم الفاعل يدلّ على دوام الحدث واستمراره<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا فالجملة الاسمية ذات الإسناد الاسمي تدلّ على الثبوت والاستقرار والجملة الفعلية ذات الإسناد الفعلي تدلّ على التجدد والحدث. وفي الصحيفة السجادية نجد لذلك التوظيف الدلالي في الاسمية والفعالية القائم على أساس تصور الطبيعة الإسنادية، والاختيار الأمثل في ضوء سياقات الخطاب، نجده أبعد ما يكون في الأداء والتعبير فقد كان يختار من الجمل أكثرها دقة في التعبير عن المعاني، وأعظمها أثراً في النفس، فتارةً يقع الاختيار على الجملة الاسمية (الإسناد الاسمي) في جهته الخطابية

١- فاطر: ٣.

٢- من أسرار اللغة: ٣١٤ - ٣١٥.

٣- ينظر: اسم الفاعل بين الاسمية والفعالية: ٤٢، ومعاني الأبنية في العربية: ٤٦ وما بعدها.

سواء أكان في الخطاب إلى الله سبحانه أم الخطاب النفسي إلى العبد المذنب في مواقف وحالات يروم ويقصد إدراك ثبوتها واستقرارها، وتارةً يقع الاختيار على الفعلية في أبعاد الجهات الخطابية للتَّعبير عن الأحداث المتغيرة والمتعددة وهكذا كان يدعو.

### - التَّعبير بالجملة الاسمية (الإسناد الاسمي) في الصحيفة السجادية:

فمن مظاهر التَّعبير بالجملة الاسمية ذات الإسناد الاسمي دعاؤه عليه السلام:

- (يَا مَنْ ذَكْرُهُ شَرَفٌ لِلَّذَاكِرِينَ. وَيَا مَنْ شُكْرُهُ فَوْزٌ لِلشَاكِرِينَ. وَيَا مَنْ طَاعَتْهُ نَجَاهُ لِلْمُطْبِعِينَ...).<sup>(١)</sup>

- (إِذْ جَمِيعُ إِحْسَانَكَ تَفَضُّلُ. وَإِذْ كُلُّ نَعْمُكَ أَبْتَدَأُ. فَهَا أَنَّذَا يَا إِلَهِي وَاقِفُ بَيْبَابِ عَزَّكَ وَقُوَّافِ الْمُسْتَسْلِمِ الذَّلِيلِ. وَسَائِلُكَ عَلَى الْحَيَاءِ مِنِي سُؤَالَ الْبَائِسِ الْمُعِيْلِ. مُقِرُّ لَكَ بِأَنِّي لَمْ أَسْتَسْلِمْ وَقَتَ إِحْسَانَكَ إِلَّا بِالْإِقْلَاعِ عَنْ عِصَيَانِكَ...).<sup>(٢)</sup>

- (نُورُهَا ظُلْمَةٌ وَهَيْنَهَا أَلَيْمٌ، وَقَرِيبُهَا بَعِيدٌ...).<sup>(٣)</sup>

- (بَابُكَ مَفْتُوحٌ لِلرَّاغِبِينَ وَجُودُكَ مَبَاخٌ لِلسَّائِلِينَ. وَإِغَاثَتُكَ قَرِيبَةٌ مِنَ الْمُسْتَغِيْثِينَ... رُزْقُكَ مَبْسُوطٌ لِمَنْ عَصَاكَ. وَحَلْمُكَ مُعْتَرِضٌ لَمَنْ نَاوَاكَ. عَادَتُكَ إِلَيْهِ الْإِحْسَانُ إِلَيْهِ الْمُسِيئِينَ. وَسُنْتُكَ الْإِبْقاءُ عَلَى الْمُعْتَدِيْنَ...).<sup>(٤)</sup>

- (يَا مَنْ بَابُهُ مَفْتُوحٌ لِدَاعِيْهِ. وَحِجَابُهُ مَرْفُوعٌ لِرَاجِيْهِ...).<sup>(٥)</sup>

- (اللَّهُمَّ أَجْعَلْنَا مِنْ دَأْبِهِمُ الْأَرْتِيَاحِ إِلَيْكَ، وَالْحَنِينِ وَدَهْرَهُمُ الزَّفَرَةُ وَالْأَنْيَنُ، جِبَاهُمْ سَاجِدُهُ لِعَظَمَتِكَ، وَعُيُونُهُمْ سَاهِرُهُ فِي خِدْمَتِكَ، وَدُمُوعُهُمْ سَائِلَةُ مِنْ

١- الصحيفة السجادية: ٣٢.

٢- المصدر نفسه: ٣٣.

٣- المصدر نفسه: ٩١.

٤- المصدر نفسه: ١٢٦ - ١٢٧.

٥- المصدر نفسه، أ: ٢٣٨.

خَشِيَّتَكَ، وَقُلُوبُهُمْ مُتَعَلَّقَةٌ بِمَحَبَّتِكَ وَأَفْئَدُهُمْ مُنْخَلِعَةً مِنْ مَهَابِتِكَ، يَا مَنْ أَنْوَارُ  
قُدْسِهِ لِأَبْصَارِ مُحِبِّيهِ رَائِقَةٌ، وَسُبُّحَاتٍ وَجْهَهُ لِقُلُوبِ عَارِفِيهِ شَائِقَةٌ...)<sup>(١)</sup>.  
ففي المثال الأول استعمل الإمام عليه السلام الإسناد الاسمي في جملة الاسم  
الموصول المنادى للدلالة على اتصاف المسند بالمسند إلىه اتصافاً ثابتاً غير  
متجدد، فذكر الله سبحانه هو شرف دائم ومستمر مادامت أرض وبقيت  
سماء. وشكره فوز الشاكرين وطاعته نجاة للمطيعين؛ لذلك آثر عليه السلام  
استعمال الجملة الاسمية في جملة الاسم الموصول المنادى؛ لأنها توحى  
بالثبوت والاستقرار المستمر الدائمين؛ إنه يعرف من يخاطب عليه السلام ويدعوه.  
وفي المثال الثاني، نجد عليه السلام يختار بنية الاسم في (فضل، وابتداء)  
عند الإسناد لينطلق منه إلى تعظيم نعمة الله وفضله تعالى مع قصد التعبير  
عن إثباتها على سبيل الاستمرار والدّوام على الخلق أكتع. من هنا نعلم  
توخيه الإسناد الاسمي عند الدّعاء. ثم إنَّه في النَّصّ يعبر بالإسناد الاسمي  
عندما يختار بنية (اسم الفاعل) في (واقف... وسائلك... ومقر...)، ليُدلُّ  
بذلك على هياته عليه السلام عند الدّعاء والتَّضرع، وكأنَّه ثابت ومتصرف بذلك  
الاستقرار الدائم المستمر، لعله يحظى بنفحة من نفحات لطفه سبحانه وقد  
كان بإمكانه أن يختار بنية (يفعل) فيقول عند الإسناد: ها أنت أقف... بيد  
أنَّه لم يؤثر التجدد وحدوث الوقوف والسؤال والإقرار وإنما قصد ثبوت  
معانيها ودلالتها وهذا أبلغ عند الدّعاء وكأنَّه على حالة ثابتة دائمة غير  
منقطعة ولا متتجدة؛ لأنَّه واقف على باب الله سبحانه في ديمومة واستمرار.  
وفي المثال الثالث وصف عليه السلام لكم النار الجهنمية التي تعود منها، وجعل  
صفتها صفة ثابتة في صورة تناقضها المهيّب، في ثبات ظلام نورها وأليم  
هيّنها وبعيد قربيها؛ لذلك استعمل الجملة الاسمية في التعبير عن ذلك الوصف

الثابت فيها المستقر في ميدانها والعياذ بالله سبحانه منها، فهو لم يرد أنها على حالة وصفة التَّجَدُّد والحدوث، بل أفاد أنها على تلك الهيأة، في استقرار وثبات. وفي المثال الرابع: نجد الإمام عليه السلام قد استعمل البنية الاسمية (مفتاح، مباح، قريبة، مبسوط، معرض، الإحسان، الإبقاء) عند الإسناد لتكوين صورة إسنادية متصفه بعدمية التَّغيير والتَّجدد حائزه على أبعاد الثبوت والاستقرار المستمر الدائم. بقرينة الخطاب.. وكذا الأمر في الخامس من الأمثلة، فالصورة المتجسدة في نفسه هكذا دائمة... والله العالم.

فأنفتاح بابه سبحانه، وإباحة جوده، وقرب إغاثته، وبسط رزقه، وهكذا التالي، كُلَّ هَذَا ثابت مستمر؛ لذلك اختار عند إنشاء الدعاء أو كد الجمل وأقواها في التَّعبير وهي الجملة الاسمية التي تؤدي معنى الثبوت والاستقرار. وفي المثال السادس اختار عليه السلام استعمال الإسناد الاسمي في الجمل المتعاطفة في صلة الاسم الموصول، وأشار بذلك برغبته المطلقة في طلبه عليه السلام منه تعالى ليكون من ومع هؤلاء الذين هيأتهم هكذا ثابتة مستقر، غير متعدد وحادثة بل هي دائمة ومستمرة على ثباتها، ومن هناك لم يستعمل عند الإسناد الصيغة الفعلية فيقول: دأبهم يرتاحون ويحنون ويزفرون وجباهم تسجد لعظمتك، وعيونهم تسهر في خدمتك، ودموعهم تسيل من خشيتك، وقلوبهم متعلق بمحبتك... وهكذا؛ ذلك من أجل أن يجعل الصورة الإسنادية صورة ثابتة مستقرة لكثرة ذلك منهم واعتيادهم عليه حتى كأنه صار صفة فيهم لا توصف بتجدد ولا حدوث، بل هي صفة ثابتة مستقرة. كل ذلك أوحى به الإسناد الاسمي، (الاستعمال الأدائي للجملة الاسمية)، وما عليه الاختيار في سياق الدعاء.

- التَّعبير بالجملة الفعلية (الإسناد الفعلي) في الصحيفة السجادية:  
أمّا مظاهر التَّعبير بالجملة الفعلية ذات الإسناد الفعلي - والذي

هو الأكثر - فدعاوه عليه إسلام:

- (الَّذِينَ لَا يَقْتُرُونَ مِنْ تَسْبِيحِكَ. وَلَا يَسْأَمُونَ مِنْ تَقْدِيسِكَ. وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ مِنْ عِبَادَتِكَ. وَلَا يُؤْثِرُونَ التَّقْصِيرَ عَلَى الْجِدِّ فِي أَمْرِكَ. وَلَا يَغْفِلُونَ عَنِ الْوَلَهِ إِلَيْكَ...).<sup>(١)</sup>

- (وَمِنْ نَارِ يَأْكُلُ بَعْضَهَا بَعْضُ. وَيَصُولُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ. وَمِنْ نَارٍ تَنَزُّ الْعَظَامَ رَمِيمًا. وَتَسْقِي أَهْلَهَا حَمِيمًا...).<sup>(٢)</sup>

- (فَلَوْلَا أَنَّ الشَّيْطَانَ يَخْتَدِعُهُمْ عَنْ طَاعَتِكَ. مَا عَصَاكَ عَاصِ...).<sup>(٣)</sup>

- (إِنَّمَا يَعْجَلُ مَنْ يَخَافُ الْفَوْتَ. وَيَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفِ...).<sup>(٤)</sup>

- (فَلَا الْأَبْصَارُ تَثْبُتُ لِرُؤْيَتِهِ. وَلَا الْأَوْهَامُ تَبْلُغُ كُنْهَ عَظَمَتِهِ...).<sup>(٥)</sup>

- (إِلَهِي إِلَيْكَ أَشْكُو نَفْسًا بِالسُّوءِ أَمَارَةً... تَسْأُلُكَ بِي مَسَالِكَ الْمَهَالِكَ. وَتَجْعَلُنِي عَنْدَكَ أَهْوَنَ هَالِكَ... إِلَهِي أَشْكُو إِلَيْكَ عَدُواً يُضْلِنِي. وَشَيْطَانًا يُغْوِيْنِي قَدْ مَلَأَ بِالْوَسْوَاسِ صَدْرِي. وَأَحَاطَتْ هَوَاجِسُهُ بِقَلْبِي. يُعَاضِدُ لِي الْهَوْيَ. وَيُزَيِّنُ لِي حُبَ الدِّينِ. وَيَحْوُلُ بَيْنِي وَبَيْنَ الطَّاغِيَةِ وَالْزَّلْفِي...).<sup>(٦)</sup>

- (وَالْحَقْنَا فِي عِبَادِكَ الَّذِينَ هُمْ بِالْبَدَارِ إِلَيْكَ يُسَارِعُونَ. وَإِيَّاكَ فِي اللَّيلِ وَالنَّهَارِ يَعْبُدُونَ... وَبَابَكَ عَلَى الدَّوَامِ يَطْرُقُونَ...).<sup>(٧)</sup>

- (يَا مَنْ لَا يَبِيعُ نِعْمَهُ بِالْأَثْمَانِ. وَيَامَنْ لَا يُكَدِّرُ عَطَايَاهُ بِالْأَمْتَانِ. وَيَامَنْ يُسْتَغْنِي بِهِ وَلَا يُسْتَغْنِي عَنْهُ. وَيَامَنْ يُرْغِبُ إِلَيْهِ. وَلَا يُرْغِبُ عَنْهُ. وَيَامَنْ لَا تُفْنِي خَرَائِنُهُ الْمَسَائِلُ. وَيَامَنْ لَا تُبَدِّلُ حُكْمَتُهُ الْوَسَائِلُ. وَيَامَنْ لَا تَنْقَطِعُ عَنْهُ حَوَائِجُ الْمُحْتَاجِينَ. وَيَامَنْ لَا يُعْنِيهِ دُعَاءُ الدَّاعِينَ...).<sup>(٨)</sup>

١- المصدر نفسه: ١٧.

٢- المصدر نفسه: ٩١.

٣- المصدر نفسه: ٩٧.

٤- المصدر نفسه: ١٥٠.

٥- المصدر نفسه: ١٦٨.

٦- المصدر نفسه: ٢٣٣.

٧- المصدر نفسه: ٢٤٤.

٨- المصدر نفسه: ٣٦.

ففي المثال الأول نجد الإمام قد استعمل صيغة (يفعل) المضارع المنفي عند الإسناد في وصف الملائكة وحالتهم في الطاعة والعبادة. إذ إنَّ الفتور والسأم والاستحسار والإيثار والأفعال كلُّها أفعال تجدد وتتغير من حين إلى آخر على سبيل الاستمرار بالقياس إلى البشر ولما كان الأمر كذلك استعمل الجملة الفعلية ذات الإسناد الفعلي المنفي بـ(لا) للدلالة على عدم إصابة الملائكة بشيء من ذلك، قصداً للتعظيم.

وفي المثال الثاني نلاحظ أنَّ الإمام عليه السلام يختار التعبير عن صفة النار التَّعْبِير بالجملة الفعلية ذات الإسناد الفعلي (يأكل بعضها بعض... ويصلُّ... وتذرُّ... وتسقي) التي توحى بالتجدد والتغيير والحركة المستمرة، إنَّه يصور إسناداً متصفاً بالحركة والتجدد وكأنَّ هناك مشهدًا في تقابل السنة النار بعضها على بعض، ولو لا ذلك الاختيار في الأداء الدلالي لما أشعر بذلك التجدد والتغيير.

إذ إنَّه لو عَرَّفَ عن ذلك بالإسناد الاسمي لما أفاد ذلك الحدوث التجديدي المفعم بالحركة والاضطراب.

وفي المثال الثالث، أفاد استعماله عليه السلام للإسناد الفعلي الدلالة على الحركة والتَّعْبِير والتجدد في إسناد المخادعة للشَّيطان - لعنه الله - وأنَّها تقع منه بصورة مستمرة ومتكررة وأنَّ هناك تزجية وممارسة منه لإغواء بني آدم عليه السلام؛ لذلك لم يستعمل صيغة الاسم عند الإسناد؛ ليشعر بما أفاده الإسناد الفعلي وتصوير الاختيار القائم عليه.

وفي المثال الرابع نجد الإمام عليه السلام يؤثر التَّعْبِير بالجملة الفعلية لاستهداف ما تؤديه من تجدد وحدوث في أفعالها عند الإسناد (يُحَاجَّ، يُخَافُ، يُحَاجَّ) ولو أنَّه اختار الاسمية لدُلُّ على ثبوت نسبة الإسناد واستقراره من دون أن يشعر بما أشعر به عندما اختار الجملة الفعلية.

وَفِي الْمَثَالِ الْخَامِسِ، وَمَا مَاثُلَهُ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ فِي سِيَاقَاتِ التَّنْزِيهِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّعْظِيمِ وَالْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ نَجْدَ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَالِبًاً مَا يُسْتَعْمَلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ فِي سِيَاقَهَا الْخَاصِّ نَجْدَهُ يُسْتَعْمَلُ الْفِعْلِيَّةُ الْمَنْفِيَّةُ؛ لِلْدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَحْدَاثَ الْمَنْفِيَّةَ الَّتِي لَا تَقْعُدُ فِي حَقِّ قُدْسَهِ سَبْحَانَهُ يَكُونُ مَجَالَهَا فِي مَلْحَظِ الْبَشَرِ وَنَسْبَتَهَا مِنْهُمْ إِلَيْهِ -سَبْحَانَهُ- وَمَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي صَفَاتِهِ السَّلَبِيَّةِ، أَيِّ: الْجَلَالِيَّةُ: الَّتِي لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ الْبَشَرِ، وَالْبَشَرُ فِي حَالَةِ تَجَدُّدٍ وَتَغْيِيرٍ كَانَ الْاِخْتِيَارُ يَقْعُدُ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ لِأَدَاءِ قَصْدِ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ وَالْحَدُوثِ وَالتَّغْيِيرِ. وَكَذَلِكَ مَا نَجَدَهُ فِي الْمَثَالِ الثَّامِنِ فِي جُمْلَةِ الْمَوْصُولِ الْمَنَادِيِّ.

وَفِي الْمَثَالِ السَّادِسِ صَوْرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْإِسْنَادِ الْفِعْلِيِّ صُورَةً لِحَرْكَةِ النَّفْسِ وَتَغْيِيرِهَا وَتَبَدِّلِهَا (تَسْلُكُ بِي مَسَالِكَ الْمَهَالِكَ، وَتَجْعَلُنِي عِنْدَكَ أَهُونَ هَالِكَ...، تَسْرُعُ بِي إِلَى الْحَوْبَةِ، وَتَسُوْفُنِي بِالْتَّوْبَةِ)، وَغُوايَّةِ الْعُدُوِّ وَمُخَادِعَةِ الشَّيْطَانِ وَتَغْرِيرِهِ (يَضْلُّنِي، يَغُوِّنِي، قَدْ مَلَأَ بِالْوَسْوَاسِ صَدْرِيِّ، وَأَحَاطَتْ هُوَاجِسُهُ بِقَلْبِيِّ، يَعَاصِدُ لِي الْهَوَاءِ، وَيَزِّينُ لِي حُبَّ الدُّنْيَا)، وَهَذَا كُلُّهُ فِيْهِ مُعَاوِلَةٌ وَتَزْجِيَّةٌ، مِنْ ذَلِكَ اَقْتَضَى سِيَاقَ الشَّكَايَةِ مِنْ هُؤُلَاءِ الْأَعْدَاءِ التَّعْبِيرُ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَلَوْ عَبَرَ عَنْهُ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ وَبِالْإِسْنَادِ الْأَسْمَيِّ لَمَا أَفَادَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي كَانَ يَصُورُهُ إِسْنَادُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ (يَفْعُلُ) الَّذِي أَوْحَى بِالْتَّبَدِيلِ وَالتَّجَدُّدِ وَالْحَرْكَةِ وَالتَّغْيِيرِ الدَّائِمِ الْمُسْتَمِرِ.

وَفِي الْمَثَالِ السَّابِعِ آثَرُ عَلَيْهِ السَّلَامِ الْإِفَادَةُ مِنْ حَرْكَةِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ وَقِيمَتُهَا وَدَلَالَتُهَا عَلَى التَّجَدُّدِ وَالتَّغْيِيرِ فِي التَّعْبِيرِ عَنِ الْعِبَادِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ وَصَفُوهُمْ فِي جُمْلَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (يَسَارِعُونَ، يَعْبُدُونَ، يَطْرَقُونَ)، وَهَذَا يَتَطَلَّبُ مَمارِسَةً وَحَرْكَةً وَتَغْيِيرَ وَتَجَدُّدَ، فَجَاءَ التَّعْبِيرُ مَطَابِقًا لِمَا أَوْحَى بِهِ فِي سِيَاقِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. **الْمُقَابِلَةُ بَيْنَ التَّجَدُّدِ وَالثُّبُوتِ فِي الْجُمْلَةِ:**

في الصحيفة السجادية نمط دلالي ينزع نحو التقابل<sup>(١)</sup>\* بين الإسنادين: الاسمي، والفعلي (الاسمية والفعلية) بين ملحوظ ما فيهما من تجدد وثبوت والغرض من ذلك الأداء التعبيري التقابل لما يلحظ من الأدعية؛ لتوكيد الأمر وتقويته عند الإخبار، كأن الجملة إداحهما كالفعلية مثلاً تعبر عن حالة تجدديّة ثم تأتي الاسمية لتوكيد المضمون الدلالي الذي تنضوی عليه الأولى، كما في دعائه عيسى<sup>(٢)</sup>:

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ مَنِ الْضَّعْفِ خَلَقْتَنَا. وَعَلَى الْوَهْنِ بَنَيْتَنَا. وَمِنْ مَاءِ مَهِينٍ أَبْتَدَأْنَا. فَلَا حُجَّةَ لَنَا إِلَّا بِقُوَّتِكَ. وَلَا قُوَّةَ لَنَا إِلَّا بِعَزَّتِكَ...).<sup>(٣)</sup>

- (ذَلَّتْ لِقُدْرَتِكَ الصَّعَابُ. وَتَسَبَّبَتْ بِلُطْفِكَ الْأَسْبَابُ. وَجَرَى بِقُدْرَتِكَ الْقَضَاءُ. وَمَضَتْ عَلَى إِرَادَتِكَ الْأَشْيَاءُ. فَهِيَ بِمَشِينَتِكَ دُونَ قَوْلِكَ مُؤْتَمِرَةً. وَبِإِرَادَتِكَ دُونَ نَهِيكَ مِنْزَجَرَةً...).<sup>(٤)</sup>

- (أَفَرَدْتَنِي الْخَطَايَا. فَلَا صَاحِبَ مَعِي. وَضَعُفتُ عَنْ غَضِبِكَ فَلَا مُؤَيَّدٌ لِي. وَأَشْرَقْتُ عَلَى حَوْفِ لِقَائِكَ فَلَا مُسْكِنَ لِرَوْعَتِي...).<sup>(٥)</sup>

- (رَبِّ أَفْحَمْتَنِي ذُنُوبِي. وَانْقَطَعَتْ مَقَالَتِي فَلَا حُجَّةَ لِي. فَأَنَا الْأَسِيرُ بِبَلِيَّتِي. الْمُرْتَهِنُ بِعَمَلي. الْمُتَرَدِّدُ فِي خَطِيئَتِي. الْمُتَحَرِّرُ عَنْ قَصْدِي. الْمُنْقَطِعُ بِي...).<sup>(٦)</sup>

ففي المثال الأول تضمن إخباره عيسى<sup>(٧)</sup> إسنادين، لكل منها دلالته الخاصة به الأول: إسناد فعلي: (خلقتنا، بنينا، ابتدأنا)، وهذه كلها دالة على التجدد والحدث والانقطاع، وقد يكون هذا فيما يستقبل من الزمان أيضاً. ثم لما كان كذلك في الحركة والتجدد في دلالة كل جملة أكد المضمون السابق

١- (\*) ليس هذا النمط في المرصور النمط الوحد، بل هو نوع من توصيف نوعية ما نحن فيه، وثمة أنماط من التقابل الدلالي والأسلوبي والنثني، ما يمكن أن يكون دراسة أخرى، أرجو منه تعالى أن يوفقني لإنجازها في وقت آخر، إن شاء تعالى.

٢- الصحيفة السجادية: ٣٠.

٣- المصدر نفسه: ٢٧.

٤- المصدر نفسه: ٥٧.

٥- المصدر نفسه: ١٦٢.

في جملته بالإسناد الاسمي: (فلا حجّة لنا إلّا بقوتك، ولا قوّة لنا إلّا بعزمك) بل إنّ فيه من التوكيد ما يفصّح عنه استعمالـ(لا) النافية للجنس وتقديرـ ذلك بقوّة الله وعزّته جل وعزّ ما لا يخفى؛ لذلك عبّر عليهما في بداية كلامه بالجملة الفعلية المتردّجة من الخلق الكلي إلى الجزئي. في العام إلى الماء المهين، الأمر الذي جعله يؤكّد حالة الخلق تلك بقوله (فلا حجّة لنا إلّا بقوتك، ولا قوّة لنا إلّا بعزمك).

وَفِي المَثَالِ الثَّانِي قَابِلٌ بَيْنَ التَّجَدُّدِ فِي الإِسْنَادِ الْفَعْلِيِّ (ذَلِكَ لِقَدْرِكَ الصَّعَابِ). وَتَسْبِيبُتْ بِاطْفَالِ الْأَسْبَابِ)، وَالثَّبُوتُ وَالاستقرارُ فِي الإِسْنَادِ الاسميِّ (فَهِي بِمَشِيقَتِكَ دُونَ قَوْلِكَ مُؤْتَمِرَة، وَبِإِراديَّتِكَ دُونَ قَوْلِكَ مِنْزَجَرَة)، وَالغَرْضُ مِنْ ذَلِكَ تَوْكِيدُ مَضْمُونِ الدُّعَاءِ وَتَقوِيَّتِه؛ تَعْظِيمًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ.

وَكَذَلِكَ الْمَثَالُ الثَّالِثُ: فَالْمُقَابِلَةُ بَيْنَ (أَفْرَدَتِنِي الْخَطَايَا)، وَ (فَلَا صَاحِبٌ مَعِي) قَائِمَةٌ عَلَى أَسَاسِ تَجَدُّدِ الْأُولَى، وَثَبُوتِ الثَّانِيَّةِ فِي مَعْنَى كُلِّ مِنْهُمَا. وَكَذَلِكَ بِقِيَّةِ الْجَمْلِ لِتَنَأِمُ: (ضَعَفتْ عَنْ غَضْبِكَ) الْفَعْلِيَّةُ وَبَيْنَ: (فَلَا مُؤْيِدٍ لِي) الْاِسْمِيَّةِ، وَ: (أَشْرَفْتَ عَلَى خَوْفِ لِقَائِكَ) الْفَعْلِيَّةُ وَبَيْنَ: (فَلَا مَسْكُنٌ لِرُوعَتِي) الْاِسْمِيَّةِ، حَتَّى كَأَنَّ الثَّانِيَّةَ مِنْهُمَا (الْاِسْمِيَّةَ) نَتْيَاجَةً مُحَصَّلَةً مِنْ تَجَدُّدِ الْأُولَى وَحْدَوْثَهَا.

وكذلك المثال الرابع مما قيل في الأمثلة المتقدمة يمكن أن يلاحظ فيه الذي تقدم.



## الخاتمة

يمكن لنا أن نجمل ما تمخض عن البحث والدراسة من نتائج على نحو يأتي:

١- إدراك عمومية الجملة وخصوصية الكلام في الإفادة، وتشخيص ذلك الأمر في ضوء الدرس الدلالي، وهو ما تمثل في كونها (الجملة) البنية الأساسية للكلام، أو الوحدة الصغرى وتمثيلها الحدث اللغوي. وأن عناصرها أعني الجملة، وتأليفها تقوم على جانبين: التركيب، والدلالي، فالأول: يستند إلى الرابط الإسنادي بين المسند والممسنده إليه؛ لأنهما الأصل في تركيبها، وما خلاهما هو قيد يمكن الاستغناء عنه. أما الثاني: فيرتكز على أن عناصر الجملة كُلُّها أصلٌ فيها. وأنَّ تصوّر الإسناد الحكمي أنتج نوعين من الإسناد: الاسمي، أو الجملة الاسمية، وهو: ما كان المسند فيها اسمًاً. والفعلي، أو الجملة الفعلية، هو ما كان المسند فيها فعلًاً تقدم أو تأخر. وما خلاهما هو من قبيل الأساليب والتركيب النحوية.

٢- أنَّ ظاهرة التقديم في أجزاء الجملة تقوم على إدراك بنية الإسناد ومكونيه، الأمر الذي يعني أنَّ أي عدول عن التكوين الطبيعي لهذه البنية الإسنادية في تقديم المسند على المسند إليه أو العكس بالعكس يصحبه لا محالة تغييرًا في الناتج الدلالي الأمر الذي يجعل الجملة تحمل طابع إثراء الدلالة، (الدلالة الإضافية). وقد قدَّم المسند إليه على المسند في الإسنادين: الاسمي والفعلي في الصحيفة السجادية في مواضع كثيرة، وفي سياقات مختلفة: إذ جاء في سياق النفي في (٣١) واحدٍ وثلاثين موضعًا، فأثمر دلالات هي: نفي اتصاف المسند بالمسند إليه واحتصاصه بخبره، وقدَّم المسند إليه على أدلة النفي؛ لتوكيد الإقرار النفسي علاوةً على التنغير الصوتي والانسجام السجعي في نهايات الجمل.

وفي الصحيفة السجادية جاءت جمل في هذا السياق - النفي - على

صورة سلب العموم وهي ليست كذلك بلحاظ سياق الدّعاء وأدب المخاطبة.  
وقدّم في سياق الاستفهام في (٤) أربع جمل؛ لغرض تقرير الحقيقة  
وتوكيد تحقيقها.

وقدّم في سياق الإثبات، في جعل أكثر ممّا تحصى؛ وقد جاء دلالاتٍ  
مختلفة، منها: الاختصاص من دون ملحوظ الحصر في نفي المسند عن المسند  
إليه، أو الدّالة على الاهتمام وغيرها.

وقدّم المسند إليه لكونه ضمير شأن على الإسناد (الجملة) في ثمانية  
مواضع في الصّحيفة السّجّادية، في بعدين: أحدهما عند النّظرة التّصوريّة إلى  
الصّفات الإلهيّة. والأخر عند النّظرة إلى العبد الدّاعي نفسه، وضعفه في إطار  
الدّالة على التّعظيم والتّفخيم وتهويل الأمر.

وقدّم المسند (الخبر) في (١٠١) واحدٍ ومئة موضعٍ فأعطى دلالاتٍ  
متعدّدة في سياقي النّفي والإثبات.

كان تقدّمه في سياق النّفي في (١٤) أربعة عشر موضعاً؛ لأجل نفي  
المسند عن المسند إليه وتخسيصه باخر إثباتاً بحسب المفهوم، وتوكيد نفي  
المسند المذكور وإثباته اختصاصاً بغيره.

وقدّم في سياق الإثبات في (٧٦) ستة وسبعين موضعاً، وكان أغلبه  
للدّالة على الاختصاص والحصر، ولأجل مراعاة التّناسب بين فقرات الجمل  
وغيرها.

وقد قدّم المفعول به على الإسناد في (١٦) ستة عشر موضعاً فأنتج ذلك  
العدول: دالة التّخصيص. وللعناية والاهتمام ولمراعاة الجوانب الصوتية.

وقدّم المفعول على الفاعل في (٢١٢) مئتين واثنتي عشر موضعاً فأفاد:  
الدّالة على الاهتمام والعنابة هو الأكثر، وكذافائدة صوتية وهي الانسجام  
بين الفقر ومراعاة الأسجاع وغيرها

وقدّم الظرف أو الجار و المجرور على الإسناد (الجملة) في (٨٨) ثمانية وثمانين موضعاً لأسباب معنويةٍ في سياق الاستفهام والإثبات حسب: إذ قدّم الظرف في سياق الاستفهام في (٤) أربعة مواضع والجار و المجرور في (٣) ثلاثة، فأدى ذلك الانحراف أو العدول إلى تسليط الأداة على القيد النسبيِّ مما رمى إلى نفيه عن الحدث في علاقة الإسناد مع التقرير والتوكيد، وأفاد ذلك التقديم وهو في سياقه التوازنَ بين فقر الجمل.

وقدّم الجار و المجرور في سياق الإثبات على الإسناد في (٧٣) ثلاثة وسبعين موضعاً على حين لم يرد تقديم الظرف في هذا السياق في الصحيفة السجادية، وقد كانت لهذه النّظرة التنظيمية في بناء الجملة، مستهدفات دلالية هي: التّخصيص أو الحصر مع عدم ملحوظ الواقعية الخارجية، بقرينة السّياق الدّعائي. وللدلالة على العناية والاهتمام، علاوة على الدلالة الصوتية.

وقدّم الجار و المجرور على الفاعل في الصحيفة السجادية في (١٨٨) مئة وثمانية وثمانين موضعاً، وعلى نائب الفاعل في (١١) أحد عشر موضعاً. وقدّم الظرف على الفاعل في (١٨) ثمانية عشر موضعاً على حين لم يرد تقديم الظرف على نائب الفاعل. لدلائل مختلفة منها: الدلالة على الاختصاص مع الفائدة الصوتية في تواافق العبارات والاهتمام والعنابة به.

وقدّم الجار و المجرور على المفعول في (١٨٤) أربعة وثمانين موضعاً بعد المئة. وقدّم على المفعول به الثاني في (٦٨) ثمانية وستين موضعاً، وقدّم الظرف على المفعول به في (١٤) أربعة عشر موضعاً وعلى المفعول به الثاني في (٦) ستة مواضع. وكان لذلك التقديم أغراض دلالية عدّة تتفرع على جنبي المعنى واللفظ. فالأول: الاختصاص والعنابة والاهتمام. والثاني: التوازن بين فقر الجمل و مراعاة الانسجام الموسيقي السجعي.

وقدّم الظرف والجار و المجرور على المسند (الخبر) في الإسناد الاسمي

(الجملة الاسمية). للدلالة على الاختصاص مع التناسب (الفائدة الصوتية).

٣- مثل الذكر والحذف مستويين من الأداء التعبيري، وكان استعمال أحدهما في مكان الآخر في النطق بالدلال أو السكوت عنه في إطار سياقه يشكل رافداً من روافد الإبداع ووسيلة من وسائل الإثراء الدلالي، الذي يحمل في طياته معانٍ دلالية إضافية متعددة.

وقد ذُكر المسند إليه في الصحيفة السجادية لأهداف دلالية منها: الدلالة على تفادي الضمير الراهن للجملة بالكلام السابق لغرض الاستقلال، والدلالة على كونه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه (الحذف)، وتحصيص المسند بمعين، وغيرها.

وذكر المسند الاسمي للدلالة على أنه الأصل في الكلام، ولا موجب للعدول عنه، والتعظيم والتلذذ بذكره، والدلالة على زيادة الإيضاح والتقرير وتأكيد تحصيص المسند إليه بالمسند، وغيرها علاوة على الجانب الصوتي في البناء الجملي.

أن المسند (الخبر) قد يتعدد بعاطف بـ (الواو) أو بغير عاطف، وإن ورود هذه الظاهرة وحسن اصطفاء الأداة العاطفة في التعدد وعدمه سمة دلالية بارزة في الصحيفة السجادية؛ وقد أعطى التعدد الخبري بعاطف بـ (الواو) الدلالة على كمال اجتماع الأخبار، وتحصيصها بالمسند إليه (الموصوف)، وإن التعدد الخبري بغير عاطف كان المستهدف الدلالي منه إفاده الدلالة على كمال اتصاف الموصوف في كل صفة على حدة. أو الاهتمام والتقرير النفسي في الوصف.

أن الإخبار بالمصدر معلمة قصديّة تكمن في إدراك الاستخدام لأبنية الكلم في تركيب الجملة وتصور الإسناد الحكمي عند إنشاء جملة الدعاء في الصحيفة السجادية. وقد أفاده هذا السمة المعنوية الدلالة على

التقرير الحقيقى واتساعها في جهتها الخاصة بالأخبار لإطلاق كمال المبالغة الحقيقية. وان ذلك الاختيار يقوم أيضاً على حسن تخير البنية الصوتية وانتخاب الحروف عند تكوين بنية المصدر فضلاً عن التوافق الصوتي والموسيقى السجعى في نهايات الجمل.

تعمل مكملات الجملة على تخصيص الإسناد (تقيد الجملة) في جهة معينة، وتأتي لإنشاء معانٍ كثيرة تقوم في أدب الدعاء السجادي، فضلاً عن دقة الاختيار للوظائف النحوية لإثراء المعنى الإضافي في تركيب الجملة. فيذكر المفعول المطلق لافادة معناه في تركيب الجملة، (التقيد للإسناد الحكمي) وهي دلالته على توكييد الحدث المحس، والدلالة على بيان صفة الحدث مع توكيده، علاوة على جانب الصوتى.

ويذكر المفعول لأجله لإعطاء دلالته المعنوية والنحوية وهي بيان غاية الإسناد. أو الدلالة على بيان العلة الغائية المراده منه.

ويذكر الحال لافادة معنى تعلق الدلالة وتخصيص الإسناد بهيأة خاصة أو تركيز الدلالة على هيئة صاحب الحال والعناية به أو التوسيع في الدلالة.

ان حذف المسند إليه في الصحيفة السجادية تارة يكون في الإسناد الاسمي (المبتدأ)، وأخرى يكون في الإسناد الفعلى (الفاعل) لأغراض عدّة. فقد حُذف المبتدأ في (٢٢) اثنين وعشرين موضعاً لأسباب هي: الدلالة على تعين المسند إليه على وجه التجلي الحقيقى، أو توجيه تركيز الدلالة في المسند أو حذفه بناء على الظاهر بحذف ما لا ضرورة له أو الدلالة على الاختصار لقرينة لفظية ولمجاراة النسق القرآني في التعبير.

وحُذف المسند إليه (الفاعل) في (١٢٦) ستة وعشرين ومئة موضع لابتغاء أغراض دلالية منها ما هو لفظي كمراجعة الجانب الصوتى في

الأسجاع، أو الاختصار، ومنها ما هو معنويٌّ: وهي الدلالة على عدم اقتضاء غرض لذكره أو لتركيز العناية في الحدث أو التَّعْظيم أو للعلم به.

وُحُذِفَ المسند (الخبر) الاسميٌّ في الصحيفة السجادية في (٢٠) عشرين موضعًا لفوائد معنوية هي: كون المسند إليه لا يصلح إلَّا له أو الدلالة على توكيد التقرير أو لقصد الإيجاز.

أنَّ حذف جواب الشرط أو جزائه، مظاهر تعبير من مظاهر الإثراء الدلالي في الصحيفة السجادية؛ فقد حُذِفَ في (٤٦) ستة وأربعين موضعًا، وكانت له نتائج دلالية، منها ما هو لفظيٌّ، كمراجعة التسقير الموسيقي في نهاية الجملة لقرينة لفظيةٍ، ومنها ما هو معنويٌّ بقرينة السياق، وهي: الدلالة على التَّوسيع في الدلالة أو الإيجاز والاختصار وغيرها.

أنَّ حذف المسند (الفعل) هو من قبيل حذف الجمل لا من قبيل المفردات. وحذف الفعل وحده غير وارد في تصاعيف الصحيفة السجادية. أمَّا حذف الجملة فقد جاء منه في موضعين؛ لغرض استبعاد حقيقة حكم الإسنادي مع التوكيد والتقرير، ولتعلق الدلالة بالحدث حسب، والدلالة على تكثير المعنى، وتوكيداته، والدلالة على الاختصار مع حسن بلاغة التعبير.

يُؤَدِّي حذف متعلقات الإسناد (الجملة) إلى إطلاق الجملة وإثراء دلالتها في عموميات القصد التي يبتغيها المشء. وقد حُذف المفعول به في نحو (١٢٣) ثلاثة وعشرين موضعًا بعد المئة وحذف المفعول به الأول والثاني في (١٢) اثني عشر موضعًا وحذف المفعول به الأول حسب، في ثمانية (٨) مواضع، لنتائج معنوية لفظيةٍ: كمراجعة الفاصلة. ومعنىَّة: وهي الاختصار والإيجاز، أو للتوسيع في دلالته والتعميم مع الاختصار، أو تحقيق البيان بعد الإبهام أو لتركيز الدلالة على الحدث وفاعله أو للتَّعْظيم أو للتحقيق وغيرها.

وُحْذِفَ الجارُ والمجرور، لأسبابٍ هي تركيز الدلالة والانتباه على الحدث، أو لمراعة الأسجاع في نهاية الجملة، أو الدلالة على الإيجاز بقرينة السياق. الحالّيّة أو المقالّيّة.

٤- أنَّ التَّعْرِيفَ وَالتَّنْكِيرَ مِنَ الظَّوَاهِرِ التَّعْبِيرِيَّةِ الْفَنِيَّةِ الأَسْلُوبِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ، تَكْمِنُ وَرَاءَهَا أَسْرَارُ دَلَالِيَّةٍ، مَقْصُودَةُ بِلِهَا مِنْ وَسَائِلِ الإِثْرَاءِ الدَّلَالِيِّ، الَّتِي تَضَفِي عَلَى الدَّالِّ وَهُوَ دَاخِلُ الهِيْكَلِ التَّنْظِيمِيِّ لِلْجَمْلَةِ دَلَالَاتٍ إِضَافِيَّةً كَثِيرَةً.

وقد عُرِفَ المسند إليه بالضمير في سياقه (الخطاب والتّكلم، والغيبة) وكان لحضور ضمير المتكلم والخطاب المظهر الأغلب، إنَّ طبيعة الدُّعَاء تقوم على ركيزتين الأولى الغيب الرباني الأعلى (أنت)، والثانية العبد الداعي الفقير (أنا).

لقد جاء ضمير التّكلم (أنا) في سياقه الحضوري؛ لأسباب هي: كونه مرتكز الحديث والدلالة. لإنشاء جوًّ من التّصاغر والتّدلّ. وأنَّ ضمير الخطاب كان يأتي لغرض التّقرير أو التّوكيد أو التّعظيم في سياقه. وأنَّه جارٌ على حقيقته الحضورية.

وأنَّ ضمير الغيبة استخدم في الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ علَوَةً عَلَى سِيَاقِهِ استخدم كوسيلة للدلالة على عدم التّصرّح باسمه كرهاً وتحقيراً له وتتنزيهاً للسان المنشئ من أن يجريه بنطقه.

وُعِرِفَ المسند إليه في الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ بِالْعِلْمِيَّةِ، لغرض قصد إحضارها بعينها وتشخيص مسمياتها ابتداءً بذكر أسماء أصحابها الخاصة بهم على مرجع ملاحظة سياق الدُّعَاءِ وخاصيّته؛ لإنشاء الجمل وصور التّركيب. ثُمَّ إنَّ فيه الدلالة على التّعظيم بالنسبة للمدلول العلميّ وهذا يؤدي إلى التّعظيم العام له سبحانه. وقد يأتي التّعرِيفُ بالعلميّة للدلالة على العطف

والرّفة والاسترحام، أو الدّلالة على التّبرك به والاستذاذ بذكره وغيرها. وُعرّف المسند إليه باسم الإشارة، لغرض تميّزه أكمل تمييز، إذ إنَّ المنشئ يحضر الشيء (المسند إليه) في نفسه ويكمّل تمييزه في ذهنه وبعدُ، يحدّيه باسم الإشارة مع الإفاداة من توظيف الطبيعة الأدائيَّة في التّركيب وتكونين الجملة. أو لقصد كمال العناية بالمشار إليه مع التمييز والظهور الكامل لتوكييد شدَّة الارتباط الشعورَيَّة بحاجة العطف والرحمة. أو الدّلالة على تعظيم المشار إليه، أو الإشارة إلى المتقدم المعظم مع الاختصار في طيِّ الجمل المتقدمة، طلباً للإيجاز.

وُعرّف المسند إليه بـ(أـلـ) في الصحيفة السجاديَّة لأبعاد معنوَيَّة تلحظ من السياق الذي يكتنف المسند إليه ملتصقاً بـ(أـلـ)، ومنها الدّلالة على بيان حقيقة الجنس وماهيتها وهذه يصحُّ فيها أن تحل محلَّها (كُلـ) حقاً وحقيقة، لا مجاز فيها ولا مبالغة. أو الدّلالة على الكمال النسبي في العباد وفي استيعاب المسند إليه جميع الصّفات الجامدة لصفة المسند إليه، أو الكمال المطلق في الصّفات الإلهيَّة. أو الدّلالة على تعين واحد من أفراد الحقيقة، وغيرها.

وُعرّف المسند إليه بالإضافة؛ لمستهدفات دلاليَّة منها: الدّلالة على الإيجاز والاختصار من خلال علاقة التضایف بين المضاف والمضاف إليه. أو الدّلالة على تعظيم شأن المضاف أو الدّلالة على تحثير المضاف أو تركيز المعنى على جنس المضاف الملتصق بالمضاف إليه سعَةً في الدّلالة أو الدّلالة على تكثير المعنى وغيرها.

وُعرّف المسند بالاسم الموصول، وكان أغلبه بالموصولة المشتركة (ما، من) المتمثل في الاحتمالية لا سيِّما (ما) يعقبه (من) الشَّامل لوظيفة (الفاعلية) وهذا ما يوحِي بحيويَّة النَّصّ وخلوده وبعده الدلاليُّ، ومن أهم

**دللات التّعرِيف** بالاسم الموصول: الدّلالة على زيادة التّقرير مع الإحاطة والشّمول أو الدّلالة على التّفخيم أو الدّلالة على العموم والاختصار، والدّلالة على التّعظيم والتّحقيق، والدّلالة على إرادة الجنس أو الحقيقة مع الاحتمالية الدّلالية المتمثلة في طيّات الاستخدام للاسم الموصول التي منها: الدّلالة على إيماء وجه بناء الخبر بلحظ الصّلة وموصولها. أو ما يدلّ على أصل الدّلالة في الخبر أو تحقيره أو تصغير شأن المحكوم به أو الدّلالة إلى زيادة التّقرير والتّوكيد أو الدّلالة على العموم واستغراق حقيقة الأفراد، وغيرها.

أنَّ تنكير المسند إليه في الصحيفة السّجادية يأخذ منحاه الدّلالي في شيوخ النّكرة وعموميَّة وظيفتها الأدائيَّة. إذ يأتي ذلك لغرض: الدّلالة على الوحدة أو الدّلالة على أنَّه فرد غير معين لعدم تعلق غرض بتعريفه. أو الدّلالة على إرادة حقيقة الجنس، وهذه أكثر الدّلالات في الصحيفة السّجادية وأغلب ما تكون في سياق النّفي بـ (لا) النّافية للجنس أو غيره في مقامات التّنزيه والتّعظيم لله سبحانه ونحوه.

ولتنكير المسند (الخبر) على أحقيَّة الأصل فيه في الجملة دلالات فوق ثنائية الإنتاجية الدلالية: الفائدة للخبر ولازم الفائدة. وهذه الدلالات هي: عدم إدارة القصر أو العهد أو الدّلالة على التّعظيم والتّهويل أو التّهويين والتّحقيق، أو للتّوكيد والتّقرير أو الاختصاص.

أنَّ لتعريف المسند (الخبر) في الصحيفة السّجادية مزايا أدائيَّة ذات آفاق نفسيةٍ رحبةٍ تسعى إلى الوصول إلى نتائج لا تكون على أحقيته (المسند) في التنكير.

وقد عُرِّف بأنواع التّعرِيف وكان الأغلب فيها تعريفه بـ (أ) وبالاسم الموصول والإضافة وغيرها، وقد جاء لأغراض منها: الدّلالة على اختصاص المسند بالمسند إليه وقصره عليه، وهذه الدّلالة تتوزع على معين؛ الأوَّل:

الدَّلَالةُ عَلَى الْأَخْتِصَاصِ وَالْقُصْرِ الْحَقِيقِيِّ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ التَّحْقِيقِيَّةِ، وَهَذِهِ خَاصَّةٌ فِي التَّوْحِيدِ وَالتَّعْظِيمِ لِذَاتِهِ سَبَّاحَةٍ. وَالثَّانِيَةُ: الدَّلَالةُ عَلَى أَخْتِصَاصِ جَنْسِ الْمَعْنَى وَقُصْرِهِ الْمَفَادِ مِنَ الْمَسْنَدِ عَلَى الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ مِبَالَغَةٌ وَتَجْزِيزٌ، وَهَذَا يَكُونُ عِنْدَ الدَّاعِيِّ وَصَفَاتِ الْعِبُودِيَّةِ، لِلظَّهُورِ بِمَظَاهِرِ الذُّلِّ وَالْعِبُودِيَّةِ لِلْعَزَّةِ الرُّبُوبِيَّةِ.

وَمِنَ الدَّلَالَاتِ أَيْضًا، فِيهِ (تَعْرِيفُ الْمَسْنَدِ بـ(أَلـ) الْدَّلَالةِ عَلَى أَصَالَةِ مَبْلَغِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ مِنْتَهِيِّ عَيْنِ الْكَمَالِ). أَوِ الدَّلَالةُ عَلَى إِيْرَادِ الْمَسْنَدِ عَلَى مَعْنَى شَائِعٍ وَمَعْهُودٍ، أَوِ الدَّلَالةُ عَلَى كَمَالِهِ وَاتِّصافِهِ بِمَعْنَاهِ باعتِبَارِ شَيْوِعِهِ وَظُهُورِ حَقِيقَتِهِ، أَوِ الدَّلَالةُ عَلَى تَوْكِيدِ الْقُصْرِ الْحَقِيقِيِّ، وَغَالِبًاً مَا تَأْتِي عِنْدَ تَوْسِطِ (ضَمِيرِ الْفَصْلِ) بَيْنَ الْمَسْنَدِ وَالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ.

وَجَاءَ تَعْرِيفُ الْمَسْنَدِ بِاسْمِ الْمَوْصُولِ - عَلَى شَيْوِعِهِ وَكَثْرَتِهِ - لِمَرَامِي دَلَالِيَّةِ مِنْهَا: الدَّلَالةُ عَلَى اخْتِصَاصِ مَدْلُولِ الصَّلَةِ وَقُصْرِهَا عَلَى الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ قَصْرًا حَقِيقِيًّا وَهَذِهِ الدَّلَالةُ كَثِيرَةٌ وَأَغْلِبُهَا عِنْدَمَا يَكُونُ الْخَطَابُ مُوجَهًا إِلَى الْغَيْبِ الْأَعُلَى (الله) سَبَّاحَةٍ. أَوِ الدَّلَالةُ عَلَى حُضُورِ جَمْلَةِ الصَّلَةِ وَظُهُورِهَا، أَوِ الْزِّيَادَةُ فِي تَقْرِيرِ الْمَعْنَى الدَّلَالِيِّ وَحُضُورِ مَعْنَاهِ مَعِ إِثْبَاتِ صَلَتِهِ وَاتِّصافِهِ بِهَا اتِّصافًا ثَابِتًا غَيْرَ خَفِيٍّ. أَوِ الدَّلَالةُ عَلَى قَصْرِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ وَاخْتِصَاصِهِ بِصَلَةِ الْمَوْصُولِ مِبَالَغَةً وَادِعَاءً.

وَجَاءَ تَعْرِيفُ الْمَسْنَدِ بِالإِشَارةِ، لِإِيْمَاءِ إِلَى ذَاتِيَّةِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ المَتَجَسَّدَةِ بِالْأَخْبَارِ (الْمَسْنَدِ)، أَوِ الدَّلَالةُ عَلَى الْأَهْتِمَامِ وَالْعُنَيْةِ زِيَادَةِ التَّوْكِيدِ وَالتَّقْرِيرِ. وُعِرِّفَ الْمَسْنَدُ بِالإِضَافَةِ إِلَى الدَّلَالةِ عَلَى تَعْظِيمِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ عِنْدَ إِضَافَةِ الْمَسْنَدِ إِلَى شَيْءٍ مَعَظَّمٍ.

وُعِرِّفَ الْمَفْعُولُ بِهِ بـ(أَلـ) لِغَرْضِ الدَّلَالةِ عَلَى إِرَادَةِ الْجَنْسِ وَقُصْرِهِ عَلَى الْحُكْمِ الإِسْنَادِيِّ. وُعِرِّفَ بِالْمَوْصُولِيَّةِ لِلْدَّلَالةِ عَلَى التَّعْظِيمِ أَوْ عَلَى إِرَادَةِ

الاختصار أو على إرادة فرد غير معين من أفراد الحقيقة. وُعرف بالإضافة، لغرض تعظيم المضاف. ونُكر المفعول للدلالة على إرادة الوحدة أو على إطلاقه وشيوخه أو على تعظيمه وغيرها.

٥- أنَّ تعريف البلاغيين للوصل والفصل لم يكن قاصراً عندما جعلوا الأمر فيها على (الواو) حسب من دون بقية الحروف؛ لأن الأخيرة لها معناها الوظيفي النحوي والدلالي أمّا (الواو) فهي لطلق الجمع. ومن هناك كانت مواطن للفصل والوصل.

وقد كانت مديات الفصل والوصل في الصحيفة السجادية واسعة جداً. وقد مثلت مصاديق الوصل كون الجملتين أو الجمل متفقة في الخبرية لفظاً ومعنى مع إظهار أروع محسن العطف بين الجمل في نوعية الجملة (الإسناد) وجنسية المتعلقات بالإسناد. أو كون الجملتين متفقة في الإنسانية لفظاً ومعنى وهذه ظاهرة من أعلى مظاهر الوصل بـ (الواو) في الصحيفة السجادية؛ مع حسن مظهر الوصل في تناسب الجمل ومتعلقاتها. إنَّ اللغة تجري من بدنها مجرى الدُّم في عروقه. وهو يستعمل أعلى طاقتها ويُسخر أقصى إمكاناتها في المحادثة والتعبير عمّا يريده بالدُّعاء إليه سبحانه.

وتمثلت أمثلة الفصل في الصحيفة السجادية. في مظاهر كمال الاتصال في كون الجملتين بينهما اتحاد تام وامتزاج معنوي في صيرورة الثانية منها مؤكدة للأولى. أو كون الجملتين بينهما علاقة بدليّة والمقتضى بذلك كون الأولى غير وافية بتمام المراد. أو كون الجملة الثانية مُنزلة من الأولى منزلة بدل الاشتغال من متبعه، أو كون الثانية واقعة موقع عطف البيان من متبعه لغرض الإيضاح عن مجهول.

ومن تمثل كمال الانقطاع كون الجملتين متبعتين في الدلالة متباينتين تباعيناً كاملاً في المعنى، لأنَّ تكون الأولى خبرية والثانية إنسانية في

**اللُّفْظُ وَالْمَعْنَى** وَهَذِهِ كَثِيرَةٌ فِي تضاعيفِ الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ. أَوْ كَوْنِ عَدْمِ وجودِ مَنَاسِبَةٍ جَامِعَةٍ بَيْنِ الْجَمْلَتَيْنِ رَابِطَةً لِمَعْنَاهُمَا.

وَمِنْ مَظَاهِرِ شَبَهِ كَمَالِ الاتِّصالِ، كَوْنِ الثَّانِيَةِ مِنْهَا قَوِيَّةً الارْتِبَاطِ بِالْأُولَى، لِكَوْنِهِ مَتَضَمِّنَةٍ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ يُفْهَمُ مِنَ الْأُولَى، فَتَنَزَّلُ مِنْ زَلْتَهُ.

وَلِهَذَا الْمَرَادُ الْبَلَاغِيُّ مَدِيًّا وَاسِعٌ فِي تضاعيفِ الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ، عَلَى مَرْجِعِ اعْتِبَارِ نَفْسِيِّ أوْ تَرْدُدِ وَجْدَانِيِّ عَنْ دُعَاءٍ. أَوْ كَوْنِ الْجَملَةِ الثَّانِيَةِ وَاقِعَةً سَبِيًّا وَتَعْلِيَلًا لِلْأُولَى وَهَذَا نَمَطٌ يَكْثُرُ أَيْضًا فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ لَا سِيمًا فِي نَهَايَاتِ نَصوصِ أَدْعِيَتْهَا.

أَنَّ مَجِيءَ الْجَملَةِ الْحَالِيَّةِ مَرَّةً مَقْتَرَنَةً بِ(الْوَاوُ ) وَآخِرِيَّ بَعْدِهَا.

جَعَلَ لَهَا صُورَتِيِّ الْوَصْلِ وَالْفَصْلِ. وَقَدْ جَاءَتِ الْجَملَةُ الْحَالِيَّةُ مَقْتَرَنَةً بِالْوَاوِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ لِأَسْبَابٍ مَعْنَوِيَّةٍ هِيَ: الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَ (وَاوُ ) الْحَالِ أَمْرٌ ظَاهِرٌ مَعْلُومٌ. وَالدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا (وَاوُ ) مَسْتَقِرٌ ثَابِتٌ قَبْلَ حَصْولِ الْحَدِيثِ الْمَصَاحِبِ لَهَا وَبَعْدِهِ. وَالدَّلَالَةُ عَلَى تَنْصِيصِ إِرَادَةِ الْحَالِ لَا التَّعْلِيلِ.

٦- أَنَّ الإِسْنَادَ الْفَعْلِيُّ يُؤْتَى بِهِ لِإِنْتَاجِ خَطَابِ ثَنَائِيِّ الْمَقْصدِ؛ أَوْ لِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمْنِ وَالثَّانِيِّ: الدَّلَالَةُ عَلَى التَّجَدُّدِ وَالْحَدِيثِ. وَالإِسْنَادُ الْأَسْمَيِّ يُؤْتَى بِهِ لِقَصْدِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْاسْتِقْرَارِ وَالثَّبُوتِ.

أَنَّ الْفَكْرَةَ الْزَّمْنِيَّةَ فِي الْجَملَةِ الْفَعْلِيَّةِ كَانَتْ تَقْوِيمًا عَلَى الْهِيَكلِ الْزَّمْنِيِّ لِلْغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، الْمُتَكَوِّنُ مِنْ نَوْعَيْنِ: الزَّمْنِ الْصَّرِيفِيِّ، وَالزَّمْنِ النَّحْوِيِّ، وَهُوَ الزَّمْنُ الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْ اسْتِخْدَامِ صِيَغِ الْأَفْعَالِ وَهِيَ فِي دَاخِلِ السِّيَاقِ مَعَ الْقَرَائِنِ.

وَقَدْ دَلَّتِ الْجَملَةُ الْفَعْلِيَّةُ الْمَشْتَمِلَةُ عَلَى الْأَفْعَالِ عَلَى أَزْمَنَةٍ مُخْتَلِفَةٍ. فَالْمَشْتَمِلَةُ عَلَى صِيَغَةِ (فَعَلَ) دَلَّتْ عَلَى الزَّمْنِ الْمَاضِيِّ، وَمِنْهَا: الْمَاضِيُّ الْمُطْلَقُ بِقَرِينَةِ الْإِخْبَارِ، الْمَاضِيُّ الْبَعِيدُ الْمَنْقُطُعُ، بِقَرِينَةِ لَفْظِيَّةِ التَّرْكِيبِ الْفَعْلِيِّ (كَانَ فَعَلَ)، وَقَدْ كَانَ أَغْلَبُهُ بِقَرِينَةِ مَعْنَوِيَّةٍ كَخَلْقِ الْكَوْنِ وَالْمَلَائِكَةِ، وَفِي سِيَاقِ

الحديث عن الأنبياء (عليهم السلام)، وغير هذه الفسح الزمنية.

ودللت الجملة الفعلية المشتملة على (فعل) على الزّمن الحاضر بقرينة لفظيّة وهي (اليوم) وبقرينة السّياق العام للدّعاء. كما دلّت على الزّمن المستقبل أيضاً، بقرينة لفظيّة أو حالية. وكان أغلب هذه القرائن كون (فعل) واقعة في أسلوب شرط (أفعال شرط)، أو لقرينة سياقيّة وهي الإخبار عن الأمور المستقبلية.

كما دلّت على الزّمن المطلق (العام) وهذا كثير. وقد دلّت على الزّمن المطلق أيضاً بقرينة لفظيّة (كلّ أوان)، (أبداً) وفي بعض الأساليب كالنّداء وغيرها. ودللت الجملة المشتملة على (يفعل) المضارع على فسح زمنية متعددة هي: الزّمن الماضي، وهو الأغلب، بعيداً أكان أم قريباً. ودللت (يفعل) على التجدد الحدثي في الزّمن الماضي بقرينة التّركيب (كان يفعل)، أو بقرينة السّياق. ودللت (يفعل) على الزّمن الماضي المتّصل بالحاضر. أو الماضي القريب جداً من الحاضر أو على عدميّة وقوع الإسند في زمن ماض قریب.

ودللت الجملة المشتملة على المسند بصيغة (يفعل) على الزّمن الحاضر بقرينة لفظيّة، أو من سياق الحال، وكان أغلب القرائن هي حالية مفهومة من سياق الدّعاء، وبقرينة لفظيّة مثل (اليوم، في هذه السّاعة)، أو بقرينة النفي بـ (ليس). كما دلّت على الزّمن المستقبل بقرينة لفظيّة وكان أغلبها كون السّياق طبّي أكثره بوساطة (لا) النّاهية الخارجية إلى التّضرع والدّعاء، أو بوساطة تضافر القرائن اللفظيّة والحالية السّياديّة، كـ (نون) التّوكيد مع (لا) النّاهية الخارجية إلى الطلب التّخصّعي أو لدخول (لام) الأمر على (يفعل) أو في سياق ترجـ بـ (لعلـ)، أو لدخول حروف النّصب منها (أنـ) على (يفعل) وهو كثير، و(لنـ)، وهو قليل في تضاعيف الصحيفة السّجاجيّة. إنَّ حرف التّسويف (السين، سوف) لم يردا في طيّات الصحيفة السّجاجيّة إلـ

بآية استشهد بها الإمام عيسى وغیرها.

وَدَلَّتِ الجَمْلَةُ الْمَشْتَمِلَةُ عَلَى (يَفْعَلُ) عَلَى الزَّمْنِ الْمَطْلُقِ الْعَامِ، وَهِيَ دَلَّةٌ تَكْثُرُ فِي سِيَاقَاتِ الْإِخْبَارِ عَنِ الصَّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ عِنْدِ تَصْوِيرِ الإِسْنَادِ وَالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ لِفَظُ الْجَلَّالَةِ وَفِي أَسَالِيبٍ مُتَعَدِّدةٍ كَالنَّدَاءِ، وَالشَّرْطِ، أَوْ مَعْ قَرِينَةٍ لِفَظِيَّةِ هِيَ (أَبْدَاً)، أَوْ فِي بَعْضِ السِّيَاقَاتِ الَّتِي تَعْرُبُ عَنْ بَيَانِ حَقِيقَةِ ثَابِتَةٍ أَوْ عَادَةٍ مَلَائِكَيَّةِ حَقِيقَةِ مَعِينَةٍ أَوْ حَالَةٍ شَعُورِيَّةٍ.

وَدَلَّتِ الجَمْلَةُ الْمَشْتَمِلَةُ عَلَى الْمَسْنَدِ بِصِيَغَةِ (أَفْعَلُ) الْأَمْرِ عَلَى امْتَدَادَاتِ زَمْنِيَّةٍ مُخْتَلِفةٍ، وَهِيَ: الدَّلَّةُ عَلَى تَقييدِ الْإِسْنَادِ بِالزَّمْنِ الْحَاضِرِ الْمُسْتَمِرِ بِقَرِينَةِ الْحَالِ (الدُّعَاءِ)، أَوْ بِقَرِينَةِ الْلِفَظِ الْزَّمْنِيِّ (الْيَوْمِ). وَدَلَّتِ عَلَى الزَّمْنِ الْمُسْتَقْبِلِ، بِقَرِينَةِ الْطَلَبِ الْعَبَادِيِّ فِي فَسْحِ اسْتِقبَالِيَّةِ مُخْتَلِفةٍ مَعَ أَحَادِيثٍ تَتَسَمَّ بِالْانْقِطَاعِ وَالْاسْتِمرَارِ. كَمَا دَلَّتِ عَلَى الزَّمْنِ الْمَطْلُقِ وَلَكِنْ فِي مَوَاطِنِ التَّضْمِينِ الْقُرَآنِيِّ. أَنَّ الْجَمْلَةَ الْأَسْمَيَّةَ ذَاتِ الْإِسْنَادِ الْأَسْمَيِّ تَدَلُّ عَلَى التَّبُوتِ وَالْاسْتِقرَارِ وَالْجَمْلَةَ الْفَعْلَيَّةَ ذَاتِ الْإِسْنَادِ الْفَعْلَيِّ تَدَلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ وَالتَّبُوتِ عُمُومًا فِي جَمِيعِ مَسَانِيدِ صِيَغِ أَفْعَالِهَا. وَقَدْ وَظَّفَ الْإِمَامُ زِينُ الْعَابِدِينَ عِيسَى مِنْ طَرِيقِ التَّصُورِ الْإِسْنَادِيِّ مِنْ طَبِيعَةِ الْجَمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ وَالْفَعْلَيَّةِ خَيْرَ تَوظِيفٍ فَكَانَ يَسْتَعْمِلُ الْإِسْنَادَ الْأَسْمَيِّ فِي الْمَوَاطِنِ الَّتِي تَقْتَضِي التَّبُوتَ وَالْاسْتِقرَارَ الْاسْتِمرَارِيِّ، وَالْإِسْنَادَ الْفَعْلَيِّ فِي الْمَوَاطِنِ الَّتِي تَتَطَلَّبُ الْحَرْكَةَ وَالتَّغْيِيرَ وَالْحَدُوثَ وَكُلَّ فِي سِيَاقِهِ الدُّعَائِيِّ.

لَقَدْ كَانَ عِيسَى يَعُولُ عَلَى الطَّبِيعَةِ التَّقَابِلِيَّةِ بَيْنِ الْإِسْنَادَيْنِ: الْأَسْمَيِّ وَالْفَعْلَيِّ، لِيَدَلُّ عَلَى تَقوِيَّةِ الْأَمْرِ وَتَحْقِيقِ الْمَرَادِ مِنْ طَرِيقِ مَقَابِلَةِ التَّبُوتِ وَالْاسْتِقرَارِ مَعَ التَّجَدُّدِ وَالْحَدُوثِ لِيَجْعَلْ مِنْ ذَلِكَ نَمَطًاً أَسْلُوبِيًّاً مَتَوْخِيًّا فِي سِيَاقِ قَصْدِهِ عِيسَى.

وَبَعْدَ، فَإِنِّي لَا أَحْسَبُ لِهَذِهِ الرِّسَالَةِ وَنَتْائِجِهَا مَفْهُومَ الْكَمالِ أَبْدًاً

وإِنْ كَانَ فَهُوَ نَسْبِيٌّ، حَسْبِي أَنِّي اجْتَهَدْتُ وَإِنْ كَانَ فِيهَا نَقْصٌ أَوْ زَلْةٌ أَوْ  
خَطْأٌ فَمَنْ نَفْسِي؛ إِنَّ النَّفْسَ لِأَمَّارَةِ بِالسَّوْءِ إِلَّا مَا رَحْمَ رَبِّيِّ. وَآخِرُ دُعَوَانَا أَنَّ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.



## قائمة المصادر والمراجع

١. الكتب المطبوعة:
  - القرآن الكريم
  - ابن القيم اللغوي ٦٩١-٧٥١ هـ، د. أحمد ماهر البكري، منشأة المعارف بالإسكندرية، القاهرة، ١٩٧٩ م.
  - الاتجاهات الحديثة في النحو، مجموعة المحاضرات التي ألقاها في مؤتمر اللغة العربية في المرحلة الإعدادية، دار المعارف، مصر، ١٩٥٧ م.
  - الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن الشافعى، ت٩١١ هـ)، وبالهامش: إعجاز القرآن، للقاضي أبي بكر الباقلانى، المكتبة الثقافية، بيروت - لبنان، ١٩٧٣ م.
  - أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث، توفيق الزيدى، دار العربية للكتاب، ١٩٨٤ م.
  - أثر النّحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة، القاهرة، ١٩٧٥ م.
  - إحياء النّحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والنشر، مصر، ١٩٥١ م.
  - ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسى (محمد بن يوسف، ت٧٤٥ هـ) تحرير: د. مصطفى أحمد النحاس، ط١، مطبعة المدنى، القاهرة، (١٤٠٩-١٩٨٩ م).
  - الإرشاد، الشّيخ المفيد (محمد بن محمد بن النعمان العكيرى البغدادى، ت١٣٤ هـ) تحرير: حسين الأعلمى، ط٥، منشورات مؤسسة الأعلمى، بيروت - لبنان، (١٤٢٢-٢٠٠١ م).
  - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود)،

- أبو السّعود (مُحَمَّد بْنُ مُحَمَّدِ الْعَمَادِيِّ، ت ٩٥١ هـ)، دار إحياء التّراث العربي، بيروت – لبنان، (د.ت).
- الأساليب الإنسانية في النحو العربي، د. عبد السلام محمد هارون، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٨ هـ – ١٩٥٩ م.
- أساليب بلاغية، الفصاحة – البلاغة – المعاني، د.أحمد مطلوب، ط١، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، ١٩٨٠ م.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الأوسي، بيت الحكمة، جامعة بغداد، ١٩٨٨ م.
- أسرار البلاغة في علم البيان، عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر بن عبد الرحمن ت ٤٧ هـ)، تحرير: محمد شيدرضا، ط٢، دار المنار بمصر، ١٩٣٩ م.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد، ت ٥٧٧ هـ)، تحرير: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، (١٣٧٧-١٩٥٧ م).
- أسرار اللسان العربي، د. جعفر دك الباب، الشركة المصرية العالمية للنشر، مصر، ١٩٩٠ م.
- الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية، د. مجید عبد الحميد ناجي، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، (١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م).
- الأسلوب، دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، أحمد الشّايب، ط٧، مطبعة السعادة، مكتبة التّهضمة المصرية، القاهرة، (١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦ م).
- اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية، فاضل مصطفى السّاقى، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، (١٣٩٠ هـ – ١٩٧٠ م).

- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، الجرجاني (محمد بن علي بن محمد، ت ٧٢٩هـ)، تحرير: د. عبد القادر حسين، دار النهضة، مصر، ١٩٨٢م.
- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر، ت ٩١١هـ)، ط ٢، دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن، ١٣٦٠هـ.
- الاشتقاد، ابن دريد الأزدي (محمد بن الحسن، ت ٣٢١هـ)، تحرير: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ١٩٥٨م.
- إشكاليّات القراءة وآليّات التأویل، د. نصر حامد أبو زيد، ط ٤، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٦م.
- أصول البلاغة، ابن ميثم البحرياني (كمال الدين ميثم بن علي، ت ٦٧٩هـ)، تحرير: عبد القادر حسين، ط ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدوحة، قطر، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م.
- الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨م.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج (محمد سهل النحوي البغدادي، ت ٣١٦هـ)، تحرير: عبد الحسين الفتلي، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٥٧هـ - ١٩٨٧م).
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب، مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة، ١٩٧٣م.
- أصوات على الدراسات اللغوية المعاصرة، د. نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٩، ط ٢، مطبع دار القبس، الكويت، ١٩٧٩م.

- الإعجاز البياني للقرآن الكريم ومسائل ابن الأزرق، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف بمصر، (١٣٩١هـ - ١٩٧١م).
- الإعجاز الصّرفي في القرآن الكريم، دراسة نظرية تطبيقية التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، د. عبد الحميد أحمد يوسف الهنداوي، ط١، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- الإعجاز النحوي في القرآن الكريم، د. فتحي عبد الرحمن الدجني، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٤م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه (أبو عبد الله الحسن بن أحمد، ت ٣٧٠هـ)، دار التربية للطباعة والنشر، (د.ت).
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، ط٣، دار الأفاق الجديدة، بيروت، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري (جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، ت ٧٦١هـ)، تحرير: رشيد عبد الرحمن العبيدي، ط١، دار الفكر، ١٩٧٠م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (أحمد بن محمد بن إسماعيل، ت ٣٢٨هـ)، تحرير: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العانى، بغداد، ج١ / ١٩٧٧م، ج٢ / ١٩٧٩م، ج٣ / ١٩٨٠م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج (أبو إسحاق بن السري، ت ٣١١هـ)، تحرير: إبراهيم الأبياري، ط٣، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- إعلام الورى بأعلام الهدى، الطبرسي (أبو الفضل بن الحسن، من أعلام القرن السادس الهجري)، قدم له العلامة السيد محمد مهدي السيد حسن الخرسان، ط٣،

- منشورات المكتبة الحيدريّة، النجف، (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).
- أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، فاضل السّاقِي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
- الألسنيّة التّحويليّة والتّوليديّة وقواعد اللغة العربيّة (الجملة البسيطة)، د. ميشال زكريا، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- الألسنيّة العربيّة (مقدمة، الأصوات، المعجم، الصرف)، د. ريمون طحّان، ط١، دار الكتاب اللبنانيّ، بيروت، ١٩٧٢م.
- الأمالي، لأبي علي القالي (إسماعيل بن القاسم البغداديّ)، مراجعة لجنة إحياء التّراث العربيّ، دار الأفاق الجديدة، بيروت، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- أمالي ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر، ت ٦٤٦هـ)، تحرير: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمان، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- الأمالي الشّجريّة (أبو السّعادات هبة الله بن عليّ بن حمزة العلوّي الحسينيّ، ت ٥٤٢هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ت.).
- الأمالي النّحوية، (أبو عمرو عثمان بن عمر، ت ٦٤٦هـ)، تحرير: د. عدنان صالح مصطفى، ط١، دار الثقافة، قطر، الدوحة، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- الإنصال في مسائل الخلاف بين التّحويين: البصريّين والковفيّين، أبو بركات الأنباريّ (عبد الرحمن بن مُحمّد بن أبي سعيد النّحويّ، ت ٥١٣-٥٧٧هـ)، ومعه: كتاب الإنصال من الإنصال، مُحمّد محبي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السّعادة، مصر، (١٣١٠هـ - ١٩١٦م).

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، ت ٧٦١هـ)، ومعه: كتاب هداية المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك؛ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٦، دار الندوة الجديدة، بيروت – لبنان، ١٩٨٠م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (الحسن بن علي، ت ٣٧٧هـ)، تحرير: حسن شاذلي فرهود، ط١، مصر، ١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل (المفصل للزمخشري)، ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر) (٥٧٠ - ٦٤٦هـ)، تحرير: موسى بنّا العليلي، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العانى، بغداد، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (محمد بن عبد الرحمن (٦٦٦ - ٧٣٩هـ)، تحقيق وتعليق: لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، (د.ت.).
- الإيضاح في علل التحوّل، الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ت ٣٣٧هـ)، تحرير: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).
- بحار الأنوار، المجلسي (محمد باقر، ت ١١١٣هـ)، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- البحث البلاغي عند العرب، تأصيل وتقدير، د. محمد شفيق الدين السيد، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٧م.
- البحث التحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف الغرناطي، ت ٧٤٥هـ)، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.

- بحوث لغوية، أحمد مطلوب، ط١، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٨٧م.
- بحوث في الصحيفة السجادية، صالح جاسم الطائي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٩٥م.
- بدائع الفوائد، ابن قييم الجوزية (عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي، ت٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د.ت.).
- البرهان في علوم القرآن؛ الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله، ت٧٩٤هـ)، الجزء الثالث: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م).
- البرهان في علوم القرآن؛ الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله، ت٧٩٤هـ)، تحرير: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، ابن الزملكانى (عبد الواحد بن عبد الكريم، ت٦٥١هـ) تحرير: د. أحمد مطلوب، د. خديجة الحديثي، ط١ - مطبعة العانى، بغداد، (١٣٩٤هـ - ١٩٧٠م).
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروزآبادى (مجد الدين محمد بن يعقوب، ت٨١٧هـ)، تحرير: عبد العليم الطحاوى، لجنة إحياء التراث الإسلامى، القاهرة، (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن، ت٩١١هـ)، تحرير: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (١٣٨٣هـ - ١٩٤٦م).
- البلاغة العربية - المعاني والبيان والبديع، د. أحمد مطلوب، ط١، مطبعة وزارة التعليم العالى، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

- **البلاغة العربية - قراءة أخرى**، د. محمد عبد المطلب، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، ١٩٩٧ م.
- **بلاغة العطف في القرآن الكريم - دراسة أسلوبية**، عفت الشرقاوي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١ م.
- **البلاغة فنونها وأفناها، علم المعاني**، فضل حسن عباس، ط١، دار الفرقان، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية**، د. محمد حسنين أبو موسى، دار الحافى للطباعة. دار الفكر العربي، (د.ت).
- **البلاغة والأسلوبية**، د. محمد عبد المطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٤ م.
- **البلاغة الواضحة، البيان - والمعاني - والبديع، علي الجارم**، و: مصطفى أمين، ط٧، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦ م.
- **البلاغة والتطبيق**، أحمد مطلوب، وكامل حسن البصیر، ط١، بغداد، ١٩٨٢ م.
- **بيان الحديث، في علوم البلاغة والعروض**، روز غريب، بيت الحكمة، بيروت، (د.ت).
- **بيان في غريب إعراب القرآن**، أبو بركات الأنباري (كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧ هـ)، تحرير: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٩ م.
- **بيان والتبيين، الجاحظ** (أبو عثمان عمرو بن بحر، ت ٢٥٥ هـ)، تحرير: عبد السلام محمد هارون، ط٥، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- **التّأویل النّحوی في القرآن الكريم**، عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة

- الرشيد، الرياض، ط١، (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).
- التّبیان فی إعراب القرآن، العکبری (أبو البقاء عبد الله بن الحسین، ت ٦١٦ هـ)، تھ: علی مُحَمَّد البجاوی، طبع بدار إحياء الكتب العربية، عیسى البابی الحلبي وشركاؤه، ١٩٧٦ م.
- التّبیان فی علم البیان المطلع علی إعجاز القرآن، ابن الزملکانی (عبد الواحد بن عبد الكريم، ت ٦٥١ هـ)، تھ: د. أحمد مظلوب، د. خديجة الحدیثی، ط١، ساعدت وزارة التّربية والتّعلیم، مطبعة العانی، بغداد، (١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م).
- التّحریر والتنویر، الشیخ مُحَمَّد طاهر بن عاشور، الدار التونسیة للنشر، ١٩٧١ م.
- التّحفة السّننیة بشرح المقدمة الآجرومیة، مُحَمَّد محیی الدین عبد الحمید، المکتبة العصریة، بیروت، (د.ت.).
- تذكرة النّحاة، أبو حیان الأندلسی (مُحَمَّد بن یوسف الغرناطی الأندلسی، ت ٧٤٥ هـ)، تھ: عفیف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتّوزیع، الأردن، (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- التّراکیب النّحویة من الوجهة البلاغیة عند عبد القاهر، د. عبد الفتاح لاشین. دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، (د.ت.).
- تسهیل الفوائد وتمکیل المقاصد، ابن مالک الأندلسی (ت ٦٧٢ هـ)، تھ: مُحَمَّد کامل برکات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، ١٩٦٧ م.
- تسهیل القواعد النّحویة فی شرح متن الآجرومیة، عبد العلیم عبد الحمن السعدي، مطبعة النواعیر، الأنبار، (١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م).
- التّطبيق النّحوی، عبد الرّاجحی، دار المعرفة الجامعیة الإسكندریة، ١٩٨٨ م.

- التّطوّر الدّلاليّ بين لغة الشعر ولغة القرآن، بين لغة الشعر الجاهليّ ولغة القرآن، دراسة دلالية مقارنة، د. عودة خليل أبو عودة، ط١، مكتبة المنار، الأردن، (١٤٠٥-١٩٨٥م).
- التّطوّر اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التّواب، ط١، مطبعة المدنى، المؤسسة السّعوديّة بمصر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، (١٤٠٤-١٩٨٣م).
- التّطوّر النّحوّي للغة العربيّة، محاضرات ألقاها في الجامعة المصريّة، ١٩٢٩، برجستراسر، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه، د. رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (١٤٠٢-١٩٨٢م).
- التّعبير القرآنيّ، د. فاضل صالح السّامرائيّ، جامعة بغداد، دار الحكمة، (١٩٨٦-١٩٨٧م).
- التعريفات (معجم في المصطلحات)، الجرجانيّ (أبو الحسن عليّ بن محمد بن عليّ المعروف بالسّيد الشّريف، ت ٨١٦هـ)، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، ١٩٨٦م.
- التّفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الكريم، د. عبد العظيم إبراهيم المطفيّ، المكتبة التّوفيقية، الأزهر، (١٣٩٩-١٩٧٩م).
- التّفسير البصريّ للقرآن الكريم، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشّاطئ)، ط٢، دار المعارف، مصر، (١٩٦٨-١٩٦٦م).
- التّفسير الكبير، المعروف بـ(مفاتيح الغيب)، الفخر الرازيّ (أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسن، ت ٦٠٦هـ)، ط٢، دار الكتب العلميّة، طهران، (د.ت.).
- التقديم والتأخير في القرآن الكريم، حميد أحمد عيسى العامريّ، ط١، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، ١٩٩٦م.

- التّنغير في القرآن الكريم، سمير إبراهيم وحيد العزاوي، دار ضياء، عمان، الأردن، ٢٠٠٠ م.
- تيسير النّحو التعليميّ، قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، (د.ت).
- جامع الدّروس العربيّة، مصطفى الغلايينيّ، ط ١١، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).
- الجامع الكبير في صناعة المخطوط من الكلام والمنثور، ابن الأثير (ضياء الدين نصر الله بن محمد الجزريّ، ت ٦٣٧هـ)، تحرير: مصطفى جواد، د. جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقيّ، (١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م).
- الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبيّ (أبو عبد الله محمد ابن أحمد الأنصاريّ، ت ٦٧١هـ)، دار الكتاب العربيّ للطباعة والنشر، القاهرة، (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).
- جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربيّ القديم، محمد عبد المطلب، ط ١، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، ١٩٩٥ م.
- الجمل، الجرجانيّ (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، ت ٤٧٤هـ)، تحرير: عليّ حيدر، نشر دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٢ م.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السّامرائيّ، منشورات المجمع العلمي العراقيّ، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، د. محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف الإسكندرية، ١٩٨٤ م.
- الجملة الفعلية بسيطة وموسعة، زين كامل الخويسكي، مؤسسة

- شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٧ م.
- الجملة النحوية، نشأة وتطوراً وإعراباً، فتحي عبد الرحمن الدجني، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م).
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي (حسن بن قاسم، ت١٧٤٩هـ)، تحرير: طه محسن، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، بغداد، (١٣٩٦هـ-١٩٧٦م).
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد الهاشمي، ط١٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان (د.ت.).
- جوهر الكنز، تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة، ابن الشير الحلبي (نجم الدين أحمد ابن إسماعيل، ت١٣٣٧هـ)، تحرير: د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، بالإسكندرية، القاهرة، مصر، (د.ت.).
- حاشية الآلوسي على شرح قطر الندى، لابن هشام الأنباري، محمود أفندي، مطبعة جرجي جناني في القدس الشريف، هـ١٣٢٠.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري (محمد الدمياطي الشافعى، ت١٢١٣هـ-١٢٨٧هـ)، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، مصر، (١٣٥٩هـ-١٩٤٠م).
- حاشية الدسوقي على شرح مختصر البلاغة، للتفتازانى، ( ضمن شروح التلخيص)، الدسوقي، (ت١٢٣٣هـ)، مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاؤه بمصر، (د.ت.).
- حاشية السجاعي على شرح قطر الندى، السجاعي (أحمد بن أحمد، ت١١٩٧هـ)، الطبعة الأخيرة، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، مصر، (١٣٥٨هـ-١٩٣٩م).

- حاشية السّيّد الشّريف الجرجاني (عليّ بن مُحَمَّدٍ بن عليّ، ت ٨١٦هـ)، على الكشاف للزمخشري، مطبوعة معه، طبعة دار المعارف، بيروت، (د.ت.).
- حاشية السّيّد عليّ القزويني على القوانين، بهامش القوانين، طبع الحجر بإيران.
- حاشية الشّنوازي على شرح مقدمة الإعراب، للأزهري، الشّنوازي (أبو بكر الشّنوازي بن إسماعيل بن فخر الدين، ت ١٩٠هـ)،عني بطبعها وتصحّحها: الشيخ مُحمَّد الشّمام، ط ٢، منشورات دار الكُتب الشرقيّة، مطبعة النّهضة، دار بو سلامه للطباعة والنشر والتّوزيع، تونس، ١٣٧٣هـ.
- حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصّبان (مُحمَّد بن عليّ، ت ١٢٠٥هـ)، دار إحياء الكُتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وأولاده، مصر، (د.ت.).
- حاشية مُحمَّد الأمير على مغني اللبيب لابن هشام الأنباري، بهامش مغني اللبيب، مُحمَّد الأمير، ط ٢، المطبعة الأزهرية، مصر، ١٣٤٧هـ، ١٩٢٨م).
- حاشية ياسين العليمي على شرح التّصريح على التّوضيح لابن هشام الأنباري، ياسين بن زين الدين الحمصي، ت ١٠٦١هـ)، دار إحياء الكُتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- الحذف في المثل العربيّ، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ط ١، دار عمّار للنشر والتّوزيع، عُمان، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.
- حروف الإضافة في الأساليب العربيّة، يوسف نمر ذياب، الموسوعة الصغيرة، العدد: ١١٢، منشورات دار الجاحظ للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٢م.

- حروف المعاني، الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ت ٣٤٠هـ)، حقّقه وقدم له د. عليّ توفيق الحمد، ط ٢، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- حسن التّوسل إلى صناعة التّرسل، شهاب الدين الحلبي (أبو الثناء شهاب الدين محمود بن سلمان، ت ٧٢٥هـ)، تحقيق ودراسة: أكرم عثمان يوسف، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠م.
- الحضارات السامية القديمة، سبتيño موسكاتي، ترجمة الدكتور السّيّد يعقوب بكر، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د.ت.).
- الحل في إصلاح الخل من كتاب الجمل، السّيّد البطليوسى (أبو محمد عبد الله بن محمد، ت ٤٤ - ٥٢١هـ)، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠م.
- حياة الإمام زين العابدين عليه السلام، دراسة تحليلية، الشيخ باقر شريف القرشي، ط ١، دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٨م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي (عبد القادر بن عمر، ت ١٠٩٢هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط ٢، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
- الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي التجار، ط ٤، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠م.
- خصائص الأسلوب في الشوقيات، محمد هادي الطرابلسي، منشورات الجامعة التونسية، طبع بالمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ١٩٨١م.

- خصائص التراكيب، دراسة تحليلية لسائل علم المعاني، د. محمد أبو موسى، ط٢، دار التضامن للطباعة، مكتبة وهبة، القاهرة، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- دراسات بلاغية، د. بسيوني عبد الفتاح فيءود، ط١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، دار المعالم الثقافية للنشر والتوزيع، الإحساء، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- دراسة التعديية والسببية والبناء للمجهول، دراسة نحوية دلالية لل فعل في اللغة العربية الفصحى، جورج نعمة سعد، مؤسسة كيغان بول العالمية، لندن، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- دراسات في الأدوات النحوية، د. مصطفى النحاس، ط١، شركة الربيعات للنشر والتوزيع، الكويت، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- دراسات في علم اللغة النفسي، داود عبده، ط١، جامعة الكويت، (٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- دراسات في اللغة، د. إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، ١٩٦٢م.
- دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن أيوب، مؤسسة الصّباح، الكويت، (د.ت.).
- دفاع عن فن القول، د. عبد الكريم غلاب، دار العربية للكتاب، طبع بمطبعة دار القلم، تونس، ١٩٨٤م.
- دقائق التصريف، ابن سعيد المؤدب (القاسم بن محمد)، من علماء القرن الرابع الهجري، تحرير: د. أحمد ناجي القيسي، و: د. حاتم صالح الضامن، و: د. حسين نور، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر بن

- عبد الرحمن، ت ٤٧٤هـ)، تـح: السـيد مـحمد رـشـيد رـضا، دار المـعـرـفة للطبـاعـة والـنـشـر، بيـروـت - لـبنـان، (٢١٤٠هـ - ١٩٨١م).
- دـلـات التـراكـيـب، درـاسـة تـحلـيلـيـة لـمسـائـل عـلـم الـمعـانـي، دـ. مـحمد حـسـنـين أـبـو مـوسـى، طـ١، منـشـورـات جـامـعـة قـارـيـونـس، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- الدـلـالـة الزـمـنـيـة فـي الجـملـة العـرـبـيـة، دـ. عـلـيـ جـابـر المـنصـورـيـ، طـ١، مـطبـعـة الجـامـعـة، بـغـدـاد، ١٩٨٤م.
- دـيوـان الأـعـشـى الكـبـير (مـيمـون بنـ قـيس) شـرـح وـتـعلـيقـ، دـ. مـحمد حـسـين، طـبـعة مـكـتبـة الآـدـاب، الجـامـيـز، مصر، (دـ.تـ).
- دـيوـان الخـنسـاء (تمـاضـر بـنـ عـمـرو بنـ الشـرـيد السـلـمـيـة، تـ ٢٤هـ)، دـار صـادـر، بيـروـت - لـبنـان، (دـ.تـ).
- دـيوـان الفـرـزـدق (أـبـو فـراس هـمـام بنـ غالـبـ، تـ ١١٤هـ)، دـار صـادـر للـطبـاعـة والـنـشـر، دـار بيـروـت للـطبـاعـة والـنـشـر، (١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م).
- الذـرـيـعة إـلـى تـصـانـيف الشـيـعـة، مـحمد مـحسن آـغا بـزرـك الطـهـرـانـيـ، طـ١، مـطبـعـة القـضـاء، النـجـفـ، ١٩٥٩م.
- الرـدـ عـلـى النـحـاة، ابنـ مضـاء القرـطـبـيـ (أـبـو العـبـاس أـحـمدـ بنـ عبدـ الرـحـمنـ، تـ ٥٩٢هـ)، تـحـ: شـوـقـي ضـيـفـ، طـ٢، دـارـ المـعـارـفـ، القـاهـرـةـ، ١٩٨٢م.
- رـصـفـ المـبـانـيـ فـي شـرـحـ حـرـوفـ الـمـعـانـيـ، المـالـقـانـيـ (أـحـمدـ بنـ عـبـدـ نـورـ، تـ ٧٠٢هـ)، تـحـ: أـحـمدـ مـحمدـ الـخـراـطـ، مـطبـعـة زـيـدـ بـنـ ثـابـتـ، دـمـشـقـ، ١٩٧٥م.
- الروـاـيـة وـالـاستـشـهـاد بـالـلـغـةـ، درـاسـة لـقـضـائـاـ الـرـوـاـيـةـ وـالـاستـشـهـادـ فـيـ ضـوءـ عـلـمـ اللـغـةـ الـحـدـيـثـ، دـ. مـحمدـ عـيـدـ، عـالـمـ الـكـتبـ، القـاهـرـةـ، ١٩٧٦م.
- رـياـضـ السـالـكـينـ فـي شـرـحـ صـحـيـفةـ سـيـدـ السـاجـدـيـنـ صـلـوـاتـ اللهـ

عليه، ابن معصوم (عليّ خان صدر الدين الحسيني الحسني المدنی الشیرازی، ١٠٥٢ - ١١٢٠ھ)، تتح: السید محسن الحسينی الأمینی، مؤسسه النشر الإسلامی، قم، إیران، (د.ت.).

- روح المعانی في تفسیر القرآن والسبع المثاني، الألوسي (أبو الفضل شهاب الدين السید محمود البغدادی، ت ١٢٧٠ھ)، مطبعة دار الفكر، بيروت - لبنان، (د.ت.).
- الزّمن في القرآن الكريم، دراسة دلالية للأفعال الواردة فيه، د. بكري عبد الكريم، ط ٢، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩م.
- الزّمن في النّحو العربي، كمال إبراهيم بدرى، ط ١، دار أميّة للنشر والتوزيع، الرياض، ٤١٤٠ھ.
- سرّ صناعة الإعراب، ابن جنى (أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢ھ)، تتح: حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، دمشق، (١٤٠٥ھ - ١٩٨٥م).
- سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد، ت ٦٤٦ھ)، صحّحه وعلق عليه، عبد المتعال الصّعیدی، مطبعة محمد عليّ صبيح وأولاده، ميدان الأزهر، مصر، (١٣٧٢ھ - ١٩٥٣م).
- سنن أبي داود، أبو داود (سلیمان ابن الأشعث السّجستانی الأزدي، ت ٢٧٥ھ)، دار الحديث، القاهرة، (١٤٠٨ھ - ١٩٨٨م).
- سيرة الأنئمة الاثني عشر، هاشم معروف الحسني، مؤسسة البلاغ لطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، (٦١٤٠ھ - ١٩٨٦م).
- سيرة أعلام النبلاء، الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد، ت ٧٤٨ھ)، تتح: شعيب الأرنؤطي، ومأمون الصاغي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٩٨١م.

- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملاوي، المكتبة الثقافية، بيروت - لبنان، (د.ت.).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمданى، ت ٧٦٩هـ)، ومعه: كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١٤، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، (جمادى الأولى، ١٣٨٤هـ - أكتوبر، ١٩٦٤م).
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم (أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، ت ٦٨٦هـ)، تحرير: عبد الحميد السعيد محمد عبد الحميد، طبعة دار الجيل، بيروت، (د.ت.).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، الأشموني (أبو الحسن نور الدين بن محمد، ٩٢٩هـ)، ومعه: كتاب واضح المسالك لتحقيق منهج السالك، تحرير: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د.ت.).
- شرح التسهيل، ابن مالك (أبو عبد الله محمد جمال الدين، ٦٠٠هـ - ٦٧٢هـ)، تحرير: عبد الرحمن السيد، ط ١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د.ت.).
- شرح التصريح على التوضيح، الأزهري (خالد بن عبد الله، ت ٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ومعه: حاشية ياسين العليمي على شرح التصريح، (د.ت.).
- شرح التلخيص للفزويني، البابرتى (أكمال الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد، ت ٧٨٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد مصطفى رمضان صوفيه، ط ١، المنشأة العامة للنشر والتوزيع

والإعلان، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ١٣٩٢ هـ - ١٩٨٣ م.

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، ٥٩٧ هـ - ١٣٦٩ م)، تحرير: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).
- شرح الحدود النحوية، الفاكهي (عبد بن أحمد، ت ٩٧٢ هـ)، تحرير: د. زكي فهمي الألوسي، بيت الحكم، جامعة بغداد، (د.ت.).
- شرح ديوان جرير، محمد إسماعيل عبد الصاوي، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، (د.ت.).
- شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).
- شرح السيرافي على كتاب سيبويه، بهامش الكتاب، مطبعة بولاق.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراياني (محمد بن الحسن، ت ٦٨٦ هـ)، ومعه: شرح شواهد، عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، (ت ١٠٩٣ هـ)، تحرير: محمد نور الحسن، محمد الزفاف، محمد محبي الدين عبد الحميد، دار الكتب العالمية، بيروت - لبنان، (١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الانصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد، ٧٠٨ - ٧٦١ هـ)، ومعه: كتاب منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محبي الدين عبد الحميد، ط ٨، مطبعة السعادة، القاهرة، (١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م).

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد، ت ٦٧٢هـ)، تحرير: عبد المنعم أحمد هويدى، ط١، دار الفكر العربى، ١٩٤٦م.
- شرح عيون الإعراب، المجازعى (أبو الحسن علي بن فضال، ت ٤٧٩هـ)، تحرير: حنا جميل حداد، ط١، مكتبة المثار، الأردن، الزرقاء، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م).
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصارى، (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد، ت ٧٦١ - ٧٠٨هـ)، ومعه: كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٣م.
- شرح الكافية الشافعية، ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله بن أحمد، ت ٦٧٢هـ)، تحرير: د. عبد المنعم أحمد هويدى، ط١، دار المؤمن للتراث، مكة المكرمة، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- شرح اللحمة البدرية في علم اللغة العربية، لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، ابن هشام الأنصارى (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، ت ٧٦١هـ)، دراسة وتحقيق: هادى نهر، الجامعة المستنصرية، بغداد، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
- شرح المختصر لسعد الدين النقاشانى (ت ٧٩١هـ)، على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، (ت ٧٣٩هـ)، في المعاني، والبيان، والبديع، تحرير: عبد المتعال الصعيدي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، (د.ت.).
- شرح المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ابن يعيش (أبو البقاء موفق الدين بن علي، ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت.).

- شرح مقدمة الإعراب، الأزهري (خالد بن عبد الله، ت ٩٠٥ هـ)، بهامش: حاشية الشنواني، ط ٢، منشورات دار الكتب الشرقية، دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، مطبعة النهضة، تونس، ١٣٧٣ هـ.
- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ (أبو الحسن طاهر بن أحمد، ت ٤٤٩ هـ)، تحرير: خالد عبد الكريم، ط ١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧ م.
- شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر، ت ٦٤٦ هـ)، تحرير: موسى بنّي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف، (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).
- شروح التلخيص، مجموعة من الشروح على تلخيص المفتاح، للخطيب القزويني، ت ٧٣٩ هـ،طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر، (د.ت.).
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم الدينوري، ت ٢٧٦ هـ)، تحرير: مفيد قميحة، مراجعة: نعيم زرزور، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- شفاء الغليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي (أبو عبد الله محمد بن عيسى)، تحرير: د. الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، دار الندوة، بيروت، المكتبة الفيصلية، (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- شواهد التوضيح والفصيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله بن أحمد، ت ٦٧٢ هـ)، تحرير: طه محسن، مطبعة وزارة الأوقاف العراقية، (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- الصّاحبِي في فقه اللغة وسُننَ العرب في كلامه، ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن فارس، ت ٣٩٥ هـ)، تحرير: مصطفى الشويمى،

مؤسسة: أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، (١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م).

- الصحيفة السَّجَادِيَّة، الإمام زين العابدين عَلَيْهِ الْحَسَنَةُ الْعَظِيمَةُ، مُوسَى الْقَاطِنُ، تقدِيم وضبط: مُحَمَّد القاضي، ط٢، مطبعة الديوانى، السلام، بغداد، ١٩٨٧م.

- الصحيفة السَّجَادِيَّة الكاملة، الإمام زين العابدين عَلَيْهِ الْحَسَنَةُ الْعَظِيمَةُ، مُوسَى الْقَاطِنُ، تقدِيم وضبط: مُحَمَّد القاضي، ط١، مؤسسة أهل البيت، بيروت - لبنان، (١٤١١هـ- ١٩٩١م).

- الصحيفة السَّجَادِيَّة الكاملة، الإمام زين العابدين عَلَيْهِ الْحَسَنَةُ الْعَظِيمَةُ، مُوسَى الْقَاطِنُ، تقدِيم: الشيخ باقر شريف القرشي، مكتبة الأمير، السلام، بغداد، ١٩٩٨م.

- الصَّيْغُ الزَّمْنِيَّةُ فِي الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، د. مَالِكُ الْمَطَلَّبِيُّ، الْمُوسَوِّعَةُ الصَّغِيرَةُ، العدد: ٢١٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦م.

- الطَّرَازُ المُتَضَمِّنُ لِأَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ وَعِلْمِ حَقَائِقِ الْإِعْجَانِ، ابْنُ حَمْزَةَ الْعَلَوِيِّ الْيَمَنِيِّ (يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ بْنُ عَلَيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، ت ٧٤٩هـ)، تتح: جماعة من العلماء، بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سلمان حموده، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٩م.

- العامل التّحويّ - بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التّحليل اللغوي، د. خليل أحمد عميرة، جامعة اليرموك، (د.ت.).

- العربية وعلم اللغة البنائي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م.

- العربية الفصحى - نحو بناء لغويّ جديد، هنري فليش، تعریب وتحقيق: د. عبد الصبور شاهین، ط٢، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٣ م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، (ضمن شرح التلخيص)، السّبكيّ (بهاء الدين بن عليّ)، طُبع بمطبعة عيسى البابي الحلبّي وشركاؤه، مصر، (د.ت).
- العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، القاهرة، ١٩٨٤ م.
- علل النحو، ابن الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله، ت ٥٣٨١)، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢ م.
- علم البديع، عبد العزيز عتيق، ط٢، دار النّهضة العربيّة، ١٩٧٠ م.
- علم البديع - دراسة تاريخيّة وفنّية لأصول البلاغة ومسائل البديع، د. بسيونى عبد الفتاح فنيود، ط٢، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨ م.
- علم الدلالة، أ.ر. بالمر، ترجمة: مجید الماشطة، الجامعة المستنصرية، مطبعة العمال المركزية، بغداد، ١٩٨٥ م.
- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د. محمود فهمي حجازي، سلسلة الكتب الثقافية، جامعة حرب، العدد: ٢٤٩، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠ م.
- علم المعاني، د. درويش الجندي، مكتبة نهضة مصر، مطبعة الرسالة، الفجالة، (د.ت).
- علم المعاني، د. عبد العزيز عتيق، ط٢، مكتبة النّهضة العربيّة، بيروت، ١٩٧٠ م.

- علم المعاني، د. قصي سالم علوان، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٥ م.
- علم المعاني - بين الأصل النحوّي والموروث البلاغيّ، د. محمد حسين علي الصّغير، ط١، الموسوعة الصغيرة، العدد: ٣٣٥، دار الشؤون الثقافية العامّة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٩ م.
- علم المعاني - تأصيل وتقدير، حسن طبل، ط١، مكتبة الإيمان المنصوريّة، مصر، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- علم المعاني - دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، ط٢، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، دار المعالم الثقافية، الإحياء للنشر والتوزيع، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- الفصول المهمة في معرفة أحوال الأنمة، ابن الصباغ (عليّ بن محمد أحمد المغربيّ، ت٨٥٥هـ)، ط٣، المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف، ١٩٦٢ م.
- الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائيّ، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- الفعل في القرآن الكريم - تعديته ولزومه، أوس إبراهيم الشّمامس، ذات السلسل، الكويت، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- الفعل والزمن، د. عصام نور الدين، ط١، المؤسسة الجامعية، للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨م.
- فلسفة اللغة العربية، د. عثمان أمين، المكتبة الثقافية (١٤٤)، الدار المصرية لتأليف والترجمة، دار مصر للطباعة والترجمة، ١٩٦٥م.
- في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٦٩م.

- في بناء الجملة العربية، مُحمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، الكويت، (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م).
- في البنية والدلالة، سعد أبو رضا، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزّي وشركاؤه، مصر، ١٩٨٨ م.
- في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، مالك يوسف المطلي، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١ م.
- في الفكر اللغوي، د. محمد فتحي، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، (١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م).
- في النحو العربي - (قواعد وتدريبات)، ج١: نظام الجملة الاسمية، و: ج٢: نظام الجملة الفعلية ومكملاتها، د. عبد الحميد مصطفى السيد، لطيفة إبراهيم النجار، ط١، دار القلم للنشر والتوزيع، دولة الإمارات العربية المتحدة، (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م).
- في النحو العربي - نقد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، د. مهدي المخزومي، ط١، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٦٦ م.
- في النحو العربي - نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، (١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م).
- في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، خليل إبراهيم عمairy، ط١، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- القاموس المحيط (معجم)، الفيروزآبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب، ت ١٤١٧ هـ)، دار الجليل، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، (د.ت.).
- قطوف لغوية، عبد الفتاح المصري، ط٣، دار ابن كثير، دمشق،

- بِيْرُوت، (١٤٠٧-١٩٨٧م).
- الْقَوْلُ الَّذِينَ فِي النَّحْوِ الْبَيْنِ فِي لُغَةِ الْإِسْلَامِ وَالْعَرَبِ، حَمِيدُ الْخَالصِي، مُطبَّعَةُ شَفِيقٍ، بَغْدَاد، (١٤٠٨-١٩٨٨م).
- الْكَافِيَّةُ فِي النَّحْوِ، لَابْنِ الْحَاجِبِ (جَمَالُ الدِّينِ أَبْنَى عُمَرُو عُثْمَانَ بْنَ عُمَرَ، ٥٧٠-٦٤٦هـ)، شَرْحُه رَضِيَّ الدِّينِ الْأَسْتَرَآبَانِيُّ (مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، ت ٦٨٦هـ)، دَارُ الْكِتَبِ الْعُلُومِيَّةِ، بِيْرُوت - لَبَنَانَ (د.ت.).
- كِتَابُ سَيِّبُويَّهِ (أَبُو بَشِّرِ عُمَرِ بْنِ عُثْمَانِ بْنِ قَنْبَرِ، ت ١٨٠هـ)، تَحْ: عَبْدُ السَّلَامِ مُحَمَّدُ هَارُونَ، ط ٣، النَّاشرُ مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، مُطبَّعَةُ الْمَدْنِيِّ، الْقَاهِرَةِ، (١٤٠٨-١٩٨٨م).
- كِتَابُ سَيِّبُويَّهِ (أَبُو بَشِّرِ عُمَرِ بْنِ عُثْمَانِ بْنِ قَنْبَرِ، ت ١٨٠هـ)، الْمَطْبَعَةُ الْأَمْيَرِيَّةُ، بُولَاقُ، (١٢١٧-١٣١٦هـ).
- كِتَابُ الصَّنَاعَتَيْنِ - الْكِتَابَةِ وَالشِّعْرِ، أَبُو هَلَالِ الْعَسْكَرِيِّ (الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ، ت ٣٩٥هـ)، ط ١، دَارُ إِحْيَا الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، مَصْرُ، (١٣٧١هـ - ١٩٥٢م).
- كِتَابُ الْعَيْنِ (مَعْجَمُه)، الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيِّيُّ، (ت ١٧٥هـ)، تَحْ: د. إِبْرَاهِيمُ السَّامِرَائِيُّ، و: د. مَهْدِيُّ الْمَخْزُومِيُّ، دَارُ الرَّشِيدِ، ١٩٨٢م.
- الْكَشَافُ عَنْ حَقَائِقِ غَوَامِضِ التَّنْزِيلِ وَعِيُونِ الْأَقَاوِيلِ فِي وِجُوهِ التَّأْوِيلِ، الزَّمْخَشِرِيُّ (أَبُو الْقَاسِمِ جَارِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، ت ٥٣٨هـ)، دَارُ الْمَعْرِفَةِ لِلطبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، بِيْرُوت، (د.ت.).
- كِشْفُ الْغَمَّةِ فِي مَعْرِفَةِ الْأَئِمَّةِ، ابْنُ أَبِي الْفَتْحِ الْأَرْبَلِيِّ (أَبُو الْحَسَنِ عَلَيِّ بْنِ عَيْسَى، ت ٦٩٣هـ)، مُطبَّعَةُ النَّجْفِ الْأَشْرَفِ، النَّجْفُ الْأَشْرَفُ، مَحْرُم١٣٨٥هـ.

- كشف المشكل في النحو، اليمني (علي بن سلمان الحيدرة، ت ٥٩٩هـ)، تحرير: د. هادي عطية مطر، ط١، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، ١٩٨٤م.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفرق اللغوية)، أبو البقاء الكفوبي (أبيوبن موسى الحسيني، ت ١٠٩٤-١٦٨٣م)، قابلة على نسخة الخطية وأعد للطبع ووضع فهرسه: د. عدنان درويش، محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب الثقافية، دمشق، ١٩٧٥م.
- لسان العرب (معجم)، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري، ت ٧١١هـ)، ط١، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، ١٣٠٠هـ.
- اللسانيات من خلال النصوص، د. عبد السلام المساوي، ط١، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- اللغة، ج. فندريس، تعریف: عبد الحميد الدواхи، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت).
- لغة الإعراب، بدیر متولی حمید، دار المعرفة، القاهرة، مصر، (د.ت).
- اللغة الشاعرة - مزايا التعبير الفني في اللغة العربية، عباس محمود العقاد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت - صيدا، ١٩٧٣م.
- اللغة الشعرية (دراسة في شعر حميد سعيد)، محمد كنوني، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، ١٩٩٧م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م.
- اللغة والمعنى والسياق، جون لاینز، ترجمة: د. عباس صادق

الوهاب، مراجعة، د. يوئيل عزيز، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧ م.

- **اللمع في العربية**، ابن جني (أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢ هـ)، تح: حامد المؤمن، ط١، مطبعة العانى، بغداد، (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م).
- **مباحث الدليل اللغظى**، محمود الهاشمى، مطبعة الآداب، النجف (د.ت).
- **المباحث اللغوية في العراق**، مصطفى جواد، معهد البحث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٦ م.
- **المبتدأ والخبر في القرآن الكريم**، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ط١، دار عمار، عمان، (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- **المتبع في شرح اللمع**، أبو البقاء العكربى (عبد الله بن الحسن، ت ٦١٦ هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الحميد حمد محمد محمود الزويي، ط١، منشورات جامعة قار يونس، بنغازى، ١٩٩٤ م.
- **المثل السائى في أدب الكاتب والشاعر**، ابن الأثير (ضياء الدين نصر الله بن محمد، ت ٦٣٧ هـ)، تح: د. أحمد الحوفي، و: د. بدوى طبانة، ط٢، منشورات الرفاعي، الرياض، (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م).
- **مجمع البيان في تفسير القرآن**، الطبرسى (أبو علي الفضل بن الحسن، من علماء القرن السادس)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).
- **المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها**، ابن جني (أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢ هـ)، تح: د. علي النجدي ناصف، و: د. عبد الحليم النجار، و: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٩٦٩ م.
- **الحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، محمد الأنطاكي، ط١، مكتبة دار الشرق، بيروت، (١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م).

- مختصر البلاغة، عبد الهادي الفضليّ، دار الهادي للمطبوعات،  
بيروت - لبنان، (د.ت).
- مختصر النحو، عبد الهادي الفضليّ، مطبعة النعمان، النّجف  
الأشرف، (١٣٩١هـ - ١٩٧١م).
- المخصص (معجم في المعاني)، ابن سيده الأندلسيّ (أبو الحسن عليّ  
بن إسماعيل، ت ٤٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.
- المدارس التّحويّة، د. شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف بمصر،  
١٩٧٦م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي  
المخزوميّ، ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ  
وأولاده بمصر، (١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م).
- مدخل إلى دراسة الصرف العربيّ على ضوء الدراسات اللغوية  
المعاصرة، د. مصطفى النّحاس، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت،  
١٩٨١م.
- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمد أحمد نحلة، دار النّهضة،  
بيروت، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- مدخل إلى دراسة النحو العربيّ على ضوء اللغات السّامية، عبد  
المجيد عابدين، دار الطباعة الحديثة، (د.ت).
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ، د. رمضان عبد  
الّتّواب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- مدخل إلى علم المنطق (المنطق التقليديّ)، د. مهدي فضل الله، ط٢،  
دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩م.
- المرتجل، ابن الخشّاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد، ت ٥٦٧هـ)،

- تح: علي حيدر، دمشق، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٤م).
- المسائل العسكرية في النحو العربي، أبو علي النحوي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، ت ٣٧٧هـ)، تح: علي جابر المنصوري، ط١، طُبع بمطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٨٢م.
- المشتقات، محمد صادق التبريزى، إيران، طبعة حجرية، (د.ت.).
- المشتق عند الأصوليين، الشيخ محمد موسى اليعقوبي، (د.ط)، النجف الأشرف، (د.ت.).
- المشكاة الفتحية على الشمعة المضيئة للسيوطى، الدمياطي (محمد بن محمد بن أحمد البدرى، ت ١١٤٠هـ)، تح: هشام سعيد النعيمي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد القيسى (محمد بن مكي بن أبي طالب، ت ٣٥٥هـ - ٤٣٧هـ)، دراسة وتحقيق: د. حاتم صالح الضامن، سلسلة كتب التراث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، دار الحرية للطباعة، بغداد، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعى، الفيومى (أحمد بن محمد بن علي المقرى، ت ٧٧٠هـ)، ط٢، المطبعة الأميرية، مصر، ١٩١٢م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطى، ت ٩١١هـ، تح: نبهان ياسين حسين، الجامعة المستنصرية، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٩٧٧م.
- معالم العلماء، ابن شهر آشوب المازندراني، ت ٥٨٨هـ، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٩٦١م.

- معاني الأبنية في العربية، د. فاضل صالح السّامرائي، ط١، الكويت، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- المعاني الثّانية في الأسلوب القرآني، د. فتحي عامر، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزّي وشركاؤه، مصر، ١٩٧٦م.
- معاني الحروف، الرّماني (عليّ بن عيسى، ت ٣٨٤هـ)، تحرير عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار العالم العربيّ، دار نهضة مصر للطبع والنشر بمصر، القاهرة، ١٩٧٣م.
- المعاني في ضوء أساليب القرآن، د. عبد الفتاح لاشين، ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.
- معاني القرآن، أبو ذكريا الفراء (يعيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ)، تحرير: أحمد يوسف نجاتي، و: محمد علي النّجار، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
- معاني النحو، د. فاضل السّامرائي، ج١: ج٢، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكم، مطبعة التعليم العالي في الموصل، (١٩٨٦-١٩٨٧م)، و: ج٣: ج٤، بغداد، ١٩٩٠م، و: ج٤، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩١م.
- معاهد التّنصيص على شواهد التّلخيص، العباسي (عبد الرحمن بن أحمد، ت ٩٦٣هـ)، تحرير: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت - لبنان، (١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م).
- معرك الأقران في إعجاز القرآن، السّيوطي (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن، ت ٩١١هـ)، ط١، ضبطه وصحّحه وكتب فهارسه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

- المعجب في علم النحو، رؤوف جمال الدين، ط١، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٣٩٨هـ.
- معجم البلاغة العربية، د. بدوي طباعة، ط١، منشورات جامعة طرابلس، كلية التربية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
- معجم الجملة القرآنية - القسم الثاني - الدلالة الزمنية للأفعال في القرآن الكريم، د. طالب محمد إسماعيل الزوبعي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨م.
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلاوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (أبو الحسن بن زكريا، ت ٣٩٥هـ)، تٰ: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، ١٩٦٦.
- مغني الليب عن كتب الأعارات، ابن هشام الانصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، ت ٧٦١هـ)، حققه، وفصله، وضبط غرائبه: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (د.ت.).
- المغني في النحو، ابن فلاح اليمني (تقي الدين أبو الخير منصور، ت ٦٨٠هـ)، تٰ: عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠م.
- مفتاح العلوم، السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، ت ٦٢٦هـ)، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م).
- مفردات غريب القرآن في اللغة والأدب والتفسير وعلوم القرآن،

الرّاهب الأصبهاني (أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد، من أعيان القرن الخامس الهجري)، مكتبة البورد جمهوري المصطفويي بطهران،

١٣٧٣هـ

- المفرد والمؤلّف، الزّمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ)، تحرير: د. بهيجة الحسني، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م)، (مستل من مجلة المجمع العلمي العراقي، مج: ١٥).
- المُفَصَّل في علم العربية، الزّمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ)، وبدليله: كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، للسيّد حمد بدر الدين أبي فراس النعسانى الحلبي، ط٢، دار الجيل، بيروت- لبنان، (د.ت).
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، الإمام العيني محمود، مطبوع بهامش خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ط١، المطبعة الأميرية ببولاق.
- المقرب، ابن عصفور (عليّ بن مؤمن، ت ٦٦٩هـ)، تحرير: د. أحمد عبد السّtar الجواري، و: د. عبد الله الجبوري، ط٢، مطبعة العانى، بغداد، ١٩٧١م.
- المقتضى في شرح الإيضاح، لأبي علي النحوى (ت ٣٧٧هـ)، عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر بن عبد الرحمن، ت ٤٧٤هـ)، تحرير: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- المقتضى، المبرد (أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ)، تحرير: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت - لبنان، (د.ت).

- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥م.
- من بلاغة القرآن، أحمد أحمد بدوي، مطبعة لجنة البيان العربي، مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٠م.
- مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (١٤٠٠هـ-١٩٧٩م).
- المنطق، محمد رضا المظفر، ط٣، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٨هـ، مجموعة المحاضرات التي ألقاها في كلية منتدى التشر بالنجف الأشرف، مطبعة حسام، بغداد، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
- منهاج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، د. علي زوين، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦م.
- منهاج الصوتى للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
- منهاج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د. محمد كاظم البكاء، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩م.
- مواهب الرحمن في تفسير القرآن، السيد عبد الأعلى السبزواري (قدس سره الشريف)، ط٢، ج٣، مطبعة الديوانى، بغداد، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، أبو يعقوب المغربي (ضمن شروح التلخيص)، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر.
- الموجز في النحو، أبو بكر بن السراج، (ت١٣٦هـ)، تحرير: مصطفى الشويمى، بيروت، ١٩٦٥م.

- نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري، د. محمد حسين علي الصغير، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
- نحو التيسير - دراسة ونقد منهجي، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).
- النحو العربي نقد وبناء، إبراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت، ١٩٦٨ م.
- النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج، عبده الرّاجحي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨ م.
- نحو الفعل، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، (١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م).
- نحو القرآن، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، (١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م).
- النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب العربي، القاهرة، ١٩٨١ م.
- نحو المعاني، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
- نحو منهج جديد في البلاغة والنقد (دراسة وتطبيق)، سناه حميد البياتي، ط١، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٨ م.
- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التركيب الأساسية في اللغة العربية، مازن الوعر، ط١، دمشق، ١٩٨٧ م.
- النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتعددة، عباس حسن، ط٩، دار المعارف، مصر، ١٩٨٧ م.
- نحو الدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوية الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ط٣، القاهرة، ١٩٨٣ م.

- التّحوّل الوضفيّ من خلال القرآن الكريم، د. محمد صلاح الدين المصطفى، مؤسسة عليّ حراج الصّباح، دار غريب للطباعة، الكويت، (د.ت.).
- نحو وعي لغوّي، د. مازن المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- نشأة دراسة حروف المعاني، د. هادي عطيّة مطر، الموسوعة الصغيرة، العدد: ٦٦، دار الشّؤون الثقافية العامّة، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥م.
- نظرية الحروف العاملة وبناتها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيًّا، د. هادي عطيّة مصر الهلاليّ، ط١، عالم الكُتب، مكتبة النّهضة العربيّة، بيروت، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- نظرية النّظم - تأريخ وتطور، د. حاتم صالح الضامن، الموسوعة الصغيرة، العدد: ٤٧، دار الشّؤون الثقافية العامّة، دار الحرية للطباعة، بغداد، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- نقد الآراء المنطقية وحل مشكلاتها، ويليه قائمة بالغالطات، علىّ الشيخ محمد رضا، مطبعة النّعمان، النّجف الأشرف، ١٣٨٣هـ.
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، (ت ٦٠٦هـ)، تحرير: د. محمد بركات حمدي أبو عليّ، و: د. إبراهيم السّامرائيّ، دار الفكر للنشر والتّوزيع، الأردن، ١٩٨٥م.
- نهج البلاغة، وهو مجموع ما اختاره الشّريف الرضيّ الموسوّي (ت ٤٠٤هـ) من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م).

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السّيوطي (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن، ت ٩١١هـ)، عُني بتصحیحه: السّید مُحمد بدر النّعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، (د.ت.).
- وصف اللغة العربية دلاليًّا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية - دراسة حول المعنى وظلال المعنى، مُحمد مُحمد يونس علي، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٩٣م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان، ابن خلكان (أبو العباس شمس الدّين أحمد بن مُحمد بن أبي بكر، ٦٠٨ - ٦٨١هـ)، تحرير: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت - لبنان، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).

## ٢. الرسائل الجامعية:

- ابن جني وعلم الدلالة، نوال كريم زرزور (رسالة ماجستير)، إشراف د. صاحب أبو جناح كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
- أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، كريم حسين ناصح (رسالة دكتوراه)، إشراف د. حسام سعيد النعيمي، كلية الآداب، جامعة بغداد، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- أسلوب الدُّعاء في القرآن الكريم - دراسة فنِّية بلاغية، مُحمد محمود عبود زوين، (رسالة ماجستير)، إشراف د. نصيرة أحمد الشمرى، كلية القائد للتربية للبنات، جامعة الكوفة، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- أسلوبية النظم البلاغي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، نجود هاشم شكري (رسالة دكتوراه)، إشراف د. ماهر مهدي هلال، كلية الآداب، جامعة بغداد، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

- إضمار الجملة في النحو العربي، عبد الخالق زغير عدل (رسالة دكتوراه)، إشراف د. صالح حاتم الضامن، كلية الآداب، جامعة بغداد، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- البحث الدلالي في تفسير الميزان، مشكور كاظم العوادي (رسالة دكتوراه)، إشراف د. عبد الحسين الفتلي، كلية القائد للتربية للبنات، جامعة الكوفة، ١٩٩٨م.
- البناء الفني لشعر الحب العذري في العصر الأموي، سناه حميد البياتي (رسالة دكتوراه)، إشراف د.أحمد مطلوب، كلية الآداب، جامعة بغداد، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- توجيه الخلاف النحوي في المرفوعات من الأسماء، ابتسام عبد الحسين سلطان القصیر (رسالة ماجستير)، إشراف د. هدى صالح الحديشي، كلية الآداب، جامعة بغداد، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- الجملة الفعلية في نهج البلاغة - دراسة دلالية، محمود عبد حمد الامي، (رسالة ماجستير)، إشراف د. جواد كاظم عناد، كلية التربية جامعة القادسية، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- الجملة الفعلية ودلالتها في آيات الآخرة، مجید طارش عبد، (رسالة ماجستير)، إشراف كريم حسين ناصح، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- الجملة الوصفية للنحو العربي، ليث أسعد عبد الحميد، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- دلالة الجملة الاسمية في القرآن الكريم، شكر محمود عبد الله (رسالة دكتوراه)، إشراف د. طارق عبد عون الجنابي، د. كريم حسين ناصح الحالدي، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

- الزّمن واللغة، مالك يوسف المطليّ، (رسالة دكتوراه)، إشراف د. خديجة الحديثيّ، كلية الآداب، جامعة بغداد، (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).
- الصّحيفَةُ السَّجَادِيَّةُ - دراسةً أسلوبيةً، حسن غانم فضالة (رسالة ماجستير)، إشراف د. رياض شنطة جبر، كلية الآداب، جامعة القادسية، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- ظاهرة الزيادة في الجملة العربية، محمّد جواد سعيد الطريحيّ، (رسالة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- عطف النّسق في العربية، عبد العزيز عليّ مطلق الدّليميّ، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، (١٩٨٨م).
- المشتقات في القرآن الكريم (دراسة دلالية)، عبد الرحمن علوان حسن الشاميّ (رسالة ماجستير)، إشراف د. جواد كاظم عناد، كلية التربية، جامعة القادسية، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- مفهوم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني الأسدّيّ، (رسالة دكتوراه)، إشراف د. غالب فاضل المطليّ، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- الموسح في شرح الكافية، الخبيصيّ (الشيخ شمس الدين محمّد بن أبي بكر بن محمّد)، دراسة وتحقيق: محمّد أمين عواد الكبيسيّ (رسالة ماجستير)، إشراف د. خديجة الحديثيّ، كلية الآداب، جامعة بغداد، (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).
- نظام الجملة العربية، سناء حميد البياتيّ (رسالة ماجستير)، إشراف د. خديجة الحديثيّ، كلية الآداب جامعة بغداد، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م).

- الوظيفة اللغوية في الدراسات العربية الحديثة، لـ فائق جمیل العانی، (رسالة دكتوراه)، إشراف د. محمد ضاری حمادی، كلية الآداب، جامعة بغداد، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
  
- ٢. البحوث والمقالات المنشورة في الدوريات:
- أثر القرآن في الصحفة السجادية، كاصد یاسر الزیدی، مجلة رسالة الإسلام، كلية أصول الدين، بغداد، العددان: (١، ٢)، ١٩٧١م.
- الإسناد والتركيب عند الجواري، د. لیث أسعد عبد الحمید، مجلة كلية المعلمين، العدد: ١٤، ١٩٩٨م.
- الاقتضاء في التداول اللساني، د. عادل فاخوري، مجلة عالم الفكر - الألسنية، المجلد: ٢٠، العدد: ٣، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، ١٩٨٩م.
- التقسيم الصّرفي للكلمة العربية، د. صباح عباس السالم، مجلة الأستاذ، كلية التربية، جامعة بغداد، العدد: ٥، مطبعة العانی، بغداد، ١٩٩٠م.
- الجار والمجرور في اللغة العربية، د. مجید الماشطة، مجلة آفاق عربية، بغداد، السنة: ٤، العدد: ٩، ١٩٧٩م.
- الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. نعمة رحيم العزاوی، (ضمن المورد، دراسات في اللغة)، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٦م.
- الخصائص الدلالية للتعبير القرآني في تصوير الحج، د. كاصد یاسر الزیدی، مجلة دراسات إسلامية، العدد: ٩، السنة: ٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الدلالة الزمنية لفعل الأمر، د. فاضل صالح السامرائي، (بحث)

مطبوع ضمن كتاب: بحوث في اللغة والأدب، إشراف د. سهام الفريج، ط١، شركة مطبعة الفيصل، مكتبة المula، الكويت، (١٤٠٨-١٩٨٧).

- رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، خليل أحمد عميرة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، العدد: ٨، المجلد: ٢، خريف، ١٩٨٢.
- رأي في الفعل والتّجدد، د. قصي سالم علوان، مجلة آفاق عربية، السنة: ٩، العدد: ٦، شباط، ١٩٨٤.
- الزّمن الصّرفي والزّمن النّحوّي في اللغة العربية، د. فاضل مصطفى السّاقى، مجلة الضّاد، تصدرها الهيئة العليا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية، الجزء الثالث، (ذو الحجة، ١٤٠٩هـ - تموز، ١٩٨٩).
- الصحيفة السّجادية، ١ - أدب الدّعاء، د. حسين علي محفوظ، مجلة البلاغ، العدد: ٦، السنة الأولى، (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م). والعدد: ١٠، السنة الأولى، (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧).
- فعل الشرط: دلالته و زمنه، د. فاضل صالح السّامرائي، مجلة الضّاد، تصدرها الهيئة العليا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية، الجزء الأول، (جمادى الآخرى، ١٤٠٨هـ - شباط، ١٩٨٨).
- القرائن النّحوية وإطراح العامل والإعرابين التّقديرى والمحلّى، د. تمام حسان، مجلة اللسان العربي، المجلد: ١١، الجزء: ١.
- المباحث الأسلوبية عند ابن جنى، د. صاحب أبو جناح، مجلة الأقلام، العدد: ٩، السنة: ٢٣، أيلول، ١٩٨٨م.

- معاني الماضي والمضارع في القرآن الكريم، حامد عبد القادر، مجلة مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، ج: ١٠، ١٩٥٨ م.
- المفهوم التّكويني للعامل النّحوّي عند سيبويه - دراسة وتحليل، د. غالب فاضل المطبيّ، د. حسن عبد الغني الأسدّيّ، مجلة المورد، العدد: ٣، المجلد: ٢٧، (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م).
- موروث التّحوّل الكوفيّ ومحاولات التّيسير الحديثة، د. عبد الكاظم محسن الياسريّ، مجلة اللغة العربية وأدابها، العدد: ١، جامعة الكوفة، السنة: ١، (صفر، ١٤٢٢ هـ - آيار، ٢٠٠١ م).
- الوصف بالمصدر، د. أحمد عبد الستار الجواريّ، مجلة المجمع العلميّ العراقيّ، المجلد: ٣٥، كانون الثّاني، بغداد، ١٩٨٤ م.



# الفهرس

٣	الإهداء .....
٤	التقديم .....
٦	أـ الأثر اللفظي، وفيه: .....
٦	بـ - الأثر المعنوي .....
٨	هذا الكتاب .....
٩	المُقدِّمة .....
١٦	التمهيد .....
١٦	الجملة مفهوماً وبناءً .....
١٦	الكلام والجملة: .....
٢٧	عناصر الجملة وتلقيفها: .....
٣٨	- أقسام الجملة وضروب الإسناد: .....
٤٨	- الجملة الظرفية: .....
٥٠	- الجملة الشرطية: .....
٥٥	الفصل الأول .....
٥٥	التقديم في أجزاء الجملة في الصحفة السجادية .....
٥٩	تقديم المسند إليه على المسند .....
٦٤	تقديم المسند إليه على المسند: .....
٦٧	- الدلالة على الاختصاص: .....
٦٩	- الدلالة على تقوية الحكم وتوكيده: .....
٧٠	- الدلالة على الاهتمام وتركيز الدلالة عليه: .....
٧١	- الدلالة على التعظيم: .....
٧٢	دلالة تقديم ضمير الشأن: .....

٧٦	تقديم المسند في الجملة
٧٦	تقديم المسند:
٨٥	تقديم متعلقات الإسناد
٨٥	تقديم المفعول به على الإسناد (ال فعل والفاعل):
٨٩	- الدلالة على التخصيص:
٨٩	- الاختصاص مع مراعاة التتناسب السجعى:
٩١	تقديم المفعول به على المسند إليه (الفاعل):
٩٤	- التقديم للاهتمام والاعتناء بشأنه:
٩٧	- تقديمه لكثرة الألفاظ المتعلقة بالفاعل:
٩٨	تقديم الظرف والجار والمجرور:
١٠٠	التقديم على الإسناد (الجملة):
١٠٢	أ. التقديم في سياق الاستفهام:
١٠٣	ب. التقديم في سياق الإثبات:
١٠٤	- تقديمه للتخصيص أو الحصر:
١٠٥	- التقديم للعناية والاهتمام به:
١٠٧	تقديم الظرف أو الجار والمجرور على الفاعل أو نائبه:
١٠٨	- التقديم للدلالة على الاختصاص:
١١١	- التقديم للدلالة على الاهتمام والعناية به:
١١٤	تقديم الظرف أو الجار والمجرور على المفعول به أو المفعول به الثاني:
١١٥	- التقديم للدلالة على الاختصاص:
١١٦	- التقديم للعناية والاهتمام:
١١٨	تقديم الظرف أو الجار والمجرور على المسند (الخبر) في الإسناد الاسمي:
١١٨	- الدلالة على الاختصاص:

الفصل الثاني.....	١٢١
الذكر والمحذف في أجزاء الجملة في الصحيفة السجادية.....	١٢١
دالة ذكر المُسند إليه:.....	١٢٤
ومن مظاهر هذه الدالة ترشح دالة ثانية هي:.....	١٢٨
- تخصيص المُسند بمعنى:.....	١٢٨
- ذكره للدالة على زيادة تقريره وايضاحه:.....	١٢٨
- الدالة على التعظيم :.....	١٣٠
- ذكره للدالة على بيان فعله:.....	١٣١
دالة ذكر المسند:.....	١٣١
- الدالة على أنه أصل في الكلام ولا موجب للعدول عنه:.....	١٣٢
- الدالة على التعظيم:.....	١٣٣
- الدالة على التلذذ بذكره:.....	١٣٣
- ذكره للدالة على زيادة الإيضاح والتقرير:.....	١٣٣
- الدالة على توكييد تخصيص المُسند إليه بالمسند:.....	١٣٤
دالة تعدد الأخبار بعاطف أو بغير عاطف:.....	١٣٥
- الدالة على كمال اجتماعها وتخصصها بالمسند إليه (الموصوف):.....	١٣٨
- الدالة على الاهتمام والتقرير النفسي في الوصف:.....	١٤٠
- دالة الإخبار بالمصدر:.....	١٤٠
- الدالة على تقرير الحقيقة واتساعها على جهتها الخاصة بالإخبار: ...	١٤٣
دالة ذكر متعلقات الإسناد (تقيد الجملة):.....	١٤٦
دالة ذكر المفعول المطلق:.....	١٤٨
- الدالة على توكييد الحدث المحض:.....	١٤٩
ومن أغراض ذكر المفعول المطلق في الصحيفة السجادية أيضاً:.....	١٥٠

١٥٢	دلة ذكر المفعول لأجله:
١٥٣	- الدللة على بيان غاية الإسناد (مضمون الجملة المتحقق):
١٥٥	- الدللة على بيان العلة المرادة من الإسناد:
١٥٦	دلة ذكر الحال:
١٥٧	- تعلق دلة الجملة بهيأة خاصة:
١٥٨	- تركيز الدللة على هيئة صاحب الحال والعنابة به:
١٦٠	- التوسيع في الدللة:
١٦١	دلة حذف المُسند إليه:
١٦١	حذف المُسند إليه إذا كان مبتدأ:
١٦٢	ذلك في مواضع:
١٦٤	- للدللة على تعين المُسند إليه على وجه التَّجلي الحقيقِي:
١٦٥	- الدللة على تركيز الدللة في المسند:
١٦٥	- حذفه للدللة بناءً على الظاهر بحذف ما لا ضرورة له:
١٦٦	- الدللة على الاختصار:
١٦٦	حذف المُسند إليه إذا كان فاعلاً:
١٧٣	- الدللة على عدم اقتضاء غرض لذكره:
١٧٤	- حذف (المسند إليه) الفاعل للدللة على تركيز العنابة في الحديث:
١٧٥	- حذفه للدللة على تعظيمه:
١٧٦	- حذفه للعلم به:
١٧٨	- حذفه لمراعاة التَّناسب السَّجعِي (الصَّوْتِي):
١٧٩	- حذفه لقصد الاختصار:
١٧٩	دلة حذف المسند:
١٧٩	حذف المُسند إذا كان خبراً:

١٨٣	- حذفه للدلالة عَلَى توكيده التّقرير:
١٨٣	- حذفه لقصد الاختصار والإيجاز:
١٨٤	حذف جملة جواب الشرط أو جزائه :
١٨٨	- حذف الجزء للتوسيع في الدلالة:
١٨٩	- حذف الجزء للإيجاز مع التناسب الصوتي:
١٩٠	- حذفه للدلالة عَلَى وقوعه لا محالة:
١٩١	- الدلالة عَلَى توكيده وقوع الحكم الأول وتحقيقه رغبةً فيه:
١٩٣	حذف الجملة (المسند والمسند إليه):
١٩٦	الدلالة عَلَى استبعاد حقيقة مضمون الجملة وحكمها الإسنادي:
١٩٦	وذلك كما في دُعائِه عَلَيْكَمْ:
١٩٧	- تعلق الدلالة بالحدث:
١٩٩	- الدلالة عَلَى تكثير المعنى وتوكيده:
٢٠١	- الدلالة عَلَى الاختصار مع حسن بلاغة التعبير:
٢٠٢	دلالة حذف متعلقات الإسناد (اطلاق الجملة):
٢٠٢	حذف المفعول به :
٢١٢	- حذفه للاختصار والإيجاز:
٢١٤	- حذفه لعدم تعلق الغرض بذكره:
٢١٥	- حذفه لمراعاة التناسب السجعيّ:
٢١٦	- حذفه للتوسيع في الدلالة والتعميم مع الاختصار:
٢١٧	- تحقيق البيان بعد الابهام أو التفضيل بعد الاجمال:
٢١٨	- حذف المفعول لتركيز الدلالة عَلَى الحدث وفاعله:
٢٢٠	- حذفه للتعظيم أو للتحمير:
٢٢٠	دلالة حذف الجار والمجرور:

٢٢٢	- الدلالة على تركيز الانتباه في الحديث:
٢٢٢	- مراعاة الفاصلة في نهاية الجملة:
٢٢٢	- الدلالة على الإيجاز:
٢٢٤	الفصل الثالث
٢٢٤	التّعرِيفُ والتنكير في أجزاء الجملة في الصّحيفة السّجّاديّة
٢٢٧	دلالة تعريف المُسند إليه:
٢٢٨	دلالة تعريف المُسند إليه بالضمير:
٢٣١	ضمير المتكلّم:
٢٣٢	- ضمير الخطاب:
٢٣٤	- ضمير الغيبة:
٢٣٥	دلالة تعريف المُسند إليه بالعلمية:
٢٣٧	- الدلالة على قصد إحضار مدلوله عينه وتشخيص مسماه ابتداءً بذكر اسمه الخاص به:
٢٣٨	- الدلالة على التّبرك به والاستلذان بذكره:
٢٣٩	- الدلالة على الذم والإهانة والتحقير:
٢٤٠	دلالة تعريف المُسند إليه باسم الإشارة:
٢٤٤	- الدلالة على تمييز المُسند إليه (المشار إليه) أكمل تمييز:
٢٤٥	- الدلالة على تعظيم المشار إليه:
٢٤٧	دلالة تعريف المُسند إليه بـ (أـ):
٢٤٨	فـ (أـ) العهدية:
٢٤٩	٢ـ (أـ) الجنسية:
٢٥١	- الدلالة على بيان حقيقة الجنس وماهيته:
٢٥٢	- الدلالة على الاستغراق الحقيقـي لأفراد الجنس كـ:

٢٥٥	- الدلالة على الكمال:
٢٥٦	- الدلالة على تعين واحد من أفراد الحقيقة :
٢٥٧	- الدلالة على أمر معهود سابق:
٢٥٨	دلاله تعريف المُسند إلية بالإضافة:
٢٦٠	- الدلالة على إرادة الإيجاز والاختصار:
٢٦٢	- الدلالة على تعظيم شأن المضاف:
٢٦٣	- الدلالة على تحفير المضاف والتقليل من شأنه:
٢٦٣	تركيز المعنى على جنس المضاف الملتصق بالمضاف إلية سعة في الدلالة:
٢٦٤	- الدلالة على تكثير المعنى وتربيبة الفائدة:
٢٦٥	- الدلالة على التقليل من شأن المضاف إليه:
٢٦٦	دلاله تعريف المُسند إلية بالاسم الموصول:
٢٦٨	- الدلالة على زيادة التقرير:
٢٦٩	- الدلالة على التهويل والتفخيم:
٢٧٠	- الدلالة على العموم والاختصار:
٢٧٠	- الدلالة على التعظيم والتحفير:
٢٧١	- الدلالة على إرادة الجنس أو الحقيقة :
٢٧٢	- الدلالة على ارادة واحد غير معين من أفراد الحقيقة:
٢٧٣	دلاله تنكير المُسند إلية في الجملة:
٢٧٧	- الدلالة على الوحدة:
٢٧٨	- الدلالة إرادة حقيقة الجنس:
٢٨٠	- الدلالة على التكثير:
٢٨١	- الدلالة على التعظيم:
٢٨٢	- الدلالة على التحفيز:

٢٨٣ .....	- الدلالة على التقليل:
٢٨٤ .....	- الدلالة على التعظيم والتکثير جمیعاً:
٢٨٤ .....	- الدلالة على العموم والشمول:
٢٨٥ .....	دلالة تناکیر المُسند (الخبر) في الجملة:
٢٨٦ .....	- الدلالة على عدم إرادة القصر أو العهد:
٢٨٧ .....	- الدلالة على التعظيم والتھویل:
٢٨٨ .....	- الدلالة على التھوین والتحقیر:
٢٨٩ .....	- الدلالة على الاختصاص:
٢٨٩ .....	دلالة تعريف المُسند (الخبر) في الجملة:
٢٩٣ .....	- تعريفه بـ(أـلـ) الجنسية:
أ. ٢٩٤ .....	أ. الدلالة على الاختصاص والقصر الحقيقی على سبيل الحقيقة التحقیقیة:
بـ. ٢٩٥ .....	بـ. الدلالة على اختصاص جنس المعنى وقصره المفاد من المُسند على المُسند إليه مبالغةً وتجوزاً:
٢٩٧ .....	- الدلالة على أصالة مبلغ المُسند إليه منتهى عين الكمال:
٢٩٧ .....	- الدلالة على إيراد المُسند على معنى شائع ومعهود :
٢٩٧ .....	- الدلالة على توکيد القصر الحقيقی:
٢٩٨ .....	تعريفه بالاسم الموصول:
٢٩٩ .....	- الدلالة على قصر المُسند إليه واحتضانه بصلة الموصول مبالغةً وادعاءً:
٣٠٠ .....	تعريفه بالإشارة (ذا):
٣٠٠ .....	تعريفه بالإضافة:
٣٠١ .....	دلالة تعريف متعلق الإسناد (الجملة) وتنکیره:
٣٠٢ .....	تعريفه بـ(أـلـ):

٣٠٢ .....	تعريفه بالوصولية:
٣٠٣ .....	- الدلالة على إرادة الاختصار:
٣٠٣ .....	- الدلالة على ارادة فرد غير معين من أفراد الحقيقة:
٣٠٤ .....	تعريفه بالإضافة:
٣٠٤ .....	- الدلالة على تعظيم شأن المضاف:
٣٠٤ .....	تنكير المفعول به:
٣٠٥ .....	- الدلالة على إرادة الوحدة:
٣٠٥ .....	- الدلالة على اطلاقه وشيوعيه:
٣٠٥ .....	- الدلالة على التعظيم:
٣٠٥ .....	- الدلالة على التعظيم والتکثير:
٣٠٦ .....	- الدلالة على التحقيق والتهوين:
٣٠٦ .....	- الدلالة على التقليل والتعظيم:
٣٠٨ .....	الفصل الرابع
٣٠٨ .....	الفصل والوصل بين الجمل النصية في الصحفة السجادية
٣٠٨ .....	الفصل والوصل
٣١٣ .....	مواضع الفصل والوصل:
٣٢٠ .....	مواضع الوصل:
٣٢٣ .....	مصاديق الوصل في الصحفة السجادية:
٣٢٩ .....	مصاديق الفصل في الصحفة السجادية:
٣٣٦ .....	اقتران الجملة الحالية بـ (الواو):
٣٤٠ .....	- الدلالة على أنَّ ما بعد (واو) الحال أمرٌ ظاهرٌ ومعلوم:
٣٤٢ .....	- الدلالة على أنَّ ما بعدها مستقرٌ ثابت قبل حصول الحدث المصاحب لها وبعده:
٣٤٤ .....	- الدلالة على تنصيص إرادة الحال لا التعليل:

الفصل الخامس.....	٣٤٦
دلالـة الجملـة عـلـى الزـمن والتـجـدد والـثـبـوت .....	٣٤٦
في الجملـة في الصـحـيفـة السـجـارـيـة .....	٣٤٦
مـدخل: .....	٣٤٦
الـدـلـالـة الـزـمـنـيـة في الـجـمـلـة في الصـحـيفـة السـجـارـيـة .....	٣٤٧
الـدـلـالـة الـزـمـنـيـة لـصـيـغـة (فـعـلـ) الـمـاضـي في الـجـمـلـة: .....	٣٥٦
١- الدـلـالـة عـلـى الزـمـنـ المـاضـي: .....	٣٥٧
٢- الدـلـالـة عـلـى المـاضـي الـمـطـلـق: .....	٣٥٨
٣- الدـلـالـة عـلـى الزـمـنـ المـاضـي الـبـعـيدـ المـنـقـطـع: .....	٣٥٩
٤- الدـلـالـة عـلـى الزـمـنـ المـاضـي الـقـرـيب: .....	٣٦٣
٥- الدـلـالـة عـلـى الزـمـنـ المـاضـي الـمـؤـكـد: .....	٣٦٦
٦- الدـلـالـة عـلـى الزـمـنـ المـاضـي الـحاـصـلـ فـي الـمـسـتـقـبـل: .....	٣٦٧
٧- الدـلـالـة عـلـى الزـمـنـ المـاضـي الـمـسـتـمـرـ إـلـى زـمـنـ الإـخـبـار: .....	٣٦٧
٨- الدـلـالـة عـلـى الزـمـنـ الـحـاضـر: .....	٣٦٩
٩- الدـلـالـة عـلـى الزـمـنـ الـمـسـتـقـبـل: .....	٣٧٢
١٠- (وـقـسـمـتـ لـأـهـلـهـا مـنـ الـعـطـاءـ فـي يـوـمـ الـجـزـاءـ...): .....	٣٧٧
الـدـلـالـة الـزـمـنـيـة لـصـيـغـة (يـفـعـلـ) الـمـضـارـعـ فـي الـجـمـلـة: .....	٣٨٥
١- الدـلـالـة عـلـى الـمـضـي: .....	٣٨٧
٢- دـلـالـة (يـفـعـلـ) الـمـضـارـعـ عـلـى الزـمـنـ الـحـاضـر: .....	٣٨٨
٣- الدـلـالـة عـلـى الـمـسـتـقـبـل: .....	٣٩٢
٤- الدـلـالـة عـلـى الزـمـنـ الـمـطـلـقـ (الـعـامـ): .....	٤٠٤
دـلـالـةـ صـيـغـةـ (أـفـعـلـ) الـزـمـنـيـةـ فـيـ الـجـمـلـةـ: .....	٤١٠

١- الدلالة على الزَّمن الحاضر المستمر:	٤١٦
٢- الدلالة على الزَّمن المستقبل:	٤١٦
٣- الدلالة على الزَّمن المطلق العام:	٤٢٠
دلاله الجملة على التجدد والثبوت في الصحف السجادية:	٤٢١
- التعبير بالجملة الاسمية (الإسناد الاسمي) في الصحف السجادية:	٤٣٣
- التعبير بالجملة الفعلية (الإسناد الفعلي) في الصحف السجادية:	٤٣٥
المقابلة بين التجدد والثبوت في الجملة:	٤٣٨
الخاتمة	٤٤٢
قائمة المصادر والمراجع	٤٥٨

